

المخيطالانهاني

المسائل المبشوط والجامعين والشاير والزيادات والأوادر والفتاوي والواقعات مسألة بذلائل المتقدمين رحمه لأله

آايف

لامِدَم مِقَالَ لَيْمِ أَي مُعَالِمُ مُوهِ مِينَه راسُرَجِينًا مِن مَا أَهِ الْجِنْدَا رِي يحدُله فعال الأولام : ** م

> امى المسادية تعليماشترف توراحمه

المجند الحادي والعشرون

المعتبس العشابي

إدارة العسرين

أول هيجية كامد معي فالميانية لإسيبيلامي ست ۱۹۲۵ه - ۲۰۰۶

حميح حفوق الطبع محموطة وإدارة نفران والمدام الإسلامية على بأناهده المسحة مسحلة للدراء تهات كغامرية لاانحوج إعاده طسم هده البسيمة بأبد وسووة أو وحيله القبورية قائب أو تصحيل أو حلاه بدون إدراكنا براء من والراالمدر

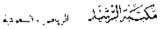


and the straightful control of مرين ومعرفعها ويران وورعته والمتعرب ه دره کاری دو از هم وی ایک سی شون از مع^{ور} ۲۵۲۶ فالمختصر ملأمين المناز الرفيين بالخيد

P. J. Havi I. Johanneslang 2000, South M. Ca-Limath with global color

Al Past Soul de Disc Nacsau Emple (1994) 5 Frei a		Ak Madini Cardei Journied Rosel A 7 Kristelin J Poli Poli Stan
--	--	---

هنا ۾ في منظم السنڌ بري ۾ ٿا ايڪ ان ان سيرو ديا ان سال



المستورع بالمسلكة

كتاب ما يسع الإنسان منه وما لا يسع وبيان ما يحل للإنسان أن يقعله و ما لا يحق

مدا الكاب يشتين على أربعة فصال:

لفصل الأرب في شعدةت في طريق العامة وفي لطريق الحاص العصل التاني . في النصرف في الأعياد المستركة . الغصل النائف: في الأسحار القداية أعصمها إلى ملك الغير لفصل الرابع : في التعرفات .



الفصيل الأول في الحدثات في طريق العامة وفي الطريق أخاص

هذا القصن يشتمل على أبواع:

النوع الأول: إذا أرادرجل إحداث ظلة في طريق العامة:

1974 - فهذا على وجهين ، إن كان ذلك يضر بالعامة ، فبكل واحد من احذه المسلمين حق المنع قبين الإحداث، وحل الرفع بعد الإحداث، وإن شان ذلك لا يضر بالعامة قال أم حيفة : فكل واحد من أحاد المستمين حق المع والفرح، وقال محمد: لمكل واحد من أحاد السلمين حق المنع عن الإحداث ، أما ليس له حق الطرح وقال أبو يوسف أنيس له حق المنع، ولاحق الظرح.

عان آراد إحداث الغلة في سكة غير لدفقه فإنه لا يعتبر فيه الضور وعدم الفسور حنفقاء بل يعتبر فيه إذن الشركاء، الأعلى والأسفل في دنك على السواء، حتى فو أواد أنا يحدث في أخر السكة شيئًا لا تبلك ذلك إلا برضاء من كان في أعلى السكة، ومن خالفنا اعتبر النضرر حتى إنه إذا لم يدحل على أعلها ضور لا يمنع عنه، و نسبه هذا بالجلوس على قاوعة الطريق للاستراحة، والانتفاع بالشمس .

رضی المنسقی : وقدل أبو يوصف: إذا أراد أن يسي كنيسف أو ظلة على طريق العامة ، فيمن أمنعه عن ذلك، وإن بني : شراحتصموا لغفرت في ذلك، فإن كان فيه ضرر أموته أن يقلع ، وإن لم يكن فيه ضرر تركته على حاله .

وقال محمد: إلمّا أخرج الكنيف، ولم يدخله في داره، ولم يكن فيه ضرر تركته، وإذا أدخله في داره منعته عنه والأنه إذا أدخله في داره، والبينة على الذي يخاصمه أنه وقال: في رحل له ظلة في سكة غير نافذة، فليس لأصحاب السكة أب يهدموها، إذا لم يكن بعلم كيف كنان أمرها، وإن علم أنه بناها على السكة هدمت، ولو كالت السكة نافذة، وهدمت في الوجهين حسيقًا، وقال أبو بوسف: إن كنان فيه ضور هدمت، وما لاعلا.

1979- وفي توادر ابن سماعة عن محمد: وجل اشترى داراً، ولها ظاة على طريق نامذ تعامه الشدي داراً، ولها ظاة على طريق نامذ تعامه الشدين على حائط الدار وحائط جاره، مانهدمت الظله بعد ما قبض الدار والظلف، فأراد أن يعبدها، فليس له ذلك، وهذا إلها اشتراها على أن الحق فيه أن يهدم، ولو كانت الظلة على طريق غير مافذة، فله أن يعبد الظلة، وقبس الأحد أن يهدمها، رئ علم أن الطلة محدثة، فهذا وما إنّا كانت الظلة على طريق نافذ سواه، على له أن يعبد الظلة، ولا خيار له في لدار، وهو إنه إنّا اشتراها على أن الحق فيها أن يهدم.

1911 - وهال في أحر كتباك التبريا وطل بني حائفاً من حجارة على الفرات و فاتخذ عليها رحى أوبني في طريق المسمين بناه و فخاصمه في ذلك واحد من المستمين أو من أهل الذمة سوى العبيد والصبيان و فيه بغضى عليه بهدمه منواه كلا يضر بعامة المسلمين أو لايضرهم، حكال ذكر في الشرب. وقال محمد من سلمة البلحي: لا يقسمي عليه بالهدم إدا لم يضر بالمسلمين؛ لأنه إذا لم يضر بالمسلمين، فالمخاصم منعت في اختصومة . وجه ما ذكر محمد: أن هذا لمنع إلى كان لا يضر بالمسلمين في الحال، حتى يضرهم في الثاني بأن يكتم الزحمة في الطريق، قلا يجد بالمس سيلا إلى التطرق "أن فا لله المكان، والفقيه أبو القاسم الصفار يقول إنما ياتفت إلى خصومة إلى الزاك ما كلذي المخاصم معه لا يلغث إلى خصومته؛ لأنه متعنت يعاصم معه الما يلف إلى خصومته؛ لأنه متعنت في حذه الحصومة؛ لأنه متعنت في حذه الحصومة؛ لأنه الم يبلاً أنها بالمناحة المراحة الله يبلاً المناحة المراحة الله يبلاً المناحة المراحة الله المراحة المناحة المن

⁽١) متكذا في طاوف وم، وكان في الأصل، [الطوبق]

⁽٢) مكذا في الأصل، وكان في في النداء ، وفي فا البده

علم أن قصده التعنث، وقد أنفل عنه ما هو من حنس هذه المسألة، وصورتها؛ مهر في مكة غير اندقية غير اندقية غير اندقية من الشركاء أن الشركاء أن الشركاء أن الشجرة، وفي تلك السكة أشجار منفه، ولم يتعرض هذا الرجل لما سوى هذه الشجرة، قال: ليس به ذلك، الأندمة هذه الشجرة، قال: ليس به ذلك، الأندمة هذه الشجرة، قال: ليس به ذلك، والدرسة بها السكة الشجر في هذه السكة

1971 - هذا إذا يتى في طريق العامة لنفسه، وأما إذا يتى للمستميز بأن يتى في بعض قطريق مسحمًا، ولا يصر بالمسلسون، لا يتفض، روى الفقيه أبو جمفر عن هشام عن محملات أنه قال: لا يأس أن يجعل شيء من انظريق مسحدًا، أو شيء من المسحد، طريقًا؛ لأن الحق في كل واحد تعامة المسجون.

وفي صلح آثانو زل آقال شده في اقتاعب التي تكون في الطريق في المراوق في المراوق في المراوق في الأحد أن يخاصه فيها وأنا برهمها آثان يخاصه في دفع الشاهب الشاخصة إلى المويق، فأل الآثان جعمر : أن للسحنست أن يحاصم في دفع الشاهب الشاخصة إلى الطريق تسقط، فأل الآثان وادكر في أكتاب الريادات أمي شاهب الشاخصة إلى الطريق تسقط، فتصيب المار، أصابه الطرف الخدرج إلى الطريق، يضمن صاحب النعب، وإن أصابه الطرف الدحن في ملكه لا ضمال، وقد دكرنا قبل هذا مسألة القلة على طريق العامة وفي ملكة في نافلة.

والحاص ألى ما كان على طريق العامة إدالم يعرف حالها، عبدل حديثة حتى كان المرام رعمها، عبدل حديثة حتى كان المرام رعمها، وما كان في سكة غير بافقة إن الم يعرف حالها، تجدل قدية حتى لا يكون الأحد رحمها، وما كان في سكة غير نافذة أن تكون الأحد رحمها، وأن شبخ الإسلام خواهر زادها، وتأويل هذا في سكة غير نافذة أن تكون طار منا قبي كون العلم في الأصل اختلفت، بالناس طويفاً حتى يكون الطويق ملكة أنهم، وأما إذا كان السكه في الأصل اختلفت، بالناس المراب والركوا على المراب في طويق المعامة ، لأن هذا العلم على ملكهم، ألا ترى أن لهم أن يتخلوا هذه السكة عند الزحام، وكانا هذا التابل في جميع الأحكام التي نذكرها في السكة لمن البست نافذة.

⁽¹⁹ وفي م التعسير .

وحكى عن الشيخ شمس الأسمة الحلواني: أنه كان هول في حد السكة الحاصة: أن يكون بها قوم بحصون، أما إذا كان بها قوم لا يحصون، عبى سكة عامة، والحكم دبها طلبر الحكم في طريق العامة في جميع ما ذكرنا، بقي من هذا الجنس فصل هو أمه هل يباح إحداث الطلق، وأشباهها في طريق العامة، ذكر الطحاوى في كتابه: أن على قول أبي حبيقة: يبنح فلك، ولا بأثم فاعله قبل أن بحاصمه أحد في ذلك، وبعد ما خاصم لا يباح، ويأثم فاعله بتركه، وقال أبو يوصف ومحمد: يباح قلك إذ لم يضر بالعامة، ولا يأثم فاعله، خوصم في ذلك، أو لم يخاصم.

نوع أخر:

19714 - وإذا كانت الدار ميرانًا بين قوم في سكة عير نافذة، هخت موا بسمايتهم على أن يفتح كل واحد منهم في نصيب بالله إلى السكة كنان لهم ذلك، وإن أبي أمل السكة، فرق بين عذا وسيسا إذا كان لرجل أراض، ولها شرب من بهر منت صاحب الأراضى، واقتسم ورتته الأراضى على أن يفتح كل واحد منهم لأرضه كوة من الهر ليس لهم ذلك

والقرق أن الورثة فانسون مقام البت، والب حال حياته ثو أراد أن يفتح لهذه الأراض كوة آحرى من هذا النبر لبن "له ذلك؟ لأنه يويد أن يأخذ زيادة على قفر حظه ؟ لأنه له فلارا معلومًا من الشراب، ويفتح كسوة أخرى رعا براد الماء على ما كان له الأن دخول الماء بنقاوت بكنسرة الكوة وقلتها، فكذا لا يكون لورث ذلك، فأما لهذ حياته لو أراد أن يفتح بامًا أخر إلى هذه السكة كان له دلك؛ الأنه لا يعبر أخفًا أكثر من حقه الأن مدوره في طريق السكة من باب واحدومن عشرة أبواب على المسواه.

والكسألة في كتاب القسمة من الأصل، وذكر شبيع الإسلام هذا القرق على هذا الوحه في شرح كتاب القسمة، وذكر هو أيضًا في شرح كتاب الشرب سكة عبر بافدة أراد واحد من أهل هذه السكة أن يحول ماب داره كان له ذلك، سواء كان بابها في أعلى

٢٠) ريد من بقيمانسيخ.

١٩٦١٣ - و ذكر ضمص الأنمة السرخسي في ضرح كتاب التدرب أيضًا؟ أن صحب المار أراد أن يضح بابي أو تُلاكة ، أو أراد أن يرقم جميع الحائط كان له ذلك .

1954 . و ذكر الصدر الشهيد في مسألة المكه (أنا صاحب العار إذا أواد أنا تفتح باله أخر على ، إلمال أعلى من الباب الفليج له ذلك، وإن أواد أن يفتح بالما أسفل من الهناب الضلام ليس له ذلك ، فيات: الآنه ليس له حتى المروز وراء باب داره، هكما ذكر سيس الألمة السرخسي في شرح كتاب القسمة.

فتل العدور المهورة وكدات لوكنات كذه وإسكامه وهما عهر نادفتان، ونبيت واحد من أهل السكة جدار في السكة الأولى، وحدار في السكة الفصوى، وباب داره في السكة الأولى، فأراد أن يسلح بابًا في السكة القصوى ليس ذلك له، نص هابيه في كناب القضاء من الجامع الصغير أن

معتملة أيضا، فليس المهار الصغير ازائقه مستقبلة تشعب منها والغه أحرى مستطبة أيضا، فليس المهاراته المولى الابتحوابات في الرائقة الاخرى و الأن ليس له حلى المرود فيها، وبعص مضيعنا فالوال بهم أن يفتحوا بياً والأن الحائظ ملكهم، ولكن الحال الحائظ ملكهم، ولكن الحال الحائظ ملكهم، محمداً رحمه الله بص على أنه ليس تهم أن يفتحوا بياً ، وهذا لأنه إذا فتح ، يره، ولا عكل تلجموان أن يتعود بعد الفتح ، يره، ولا يكل تلجموان أن يتعود بعد الفتح ، يره، ولا تلويح كان له ذلك ، و لا يكول للجهران أن يتعود ، هكذا ذكر الفقيه أبو حعفر في أول للويح كان له ذلك ، ولا يكول للجهران أن يتعود ، هكذا ذكر الفقيه أبو حعفر في أول كان الفتحاد أسلم عنه الفتح الله المؤل أن يتعود ، في المؤل المؤل و والا يعدد أن يعتم ما أعلى المؤل أن يتعدم المؤل أن المؤل و والمؤل المؤل و والمؤل المؤل المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤل المؤل المؤلد المؤلد المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤلك المؤل المؤل المؤل المؤلك المؤل المؤل المؤلك المؤلك

1997 - ينالها صنع أن في المسألة الاتفلاف الروايات واحتلاف المشابح، و الاتبار شيخ الإسلام، أن ته أن يفتح بالما على الجدار أسفل من الدار الأول أو أعلى، وبه بفتي، ح ٢٠٠ كتاب ما ينع الإنسان منه ١٠٠ - ١١ - الفعل: المصدت من طريق الساب و خاصه واد كانت مقصورة بن ورثة ما بها في دار مشتركة لمن الأهل القصورة فنها إلا طريقهم، والمفعمورة عبدة عن احجرة بلسان أهل الكوفة، فاقتسموا القصورة عنى أن يفتح كل واحد منهم بالله في نصيبه في هذه الله ار، فواه ينظر إن كان الطريق المرفوح للمقصورة ملازة خاتط الفصورة في الدار كان لهم ذلك، وإن لم تكن طريق المقصورة ملازقا خاتم القصورة ملازقا خات الهم ذلك، وإن لم تكن طريق المقصورة ملازقا خاتم المقصورة طولا، بل كان حدة اباب المفصورة طولا إلى الباب الأعطم من الدار، لا يكون لهم دلت؛ الأبهم معتبد الباب المفصورة الورة لا الخدون أكثر من حقهم من الدار التي فيها طريق المقصورة، وقا يقدم الباب في ناحية أخرى من الدار التي فيها طريق المقصورة، وقا يقدم الباب في ناحية أخرى من الدار التي فيها

نوصيحه: أن لهم طريقًا واحدًا في موضع معلوم من عوصة الدار، وهم يويدون أن يجمعوا جموع العرصة ثرك وسمحون عن ذلك، معلى مشايخة فالوا العلى فرله في الكتاب في هذه الصورة: إليم يمنعون عن ذلك ألهم يمعون من النظرة في غير الموضع المكتاب في هذه الصورة: إليم يمنعون من النظرة في غير الموضع في حقيم المرحق، في محتول المالا يمنعون عن نفس أنح البال، الألهم بعمود في حقيم المحتول عن منح المبال، الألهم أو هدووا، فإذا تقاوم العهد، ري بدعود أن لهم طرقًا عن صحن عن منح البال، طرقًا عن صحن النداو، ويسيدتون عن منح البال، طرقًا عن هناك الناب المركب فيهذا المحتول عن منح البال، طرق كالمحتول المحاري فيمات، فعمارت المحتول المحتول المحتول المحتول المحتول المحتول فيمات، فعمارت المحتول الدار أن يقتح طريقًا إلى طرق المحتولة، فأراد المحتول الدار أن يقتح طريقًا إلى طرق المحتولة، فأراد المحتاب الدار أن يقتح طريقًا إلى طرق المحتولة، فأراد المحتاب الدار أن يقتح طريقًا إلى طرق المحتولة معاد،

قيام إذا كنان المالك فلمفتصورة والدار واحداً ، بأن السمرى الوارث الذي هر صدحب الفصورة الدار التي بجنب المتصورة من الوارث أنه الدي أصابه الدار ، أو كن الوارث واحداً لمقصورة والدار حسيساً ، فياراد أن بفتح بأبالهذا الدار ، فهذا على

(۱) رکند فی طاوف: امکهم مکان حقهم

مأخذون كثر من حقهم.

⁽٢) زيد مي بقية النسخ .

يمر من القصورة إلى الدار الذي فيها طريق القصورة، ففي الوجه الأول ليس له دنت. وهر الوجه الثاني له ذلك إذا كاد هو الساكن في الداو والمقصورة.

والفرق أنافي طوجه الأول تصير طربق المقصورة طريقا للدارا الأن الطريق منصل

بالدار، وهو بدحل الدار من العربين، فتصير طويعًا له متى لم يهنع من دلت، وفي ذلك ضرو على شركاء، في طريق الدر التي أبها طريق القصورة؛ الأنه منى باع هذه الدار التي بجنب هذه القصورة بحقوقها، يدخل هذا الطريق في بيع الدار، فيزداد شريك اخر في هذا الطريق بدارما لم يكن، وفيه ضرو على أصحابه الطريق؛ لأن الطريق يضيق بزيادة الشركاء.

وأما في الوحه النائي طريق انقصورة لا يصدر طريق للنار؟ لأن التخول في النار لا يحصل من طريق القصورة، وإن يحصل من القصورة، والقصورة، وإن يحصل من القصورة، والقصورة الاستفصارة وإن تلايم القصورة الأساء أمكه النحول في الدار من انقصورة الاستفصارة طريقاً للدر، صار الدار سنفصلا عن طريق المصورة، فلا يصبر طريق نقصورة طريقاً للدر، فلا يدخل في بيع الدار مني ياع الدار حقوقها، فلا يزد دالشريك، فرق بين عفا وبسما إذا اشترى أرضاً لجنب أرصه، وشوب الأرض المشتراه من جالب أخر، فأراد أن يسوق الما إلى الأرض المشتراة من جالب أخر، فأراد أن يسوق الما إلى الأرض المشتراة من الدرة الذي خالص ملكه، والفرق عرف كتاب القسدة.

44.19 - وهذا الدى ذكرت إذا تناق الدار والقصورة بالك واحد ومع مناكلها هأما إذا كان الساكن محتف بأن أجر الدار من غيره، وترك المنصورة لنفسه، عاراد أن يفتح باباً إلى المقصورة؛ ليمر المستأجر إلى الدار التي هي بحبب المقصورة، أو كان على المكس بأن أحر المقصورة، وبقى الدار لمفسه، فإنه يمنع من ذلك؛ الأنه ارداد ضريك آخر في طريق المقصورة، وإن أجرهما لم يمنع الأن السكن واحد.

۱۹۹۱۸ رجل له دار فی سکة غیر بافقة اشتری بجنب هذه اندار بیتًا ظهره می هذه انسکة، وبایه فی سکة أخری، فأراد أن يقتح لهذا البت ديًا فی مذه السکة فيس له ج ۲۱ کست ما مجمع لاستان منه از ۱۱ م ۱۹۰۰ منصل ۱ محدثات فی طریق معامله و مناصع ذات و و (همل انسکه آن میشوم می دلمات مصل علیه می نشتاب المتراب، و کار افتیقمه آمو

الصراء الفقيه أبو يكل قولان الدادلك، وكان انفقيه الراطفات والعقيد أمر جعفر والفقية أمر الديث رحسميم الله بمولود الليس له دلك، فإنى بين هذا ويب بدار أراد أن يستح بالما السبت مي 10 دليدخار من طبيب في دارده ويتطرق من دارد في السبكة، فإنه لا يكدر

لأهل السكافان بمعردهن فلداره بص عليفحي نتاك ومفسمة

و الفرق أنه إذا فيح للب عالم في هذه السكة بصبر طريق السكة مرفقاً فهذا السكة و الأرق الدخول في المبت يحصل من طريق السكة و في ذلك ضرر على أهل السكة و الأن الدخول في المبت و جرداد شرك أخر مداحك سالو متى المبت و جرداد شرك أخر في طريق هذه السكة و الأن المبت على المبت و جرداد شرك أخر في طريق هذه السكة و وفي الذاتي في المبت الطريق و خلى و في الذاتي فيته و إنه المبت و في الذاتي فيته و إنه المبت و المبت و إلى قسمة الطريق فيست على عند الروز ومن و فيصلب منسوق المبت عنيا من المبت و إلى قسمة الطريق فيست على عند الروز ومن و فيصلب منسوق السنة على المربق في عند الروز ومن و فيصلب من عاد و في الله المبت و المبت و المبت و المبت على الطريق المبت على المبت المبت على المبت على المبت على المبت على المبت على المبت على ا

1999 - فرق بين عقد السائة ديور مسالة دكرها في كتاب لقرب أن من الشرق أرضاً الجداء أرضات وقد ما الأرض المستراة عن جائد أخداء وأراد أذ يسدق الناء أو لا في لا ض القديمة إلى الأرض المستراق فياه منع عن وللقد ديا كان يستوق الماء أو لا في خالص والكام فيما أذ هيئة بلاحل الراوال المدراة، كلما هو هند على أرضه القديمة وهيو المشرات حال ما يسرى الماء إلى الأرض المسراة، كلما هو هند على أرضه القديمة وهيو مستوفى الأولى الأولى الراوا من في أحراء أما هها حال والسحل المهرى الماء وهير عير مستعمل الطريق المسكلة والأن المتعمل العربي بالمراز، وقد القطع المراز باللاخوم في فيدا مسألة الدار من مسئلة النتوب الدائو جمع الماء في الأرض القديمة، وتسد النجرى، ترسيق مسألة الدار من مسئلة النتوب، في النت الدار وهدائ لا يمنع من دلك الالام في هذه مالة عبر مستعمل للسجرى، فإن قال صدحت الدار والبيت أجراً لبيت الالام في هذه مالة عبر مستعمل للسجرى، فإن قال صدحت الدار والبيت بنا في هارم للبد على المستأخر من بالدار في البيت المسأخر ينبع من المدار في البيت المسأخر ينبع من الدار في البيت المسأخر ينبع من الدار المن طريق المسكم بدار، في بدح من بالله والأن المستأخر في البيت بنا في الدار لبد على من طريق المسكم بدار، في بدح من يبته لا يمنع عن ذلك والأن المستأخر في مقام مصحف الدار والمستم، وقد بين تصاحب أنهار والبيت طريق، فيكون المار واحداً والامريك في الطريق، فيكون المار واحداً والامريك في الطريق.

المتابع في سبكة عبر المعادة غلوات مشرى أن نفتح بالأولى داك الداكم، و مده الشرار عن المتابع في سبكة عبر المعادة على المتابع في سبكة عبر المدكنة بداك الداكم، و مده الشران عن حالان الباك بدولة إلى ألك الداكم، و عبر منه الشران عن حالان الباك بدولة إلى ألك الداكم، و عبر منه الأنه خالان الباك الماكم، عبد ألا يقتلت و وغير منه الأنه بحد أمل تلك تسبكة و قالون الباكم، إذا الموجكن المستشرى بيده فردا حالتهم و وحداً أبل تلك تسبكة و قالون الهم مع أباكم، إذا الموجكن المستشرى بيده فردا حالتهم عبر لكانوا بيس لدال ينفقح وغير الأك لالأولى أن يمعه لما حنف الدالا طريق لده والداكل عبر لكانوا بيس لدال ينفقح وغير الأك للأولى أن يمعه لما حنف الدالا طريق لده والداكل أن يحلف فيهر عمله المواقعة والمراكل الكان المقاد الآل أن الماكمة الألم الماكمة أن عليم عالم الماكمة أن عليم على الماكمة أن على الماكمة أن الماكمة أنها أن الكال الماكمة أن الماكمة أن الماكمة أن الماكمة أن الماكمة أنها أن الماكمة أنها أن الماكمة أن الماك

۱۹۹۲۱ - وفي موم آلفيون عو محيد رحمه فه: عن زفاق مير نافية الشرق راحل في القصوى دارًا في طهرها طريق بافقاء فأراد أن يهدمها و يحميها صريفًا باعدًا يسي له طلقه وإي الخفة حال برال منه الناس، وجعل أه بابن . فله أذ يتوال من شاه ه 1997 - أهل المسكة إذا أراده الاستعباره على وأس سكنت دريًا، أو يسدو، السكة نيس الهو نداء، لأن مس هده السكة، وإن كان ساكة الأهابها ضعرًا، لكن المعادة فيسة نوع حق أبضًا، وهو أنه إذا اردحم الناس في العربس، كان لهم أن عاجلوها المثل بحف الزحام، ذكره في الوادر بوردشوا.

۱۹۹۲۳ - وقال أبو حيفة ، في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن بيموها ، وإن استسموا على ذلك ، ولا أن يقسموها فيما بينهم الأن لعربق الأحظام إذا كان م وا الناس ، كان لهم أن مدحوها حتى بخصه الرحام ، قال الباطفي في بيوع ، واقعاله ... هذا كمه لقط الن رسيم .

۱۹۹۲۸ وقال شداد: في دور بين حمسة نفر دم آخذهم نصيبه من الطريق. قاليم جائز ، وليس للمندري أن برأني هذا الطريق إلى أن يندري دار البائع الذي كان له الطريق.

19779 قال أبو حنيفة الطريق إذا قبات عير نافذة، فالإصحابة أن يضهر العيد المختلف ويربطوا الدواب، وأن متوضورا فيعا وإن عطف نسبان بالوضوء والطبف أو العالمة، فلا صحادًا على الرابط والواضع والمتوصى، فإن حمر فيعاد أن أو بني، فعطب عدلاً: إنسان يضمن، ويؤخذ بأن علم الشر، ولا يؤجه بالقصة البنر.

وهي شرح شبح الإستام حواهر زاده في بات الجعرة والكل صناحت اللنار «الانتفاع بصاحة الله و الأنتفاع بصاحة الله و الشبح و الطبر والخشيا" . وربط المداب والقمود ويناه الدكان والتمرية ولكن يشرط السناحية و الطبوال والبلوال على إضاء الطبل والناج والخطيف وربطه الدواب على الإسلام المراسام ، أم هي مده الذكان والمتوار الحجيب أن يكون الحواب على التمصيل إن كانت السكة بالذه و مده فلك و مرن كانت السكة بالذه و مده فلك و مرن كانت السكة و هياه وكان المهادك بالناب المناجع الصحير ، وهذ فكرنا ديات في أول هذا المتصل ، والكلام في الهلاك بالنابح المنابع و في كانب الجنابات

⁽٩) رقي ۾ اطبطب .

وفي الداهر مشام أعرا محمد: السكاد التي ليم الها منطق ليس لا مدعوا في اللك السكة أن يحمر فيها مترا له مدعوا في اللك السكة أن يحمر فيها مترا لصب الداء وإن أحمدها على ذلك كلهم، والايدخلوها هي هم والايدرواء وإنها فهم أن يروا فيها ويحمسوا، ودكر في الواهر نيز رستم الأملك مدير من هدا أن يكف الرحام، والايكود الأهل السكة أن يبطلوا عليهم هذا الحريشي، من هدا أنو حود التي دكور.

وفي صنح الفرازات الرافا أراد الوجل أنا يتخد طبنا من رقاق عبر بافدة، قال أبو يكر أو عبيران إن لوك من الطريق مقدار الممر للناس، ويرفعه سريعًا، ويتخدفي الأحمالين منوه لما يتنع من ذلك، وكان الن سلمنة بقبولي، لدين الطين والحماد الأرى والمذكان في سكة عبر معلق، وليس لاهله منعه عن ديث.

نوع أخو

فيمن يتصرف في ملكه تصرفًا يتضرربه جازه:

مناحه لا يناه بها، والصاب الأخر الناه، فأواد صاحب الساحة الذيبين عاصته ويراح المناحة لا يناه بها، والصاب الأخر الناه، فأواد صاحب الساحة الذيبين عاصته ويراح ساءه وقات منا حب الناه والمات المات الساحة فقال مناجب الناه والمناه والمناه والمناه والمناه عبد الناه عبد الناه والمناه الذيبين المناه والمناه وقال المناه في المناه ال

المنع على فياس هذه المسألفة الأن هماهم البيت الأحر مجعل منه ذا مقفين بمنع صاحب

الطاقجان عن الانتفائيواء ملك نفسه كما في هذه المسألة.

وقد ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في أغناويه الصغرى " أنه إن كان البينان في القديم سيقف واحد، بلصناحب الطافيجان أنا بهند من ذلك، وإن كانا في العديم بسيقفين، فايس له أنا يمنعه، قان رحمه الله " وحد القابع أن لا يحفظ أفراء وراء هذا الوقت كف كان يحمل أقصى الوقت الدي يحفظه الناس مد كذبه، وبيني عليه الأمر، فعلى ما ذكره الصدر الشهيد يحتاج إلى الفرق بين الشيالين، والقرق أن في مسأنة البين الذي يريد الباء عن صاحبه عن المسسوء، وإنه من الحواليج الأصلية، وفي مسألتنا الذي يريد الباء عن صاحب عن المساحد أن يتحد فيها حسام وقور أو بالوعة أو متو ماه الأنه بتصوف في خالص ملكه، وبنتقع به النفاع مثله ويأن ترص بثوه حائط جاره لا يجبر على تحريله، والإيصيص ما سقط من حائظ جاره، وكذلك أواد أن يجمل فيها رحى أو حدادة أو فيصارة، فيس لصاحبه حائمة .

وحكى عن بعض مشايفا: أن العار إذا كالت مجاورة كدور، فأراد صاحب الدار أن بيني فيها تتوراً للخير الدائم، أو رحى للطحن، أو مدفاة القصارين لم يحز الآنه يضر مجيراته ضرراً فاحشا، وإن أراد أن يعمل مي داره تتوراً صخيراً على ما جرت به العادة جاز، وكان أبو عبد الله الضديري " (ذا استخنى عمل أراد أن يبني في ملكه شراً فلخيز في وسط البزاؤين بارة كان يعنى، بأنه ليس له ذلك.

والخاصل في هذه المسائل وفي احتاسها: أن القياس أن كل من تصرف في حالص ملكه لا يمنع عنه في احكم، وإن كان يؤدي إلى إلحاق الصرر بالعبر ، لكن تركنا القياس في موضع يتعدى صرر تصرفه إلى عيوه صرراً بينا، وقيل: بالمنع، وبه أخذ كثير س مشايخنا، وهليه الفتوى، وفي كتاب الفسمة إذا وقع لرجل في الفسمة بنا، ووقع لآخر ساحة لاسد، فيها، فضنح صاحب إليا، في جدار علوه كوة، وطاليه صاحب الساحة يسدها، فليس له هذه الطالبة، فلإيجب على صاحب المناه سد الكوة؛ لأن صاحب البناء بقتح الكوة تصرف في ملكه من غيره أن يتلف على صاحب الساحة ملكه وصفعة ملكه، ألا ترى لو رفع جميع جداره كان له ذلك، وفرا فتح كوة أوسى.

نوع أحوز

1917 رجل السترى حصرة، سطحها وسطح حاره يستويان، وأخذ جاره حتى يتخذ بسترة بن السطحين لا يجبر على دلك؛ لأن الإنسان لا يجبر على البناء هى ملكه، ولو أراد أن يمنعه عن الصحود على بتخد سترة، قال: إن كان في صحوده يقع مصره في دار جاره، فله أن ينعه؛ لأن عيه ضرراً زائلًا، وإن كان لا يعم يصره في دار جاره، ولكن يقم بصره عليهم إن كانوا على السطح لا يمنعه الأمها استويا في المضرد؛ لأنه إن كان يعم بصره غيهم بقرهم عليه أيضاً في السطح ذكر المسألة على هذا لرجه في "فناوي أي الليك".

وعلى فيناس المسألة التي تقدم ذكرها: وهي ما إذا فتح ساحب البناء في حدال علوه كوة ليس لمساحب البناء في حدال علوه كوة ليس لمساحب البناءجة أن يعم عنه يشغى أن يقال: في عدد المسألة ليس للحال حق المتم عن الصعود، وإن كان يقع بصره في دار جاره، ألا نرى أن محمدً لم يجعل عصاحب البناء من فتح الكوة في علوه مع أن يصره يقع في المساحة حق مع صناحب البناء من فتح الكوة في علوه مع أن يصره يقع في المباحة.

وفي كتناب الحيطان ما، من رجلين اقتسمها هذه الدار، هذا م أحدهما البني حالطاً "بيننا، فليس على الآحر إجامته وإن كان أحدهما يؤذي صاحب، ويطلع عليه في حال لا يجوز الاطلاع عليه، كان المشاضى أن بأمرهما بينا، حالط بينهما، ويخرج كان واحد منهما عن النفقة بحصته يفعله القاصي على وجه المصلحة.

وفي أفتاوى أبي الليت ": رجل له في داره شجرة فرصاد قد باع أغصالها، فإدا ارتفاها المشترى يطلع على هورات الجار، قال: يرفع الجار إلى الفاضي حتى يمتعه عن ذلك، قال الصدر الشهيد في واقعاته ": المختار أن المشترى يخبرهم وقت الارتفاء مرة

١١) هكذا في ظارف وم، وكان في لأصل. حاجزًا

إلى القاضى، فإدار أي الناضى المتع كان له ذلك، وعلى قياس المسألة التي تقدم ذكرها وهي مسالة فتح الكوف، يسبقي أن لا يكون للحار ولاية المرافعة، ولا يكون للقاضي

ولأبة المنع .

الفصل الشاني في الانتفاع^(١)بالأحيان المتستركة

19774 فكسسر مهادا كان بين حاصره الله في وديعة العيون و الواقعات : الأرض الكسسر مهادا كان بين حاصره أو غائب، أو بين بالغ ربنيم أن الحاضره أو البائغ يونع الأمرض براع بحصته يطب له وفي البائغ يونع الأمرض بين بعله وفي الكرم يقسسرم عبه : هإذا أدر كت الشرة بيبعها ، ويأخذ حصسته ، ويوقف حصسه الكرم يقسسم كه دلك إن شاء الله تعلى ، فإذا قدم الخائب، قان شاء ، فسمه القبعة م وإن شاء اختاره . وذكسر عن محمد في موضع آخر : لو أن الشريك أخذ حصته من الشمرة ، وأكله سسا جاؤ له ، وسبع بصبب النائب ، ويحفظ فسها ، فإن حضر صاحبه ، وأجار فعله ، يجور ، وإلا صبغ قبعته ، وإن لم يحصر ، فهر كاللفطة بتصدق بها ، وأبار أنها ، أنه أن الله ، وها المتحدد . ن ، وبه نائد ، خان : وأو أدى الخراج كان متعلم غال .

19779 - وذكر محمد في شروط الأصل في الدار إذا كانت مشتركة وآحد الشريكين غانب، فأراد الحاضر أن يسكنها إنسانا، أو يؤاجرها إنسانا، قال: أما فيما بهته وبين الله تعالى: فلا يبغى له دلك الآن تصرف في نصيبه ونصيب الشريف، والتصرف في ملك الغير حرام حمّالة تعالى، وحمّا المدحب الملك، وفي القضاء لا يمنع من فلك الغير عن التصرف فيما في بده، إذا تم ينازعه أحد، فإن أجر، وأخذ الأحر ينظر إلى حصة نصيب شريكه من الأجر، وبرد ذلك عليه إن قدر، وإلا يتعبد في بده الأنه تمكي فيه نحبت لحق شريكه، وكان كالفاصب إذا أحر، وتبض الأجرة بتعبد في الرده على المنصوب نده أما ما يحصر تصيبه يعبب لدا لأنه لا خيب بهد.

⁽١) وفي ف: أفي التصرف بالأعبال!

⁽۲) ويدمن شبة الندخ

هذا إذا أسكن عبره، وأما إذا اسكن بنفسه وشريكه عائس، فالعياس أن لا يكون له ذلك فسما سه ويوراته بعالى كما كو أسكن عبره " وهي لاستحسان" له ذلك ا لأن له أن يسكن الدارات فيو إذا صاحبه حال حصوة صاحبه: لأنه نمذر الاستنداد في كل مرق، وعلى هذا أمر الدو فلما من السيء فكان له أن يسكن حال عليه ، فأما للس له يسكان غيره حال حصود صاحبه بعبر إذنه، فكذا حال عبيه ، وإلى هذا المني أشار محدد في الكناب ، فقال و وكذا عام الدور في العيود

أو أن قاراً عير مفسومة بن رجلن عامه أحدهما، ومنع الحاصر أن بسكر يقدر حمسه فيدكن الدار كنها، وكدا خدو بهن وحري ساب أحده مداء قالمدائد رأن يستحدم العادم بحضيته و وفي الدية لا يركيب الحاصر و لان الناس يتقارنون في الركوب، أنا لا يضاوتون في السكني والاستحدام، يتصرر الفات بركوب الدائم ولا يتصرر بالسكن رالاستخدام

1837 وفي جمرات الموازل على محيد بن مقاتل اللحاضر أن يسكن الداو معيد بن مقاتل اللحاضر أن يسكن الداو الحواب على الداو الحواب على الداو الحواب الدار مصيدة وفي الداو الحواب الدار الحواب الدار الحواب على الداو الحواب الدار المرسكتيا ووروى من أبي مالك عن أبي يوسب عن أبي حيدة أمي الأرص أه أيس فيها المحاضر أن روفي الودار فضام الدائلة المائلة المائلة المشتركة وفي الودار فضام الدائلة على الدائلة المشتركة ولي حسن السكن المسلمة معدة للاستعمال الدائلة المستحركة في حسن السكني و وما كان من تواج المائلة والمستحركة في حسن السكني وما كان من تواج المهاء على سيل الكمائلة إذا أم رحما كان من كل واحد منها على ميل الأمنعة فيها، فيتعطل عليهما منافع على وإدائلة على عدا مائلة فيها، فيتعطل عليهما منافع الأجور ، وإذا الدار هذا مام الحافظ على عداد نفسه وكيف يجب

1937 - وهي الفنائق : هشام عن محمد وحمه الله: أو ص بين إجلين بناها أحدهما، فقال الأحر للماني : وفع بناك منها، قال القسم الأوص بينهما، فعا وفع من

¹⁰⁾ زيد من بعبة البسخ.

ج ٢١- كتاب ما يمنع الإنسان منه 🔃 ٢١ - 👚 القصل ٢. الانتفاع بالأعباد المشترية

البتاء في نصيب شير طاش يرف ، ودكر تسبع الإسلام في شرح كناب القسمة في آخره أحد الشريكين: إذا بني في أرض مشتركة بعير إذن شريكه، فنشريكه أذ ينفص ساه؛ الأن له ولاية الفص في نصيب والتميز عبر عكار ووافه أدناء ...

الفصل الثالث في الأشجار المندلية أغصانها إلى ملك الغير

1978 - وفي أفتاري أبي الليث : إذا الاع ضيعة ، وللبائع أخجار عي ضيعة ، وللبائع أضجار عي ضيعة أخوى بعينه المتوري بعينه فله الصيعة الحصائها مندلية في الضيعة الميمة ، كان للمشترى أن بأعظم بتغريغ الضيعة الميمة من الأخصال التدلية بيها. وكانك لو ورئها ، وفيها أخصال لوارث النور ، لأنه قام مقام المورث أن يأحف هذا أنوارث بتعريع ضيعة من تلك الأخصال ، فكذا فن قام مقام .

وفي النوادر : إذا وقعت شجرة في بصيب آخد للتعاصمين أفصابها متدلية إلى نصيب الأخراء ووى النارستم عن محمد: أنّ للآخر أن يجبر صاحب الشجرة على قطع الأفصال، وروى ابن سماعة عن محمد: أنه وك كذبك.

عارد جارد أن يقطع ذلك لتفريغ هواده فله ذلك، فالوا: وهذا على وجهين: رسا إن المراد جارد أن يقطع ذلك لتفريغ هواده فله ذلك، فالوا: وهذا على وجهين: رسا إن أمكن تعريغ الهواد بحد السقف إلى النخاة أو لند عليها، وهي هذا الوجه ليس للجار أن يقطحها، ولكن بطلب من صاحب النخلة أو بدد السقف إلى النخلة، ويشده عليها بحيل، ويلزمه الشاخي دلت إن لج، وكدلك إذا أمكنه مند بعض السقف إلى النخلة، والند عليه ليس له أن يقطع ذلك البعض، وأما إذا لم بكن تقريغ الهواء إلا بالقفع ففي هذا الوجه الأولى أن يستأذن صاحب النخلة متى يقطع هو بنصه، أو يأذن له بالنظع، فإن استأذن، وأبي رقع إلى الفاصى حتى مجبره على الفطع، فإن لم يقعل الجار شيئًا من ذلك، ولكن قطع بنفسه إبنداء، فإن قطع من موضع أحر من ذلك، ولكن قطع من موضع أحر أعلى منه أن موضع كان موضع من موضع كان أعلى منه، أو أسفل مه أنقع في حق الماك، فهر صاعى.

هذه جمعة ما ذكره شيخ الإسلام خواهر راده، وقد ذكر السيخ الإمام شمس الأثمة اخلراني: أبه إذا أراد القطع، فإغا يقطع في ملك نفسه، ولا يكون له أن يدخل بستان جاره حتى يقطعه وقال رحمه الله : وقد قال مشايحنا رحمهم الله : رفا بكون له أن بقطع من حالب تفسه إذا كان قطعه من جالب نفسه مثل أماه و من جالب صاحبه في الفسرر ، أما إذا قطعه في جالب صاحبه أقل ضرراً كبس له أن يقطع ، ولكن برفع الأمر إلى القاملي البأم وبالقطع من جالب إلى القاملي البأم وبالقطع ، فإن أم وأبي ، صاد القاصل نائبًا و حتى يقطعه من جالب صاحب النحلة و ثم في الموضع الذي الإيفسان ، إذا قطع بضاء ، الامرجع على صاحب بأمر صاحب النخلة و وإذا لم يقعل صار سرعًا .

الفصيل المرابع في المتفرقات

19.178 وكر تسبح الإسلام في شيرح درمه الأصل الذارين جانس، فلكل ورحد سهدا أذ يضع جانس، فلكل ورحد سهدا أذ يضع فيها مدياً وأذ بريم فيها داياً. والانتفاق كل ما يعد بر استكي ، عبان أواد أخذ بعد أن يعدد عبها سراء فلك، وزن أواد أن يعنى مشبول له دلك الطباء وكل والحد فلك و في واضعدت الطباء وكان واضعدت طباء أواد وزيد أن وم سند كه فلسفيهم التوضو وريد الدوس ورضع الحسب فيها ، ومن عصد بدلك ، فلا ضدره و داو جنو بتراك يوجد بأن يسموى ، وأن يمكن نقصدت بسد الخم يوجد بأن يسموى ، وأن يمكن نقصدت

وفي إستراك السوادي ، ها فسيها حيجرة لرحل ، وإصطبل الأخر أوادرب الإصطبل أن يمن باب الدار بس عساحت الحجرة أنا ينهم هي فلك إذا فك يعنق في الوقت الذي مغلق لماس دور هم في قالك المحة

وفي صبح الدوارات شحدة الفراساد في المريو إذا كانك لا نصر الطويق، فلا بأس به به ويطيب نشق عرسها ورقبها ، وأكل فرصادها ، وإلى كان في لمنجد منجرة بالرسيد لا أس باحد ترتها وأكلها ، ولا يجوز أحد ورقها ، فله قال الفقية أبو حفقر .

1977 - قال محمد في كتاب الشراب: الذكان لرجل بير في أرض وحل أداد أن يدخل أرضه از مانج بهرام المتعادرات الأرض من فقات قليس مان يدخل أرضاها وإنها عضي في بعن النهر لإصلاح السيل، عكمًا فكر في كساب المدرسة والمواجعة عليمة

من ميشميجيا من قائل: حا ذكر في الكتاب قول أبي جمعة 9 لأم لا حريم للنهر في قابل أبي حقيقة ، وأما على قابلتهما : معمير حريم، فكان به أن ير علي للسناة لإصلاح البهراء وليس به أن يم فيهما وراء السنادة لأن منا وراء المساة ملك صناحت الأرفى . ومنهم من قال " مناذكر في الكتاب قول الكن إلا أن موضع الممالة صناحت المهر باخ الممانة من صناحته الأرض ، ويفي قبهر لنفسه - فوق بين هذه السنانة ، وبين ما إذا كان الظريق للمرود إلى الفرات في از في إنسان كان للماس أن يرود من أرضه بعير إدنه .

والعرق أنا في مسالة الفرات متى اصفة للناس حق المرور في الأرض. فقد تحسنا ضور الخاص تسبع ضرر العام، وإنه جانر، وفي مسأله التهر الخناص أو أطبقنا المرور في الارضوء فقد محملنا صرر الخاص لدفع ضرر الخاص أ، فإنه لا يجور.

1978 - تهم القوم يحري في بستان رجل، فتصاحب استئال أديعه من على حافتيه الآلالا الأخير الأصحاب النير في ولك حتى لو كان لهم في ذلك ضرر بأن يضيق مهر هم مسببها، يقع عده ولو كان قد عرس يؤمر بالفلع قال: ولا أن يوسع المهر من الطرف الأخر شدر ما كان على وجه لا ينفارات في حق أصحاب النهر، فحديد لا يمه عنه وإل كان له غرس لا يؤمر بالفلم.

وعل شداد؛ في نبير العاد إذا أراد الرحل أنَّ يعربن عليه مُضعة السلمين أنَّ له ذلك

1907 - وجل له حسال، ويقور كثيرة أواد أن سقيها من نهر وجل، و خات صاحب أسهر فساد المساة وتتحريبها، وله منعه عن ذلك؛ لأن الانتفاع الماء مباع ستبرط أن لا يقرب ملك العبر، فكذا اعتباره العلمة أنو اللبث.

19774 - إمام أحرى بهر القوم في مدينتهم لأجل الشعة، قبلاهل المدينة أن متخذه اعلى فلك بساتين إذ أم يصر دلك بأهل إلا على وإن لا ان يضر رباض كذفه، فإنهم متحون عن ذلك بريديه أن مسلب تحاة البسانين إنا كنان لا يصل طاء إلى أهل الأسفى، أو يصل إليهم شيء قبل لا يكميهم، فإنهم متعون عن انخاذ المسائين

۱۹۶۳۹ وهي فتانوي أبي النبث : انستري أرساً بمجاري ماهما. نـم اشتري ماه. وأو د أنا مجربه في دلك نفحري إلي أرصه، نظر إن كان انستري هدا الماه مي نهر قرية أخرى، فليس له ذلك إلا خلاف. وإن كان اشتري من أهل هذا النجري، قال ان

¹⁹¹ وفي فر العام .

صلمة : به ذلك لتعامل الباس، وقال عامة الشابخ : ليس له ذلك "، قال العدس الشهود. في اوافعاته : هو للعمار : لأن له حل سوق الماء في هذا المحري بقير ما هو شرب هذا النب لا بالريادة عليه.

1998 منثل الفقيه أبو يكر عن رجل له أرض، وله حار، دار، أسعر من أرضه بريد صاحب الأرض أن في تحراب دار، أسعر من أرضه على بريد صاحب الأرض أن بروع في أرضه أوزاً، ولا شك في خراب دار، إن فعل دلك، عال بالناص في أرضه مستقوراً للده، فعيس له أن يروع هناك زرعًا لا يحتسل دلك، وإن قال يحتسل إلا أن حجراً في أرضه يخرج الذاء منه، ويودي التدوة إلى دار جاره، فلم أن تبده من الرابقة.

1978 - وعلى أبي يوسب: لو أن أعرابًا قاموة الكوقة، وأرادوا أن يمتاز وامتها، ويعمر ذلك بأهل الكوفة، قال، عندهم عن ذلك، قال، ألا ترى أن أهل البلدة يسعون عن الدراء للحكوف أيضًا أولى.

1978 - وفي المنتقى : قال هشام اسالت محمدً عن نهر بحرير في قرية ا سبت تلك القرية على ذلك النهر ، شربهم تلشقة وقدوا بسم منه ، وعليه غوس الشجار لهم إلا أنه لبس لهم حق في أصل النهر ، أراد أرباب النهر نحويل الهير عن تلك القوية ، وفي ذلك خراب القرية ، قال لهم ا دلك ، قال ا وسألت عن رحل له قناة خالصة عليها أشجار لفوم أباد صاحب الفدة أن بصرف قاته من هذا النهر ويحفر له موضعً أحر قال اليس له ذلك ؛ لأن للاشجار التي على حافتي هذا النهر حق شوب من هذا الماء، قال: ولو باع صاحب القالة القالمة كان صاحب الشجر شعيع حوار .

۱۹۹۴ - وإذا كان الرحل دار مي محل عامرة أراد بخريمها، فالقياس أن له فلك: لانه بالتخريب ينصوف في خالص منكه، وكان الشيخ أبو احسس الكرحي و حده الله يعتي بأنه ليس له ذلك؛ لانه يؤهي إلى خراب المحل، وإنه نوع استحسان منه.

١٩٦٤ وإذا استأجر جملا بيحس عليه مانة من الحمل ، فليس له أديزه: على 19٦٤.
 ١٤٠٠ وال كان شيئًا بسراً إذا إذا كان شيئًا لا يجبري فيه الشهر عادة كالسفيحة والعصا

⁽۱) ژوند من ف ره

⁽۲) ويد من منازج

مع واكب الحمل، هكذ هكر في الحيطان.

1918 - وي إحارات النوازات رجن الشتري شجرة، ومقعها، واستاحر أرضاً وجاب ها والشاحر المراقعة والمناحر الرساح وجاب ها والشجرة، موضع فسها للك الأحطاسا التسمي ولهده الأرض هذه المستأجرة طوس في أرض وحل أحر، عاراه مشترى الأشحار أدير في طويل هذه الأرض حسنة وحدولاته وورده والله الله كان طريقة في ستان ولك الرحل وكرسه الأنه محتاج إلى إحراحها، وولك بالعربي بكون والطريق هذاه الابرى أن صاحب الأرض المستأجرة أن التحقيم أن التحقيم الذارية كانت في محلة عامرة، عارد هسميها أن يحوسه على يمنع من ذلك؟ القياس أن وقتك وكان أبو الحسر الكرحي معاسيها أن يحرسه على يمنع من ذلك؟ القياس أن وقتل وي الإسلام في كتاب احبهان ابن معنى أنه ليس في فالك كان لهم جيم على الناه إداف الفياس إذا فادراً على الشاء وعد المنحسان والجيران يضورون يقلك كان لهم جيم على الناه إداف الفياس إلى متحد في ما مناول المناه إداف المناه فادراً على الشاء حدايات و داوى محمودة والله طلسون الشهيدة المحتار أنه ليس لهدهان والأوالم الا يحبر على بناه ملكه واله أعلوا

⁽²⁾ مكداهي الأصور، وكالذفي فاوق. الأساءار.

كتاب الحيطان

هذه الكناب بشمل على سنة فصول:

القصل الأولى في الدعري مي الخائط

القصل الثاني في جدار بين رجلين يريد أحدهما أن يضع عليه حمولته أو يريد في حمولته

العصل الثالث في الجدار بين اثنين الهدم أو مدماه أو هدمه أحدهما

العصل الرامع في سفل لرجل وعلوه لآخر وفروعه وأحكامه

الفصل الخامس في شراء الحائط والإقرارية والصاح عليه

الفصل انسادس في غنفر قات

الفصل الأول في الدعوى في : خانط

همه النقصل يشمل على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: إذا تنازع النان في حافظ بدعي كل واحد منهما أن الحافظ لعد ولم يكن الحافظ منصل بيناء أحدهما إلا أنه متصل بداريهما"

وهذا النوع ينشعل على وجوه.

1978 - أحدها أن لا يكون لهما على اخاته شيء من الخلوع وغيره، وفي هذا الرحد بقصي بالخلاع وغيره، وفي هذا الرحد بقصي بالخاط بينهما مكما ذكر في الأصل؛ لأنهم السنوب في الدعوية وليس ثما من بنازههما لهم، وليس أحدهما بأولى من لأحر، فيقصي بنهما فضاء برك، والمعلى فوله: بقضي بنهما فضاء ترك، وإن ثم يعرف كارته في أبديهما، وفي بديه، بجمل في أبديهما؛ لأنه لامنزع لهما أو لا أنه تقضي به سهما، هذا كما از ادعاها وجلان، كل واحد بنهما، هذا كما از ادعاها وجلان، كل واحد بنهما، هذا كما إنعاها وجلان، كل أبديهما؛ لامنزع لهما، لا أنه بقضي بنهما، وإنه عرف أنه في أبديهما، فإنه يععلها في أبديهما؛ كفا هيئاً.

1918 - الوحم السائل إذا كان لأحلاهما على الحائط هراوي أو بواري ، وفي هذا الوجم النص بالحائط بينهما أيضاً ؛ لأم يرضع الهرادي لا يلب على لحائط بد استعمال الآن الحائط إنما بهي للمسقيف، وذلك بوضع الجذوع عليه لا يوضع الهرادي؛ لأد السقف على الهوادي، والهرادي غيبر محكن، وإنما يوضع أنه وادي والبواري تلاستطلال، والحائط لا يني للاستظلال، ومو طبر ما تو كان لأحدهما على

¹¹⁾ هكذا في الأصل وم، وكان في طابوت الإلكة من دارهما ..

الحائظ توب مستعمل للحائط بالطريق الاختراء وهناك يقضى بالحائط بينهما؛ لأن صاحب النوب غير مستعمل للحائط بالطريق الذي قلناء كداهها، وكذلك إذا كان قهما عليه هرادي أو يوازي يقضى بالحائط بينهما أيضًا؛ لأنه لا عبرة للهرادي واسواري، فبكون وجودها والعدم بمترلة.

1914 - اتوجه النالات: إذا كان لاحقهما عليه بمدوع أو بدنهان، ولا شيء اللاخر، وفي هذا الوجه يقضي بالخانط للساحب الجنوع؛ لأن لصاحب الحياج بلأ مستعملة، وللاخر مجرديد بلا استعمال، ولا شك أن صاحب البدالمسملة أولي، أنا إذا تنازع النان في داية أحدهما واكبها، والآخر أخذ بلجامها، كان الراكب أولى، وإنما كان أولى؛ لانه صاحب بدمست عملة، والا ترى أنه إدا تنازع النان في ترب، وأحدهما كان أولى، وإنما كان أولى، وإنما كان أولى، وإنما كان أولى،

والمعنى في ذلك أن الاستعدال زيادة الليل على الصدق الذي الظاهر أن الاستعمال بكون من المائك كما أن الظاهر أن البد تكون المائك، وأنه ليس من جنس البداء لأن الاستعمال بكون بعد ثيوت البداء فكان جساً أخر سوى البداء ومثل هذا يصنح للترجيح ، ألا ترى أن الدصاحب البدامي دعرى الناج وفي دهوى النمري من فالك صلحت لترجيح بينة دى البداء وطريقه ما فلما : إن البداد قبل زائل على الصدق، وإنه من خلاف جس البينة، كما في مسألتنا، وكذلك إذا كان للاخر عبيه هرادى ؛ لأن وضع الهرادى في الهرادى وضع الهرادى وضع الهرادى وضع الهرادى وحوده والعدم بمرادة .

1998 - الوجه الرابع . إذا كان لاحدهما جدّع واحد على الحائظ ، ولا شيء للاحر ، أو يقدم الله هذا الفصل في الاحر ، أو يقدم الله هذا الفصل في الأصل أ ، وقد احتلف المتابخ فيه ، يعضهم فالوا : لا يفصى لصاحب الحدّع الوحد ، لا الحائظ لا يبي توضع جدّع واحد ، وبعضهم فالوا ، يقضى لمب حب الجدّع الوحد، وهكذا روى ابن مساعة عن محمد رحمه الله ؛ لال تصاحب الجدّع الواحد مع البدائوع استحمال الاحراط ، الاترى كيف قضينا

ليمياسب الجذوع بالطائط فيكون وصع جذع واحد استعمالا للحائظ عدره، ليس للا فو دلك، فيكون صاحب الجذع الواحد أولي ١ ما سنا.

• ١٩٦٥ الوجه اختاس: أن يكون لكل واحد مهمة عليه جذوع، وإنه ينقسم أنساما: القسم الأون: أن يكون لكل واحد مهما ثلاث جذوع عماعاً، ولكن استوبا في العدد، وفي هذا القسم يغمن بالحائط بسهما نصفال، القسم الثاني، أن بكول لأحدهما عشرة جذوع، وللإخر ثلالة حدوع اصاعداً، لكن أقل من جدوع الأخر، وفي هذا القسم يقمن بالحائط بينهما بصفان أيضاً الأنهمة استوبا في الاستعمال الذي يني الخائط لأجاء الأن الذا الحائم بين تنسقيف، والتسقيف كما يحصل بالعشرة يحصل يادريها إلى الثلاث المستوبا أكثر ما فيه أن لصاحب العشرة زيادة استعمال إلا أن الجدر؟ واحد، والترجيع لايثبت بالزيادة في الجنس الواحد.

وعن أبي يوسف في الأمالي الآن أبا حنيقة وحبه الا كان يقول: أولا كما ذكرنا منظم الرواية، تم رجع، وقال، يقصى لكل واحد منهما بي قبت جذعه؛ لأل ما قبت حذعه في يله وصحبه صرح فيه، واقعول قبول صحب البشه والباقي بشهما لاستراء عما فيه و وعي أبي يوسف رحبه الله أيضًا اله كان يقول: أولا كما ذكرما في طاهر طرواية، ثم رحع، وقال، يقضى بالحائفة لصاحب العشرة، ولكن لا يؤمر الأخر برمع الحدوم، أما العضاء عصاحب العشرة لأن يد استعماله أقوى، وأما لا يؤمراً الأخر برفع الجذوع، فلما نين بعد حفا الواضاء الله تعالى - قال أبو يوسف وحمه الله، وإنحا أجعل الحافظ يههما لصفين إذا لقارب الحفوع، أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الأخر.

الفسم النالت: وذا كان لأحدهما للاث جدّرع قصاعداً إلى العشرة، ولآخر جدع واحد، وفي هذا الخسم: القياس أن يقضى بينهما الآل وسع اجدّع الواحد حجة في هذا الباسع لآن به تلبت بدالاستعمال، ولهذا لو كان لأحدهما جدّع واحد ولا شيء للإخراء يقضى اصاحب الجدّع على رواية إلى سده، وهو اختيار يعض الشابغ، قلا

⁽¹¹ وهي م الإنج العشرة الجسور .

⁽٢) مكذا في طاء وكالذنبي عيرها الايغرم أ

يترجح الأحر بزيادة اجذوع الأن الجنس واحده وفي أبحس الواحد أحد الحجنين لا يترجح على الأعرى في الزيادة.

وفي الاستحسان الاستهفيلية بينهما الأنا وضع الجازع الواحد وإن كان حجة في هذا البدر الالمها حجة الفعاة الأن الحائط إنما بيني تلتسقية ما والنسقيد الا يحصل بالواحد إلا نادرًا، وكانت حجة فاقصة من هذا الوحد، والحجة الناقصة لا تطهر بمقابلة الحجة الكاملة.

تُوعِني جوب الاستحسان. إذا مريقض بينهما تصفان كيف يقضى، ذكر في كشاب الإقرار: أنه يشضى بكانظ لصاحب الجذوع الأن وضع جدع واحد صحة تاقصة، فلا يطهر بمقابلة الحجمة الكاملة، ولكن لا يؤمر صاحب الجذع الواحد برفع جذه ما نين بعد مذا إن ثناء اله تعالى -.

ودكر من كتاب الصلح، وفي كتاب الدعوى أنه يقصى لكل واحد منهما بها عمت جذمه؛ لأن يد الاستعمال لكل واحد منهما با عمت المدعوة الأن يد الاستعمال لكل واحد منهما بابت على ما نحت جذمه حقيقة و وقضى لمه كالدار الواحدة إذا كان فيها أحد عشر مرالا، عشرة من يد رجل وواحد في يدرجن تنازعا في الدار كلها، وهناك يقضى لكل واحد منهما بما في يده من الشايخ فيه قال هها، فكيف يقضى على أحد عشر سهما، وقال بعصهم، يقضى بينهما نصفات الاستواءهما بعضهما ألا ترى ألى في مسألة الدار التي قبية منازل بقضى بالساحة بينهما نصفين الاستواءهما الاستواءهما عشرة جذوع بها بها، وعن أبي يوسف وحمه الله في الأسالي أن أنه إذا كان لاحد عشر سهما على عددا فحوع و للأخر عليه جذع، يقضى بالخلط ينهما على أحد عشر سهما على عددا فحوع و لأن النسمة ههنا باعتبار الاستعمال والبد، والاستعمال هها بعكم وضع الجذع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند، فتكون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذع بعنما على ما قند ما فتدا بعدون المسمة باعتبار عدد الحذوع من حيث إن الحذاء المؤنوع من حيث إن الحذاء الحذون المسمة باعتبار عداله بعنما عن هده الوجه .

الفسم الوابع: إذا كان لأحدهما عشرة جدوع، واللاخر جدمان، ولا ذكر لهذا القسم في شيء من الكتب، وقد الحتلف الماليح فيه قال بعضهم: اجذصان عنزلة

 ⁽١) وفي م أن لا يفصل به آ.

المثلانة؛ لأنه يكن التسقيف بهماء وقال بمصهيرا بمنزلة الواحد؛ لأنه لا يحكر التسفيف الإندأ

وكايتصل هذا النوع:

١٩١٥ - إذا كان لكل واحد منهما جذع في الخائط إلا أن جدع أحدهما أسفل. وتنازعا في الحائط، فإنه يفضل بالحائط لصاحب الحذع الاسفل، لأن يده أسيق.

فوع أخر:

١٩٦٥ - إذا تناوع اتبان في حافظ بين داريهما، وكان الحافظ متصلا بينا، ها، وإنه على وجوء: أحدَها: أنْ يكون اتصالهما اتصال تربيع، والناني، أن يكون اتصالهما انصال ملارفة ، وفي فذين الوجهين بقضي بالحائط بنهما نصفين لاستوادهمها لي الدعوى، والانصال بالأرض والبناء، والثالث: أن يكون اتصال أحدهما مصال نربيع، وانصال الآخر انصال ملازفة ، وفي هذا الوجه يقضى لصاحب النربيع ؛ لأن صاحب التربيع مستعمل فلحاتط ملتنازع فيه ؛ لأن قوام حائطة يفدر التربيع بالحاتط المنتازع فيه ؛ لأن نفسير التربيع إذا قال الحالط من لبن أو آجر أن يكون أنصاف لمن الحائط الشازع فيه داخلا في أنصاف لين غير المُنازع فيه.

وإذاكان الجدار من تحشب، فنفسير التربيع أن يكون ساحة أحدهما مركبة ني ساحة الأخراء فأما إذا نقب وأدخل، فلا يكون تربيعًا، وإذا كان تفسير التربيع هذا كان لصاحب لتربيع مع الاتصال لوع استعماله ، وللآخر محرد اتصال من عبر استعمال. و لا شك أن الاتصال مع الاستعمال أولى ؛ لأن الطاهر أن صاحب التربيع هو الذي بي الحائط المتنازع فيبه مع حنائطه ، فقالحاه أنصاف المن لا يكون إلا بيناه الحالطين معاً . وكان مو أولى.

نوع آخر^{(۱۱}:

1910 - إذا تنازع اثنان في حالط بين داربيسا، وكنان الحافظ مستصلابها أحدها، وإنه على وجوء، أحدها، أن لا يكون للآخر على الحافظ جفوع، ولا شيء أخر، وفي هذا الرجه، يقضى الحافظ لصاحب الانصال، سواء كان اتصال انصال تربيع، أو اتصال ملازفة تربيع، أو اتصال ملازفة في حق الاتصال الملازفة، ولأحدهما زيادة اتصال ملازفة الجنس الأول، وهو الاتصال بالأوض المعلوكة، ولأحدهما زيادة اتصال من خلاف الجنس الأول، وهو الاتصال بالبناء، فيرجع على الأخر.

الوجه الشاني: أن يكون للآخر عليه موادي أربواري، وفي هذا الوجه يقضى لصاحب الانصال أيضاً؟ لأن وجود الهرادي والبواري والعدم عنزلة.

الوجه الثائث: أذ يكون لأحدهما الصال تربيع، وللآخر عليه جلوع، وإنه على وجهين: إن كنان الالصال في طرفي الحائط التنارع فيه، فعماحه الالصال أولى باخالط، عليه عامة المشايخ، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه، فيه في "الأسالي"؛ فقد رجح صاحب الالصال على صاحب الجذوع.

وإذ كان تكل واحد منهما على الخائط بد الاستعمال؛ لأن الاستعمال بالتربيع على الاستعمال بالتربيع على الاستعمال بالحقوع؛ لأن التربيع بكون حالة البناء، والبناء بكون سابقًا على وصع الجفوع، فالاستعمال بوضع الجفوع، وكان صابقًا على الاستعمال بوضع الجفوع، وكان صاحب الاتصان أولى لهدًا إلا أنه لا يرفع جدوع الأخر بخلاف ما إما استحق أحدهما الخائط مالبية وللآخر عليه جدوع فإنه يؤمر الآخر بردم الجذوع، والفرق أن البينة حجة مطلقة تطهر في حق الدفع "أوالاستحقاق على الفير، ألا قرى أن الملك النابت بالبينة صحح لاستحفاق الشفعة على الفير، فأما إنصال التربيع فهو نوع فلحر، فالملك النابت بالبينة بكون تابنًا منوع ظاهر، وانظاهر بصلح للدفع لا للاستحفاق على الفير، ألا ترى أن الملك الثابت بالمجدود بكون تابنًا منوع ظاهر، وانظاهر بصلح لاستحفاق الشفعة على الفير، ألا ترى أن

⁽¹⁾ وفي فاء البوم الثالث .

⁽٢) مكفافي ظوف وكان في الأصل: النرفع ، وفي م. الرمع .

ما لاتصال لا مسلح لاسترحقاق رفع الجاروع بالى تصاحب الحادث، وإيا كان الاتصال في طرف والحدد فاكر شبح الإسلام أن صاحب الاتصال أولى، وبداحد الطحاوي، وفائر شمس الاقتلاط للمرضي، الذات تعاصم الجنوع أول

1975\$ - الوحه الرابع . أن يكون لأخذهب الصال ما ترفة وبلا سوعيه مشرع. وهي هذا أن حد ساحب الحداج براي دول بالدور أعلى الخاتظ اللداع فيه عد در كل. على عود هو على حالط أحدهب حاصة. وللا عراجلية حذوع، قصد الحلف المتابيخ و حسهواته بيه

نوع أنحر

ا ۱۹۹۵ قال او خبینه وحید شاخص بی داری رجاین، انفی صاحب کل در آن الحمل له انولا نقصی باخص بهمانه از لایتمرا ای تقابط، وقال اور پوست و محمد رحمهما افتار بعض بالش به الصف

وطلي هذا إذا تمانع التناديقي حينط من دار ميسك ووجه السامة أو أنصاب اللارة. او الطفات إلى احتجماء لم يحكم بشان عند أبي حيدة وجهه الدواة التقاميسية. وقال أبو يرصف ومحمد وحسهما الله بشعبي بالجمع لن إليه، حد البناء وأنصاب الثاني والطافات.

موجه فرايسة إن القامر بالها من الدالقط في الحص والصاف اللباء الطاف في الجعل، والقود في يشهد له الظاهر، بيناه أنّاء لإنساد يزال و حداثات إلى مساد الا إلى جدوده وكذلك يحمل الفامط إلى نفاسه الآن وقال فساداً أن غوم على سعجه، محمل الفسط إنه .

و لأمن حسيسه وحيده غدة أن الفاعدة الله بالديار ويقط قالت به ميا العص و الحدارة ويعص الشيء لا يصلح ديبلا عليه ، وأما ما ذكر عن الطاعر قلت المهيدل على الملك ، النا لايدل على حلوص الملك والإساد، كما يرين وحد حداد له خاصة برين وحد

_-- · ·

الك هكذا في هذا وكان في من منا الأن وقت الواد

جدار مشترك لأجن النظر والاستراحة، وكنا في حصر قديجعل المفيظ إلى جاب. جاره لتموية جابه حتى يطيف صفط الاحتجاج به

وكايتصل به أيضاً:

1976 - حديقا طويل بين داري رحاين ، وقل واحد منهما يدود بعض اختط وخاتط في الاتصال، ووضع الحالة ع، فيصر اكل واحد منهما يدود ي ساحته من الحاتص بعني لاتصال، ووضع الحالة ع، فيصر اكل واحد منهما بنايوا ي ساحته من الحاتص بعض لا تعقل الذي عد مستحمل للحائظ بوضع الحالة والاستحمال فها بوضع الجدوع، وأما الجدوع، وأما منا بسما من النفسة منه يسبب البدائم معليات وذاليس أحد مما يأولي من الاحرة ورث أم كل واحد منهما يأولي من الاحرة ورث أم كل واحد منهما يأولي من الاحرة ورث أم كل واحد منهما يأولي الحائم لله الحد منهما بالواط كاله له المناها على الخالط الماء في الخالط المناها المنا

هذا الان صاحب به تنصير الخيطان وقو الشيخ النقفي ، ربه عطا أو مدول ، أما الحقط فلا به صاحب به تنصير مدا المنظ ويبه قد حب ابند لا تعبق ، وإنا هذا حو ب مسال أصرى ، حي أن لا يكون على احتط نسقيق، إما مر حاجر مين الدول ، إنا أضرى ، حي أن لا يكون على احتط نسقيق، إما مر حاجر مين الدول ، إنا أضام أحد به أن المسالم المن الله بقصي بكل ، فسنظ ك الأنه إدائم بكن على احتالها مد فيف و منافيات في المنافقة و وبنة الخاتمة به أن المنافقة تسقيما في بالدكل ، حد منهما نقص الحائمة ، وبنة مساحد البند لا نقسل ، وأما تأريق الابتدمي ته بالبنية عاليا في إدارة صاد السحفان ، وبنقش له عامي بالدقيمات الماء الدولة والمنافق المنافقة ، المنافقة المنافقة المنافقة بالمنافقة بالمنافقة المنافقة بالمنافقة ب

 ⁽۲) مختبا فی عام وکان نی میرفد از شفیاه .
 (۵) دور جاز آخذ میبا شی السران پیه

وعايتصل بهذا الفصل مسألة السترة والساباط ودعوى استحقق الحائط بسبب ذلك:

النالي: إذا وقع الندرع في الحائط والسئرة جميعًا، وفي هذا الوجه احتلط والسئرة الصاحب الجدوع، أما الحائط فلان صاحب الحدوج مستعمل للحائط يجذوعه، وأما مسترة دارات موضوعة على الخائط، وقد حكمنا باحائط له، ومن حكم له مشيء ضا فرقه، يكون له أيضًا والام في يده.

وأن الماسألة الساداط، الرجل له ماناط أحد طرفي من وع هذا الساداط على حافظ دار وحل، متنازعا، فالمسألة على باجهين: أحدهما، أن يتقف على أن الحافظ لساحب تلذار، ويشازعا في حل وصع الحدوع لصاحب الساداط حليم، وهال صاحب الساياط: هذه جدوعك على حافظك في يحل واحب، وكر الخصاف في كتاب السحلات: أن الفاصي الإيام مساحب الساياط برقع حدوعه، وذكر مسحب كتاب السحلات: أن الفاصي الإيام مساحب الساياط برقع حدوعه، وذكر مسحب كتاب الحيمان الشيخ الثمقي: أن الفاصي بأمره بروح جدوعه، وذاكر مسحب كتاب العيمان الشيخ الثمقي: أن

وجه ما ذكره الخصاف. أن الإقرار حجة ظاهرة، وكسبت بحجة قطعت، فعمل بطير البد، وقد ذكر با قس هما أن المضاء بالحافظ مني كان بطاهر البد لا يؤمر صاحب الجذوع يرفع الجذوع، وجه ما فكره النقفي: أن الإقوار فوق البينة الأن الإقرار يوجب الحكم بنهسه، ولا يحتاج فيه إلى القضاء، والبنة لا توجب الحكم إلا بواسطة الصال القضاء بهاء وفهذا لو احتمع الإقرار مع البينة، فالقاضي يفضى بالإقرار لا بالبيئة، ولو ثبت استحقاق الحافظ بالبينة أليس أنه بزمر يوفع الجنوع، فكذا إذا المت استحقاقه بالإفرار من الطويق الأولى.

الوجه الشامى: أن يتنازعا في الحائط، وفي هذا الوجه يقضى بالحائط لصاحب الذار في ظاهر الروابة " من مذهب أصحابنا رحمهم إنه، قالوا: وقد ذكر محمد رحمه انفه في دعوى الأصل ما يدل على أنه يقضى به لصاحب الساباط.

وجه ما ذكر في كتاب الدعوى. أن صاحب السباط مستعمل للحائظ بجذرعه، وصاحب الداريس مستحمل للحائظ، وجه طاهر المذهب أن الحائظ منصل بملك صاحب الدار وبالاتصال تبت أليد، ولكن هذا إذا كان الاتصال انصال نوييع، أما إدا كان انصال ملازة فصاحب الساباط أونى، وقل سرت المسألة من قبل

⁽¹⁾ وين م في طاهر مذهب أصحابنا .

القصل الثاني في جداربين رجلين يريد أحدهما أن يضع عليه حمولته أو يزيد في حمولته

49.50 منازاد الدى لا حدوم له أدام فع جداع صاحبه لبس له فتك ، ولو أواد أن نقيم جداوه ، فأراد الدى لا حدوم له أدام فع جداع صاحبه لبس له فتك ، ولو أواد أن نقيم عدوه حداوه منا وجدائه منا حدوم للهدور الدهور ال

1970 - وهذا إذ قال الخلط بحثهل من ذلك الجلوع، وأماؤا قال الخلط لا يعتمل من دلك الجلوع، وأماؤا قال الخلط لا يعتمل من دلك وهما مقرال أن اصل الحائط بيهما، عليم للاحر أن يضع عنيه منل جاء وحصاصه و قال ماء ما لا يوضي طالت و اكل يدال أصاحب الحشوع الرمع بعص حدي يضع الأخر عليه من الحذع مثل ما يقى لصاحب عالمحتمل الحائط داك. عكنا حكل فتوى شدس الأنمة السرحس رجعه لله

وعن العقبه أمن القاسم رحمه الله في غير هذه الصورة. أن القاضى بقول لصاحب الخداوع: إن شدت تحط حدمك و ليسموني مع مساحب ، إن شدت تحط عدك بما يمكن لند يكك من الحمل هذار دات ، قال ألا تربر أن السار إداكان بين رجمين أحدهما ساكن ديها، الراد الأخر أن يسكن معه ورادار لا يسع لمنكناهما، وديهما بتديك فيها.

وإذا تنان فالطانين رحلين، وليس لأحمضا عبيه حدوع، فأو د أحدهم أنا نضه سيد جذوبنًا. له فالك، ويبس لصاحره أن وبعد هنده ويقال الصاحبية : عبم أماد مثل وللك إن لمبيت و هيكذا حكى بيتوي القاصي الإمام صاعد السماء ورس حمه الله والكات يمرق بن هذا، وبيدا إذا كان الهذاعلية جدّر ما فأراد أحدهما أن يا يدفي حضوعه على حماراه صاحب والوالزاء أتزييجنا عابه مسروه أوابقناح كرداؤ فلأه حسابا لامكوما ادفلك ولا بإدن صاحبه ، و ذار لعماميه ولاية المام ، والعراق أن قصيبه القياس لا يكون له ولاية وحدم الحدوم من غير إذن صدحه الأنه نصوف في العانط المتشرك إلا أد تركه الفناس لمكان العب ورده وسيان نظك المسورة المركو فيعياه هر وهيم وليلأوع من تحيير إديا صبحب وبدي لا بأدن له صائحيه في الالكواف تعطير عليه مناه فالحمص ومثل همه الصرورة لايتمعني والوصع الجدرع الرائدة وفتح الكوء والبات فيعطل فمها نقضية القياس

ومايتصاربيذن

١٩٦٦٠ في العاشاوي الدفيسة أن الكنت وحسمة الله ما حسالط بين وجمعين و والأحماهما عليه بدراراه الدي لوالئاء أرابحول فحلوم مرامواضعها إي موضع اخراه أو أواد أن يستمها ، أو يو فعهة ، فان: إن أراد الا يحولها من الأيمل في الأيمل ، أو من الأسب البرولاقير نسواله ذلك، وإن أراد أن يستناها من أعلى الحائط إلى أسفله لا بأس يه . مران أراد أن يوعمها همه كال لا يكواد له دلت : لأن همه أصر بالحافظة الان الأساس محتمل ووالأ يحمله وأسر احائط

١٩٣٣٠ - ومدن الفصيه أنوالكر عن حدار بن وحلق لهما عليه حمولة وحمولة الحمدهيما انفل من حمموله الأحراء عاأ إداهم أبايرهم حاصراتهم ويبضع دوادح ماءاة صناحته رفاه ذلت والمأوينة إذا كدن الحدار إلى موطيع حمولة صاحبه متبتركا بسيحا وإد كنان حميرية أحامهما فراوسط الحدار وحماوية الأخاراني أحلاما فأردهم أديسم حيموليته في اعلى الحيدار، فيان كيان جغار من أصفيه إلى اعلاه سيميا، ولا صحر على صياحيك الأعالي وهيرة فله والمارية وإروازان والخل عليه مضرفه صيس لعادلت

الألفاء المميل كالارمسارك يربد حافد الديصع اللبه حامالته

١٩٢١١٣ . وفي تناب الحيطان: إذا كان جدوع أحدهما متسفلة وجنوع الاص حر تفعة، فأو أد اللذي جالو عه متسعله أن يرفع حامًا وعه بهزاء جامًا وع صاحبه. فإن قات الجدار من الوله إلى احره بينهما وقبد المدم احدارا، وبنهاه فله أنا يرفع حذوعه بازاء حذوم صاحبه وارانا مرباهتم وأرادأن ينف الحائط ليضع وأمل جذوحه فيهاه فقد احتلف المتأخرون فيها، كان أبو بكر الحواررسي يعتبي أنه ليس به ذلك

وكان مريدان أحرجا بررحمه لله يغني أن له ذلك، لأن خُشَب في الحائط نفويه والايدخل فيه ضرراً، ومنهم من فصل الحواب تعصيلاً، فقال: إن كان بضر بالحائط، ويدخل فيه وهنا لم يكن له دلت، وإن كان لا يدخل فيه وهنَّا ولا يضو به، فله ذلك

١٩٦٦٣ - وفيه أيضًا: إذا تباير الحائط مشتوكًا بين وحلير ، ولأحدهما ستبعد على أحالاه أراد أنا يرضعه من الأعلى، ويضع الحاذوع دون فالمك، فبإن انهام الحاضة، وأعاداه، فما ذلك ! لأنه رضي يعنون حقه، ولا صور فيه بالحائط، وإن لم شهدم، وأراد أن ينذب إحابتك عهو على الحرلاف بن التأخرين على محر ما ذكر .. في المسألة النقلمة .

١٩٦٦٨ - وفيه أيضًا: حالط بن رجيل، والأحدهما عليه حدوع، فأراد صاحب الحدوج إزاستهاء فهد عشي وجهين إما إلى أراد الفطع مراوجه حائظه وهي هدا أنوجه له ذلك، وإما إن أرد، لإحرام، وإنه على وجهين أبطُ. إن دخل في نُقب نقب له، فله ولاك و وإن أم ودحل في نقب مقب، فبيس له ذلك.

١٩٦٦٥ - وفيه أيصُ: إذا كان لراحل بعدر م في حنط، وأطراف الجارع شاخصة إلى دار وحل، فأراد صاحب الدار أن يقطه أصراف الحذوع، فهذا على وجهين: إما إن المكن المستضيف عالمي الأطراب الحدرجية إلى مارجالك الرجارة وفي هذه ألوجيه ليس لصاحب الداران بقطعهاء وإبالم يكلي التسعيف هليهاء فهو على وحهين إإما إذاكات فعلم الأطراف يضرّ سقية الحدمع ولضحفهم واللي هذا الوحه السراله أذ يقطعها والاأن يطالب بالقطع، وأما إن كان قطم الأطراف لا يصر بنفية الحذوع، وفي هذا أنوحه كان م أن مطالب بالقطع هي قول أمي حسمة وحمه الله

الفصيل الثالث في الجداريين الثين انهدم أوهدمه أحدهما

1999 - وإذا كان الحالط بين رجلين، فالهنام، فأراد أحدهما فسمة عرصة الحالط، وأي الأخر، أو أراد أحدهما أن يني ابندا، بنون طلب الفسمة، وأي الأخر، فهذه المسألة على وجهين: إما أن لا يكون على الحالط حسولة أصلا كحالط الكرم، وأشباه، أو كان عليه حمولة.

فقى الرجه الأول إذا لم يكن عليه حمولة أصلا إن طلب أحدهما قسمة عرصة الحائط، وأبي الأعمر، ذكر في بعض المواضع مطلقًا: أنه لا يجمر، ويه يأخذ بعض الشايخ.

أما إذا كان عرصة الحائط غير عريفة بحيث لو قسمت لا بعيب كل واحد منهمة شيء بيني هيه، عطاهر ، لأنه منعنت هي طف الفسمة ، وأما إذا كان عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكه أن بسي فيه (() فلأن الغاضي إذا قسم يقرع بينهما، ورجا يحرج في قرحة كل واحد منهما ما يلى دار صاحبه ، قلا يتنفع به ، قلا تكون هذه انفسمة معيانه وإلى هذا أشار محمد رحمه انه فيما روى هشام عنه ، نقذ روى عبه حافظ بين دارين بسقط حتى بدا أسفده ، فقال أحد النسريكين في الحافظ: أنسمه ، وقال الآخر : أبنى ، فال : لا أقسمه ، ونعل بقع نصيب كل واحد منهما إن قسم عابلي الآخر .

ومعضى مشايخنا فالوا: إن كان الفاضى لا يرى الفسمة إلا بالإقراع لا يقسم؛ لما ذكرنا، وأما إذا كان يرى القسمة بدون الإفراع، فالقاصى يفسم إذا كانت المرصة عريضة على الوجه الذي بينا، وبجعل نصيب كل واحد ممهما عا يلي دار، تسميماً لمهمقعة عليهما. وقال بعضهم" إذا كانت العرصة عريضة، فالقاضي يجبر الأبي على انفسمة على كل حال، وإليه أشار الخصاف في نفقاته، وعليه الفتري، ووجه ذلك: أنا العرصة إدا كانت عريضة على الوجه الذي فلنا، فبالذي طلب القسمة طلب تنميم المنفعة عليه بالفسمة، فيجير شريكه عليه كما في الدار والأرض.

وووى لفعلى عن أبى يوسف رحمه الله : في حالط بين رجلين فهما أن يقسمه . وإن أبى أحلهما ذلك أجبر عليه ، وذكر الجبر من غير فصل بيسا إذا كنامت العرصة عربضة أو غير عربصة .

وأما إذا أراد أحدهما أن يبني إيندا، بدون طلب الفسمة وأبي الأخر، هل يجبر الأمي على الناء؟ فإن كانت الحائط عربقة، بحبث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبني هيه حائطاً لنفسه لا يجبره لال الإسمان لا يجبر على البناء ملك شريكه إلا إذا كان هي ترك ذلك ضور لشريكه، ولم يوحد ذلك هها، وإن كانت عوصة الحائط غير عربصة، فقد اختلف الشايخ فيه.

بعصهم قالوا: لا يجبر، وإليه مان الخصاف، وقال بعصهم: يجبر، وإليه مال الإمام الجليل أبو بكر محمد من الفيصل والشيخ الإمام الأجل شمس الأنسة، وهو الأشبه؛ لأن في امتناعه عن البناء إضرار فصاحبه بتعطيل منامع الحائط، وليس في البناء صرر بالباني''؟ لأنه يحصل له يقابلة ما أنفق ملك الخانط وينتفع به.

وتو لم يكن شي من ذلك منهما، ولكن بني أحدهما الحائط بغير إدن شريكه، هل يرجع على شيء من ذلك منهما، ولكن بني أحدهما الحائط بغير إدن شريكه، هل يرجع على صحيه بشيء أو الله المنافقة أو اللهت في النوازل عن أصحابا، وهكذا ذكر الفقيه أبو اللهت في النوازل عن أصحابا، وقال بعضهم: إلى كانت عرصة الحائط "عريضة على نحو ما بينا لا يرجع؛ لأنه مضطرً عبر مضطرً فيه، وإن لم تكن عرصة الحائط عريضة على نحو ما بينا يرجع؛ لأنه مضطرً

1977/ - رقى واتعات الناطقي " قال في أدعوي الإسلام": حائط بين رجلين

⁽١) عكدا في ظاوم، وكان في الأصل وم جائدتي.

⁽³⁾ وفرط الدر مكادأ الحابط

الهدم، فلاحد الشويكين أن بتمع من البناء؛ لأنه إن شناء سماً أرض اخالط نصفين، والو بني أحدهما بيس نه أن يرجع على شويكه؛ لأنه لم يكن له أن بأشغ بالنده.

الوجه الثاني. [قاكان على الحائط حمولة بأن كان سبه حذوع وإنه على وحهين: أحدهما: إذا كان لهما جذوع عليه، وطلب احدهما قسمة هرصة الحنظ، والجواب فيه أنه لايقسم عرصة الحائط إلا عن تراضي مهما، وإن كانت العرصة عريضة على التقسير اقدى قساد لأن حق كل واحد منهما بعلن يجميع العرصة، وهو وضع الجدوع على جميع الحائظ، فنو قسمت عرصه الحائظ من غير وضيا أحدهما، سقط حقه نبعا حصل لشريكه من غير رضاه، وإنه لا يجوز.

وإن أراد أحدهما الناء، وأبى الأخراء ذكر بعض كمشايخان أن عرصة الخالط إداكانت عريضة لا يجبر الأبي على البناء، وذكر شخ الإسلام رحمه لغة: أنه لا يجبر من غير تفصيل، وذكر شمس الأنمة السرحسي رحمه الله: أنه يجبر من غير نفصيل، وعليه الفنوى: لأن في عدم الجبر تعطيل حق صاحبه، فإن له حق الوضع للحذوع على جميع الخائط

19774 - وإذا بني أحدهما بعير إدن صاحبه، بعض مشايخنا قالوا: إن كالت عرصة اخالط عربصة على التعسير الذي فلناه لا يراجع البالي على شريكه، ويكون متطوعًا، وهكذ ذكر الخصاف في مقفاته، وبعض مشابحنا قالوا: لا لكون متطوعًا، وإليه أشار في كتاب الأنصية.

وهكذا روى ابر مسماعة عن محمد رحمه الله في أفرادرها وهو الأصع؛ لأن الباني حق ومع الجدوع على جميع الحائط، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بيناء جمسيع الحائط، فكان مضطراً في الباء، فلا يكون متطوعًا كما أو كان أرض الحائط بضم، فبناه أحدهما

وفي أدعوي الإملاء]: حالم بين دارين لأحدهم عليه حدوع الهدم، فظلت بساحب الحافوع البناء من شريكه، لا يجبر شويكه عليه، ويقال لهدما: إن شنشسا، التسميما أرض الحافظ، وإن شاء صاحب الحدوم بناء، وحمل عليه جدوعه.

فإن أراد صحب الجذوع البناه، وأراد لأخر قسمة أرض الحائط، يفسم ينهما

الرحمة الثاني من هذا الوجم إذا كان لأحد هما عليه حمولة ، فطلب من الفسسة ، وأبي الأحراء يحسر الأخر إذا كانت العرصة عريفية على التنفسيير " الذي بيّنا هو الصحيح ، وعليه الفنوي .

وإذا أو دالذي له احتصولة البناء، وأني الأحر، ذكر في يعض المواصح: أنه لا يحبر صاحبه عليه، والصحيح أنا يجر له الما ذكرنا فيما إذا كانت لهما عليه حمولة.

وإد بني الذي له عليه حسولة ، ذكر الخصاف في بنفاته : الجواب في هذه المصل غير الحواب فيما إذا كانت لهما عليه حموله ، والصحيح أنه يرجع "د لأنه لا يتوصل إلى رحبة عقه في سوضح الحدوم إلا بيناء الحائظ، فكان مضطراً في البدء ، وإدبت الأخراء وسرصة الحائظ عريضة على النفسير الذي قد : فان منير شاء الأنه غير مصطراً في البناء الأنه غير مصطراً في البناء الأنه الإسرى به حفًا لنفسه .

تم من كل موضع الم يكن الباني متطوعاً مكه إذا كان لهما حمولة . أو كان للباني عليه حمولة ، كان تلباني أن يمنع صاحبه عن الانتماع إلى أن يرد عليه منا ألفي ، أو يرد عليه فيمة البناء على حسب مراختلف الله على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن ذاء الله تعالى

فيان قبال صاحبه: أما لا أمنفع بالمناء، هل يرجع الباتي عليه؟ اختيف الشايخ فيه معضهم قالو - لا يرجع، وإليه مال الفياصي الإمام أبو عند لله الدامغاني في شرح كتاب الخيطان، وضيح الإسلام حوامر وادم في شرح كتاب الترازعة في باب العذر في المزاوعة في مسألة السفل والعلم

تعصيم قانوا: يرجع، وإليه مال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن القصل م و اختيار المصدر بن القصل م و اختيار الصدر الشهيد، قد إذا رجع بما دعي، ذكر العاضي الإسميجاني في مختصر الطحاري، في كتاب الصلح في مسأنة العلو والسقل، أو صاحب العلو يرجع على صاحب السفي يقيدة السفل منيا لاتها أنفق، و فكذا ذكر تبيح الإسلام حواهر راده

٩٦) مكذا في ظارف وم، وكانا في الأصل على ال حائفين

⁽٢) مكانا في طاء وكان في غيرها أنه لابر هم . .

في شرح كتاب المؤادعة، وذكر في أفتارى الفضلي "" في الحائط المشرك: أنه يرجع من شرح كتاب المؤادعة، وذكر في أفتارى الفضلي "" في الحائط المشرك: أنه يرجع واستحسن يعض المناخرين من مشايخت، فقانوا. إن بني بأمر الفاضى رحم بما أمني، وإن من يغيم ألبناء. وذكر الفاضى الإمام أبو عبد الله الدامهائي في شرح كتاب الخيطان. إن بني يغير أمر القاضي، يرجع بقيمة البناء بلا خلاف، وإن بني بأمر القاضى، ورجع بقيمة البناء في رواية، وفي رواية : يرجع بما أنفق، شم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء ، يعنبر قيمته يرم الناء أو يوم الرجوع، فقد قبل : يوم الرجوع وقد قبل : يوم الرجوع وقد قبل : يوم الرجوع وبه كان يغتي المعسور المعام الدين رحمه فقد

19919 - هذا الذي ذكرنا إذا الهدم الحائط بنفسه وإن هدماه، فكذا الجواب هي الوحوه كلها، وإن هدمه أحدهمها، أجمر على النتام؛ لأنه هو الذي أنلف محلا تعلق به حق الغير، ويجبر على الإعادة -وإله أعلم-.

⁽¹⁾ مكدا في ظارف رم، وكان في الأصل أو دكر الفضلي في نتاويه أ.

الغصل الرابع في سقل لرجل وعلوه لاخروفروعه وأحكامه

١٩٦٧ - قال محمد رحمه الله: علو لرجل وسفل لآخر، فليس لصاحب السفل أن بشدها: أن بشدها: أن بشدها: أن بشدها: أن بشدها: أن بشمل فو أراد أن بهذم سفيه ليس له ذلك، وإذ كان السفل فو أراد أن بهذم سفيه ليس له ذلك، وإذ كان السفل فو أراد أن بهذم سفيه ليس له ذلك، وإذ كان السفل خالص ملكه حتى لو باع فسفل كان المتمن كله له: لأن لفي حيه تعلو فيه حقّاً، وهو حق القرار وصاحب اللك فد يميم هن التصرف في اللك فد يميم هن التصرف في الرحون على التصرف في المرون والدونين فيه حقاً.

الشارى: إذا أرات صاحب السفل أن يتصرف في انسبقل تعمر في نحو: إن أراد أن يفتح فيه بالله أو يبقت كوف، أو يدخل فيه جفاعاً، في يكن له قبل قالك، قليس له ذلك إلا مرصما صناحب العلو، مسواء كناك بصمر ذلك به أو لاء وقمان أمو يوسف و داحد ما لا و حمهما الله: إن كان يضر ذلك بالعلو فكذلك، فأما إذا كان لا يعمر بالعلو فله ذلك من غير رصا صاحب العلو.

وحه قولهما في ذلك: إن ملك كل واحد سهما عنار عن ملك الأخر حتى لو باع فساحت المغل السفل السفل: كالرجميع النمو له، ولقساحت العلو ألديا منه بالتنار عن ملك المواجعي بعني بناركه سائر ولجبران فيه، قدل أن ملك كل واحد منهما عنار عن ملك صاحب إلا أن ذكل واحد منهما عنارع ملك عماحه لقاحت العلو في حق السفل وهو قرار العلو عليه، ولصاحب السفل حق في العلو وهو دفع المطر والثلج والشمس عن المسئل، والحق مائع والمناب المشارك والمناب المناب المناب المائلة والشمس عن وضور الإطلاق وضور الذم على الدواء؛ لأنا لو أبحنا التعبر ف للمائلة، ألطلنا حق صاحب الحق على التأبيد، ولو حجرنا في الالهد عن النصر ف المحرباه عن النصر ف على الأخر، حتى تعبل الأراجع مهما المائلة وإذا لو يورجونا على الأخر، حتى تعبل بالراجع مهما

وجب العمل بهما، والعمل عابطان التصرف وما يمنع التصرف في كل متصرف متعقر، فعملنا بالمطنق التصرف في تصرف متعقر، فعملنا بالمطنق التصرف في تصرف بغضر صحبه، وعملنا بالمائم في تصرف بغضر صحاحبه توفيرا على الأمرين حظهما بغادر الإمكان بخلاف الجارين في دارين حيث لا عناح كل وحد متهما عن التصرف في داره، مبواء أضر بصاحبه أو لم يضره الإخراء ويختلاف كل واحد منهما عمن التصرف في المرامون أضر بالمرتبن أم أم يضره بأن أراد أن يدخل في الزام في المرامونة جذعًا، أو بفتح كواة، وقد اجتمع فيه ما يطلق التصرف وهو الملك وما التصرف بعن المرامونة بالمرامونة بالمرامونة وقد اجتمع فيه ما يطلق التصرف وهو الملك وما التصرف بشفها، وتلك لان صايفة واجع على ما يطلق، لأن له أن يفتك الرمن بقضاء التصرف بسبب حق المرتبن، يتأخر حفه في التصرف؛ لأن له أن يفتك الرمن بقضاء المنين ومتى أطلقنا له التصرف بالإطال

وأبر حنيفة رحسه الله يقول: اجتسع ما يطلق التصرف، وما يتم إلا أن ما يتع راجع على ما يطلق، فبكون العبرة للمعام لا للمعانق كساقى الوهن اعتبر الماتع، وهو حق المرتبن حتى صار الراهن ممنوعاً عن إحداث التصرف فيه، أصر بالمرتبن أم لم يضر، وسقط اعتبار الملك المطلق للتصرف، وإنما قلنا - المانع واجع، وذلك لأن ضرر الإطلاق فوق ضرو المنع، وذلك لانا إن منها المالك عن التصرف في ملك، فإنما يقوت عليه مجرد منفعة، فأما شيء من عين ملكه فلا يقوت، ومنى أطلقناكه انتصرف، فات مذا المقدر حق صاحب الحق في العين والمنفعة جميعاً، وإذا ترجع ما يمنع كانت العبرة له كما عي الرهن.

وأما إذا أراد صاحب السفل أن يبيى في بقعة السفل إن كان لا يضير بالعلو، فله ذلك من غير رضاء صاحب العلو، وإن كان يضربه فكذلك عند أبى حيمة رحمه الله، إذ ليس لصاحب العلو حق في بقعة المنفل، فصار كالحارين، وعندهما ليس له ذلك إلا برضاً صاحب العلو حقاً في بقعة المنفل؛ لان قوام العلو بالسفل وقوام السفل، على باليقعة، فصيارت التقعة حقاً لفساحب العنو من هذا الوجه بخلاف والجارين

الما 1877 وقر أراد مساحب العالو أناييني على تعليا أو يشاد ولداً للما إلى المناب الله المناب المناب

قبل شيخ الاسلام في مسرع كنات القسيمة الحقلف الشبايخ فيه : منهم من قال: هن أبي حقيمه وحمه الله في مسئلة العقواء السعل ووضفاء في رومة الخامع الصمير واللاحوان الاعلماء السعمرات في العلو إلا ترفينا صدحب السعل ، ورناك بضو تصوفه ولسفوره وهي روية كنات القسيمة بحث ذلك من طور رفيد صدحت السعل إذا لو بشير تصرفه بالعال

وصهو من قدرة الاماس في مسأله الحقر والسمل لا يملك صاحب العلو التسرف ولا موضا صاحب الدفق وإذا لم يقدر بالسفل عند أبي حدثة وحمه اقد ودنية واحده وما ذكر من الاستشهاد في مسألة العلم والسفل في يندب لقسمه أراديد أو الهما يدني حوات أبي حيمة رحمه الدفق السنة تجملهم في العنو

وقال الشبخ الإمام على البردوي أنى الدرع الحالم الاصابية أكونات الذاابع ه بداء منهم من فسها أقوابه مد نفسير المقولة المذكرة مطلقة ، فعلى قبل هذا القالس لا حلاف أنه يقك ذلك إدالم بضراء و الأألمذكل في فوار المعض يملك ، وهي قول البعض لا يمك و وعال شامخ الإسلام: إدا أسكار لا اذاب ، وإدا تم أهم لا يمك و وإدا راه والمحض عن البعض، وعند لبعض في إحدى الرويتين، والمحمار أنه إدا الشكل لا يمك، وإدا تم بصراء بملك

وإذا كان السفعة على حائط مشتراته فأراد صدحب السفف أك ينش فيه سوراً أو

⁽١) وكان في الأملس - علمي أراه مرياسواه بين

⁽۲۴ هکتان تا برکان می میرها دارد

دكتًا، هل نه ذلك هندهما، كان الفاضي الإمام أبو عبدالله المضميري" تارةً يفتي بأن له ذلك، وتارةً بأن ليس له ذلك، وإن كان كانونًا يفن ويحول، فله ذلك، وكان أبو يكر الخوارزمي يفتي في الحائط إذا كان مشتركًا بين وجلين، فأواد أحدهما أن يعمل فيه عصا يستر به أن له ذلك.

التبالث. إذا هذم صباحب العلو علوه وهذم صباحيه السفل سنفله أخذ صباحية الشبقل بيناه السنقل؛ لأنه فوت على صباحيه انعلو حشّا أخلق بالكلك، فيكون مضمونًا عليه كما لوفوت عليه ملكًا.

الرابع: إذا انهدم السفل من عيم أن يهدمه صاحبه، وبي عقا الفصل لا بجير صاحبه، وبي عقا الفصل لا بجير صاحب السفل على بناء السفل؛ لأنه و أجبر لا يخلو ابسا أن يجبر لحقه، أو لحق صاحب العلو لا وحه إلى أن يجبر لحقه؛ لأنه مالك للسفل، وظالت لا يجبر على بناء ملكه إذا انهدم كما أو أم يكن لأحد على هذا السفل علو، ولا وجه إلى أن يجبر لحق صاحب العلو في القرار قات من غير تعده، وجد من صاحب العلو في القرار قات من غير تعده، وجد من صاحب العلو في القرار قات من غير تعده، وجد من صاحب السفل، فلا يجب عليه أن يم نما إلى حقه كما أو كان مكان الحق هنكا مه إذا الم يجبر عليه أن يم نما المناه.

بعد هذا يقال لصاحب العلو: ليس تك للوصول إلى حفك في العلو طريق سوى أن نبني السقل بنعست، فإن شئت، عابر السقل من مالك، فياذا بني السقل وأراد عباحب السفل أن بسكن فيه، كان لصاحب العلو أن ينعه من ذلك حتى يؤدى فيمة البناء إلى صاحب العلو ، لأنه بني بغيبر أمر صاحب السلو ، لأنه بني بغيبر أمر صاحب السلو ، فيكون البناء ملكا له كما في الفاصب إلا أن الفاصب متعد في البناء، فلا يجوز أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بأرضه لتعدد وجد من العاصب في حق البناء، مأما ههنا صاحب العلو غير متعد في هذا البناء؛ لأنه مضطر إليه لإحياء حقه، وكان له أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بأرضه حتى يؤدي إليه تبعة البناء.

١٩٦٧٢ - تم إذا أدى إليه قيمة بناءه بلك البناء عليه ، وكان له الانتفاع بأرضه ، وإنما جنز له تلك البناء على صاحب العلو بغير رضاه؛ لأنه لا سبيل له إلى نفض هذا

⁽١) وكان في ظائر الضيمري أ.

الساء الأذ السامي غير منعناً في السناء فيعدهما أيما أن سماك صدحت الساء الأرض . أو صداحت الأرض أبداء وقبلك لبناء أهول: لان المناه نبع، والأرض أصل، فلهما ا يماك الساه بالفيسمة : فقد أو جداعلي صاحب السفل فيسمة البناء ، وإنه حواب ظاهر الرواية، وفكر الخمساف في نفقاله هذه المسألة، وأن مباعلي صداحب السمل ما ألفق صاحب العلوافي لما الدهار، وعكما ذكر الضحاوي في ألمختصره .

وس مشایحنا مو هال: سا دکو الخصاص محمول علی مد إدایی باده صاحت السفل، و متی بسی یادنه کان الرجوع عا أهل، و مان بنی بعیر ادنه بصدر البناء علوگ له، ویکون نی الاف ق دائی عند و مد دکو می فناهر اثر واید محمول علی ما إذا بنی بغیر اذن صاحب السمل، و مسی بنی مغیر إذنه بصیر الماد علو شاه کما می داداد در شم صاحب انسفل بتمانک علیه البناء دادی هو مانکه ، وانها بتمانك بفیسه ، و این حدا مال شیع الإسلام انمورف به حواهر راده .

ومنهم من قبال . إذا من بدفن صناحت السفل يرجع عليه بدائف ، وإذا من بغير إذن صناحت السفل، فقى النسألة روبينان ، وإليه حال شعس الأثمة الخنوان وشنس الأثنية النير خينى ، ثم إذا كان لصناحت العلم أن يمنع صناحت الدعل عن الانتفاع بسفله حتى يددى إليه فيمة الذاء على ظاهر الرواية ، أو من أنفر فيه عني من ذكره المنصف من رحمة أنه في تفقائه ، فلم أمنيع صنحت المنفل عن أداء ذلك ، لا مجر عليه

1970 - قوق يعن هذا ويسم إذا استعار من أخر ثباً نيرهنه بنيات ورهن، ثبا إلى العبر ، والفرق أن أحد القبمة أو النعيد قضى دين لمونيان بحير المستعير على أماء ندين إلى العبر، والفرق أن أحد القبمة أو النعمة في بات البناء بيع لبيناء من صاحب السفل الأن البناء سك ألبائي ، والقيمة على صاحب السفل مدرياً البياء على النبودي في كون صحب السفل مدرياً البياء على أماء بالرهى ما يأخذ مثل ما وحيد في ذابة المستعير ، وأحد الأبجير على النبود، متى ظفر بحسل حقه ، وإذا كان عين حقه حكماً ، وأبس شراء حال المجار الراحد بعير رصاء المدود متى ظفر بحسل حقه ، وإذا كان عين حقه حكماً ، جار إحبار الراحل منى ذلك ؛ الأن الجبر على أداء مين الحق إلى صاحب الحق جائز ، كما في الغاصب والمودع .

لم فرق بين هذا وبين زرع بين شريكين، أو سند بين شريكين شاب احدهما، أو أمن الآخر يكدن منبرعًا فيما أعلى حتى لا يكدن له أن يرجع على صاحبه يشيء، وهها لم يحفل صاحب العلو منبرعًا في بناه المغل، وكما لا يتوصل إلى إحياء العلو إلى حقه في العلو إلا بالبناء في أرض صاحب، فكذلك أحد التسريكين في مؤرع والعسد لا يتوصل إلى إحياء حقه إلا بعد الإنفاق على بصبره صاحبه.

على نصيب صاحبه ، بل متبرع ، منسرع لا ترجع عاشرة على غيره كما لو قضى دين على نصيب صاحبه ، بل متبرع ، منسرع لا ترجع عاشرة على غيره كما لو قضى دين عبيره بغير أمره ، وإغا قادا: إنه غير مضطراً ولا اخال لا يحدو إما أن يكون صاحبه حاضراً أد غالباً ، فإن كان حاضراً و القاصى يحبره على أن بحدو إما أن يكون صاحبه حقه ، فالا يصطراً في تصيبه ، وإن كان فالياً ، فالقاضى يأمر الحاضر طقه ، فالإيصطراً في الإعاق على نصيبه ، وإن كان فالياً ، فالقاضى يأمر الحاضر بالإنصاق إذا كان الخصم خالباً في كل موضع ، قه الإجبار إذا كان الحصم حاضراً ، وإذا زال الإصطرار كان منبوعاً ، فأما صاحب العلو فهو مصطراً في بناه العمل حاصراً كان صاحب العلق أو عليه ، غالباً ، وإن كان خاصراً كان صاحب العقل أو عليه ، ملكه ، وإن كان خاضراً و ولان الإنسان لا يحبر على بناه ملكه ، وإن كان غالباً ، ولأن الإنسان الإيجبر على بناه ملكه ، وإن كان غالباً ، ولأن الإسرار عامراً ، فلا تكون له الأمر بالناه أيق خال غالب ولان له الأمر الإساء ، واذا لم يتوسل إمن إحياه حفه من حهة أيقان هاضراً ، ولان المنطراً في باله والناه إلى وسل إمن إحياه حفه من حهة صاحب كان مضطراً في ساء المنظر الإيكون منبرغاً صاحب كان مضطراً في ساء المنظراً في بناه فلنظر الإيكون منبرغاً صاحب كان مضطراً في ساء المنظر الإيكون منبرغاً صاحب كان مضطراً في ساء المنظر الإيكون منبرغاً صاحب كان مضطراً في ساء المنظر الإيكون منبرغاً والإيكون منبرغاً والمنظر الإيكون منبرغاً والإيكون منبرغاً والمناه والمنظر الإيكون منبرغاً والمناه في المناه والمنظر الإيكون منبرغاً والمناه والمناه والمنظر الإيكون منبرغاً والمناه والمنظر الإيكون منبرغاً والمناه والمنظر الإيكون منبرغاً والمناه والمناه والإيكون منبرغاً والمناه والإيكون منبرغاً والمناه والإيكون منبرغاً والمناه والمناه والإيكان مناه المناه والإيكون منبرغاً والإيكون الإيكون المناه والإيكون منبرغاً والإيكون مناه المناه والإيكون منبرغاً والمناه والإيكون مناه المناه والإيكون مناه المناه والإيكون مناه المناه والإيكون مناه المناه والإيكان مناه المناه والإيكون مناه المناه والإيكان حاصراً والإيكون الإيكون الإيكون المناه والإيكون مناه المناه والإيكون الإيكون الإيكون المناه والمناه والإيكون الإيكون الإيكون الإيكون الويكون الإيكون الويكون الويكون الكون الإيكون الإيكون الويكون الويكون الو

ثم إغاجاز الجبو في باب الزرع والديد و لداية المتنوقة على الإنفاق، وثم حجز جبر صاحب السفر على بداء السفر، لأن حق كي واحد من السريكين قداء في الورح والدياء، وهذا الحق يفوت بترك الإنفاق عليه من جهة صاحبه، فيصبر المضع عن المعقة متلكا حقًا ذاتهًا على صاحبه مرك الإنفاق، فيسم عن الإنلاف بالإجدر على الإنفاق.

ف أما حق مساحب العاو بعد الامهام هات " الآما حقه في قرار العلو على السقل، ولم يقي العلو، غلال العلو على السقل، ولم يكون ما لحب السقل، الامتناع عن بناه السقل مللفًا حقا

(۱) ريل م آمالت

1910 - وقرق بين هذا ويين بيت مشترك ، أو دار مشتركة بين النب الهدم ، فبنى أحدهما بغير إذن صاحبه ، هإنه لا يرجع على صاحبه بشي ، لا بقيمة البناء ، ولا با أتمن ، وصاحب العلو إذا بس السفل كان له أن يرجع على صاحبه بشيعة البناء ، والغرق بينهما أن أحد الشريكين في الببت والدار بعد الانهدام غير مضطراً إلى البناء في بصيب صاحبه بل كان منعديًا ، فكان كالخاصب ، والغاصب إذا منى في أرض عيره ، فإنه ليس لم أذريرجم بغيمة صابني على صاحبه ، ولا أن يمنعه من الاستضاع بأرضه ، بل المالك بالخيار إن شاه تقض بناء ، وإن شاء تركه ، وانتمع بأرضه .

فأما فهما فصاحب العلو مضطر إلى بناء السفل؛ لأنه لا يتوصل إلى حقه بالبناء من جهة صاحمه؛ لأن صاحبه لا يجبر على ذلك، فلا يبقى توصوله إلى حقه طريق سوى بناءه السفل، فيكون مضطراً فيه فيزول ثمة التعدى عنه حتى أو كانت الساحة صغيرة بحبت لو قسمت لا يحكه البناء في نصيبه، فإذا بني لا يصير منعدياً، ولا مترعًا كما في مسالة السفل والعلو؛ لأن صاحبه لا يحير على البناء كصاحب العلو، ولا يمكنه القسمة؛ لأنه لا يحتمل الفسمة، فلم يتي لإحياء حقه طريق إلا أن يبني الكل.

وعاينصل بهذا الفصل:

1917 - ثلاثة نفر لرجل سفل، والأخر عليه علو، ولشائث على العلو علم، فاسدم الكل، فقال على العلو علم، فاسدم الكل، فقال ، كل واحد سهم لها حد السفل لك والعلو لي، فهذا على ثلاثة أوجه: إسالان لا يكون لواحد سهم بيئة، أو يكون لواحد سهم بيئة، أو يكون للاثنين سهم بيئة، ففي الوجه الأول يحلف كل واحد سهم لهاحيه الاستحلاف، قال صاحب أكر به لزمه، فإذا أبكر يستحلف، تم تكلموا في كيفية الاستحلاف، قال صاحب الحيطان: يحلف كل واحد مهم بالله الدي لا إله إلا هو ما يجب عليك بنا، هذا السفل الذي يجب لهدا بنا، على السفل الذي يجب لهدا بنا، على السفل الذي يحلف بالله الذي يحلف الله الذي يجب الهدا بنا، والذي يحلف بالله الذي يجب الهدا بناء الأدم المتحلف كما

قال صاحب الحيطان، ربحا يتناول (** أنه لا يجب عليه البناء بمعنى أنه لا يجبره القاصى على ذلك، فيكون باراً في بينه، قال الصدر النبيد: وبينا يفني.

فإذا حلقوا يقال لكل واحد النهام: إن شنت أن تبني السفل. ونيني عليه ما ادعيت من العلق، وقنع صحيك من الانتفاع إلى أن بدفع إليك ما أنفقت، وإن شلت فدع.

رفى الوجه الثانى: يفضى ببيئته ، وفى الوحه الثالث . يقضى بتهما ، ويقضى بالطو بحصة الأرض بيهما نصفاك ، ويجور أن بسمع البية على أن هذه الدر ملك اللحى عليه ، وإن تعلق به حق المدعى .

وعايتصل بهذا الفصل أيضا:

1917 - دار بين رجلين فانهدت أو بيت بين رجلين قانهدم، فهى أحدهما لم يرجع على شريكه بشيء، وكذلك الحمام والبتر، هكذا ذكر صاحب الحيطان، أما الدار والبيت فلأن مساحبهما يقدر على القسمة، وإنبناه في نصيبه إذا كان البيت كبيراً يحتمل القسمة، وأما الحمام فأراد أنه إذا خرب، وصار ساحة الأنه يكنه القسمة، وأما البشرا فلم فرد به إذا انهدست، وإلغا أراد به إذا صار قبها حماة الأن ذلك حصل بقعلهما من الاستفاء، فيفر مهما إزالة فنش، وإذا طالب أحدهما شريكه بذلك، أجر شريكه عليه، فكان له طريق وهو المطالبة، وإدا لم يفعل كان متراعاً.

وفي صلح أواقعات الناطقي: إلا الكسر شيء من الحسام التستوك، فأراد أحدهما العمارة، وأمي الأخر، يجبر الأبي على المعاود.

وعي دعوي النوازل عن محمد رحمه الله : في حمام بين النين انهدم منه شيء. ويحتاج إلى قدر وهُرمَّة، وأبي أحد الشريكي أديني، لا يجرعني البناء، ولكن يقال للاخس: إن شبت، هاينه أنت، ثم أجره، فإذا أحدَّت غلتك، فيخذ منها بفقنت. ثم يصيران فيه مواه

وعن بعض المناخرين: أن الحمام المشترك إذا استرم، وأبي أحدهما العمارة،

⁽¹⁾ هكذا في ظاء وكان في الأصلي وم البيارلار.

ب هالفاضي بخرج الحمام عن أبديهما ، ويؤخره لهما ، أو مأذل قدي فرمد العمارة بالإجازة ، والعمارة من أجرتها - (عن معضايم الذالفاصي بأمر اللتي يريدالعمارة بالإنفاق علمها وبالعمود ، تم يمع صحه من الاحقاع حتى يزدي تصف ما أنفق .

وفي صلح وقعات الناطقي .. في رحى ماء بين وجليل في بيت لهماء تخرمت كلها وصارت صحراء أنهما لا يحران على الممارة، ويقسم الأرض بينهما، ولو كانت الطاحون فائمة إلا أنه قد ذهب منها شيء يجبر الشريك الأبي على العمارة مع شريكه . وإن كاسمسراً قبل لشريكه . أمق أمت إن شبت، ويكون نصف ولك وينا لك على شريكك

وفي إحارات أعتاري الفضلي عن محمدو حمه الله : في طاحون بيز شريكور. أنفق أحدهما في مرشه بغير إذار تسريكه لا يكون متطوعًا؛ لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نعمه إلا مثلك.

وسئل القضائي وحده الله عن طاحونة أو حمام بين النين استأجر نصيب كل واحد منيسا وحل، ثم أعن أحد المستأخرين في مرفة الحمام بإدن موجود، هل يرجع بدلك على المالك الذي لم يؤخر مصيبه منه؟ فذكر عن محصد رحمه الله الرواية التي ذكرناها . وأحذب عن نفسه أنه لا يرجع ، ثم قال، يحوز أن يقال المستأخر بقوم مقام مؤخره فيها أمني . ويرجع على مؤجره بما أعن ، ثم مؤجره مرجع على شريكه بها أحذمته المستأجر الالالقواحر أقام المستأجر على أفرية على مؤجره الإماق، ووحد مل أن شال المستأجر فهوز على نفسه لا على مؤخره الأجل أنه أفراله في الإماق، واحد المؤخر الاعر، فلا يرجع معلى أخد. شريكه، فكون المستأخر منظوماً في لصيب المؤخر الاعر، فلا يرجع معلى أحد.

وقال أبو بوسف رحمه الله : في حسام بين رجلين هذم أحدهما كله، ثم غاصه في الأحر، يم حضر الذي هذمه كان له خيار إن ساء ضمن لصاحبه نصف فيمة ما كسر، ويصف فيمة ما بني وويكون الحسام بينهما، إن شاء صمن نصف فيمة ما كسر، ويقال للدي بني : فرقع بناءك حتى بضم الأرض بيكما -والله تعالى أعلم-

الفصل الخامس في شراء الحائط والإقراريه والصلح عليه

1970 - ذكر الحصاف في كتاب الشروط: إذا اشترى الرجل حانطا، ولم يقل: بأرضه يقع الشراء على البناء دون الأرض، ويقال فلمشترى: اقلع بناك، قال: وهذا لا مذهب أبي يوسف رحمه الله، ووجه ذلك أن الحانط اسم لما حوط به المكان، وهذا لا يتناول ما تحت البناء، وأما الأساس هل يدحل؟ قال القاضي أبر عبد الله الدامخاني: الظاهر من مذهب أبي يوسف رحمه الله أنه يدخل؛ لأنه متصل بملكه، وكان من حسلة الخلط، ولا كذلك الأرض.

ودكر شيخ الإسلام خواهر زاده وحمة الله عليه في شرح كتاب القسمة: أنّ ما تُحت الحيائط من الأرض يدخل في الإقرار بالحيائط والقسيمية والبيع، ولم ينسب هذا القول إلى أحد.

وفي "المنتقى": إذا باع حائطًا من داره فهمقا بأرضه قال ثمة؛ لأن الحائط بغير الأرض لايسمى حائطًا، وفي "المنتقي" أيضًا: وقال أبو حنيفة رحمه الله في الحائط: هو له بأرضه.

1979 - ولو اقترى نصف حاتط ذكر صاحب الحيطان هذه المسألة وجعلها على وجهين: أحدهما: أن يشترى نصف حاتط ذكر صاحب الحيطان هذه المسألة وجعلها على وجهين: أحدهما: أن يشترى نصف الحائط بارضه، وإنه جائز، ويصر المشترى شربكاً فيه و والثاني: إذا اشتراء بغير أرضه، وذكر أن الفاضي آبا حيد الله الفساده؛ لأن هلا الشراء يقم بجوازه، وكان الشيرة أبر الحسين الفلوري وحمه الله يفتى بقساده؛ لأن هلا الشراء يقم على هدمه، فيطالب المشترى البائم بالهدم، وفيه ضرر قلبائم فيما لم يبعه وهو النصف الآخر، فصار كبم الجذم في الحائظ " وكبيم نصف الزرع.

وعلى ما ذكره شيخ الإسلام والحاكم الشهيد في المشقى" في المسألة المتقدمة

⁽١) حكفًا في ظه وكان في غيرها: "في السنت" مكان " في الحائث".

- ٨٥ - العصل في دراه الحافظ والإفراز بدوالصلح

يسغي أنا يحور هذا الشراء، كسافان القاضي أبر عبداقة رحمه الله عليه الآل أرضه تلاخل تحت البيع، فلا يقع هذا الشراء على الهدم، فلا يتصرر البائع، فيحور الشراء، ويصير الشرق شريك للبائم كما أو اشتراء بأرضه

1934 - وإذا بناع حائطة، وقيد جادوع مركبة للدار إلى جنهية، فهيذا على وحين : أحدهما: أن يكون الجذوع الهائع، وإنه على وحين أيضاً. إمّا إن لم يشترطا أن تكون الجذوع عمروكة على الخائط، وفي هذا الوحه الميراء جاز، وكان بنيم "أن لا يحوزه لأن المائع بنضره في غير ما ناعه والأن المشرى بطاليه برفع الحدوع فتهذم الدار الانحران، ألا نرى أنه إذا بناع الحدوع في السيقف لا يجنور، وإنما لا يجنوزه نا قلنا والجراب وهو العرق بن المسألتين أن في تلك المسألة البائع يتضره بالمشرط، وفي مسألتنا والجواب وهو العرق بن المسألتين أن في تلك المسألة البائع يتضره بالمشرط، وفي مسألتنا شعورة، والمناب حكمًا ثابت بشعورة، والمناب حكمًا ثابت بناهورة، ويجوز أن يشت المنه بالمؤمد، ومني صح الشراء بورا البانع بشع المؤمد، ومني صح الشراء

ذكر الخصياف هده المسألة في موضع من الشروط هكدا، وذكر في موضع أخر من الشروط عين عده المسألة، وقال: لا يؤخذ البائع مسليسه إلى المشترى و لأن في ذلك ضمرراً على السائع، ولكن إلى رفع دلك مصمه و وسقم الدر إلى المفتدى كان حالراً، قال و فا عزلة رجل باع من رجل حشية في ناه، لا يؤخذ تسليسها إليه، ولو نزعها، وصلم إليه جاز، فقد شبه بيبع الحشية في البناء، وذلك فاسد، فكذلك هذا، فيصير في السائة في لان

وأما إذا شرطًا أن يكون الحذوع متروكة على الحائط، فعلى القول الذي لا يحوز هذا البيع بدورة هذا الشرط لا نشك أنه لا يحدور مع هذا الشرط، وعلى القول الذي يحور هذا البيع بدور، هذا الشرط، فامع هذا الشرط اختلفو ابعضهم فالوا: لا يجوز مع هذا الشرط، ويعضهم قالوا: يحوز، ومنى جاز لا يؤمر البائع بالقلع.

١٩٦٨٨ - هذا إذا كان الجذوع للمات ، وإن كانت لأجنبي وهو الوجه الناني ، فهذا عنزلة العبب، وللمشترى أن يود الحائظ بذلك، والبيع صحيح، وإنما بكون للمشتري

⁽١) وهي ج: اينجي .

الرد في هذه الصورة إذا لم يعلم وقت الشراء، وأما إذا علم قلا يكون له الرد.

وإذا أقر بدائط لرجل، فإنه بأرضه كاسقو له، واو أفر ببنا، هذه الدار الإنسان لا يدخل في الإقرار ما تحت البنا، من الإرض، وكذلك ثو أقر ببنا، هذا القسر لاخر لا يدخل في الإقرار ما تحت البنا، من الأرض، والفرق أن الحائط مأخوذ من الحباطة وهو الحفظ، وإما يتحقق هذا المعنى من الحائط مدام قدمًا، وقيامه بالأرض، فكان الإقرار ما لحائط إقرار بالأرض، فكان الإقرار ما لحائط إقرار بالأرض، فكان الإقرار على المناه على الشيء على الشيء على الشيء على المحض، وإذا كان معنى الاسم يبقى بعد الانهاء ف مأخوذ من بني يسنى وهو وضع على البعض، وإذا كان معنى الاسم يبقى بعد الانهاء أم يعسر مقرا عا تحت البناء من الأرض مقتضى الإقرار بالبناء وذكر الحاكم الشهيد في المختصر : أن في الإقرار بالبناء يدخل ما تحت من الأرض، ولو أقر بنفص الحائظ، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراض، ولو أقر بنفص الحائط، قله البناء لا عبر الأراث التقليد المبدلة لك.

وإذا اختلفت المرأة من زوجها على حافظ بعينه، ولم بفل: بأرصه يقع ذلك على المناه دون الأرض، قال العسدر الشهيا وحمه الله في شرح كتاب الخيطان : وهذه أول أبى يوسف رحمه الله و أما على قول محمد والحمن رحمهما الله : فإنه يقع ذلك على الساء، وعلى مذا الحافظ من دعوى ادعاها، ولم بغل: بذرضه، فإنه يقع ذلك على البناء دون الأرض، هكذا ذكر صاحب الحيطان! الخيطان!

قال العدار الشهيد: بعض مشايحنا قالوا: المسألة مأولة تأويلها إذا وقع العملح على حائط لم يدخل تحت دعوى المدعى، وأما إذا وقع العملح على حائط دخل تحت دعوى المدعى داراً، أو مساخه المدعى عليه على حائط منها قال له الحائط بأرضه ؟ لأن هذا إسفاط للحق عهد زاد على اخالط، فيستحق الحائط بأرضه بحكم قديم الملك، ومنهم من قال: النسألة مجراة على إطلاقها، كنما ذكر، صاحب الحلطان".

الفصل السادس في المتفرقات

19707 - منفل لوحل وعليه علو لأخر اشتصدا في اطلاوع المتعلية يعتى في سقف السقل، فالسقف بحدوقة وهراوية وبوارية وطية تصاحب السقل ولقداحب العلو حق السكني والقدام عليه، هكذا ذكر الخصاف في أحكام الشروط، وإنجاج عثنا السقف لصاحب السقل؛ لأنهدا لنازعا في متاع محدول على ملك أحدهما، فوجب أن يكون صاحب لللك أولى كسائو تنازعا في متاع محدول على مهير أحدهما، والأذيد

فإن ١١١٤ع: مرما في مقد السفل ، وفي الخالط الذي فوق السفف أيضاً ، ثلا ذكر الهذا الفصل عن المتقدس ، وقد احتلف فيه المأخرون قال بعضهم ، يقضي بالخالط لصاحب السفل كسا يقضي بالسفف ؛ لأن الخالط الذي فوق السفف محمول على ملك ، فيفضي له بالسفف ، قال بعضهم : لا يقضي بالخالط لصاحب السفل ،

1914 - وفرق هذا الفائل بين السنف وبين المائط الذي موق السقف والفرق الاستحقاق بعدي السقف والفرق الاستحقاق بحكم الحمل على الملك ، ما يكون في موضع كان الملك في المحمول عليه فائلًا بيقين كما في سنف المسغل، قبل هناك المحسول عليه وهو السفل محوث المساحب السفل بيقين ، فأثبتنا استحقاق المحمول وهو السقد الصاحب السفل بحكم الطاهر ، وأما سقف المسفل فعيم عموك لصاحب السفل بيقين ، بل هو عملوك له بنوع ظاهر ، فلو الشناك ستحقاق الخاتط الذي موقع الكونه محمولا على ماكم، فقد البئال الاستحقاق الحيار على ملكه من حيث الظاهر ، وانظاهر الا بصلح لذلك

1998 . وفي تراح أموازل " حائظ بن رجلين سقط، ولأحدهم بنات"" عورة، تطلب من جاره أن يمي، فإني جاره، لا يجبر واحد منهما، وإن أراد أحدهما أن

⁽١) هكذا في هارف وم، وكان في الأسم - يبيان هورة -

بين في ملك نفسه ، فعل ، قال الفقيه أن الليت راسم نفه ، هذا هو الفياس وهو قول علما دم ، وقال بعصمهم الا بدمن بناه بكون سيراً بيهما ، وما ناخذ ، وإغافال أصحاب الله لا يحر لأنهم كانوا في زمن أهل الصلاح ، أما في رماننا فلا بدمن حاجر . يعهد .

1944 - وفي إجارات الجامع الصغير "": جدارات كولين الهدو، فستعدى أحدهما على المبلغة في المبلغة في المستعدى أن أحدهما على المبلغة للأجراء في المبلغة الأجراء في المبلغة الأجراء في المبلغة في كان له أن يأجذ الأجراء في صدحت الكولين.

1936 - وقال أو مكر رحسه الله : في حدار بين رجاين الهدم، وأحدهما غلب عبد عبد المنافعة على حاله في المددهما في المددم المنافعة في المائد عبد المنافعة على حاله في خدم الغائب فأراد أن يبنى في مرضع الجدار الفني حدارا من حسب وجاره الأخر يأمي وإذا أرد أن يبنى على طوف الجدار عايني جاره، ويجعل ساحه أمل الحافظ إلى ملكه ليان أد ذلك، وبن أراد أن يبنى حائمًا على الغلظ الذي كان الحائم الأولى، أو يبنى حائمًا على الغلظ الذي كان الحائم عايلي شويكه ونصفًا عالى مداكم و نصفًا عالى مداكم و نصفًا عالى مداكم. ذله دلك،

1976 - وقال: في جدار بن وجلين ولكل واحد صهما عليه حسولة عوهي الحائدة وأراد أحد مما أن يرفعه ليصالحه وأي الأخير، فيسعى أم يقول الذي أواد الإصلاح لصاحبه: ارفع حمولتك بأسطولنات وعسم، ويحب عالم يربد أن يرفعه في وقت كذاء ويشهد على ذلك، فإن دمل دلك، وإلا فلهدا أن يرفع الحدار، وإن سقطت حمولته، فلا ضمار عليه.

۱۹۳۸ موفى المتاوى الفضائي وحمه الله أن خانط مشترك بين النين، وإنه وهي والأيؤمن صور سفوطه ، فأزاد أحدهما النقص، وأمتيع الأجر يجبر على نقصه ، وجيه : كو نقض الشتركان احدار الذي بانهام 1. م أزاد أما : هما أنا برفع أطول 12 كان ليس

^{(11) «}كارا في خروف» وكان في الأصل وم الأصمر

٢١) هكندا في الأصل وفيه وتان في طاوم الساء أن

اللشويت أن يمعه إلا أن يكون حارجًا عن الرسوء لأن أسفل الحائظ و لأمر مشتولة بهيماء ألا ترى لو مدما احدال وأر دأ حدهمانات، وأراه الآخر منعملم يكي لددنات. فكذلك إذا أردأن بريد في الجدار في موا، مشترك لا يكون للاحر مبعد

وفال الماضي الإمام ركل الإسلام على السغادي الهامعه الأناهدا تصرف في شيء مشترك و فيتحتاج إلي وفيا سريكه ، وهكذا روي عن محمد رحيمه الله في واقعات الناطعي أو وصورة سا ذكر في أكواقعات الحائظ بين دريي قبل قامية الرجل ، وأراد أحد الشريكي أن بريد في طوله ، وأبي الأعوار فله سعد .

وفيه أيضًا: تو قدم تشريكان جدار اليسهماء تم امتنع أحدهما عن البناء، أحير عند، وقدمو هذا لفصل قبل هذا يخلافه

1979 - وهي شرب الداؤل الانتهام بكر من دولين من وجلين ، ومن آخذهما أسفل ويبيت الأحر أعلى غدر قد أرجلين ، ومن آخذهما أسفل ويبيت الأحر أعلى فعار قراع أو فراعين والهذام ، فذلك صاحب الأعلى لعنا حب الأسفل إلى جديدا ويبين أن تم سي حديدًا ليس له ذلك من به من أسفله إلى أشلامه وقال المفيه أمر الشت ، حده الله : وإن كان بيت أحدهما أسفل بدريمة أقرع ، أو هو ذلك معمار سائيكن أن يشخد يشاء فراصلاحه على صاحب الأسفل حتى ينشهن إلى موضع الديث الأحراء الأسمار وقال الكراء وهو فول أبي حيث ملكه عليه ، تم يشتر كان .

۱۹۹۹ - وهي نسهادات المتناوى. رحل باع داراً له من رحل، وادعى لجار المسي هذا الحائظ من ماله تنفيده وأن السائع ما أهطاه حصت من النفقة، وأرادمتع المتناوى ان قال الحائظ من ماله تنفيده وإن هدماه أو الهدم بن قال الحارجو الذي تحص الحائظ بنسبه و همه متصوع بالميام، وإن هدماه أو الهدم المسيه لا يكون منطوعاً، عبد ذلك إن أبكر المتناوى بالدعاء والله في قولاء وليس للجار منعمة لأنه فيما الاشاء والمحدومة مع لبائع وإن عدد قبيما الاشاء ويهل إن وضم الحمولة معير إلمائه له أن يا حدد ليرفعها، وإن كان وضعها بإلانه اليس له أن بأخذها ليرفعها، وإن كان وضعها بإلانه اليس له أن بأخذها ليرفعها، وإن كان وضعها بإلانه اليس له أن بأخذها ليرفعها، وإن كان وضعها بإلانه اليس له أن بأخذها ليرفعها، وإن يحادمه بالمنافعة المنافعة المن

1973) وهي صمح التوازل قال الفقيه أبو لقاسم في حائظ بن رحلين ودون طا الرون بد النق لأحدهما عليه حلوجه وللاحر على سعف منه و فهدما خانط من أسعاده و فعا أعلاه بالأساطين، مع الفقا جسمًا حتى بب، دست بلغ البناء موضع سقف هذاء أبي صاحب بالسقد أن سي بعد ذناء، لا يجم أن سق بهما جاد بالددادي.

19737 وفي صبح النوارل الهيد عن الفعيه أن العالمية المساهم الماسم أيصال حائفا بين ما أي رحين الهام جانب منه عمهم أنه دو طاقين منه فين عبرالد أحدهما أن ترقع جعاره الربر عم أن الجهار الثاني يكفيه للمنز وعبدا لينهما ويزعم الأحر أن اجمارة ا لفي دا طاق الحديثين والنهم وفيد سام تبدل إقرار أن الحائظ للماهما في دلك شيدًا بير إن شريكه وإن أمر كل وحد سهد أن كل اخالط الصاحب ولكل واحد سهما أن يحدث على ملك المحدث الله يحدث الما وحدث الماهما أن يحدث الماهما الماهما الله عددات الماهما الماهما الله المحدث الماهما الله المحدد الماهم اللهم المحدد الماهما اللهم المحدد المحدد الماهم اللهم الماهما الماهما الماهم ال

كناب الحيل

هذا الكاتاب إشامال هابي نتهن وتعاشي فعالا ا

المصل الأول. في بنان حراز الحبل وعدم حرازها

القصل أنامي أفي مسائل الوضوء والصلاف

الفصل دلف الي الرقاء.

الفصل الرابع التي لحج

المصار الخامس في النكاء

الفصل السادس عي الرجل بحيء أمح والدير مدأن بيعه والابدعية.

العصل سلم: من العلاق.

الفصل التمزاد في الحلع

المصل الناسع على الإبلام

المصل العاشرة عي الأنهانية

الفصل الخادي عشراء في الندير والعنق

القصل لتاني عشوار في الوقعة والصدفة

القصل النالث عشراه في الضرقة

الفصل الرابع ممرار في الهما

القصل الخامس فشراء في من يطلب من فيره معاملة .

القصل السادس عشر، في لبيع والشراء،

القصل السامع مشرادين للناباتات

العصل الثامل عامر ؛ في لإجارات.

الفصل التاسع فشر : في الدعوي.

الفصل العشرون: في الوكانة

القصل احددي والمشرون : في الشعمة .

القصوا الثاني والعشرون. في الكفالة.

العصل النائث والعشوون في لحوالة.

الفصل الرابع والعشرون أني الصلح

المُصلُ اختمر والعشرون: في لوهن

العصل السادس والعشرون: في الزارعة .

القصل السامع والعشرون: في الصارية.

الفصل النامن والعسرون: في الحجر

الفصل الناسع والعشرون. في الوصية.

القصل التلاثون: في فعل المريض وما يتصل به.

العصل الحادي، والسلامون. في استعمال متعارض الكلام.

العصل التاني والنفرتون. في المنفر قات.

الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدمها

1919 - فنقول: مذهب علماما أن كل حيلة بحدال بها الرجل الإنطال حق الفير، أو لانخال شببة فيه، أو لتسويه ناطل، فهي مكروهة، وكل حيلة بحدال بها الرجل ابتخلص بها هن اخرام، أو ليتوصل بها إلى حلال، فهي حسنة، وهو معني ما تقل عن الشعبي رحمه الله الأبأس بالخيل فيه يحل ريجوز، والأصل في جواز هذا التوع من الحيل قول الله تعالى: ﴿وَحُد يَبِدكُ صَغفًا فَاصْرِب به وَلا تَحَدُثُ ﴾ " عدا تعليم الخبرج لا يوجب صلوات الله على بنا، وعابه عن يميه التي حلم ليضوبي امرأته مائة عود، وقد تعلق محمد رحمه الله بهذه الأية في مسائل الحيل، والحصاف لم يتعلق بها في حدا،

قال مشابختار حمهم الله : زغا لم يتعلق بها الخصاف لأل حكمها مسوخ، وعامة الشابخ رحمهم الله على أن حكمها ليس بمشوخ، وهو الصحيح من المذاهب، وتكلموا فيما بينهم في شوط البرقية قبل" أن بأخذ الحالف مانة عود وبسوى رأس الأعواد قبل إن يضرب بها، وقد ذكرماه بتمامه في كتاب الأيمان.

وأما السنة فساروى عن رسول الله يُطْفُ: أنه قال لعامل خبير في حديث معروف: هلابعث صاعك" سلمة أبر ابتعث بسلعتك صاعك"، وهذا تعليم اخيلة، وإنه نعى في الباب، وعن ابن عباس رضى الله عنهما: أنه قال: وقعت وحشة بين سارة وهاجرة رضى الله عنهما، فغاظت سارة على هاجرة محلفت، وقالت: لئن ظفرت بها المنظمت عضوين منها، فأرسل الله عراً وجل جيريل عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام بأمره أن

⁽١) سورة ص الأية ١٤٤.

⁽⁵⁾ مكذا في طوف وم، وقاد في الأصل: قال بعضهم، أد بأحدًا..

⁽٣) وكالدفي ظاء صاعبت أ.

⁽١) وليربوحة الحميث

يضاح بسيساء مكلم إلراميم بسهماء فقالت سارق ما حيله يسي؟ فأوسى الله تعاني إلى وبراهيم أف بأمر سارة حتى نشقت أذلي ها حراء فلم أبو فعرت الذات النساء، أملا ترى أن سارة طفات الحيلة ليديريها، فلم يتكار طلبها وراهيم عليه السلام، والله تعالى أو حي ماخيلة، فكل ذلك دليل على أنه الإلمان يالمين عن الأحكام

و كان الشبيخ الإصم الأحل شامس الأنامة السراء سي يفاول الله المحكام الشرع و حدى يفاول الله المحكام الشرع و و حد المحافظات كلها موطة بالحيل و على من أحب الراق وسأل حيله حتى يصل إليه بطوري حلاله و بقال له التورج مها و وإدا كره صحمه العراق وسأل الحيلة حتى بتخلص عنها وبقال له التوقيه وطلعها و بعد ما ظارفها و وندم وسأل حيمه يقال له الراج وها ومن المحكم و عنا يكره في الحقائلة أحكم السرع و عنا هذا الانتهام على قاة التأمل

الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

19194 - حندق له طول أكثر من هشرة أذرع وفيه مناء إلا أن عرضه أقل من عشرة . عشرة، فعلى قول بعض النشايخ رحمهم الله: لا يجور الموضو فيه، والحيثة على قول معوّلاء أن يحفر حضرة قريبة من الخندق، شم يحقر نهيرة من الخندق إلى الحقيرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحقيرة، ويسيل من الخندق، فإلى الحقيرة، ويسيل الماء من الخندق، فإلى الحقيرة، فيصير الماء جاريا في الحقدق، فإن شاء توضأ منه، وإن شاء من النهرة.

19190 - إذا توضأ رجل، ورأى البلل سائلا من دكره، وكان الشيطان بريه ذلك كثيراً ، فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بلغاء، فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كيان الحجيد صريبًا، ولم يجف البلل، فأسا إذا جفت، ثم رأى بنلا على ذكره بعيد الوضره ؛ لأنه لا يمكن إحافه على ذلك الماء.

1979 - إذا أصابت النجاسة خماً أو نعلا، ولم يكن بها جرم كالبول والخمر، فلا يد من الفسل وطباً كان أو بابساً، والحينة في ذلك إذا كان وطباً أن يسمى في التراب أو الرمل حتى يلصل بعضه بالشراب، ويجف، ثم يسمعه بالأرض، فيطهر هكفا ذكر، الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وحمه الله، وهكفا روى عن أبي بوسف وحمه الله إلا أنه لم يفتر ط الجفاف.

1979 - إذا صلى ثلاث وكعات، ثم أقام المؤذن، وعلم المصلى أنه لم بصل في المستجد، فأراد أن يصلى أنه لم بصل في المستجد، فأراد أن يصلى مع الإمام، وكرم أن بفسد ما صلى، فاطبلة في ذلك أن الايقعد في الرابعة، ويقوم إلى الخامسة، فيصلى الخامسة والسادسة حتى نصير هذه الصلاة نقلا عبد أبى حديقة وحمد الله، ثم يصمى الفريصة مع الإسام ذكره شمس الأنمة الحلواني وحمد الله تعلى هذا الوجه.

١٩٦٩٨ - رجع جاء إلى الإمام في صلاة الفجر، وخاف قوت الجماعة لو اشتغل

بالسنة جاز له أن يدخل في صلاة الإمام، ويترك السنة، ثم يقضيها عند محمد وحمه الله يعد طبوع الشعس، ولا يقضيها قبل طلوع الشمس إلا عند الشافعي وحمه الله المن أراد أن يقضيها بعد ما صلى السجر قبل طلوع الشمس أن بشرع في السنة، ثم يشعدها عنى نفسه، ثم يشرع في حملاة الإسام، فإذا فرغ الإمام من القويضة، يفضيها قبل طلوع الشمس، ولا يكره! لأنها بالإفساد صاوت دينًا عليه، وفضاء الدين في هذا الوقت لا يكره ألا ترى أن من ضرع في التطوع، ثم أصعده على نفسه، ثم قصاه في هذا الوقت لا يكره، وإغا لا يكره لأنه قضى دينًا عليه، كذا هذا، هكذا حكى من الشيخ الإمام أبي بكر محمدين الفضل وحمه الله، ق لوه: هذا إذا ثم بتخذ عادة، وإغا فعله .

بعض التأخرين من مشايخا وحمهم فه قالوا: ههنا جبلة أخوى هي أحسن، فإن في هذه الحيلة يحتاج إلى إنساد ما شرع فيه من عمل الأخرة وإنه مكروه. فأل الله تمالي: ولا تطلوا أعسالكم أفال، والأحسن أن بشرع في السنة، ثم يكبر دائياً للفريسة، فيحرج بهذا التكبير عن السنة، ورصير شرعًا في القريشة، ولا يصير وبطلا عمله، بل بحير مجاوزاً عن عمل إلى عمل وقتها، فكبر ثانياً من غير معلام ولا كلام، وفوى به لم يصلها أنه تذكر أنه صلاها في وقتها، فكبر ثانياً من غير معلام ولا كلام، وفوى به المدخول في العصر صار به خارجاً عن الظهر شارعاً في العصر، وكمن صلى الظهر، ونوى به وقم يكلم، بل كبره وقوى الشروع في وقعنا الظهر، فالما تذكر أنها الخاصة لم يعد، وفوى به الظهر شارعاً في سنة الظهر، ذكرها في أول كتاب الصلاة في باب انتقاع الصلاة، كذا الظهر شارعاً في سنة الظهر، ذكرها في أول كتاب الصلاة في باب انتقاع الصلاة، كذا الفيدة ولا يصدد على تفسه صلاة شرع فيها، ولكن هذه الخيلة مشكلة المنافئة في باب انتقاع الصلاة المنافذة بيا في الذمة ههنا بفعله، فهي بمنولة الصلاة المنافذة الم

١٩٦٩٩ - النسافر إذا كنان معه متزاد . واسع ، وأداوة من ماه يحتاج إليه، ولا

⁽۱) سورة محمد الآية ۳۳.

يتبقن بوحود الماء ، لكنه على طمع من ذلك ماذا يصنه؟ قيل: يشعر أن بأب أحدًا من وفعامه بصب الماء في طرف من المتزاب وهو ينو فيأن وعبد الطرف الأخر من المتزاب إباء طاهر بمحشمع فيمه الماء، وإنه يكون دلك الماه طاهرًا وطهمورًا؛ لأنه حمار، هذا قول، معضيها فالواء هذا ليس بشيء الأن الله بالجرى إلى لا يصير مستحملا إذا كان له مدد كالعين والنبر وأنب ههماء أما إذا توبكن فلاء

١٩٧٠ - الحَاج إذا الصرف من حجة والعه ماء ومزم جاء به للاستشفاء أو للعطبة في أنية، وجعل رأس الآنية موصفاً، فلم يجدماه في يعض الراحر، فتيسم، وصفي، لا تجرئه صلاته؛ لأنه واحد للماء حفيقة، فإن طاب لذلك حيلة، ذكر في عناوي أبي الليث رحمه الله : أن الحيلة أن بهب نقك الماء لغيره، ومسلمه إليه وتم إلا الموهوب له استودعه منه .

ويعض مشايخنا رحمهم الفاريقوا هذه الحيلة؛ لأن القدرة على استعمال الماء تابثة بواسطة الرجوع في الهينة، فيمنع جواز النيمم، ألا تري أنَّ القارة فاي استعمال الماء بالبتواء منعت حواز التنسم، فهفا أولي.

وحدثة أخرى أنابلقي فنه الزعفران ومحيث يغلب على الماده ويصبر الماه تحيثك وإن في هذه الصورة لا يحوز التوضوع عند يعض العلمام، فيجزئه التيمم -واقه أعلم.

الفصل الثالث في الزكاة

1995 - رحل له ماننا درهي، أو ادائن لا يار مه فيه الركاة ، في حيلة له في ذلك أن يقصد في بدرهم قبل غام الحوال بيوم. حتى يكون النصاب مافساً . أو يهب ذلك الدرهم لا نه الصحير فيني الحول بيوم، أو مهام الدراهم كلها لابعه الصخير، أو يفرقها على أولاد، فلا نحم الركاد .

فاك الخصوص وجمه الله : كوه بعض أصحات وجمهم الله الحيلة في إسقاط الزادة ، ورحص فيها بعصهم ، قال تسميل الألمة الخاوالي ، الذي كرهها محمد بن الخسر ، والذي وخلس فيها أبو يوسف وحمه الله ، فقد ذكر الخصاف حيلة في إسقاط الزاكرة ، وأد فابه أنتج عن الرحوب لا الإسقاط بعد الوحوب .

و مذالخه و حمهم الله أحذوا غول محمد وحمه الله دعمًا للضور عن المقراء، فإن من كانت له سائمة لا يعجز أن يستيدلها قبل قدم الحواء يبوم مجمسها، و سخلامه جمسها، فينقطع به حكم خول، أو بهت المعمات على بثل به، تو يرجع بعد مخول في هيئه، فيعشر الحول من وقت الرحوع والفيضية والا يعشر ما مصى من السنة، وكذا عي المنابة و تقاللة بعمل حكف ميزدي إلى إلحاق الفيرو بالفقراء.

قال شسس الأنمة الحنوسي وحسه الله: دكر محسد وحسه الله في كساب الإيان مسأنس و هدى إلى الحبلة فيهما مع أن في ذلك إسقاط حق النسرع إلا أنه لم يأمر بهما و وحدامها و رحل عليه كشارة بجل وله حادم لا يحسور له أن يكسر عن بهيه بالعسوم والم فان والواسع الخادم . أو وهده من عيره و تم صاحب ثم رجع في الهيف أو أقال 1 رح و ويام يحوز صوحه و ويشي الخدم على ملكه ، فقد مدى إلى الحيلة .

والتانية: رحن عليه كفارة بين رعليه دين، وعنده فعام يكفيه عن كفارته، لا يحوز له أن يصوم عن كفارة بيه درد بشحل أن يكون عنده طعام وهو بصوم عن بيه، ويستحيل أيضًا "أن يكفر بالطعام وعليه دين، ثم قال " لو صرف الطعام أو لا إلى الدين، ثم صام عن ينبه، بجوز، فقد هدى إلى الحيلة، قإن كان هذا امن محمد رحمه إها إجازة للحيلة، صار هو محمد رحمه أنه في ياب الزكاة ورايتان.

49.4° - رجل له على فقير مال، فأراد أن يتصدق باله على غويه، ويحتسب به من ركاة ماله، وقد عرف من أصل أما حالينا أنه لا ينأدي بالدين زكاة العبن، ولا زكاة دين أخر، فالحيلة في دلك أن يتصدق صاحب طال على الغرم ينفل ماله عليه من ماله العبن ناويًا به عن زكانه، ويدفعه بأنيه، فإذا قبضه الغريم، دفعه إلى رب الذل قضاء عا عليه من الدين فيجوز.

وذكر في الثوادر "": أن محمداً رحمه الله سنل عن هذا فأجازه، وقال: هذا أفضل من أن يدفع إلى غيره؛ لأن فيه إخراج مغرم، ومشايحنا التقدمون وحسهم الله كانو أيستحملون هذه الحدة مع غرما هم القاليس، وكانو الا يرون به بأساً ، فإن خاك الطلب أنه أو دفع مقدار الدس إلى الغرم عنم الغرب عن قضاء الذين ، فلا يبخى له أن يحاف من ذلك الآنه يحكم أن يمد بده ، ويأخذ ذلك منه؛ لأنه طفر بحيس حقم، فهن كان الغرم يدافعه وهانمه ، يرفع الأمر إلى القاضى ، فيجده القاضى مليلًا ، فيكلفه فضاء الدين .

وأخرى أن يقول الطالب للمطلوب من الانتداء : وكل أحد من حدمي ثيقيض لك وكاة مالي، ثم وكله بقضاء دينك ولا قبض الوكيل يصير الفيوض ممكا لموكله وهو المقدون . والموكيل بالفيض وكيل بقضاء دينه من هذا المان محكم وكانه . قبل : هي هذه الحياة نوع نظره ديان المقدون ريم يعزل هذا الركيل عن قضاء الدين بعد ما قبص له المال ، فلا يقاد الوكيل على فضاء الذين . قالا يحصل مقصود الطالب، والكن هذا لبس بشيء الأنه يمكن نصاحب المال أن الا يقدر في الوكيل ، فكما عزله المديون يمد صاحب المال بلده ، وبأخذ المال من الوكيل ، أو بردم الأمر بلي الفاضي على نحو ما ينا

وأخرى أن يضون صاحب المال للمستورات؛ وكل منا وعب، فإذا غاب، لا تبكته عرل الوكيل

⁽¹⁾ هكذا في طاوف وم، وكان هي الأصلود التي التوادر عن محبك أنه سكل ...

وأخرى أن يقول الديون لموكيل كلما عز نتك، فأنك وكيلي، وهذا على احتيار يعضهم، فإن أصحاب الشروط بختلفون في هذا بعضهم، قالوا: لا يصح التوكيل على هذه الرجه، قال تسمس الانه الحلوالي رحمه الله: أحسن ما قبي في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب لكال الديون من مانه العين زيادة على مقدار الدين حتى يقصى الدين بمقداره، ويبقى له بعد فضاه الدين شيء ينتفع به، فلا يشع في قلبه أن لا يفي بما شرط عديد.

فيان كان ثلطائب شريت في هذا الدين ، بأن كان لرجاين على رحق ألف درهم أراد أحدهما أن يحتل ثلف درهم الراد أحدهما أن يحرب الإخران في نصيبه ما فأواد الشريك الآخر أن يشاركه قبما قبض من الدين كان فاذلك ؛ لأنه استوعى نصيبه ما دين مشترك بيته ربين غيره ، قيكون فنيتر يكه حق الشاركة معه على ما عرف ، قبل أراد أن لا بشاركه الشريك فيسا قبض ، فاخيلة عن ذلك أن يعدما دفع صاحب الله من ماله العين إلى الفريم قدر الدين تلويد عن ذلك بيت الدين من الدين منه إن الديون يهب ذلك المتبوض من صاحب المال على هذا الديون بحصده من الدين، تم إن الديون يهب ذلك المتبوض من صاحب المال قيمته ، والإيكون لشريكه حق الشيرض من صاحب المال قيمته ، والإيكون لشريكه حق الشيرة معه في القبوض .

وأخرى أن يستقرض المديون من رجل ما لا بقدر حصة هذا الشريك، ثم إن هذا الشريك، ثم إن هذا الشريك الديون الشريك الديون عن نصيبه من الدين هذا الشريك المديون عن نصيبه من الدين و لا بكون للشريك الايم عليه سبيل؛ لأنه ثم بستوف من الدين المنظمة تشترك شيئا، إنا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين و أحد صاحبي الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين و أحد صاحبي الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين و أحد صاحبي الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين و أحد صاحبي الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه من الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه الإينان المنابع عن نصيبه الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه الإينان الدين إذا أبرأ الغرم عن نصيبه الدين إذا أبرأ الغرام عن نصيبه الإينان الدين إذا أبرأ الغرام الذين المنابع الدين إذا أبرأ الغرب الدين إذا أبرأ الغرام الذين الدين إذا أبرأ الغرام الدين إذا أبراء الدين إذا أبراء المنابع الدين إذا أبراء الدين إذا أبراء الدين إذا المنابع الدين إذا أبراء الدين إذا المنابع الدين إذا الغرام الدين إذا الدين إذا أبراء المنابع الدين إذا أبراء الدين إذا المنابع الدين إذا أبراء الدين إذا أبراء الدين إذا أبراء الدين إذا المنابع المنابع المنابع الدين إذا المنابع الدين إذا المنابع المنابع المنابع الدين إذا المنابع المنابع الدين إذا المنابع المنابع الدين إذا أبراء المنابع المنابع

ثم تكلم المشابع وحميهم الله في فصل ، وهم أن هذا الطائب قو قال المسديون : أبر أنك هن تعييري ، وأدم إليك وكاة مائي على أن تقصى بذلك دين ، من المشابخ وحمهم الله من قال: ذلك لا يعجز ، وأكثرهم على أنه يجوز الهنة ، ويبطل الشرط وهو شرط فضاء الدين ؛ لأن هذا شرط في الهية ، وقد صح أن رسول الله فظة أجاز الممرى ، وأعلا شوط العبوانا.

 ⁽¹⁾ ذكر «أبو المحاسن في معتصر المختصر " / 22، وابن حجر في الفتح (١٩٨٨ - ١٩٤٠ و في شرح سنان فين معجم الروائد .
 شرح سنان فين معجم (١٩٤٤ - وتوفيع الأسناء / ١٩٧٧ - وفكر « البيشي في سجم الروائد .
 أو ١٩٥٦ - رعيد الكرير في التدوين في أحسار فزوين (١٩٠٧ - ١٩٠٧) و ذكر « الزولين في .

1989 من منه المركزة إذا أو وأن بكس مبتنا عن رفة سنه لا يجدد الانتظاف تدوط في رفة سنه لا يجدد الانتظاف تدوط في بدا على فقير من أهل الشبطات تدوط في بدا على فقير من أهل المرتزة و يتجود بدا المرتزة و يتجود المرتزة و يتجود المرتزة المرتزة المرتزة و يتجود و والحيدة أن يتحدد في مهداد ركانة و الرسمات لا يتحدد في المرتزة المرتزة إلى هذه الوجود و الحيدة أن يتحد في مقداد ركانة على متجود المرتزة بعد ماك بالمحدد في المرتزة و المرتزة المرتزة المرتزة و المرتزة المرتزة المرتزة و المرتزة

وزد عن لهذا الرحل الذي عليه الركاة فراية محاويح إلما الح أو أحد ، أو أحد مثر أحد عليه الرحل الذي عليه الركاة فراية محاويح وهو أفضل الادعية بسنة الرحم أو إعضاء الزكاة ، وقد صح عن رسول الله ين أنه قال الأصطال العادة ألذان الرحم الكالمنح ألا أو عم وليهم حدثة وعا يسر مواد فأراد أن يحوى عليهم بحق وعاليهم عنه أو بحق بالمنوث

وقر و غلومال پشتري لهم شبقه ، فاشتري قهم شيفًا مية الزكاة لا بنوت عمية ، لاته إدا اشترى نهم شبف بتوكلهم ، معسر النس ديا له عليهم، وأداه الديل على المون لا يجود ، وذكل يدمى لهم الا يوطلوا رابلة ، هراء لم يأمرون من عقبه الزكاد، بأديد ح المار ذلك الشراء بنة الاكاة

ورد ۱۰ در العناصي فارض لهم المفقة عليه بقرائته المحاويج، فأراد أن يدفع أوكاة وليم سبة سبن النقفة لا يجوز و لأن هدا دين بقصي ، وحق واجر ، ديزدي ، فلا يجرزه عس الديمة إلا رفا أدى وباده على ما فوض لهم الفاصي ، فجيئة الربادة لكوار من الرقاة .

. ۱۹۷۷ - رقی خاوی آمی اثلیت رحیمانه ۲ مواضع موات سی شط جنجون نصد قاله آنا۲۰

(4) أمر أما ما من حريف إلى مد حريف عدد (100 مصلة ومرض عن يعلم في (3000) والحائد في المسافر (3000) والحائد في المسافر (4000) والمرافق في المسافر (4000) والمحافظ في المسافر (4000) والحصيات في المسافر (4000) والحصيات (4000) والمحافظ في المسافر (4000) حديث (4000) والمحافظ في المسافر (4000) والمرافق (4000) والمحافز في الحافظ في المحافظ في المحافز (4000) والمحافظ في المحافز (4000) والمحافظ في المحافز في المحافز في المحافز في المحافز في المحافز (4000) والمحافز في المحافز في المحافز

عمرها أقوام كان للسلطان أن تأحد العشر من علايها ، وهذا الحواب بقايستقيد على فول محمد رحمه الله الأن ماء حيحون عند، مشرى ، والمؤدة تدور على الله ، ولم الإله المساطان شيئاً من ذاك لراءه، نمة لا يحوو ، و لا يحل للمنولي أن يصرفه إلى الرباط، والحيمة أن يتصدون السلطان لقائك على القصراء، ثم هم بدفعو و، ذلك إلى الشرائي ، ثم الكول الصدول إلى الرباط حوالله أعام -

الفصل الرابع في اخج

1940 - الحياة ثلاقاعي إذا أرادان بدخل مكة من غير إسرام من البتات أن لا يفصد دخول مكة وإنما بقيميد مكانا اخر وراء البقات حاج الحرم نحو مستان بني عامر ، فإن بستان بني عامر موضع مو داخل البعات إلا أنه خرج الحرم ، فيقصد ستان بني عامر أو موضعاً أحر بيذه الصفة لخاصة ، تم إذا وصي ذلك الموضع بلحل مكة مقير إحرام ، وهذا لأن الذي لا فصد دخول مكة ، وأما يقصد مكد اخر ، لا يلزمه الإحرام من البقات ، لأن الإحرام لا يلزمه حتى البقات تفسه ، بل تعطيم الفيد حتى الايكون المتدوم عايم إلا على قصد زيارته وإذ كان تمام التعطيم بالقصد لزيارة من المبت وحرجه وعو المواكن ، فإدالم يرد دخون مكة لموازمه الإحرام لوحه حق الميقات علم ، وبعد ما وصل إلى ذلك المكان التحق بأهذه ، ولأعل ذلك المكان عدم باحرة بغير إحرام ، فكذا لهذا الرجل الذي التحق باحد ، وبعد ما وصل إلى ذلك المكان التحق بأحده ، ولاعل ذلك المكان وحرك بعير .

وعن أبي يوسف وحمه فقه أنه شرط نية الإقامة بذلك الكان خمسة عشر بومًا، حتى لونوى الإقامة أفل من خمسة عشر يومًا، لا يقاحل بعير إسرام، لأممها يعابر متوطئة به، فيلتحق بهم، فأما إذا بوي الإقامة أفل من خمسة عشر يومًا، فهو ماضي على سفره، فلايلتحق بأهل ذلك الكان، فلا يقاحي مكة غير إحرام.

الفصل الخامس في النكاح

۱۹۷۰ - ادعت صرأه على رجل تكافئ، والرحل يحجد. ولايبية للمرأه. والاحتداء والبيئة للمرأه. والاستحلاف لا يجوى في النكاح عنداً بي حقيقه رحمه الله. فقالت الرأة فالفاصي الا يمكني أن الروج الأن هذا روجي، وقد أنكر المكاح، فعره ليضفني لأتروح بروج أخر عبره والزوج لا يمكنه أن يصففها الأن بالملاق يصبى مقرآ بالكاح، مدادا يصنع عمكن عن الميزوي وحمه عا أن الفاصي يقول شروج: عن الميزوي بنائلة الإنافاد الرأي فأنت طالق تلائم، فإن على على الميزوي مقرآ المنفدير لا يصبر الزوج مقرآ بالكاح، ولا يسبر الزوج مقرآ بالكاح، ولا يسبر الزوج مقرآ بالا يسرمه في ودول كانت الرأية تخاصات بنه.

1940 - وجل ادعى على امراة بكاحًا، فأراد العاصي تحليقها على قال أبير يوسف رحيه الله ومجمد رحيه الله فالحيلة لها في دفع اليمان عن تصلها أن تدوج مروح، فإذ يعدم تزومت، لاستحمل للمدعى، لأن فانده الاستحلام النكول الذي هو الاقوار، وأنه أما شار للماح فالمدعى المدم النووجت يروج لا يصاح إفوارها، فالا تستحلف لافعام الفائدة.

ه بر أقرت لوحل غائب بالتكاح، هن يصح افراوه؟ فعلى قول الطبه أبي جعفر " يصع ، ولكن ينعل بالتكليب من الغالب، وعلى قول الشبخ الإمام أبي يكر محمد من فضل البحاري لا يضح إفرادها.

۱۹۷۰۸ - إذا أراد الرجل أن يحدد كاح مواته ولا يلزمه مهورا خريلا خلاف كبف نصبح؟ فاحبلة أن يحدد النكاح، ولا يذكر الهر، أو يجدد، ذلك الهور، فلا يحب عليه مهر اخر.

٩٠ لاه ٢- الأب " إذا، وج السه من السداد، فعليه الله أَذَ يَشَرُ لَعْمَضَ عَيْرَ مِنْ

 ⁽۲) وهي ها البرحة المكان الأب

الصداق، والإثرار بالصفل باطل، لأن أهل المجلس يعتمون أن كذب حقيقه، وأما الهية وإن كانت النت كانبرة، فالاب يقول العب بادنا الست، كفاو كذا، الهريفسوس الروج عنيا، ويقول: إذ أكرت الإدر بالهية راحت عليك، فأنا صامي لك عنها، ويكون هذا الضحال صحيح كوله مصافًا إلى سبب الوجوب، وإن تادر الالنة صغيرة، فالهية لا تصلح حيية، وأكن يبيغي أن يحيل الروج بعص الصداق على أن الصعيرة، ويقرع فعد إن كان الأب أملا من الزوج

١٩٧١ - ورد، وقعب العرفة بين الرجل وامرائه، وأراد الله أن يجدد التكاح من غير أن يعلده التكاح من غير أن يعلده التكام بعن أن يعلده التكام بعن أن يعلده التكام بعنها أن يعلده أن المحمد التقلياء فقالوا بن جدد تكام امرأتك، فيها كان وقع عليها الطلاق، فائتكام بعنها لك وبان لم يقع عليها الطلاق، فهذا التكام الا يضرك، فإذا التنهود لمويقيل لها أاجعل الأمر إلى في توبيعي إناك من نفسي، فإذا حدثت تروجها بمحضر من التنهود، أو يقول نها أحدثي جرأً أن في أمراك، فإذا خدلت تروجها بمحضر من التنهود، ويحوز على فكره أن يكام الوكالد.

وإن كان الروح يخاف أنه موقال: عدد القيالة لا أنبيته إلى دلك، فاخولة له أن يطهر أنه بريد سفراً، أو يتسارض في سرله، ويقول لهم إلى دلك، ووائد وإلى الا استهم عليك، ولطهم لا مصحوبات إن منه، وأنه أوبدأن أجمل داري منه أو ضيحي عنه صدالة الالام، وأنه يد الاستعلى ولام، ومعلى أم يك إلى في أن أحدد للا مكارحة المرتصدة الصداف، فإذ حملت الأمر الله تروجها على فاك المهوم تم إذا جاز الكارح، هل تصد

الأا الحريلُ الوي: . وفي حايب أم إسماس عليه السلام . فأرسلوا جريًّا

علوبوقرع الفرفة يبهماه وقدلزو حهالكاحا مستقبلا لهذالهراء

م الما التراكة إذا تعطيم واقدح الفراعات وراهست فيدم التكاح الأولى، فهل يستعهد أنا الأحد قلك مهراً عن الضاهراة فكر الخصاف أن على قول أبي جيمه راحمه الله : يستمها ا وعدل حراها بالدال المحالي أن من تراجع أمر أنا تهر معلم ما التم ترو حها الراكة بهر أحر مستألى، عزاله دنيت التسميت لا عند أبي حريقة راحمه الله على ما فكره بعض الشابح حمهم أنه حلاك لهذا والشائة مراد في الشكاح

قبال الوهو طبير منافكر في كند ب الصمح الدافسلم إليه إذا راد في المسلم فيه شيئاء فإد الريادة لا تندت الاندوق، وهي يحمد عن راس افال ورد عدد الريادة في الا على قول أبن حيفة رحمه الله ربعها، وعلى قرابهما . لا يحف

۱۹۹۱ و ۱۹۹۰ و حل له فلواد سأله أديروجه أساة الحرق فيحياف الولى أنه سنى رويجه تكاسل في أموره أو لا مرغب أحد في شراء بعد دلك ف فيلة للسولي أد يتوال أمار وحلك أمل علمه أو هده الخرة منى ال أمره بيدي أصفها للما أربق بودا هن العبد لكاحه تصير أمرها بيد الولى ، بطائها للما بدالمبرلي .

1997 - رجن أواد أن يتروح الموأة، مخادن الرأة أن يخرجها من الما الشقافة الريتوج على الما الشقافة الريتوج عليه الواد المواد التوقيق منه يعير على العالمينة الانزوج، مسها على مهر مسملي علي أن الإسخرية الإسخرية الما المناف والمرافع مسلمي على أن المهاد المناف المناف

و إدا تروح العرالة على كل من مهر منظها على أن بطلق صرفها، فإن بالقرطاء عليه المسعى، وإذا له يصاد دلها تمام مهر مالها، الذا همنا

19948 - وإندا مسرط إفسال الدوح بمهم مثل مساءها، حسى إدالم بعد الروح ما شرط لا يجتلح إلى إنسات مهم مثل مساءها، يل يقشي القاصر على الروح إفراره. تماذل بن هذه الحياة - ويشر الروح إن وير مثل تساءه كذاء الاسائلي الابر يض من الروح، كان القاضى الإمام أبو على النسفى رحمه الله يقول إلى يصبح هذا الإقوار من الروح إذا كان في حبر الاحسال، أما إد كان في حبر المحال هلا كمن قال لرجل ! لك على خمسة الاف درهم أرش يدك التي قطعت، وبناه غيره مقطوعة، أو قال لك على كذا أرش شجة، وليست به شحة، فإنه لا يصح هذه الإقرار، فهها كذبك

وبعض الفتايج وحمهم الله قالوا: لا ، بل ما ذكره في الكتاب صحيح بدليل ما دكره محمد وحمه الله في كتاب الإقرار، بد أقر إسمال أنا للهذا الرضيم الله في كتاب الإقرار، بد أقر إسمال أنا للهذا الرضيم العلى ألمه درهم من قرص أقرصيه ، أو من لمن منع باعنيه، والمصبى ليس من أهل الفرض والديم ، فإنه يصح باهنيا، أن هذا المفر محل لنبوت الدين للصحير عليه في الحملة عباشرة الولى مبد فالفينا السبب، وجعال هذا من المفر المنز أنا لدعال بجهة أخرى وهي ماشرة الولى صبيه تصحيحًا الإفرار، فكذا هنا المفر محل لنزوج ما زاد على مهر المثل بأساس أخر، دين المسبب ويحمل هذا النزائا فا زاد على مهر المثل المجهة أحرى تصحيحًا للافراد.

ومن المشايخ وحمهم الله من قال، ما ذكر إلها يستغيم حيلة على قول من نقوان: الشرط الثاني حالز كالأول، أما على قول من بقول: إن الشرط الثاني لا يصح، وإذا لم يقربه "كان لها مهر مثلها لا غير لا تستغيم هذه الحيدة.

شم إذا جارهذا الإفرار، وحازهنا الشرط على قول من يقول: محوازه، وهي تعلم أن المقررة أخرى من يقول: محوازه، وهي تعلم أن المقررة أكثر من سهر متلها، فلها أن تأخذ جميع المرابه في المضاء، وأما في ما يبتها وبين الله تعالى: فليس لها أن تأخذ الربادة على مهر مثلها إلا إذا أعطاها الروج دلك يطب نفسه، وأما إذا تزوجها من فير هذه الحينة، وقصد أن يحرجها، اطابت وجهاً لا عكم أن يحرجها من البلدة، فالحينة أن تقرر الوأة والذين لمن تثن بعض أذارها، ويشهد

⁽¹⁾ فكفافي ظوم وكان في الأصل الصغير

 ^(*) هكذا بي ظاوت ، وكان عي الأصل - على مهر لمثل بأسبات أخرى بجهة أحرى .

 ⁽٣) وفي في. وإدالوبقرية فروج أكثر من صير مناها، فها الأفراز والرعاهما، ورباعي هذا انظرال أنه عندمه هار هذا الإفرار، وهي تعلم أناللغ به أكثر . إنغ.

AΥ

على بعرارها حتى إن الزوح مني أواد أنَّ بخرجها من البلدة، فالذر تُه بالدين بمنعها من الخروح عير أن هذه إعا تكرن حيلة عنى لول أبي بوست رحمه الله و لا على قول محمد رحمه الله؛ لأن عبد " محمد رحمه الله . بصلح إقرار ها باللدين في حق تقسها لا في حق الزوج، حتى لا يكون للمقو له أن يتعلها من الحدوج مع الروج، فإن عناف الفراله أن يحامه الزوج مُنَهُ إِنَّا لَكُ عَلِيهَا هَذَا النَّانِ، قَالَ: بِيعِهَا بَدَلِكَ اللَّهُ وَيَّا حَتَى ذَ خَلْف لا يأتم، وهذا إنما يتأثر على فول أبي يوسعه رحمه الله؛ لأن عنده للدي له أن يمتعها من الحروح مع الزوح، فكان لزوج أنابستحلف المفرية سنة أناما أقوت لك به حق، ولكيا. الحبلة التي نتأتي على قول الكال: أن يشدري من تثق به شيئًا بشمار عال، أو نكفر موا غيره عن ينق به بأسره أو بعسر أمره ه بإن بالباتع والمكفول له أن بجنعها من الخروج بلي أن تؤدي النمي والمدين عند الكول، وإذا أقرات بالكفاءة، كنان للمكفول له أن يجمها موا الحروج عند الكراء فيصبر فالماحلة عندالكر أنضأ

والخاصل أذافي كل موضع أفرت، وذكرت للمصرية سبباً يصح إفرارها مي حق القفر أما والي حق فروج عندالكل حشي كالالسمقير له أنا ينعها من الخروج مع الزوج عندالكل ، وفي كل موضع اقرت، ولم يذكر للمقربة سبب كان في صحة إفرارها في هل الزوج الخلاف على أحو ما بيد

١٩٧١٥ - ومن زوج بلته من عمده، أم مات السيد، فسد النكام؟ ١٠ لأنها ملكت. جميع وقبة روجها وبالا بهاركن معها وارات وأفر شقطاً مه إن كان معها واراب وأناحا كان يفت ما الدكام ، وإن أن فا الولي أن لا يفتسح التكام بجرته ، فاغيلة هيم أن يكانب العبد على سال، فيهاروج الشه منه، ولا يقسمه النكاح عودت الولى؟ لأنها لا غلك شيئًا من وقمته ملى مات الأب؛ لأن المكاتب لا يورعن، لكن لها حل الملك في رقبته، وعلى الملك يُسم ابتداء النَّفاح أما لا يمنع البقاء.

وحملة أحري أنايديو العبدء أوالهيعه غرابثن داء أبريزوج ابتناءت فلايفسد الذكاح عوالم الرائح وي أفراع صي التوالي بعائل هذا اللعبة عنه بعد مرته مقبر شيء فإن في

⁽¹⁾ ومي الأصل. على مكان صد

⁽٢) وكان في الأصور: الصلح ..

هذه العبورة لو سات الدلى، لا يفسد النكاح، سواه كان العبديخرح من النلث أو لا ينفرج، إن كان بلغرج فظاهر، وإن كان لا ينفرج، فلاث يعنى فله سحكم الوصف، ويجب عليه السحابة لا من رقبته، فلا غلث المرافة في السحابة لا من رقبته، فلا غلث المرأ أن الم أه فينا من رقبة وجها، فلا يفسد النكاح، حله التلاث من الحبل بها إدا أراد امرأ أن يزوج ابنه من عبده، ولا يفسد لكاحها بمونه، وقد ذكرها فيما بعد، وهذا يخلاف ما لو أوصى برقبته لإساق، ثم مات الحولى، فإن هناك إن كان العبد يخرج من الفلت لا يفسد النكاح، وإذا كان لا يحرج يفسد؛ لأن هناك إذا كان لا يخرج العد يحود فلقاء بلي ملك الورقة، فتعلك المرقة شبينًا من رقبة زوجها، فيعبد النكاح، ولا كذلت الوصية بالعني.

داخرات ويطأما في الكتاب المحاربة أواد أن يكانسها ، ويطأما في الكتابة ليس الداخر الماحلة في أن يبها الإبن صحير له ، في يتزوجها ، وهي في ملك ايد ، في يكانبها يعد التزوج بابند و متصير مكانية الإنت وهو يطأها بلك الكتاج ، وهذا قاهر ، فإن اللاب غلك ما للشيد من اينه بنفسه بالبيع ، في ملك بالهبة أنصاء و يملك أن نزوج أنه اينه من شيره ، في ملك بالهبة أنصاء ويملك أن نزوج أنه اينه من شيره ، في ملك بالهبة أنصاء و يملك أن نزوج أنه اينه من الأمنة ، إغا بنع كرن الخرة تحته ، ولم يوجد ذلك فيها . فجاز البكام ، ثم فال بعد ما تزوجها ، يكانب علوك اين الصحير استحسانًا على ما عرف ه فنكون هذه مكانبة في يده ، ويحل له وطعما ، وذكر هذه السألة في بعض الروايات ، ووضعها في الهبة ، وذكرها في بعصها ، ووضعها في الصدقة ، فقال : ينصلتي باجازية على اين له صغيره تم يزوجها ، نم يكانب الإبه إلى أحر ما ذكرتا في ينصلتي بالرجوع بالإجماع ، لأن الأس بها وهب شيقًا للولد ، لا يكون له حتى الرجوع عندنا خيالاً الشياء من وحمه اللا ، وإذا نصدق على ولده بشيء ، لا يكون له حتى الرجوع عندنا خيالاً الشياء . وإذا نصدق على ولده بشيء ، لا يكون له حتى الرجوع عندنا خيالاً الشياء . وإذا نصدق على ولده بشيء ، لا يكون له الرجوع عندنا خيالاً الشياء . وإذا نصدق على ولده بشيء ، لا يكون له الرجوع بالإجماع ، لأن الأس بها وهب شيقًا للولد ، لا يكون له حتى الرجوع عندنا خيالاً الشيء . ويكانب الله عن الرجوع منالاً الله عن الرجوع منالاً المنالاً النشاء . وإذا نصدق على ولده بشيء ، لا يكون له الرجوع بالإجماع ، وإنا نصدة أنه ، وإذا نصدة أنه ، والابتاء من الرجوع بالإجماع ، لأن الأس بها وهم شيعًا على ولده بشيء ، لا يكون له الرجوع بالإجماع ، وإنا نصدة أنه ، وإنا نصدة أنه ، والله على ولده بالإجماع ، وإنا نصدة أنه ، وإنا نصدة أنه ، والمحدة أنه ، وأنا نصدة أنه ، وأنا نصدة أنه ، وأنا بالمودة على ولده بشيء . الميكون له المودة بالإجماع ، وأنا نصدة أنه ، وأنا نصدة أنه ، وأنا نصدة أنه ، ويكانبه الوجوع بالإجماع ، وأنا نصدة أنه ، ويكانبه الوجوع بالإجماع ، وأنا نصدة أنه ، ويكون اله كون له الربي الوجوع الكون اله الوجوع بالإجماع ، وأنا نصدة أنه ، ويكون اله على الوجوع الكون اله الوجوع الكون اله الوجوع الكون اله الوجوع الكون اله الوجوع الكون الوجوع الكون اله الوجوع الكون اله الوجوع الكون اله الوجوع الكوبول

ولو أن هذه المكاب حامد بأولاد، عهم بعشقون يقرابه الأخ؛ لأن الولد بكون ثامت التسب من الاب، ويصهر ملكا لأخوء، ويكانب عليه ترمًا فلأم، ومن ملك أخاء بعني غليه، فإن عجزت المكانة معدذتك الاتكون أم ولد الأب؛ لأمها ملمجز لا تعود الى ملك الأسماء إلذا معود إلى ملك الآن، ويبيع الابن الجارية متى للماء وهذا طاهر. أ ودالعجر الابطال لكاح الأسم الان بالمجر تعود إلى ملك الابن جارية الابن محل للكاح الاب المداء، فيلناء أولي.

1991 رحل خطب امرأة إلى نفسها، فأحابته إليه ، وكرمب أن نعب بدلك أولية ها، وكرمب أن نعب بدلك أولية ها، فحملت أمرها في ترويحها إليه ، هل يحور الذكاح أد يزوجها بنفسه؟ قال الخصاف وحمه الله : وأشها، على ذلك ، وأضاف وحمه الله : وكان الروج كفاء ألها ، والكرح حائز حلال، فكراً الخصاف قول أكثر أصحوبها، وأواد مه قول أبي حنيته وأبي برسف وحمهما الله ، وكان الخصاف وأي في المكاح بغير ولي قول أبي حيفة ، وهذا إلا الكراح بعير رئي حائز عند أبي حيفة ، وحدا الان الكراح بعير رئي حائز عند أبي حيفة وحمه الله الإيجور

وقول أني ترصف مصطرب، فكر في تعص الواضع أنه حائز كساخر قول أبي منيف راحيه تف وذكر في يعض الواضع أنه لا يحور كما هر قول محمد رحمه الله، وذكر في بعصها: أن الراح إذا كان كف أمحراً ، وإما كان عبر كف لا يجوز ، فنست عن مي يوسف رحمه الله في هذه ثلاث رو بلك.

وعن محاما رحمه فعد أنه وحم إلى قول أبي حيفة رحمه الله الم حوراً الهذه المعقد التكام عدماً على ما المعقدة وإلى كان الماشر واحده الال الواحد يشولي طري عشد التكام عدما على ما عرضه فإلى كان الروح كرد أن بسميها شد الشهوا ما احراءً في ذلك؟ فا فريقة فيه أنها إذا حملت أمرها إليه في التكام و فواولها على المهر، فالزوج يعي اللي الشهواد، وبقول الهدا إلى حملت أمرة إلى تصميف، ومالك لها من الصداق كذاء فرصيت بدلك، وحملت أمرها الى الانزوجها، فأشهدكم أنى قد مزوجت المرأة اللي جملت أمرها إلى حملت أمرها إلى حملت أمرها إلى حملت أمرة اللي حملت أمرة اللي حملت أمرة اللي حملة الدراء في عملت أمرة اللي حملة الدراء على مبدأة الكام بهدما إلى كان الروج كف ألها، هكذا ذكر الحصاف في حملة .

عال شمس الأشه الحمواني : إن الخصاف اكتمي بهذا اللدر من المعريف لحواذ

⁽١) وفي ط 1 فال مكان فكر

⁽۱۲ وفي ف. ايجوز

النكاح، ومعضى مشابخة كانوا بقولوان : هذا وأي الخصاف، وفي جواز هذا النكام كلام؛ لأنها لم عمر معروفة، وفي باب النكاح يستقصي في التعريف غانة الاستقصام، وهكذة حكى عن مشايح بلغر حتى حكى عنهم أنهم قالوا " رجل قال لابشه: إن رجلا يخطيك، فأريد أن أزوجك منه، ولم يذكر اسمه وتسبه، ولم يذكر الهر فسكنت، لا يكون سكونها رضي حتى إنه إذا زرجها من رجل بهر معلوم لا يجوزه ويشترط أذ يذكر اسم لرجل ونسبه وقبيلته أويلاته أوقريته، ويذكر مقتار الهر هذا قول عامة مشايخ سغ، وهو قول بعص مشايح ما وراء النهر، وكان ما ذكر الحصاف رأيه، قال غُمس الأثمة الحنواني: الخصاف كبير في العلم، وهو من جملة من يصح الاقتفاء مه

١٩٧٨ - المُرأةُ بعَنْطَيها رجل: وليس لها ولي حاضر والزوج كفء، فالايأس بأن توكل رجلا بزوجها من هذا الخاطب، وهي مسألة التكاح بقير ولي، ومن العلماء من قال: هذا نكام بولي؛ لانها ولية نفسها، تم يقول في الكتاب؛ لا بأس بأن توكل وجلا بزوجها من هذا الخاطب معرأن الحكم لا يختلف عبد من أجار السكاح بغير ولي بين أل تزوج نفسهة وبين أن تركل رجلاء ففي هذا بيان أن الأحسن أن توكل رحلا فيزوجها مندي ولاتباش العفد بنفسها الأن اخباء محمود فيهزيه وعياشونها بنعسها يظهر فله الحاء وعديد

١٩٧١٩- اسر أذادعت على رجل تكاحبهما وهو يحبجمه ولا بينة للم وأقه والاستحلاف لايجرى فيه، فماذ بفعل؟ قدذكرناها.

١٩٧٣ - رجل له حاربة يطأمه، فخاف أن تأتى يولد، فتصر أم ولد له، فالحملة أن يبيعها من ابن صغير له. ثم يتزوجها، فبكون أولادها أحرارًا عنقوا بالأخوف وتكون الجارية علوكة للابن المشتريء يبيعها مني شاء .

١٩٧٧٠ منثل أبو حتيفة وحمه الله عن أخوين نزوجا أحتين، فنزقت إلى كل واحد منهما امرأة أنحه، ولم يعلموا حتى أصحواء فقال: يطلق كل واحد من الأخوين المرأنه نطلبقة، بمرينز وج كل واحد منهما بالرأة التي دخل بها، وهذه حيلة صحيحة : لأن كل واحد منهما ما دخل بامرأته ، وما خلا بها ، فلا ثب العلة على كل واحدة من فلر أنين بسبب طلاق الزوج الأولء وإنما يجب على كن واحدة العدة يسبب وطء الزوج الشابي عن شبهة ، وحدة الإنسان لا يمنع نكاحه .

1977 الصغيرة إذا زرجها أحوها أو عمها، ظها الخبار في المجلس الذي أو كت، فإن المعلس الذي أو كت، فإن قامت عن مجلسها في أن نختارا عسم الذي م بطل خيارها ، مكذا ذكر أن المعساف رحمه الله عند بعل خيارها عنداً إلى اخر المجلس، وهذا خلاف ما ذكر أن المجلسوط : أنها إذا احتبارت نفسها ساعة ما بلغت . وكان الزوج حاضراً أو هائي، فردت ارتد الذكاح إذا أنصل به قضاء القاصى ، وإن لم تخير نفسها في نقل الساعة بطل خياره ، وهذا المخت بكراً ، وأما إذا بلغت بها فخياره الا بنو قف بالساعة اللي بلغت خياره ، وهدا إذا للخدر وقت نقلك إلا أن تعصع بالوضى بالذكاح أو بوحد منه ما يغل على الرصام به نحو التمكن من روجها، وما قليه دلك ، أما بدون ذلك فلا يقال خيارها.

وقو كان مكان الخارية علام، وباقى المسأنة بحالها لا ينظل خباره مالسكوت، ويكون وقت خباره المعمر إلا إذا صرح بالرفساه بالنكح، أوو حدادته ما يدن على الرفساء به محبئة ببطل عباره، وما ذكر الخصاف في حق الجارية أن خبارها إلى خيار البلجلس، عزد مذهب يعفى العلماء رحسهم أفه، وهو قباس خبار المخبرة والمعتقة، وقد الخبار المخبرة وتم فبالم خبار المخبرة والمعتقة، وقد المناس البها أمر أة تكون عليه الحلق، فقال: إذا أواد الزوح أن يبطل عبارها، فالجيئة أن بلامل إليها أمر أة تكون عليه الحلق، في المكان ويتبارها، والمحلس في أن يبطل عبارها، والمحلس في بيت أخره فياقا هي فعنت ذلك، مطلت خبيرها، هذه الحبلة على قبران الحبصاف، وعندة أن ينش خبارها، هذه الحبلة على قبران الحبصاف، وعندة أن ينش إليها أمر أة حتى تشخلها عن خبيارها بنصبها ساعة ما بلغت، وقي حق مذهبا أن يدس إليها أمر أة حتى تشخلها عن خبيارها بنصبها ساعة ما بلغت، وقي حق الفجية والمعتمدة إذا بلغت وقي حق الفجية الزوح أن يدس إليها امرأة حتى تشخلها عن خبيارها بنصبها ساعة ما بلغت، وقي حق تشغلها إلى أن يوجد منها ما يقطع والم المجلس، طاخيلة للزوح أن يدس إليها امرأة حتى تشخلها .

۱۹۷۲۳ و من أذن لعمده أن يتسوى. لا يحل له أن يظلما فو جُه إلا ينكاح. قال عليه السلام: الا يتسوي العمد ولا يسويه مولاه ولا يملك العمد والمكتب شيقاً سوى الطلاق الله وإدا النبوي المعديات و والله الولى عد أدنت لك أن تتوج كل آمة النبوية الدونة الله فيذا النبوي المعديات والابن عليه ويحوز المكرح، وطريق الجواز الا يجعل قول المولى المعديات العبداؤنا أن يجعل قول المولى المعديات العبداؤنا الله يجهد أولى آمة المندية المعداؤنا الله المعدود ومن جال المعداؤنا المعدود ومن جال المعداؤنا المعدود ومن جال المعدود المعدود والمعدود والمعد

1908 - ولمو أن العبد النسوى أمة ، ثم أقداله طولي أن متزوجها إلى الم يكل علمه دبي يصبح الإذن، وإما ثم وجمها يحتوز النكاح بالإجساع؛ لأنه إدا لم يكن على العبد، دين، فالمولى بمالك كتسامه بالإجماع، والأمة المسترة من كسب العب، فيملكها الولى إدا لم يكي على العبد دين، وبمالك التصوف فيها ترويجًا، وعبر دلك، فيممك تقويص ترويجها إلى العبد.

19449 - وإذا قال على العبد دبي مستخرق، وأذن له المولى أن يتزوجها على قول أبي حبيفة رحم مالله لا يجرزا الأنه لا بلدا إكساب عسده إذا كال عليه دبي مستعرف، فلا يطلك المولى الأمة ضد أبي حبيفة رحمه الله، ولا يصبح تصرعه فيها نزويجاً وغير دلت فلا يحوز تزويحها إلى الدب، وحندهما، يصبح الإدناء لأن عندهما دبي العبد، وإن لان مستم قالا يتح وقوع ملك المولى في إكساب، فيسلك التصرف في الامة نزويج وعيره، وحملك التصرف في الامة عربية وعيره، وحملك التولي في إكساب، فيسلك التصرف في الامة

⁽¹⁾ الترجة منتشيرٌ الإمام معيدتي. الااسالأنار: ١٣٠٤ معتصرٌ

¹⁰⁾ وفر 🐔 الاسرسوا

الأول. عسم الأنامن العام وإدائل يمنع وقوع مثلث للتولى في الكسب، وعلى قولًا الأحراء يصم الآياع في قوله الأخرامال العسمانة كان قديلاً لا يمع الملك للمولى في الكسانة.

دة والخصاف بعد منا مسأنة بيست في سيائل الحيل و في عمالة الخامع ، مسورتها الإا بروح العبد الراة بعير إذا مولاء لم أذال أدال أدابي أدابية و عاجار البيد يكاح الراة التي الراحها من إذا أنسبد القدس أدالا بحرود وفي الاستحبيات بجوره وشي هياه بقياس والاستحسال القصولي إذا بالا يجر العير أمره في الاستحبال المثارة الله بعوزه وفي الاستحبال الموزه الكالمة القصولي إذا بروح المراه من رجل بحصرة الشهورة فهال بيك الراه رئضه الدير وحيى من وحل وصاحم الوكيل ديات المعاق منافع المراق الاستحراء وفي الاستحبال المتحدال المحرود والمراق المتحدال المتحدال

1997 رجال نروح مراة سي مانة ديس، وديع الهور إليه و أديثي الدي يجرز قنصه لها، وحاف ثروح أديو أقر عبدالقاصي اللهر بارمه إياد، ويجع الهود قول سراد، فاحيلة فيه أديكو مها أدر الا، وإن أرادت الماأة أن تحاف بها، ويبرى شيئا احا المنا القبار، وكار خصاف، أنها إن كانت ظافة وسعه أن تحاف بها، ويبرى شيئا احا خليه، يموى القاما رومها على الانا الديثر اليرم، وهذا الماعدة، في كتاب الإيان ال

واخسرى أن يموى مداعيس البند الذي تروج منا فيها والفدا الذي وات بارأى الحصاف وإذا مراء أنه أن نية التخصيص أيما لا للفؤان يصبح إداكان الخالف مظموماً. وعدما بية التحصيص فيما لا للمؤله لا يصبح ، والمدائم معروفة في أيمان الجامع

ه إذا كانت الرأة فد فيصت نصف الهراء لم أنكرت الفيص أصلاء فيبيعي لدوج أنا يقر تناطق و ويكر الريادة إذا أن ههد الفاصل بحلته بالما مناثر وحها على سائة ميال الما تدمىء ، فد تروحتها على خمصو دال أكما تدعى أنب، فاخياة فيه أن يوى لرد هما على المسلول فتي قرت بها أنا وعلى خساير التي تاما تراعي ما هو رأي

¹¹ مكادا في الأصورون. وكان في مذوم الأربها

الخصاف، فإذ كان قد نؤوجها سوا بخمسين ديدراً، ثم أظهر النكاح بمائه ديداره فالمهراما روجها عليه في السر خمسون، قإن أرادت أن يعلف الزوح، فالحيلة له أن يعمف باط ما تروحها على منه دينار، ريريديه تروج السر الذي عهداه أولا، وهذا على قول الكلء لأنه توي تخصيص ماحو بالفوظء لأن التروج ملفوظ.

الفصل السادس في الرجل نجي ، أمنه بولد ، فأراد أنا يتفيه ولا بدعيه

14474 - قبال أمر حبيعة رحمه القالمي رحل له حدولة بطاها ، وللخرج في حواتمه ، فجادت بولك ، قال : يسم للمولى أن لا يدعى ولكاه ، ويقيه ريسعه أن يمج الأم والولك الأنها إذا كانت تخرج وشوز ، فأمر المعول من طولى مرهوم الديجوز أن يكون من غيره ، فكان في سعة مر نفي الولد عن نفسه ، وقد صح عن عمر وضي الله عنه أمه كانت له جناويه تموز في حواتحه فولا ت ، فقالت اللهم لا تلحق للا عمر ما أيس معه ، فاعترف أنه من غيره .

قال منه بيحما رحمهم والله المنه قبلا كانت مع أنها نبرز من حواتح النواني لا تعقيدهن الرحال بأن لم تكن صالحة ، فيأمة إداكانت نبرو إلا أنها فضفة فساخة لا يسعه أن لا يدعى والدهاء الل يلزمه ديسا بيته وبين الله تعالى أن يلتعبه والا يافيه ، وذات مضهم الحكم فدي الراأيه ، إن وقع في قلبه ، واكبر رأيه أنه منه ، يالنفيه ، دإن وقع في غشب ظم أنه ليس منه يسعه الريضية ، وإدائم يقع في قلمه نبيء إلا كان يعرل عنها ، يسعه فا ينهم ويبيعها

قال ابه حليقة وحلمه الله إلا كان المولى حصى الخاربة والم بلصها الخرج ، دجامت بولد لم بسعة أن يتصد ، سواء كان يعرف عهد أو لا يعرل ، أما إنا كان لا يعزل عهد فإن الطاهر في هذه الصهرة أن المراد مهد وأما إذ كان بعزل عها، فإنه محتم أن يكون الرجل قد علت شهوامه فيهيق مه التي والمحق ، ووقع في رحمها ، ثم عرف عها عند كمال خروج مهد ، ويحتمل أنه نبي العرف ، وقاودها قبل شول ، فوصل طغزل ، ويحتمل أنه يفي لمي من التي في قصية الذكر ، وعاودها قبل شول ، فوصل ذلك إلى رحمها ، وقد مع أن رجلا ساء إلى على ، مني الله عنه وقال : إذ بي أنه وقا كانت أطألان ، وأعزل عنها ، وقاد حاءت بوقف فقال على رسى الله عنه . انشدك بعقه هل كان الهارة في جماعها أقبل أن تبوت الافقال على رسى الله عني رسى الله عنه . الشدك بعقه هل كان الهارة في جماعها أقبل أن تبوت فقال على وقال على رسى الله عنه . الشدك بعقه هلك الله .

الفصل السابع فرالطلاق

١٩٧٢٨ - رجل كتب إلى امرأته كل امرأة لي صرك وغير فلانة، فهي طالق، تم صحا ذكر فلانة، وبعث بالكتاب إلى امرأنه لا تطاني فلاية، وهذه حيلة جيدة الخيلة للمطلقة الثلاثة إذا خافت أن يحسكها الزوج النائي أن نقول للذي يريد التحليل فبل أن يتزوجها: قلي إن نزوجتك، وجامعتك مرة، فأنت طالق نَلقًا، أو واحده بالنة، فإذا قال: ذلك، تزرج الرأة نفسها منه، فإذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق، ويحصل لها الخلاص، وإن خانت أنه يحسكها زمانًا طويلا ولا يطلقها، ولا يجامعها كيلا يقع الطلاق عليها، قالحيلة لها أن نفول له قبل النزوج، وقل: إن نزوجتك وأمسكنك، ولم أجامعك فوق تلائة أيام يومًا أو فوق خمسة أيام، أو ما أشبه ذلك بقدر ما يهوان فأنت طالق، فإذا قال الزوج ذلك نزوج الرأة نفسها منه، فإذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاقي ويحصاريها الحلاص

حيلة أخرى في أصل السألة أن تقول المرأة للمحلل: زوجت نقسم منك على أن أمرى بيدي أطلق تفسي كما أريده فم يقبل الزوج، فيصبح الأمر بيدها تطلق تفسها كما أرادت، ولو بدأ المحلل، فيقبال: نزوجيك على أن أميك بيفك طفقي نفييك كليما تريدين فقبلت لا يصبر الأمر بيدهاه لأن في الفصل الثاني التمويض حصل قبل النكاح، وفي الغصل الأول التفويض حصل بعد الكاح، بيانه: أن في الفصل الأول الزوج كما قال: فيلت صار كأنه قال: فيلت على أن أموك بينك تطلقي تفسك كلما قريدين، فيكون التفويض بعد المكام من هذا الوجه.

وأخرى أن يقول المحلل للمرأة: تزوجتك على أن أمرك بيدك بعد ما انزوجك، فطلقي نفسك كلما تربنين، فغالت المرأة؛ قبلت بصير الأمر بيدها أيضًا.

١٩٧٢٩ - المطلقة الشلات إدا أرادت التزويج والرجوع إلى الأول، وعمي تكره أن تزوج نفسها رجلا تشتهر بأنها قد استحلت، فالحيلة لها إن كبان لها مال أن تهب لبعض من من به ممن فلوك ليسترى متوهر ما ته بدلك التمن فلوكا فلغمراً مرافظ بجمع منفه المسالات أم تزوج نفسها المدينة بالدفات هدين بإذان مهائي الفلام، فإدا دخل العلام بميا المشترى هذا العلام للمراآن فنفيله ونفيضه، فيبطل اللكاح، الإداعد المدين وجمعالي ترم بها منكاح، ثم يدعد المعلوك إلى بقارة من البلدات، فيبيغ هدك، فيبيقي أسرها مبدي أن مكاد وكا الجهاف رحيه الدهدة الخالة.

قال شامل الأسة الخلوان الى هذه الحيلة عبية وعلى من وجود الحدها، أنه قال الزوجها مرالي " العلام من عدد فيكون عدد تكافأ من عبر كفاده والاتحلاد في معروف والثان الله قال: تزوج نصيب من علاه مراهق فيطاها فائك المراهق، وبي حلها الروح الأولى وطاء المرافق الحشلاف التقلمين في قال: بهد دائل المشخص المسوق من المراق فيفسد التكاح الأسا فلك ورجهه ومنه جراء من الملاء منها يكفى المساد البكاح النس عليه في المسوط الموافق المحدد في المدمن الملاء منها يكفى فياع مناك وإنها أمر الملك حتى تنقطع للقالة بين الناس والا يكون مشارً إليه المكدد!" ومن عن عمر وصى الله عدال عنى تنقطع المنادة بين الناس والا يكون مشارً إليه المكدد!" المناقف المراد والا لكان مشارًا إليه الكذا المنال المناد ا

والداهن والكبيد عن دلك على السوات وإنما حص الداهق؛ لأن الواهدي بكون أعقل ، قلا يضفي أمرهد، والدائغ رغايفشي أمرهه، فكانا الراهن أمنز لأمره.

• ١٩٧٣ - قال : طراف كون عاد الرجل، ولكنو أينانه بالطلاق، وتعلم المراف المستخدمة فيها، ووقع عليها فلات تطليقات، والزوج يحجد العلاق، قاليدة لها أن نيرب من الرجل، والزوج يحجد العلاق، قاليدة لها أن نيرب من الرجل طرب وتحول المنافقة في هذه البحري، وتحدمها بشاول من يرى الاستبحاث في الكاح، وتكون صافقة في هذه البحري، الأن كلامها بشاول المال، هإن قال على على شهودة بها أن تحرج من من المو وتنخل بينًا لا يعلم الزوج أنها فيه، ويشهد على قالك شهودًا، بدندس إلله من حاصمه، فقول له عصصر من الشهود؛ إن المرافك ازام أناك شهودًا، بدندس إلله من حاصمه، فقول له عصصر من الشهود؛ إن المرافك ازام أناك شهودًا، بدندس إلله من حاصمه، فقول المحصور من الشهود؛ إن المرافك الزام أناك شهودًا، بدندس إلله من حاصمه، فقول المحصور من الشهود؛ إن المرافك الزام أناك شهودًا، بدندس إلله من حاصمه، فقول المحصور من المنافقة في هذا المبحد، وإذا أنكر.

⁽١) وفي م القرماح نفسه دهن عبد

أأكا فأتعادي الأصل وطاء وكالبافي مروف أأصا قلمان

الروح بشوال قه للحماصم: فن اكل اسرائي لي في هذا البيت طائل ثلاثا، صافا مال الروح بشوال قه للخاصة الخاصية المراف من هذا البيت والنسود بشهدون بدلك عند الخاصية في حصل خلاص تلميان، أو بقول المحاصم للزوج عند إلكاره التأث الاسموج المراف تني وحساسة التي قروحت من هذا البيت وفيدا قال: تعمل خرجت المراف من المولد السيوء طائل ثلاثاً، عاذا المساد أنه يقوله السيوء طائل ثلاثاً، عاذا الروح: ذلك أصفرت المراف على جها وانسهدت على .

وقاد روى من محمد رحمه الله في هذه المسألة حيلا كثيرة: فينها: أله تعدى من رحمه الهاء فإد وجدت بية بعد دلك على طرفها قبل الاقتداء أف دنية ورجعت عا فقدت من مالها، ومها أن الراف نقاط الزوج ، وإن كانت معانلتها الله على بفي الروج ، وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر مصد بن الفضر البحاري رحمه الله الله كان يقول اإن الزافرة إدا سعمت روجها أنه عنفها ثلاثا، وأنكر دلك ، المرأد صميعة لا بقلوم مع الروج ، قال إن طبيت فرصة حتى إذ الم الزوج تخفيه في النوم ، فلا أنهم والرب من طروح ، قال أن خليت فرصة حتى إذ الم الزوج تخفيه في النوم ، فلا أنهم والا بالته بناك وأرج أن ثنال التواب ، وهذا مستقيم على قباس منحب أصحابا الرحمه ، فلا مناف وإن من مدهب أصحابا الرحم الأحد ، وكدنك البدري لو أحد عالى أن يفائله ، وإن من مدهب أصحابا أن من ألوح الأحد ، وكدنك البدري لو أحد عالى أن يفائله ، وأن عالم على أنها الرحل مائه الإيام بعلك ثا أن ذلك طال ملكه ، فقد الحبس عند المراحل مائه الروب بغير مق مكان لها أن غائله ، ويستطرح عديد عند المراحل مائه الروب حقى مقال مناف المناف المناف كدا ها نقس هاه المراحل مائه الروب حقى مقال مائه الإيام المائه ويستطرح عديد عدا مائه المناف المراحل مائه الروب حقى مقال مائه الإيام بعلك ثارة الإيام مائه المناف المناف المناف كدا ها نقس هاه المراحل مائه الروب حقى مقال ها أن ثابت المنافية ويستطرح عديد عدا الروب منو مراحة الإيام المائه الإيام المائه الإيام المائه المناف الم

1997 - ومن أراد أن يطبق، ولا يقع فلاقه، يبيعي أن يستثنى بشرط أن يكود الاستثناء موصولا ملفوظاً حتى إن مقصول لا يعمل، وكذا تفضير في فله لا يعمل، وكربه مسموط، هل مو سرط؟ فقد الحياف الشابع فيه المعسهم فالواد ليس بشرط، وإنه الشرط تصحيح الخروف والتكتميه، وبه ماهم قالواد لا وتعمد معوماً شرط، والشالة معروفة في كتاب الطلاق.

^(*) وين ظ أمانكه .

ته احتیب النابیج فی فصل از انطلاق و العثاق إذا قرق به الاستثناء طو بتصفید!!

الشخص مکویه موقعاً أم لا ۴ فال و صهره با بتصد و هم آنه الدینیت الدقوع حی باد من حلف و وقال: والله لا أضفی البوم مرآنه تصلیفة و احتها أو ثلاث، فهر قرال لها می البوم: الدن مثاق الرامة الله الدن مثال المرامة الله الله المرامة الله المرامة المرامة المرامة و لا بحد في بينه و حكما و وي عن أبي حيد في المرامة و هي آن حيد في المرامة و هي آن حيد في الله المرامة و ال

وكذلك إذا حالف أن يبيد ، صاع بهذا فاسقاء فقد برا في عيد ، واعبار بالعُد را موجَدُ الملت ، وإن لم نبيث الملك ، فكذا في مسألة الاستثناء في الطلاق بدنير موهمُه ، وإذا لم ينيت الوقوع ، ومشابخت شولون الايتصف بكونه موقعًا ، وحعلوا صاروي عن أبي حققه ، حمه الله في المسألة لتي خدو ذكره أنه يصير باراً في تجية جواب فاحر الوربية

14777 رحل طاق المراته تلاث والها عليه دين الهم أو دمن أحراء محجد لها ذلك، وحلف هيم، فأرادت الرأة أن تأجره مددة عداما، وقد على ما الأحد منه المسالمة معقة العدة الجدورة بمالها عليه عن الدين، قال أنوايه سفا واحمه الله السحها دلك برحامه وما أرادت دلك بعارما الفعيت عدمها.

قال شخص الالمه الحلواني رحمه الله الوهو تطهر ما قال مشايحان حسهم الله فيس له على أخر مشاء معالم الدين أن يأخذ مه هائل له على أخر مشاء معالم الله المائل وحجه وحامله عارات رسالدين أن يأخذ مه هائل المال يسبب القلمان والفاعرة واخذ حقه بالله والأخر به وكذا أمن الله وكذا أمن الله وكذا المعالم وتويد به الحساسة الان الله تعالى المشاهدة والمائلة المائل الله تعالى المائلة المشاهور عبد الله إنفا غير شهراً إلى عبد الشهر والله تنوى بهذا العلمان العدد إله الموى حساباً الحرافي حداث المائلة المائلة المرافية والمائلة المائلة المرافية والمائلة المرافية المناهدة المناهدة المائلة المرافية المائلة المرافية المناهدة الم

⁽١) هكتا في طرون وكان في الأصاروف على يتصف بدانسختين في توله موقعة أم لا -

٢٢١ هكدا تي له، بركار في نيرها. وهو "كان وهي

زاءًا وقي الأصلي بعلل

الغا سودة التبات الأية ٢٦

وه) وهي طاوف و ما يأجد

الفصل الثامن في احلع

1947- إذا ضرط في عقد الخليم أن تكون لفيفة الولد وهي مولة الرضاع على الوات وقت الذلك وقتًا بال قاف: إلى سنة أو لحوها يجور، وإلا قب يوقت لذلك وقتًا لا يجوز، عكد: ذكر طلصاف. وقد كنينا في كناب الطلاق في سنائل الخلج رواية هشم عن محمد: هيمن خالع مراته على وصاع إنه ولم يوقت لذلك وقتًا أنه جائراً الوهو على سنتين، وإذا وقت حتى جار على ما ذكر الحصاف، إل سنت الولد قبل قام المدة. قالروج يرجع عليها أن نقول غرأة للزوج حتى يقول لها. خالعتك على أن بوئ من نعقه الولد لي الى نعقة الولد إلى سنين على أن بوئ من نعقه الولد إلى سنين على أن بوئ من نعقه الولد إلى سنين على أن بوئ من نعقه الولد

قال شمس الأثمة السرخسي في شرحه حيل الأصل : هذه انسأنة رواية فيسا إذًا قالب الرأة لروجها : اختمني، طال الزوج: خلعتك على كنا إنه لا تقع الفرقة بينهما ما

⁽۱) وفي ظاجازا .

⁽۱) رنی تا آسانت .

لم تقل الراق: تبلت، بخاراص ما إذا قالت: الخلعني على كذا فقال. قد خلعتك، قوته تقع الفرقة بنهمه و إن له تقل الراق: قبلت، قال در سن الانسة الخلوش: ما ذكر الشميات في حيد مخالف في عرف في أن المسلوط ، قاللاي عرف فيه أن الملح عقد معاوضة ينده الديع والإجازة و عبر عما من عقو د العاوضات، وتو عقد فهم على بيع أو إجازة، أو ما أنسمهما من عقو د العاوضات، قالم لا يحصل ما لم يوحد الإيحاب والقبوب، بخلاف ما أو عقد فيه على نبر عات، فعلى قياس هذا، لا ينبعي أن لا يقع المراقى مسأننا في يهن كل واحد منهما، إذا لم يوحد القبوف من الآخر، لكن احصدت رحمه الله فكذا روى عن أبي حيفة رحمه الله ومحمد وحمه الله ذكر هذه في حيثه هذه على هذا لوجه أيضاً

وما دكر شمس الأنمه مستقيم في جانب الرأة؛ لأن الخلع في حاسها معاوضة غير مستقيم في حالب الزوج؛ لأن الخلع في حاليه بُهين، وتعليق الطلاق مفبولها، والله بين يشم بالمعلق لا تعلق له بالقبول، والهيمي بقم بالحافف لا معلق لها بعيره.

حينة أخرى للمرأة إد كالت يمن الفراة بعنق الالكها وصنفة مالها أن لبيع قل ذلك عن التي به حتى بحصى البوم، وليس في منكها شيء، فيبحل البعيل لا إلى حزاء، المستقبل السم.

ولو كالدن الرأة طلعت، وقيات . كل غير «أملكه إلى ثلاثين سنة» فسهى في الله كن صدقة لم يكن لها في ذات حابلة هكذا ذكر الخيصاف، قال شمس الألمة الحلوائر في هذا إيضاً: نوع سبهه لا لأن عند بعض العلماء الدن المضاف لا بصح، طو وقعت الأمر إلى الحاكم وحكم يتطابن ذلك أندر يبطل بشرها، عملم أد جه شبهة أيضاً

1970 إذا أراد الأب أن يحدم ابنته وهي صغيره من زوجها أوهي كبيرة (لا أب له ناذن به يسغى أن مخلعها بشيء من مافه أو يفسمن بدل الحشم. فيجوزه لأن أحيياً لو خدمها هالي مال نفسه، أو صمن بدل اخلع، بجوز، فالأب أولى، وأما إذا حالمها على الصداق فإن كانت كموة، فإن كان اخلع بإدنية، جاز ذلك عليها، وإذ كان بعير إذنها، فإن لم تضمن الأب انصد في لا يحوز الحلم، ولا بعم الطلاق إلا أن ترضى إذا بالشها، الأنها بالدارغ خرجت عن والإنا الأب، وصمار الأب في حقاها منولة الأجانب، والأجنبي لو خالعها مع زوجها على صدائها، يتوقف على إجازتها إدا كانت كبيرة؛ لأن الأجنبي عقد عقد أله مجيز حال وقوعه، فيقف على الإجازة كما لو باع مائها أو وهب، فإن أجازت وبع الطلاق، وبرئ الزوج من الصداق، وإن لم يجزلا يقع الطلاق، ويبقى الصداق في ذمة الزوج على حاله، وأما إذا ضمن الأب الصداق للزوج، أو كان أجنبي "أضمن الصداق للزوج، فإنه يعم الطلاق، واعتبر حدًا الحيم معاوضة فيما بن الزوج والمخالم طلاقًا بغير بدل في حق الراق.

فيعد ذلك إذا يضعها الجيران أجازت، نفذ عليها، وبرئ الزوج من الصداق؟ لأن الإجازة في الانتهاء بحزفة الإذن في الابتداء، وإن ثم تجركان فها أن فرجع على الزوج يصدا قها، ثم الزوج يرجع على الأب يحكم الضمات، ويصبو تقلير هذا الخلع كأن اشخالع قال للزوج: إن ينفها الخبر فأجارت، قاليدل عليها وإن لم نجز، فالبدل على، فما يجب على فلخالع من الضمان، إنما يجب يحكم العقد، لا يحكم الكفالة.

فأما إذا كانت صفيرة ، وقد حصل الخلع على صداقها ، فإن ضمن المخالع الصداق للزوج صع الخلع ، ووقد حصل الخلع على صداقها ، فإن ضمن المخالع الصداق للزوج سع الخلع ، ووقع الطلاق سواء كان العاقد أبار أجنبيا ، وإذا بلغت كان أخذ الزوج بها ، وإذا كان دخل بها ، أخذتها بكل الصداق ، ثم الزوج برحع بذلك على الضامن بحكم الضدان ، قال شمس الأنمة السرخس في شرح كتاب الطلاق في باب الخلع : إن عنذ بعض مشابخنا تأويل هذه المسألة إذا حالمها على الصداق فلاء لأن الصداق فلاء لأن الصداق فلاء لأن الصداق مدكها، وليس لأحد ولاية إخراج الذي على مذكها أن بقير عوض والصحيح المحداق مدكها، وليس لأحد ولاية إخراج الذي على مأكها أن بقير عوض والصحيح المحداق مدكها المحداق على الصداق مدال المحداق فلاء الذي الحداق المدال المحداق المدال المحداة ، خلم على مقدار

و أما إذا لم يضممن المخالع الصداق للزوج لا شك أنه لا يسقط صدائها بهذا الخلع، ولكن هل تقع البيتونة؟ إن قبلت الصغيرة هفته الخلع وكانت من أهى ذلك بأن كانت تعقل العقب، وتعرف الطلاق يقع بالإنفاق، وإن لم تقبل العبغيرة عقد الخلع، هل

⁽١٦) وفي ف " أو كان مكان الروح أجنى همس الصماق لنزوج ".

⁽١) وفي ظ أملكماً .

تفع البينونة البطر إن كان العاقد لذلك أجنيًا لا نقع البينونة بالآتفاق، ولكن تكلموا أنه هل يتوقف ذلك على إجازتها إذا بلغت، قيل: لا يتوقف؛ لان هذا عقد لا سجيز له في الحال، وقيل: يتوقف، وإليه أشار في الحال، وقيل: يتوقف، نص عليه الحصاف في شروطه هي بال الحقيد، وإليه أشار في حيل الأصل حيث قال: لا يصح الحلم إلا إذا صمن الأب أو غيره المدرك، والدرك في الصداق إنا يتحفق إذا لم يجز ذلك، وهذا لأن لهذا العقد محيزًا حال وقوعه، فإن الأب أو الأجنبي إذا فسال لمؤد عنا هذا الحلم، ووقع أو الأجنبي إذا كما الحلم مجيز حال وقوعه ويتوقف.

رآما إذا كان العائد أبا ولم يغدن العدداق للروج على بنع العكلاق؟ ذكر الشيخ الإمام المعروف يا خواه وزاء في شرحه كتاب الطلاق؛ أن فيه اختلاف المشايخ ، وذكر شسس الأنسة الخلواني أن فيه روابتين ، في روابة ، لا بنع ، وفي رواية ، يقع وإن لم يسقط العداق ؛ لأن خطاب الخلع وحد مع الأب من حيث اللفظ، فيكون الوقوع معلقا بغيوله ، وقبوله نفذ عليها فيها فيما بضرها ، ووقوع المطلاق يتغييا ، فيكون قبوله في حق مذا المحكم كقبولها ، غلو قبلت هي مذا العقد وكانت من يقي ذلك يقع الطلاق وإن لم يسقط صداقها ، كذا هذا ، قال وحمه الله : وإليه أشار محمد درحمه الله في الشروط ، فينه ذكر فيها في هذه الصورة أنه يقع الطلاق ولم يتعرض لضمان الأب ، فهذا دليل على أن ذلك ليس بشرط لوقوع الطلاق إلا أنه بص يتعرض لضمان الأب ، فهذا دليل على أن ذلك ليس بشرط لوقوع الطلاق إلا أنه بص متواهرزاده ألمي شرح حيل الأصل : ما ذكر في كتاب الشروط سحمول على ما إذا منا من وابة في كتاب الشروط وبن روابة في كتاب الخيل .

وأما إذا اختلعت الصغيرة من روجها وهي تعقل العقد، وتعبر هن نفسها، فإبها نين بالانفاق؛ لأن الطلاق معلق بقيولها وقد وجد، ولكن لا يجب انال، ولا يسقط صدافهها إن حصل الخلع على الصداق، وإن وكلت الصغيرة رجلا بالخلع، فخلعها الوكيل بصدافها، إن ضمن فلزوج ذلك تفع اليينونة بالاتفاق، وإن لم بضمن، ذكر في كتاب الوكالة: أنها تين من زوجها، وذكر في النوادر أن أنها لا تين، وجه ما ذكر في التوادر أن أن تركيلها لم يصع، فصار كأنه لم يوجد، فحصل خلع الأجنبي مغير القصيلة: في الخلم

أمرها، وذلك لا يوجب البينونة للحال، ولكن يوجب توقف على الاختلاف على ما مر قبل ملك وجه ما ذكر في كتاب الوكالة: أنها لو اختلفت بنفسها تبين من زوجها بالاتفاق، فكذا إذا وكلت غيرها؛ لأن الأصل أن ما يلك الإنسان بنفسه يملك تعريضه إلى غيره، فيصبح التوكيل، وإذا صبح والوكيل في باب الحلع سفير ومعبّر، صار كأنها اختلعت ينفسها ،

قال تسمى الأنة اخلواني: قال مالك رحمه الله: الأب إذا خاتعها على صدافها، ورأى الخلع خيراً لها، بأن علم أنها لا تحسن العشرة مع زوحها، فإن الخلع بصح، والصداق يزول عن ملكها، وإذا قضى بذلك قاض، نفذ قضاه؛ لأذ هذا فضاء في فصل مجتهد فيد

الفصل التاسع في الإيلاء

1997 - رحل قال لامرأته: أنت طالق ثلاثًا إن وطنتك حتى صار موابًا صها على ما عرف في موضعه، فإن وطنها بعد دلك، وقع عليها ثلاث تطليقات، لا غير فه إلا بعد زوج أخر، وإن تركها أربعة أشهر، وفي عليها ثلاث تطليقات، لا غير بعد الفظاع المدة فكاحًا فاسعًا. ووطلها، لا يفع الثلاث التي حلف يها عليها بهذا الوطء لأنها في الحال ليس بمحل لإيضاع الطلاق، ولكن يتحل اليميت عليه الطلاق، ولكن يتحل اليميت عليه الطلاق، ولكن يتحل اليمين حتى لو تزوجها فكاحًا صحيحًا بعد ما وطنها في التكاح الفاسد، ثم وطنها في التكاح الفاسد، ثم وطنها في التكاح الفاسد، ثم وطنها في التكاح الوطء، فقد هدى إلى هذه الحيلة في هذه المسألة فدنع وقوع الناسم، لكن تم بصرح بالمجلف، وكذلك لو زئي بها بعد القضاء المدة يتحل اليمي لوجود شرط الانحلال حتى فو غيره، وكذلك لو زئي بها بعد القضاء المدة يتحل اليمي لوجود شرط الانحلال حتى فو تزوجها بعد ذلك لا يقع طلاق آخر، وكذب امراة له بما يقى من الطلقتين، أنه بين وحه تزوجها بعد ذلك المناه الفائد وجوه كثيرة عوفت في موضعها.

قال: وإن كان وفي هذه المراة روجها منه يغير أمرها يشهوده فمكنت نفسها منه هل يكون تكريما إجازة لذلك النكاح؟ قال: لا يربد به أن هذا الزوج معد ما صدر موليًا منها، وإذا تركها أربعة أشهر حتى بانت منه يتطلبقة، ثم إن وليها زوجها من زوجها المولى بغير أمرها سلهود، فمكنت نفسها من هذا الزوج، على يكون ذلك منه إحازة لذلك بغير أمرها سلهود، فمكنت نفسها من هذا الزوج، على يكون ذلك منه إحازة لذلك على علمت بالنكاح كان دلك التمكن منها إجازة النكاح وينحل البعين إلى جراء في الرجوء علمت بالنكاح كان دلك التمكن منها إجازة النكاح وينحل البعين إلى جراء في الرجوء كان عدا الوطء معد القضاء عدنها من الطلقة الأولى ينحل البعين لا إلى جزاء، وإن كان فل القضاء عدتها، ينحل البعين الى جزاء، ويقع عليه ما يقى من التطنيقتين، ولا تحل له بعد ذلك حتى تنكع زرحًا أخر.

الفصيل العاشر فدرا**لأ**عان

وإنه يشتمل على خمسة عشر نوطا:

النوع الأول في النكاح:

۱۹۷۳۷ - رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفف فالح بلف فان أن يخرج الزوج ورلى المرأة من الكوفف ويعشدان النكاح خارج الكوفف فلا يصنف في يميد؛ لأن ما فزوج بها ؛ لأن التزوج عبارة عن الإيجاب والقبول، وإنهما ما وجدا بالكوفة إنما وجدا خارجها .

قبال شمس الأثمة الحلوائي: جعل سواد الكوفة غير الكوفة وسواد الري من الريء وسواد الري من الريء وسواد السرقند، وسواد مروعير مروء وإما تظهر هذه الحيلة بسئالة الإجارة إذا استاجر دابة إلى الكوفة، أو إلى مروء أو إلى سمرقند بجوز؟ لأن هذه الأسامي أسامي القصة لا غير، فكان العقود عليه معلوماً، ولو استاجر دابة إلى الريجوز؛ لأن هذا الاسم بقع على القصية والسواد جميعًا، فكان العقود عليه مجهولا، وإنما عرف هذه الأسامي من جهة العرف لا من جهة اللغة، وقد ذكرنا مسألة الإحارة بنمامها في كتاب الإجارات.

وأخرى أن يوكل الخالف وجلاء فيخرج الركيل والمرأة من الكوفة بعقدان التكاح ثمة، أو توكل المرأة أيضًا، ويحرج الوكيلان من الكوفة، فيعقدان التكاح خارج الكوفة، فلا يحنث في عينه؛ لأنه ما تزوج ولا تزوج له بالكوفة، والمعتبر في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل، ألا ترى أن الإشهاد بعتبر حنث الوكيل لا حنث الموكل، وقد ذكر الكرض في جامعة "هن محمد: أن الرجل إذا حلف أن لا ينزوج إنه، فوكل وجلا حتى زوجها يجوز، ولا يحتث في يجه، وفو حلف لا ينزوج امرأة، فوكل وجلا حتى زوجه امرأة يحت في يجه، ففي يعض السائل اعتبر حال الوكل، وفي بعضها اعتبر حال الوكيل، فكان فيه كلام.

1977 - إذا حلف يزوج عبده أمنه هذه أبدأ، ته بناله أن يزوجها منه وظلب حيلة لثلايحنث في بينه. فال اخصاف: الخيلة أن يبح المبدو الجارية من رجل وثل به وبدفعهما إليه ، ثم يزوجهما هذا الذي اشتراهما مه . ثم يشتربهما الحالف بعد ذلك ، فيكونان زوجين على حالهما ، ولا يعنت الحالف ، وقد حصل مراده ، وقد ذكرنا في المسألة المتقدمة عن الكرجي: أن من حلف أن لا يزوح ابنة ، فوكل رحلاحتي زوجها إنه يجوزه ولا يحنت في عينه هذه الحيلة كانت لا يخفي عن الخصاف، وقو كان ما ذكره الكرخي صحيحاً ما احتاج إلى حيلة البيع في هذه السألة بل يوكل رحلاحتي يروجها العاد فلا يحنى .

۱۹۷۳۹ - ومن حلف ليزوجن أخته من الرضاعة أو ذات رحم محوم، فهذا على صورة العقدان وجدذلك برعى يميته، وهذا أصل كبيرهى الجامع أن من هفد يمينه على نكاح لا يجوز بحال، فيمينه على صورة العقد، وإذا عقد ثبيته على نكاح يجوز بحال. فإن يمينه يتصرف إلى نكاح صحيح في المستقبل.

١٩٧٤ - ومن حلف أذ ينزوج فلامة عرأة لها زوج، وقد دخل بها، فتزوجها في يومه بر في يبنه، وهذه السالة مؤولة، وتأويلها أنه حقد يبه على نزوجها في البرم، ألا ترى أنه فيد الجواب، فقال: فنزوجها في يومه، وهذا لأن البمين إذا لم تكن موقفة باليوم يكنه أن ينزوجها الزوج، وتنفضي عمانها، فينزوجها الخالف، فعطلق اليمين ينصرف إليه، فأما إذا كانت موقنة باليوم لا يحكه أن ينزوجها نكاحاً صحيحاً في الوم، وتصوف يهنه إلى صورة العقد، وإذ لم يكن دخل بها، فيعت تنصوف إلى التكام الصحيح، صواء أطلق اليمين، أو تنصوف إلى التكام الصحيح، ولا حيلة له إلا التكام الصحيح، صواء أطلق اليمين، أو وتتها باليوم؛ لأمه يتصور بكاحها بوصف الصحة في اليوم إذا لم يكن الزوج دخل بها، بأن يطلقها الزوج إذا لا تجب عليها العدة، إذا لم يكن الزوج دخل بها، وإذا تصور بكاحها بوصف الصحة في اليوم، ينصرف مطلق اليمين إليه ولا كذلك، أما إذا كان نكاحها بوصف الصحة في اليوم، ينصرف مطلق اليمين إليه ولا كذلك، أما إذا كان

الزوح دخل بها واليمين موقعة باليوم؛ لأن هناك قب المدة إذا طنفها زوجها، فلا يندور تكاحها بوصف الصحة في اليوم، فيصرف مطلق السمر إلى صورة العقد.

النوع الدني ني الطلاق:

۱۹۷۴ - حلف أن لا يطلق امر أنه بيحاري، فالحينة في دلك على فياس مسألة البكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخاري، ويطلقها، أو يوكل رحلا حتى يطلقها الركيل خارج بخاري، فلا يحنث في كينه .

وإن فال: إن تروجت فلانه و بهي طائل، فيزوجها بقع عليها طلقه ويفرمه الهر، فإن أراد أذ يزوجها ثانيًا من عير أن ينزمه وباده على الهر الذي سمى مى النكاح الأول، و الخالف فل هذا أن يزوجها الني سمى مى النكاح الأول، و الخالف فل هذا النكاح الأول، و لا البين عقدت بكنمة، وإنها لا تقضى التكرار، ومن قداد إن تروجت فلانة و فهى طائل و ترساله أن ينزوجها من قدوجد نكاحها وعلى محمد رحمه الله لنزوجها من أخرى، فقال: الأنه إن حيث فقد وجد نكاحها بعد ما حيث بالنكاح الأول، وإن قم ساله أن ينزوجها من قد وجد نكاحها بعد ما حيث بالنكاح الأول، وإن قم يكل حيث لم يضره النكاح النابى، ومعنى هذا التعقيل أن السلف وحسهم الله المنتقر التي صحة اليمين الطلاق المساف إلى ملك الكرح، وبعضهم قائوا: إنها ليست بصحيحة، وإذا تروجها الا بقع الطلاق كما هو مذهبنا، فقد جد نكاحها مذهب الشاقعي وحمه الله فإن كان قدوق العلاق كما هو مذهبنا، فقد جد نكاحها مذهب الشاقعي وحمه الله فإن كان قدوق العلاق كما هو مذهبنا، فقد جد نكاحها مذهب الشاقعي وحمه الذا كان قدوق العلاق كما هو مذهبنا، فقد جد نكاحها مانس.

قال شمس الأقسة الحالواني: قوله: لم يضره التكاح الثاني مستفيم، إذا الهريش في النكاح الثاني تسمية مهر الآن إذا لم يكن في البكاح الثاني تسمية مهر، وقد صح النكاح الأول لا بلزمه مالنكاح الثاني شيء، فيأم إذا كان في الثاني تسميية، وينزمه النسمي عند أبي حنيفة وحمد الله، فإن من أصنه أنّ من تروح العرأة، ومسمى لها مهراً، ثم نزوجها فانياً، وسمى فها مهراً أخر، يعزم المهر النالي، فيضره النكاح الناني. وهي بعنين محيد رحمه أن لهذ النسازة فالله عطيمة تطهر في مسألة أخرى و وهي أن هي قال: إن تزوجا، فلاية . فهي طائق ثلاثًا . فتروحها حتى طائف ثلاثًا عديدة هذه السلس رحمهم هه في عندنا ، يستي أن يظائمها طائفة أنعرى بطريق الاحتياط الاختلاف السلس رحمهم هه في صحة هذه البير ووقع الدلات عند التزرج ، وإن كان الصحيح ما قاله مغض السلف: إنه يقع الطلاق كما تروحها لا تضر هذه الطلقه ، وإن كان الصحيح ما قاله الأحرون؛ إنه لا يقع الطلاق كما تروحها لو قائلة به لا يطلقها أخرى ، فسرأه شروح بروح أخر ماه على سلهب أصحابنا رحمهم الله ، وهي امرأة الزوج الأول هند أخرين وهذا فبيح ، قائل الاحتياط أن يطلعها تطليقة أخرى حتى نين منه . إما يحكم هذه النظيقه ، وإما يحكم هذه النظيقه، وإما يحكم الفيض لسجة ، إما يحكم هذه النظيقه، وإما يحكم الفيض لسجة ، إما يحكم هذه النظيقه، وإما يحكم الفيض لسجة ، إما يحكم هذه النظيقة ، وإما يتحكم الفيض لسجة ويحل بيا عائم والما أسبعة ويحل بيا عائم والما أنه والمنافقة الحرى حتى نين منه ، إما يحكم هذه النظيقة ، وإما يحكم الفيض لسبعة ويحل بالمنافقة الحرف المنافقة المن

١٩٧٤ - رجل قدال: إن حطيت فدائة أو تؤوسها، فهي طائق، ثم به اله أن يتزوجها، فما الحياء في ذال ؟ قال عطيت فدائة أن بخطيها، فما يتزوجها، فلا يقع العلاق، الأن شرط المحلال عبنه أحد النبيين الحطبة أو الروح، فإذا رجمه الخطبة وجد شرط المحلال بينه وهي ليست في مكاحه، فيسطر اليمين إلى جزاء، فإذا تزوجها بعد ذلك، فقد وحد سوط تحلال الميمي، وهي في نكاحه إلا أن اليمين ليست سافية، فلا تعلق بمنزلة ما لو قال: إن قدت فلانف أو تروحتها، فهي طائز تقبلها، نم تروحها لا تعلق المغلق، في تحد عالم أنه الحرى، وهو بجحد علج عليه، فيده عالم أنه الحرى، وهو بجحد علج عليه، في تحد عالم المؤوج إن خطفها، أو خليت في نكاحها، أو أوسلت إليها رسوال، أو طبنها بالنكاح، أو أمر إلسانًا نيز وجها منه، ثم نزوجها بقسم، فهي طائق، نم إنه أوسل طكون.

ولو آنه تزوجها قبل أن يخطبها وبأن زوجها منه فضولي قبلغها وأجازت، نظائي: لأن التزوج إذا سبق الخطبة، فقا وحد البروج، واليمن دفية، فتنحل اليمن أي حنت، وكان ينمي أن لا بطلق؛ لأن سوط الملال اليمن البروج، ومحرد النروج هنا لا نشحل في يكلحه دا أنه توجد الإجازة منها، فوجد شرط الحلال اليمين، وهي ليست في

⁽١) وهي ظ أفيفول .

مكاحمه ، فينحل البسين لا إلى حزاء ، وحيل بنحل مي نكاحه بالإجازة البسين لبست وفيه أن والو كانت ، الاية لكان لاية م الطلاق الأن الإجارة منها لا تكول نزوجاً سه . مهمنا أولى ، والحواب يلى الشرط هو النروح إلا أن قام النزوج الجازئية ، وعند الإجازة هي في نكاحه ، وجد شرط انحلال البمين ، وهي في تكاسه ، فتطلق

قال شمس الأثمة المدر حسى: وهذه المسألة تبين أن من قال. إن خطيت فلانة ، أو قال: كل الرأة أحطيها، على طائق إن بيته لا يتعدد الأن اططية عبر العطا وهي تسمق العقد، فلاتك فرايلة اللفظ مصفًا الطلاق إلى الملت

و آما إدا دال اكر فلام را خواهم، أو دال الهرائي كه بخراهم، فغي كل مدضح يكون هذا اللفظ منهم تقسير، الخطة لا يتعقد اليسين أيضاً ، وهو عرص خراسان ، وفي كل موضع براد بهذا اللفظ لتزوج ، يتعقد الهمين ، وهو عرف ديارنا

ووقع مده المسألة في يعص النسخ به قبال الوجل ابن خطب ملاة وتروجتها . « بهي طالق ثلاثًا» وأحاد، على تحواسا دكرنا فقال: إذا خطبها، أنه تزوجها ، لا نطاق. وهذا غيط، « لأن مع حرف الواو نصير الخطبة مع النزوج شرطًا واحدًا كما في قوله ابن كنت أو شربت إذا فمت وذهبت وأشباه ذلك، فلا بنحل اليمين بالحطبة وحمدها، فإذ ثروحها بعد دلك لا ينحل النمين، وهي في فكاحه ، فنصتي

1995 - وإذا قال الامرائه : إن له أطلقت اليوم ثلاثاً، وأنت طالق تلائاً، ف فيهذ في ذلك أن يقول نها : أنت طالل تلائاً على ألف ورجمه فتقول الرأة : لا أقس، ويا في هذا المساورة الإيقع الطلاق في روية أبي حنيفة رحمه الله ، ويه يأخد كثير من تشايح الأنه أبي بالتطليق ، وتكل على ألف ورجمه وكان هذا تطليقاً مقباً الرائمة (مخل أقت المطلاق ، في تلاحد إلى الفياء (مخل أحد المطلاق ، في تعديم شرط وقرع الطلاق ، ومن ظهر الرواية الايصلح هذا حياة ، ويقع الطلاق المالية وما أنى المليس يتطفيق الم وحملية والتعابيق في المناس يتطفيق الم وتعليق ، والمن قال المالية أنها من المطلق الموم تلائماً على ألف درهم وقفائت : الا وتارة الحدث وهذا الخواب يجب على أن المواقعي الدوهم القالت كلها .

فالتقاومي الأصل أبيافيه

٤٤ ١٩٧٤ - إذا قالت الرأة لزو حها: احتف لي بطلاق كل المرآة لنزوجها على، قال المصاف يتبغى أن يقول إلها، كل المرآة لزوجها عليات على رقساف ويتبغى أن يقوله الإلها، كل المرآة الزوجها عليات على يقوله وقسع ويصدق قصاء وديالة؛ الأنه لزى حقسقة كلاسه وإن كان على يقوله عليك على طلاقك يصدق قسمال قيمة عالى؛ الأنه نوى ما يحتسله لقطه، عليه طلاقها، يكون مسروجًا عنيها إلا أنه خلاف الظاهر، فلا يصدق في المضدق في المضاد، وهكذا ذكر محمد رحمه الله هذه الخيلة في حيله أيضاً.

ولان كان على بغوس: كل امرأة الروجها على مائة ديبار كل امرأة يهيودية، أو كل مرأة من بنات فيلاد، أو كل امرأة الزوجهها على منانه ديبار، فله نيسته، وهذا مندهب لخصاف.

وحيدة أحرى في هذه المُسالَة الزوج أنْ يقول: كن المرأة أثر وجها عليك، فيكون هذا من الحيالف استفهامًا لاحلفًا في الحقيقة، وعن هذا فالواد إذا أواد القاضي أن يستحلف رجلا بالله ما لفلان عليك شيء، يقول الحالم، ابالله ما لفلان على شيء بايد به اسفهامًا للقاضي، فيعمل بيه، فلا يحيث إذا كان مطاوعًا.

حيلة أحرى لم حلف امرأته بطلافها أن لا ينزوج عليها أن يفول " إن اروحت عليك ، وينوى بقله أن تروحت حال ما أما حالس علمك .

1996 و جل طنق امرأنه ثلاثًا، فرحمت إليه بعد للحمل، فادعت الطلاي، فقدمته إلى الفاصي يرى أن يستحلف بالله ما طلقها، ينبغي للروح أنّ يحقف، وينوى بموله: ما طلعها في هذا النكاح الذي تروجها أخر، ومقارأي خصاصه الأن النكاح للبي جدكور ولا مايوظ، وتبة تخصيص ما لمن علموظ صحيحة عمد.

المنوع الثالث

فررالجامعة:

العالم على المارية على المارية المرافعات مع هذه المفتدة، فيأدت طائل نلاك، ثم قيار. لك : إذا وطنتك مع هذه المفتدة، فأرث طائل تلاكًا، فالحيلة أن يطأها بغير المشعة، والا يقع الطلاق ما دامت المقدمة باقية قائمة وهما حيان؛ لأن شرط وقوع الطلاق مى الحال لا يتحفق، وهو وجود الرضاميع المقدمة، وكذلك العدم لا يتحفق أيضًا للحال، فإذ مات أحد هساء أو علكت المقدمة، وقع الطلاق؛ لأن المعدم قد تحفق إذا قبال لهما: إن لم أجامعك على رأس هذا الرمع، فأنت طالق، فالحينة له أن ينفب السفف، ويخرج رأس الرمع من السطع، فيجامعها عليه، ولو هاك لها إن لم أحامعك وسط المهار وسط السوق، فأنت طالق ثلاثًا، فإن الحينة أن يدخله في العماري، ويدخل السوق، ويفعل دلك الفعل

١٩٧٤٧ - إذا قدل: إن لم أحدام مع هذه الحدة التي عليت، فسأنت طالق فترعه باد وأبت أن تابسها، فالحيفة له أن يلبس الزوج الحلة ويجامعها، فلا تطلق؛ لأمه جامعها مع هذه الحدة.

ومن هذا الجنس من أطناوي أهل مسترقته" وصورة ما ذكر ثمة إذا قدل لها: إن لم أبت معك الليفة مع قصيصت هذاء فائت طلاق ثلاثًا، وقالت الرأة إن بت معك مع قصيصي هذاء فجاريش هذاء حرة، فالحياة في ذلت أن يلبس الرجل ذلك لقصيص، ويبدان علا يحتان، الأن قصد الرجل أن بيت معها ومعا هذا القسيس، وقصد المرأة أن لا ثبيت معه لابعة قبيصها، ويه نظر من الجانين يعرف عند التأمل المهد.

۱۹۷۶۸ - إذا حلف عنى امرأنه في شهر ومضان، أو يجامعها في يومه ذلك، فالحبه أن يخرجا من البلدة يقصدان مسيرة ثلاثة أبام ولياليها، فإذا خرجا جامعهما، نم يرحمان، ولا بضوء الرجوع إذا كان حين خرج قصد مسيرة مقور.

النوع الوابع في العنق:

٩٧٤٩ - إذا أراد الرجل آن بسامر ، فتحلفه امرأته يعنق كل جارية بشتريبا، فقتول: كل جارية بشتريبا، فقتول: كل جارية بشتريبا، فقتى حرة، فالحيلة للزوج إذا حلفته لهدا أن يقول: نعم، ويعنى بذلك معربادة أو قرية بعيتها، فإذا بوي ذلك، ثم اشترى جارية، لا نعنق عليه؛ لاندنوي ما يحتبله لفظه، فصحت نيه، وصار كأنه صرح به، وهناك لا تعنق جارية.

بشد ريده أكافيات هذا وهذه الدائة تشهر إلى أن الرحل يد حوض على حيد و بيباً من الأجاز، فيقول ذلك الجين للى عرص علمه إنه يكلس، ويصبر به حالفا ينطك البينين للى عرص علمه وهذا المستول المتحد والماء من المناصر حاليمين. وقال المتحد به المتأخر والله متحتلي به وهذا المسائلة ديل عليه وهو الصحيح، وإلى أنت المؤلّد إلا أنا يقول الشريعة المتربيعة وقول المتحدج المتجازية السعيدة الأن المستبنة تسمى حاربة والسفي المتربيعة وقال الله بعالى. فإلى المتربية أن المتحدة المتربية أن المتحدة والمتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدة المتحدد المتحدد

- جيئة أخرى في النصل الأول أن نقول العسامات، فنعن بدرأة أنه قاب: نعم - وعن قابلت ماليكه أحوار إداعمل كذا، فبالحيلة في ذلك أن يسبع من وعل وما رما تم

المعل للحلوف هدما تبريسهم البيع في عاليكما البعودون إليما ولالتحسيان بيم

النوع اختمر في الكلام:

• 1940 حكى عن الإداوالأعطام أي حردة ترجه ما مد أقار ما بدأ أدابيان وقال: إلى حامت ملائل الإداوالأعطام أي حردة ترجه ما مد أقار ما بدأت ابتلاء عن الكان التي حامت ملائل مرأي فلائل إلى على ثم تكلمتى قبل العسلم ، وقد أمسكت عن الكان ما فلسنة المن أن بطور التي المداولة والميا، المناه سود ترجيل معاد رامل الدر فأحديث عال كلامه، وتب معان وهذه حيث واصحة إلا أن فيسيا تعليم لما لا يعمل شرعا، وقد سكى هدر الخالف بطريق الحرد والمادة ولى فالله الرحل تا حالة من عاده الشائمة عدد وحده الله أميناً من أساء إلى محة دمك الرحل، وأمره أن يؤنان قبل العميم النبي فقال مقال مقال والمرافة فروجها: قد تجاني الله تعالى منظره و فواد المجر المهل بطلع وير الرحل في المدراة فروجها: فد تجاني الله تعالى منظره و والماد المجر المهل بطلع وير الرحل في المدراة فروجها: فد تجاني الله تعالى منظره و فواد المحر المهل ملك وير الرحل في المدراة فروجها: فد تجاني الله تعالى منظره و فواد المحرالم بطلع وير الرحل في المدراة فروجها: فد تجاني الله تعالى منظره و عليان المحرال المحرال المحرال المحرالية ويواد المحرالية ا

^{1.33} mg - dad 2 per (2)

⁽³⁾ مورداره س الأيفاة

41.5

النوع السادس

في البيع والشراء:

۱۹۷۵ - إذا انتفقى البيع بين البائع و لشترى بإقالة و محرها ، ثم ادعى البائع أو الشنوى البيع على صاحب ، ذكر الخصاف رحمه الله : أنه بنيغى للمداهى عليه أن يحلف ، ويتوى مكانًا أخر ورمالًا اخر عبر الكان الذي والرمان الذي وقع العقد فيه ، ومقا وأي الحصاف بناء على أنه يرى فيه "أنخصيص ما ليس في لعظه .

1946 ولو أن رحلا ساوم رجلا يتوب، ولمي البائع أن ينقصه من أنني عشر، فقال المشترى: عدد حو إن استرابه ماني عشر، شما اله أن يستربه، يبغى أن يستربه ما حد عشر فرط عرصاً وكان يبغى أن يحسف الأن عشر ما حد عشر فرحماً وكان يبغى أن يحسف الأن عرص خامد عشر ورحماً وينان يبغى أن يحسف الأن عرص خام عدا عدا عشر المرحماً المراء هذا التوب عرق وعادة لا نفس الشراء، فيجعل هذا كالمصرح به، وقو صرح به، وبائي المسألة بحاله أليس أنه يحتف في يبه، كفاهها، والحواب أنه أو حدث في يبتب حدا الشراء، فا يحدث والزادنا في يبه الله أخر سوى النراهم و ولا وجرر إلباد الربادة في البعين بمجرد العرف والقصف الاتراهم الا يحتمل ما الآخر ، والا يجرر إلباد الربادة في البعين بمجرد العرف والقصف ألاتري أن الما الداهم الا يحتمل ما الآخر ، ولا يجرر إلباد الربادة في البعين بمجرد العرف والقصف ألاتري أن الما الداهم الا يحتمل ما الأخر ، ولا يجرر إلباد الربادة في البعين بمجرد العرف والقصف ألاتري الناسم الداهم لا يحتمل ما القرب عن رعب عن شراء شراء شراء عرد الموادة واله الإ يجرز الموادة في المحدودة واله الإ يحدود العرف والمحدودة الموادة والمحدودة العرف واله الإ يحدود المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة العرف والم المحدودة المحدو

عدًا، لدى ذكرنا فسما إذا اشترى النوب بأحد عشر درهمًا وديباراً أنه لا يحسنه مى يُبِيّه حواب الفياس، أما على حواب الاستحسان: فيحتث، فقد ذكر محمد رحمه الله: فيمن حلت لا يبيع عسد، بعشرة در هم إلا بأكثر، أو إلا بأزيت، فياهه بنسعة وديناره

⁽¹⁾ ومي طالبة

⁽٢) هكذا فر ظوف وي. وكان فر الأصل في نبيع .

الغياس أن يحتب؛ لأنَّ النفي هو السبع المطلق، والمستمن النبع بأكثر من عشرة أو بأزيد، فإذا باع بتسعة وديناره فحاياع بأكثر من العشرة أو بأزيد منباء لأن انكثرة والريادة إغة تكون في الجنس الواحدة والدراهم والدنابير جنسان مختاضات فلم يكن هذا المبع داخلا أمن المستشيء وكنان داخلا تحت اليمون، وفي الاستحمال. لا يحمث في يبده؟ لأن الدراهم والدقانير جعلا جنسًا واحقًا فيما عدا حكم الوباء فيكتر الدراهم بالفناس، فكان هذا بيمًا بأكثر، ولم يذكر في هذا القصل ما إذاباع بتسعة ونوب.

قال مشايخنا رحمهم أنه: وينبغي أن يحنث في بميته فياساً واستحسانًا: لأن الثوب مع الدراهم حسبان مختلفان قياسًا واستحسانًا، فلا يكث العراهم بدء قلا يكون هذا البعر مستني عن البعين، بل كان ١٥٠٤ تحت الهمين فياسة واستحسامًا، فلو أن رجلا ساوم رجلا بنوت، فلحف رب النوب أن لا ببيعه بعشرة دراهم، تو أراد السع، بسخي الديبيمه باحداعك ووهما أو بعشرة فراهم ودينار أو توب فلا يحتت وكال بنبغي أن يحنت؛ لأنه حمعل سرط الحنث السم معسرة، وقد باعه بعسرة وزيادة، والربادة على شرط الحداد لا تمتم الحداد، ألا توى أنا مي جانب المشدري حعله الشراء بثلاثة عشر أو باشي عشيرا، وتُوبًا شيراه بعشيرة، وكندا في جانب البائم، بحب أنابكون كنائك-والجواب أن الفياس في جانب البائع أن يكون حامًا عا ذكر ؛ لأن البائع باثني عشر باثم معشرة كما أن المُشتري باتني مشر مشتر بعشره إلا أنا فركنا القياس في جاب البائع بحكم المراب وبالعادة

وبينان دلك أن السنع بعيشرة نوحنان البع عيشرة معردة، ويبع بعيشرة وزيادة، وعرص البائع عرفًا وعادةً منع النفس من البيع بعشرة مفردة؛ لأنَّ النائع مستزيد. فإنَّ يحلف مرفًا وعادة ليزيد له المُتشري على العشرة، فخصصنا من يجبه البيع بعشرة وزيادة بحكم العرفاء وبثى الهيربعشرة مفردة داخلا تحت البدوراء وتحصيص سابحتمله التُلقط والدراف حدثواء أما من جانب الشادري فالإعرف الأو المشادري مستنقص. فإفا يخرع عن عبنه الشراه عاهو أقل من عشرة، فأما الشرة، بعسرة مفردة أو الشراء بعسرة وربادة بيضي داحالا تحك البمين، فحماء المشدري إذا المشراه بعشوة الفردق، أو المشراه بعشرة وريادة، ولم يحبث البائع إذ باعه يعشرة وريادة، ويحنث إدا باعه بعشرة مفردة لهذا وحينة أخرى أن يبيعه بتسعة هراهم، قالا يحنث في بمينة أيضًا، وكان ينبغي أن يعتشد؛ لأن البنائع إنما منع خسه عن البيع يعتبرون لما فيه من النقصال، وإذه في النسعة أكثر، فيجعل هذا كالمصرح مد، وصار كامه قال: إن بعنه بعشرة أر بأقل، فكذا وهدك لو باعه بنسعة يحنث، فكذ ههنا، والحواب أنه بو حنث في يميته بالبيع بنسعة إنما يحتث إذا زدنا في يمينه، أو بأقل، ولو زدنا دلك الردنا، يمجرد العرف لا بلفظه؛ لأن لفظه لا يحتمل النسعة؛ لأن لفظ العشرة واسم العشرة لا يحتمل ما دونهما، والزيادة لا نتيت بمجرد

1940 حون حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزاده ثم احتاج إلى يبعه ولم يجد من يزاده ثم احتاج إلى يبعه ولم يجد من يشترى بالزيادة، قال " بنغى أن يبعه بنسعة دراهم، ولا يحتث، وكان ينبغى أن يحتث إلا يحتث وكان فيجد أن يحتث إلا أن يحتث وكان في بنائم المين في المحترة، والجواب أن الحنث لا يقع ببقاء فلمون، وإنما يقع بوجود شرط الحسك، ولكن في حال يقاء فلمون فيها إذا باعه يتسعة لم يوجد شرط الحسك؛ لما من فلا يحتث لعدم شرط الحتث لا تعد بقدمة وجد شرط الحتث، واليمن باتبة، فيحت هذه الجملة من الحامع ألى وقد بحد شرط الحتث، واليمن باتبة، فيحت هذه الجملة من الحامع ألى وقد بحث وبد تأخذ، وإلى أخذنا القياس فقوة وجهه، وجنس هذه المسائل في الحامع هي الحامع من الحامع المنافرة وبد المسائل في الحامع هي الحامة من الحامة في الحامة في الحامة وبدل المساورة المنافرة المنافرة وبدل المساورة المنافرة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدلة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدلة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدله المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدل المساورة المنافرة وبدل المنافرة وبدلة المنافرة وبدل المنافرة وبدل المنافرة وبدل المنافرة المنافرة وبدل المنافرة وبدلة المنافرة وبدلة المنافرة وبدلة المنافرة المنافرة وبدلة المنافرة المنافرة وبدلة المنافرة المنافرة وبدلة المنافرة المنافرة وبدلة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المناف

1970 وإذا حلف لا يبيع هذا اللوب من فلاذ بشمن أبداً، فالحيلة أن يبيعه منه ومن أحر، فلابحثث الآن ما باعد منه إلا باعد منه ومن أحر، فلابحثث الآن ما باعد منه إلا إبياع بعضه منه وشرط الحنث يبع الكل منه لا يبع البعض منه وأخرى أن يبيع بعضه منه ويبب الباقي منه وأخرى أن يبيعه منه بعرض، وهذ لأن ذكر اللمن في البيع مطلقاً، وإنه ينصرف إلى الكامل، والعرض ليس بنمن كامل، وأخرى أن يبيعه عن يشتريه للسحلوف عليه، فإذا فعل ذلك لا يحنث في يبيعه وأخرى أن يوكل عن يبيعه من المحلوف عليه ولا يحنث الأنه ما باع ينفسه، وهي الوجه المتعدم ما باع من المحلوف عليه ولا يحنث الأنه ما باع من المحلوف عليه.

١٩٧٥٠ - وفي أيمانا الأصل ": من حلف لا يبيع، أو لا يشتري، فأمر بذلك

إسدالًا لا يحدد إلا إلى قباط ساطاً كالأوراني فأنك مقسمه فيبحث بالأسر و والمسألة معروف وأسري أن يبيع هذا القدم وبمولي من الدعوف تدفق تدوي فا طاقه بعير ببعد فيك محتده الآنة ما ياعد، وإقبا أحارف والإخترة ليست بسع، ومسرط الحسك الليع

الاسمال ۱۹۷۸ - ويز حيف يعني عبد يعينه إن الشتراء، فالشتراء شدر أهاسيداً وقيصه لا يعترا الآن البديل الشراء المحتولة المنافرة المن

والو قال الذي يعلى هذا الصدى فهوا حد ها عديكا فاصداً والعسد في ند البائح ، معتلى عليه الأدا للبيح الفاصد في ند البائح ، معتلى عليه الأدا للبيح الفاصد في يدر الذير في وم دائمه ، فعلى روايه ألى مبايمات الانداق منتجه ، في على مايمات الإن قال أصابه الراحظية وإلى تأثير ، يمثل على السائح أيضاً الأنداق في على المنتجه المعتلى على المنتجه في على المنتجه المنتجه في على المنتجه في حفض واحدة أبى حفض واحدة الله ، وقيت على البائح ،

۱۹٬۷۵۷ - (دامال این شهریت هذا العدار فهر حرار نم ساله آن پشتری انصد. به طبلهٔ آن آن بشتریه علی آن لبانع دید ر طبار ، فلا محمث ؛ لأن حیار لبانع عام ردان المبلغ علی مذه ، فلایمنکه شمل الشواد، فلا یعنی عابد و آخری دان دارانی

الإرامي فينالها الأفيار وبالم

الأفروقي فالمحلي الأ

وحمه الله: أن يشتريه على أن الشيري فيه باخبار، فحيار المسترى يتع دخول المشترى في ملك المشترى يتع دخول المشترى بنفس الشواء. قلا يعتى عليه، وسحن البيير لا إلى جزاء حتى لو نافصه اللسواء، ثم اشتراء شراء باتا، لا بعتل عليه واخرى أن بشترى هذا الله عنى حبله، وفي هذه الحبلة الني بشترى هذا العدد مع رجل أخر، هكذا ذكر الخصاف في حبله، وفي هذه الحبلة الني ذكرها الخصاف عنى قول أبى حنيفة وحمه الله أنوع شبهة، فقد دكو محمد رحمه الله والمخام المسترى أن من حلف وقال أو إلى الشريت هذا العدد، فهو حر، فاشتراه عنى أنه ما خبار عنى عليه من غير ذكر خلاف، والمشابخ خرجوا المبالة على قول أصحابانا جبيعاً وقالوا: أما على قوليهما: فظاهر ؟ لأن خبار المسترى عندهما لا يمع دخول العدل في ملك المشترى؛ فوجد شرط العنق، والعدد في ملك، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله: في ملك المشترى إلا أن الإعماق منعاق بالشراء في ملك المشترى إلا أن الإعماق المنترى بالشراء في عبير قائلا بعد الشراء، لا بالمدد حر، ومن الشترى حداً بشرط الحيار للمشترى، وأعتق بعد الشراء، لا يتعاره ويشت الملك، ويعد المستراء في ذلك على الخصاف، أو يستما خراء من المشترى المنترى حداً بشرط الحيار للمشترى، وأعتق بعد الشراء، يد قط خراء من الشترى عز أبى حنيقة رحمه الله،

وحيلة أخرى: أن الايشترى هذا العبد مع رحل المعرد والنور أن يشترى تسمة وتسمين سهماً من مائة سهم من هذا العبد النفسية ، ثم يشترى السهم الدائق الابت الصغير ، أو الامرأته فأمرها ، أو يشترى نسعة وتسمين سهماً من مائة سهم سه قضه ، ثم إن البائح بقر له بالسهم البائى ، وعلى هذا إد قل: إن الشريت هذه الدار فكما ، قاشترى نسمة ونسمين سهماً النفسه واشترى السهم أبائي الابته أو الامرأنه ، ولو وهب السهم البائي ، ففي العدا ، وما أشبهه عا الاستمال القسمة يصح الهنة وفيما يحتمل القسمة الاستمال الفسمة المنطقة مي ألوجهين جميماً الابحث في يهيه ، وفي حيل الأصل : أو قال: أو ل كر المشرية صدفه ، ثم بدائه أن يشتريه ، بنخي أن شترى كراً ونصف كراً ، والا ينزمه النصدق بشيء ، وهذا محالاف ما ثو قال: أول عبد أنستريه ، فهو حر ، فاشترى عبداً النصدة وتما عده ميا الشترى عبداً

النوع السابع

في أخذ الذين واقتضاءه وإعطاءه ومفارقة العرامة

١٩٧٥٨ - ما أنه عني أحر مانة ورقبه، فعال: خديق حر إن أحيدُتها أنهم ميث وَّال ه الحالم أنه أن يأحد معضى المائد منفر فيا أم الحمالة والاسحياني، لأن شواط الحرث فيض الحماسو العالم منظرفاه الأن الهياء في قوله: [[حضيها كنامة عزاء للانة ، وإلها قبطر العصر الدنة، فبما فعفل حميم المائة فصلا من المبغى لصمه التمري، ولو دبال. إن أخذتها الرم إلا جملة فكذاء فأنحاد حميع المانة مهما تنهام حداهها درهما متوقف فأرادان سيبادله والإبحدي في تبيته، فيالحيمة أن يستبدله في الخدو لا يحسب، وشلقك لو ترك الاستبدال أمالات وكروزانه لانحنت هي تبته والواستندله اليومر بحلها في يميته الأن بماط الخنت فنصرا حسع المانة متفرقاء وتدرط المرفيص جمعه المانة جملاء اقلما ارتفيص المتوفة لايصير احداً حدوم الانفاد لأن الدانوفة بيست من جيس الدر هوا. قادا استنادته في اليوع فقاة وحد قبص حميم المانة منفرها عي البوع و وإذا استبدله غدا لم برحد فيص حميم المالة اليام فضلا ما والقائد وحسيفة أأكث في

وإذا حفيه ليأميذ إمراعلان حيده أواليفينهم الديدانا الرلا بأحياه مفساي فالحملة أن بأمر غما دحني وأحد ولا يحبت هواه لأن الوكيل يفيض الدين بالب محص وقهما لالرحم إليه العهادي وفعل النائب كمعل الموب عبدو فكأن الوخل قبصه ينفسه و وسبائي بعالته افي مذاكر ويحلاقه وقذلك لويدا لوأن لايأحد من الحلوف عشه لتفحيه فالخبلة أبابأ فأدوس كيل المعلدف عليه والالحشقة لأبارالواكيل بالقضاء بنتب محصراء ككأبه فالضامص للحارف طابحه والاسكاد لواقحك عن كفل سفان عن اللحاوف عبه ما رالحلوف عليه وأو رجل احله المعنوف عينه ، فقد مأ في عبد ، هكذا دنر في العددوني.

وذكر في العينون مسالات وعلى له بحلت في يبله، وصوره ما ذكر في العبراء الزردا حلف لا يعصن ماله من المطوب النواء ويفيش من واتبار التطلوب حسات الأنا الوكيار لقضناء الدين ماليا منحص ، وإن فنضاه من منظرع لوبيحساء وكذلك لو

١١٤ وهي هن الصفات

فنشاه من كفيراته أر محتال هليه البريحنياء لأبه ليريفيهم مير الطلوب، ولاسراءاتهم فلم يجعل القيض من كعيله ، والمحتال عليه فيصنا من المديون حتى أنه يحتث في عسم، مخدالي هدمالسألة لا بجعل لقيص مر الكفيان والمعنال عليه قبص من المديدة حيش لابدأني پينه.

١٩٧٨٩ - وفي القدروني؛ ولو حلف المطان بالبحطين فلانًا حقه. فأمر عبيره بالادام، أو أحمال، فقيص براهي بجنه، وإن فضي عنه متبرع، لا يبوأ في بجنه، وإن على أنَّ بلي دنك بغيبه، صدق دبايةً وقصياً أ. وقيه أيضاً . بو حيف الطاوب أن لا يطبيه. فأعطاه على أحد هذاء الدحوور حبت واراداه ي أن لا يعطيه يتصبد الويدي في القصاد وذكر في موضع أخراء أنه بصدق من غير فصيراه لانه نوى تخصيص المتفوط والصحيح ها فكرينه أولا

١٩٧١٠ - وإذَّا حلف أن لا يعار في فريمه حتى است. في أما عليه قد مه ، ثبر إن المرامر ف منه لايحمت ؛ لأنه لم يقارقه إنما فارقه العربي، ولو قبال حلمه على أن لا يفارقه غربيه وباقي فسنأ فبخالف بخدرون بجيمه هكذا كر السألفان الأحال معراط الرابام العذلت، أو غفل عن الطلوب، أو لنبيه إسان بالكلام، فهرت العلموت، لا يحمث من عمنه ووالوالحريني والم يعتفل عنه وودهب والويد مساحيجه الصالب وليويسه معر الإمكان، بحنث في بينه؛ لأم لما لم يذهب معم مم الإمكان ولم يمعم، صور كالشارق له، فيحدد في بحيث، وبما ذكر في الحبل ثبن أن الذكور في الأصل على هذا الله صال أحث

١٩٧٦٠ - وفي النطق ١٠ إذا حنَّت لا يعاري فريه حتى بستوفي ما عليه و فنعه مفعدًا حمت براه حتى لا يمونه ويحفظه ، فلسي فقار في له ، وإن حال سهما سترف أو عسود من أعدهة المتحد، فنيس معقرق له أيضًا ، وكفلك إذا جلس أحفظت حارج المسجداء والأخراد حندا والهاب مفتوح بحيب برادا فنيس تطارق لد

م إذا تواري عنه محانف تفسيحيد والأخر خيارج، قابيه مقدرق، وكمالا دارة؛ كيان ليسمنا بدب معقزاء والقمانح ببعد الحالف والخالف حدرج الباب أناعد على البناب واقهو معارق

١٩٧٦٣ - ومن حلف لا بأخذ ماله على فلان إلا جملة، أو قال: إلا جميعًا، تم أراد أن يأخذ منه على سبيل التقاريق، فالحيلة له أن يترك من حقه عليه درهمًا ، ويأخذ الباقي كيمادشاهم والابحناث في ويناه الأتهابسب هذا البدين منع تفاسه على أخذ جميم ماله مطَلقًا، واستثنى منه أخذ حميم ماله عليه متفرق، فلا يحنث في يُبته، ولو أخذ جميع ماله عليه متفرقاء ثم وجلا دوهمًا ستوقَّاء فالحيلة أن لا يستبدله؛ لأنه إذا لم بمنبعله لم برجد أخذ جميم ماله عليه على سبيل النفاريق؛ لأن المنرفة ليسب من حنس الدراهم، وقو استبدله في أي وفت استبدله بحنث الأنه أخذ جميع ماله عليه على الشاريق.

١٩٧٦٣ - فإذا حلف لا يأخذ من فلان لميثًا من حقه دون شيء، ثم أراد أن يأخذ على الشفاريور، أو أواد أن يتوك معض حلفه يحدث في يبنه؛ لأن استرالشر ، يتناول القشل والكثيراء ولكم الحيلة كالأخذعي غيوه فضياه عنه وفلا يحتبء وإلالهربكن للمطلوب من يؤدي عنه وكنان للتطالب من يقبيض له، فيقبيضيه له، فيلا يبحث ! لأن الطالب ما قيض ، فقد نص هنا أن الطالب لا يصير فابضًا بقبض وكبله ، وفد ذكرنا قبل هدا في أول هذا النوع بخلافه.

١٩٧٦٤ - وإنا حلف المطلوب أن لا يعيطي فلاتًا صفيه درهمًا دون درهم، ثم أواد أن يدفع ذلك بتفاريق، فالحيلة أن يحتبس حفه مرهمًا، ويعطيه الباتي يتفاريق، ولا يحنث في بجبته الأناشر فلاحتله أن يعطيه جميع حقه على التفاريق، وإذا حيس درهماً من حقه ، قسا أعطاه جسيم حقه على التقاريق، فإن أعطاه بعد ذلك ما حيس عنه ه يحمث الأنه أعطاه حميع حقه على التعاريق، ومن حلف لا يفارق غربجه حتى يستوفي ما عليه، فأقرضه الطائب مفدار ما له عليه، فقيضه المطلوب، ثم يفعه إلى الطالب قضاء من دينه خرج من بمينه، وهذه الحيلة منزعة من الحامم ..

١٩٧٦٥ مراذا حلف الطنوب أن لا يعطى فالأنا ساله عليه درهمًا أو أكثره أو قال: فيما فوقه، فالحيلة أن يعطبه مكان الدراهيم دنانيراً الفضاء من حقه، فلا يحت في يهدم الأنه علقاد بميته على الدراهم، ومنا أعطاه الغراهم، وإذا حلف المطلوب ليحطين

⁽١٤) رقي ظ - أنا يسع المطلوب دناس .

فلاتًا حقه غدًا، فلم يتميلًا ، ذلك، فالحيلة أن يبيع الطلوب من الطائب عرصًا بحقه، ويقتض الطالب العرض، فيستقط حمه به، ثم يتقابلان البيع في العرض، فيعود الذين وبيرة الحالف، وإن قال الطالب: أخاف أن لا يساعدني الملاوب في الإقابة، ولا يقبل مني العرض بعد دلك، فالخياة له أن يأمو من يثق وه، حتى يبيع عرضًا من الطلوب مذلك القندر من الكال، ثم المطابوب يسيم ذلك المسرض من الطائب بحدثه، فإن قبل المطنوب بعد ذلك العرض من الطالب فيهاء وإلا أحال البائع الأول الطالب مالمال على القطلوب، أو يقسر البائم الأولى أن تمن العمرض الدي له على الطنوب للطالب بحق حرضه فيعود اللبين إليه بحقه وبإن حلف الخطارات ليقصين حق ملان عداء فعات الكعارف عليه، فلم يجده المُطلوب ليقضى حقه، وطلب لذلك حيلة، فعلى ما ذكر في فتاري أمل سبع قند ؛ أنه لا حنت على الحالف في هذه الصورة لا حاجة إلى الحيلة. وفي "الواؤل: أشار إلى الحلق، وقال: بنغر أن يدفعه إلى القاضي، ويكون الدفع إليه في هذه الصنورة كالدفع إلى للحلوف عليه "كنظرًا للحالف، وبه كان بقش الصندر الشهيبا واوذكر هذه المألفاني أوافه ات الناطفي الوأشار إلى حياة أخرىء فقال: ينصب الفاضي عن المحلوف عليه وكبلاء ويأمر الحالف بالدفع إليه ، فإذا دفع إليه فقد مر في بينه .

وفي أنوادر بن سيساعية عن أبي يوسف رحيمية الله في عين هذه الصيورة أن الطلوب إذاحاء بالمال إلى الحاكم، وأعلمه بذلك، فجعز الحاكم للطالب وكبلاء وأمره يقبض الدراهيم وأشهد للمطلوب بالبراءة وأو أشهدعلي الغائب أته قمضي فهدا باطن، وبه كان يفتي اقتميخ الإمام الأجل طهير الدين المرفيناسي.

١٩٧٦٦ - وإذا حلف الطلوب أنه لا يعطى قلاقًا ليبنًا عاله عليه، وحلف الطائب أن لا يفارق غريمه وحش يستوفي ما هليم، فاخيمة أن يدخل بنهما ثالت، فينقضي الطالب حقه من مال نفسه من غير أمر الطائرت، ثم الطانوب بدفع إلى دلك الرحل مثل ما دفع إلى الطالب، فلا يحنث واحد سهما في بجيته؛ لأنَّ الطلوب ما أعطى بنفسه ولا بنائبه والبجعل إعطاءه كإعطاءه والطائب لم يفارقه قبل استبقاء ماله عليه علم يترجد

١١) وكان في الأصال اللحاوف إليه

الدرط الخبث في حق كار واحد منيف فلهذا قال أو لا يحنث واحد منهما.

۱۹۷۱۷ من حلف لا يتماضي ۱۳۵۰ فلاره دولم يتقاف الم وحدث الان طلاعة للسان تفافياً:

۱۹۷۱۸ حالف لا پشتري هر په حالي پاستوالي در عليه، الله إن التلموب باع بده عرضًا حظم و سنمه إليه ، موادرة الله يحمث و لائه لم ملَ (د عليه حل و و فلهمواد، من هذه اخلم أن لا يمارند، ودوميه حلي.

1979 - وإذا حلف الطلوب أن لا بعضه عقه درهما فينا يوقد وعليه درهما فيا يوقد وعليه درهم، فأعظاه حدد لله دراهم، لا يحدد، ويعيد من حدد لله دراهم، لا يحدد، ويعيد من حدد خله دراهم، لا يحدد، ويعيد من حدد خله دراهم، الله على من مراء وهذا لأنه لا على به ألمر هم، وفيده به تقليد يد والعيد على الله والمواجعة حقه دراهم، دام يتحقق شوات الخدت، وإلا سبى من عبده بغضه أنا بي أصلا، وقد أنصاه الدنايم حدث في يهيه، قال أنفو وم يكن له بهة وحكى عن لشيح الإنام شيسر الأبعة احترابي أهار لا بحدث في يهيه الأن عن أطفا ب حلى وراهم، ويواجعه أن لا يطلوه حدث العالم رد، بياء إلى الدراهم كما يه الدراهم عن الأبوع عند الإنام شيس الله كالواعد كالمارة على در الإن الأنان الإنان المارة على كذات الأعان الراهم كما الكنان الإنان المارة على الدراهم كالواعد الكالواعد كالراهم كالواعد كالراهم كالواعد كالراهم كا

المرع التامن في الحالف إذا جعل للمحلوف به وفتًا.

• 1988 - حدمه بيعطين فالاستصاراتين الشهراء و بالبغاء فقد البلغائش بهن ابهنا والمعالية الفريد الجدائم بهن ابهنا والمعالية باللغائم المحكلة والمحكلة والمح

النوع الناسع

فى الرجل يحلف بهدى ما علكه أو يصدقه وفيه بعض مسائل مفارقة الغرج:

ا ۱۹۷۷ و إذا قال الرجل: إن خعلت كذا، فعالى صدفة في الساكين، أو قال: قجميع مالى أو قال: كل مالى، تفعل قالك القعل، فعالى صدفة في الساكين، أو قال: قجميع مالى أو قال: كل مالى، تفعل قالك القعل، فالقياس أن يلزمه التصدق بهال ساله ماله الركاة، وما لازكاة فيه لا ينزمه التصدق به، وحم القياس أنه أضاف الصدقة إلى ماله معلقاً في العبورة الاالية، فيذخل تمته جميع أمواله كما في الوصية، وجم الاستحسان: أن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، ثم ما أرجب الله من الصدقة مضاف إلى مال مطبق، وهو قوله تعالى: ﴿ خُدُ مِنْ أَمُوالهِ صَدَّ مَنَا لَلْ مَا العبد بحلاف الوصية؛ لأنا الانجد في الوصية؛ لأنا المبد بحلاف الوصية؛ لأنا النجد إليه العبد بحلاف الوصية؛ لأنا تتنهر في يتصرف إيجاب العبد إليه، تتنمر في يبحل الأموال كلها.

ولوفنان: جمعيع ما أملكه صدفة في المساكين، مهدة كل شيء من العروض وغيره، قال: وكفلك بدخل فيه أرض العشر وأرض الخراج، بعض مشايخنا على أناما ذكر في كتاب الهدة، وفي "المنتقى" : جواب الفياس، وفي الاستحسان: يعبرف إلى مال الزكاة أيضًا، وإليه ذهب الفقيه أبو بكر البلخي وشمس الأنمة السرخسي، ومنهم من قال: هذا جواب الفياس والاستحسان، وإنه ذهب الفقيه محمد بن إيراهيم.

والفرق على قون هذا الفائل بين قوله: آملك وبين قوله: مالى أن الملك أعم من المال، فإنه بنالى أن الملك أعم من المال، فإنه بنالو إن يظهر لمحوم عذا الفظ زيادة مؤنه، وإن يظهر له وبادة مؤنة إذا الصرف إلى كل مال بجور التصدق به ودكر شرخ الإسلام عن أشرح الجامع أأن في قوله: جميع ما أملكه مبدقة روايتان المي رواية : ينصرف إلى مال الزكاة لا عبره وفي رواية : ينصرف إلى مال الزكاة وغيره. وهي رواية : ينصرف إلى مال الزكاة لا عبره في كتاب الهبة : ويسك من ذلك قونه الأنماد الم

⁽١) سورة التوبة. الأبة ١٠٣

بمسك ذلك القدر يحتاج إلى أن بسأل الناس من مناعته ، ولا يحسن أن عنصدق يجميع ماله ، ويسأل الناس ، ولم يبن مقال ما يسك

قال مشابختان إن كان محترفًا يسك فوت يوم وإن كان صاحب حوانيت غلة يست قوت شبهر ، وإن كان دهف أ يمنك قنوت سنة ، فيادا وصل إلى شيء من ذلك بصدق بقدر ما أمسك ؛ الأنه استهلك قدر ما أمسك من البدل الذي ينزمه التعسدق به ، يصبر صامنًا مثلة "كمد لو استهلك مثل الزكاة .

وروى بشر عن أبى يوسف وحمه فقه أنه سبل عسى قال. سالى في الساكين صدفة كم يحتبى مدة قال: مقدار فوته، قلت الكم "قال السنة وتحوها، عإذا أحاد مالا تصدق بعد ذلك عنله، وهذه الروية إنسارة إلى أن على قول أبى يوسعه وحمه الله إدا قال: سالى صدفه، إن يبته ينصرف إلى حال الزكاة الاعبر كنان لا يحتاج إلى أن يحبس لنصه فيناً، لو عي قوله: مالى في المساكين صدفة، إن بازمه التصدق عال الزكاة لاعبر سنحسناً إذا لم ينو صعيع المال، فأما إذا نوى جميع المال، فأما إذا نوى حقيقة كلامه، وفيه تغليظ عليه .

وإذا قال العالمي في المساكين صدفة وله أرض عشرية فيها غلة يومنها، فالغلة تدخر في تيسه عاماً رقبة الأرض قلا تدخل في تينه في قول أي حنيقة وحمه الله ، وقال أبو يوصف رحمه الله : ندخر سواء كان في الأرض غلة أر لم يكن، قال الأن أهل الحجاز يستمون علة الأرض مالا هكذا ذكر في المنتقى ، وأما أرض الخراج حل تدخل؟ ذكر الغدوري في شرحه : أنها لا تدخل بالإجساع، وفي المنتفى عن أبي يوسف رحمه الله. أنها لدخل، وعن محمد . أنها تدخل بالإجساع، وفي المنتفى عن أبي يوسف رحمه الله.

في البشائي" وإذا قال لخيره: مالى عليك صدائة في الساكرة إن فارقتك حتى الساكرة إن فارقتك حتى السنوفية منك فعارقة ولم يستوفيه ويحنث في جينة ، ويلزمه التصدق عالم عليه ، وإن كان مائه عليه وين ، وفي قرله " مالى في الساكن صدفة بازمه التصدق عال الزكاة وعال مو عين ، ولا يلزمه التصدق بالدين الدي له على عيم د ، والقرق أن مي هذه المسألة المنزم الصدق عال هو عليه الإعطاق المال، وثلال الذي له على الدين ، وحاز أن ينقيد اليمين

⁽١) وكان في الأسيال المها

له ، وهي ظلت تعليداً في الترام التصديق بمان مطلق ، و السم المئل مطلقاً يضع على حال التحالم : و على مان العبل

شم مي مسألت إذا كان المطلق فعيراً، فقط الق بمان حارم، هال حوز؟ على قرار أن بوسمت رحمه الله : بحوراء وإن دهر طساكين بلقط احمح دالأن عند، العدد ليس مشرط، وحسم حدد : العدد شرط، فلا بجور التعديق عليه وحده

ولو قال، كل شيء أيام قالاً، فهو في الساكان صدقة، نم بايمه لايدامه شيء . لأن بالسبع يزول ملكه عن المدم ، و مما فساف إلى حياء زوال ملكه، فعلا يصح، ولا ينومه التصدة، التدمي ولأنه النزم العدال المبيع دون النمور والأن نواه ... فهو اكتابة عن المبيع دور النمي.

النوع العاشر

في الأكل والشرب والذوق:

1997 - إدافال لامراند إلى اكانت من هذا الخراء مأنت طابق ، شخيلة لها حتى تأكز به ولانتمان ما روى عن أبي حيسة وحده الله الله ينبعي بها أن ندق ذلك الخير ، وتنفيه في عصيمة حتى بصير هالكا، فردا أكانت لا بحث، وفي الشدو الله: هادي بأبي حيلة أخرى، فقال الوجففة أكروده، ثم شريه عادته يحدث، وإن الخاه سلولا حيث، والقصلي هذي في حيلة أخرى، ولكن مفياً بالرجاء، فقال إد جعله سبية أرجو أن لا يحت، الأن اسم الخز قد وال عنه

وإذا ملف لا يتكل المدامًا للملائد ثم ما الدان إذكل الاحتصاصة أن يبيع المحتوف. عليه ما هيأ من الطلقام من المناقف، مع يأكل الحاصد، فلا يحتث الأن للفدع صار ملكًا للحالف بالبرع و الإهداب و تمان اخداف أكل طعام تصدم، قال الشيخ الإسام الأجل مسمر الاثمة الحلولي - خصدف جلّ بع الطعام هما مفاضًا وإنا يحور منا البع الا كان الطحام مشارًا إليه (أو يشير الباتع إلى مو صحه بأن يقوف) من بندر كذا أو حسوا"! كان أو يعرف شيء أما إدا أصق إطلاقًا لا يجوز هذا اليم .

ولو قال: لا أكل طعامات هذا، فأهداه لا ذكر لهذه السالة في جبل الأصال . ولا في حبل الخصاف، وقد قبل اإن له حيثة في قول أي حيثة وإلى بوسف، عسهما الله حلاقة لمحمد رحمه الله منه على أن من خلف لا يدخل دار فلان هذه. وبالع دلان دايد "ك ته دخلها الحالف، فعلى فولهما الا يحب، وعلى قول محمد : يحبت، ولو قال، لا اكل طعام علان وفلان بانع الطعام، ها نسترى منه، ثم أكل يحتث؛ لأن أكل طعام من بيع الضام يكون هكذا، فلا يصح ما حيلة.

1997 - رجل أحد قصة ورصحها في قصه بالتلها، فحلف رحل، وقال: إلا أتقينها، فامرأتي طالق، فالله أربض طالق، وقال رحل أحر: إلى أنقينها، فامرأتي طالق، فالحياة الرينقي بعص النقصة، ويأكل بعص النفسة، وغلا يحتت واحد من الحالفين والذه شرط حت أحدهما أكل اللقصة، وهو إما أكل بعض اللقية، وشرط حيث الآخر إلقاء اللقمة، وهو إما أكل بعض اللقية، وشرط حيث الآخر القاء اللقمة، وهو حي الأكل وقال القريبها، فأنت طالق، وأن القريبها، فأنت طالق، فأن المنافقة من منافقة من منافقة الماء على قلية المحلوف عليه هذا، ولكن جاء إلسان احر، وأخرج للقمة من مها المحلوف، عليه أخرجها واللحلوف عليه أخرجها واللحلوف عليه جامد على أن لا يفعل عليه جهده مغلوب على ذلك لا يحتث واحد من اخالفين، أما الذي عقد يهيه على الأكل وأما الاخر فلأنه عقد ويعنه على الأكل، وأما الاخر فلأنه عقد المنافقة من ونظره مسألة اللقمة.

١٩٧٧ إذا كانت أمرأة الرجل على السلم تريداً فا تصعد السطح قال الرحل:
 أنت طالق إل صعدت و فأرادت أذا ترال، فقال لها: أنت طالق إن تراب، فانوحه أن تحس. ونتزل طلائكون على اللي تراب.

 ⁽١) عكدا في ظاء وكان هي الأصل: أيأت يقول بيدكد أو سنو الفاء وفي م بأن طول من سام.
 كذا أو حدر كفاء .

⁽٢) هكذا في الأصال، وقال في ط: أجاجها ..

1940 - إذا حلف أن لا يقوق لفلان طعاماً ولا تسراباً، ونوى نوعا من أنوع الطعام كان كسانوى وعامن أنوع الطعام كان كسانوى لا تقوى بخصيص ما في لفظه، فإنه نوى بخصيص الطعام والشراب، وإنه ملفوظ بخلاف منا لوحلف لا يأكل، ولا يشرب، ونوى طعاماً دون طعاماً دون علما أو شراباً، حيث لا تصح نيته في ضاهو الرواية، وعلى قول الخصاف: تصح نيته أيضاً على ما عرف من مذهبه، وكذلك لو حلف لا يأكل شيئًا، ونوى نوعًا من أنواع الطعام، تصح نيته الآن نوى تخصيص الملفوظ، فاسم الخشى، يتناول الكل، ما الجملة من حيل الحصاف

ومن جنس هذه السائل؛

1947 - ما ذكر محمد وحمه الله في حيل الأصل. إذا قال: إن اكلت طعامًا عندك أبدًا، ههو على حرام، أو قال: إن أكلت طعامي هذا، فهي في الساكن صدف، فأكل لا يلزمه شيء الأنه أضاف الحرمة وإيجاب الصدقة إلى ما بعد الأكل رما بعد الأكل، ليس هو بمحل لتحريم، وإبحاب الصنفة والنصوف المضاف إلى عبر محله لا يعتبر

ولو حلف لا يقوى طعامًا لفلان، فأكل طعامًا بينه وبين أخر بحث في بيت الأن الذوق بتم بالحزم الذي هو لغلان يخلاف ما لو حلف لا يليس توبًا لفلان، فلبس ثوبًا يبه وبين أخر لا يحتث الأن اجنز، الذي هو لفلان لا يسمى توبًا، وعلى هذا لو حلف، لا بأكل لفمة فلان، فأكل لفمة بينه وبين أخر، لا يحث؛ لأن ما من لقمة أكلها إلا وبعضها لعبر الحلوف عليه، فلا يتناول لفهة فلان.

ولو حلف لا يشرب الشراب، ولا نبه له، فهذا على الخصر؛ لأن الشراب من أطلق في العرف والعادة، إغا يراد به الخمر، فإن شرب غير الخمر لا يحتث، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي: إذا شرب غير الخمر عاهر مسكر ينبغي أن يحتث؛ لأن الشراب إذا أطلق في العرف، فإغا يراد به ماهو مسكر، وإذا حلف لا يرتكب حرامًا، فشرب الحمر لا يحتث إلا أن ينويه؛ لأن المراد مي حذا اللفظ عند الإطلاق هو الفجور، رما سوى هذه المسائل معرودة في كتاب الإغان. المهربات، فلما سمع العلام فلك أبن المبدء فالحبلة في دنك أن يسب الحالف العبد من أخريت خواباً حتى المهربات، فلما سمع العلام فلك أبن العبد، فالحبلة في دنك أن يهب الحالف العبد من النه الصغير ما دام العبد مثر دُدًا في دار الإسلام إل كان له ابن صغير، وإلى لم يكن له ابن صغير، فمن لقيظ صغير في حجره، ثم بذوق طعاماً وشراباً، ولا ملزم الحالف شيء، واعلم بأن العبد الآبن ما دام متر دُدًا في دار الإسلام، فهر في يد المولى حكماً، فيصير فاجمة المهدة، وينوب ما كان للأب عن القبض عن قبض الهدة؛ لأن ما كان فلأب قبض أمانة وقبض الهدة الشماً قبص أمانة، فيتوب أحدهما عن الاحر، وإذا صار الله عني على الأس.

وعلم بأن من هذا الجنس مسائل هية الأيق ويبعه وهية العبدالذي أرسله في حاجمه وبيعة ، فأما همة الجنس مسائل هية الأيق ويبعه وهية العبدالذي أرسله في حاجمه ويبعه وبيعة وين الله الصغير ومن لقيط مسنيو في حسره، ولا يجوز من غير عماء وبان كان أبضًا إلى دار الخرب لا تجوز همته لا من ابن صغير له ولا من غيره، وبع الأمل لا يجوز إلا عن فيره، وهية الفلام الذي أرسله في حاجته، ويبعه يحرر من ابن صغير له ومن غيره، وداه المان بنرحها مذكورة في بوع المقامع

المنوع الحادى عشر

غى مسائل النفقة:

1400 - إذا حلف بالطلاق أن لا ينفق عليها ، فالحيلة أن يهب له سالا ، حتى تنفق على نصبها ، أو يقرضها مالا ، أو أشهرى منها شيئًا عال ، أو أشباء يال ، فتغفها على نصبها من ذلك المال علا بعنت ؛ لأنه ما أنفق عليه ، بل أنفقت على نفسها من مال نفسها من دال نفسها من ذلك إلى وحدث الفقت على نفسها من منها بشء بسير حتى أنفقت على نفسها من خلته لا يحث ، لما فلنا ، ووجه آخر أن تستأجر المرأة من روحها كل منة بكفا على أن ينجر لها في أنواع النجارات، فيكون كسبه لها ننفى منه عليه وعلى نفسها ، وهذه حيلة طاهرة ؛ لأن الاستئجار على هذا الرجه صحيح ، لأن المتقود عليه معلوم والبدل معلوم ، وإذا صحت الإجازة صارت منافع الزوح علوكة

للمرأة، قصاحدت من الكسب يكون يدل ملكها، فيكون ملكها، فصارت هي منفقة على تقسها، فإن كان الرحل خباطًا أو غيره من الصناعات استأخرته عنى ال بخيط لها مشاهرة، ويتقبل المسل، فيجوز ذلك، ويكون الكسب لها، فإذا أنقفت على نقسها «عله لا محنت.

ومن جنس مسائل النقفة ماذكر في حيل " الأصل"

19۷۷ - رجل وهب ترجل مالا، ثم قال الواهب المرأتي طالق ثلاثًا إن أنفقت هذا الخال الذي وهبت قك إلا على أهلك، فأراد الموهوب له أن يقصى يسعس ذلك المال ديئًا عليه، وينفق المعض على أهله، فهل بحثث الحالف؟ قال: لا، حتى بعق كل المال على غير أهله؛ لأن شرط المبر إنفاق جسيع الهية على الأهل، وكان شرط حته ضد ذلك، وهو إنفاق جميع الهية على غير الأهل، فما لم يوجد ذلك، لا يحتث في يجبه.

المنوع الثاني عشر

في المساكنة والد خول والخروج:

1944 - إذا حلف لا يساكن فلاناه فالحيلة في ذلك أن يسكن كل واحد منهما في مقصورة على حدة في دار واحدة، وهذا قول أي يوسف رحمه الله، أن يسكنا في محلة عن محمد رحمه الله: أنه يحت، وهذه تلاث مسائل: إحداها. أن يسكنا في محلة واحدة كل واحد منهما في داره وههنا لا يحت، يدون النبة؛ لأن ألساكنة مع فلان منى أطفف واحد منهما في العرف والعادة أن يجمعهما مسكن واحد، ولم يوجد دلك ههنا. والثانية: أن يسكنا داراً واحدة كل واحد منهما في بيت على حدة وهنا يحت، والمنافق بيت على حدة وهنا يحت، والمناف المنافذ النبكون في الدار مقاصيو، وكل واحد منهما في مقصورة على حدة وهي حدة وهي مسألة الكتاب.

محمد يقول " مأن الدار مسكن واحد، والمقاصير فيها كالبيوت، وأبو بوسف يقول : كل مقصورة مسكن على حدة، ألا ترى أن السارق من بعض القاصير فيما لو الخيدين صبحن الدراقيل أدايعمرج كباد عليبه العطعء وألانوي أنا مباكن إحادي القصورين تواسرق من النصورة الأحرى مناع صاحبه يقطع بحلاف السوات، وكل بيت من الدار ليما عِسكن على حدم ألا مرى أن الكل حرر واحد حتى إن العبوق من السنت إذا أخيذ في صحر الدار ومعمدتاع الهيفطوء والضايد باللذي هو مأدول في لدحول أحدد البيتين إذا ممرق من البيت الاخوالم بقطع، عوف أنَّ الكلِّ مسكن واحد منالف وأما ههنا فلخراهم

١٩٧٨٠ - إذا حلف لا بسباكن فلاتًا قراره في بينه، فينات عنده ليلة أو ليلتني لا الحدث الأنزاف نكنة لا قوقتوال فالنقلو في العاطا والعادة الوالشنوط السكنورهاي سببا أكفرار والمدرام

إداحتف لايساش فلاتًا وهما في بيت واحده مخاص أن يتطاول انتضاف عبزامه شراء مي نينه . فاحيلة أن يحرج هو وعياله من ساعته ، وبيع مناعه كله عن طر به ، فإذا بِشِي المُشْتِرِي أو مناهه في الذار ، لم يحتث احالف ؛ فأنه الآن ليس مجناع الحالف، فإن المتنعب المواته عن التحول لم نضره، وهذه المنالة معروفة في الأيحان.

١٩٧٨٣ - إذا حلف لا يسكل دار فللان، أو هذه الدار ما دامت لملاذ، فأحمرج فيلان حراءً من الدار من ملكه ، فيم سكريها الحالف لا يحنت في يجنه ؛ لأنه منا سكن دار فلان إنا سكن دراً بعضها الملان، وهذا أيس بلوط الحناء،

إذا حلف لا يسكن هذه البيت أو الحانوب مهدم، ثم بني، ثم سكنه ثم بحنث؛ لأذهدا ليبرحين بالشابيت

١٩٧٨٣ - إذا حلف لا بدخل بعداه إلا عالم سبير ، فالحبية فيه أن تأمره المفنى، حيتي يقيصنه المدابن بدخسونه بغنداد، فبود دحل مقتلا يريد المدابن يأمر القنني إنسانًا والحالمة لايعلم حتى بأمره باللقام فيهاء فإذا أقام فيها لايحنث الأبه لهريحيت بالتداء الدخول، لأن البنداء الدخوان شال على وجه العبور، وهو المستنفي من مجمه ، فإذا لم محلت ومتداء الدخوال، لا يحمت بعدة إلك، حكفا ذكر الحيلة حماء ودكر حمده الممألة في حيل الأصل ، فقال. إذا دخل بغده على قصة الرور ، ثم بداله ، فأتما لا بحثء والمربشة طاأنا بأمر المفتى إنسانا حتى يأهره مالمقام ۱۹۷۸ - رحلان حلف آن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدارة بي صاحبه . فالحبلة الديدخلا مماه لابد حيثة لا يوصف أحد مما بالدخول قبل صاحبه ، وكمنك الحدة في اليمين بالكلام إذا قال كل واحد مهم لصاحبه الا أبتدئك، يكنسان مكا، وما يحت أحدهما.

1974 - إذا حلف الراحل لا يفاحل دار فلان عادعل مكر ها لا يحتشار؛ لأن بيته تناول دحوله ، ولم يلاخل هذا إذا حمله إسمان وأدحله دكرها، فأما إذا كريمه حلى دحل وعلمه يحدث عالما خلافًا للشافعي وجمه الله ، و شاركة مع وفاة في كتب الإيهان

إذا حلف لا يدخل تار فلاك فأدخل إصلى وجديد دول الأخرى، فهلله السألة معروفة في كتاب الأبال أيضًا.

الدلاء تم يدخل الحلوف عليه، فالإيمنان الذان، فالحليلة في ذلك أن يدخل الحلالف أدلاء تم يدخل الحلوف على فلان، ومعياني على هذه المسالة حبده أخرى في الشفرقات، تم الله تحول على فلان أن يقصيده بالدخول على وحد لمعظيم، والربارة الدقي مكان يزار فيجه بذا تبت هذا، فنفوان: بذا تعبه في حجام أر مسجد الإيحنت في يجينه، وهذا على أصل محمد ظاهر رحمه الله والحل على أصل أمل أمل وصف حجه لله والأن كل واحد من نثر فيجن مكان لا يحلس فيه مؤوات في الكوف، أما في عرضا إذا وعلى عرف السجد بحب المؤوات أن عرض عرضا إذا وعلى عرف أهل الكوف، أما في عرضا إذا وعلى من السجد بحب الدخوان الرائز بن عبه على عرف أهل يوسف وحمه الله والأن في عرضا والدمليز حارج الباب الا يحدث لما توسف وحده الله وعرف المارج الباب الا يحدث عد أبي يوسف وحده الله وعداد محمد وحمه الله يعدن .

۱۹۷۸۷ - وارفا حلفه أن لا يفاحل كان وا هدا منهمنا على صنحيما ۱۹۵۹ أن يدخيلا معاد لان كل واحد منهما داخل مع صاحبه لا على صاحبه .

4944 - إذا حلف لا يحتوج اسرأته من هذا المرفرة بإذاته بدعاج إلى الإذرائي كن هرة والمسأنه معروفة ، واحيلة أن يقول لها أذاب الله أن تعترجي كلما سنت ، وهذا لأنه جعل الخروج بيطه مستنتي عن البعير، والإذاب يكلمه قدما يتدول سرة بعد مرة ما الم يرحمه البعين ، فهي في كن مرة إنما يخرج بإذاب وقار بحث إلا أن تمام ها من الخروج . فحيثة إذا عرجت معد ذلك كان خروجً مغير إذه .

1944 - إذا حنف وهو بغداد أن بخرج من يومه إلى الكوفة، فالسبيل للمفتى النيامره بالخروج منتوجه لإيمامهو به أن يأمره بالخروج منتوجه لإيمامهو به أن بأمره بالخروج مانوجها إلى الكوفة ويأمر بعض مناجر في يجبه الأدعينه تناول الخروج إلى الكوفة، وهو لما خرج قاصد الكوفة، فقد حرج إلى الكوفة، وقد مر نظير هفه المسكة من فر

١٩٧٩ رجل حلف لا يخرح امرائه من باب هذه الدار، فاخيلة أن تخرج من السطح إلى دار بعض الجيران فلا يخترك الرئه من باب هذه الدار. وأخرى أن يفتح بدأ أحر لهذه الدار، وتخرى من ذلك الباب، هكذا ذكره الخصاف، وذكر الفدوري أنه يحتف في هذا الوجه.

النوع الثالث عشر

فى مسائل الكسب وما يتصل به:

14741 وحلى قال لامرائه: إن أكلت من كسبى أو من كسب يدى، فأنت طائق ثلاثًا، فالحيلة لما أو يهب الروح ما اكتسب لبعض من يثق به ، لم سفق المرهوب له ذلك على الوهب، وتأكل المرأة من ذلك فلا تطلق؛ لأن بقبول عقد الهية، صبار حذا المال كسب الموهوب له، فالكسب ما صار لإنسان بفعله كأخذه الهاحات أو قبوله المقود، عبدارت المرأة أكثة كسب الموهوب له فلا تطلق

وكذلك لو وهب دلك من امرأته حتى أكنت؛ لأن ذلك صار كسبها فصارت أكلة من كسب نفسها، وكدلك قر اشترى من امرأته شبئًا عا اكتسب أو استأجر مها شيئًا عا اكتسب، فأكلت الرأة نظك، لا تطبق؛ لأن ذلك كسبه، وأحرى أن يظلمها واحدة، شو يتركها حتى نقضى عدتها، نم تأكل من كسبه، فينحل الومين لا إلى جرم، فلو أكلت بعد ما تروحها لا نطلق أبدًا؛ لأن اليمن قدارتفت مرة، فلا نعود إلا بالتجذيد.

النوع الرابع عشو

في مسائل الكسوة

19497 رحل حلف مطلاق امرأته أن لا يكسوها، ثم دفع إليه دراهم فتكسى به. فإن كانت عادة هذا الرحل فيكسس به. فإن كانت عادة هذا الرحل فيما حضى أن يقطع لها الكسوة، لا يحت بهذا ميان كانت عادته فيما مضى أن بدفع إليه ثمن الكسوة، احتت: و ذكر في حمل الأصل الراس حلف لا يكسو ملائل، فأعطاه دراهم، وأماه أد يكسم بهائم يحتث.

واحاصل أن الكسود عهرة عن قابلك نوب بليس، ويستر جميع المدن، أو ما لا بدمته وهر العورة، فقطية هذا أن لا يقع الخنث إلا مسئيك التوب في حميع الفصول إلا أنه لما كان من عبادة الزوج أن يعطى لاصرأته ثمن الكسوة كان يكسمه الزوج إياه به فا الطريق، واليمين ينصرف إلى المعتاد، عشركت الحقيقة لوجود العادة المغيرة لهمد فالحقيقة، ولم يوجد المير فيما عداء فضى عنى الحقيقة

ولو حلف لا يكسوها، فوهب لها دراهم، ولم يأمرها آن تكنسي بها أو دفع الدراهم إليها قصاء من مهرها فاشترت بها كسوة لم يحث، لأنه ما كساها، وكنظك لو اشترت من النزاز ثوبًا، واكتسبت بها، ثم إدا از رج قضى البرار الثمن لم يحنت؟ لانه قضى دبت وه كساها، وكذلك لو سرقت من مال الروح نسئًا واكتسبت به لا يحث، وكذلك تو واع منها ما يصلح للكسوة، أو وهب ليعض ولنها أو ليعض أهلها، ثم اكتسبت مالك لم يحت و با فتا،

۱۹۷۹۳ وار خفد لایکسو فلاتا فسیسا، فرهب ندئیا، واموه اذیستم منه قسیسا یحدث، ولو خنف لایک و فلاتا فسیسا، فرهب ندئیا، و امره آن بصنع منه قسیماً لایخنث،

ومنهذا الجنس

مادكرتى حيل الأصل :

١٩٧٩٤ - إذا حلت لا يكسو فلانًا فهيميًّا، فوضياله تسمم أعشار فميدن لا

بحنث والأندما كساه تسلمك

49.90 - ولي حلق لا يكسو فالإناد فكسا طده ال بحنث و لأنه ما كسا فالأنا إلى عبده لم شلك يقع فلقوض على سبيل الخلافة، وهما أيس شبوط حلقه، ثم هذا على سبيل الخلافة، وهما أيس شبوط حلقه، ثم هذا على أيل حيوة ولا أيس حيث أحب لعبد أحده يملك الرحوع على أول عنده لو «هب لعبد أحده يملك الرحوع هيئة من عبد أخيه في حكم فر حرع كهنته الأخده، فرسعي أن يكرن في حكم الحنت كالمالات والمقر فيها، أو عن فقادا المصورة بعلما هيئة من عبد أحيه فهنته من أجه عي حق الرحوع دهنيار أي خصومه في شرجوع الكون مع الولي وهو قديد الله فو مباعه يؤدي الرحوع دهنيار قب من المعاددون أولى و حد دلك على العبد دون أولى و ويهنا العبد دون أولى و ربهنا الغيلة الرامن حلف الايبيع من فلان شبينا، وباعه من العبد دون أولى، ويهنا الفيان في المعاددون أولى، ويهنا

1949 - أنو حنف لا يكسم فلان، فكساد ناسبًا، يحت في يميد عدد، والسألة معروفة، فلر تساه بعد ذلك مرة أحرى لا يحتث الأساليمين فد انحت بطرة الأولى، ونو حلف لا يكسوه إلا باسبًا، فكساه ناسبًا، لم كساه نائبًا عاملًا حتث، لأن النسبان مستنى من اليمين منم بنحي، اليمين، فيذا كساه بعد ذلك هامدًا وحد شوط، لحنت، واليمين دقية فيحنت.

۱۹۷۹۷ - والم حاف والشهري توك، فأعلم بأن التوت إدا أطلق يراد به في العرف والعادة ما للبس من التباب، فلا بحث مشراء ما لا بلبس لا بالنبة، والرائضري قرواً، فهم الدالكمات الديحنت، وحكى من الحاكم الإسام أبي محمداً " فكر مي ، أنه كان يقول المداني عرفهم، أماني عاف فإن كان المروام الظهارة بحث، وما لا هلا.

14940 - وإذا حلف لا يلسل من فيات فلاناه فيهما على ما يكود لقالان وقت الليس: لأن الداعي إلى اليمير الذي حقد من حهية فلان، وسلك المدني إلى يتناج من إيجاب الفعل في معل هو مصاف إلى علان، فيعلم يكونه مصافح إلى فلان، فيعلم

⁽١) هكا. امل غاوا ، وم، وذان في الأصل: أبي بكر معمد .

بكريه مضافًا إلى قلان وقت إيجاد القعل، وما ذكر سوى هذه المسائل من هذا الجس في حيل الأصل معروف في الأيان، فلاندكر احرازًا عن التعويل.

النوع الخامس عشر

من هذا الفصل في المتفرقات:

١٩٧٩٩ - إذا قال: إن دخمت بيئًا فيه عبدالله، عامراته طالق، تم أراد أن يجتمع مع عبدالله في بيت، فالحيلة أن يدخل هو أولاء لم عبدالله أو يدحلان معًا، فلا تطلق المرأته.

إذا قال لامرأته : إن دخلت على فلاك، أو قال لها : إذ دخل عليك قلال، فأنت كذاء فالحيدة أن يفاحلا منا فلا تطلق؛ لأنه لم يدخل هو عليه، ولم تدخر على عليه.

1980 - السنتري رجل منا من لحيره فيضالت اسراله " مقا أقل من من. وقيد خاتوك، وحلقت على ذلك بالمعناق، وقال الرحل: إن لم يكن مناً، فألت طالن تلانًا، فالحيلة في ذلك أن تبطح المرأة اللحم قبل أن يوزن، فلا يعم للطلاق ولا المعنق بالشك.

1981 - مؤذن أذن في يرم غيم، فقال رحل: هو للظهر، وقال الأخر. هو للعصر، وقال الأخر. هو للعصر، وحلف كل واحد مهما على أن يعول بطلاق مراقد، فالحياة أن لا يحبرهما المؤذن أن هذا لصلاة العصر أو الظهر، وبحث على أن لا بخرهما طلك، فلا يقع الطلاق على أن لا بخرهما طلك، فلا يقع الطلاق على أن أذ وحد منهما بالشك.

قال لامرأته : أمت كنا إن فوأت الغراق اليوم، فحصر ب الصلاف فالحيلة في ذلك أن تأثم بزوجها أو بامرأة أخرى .

۱۹۸۰۲ - سناع شبيخ الإسلام أمو الحمين وحمه الله عمين ته اسرأتان طبيت إحداهما من الزوج أن تطلق صاحبتها، وضيفت الأمر عليه وهو لا يتحلص عنها، وليس من رأمه أن نفارق صاحبتها، فالوجه في ذلك قال: يتروج المرأة اخرا بالمم صاحبتها، ثم يقول: طاقت المرأن فلانه، ويعي التي تروجها الأن.

رجه احر أن يكتب اسم ثلث المرأة. أو اسم أبيه على كفه البسري، ويشير بيده

الدين إلى المكترب، ويقول: فنقت قلالة مذاوست قلال، قسوهم الطالة أله صلق الى الدين الدين الله على الله المكتربة مناطقة المكتربة الإسام القلوبادي أنه عمل متن عدا في قطيم، الحافظ إلى والمناطقة عملوه أنهم لا يحد لقوله، ولا ينخرج بال طليم، فكان بشول عمل الشمليق، ولا أحالف هذا الخاف و كان بشور عمد الشمليق، ولا أحالف هذا الخاف و كان بشور عمله إلى ساره

منال النميخ الإمام تحرالاين السمى عن منطاق مات، وترك ما صحيراً ا وانقدت الرحية من أن يجعلو الاير ملتما ما حال القصاة الخطياة عالى يبخي أن منتقو على والي مقيم، ومحملوه منطالاً ليصير هو سلطالاً، وهو بعد نقسه منا الاين السلطان الظيم أما فالدمي خفيمه الملطان هو الوالي، ويصح نقاه النفر مو خلالاً م

۱۹۸۰۳ رحل اتبات فعله، وأرادوا أنا يحلفو، نتلات تطليفات امرأنه، وهو بريد أن يحلف، والانطاق مرأنه ما الحية في دلث؟ فقال الحيلة ان بطلق امرأنه بطليقة بعقه ما يقول: كل مرأد لي، فهي خالق بلائة إنا فعلت كلنا، والاينوى امرأنه العدلقة. فلانطاق

وأحرى إن كان له أم يجى، إليها، ويعانها على أن يدمت المطلب، ته وقده، ويقوب: المد فارقت نظر أم يجى، إليها، ويعانها على أن يدمت فالمساحد أن المدال هذا المعلى هراته مالة تلاف، ويم ي مدنت المفارقة أنحال هوا أو لا الدي وإن لم يعان أم يعان المراكة التي به الماء الهيا ولد من غيره، عهى أم ينطق الولد لا مجانة، ثم يحلمه ويقول: المنا فارت بطى الأم فلامت هذا المفار، عهى أم ينطق الولد لا مجانة، ثم يحلمه ويقول: الزوج تحالمها، وهم المن أب الأنمة، وطلبت الحالة، وقال لها المعان سية الإردام يكي كاهواره الدر يحسب والا كامواره بيرون او يكوى كه الاراد أن وتكان كاهواره يبرون أمده الإردام الكون كاهواره بيرون المدن اكون أمده الارتكان المعان حرائات المدن الكون كاهواره بيرون المدن الكون كاهواره بيرون المدن الكون كاهواره بيرون المدن حرائي.

1940 - رجع قال لام راقعا السامطاني إن النساقال بالكلام، وقالله مشرقة إن جدائلك بالكلام، فجارمني حرة قال : مشاكر وح بالكلام، نبر نكيمه الراقع ولا يحمل واحد منهمه في بيسه الأن المرأة قد كلمته بعد بمينه حين حاطبتها بيمينه، فلو كلمها الزوج بعد دلك لا يكون مبتدئاً إياها والقلام بعد اليمين، ثم تكلمه المرأة بعد فلك، ولا تكون الرأة مندنة إيام بالكلام أيضاً، فلا بحث واحد منهما في بينه.

1944 - ودكر من الجامع : رجلان كل واحد متهما قال لصاحبه : إن ابتدأتك بكلام فكفا، وأشار إلى الحيلة، قفال : إذا التقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معًا لا يحنك كل واحد منهما في هينه ؟ لأن كل واحد منهما لم يتدئ صحبه بالكلام.

1940- وإذا أرادت لموأة أن تحنف رو جسها بوطه كل جارية أفريوطه كل مراة، ويبول: كل جارية أفريوطه كل اهراؤ، وليس له جارية ولا امراؤ، يبغى أن يحلف، ويقول: كل جارية أظأه، فهى حرة، كل امرأة أطأها، فهى طالق، ثم ينزوج امرأة، أر يشترى حارية، ويطأها ولا يحنث؛ لأن هذه المهن فيو منعفذة أصلاه لأنها لم يضف إلى الملك ولا إلى سبه، وإن يون بقله، فأطأها بقدمي، فإذا تزوج امرأة أو الشرى جارية، وحامعها، لا يحنث فيما يبته وبين الله تعالى الأثنة توى حقيقة كلامه، فصحت فيته قيما بينه وبين ربه، وهن تصح فيته قضاد؟ فيه اختلاف المشتيح، والأصح أنه لا يصح؛ لأنه خلاف افظاهر، وإن خاف الزوج أنها أو حلفت، ويوه جارية وله جارية، فقو حلف، وتوى الوطه خاف الزوج أنها أو حلفت، وتوى الوطه بالقدم، لا يصحفه من الشهود، ثم بالقدم، لا يصحفه من الشهود، ثم بالقدم، لا يصحفه من الشهود، ثم بالقدم، لا يصحفه من الشهود، ثم

۱۹۸۰۷ - رجل اتهم جارية له بسرفة شيء من ماله ، فقال لهه: أنت حرة إن لم تصدي، وخاف المولى أن لا تصدق فنعنق ، فالحيلة أن نقول. صرفت ، في قالت ؛ لم أسرق، فلاتمن ، لأن شرط الحنث في هذه الهمين أن لا تصدق ، فإذا قالت : سرفت ، ثم قالت : لم أمرق ، فقد صدفت في إحدى الكلامين ، فنحفق شرط المر ، فلا يحدث

۱۹۸۱۸ - يجل بلغه أن فلانًا يقع فيه، ويقول: مالا ينبعي، فيجيء فلان عنده، ويحلف والله الذي لا إنه إلا هو أنه يعلم ما قلت: من شيء بريد بهذا إذاهً [إبالتأ¹² يعلى الله يعلم كل شيء قلته، ويرى السامع أنه بريد ما نفي، وإنه ليم يقل: فيه شيئًا، وهو

⁽¹⁾ وفي ف: يوناديهه (إيماء ما إليات أ. .

صادق فيما توي، فلايحتث في بميم، وهذا مخرج حيد و فيلة حسنة.

إذا قبال الرحل لامرائد الإنالم الخبريك الهوم، فأنت طائق، توكنات المرائد الإله. إن مس عصوف عصوى، فحاريق حرة دكر في اقتلوى أهل يسبر فند 1 أن الحيدة الاتبع المرائد وجاريت عمن تقريم، تم يصوبها الروج صربًا لحقيقًا، فيهرأ في يجهد، ويسقط بهن المرائد أن المنشري الرأة خارية من مشتريها، فلا يعنق وعندي أنه لا حاجة إلى هذه الحياة الأنه يكن الزوج صراء المختلف وتعوها، فلا يحنت واحد مهما في يهنده الأن الوج قد ضربها قبل أن يمس عضوه عضوها، ورعا يحتج إلى هذه الحياة أن الوكانت المؤة فلك : إن ضربها قبل أن يمس عضوه عضوها، ورعا يحتج إلى هذه الحياة أن الوكانت

1984 - ومن حمق بصدقة حسيع ماله ، إن قعل كدا، فأراداً، يقعل بالله . الفعل ، ولا يترمه لتصدق بشيء فالحبله أن يهم جميع ماله عن يتق به ، ويسلمه إليه ، لم يعمل ذلك تمعل فلا يلومه التصدق بشيء الأه لا مال له، وينزم التكفير بالصوم ، فإذ كفر به ، دفوهوم له يهم جميع ماله صه ، فلا يلزمه التصدق شيء .

١٩٨٠ - وحكى عن الشرخ الإمام الأجل شمس الأنمة الخاواني . أن مضيخنا حملوا . والله والله أو المورجة حملوا . ولف الروح المورجة على الله عند الله والله أو المارجة الله على المحلوا . و حملوا . والمحالم على على المحلوان . والمحالم الله تعالى به ، ورف أن لا يصبح التعليق فيه لا يكون فيها على الحفيقة ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يكون فيك معتما يحتا رحمهم الله جعلوه فيها في العرف اعتما أن على ما وردى عند وأخطأ بالإحباط.

و كذلك إذا قال بالمعرسية. والله كه بن كار يكسم، فهذا بين عرف والبست بيمين على الحقيقة ، ولبست بيمين على الحقيقة للتعليل ، فيكون تسجيراً لا تعليقًا ، ويهدا أو قال لامرأته : تراسه طلاق هادم كه فلان كار يكنى بعج الثلاث في الحال ، ويكون تشجيراً ولا يكون تعليقاً ، وقد كتبنا في كناب الأيمان - أن فوق : كما في مسألة الطلاق للتعليق بعكم العرف ، فان رحمه الله : وكان فاضيًا من نضاة المتقدمين إذا حضه إسماً يحلهم بنفة تراكين مثال بوقتي بسمت ، وإذا يحلمه بالله كه تراكين مثال بوقتي بسمت ، وإذا كان يقول والله يكسر راكة تحورم الأن يقول والله كم تراكين بكسر راكة تحورم الأن يقول والله كم تراكين كم تراكين بكسر راكة بكسر راكة بكسر راكة بكسرار الكسر.

الفصل احادي عشر في التدبير والعنق والكتابة

الاهما المرحل له جاريه و فعرص عليسا العنق والتدبير، فكرهت ذلك الوقالات البيع نسعة أحب إلى و والبيع سبعة البيع عن بريد إعنافها وأراد المولى أن يوسى بأذ تباع عن يريد شراء عالسعه وبعد أنه لا مدمل حط نبى من تمن مثلها و لبرعه في سراء عاسمة و فلو أوصى أن بباع و يعط عن المشترى بعض النس لا تصع هذه الوصية و الانهاء وحله و الوحية المجهول لا تصع والحينة عي ذلك أن يقول المولى ويعت يعطوا عن المشترى من لعنها كذا و الوحية المحبول الا تصع والحينة عي ذلك أن يقول المولى ويعت إساله ويعت أحست وحث أرادت وحقوا عن المشترى من لعنها كذا و المنا أخبت وعيت إساله ويعت عنك من أمنها كذا و المنا أوصى بأن تباع هذه الحارية منك تسمة بشمن منظها و ويعت عنك من أمنها كذا و فرا رغبت من شراءها نبع منك، وهذه الحياة ضع تلك منالى حيب شبت أو حيث الخيس بحور و وكان له أن يضع ثلك ماله حيث أحيه وهيئا كذا .

عيان أراد المولى في هذه المسألة أن يوصي لها يشيء من الشين، يقول لها اليعوه! عن أحيث و وادفعوا إليها من لسنها الف درهم وصية لها، ويكون هذا من المولى وصية مشيئن والبيع مدمة وماذل، فإدا عيشت وجلاء ويعت من دلك الرجل، وأعتقها المشتري. كان لها من لمسها ألف درهم، وإن لم يعتقها المسترى كان الألف وصية للمستشرى إذ الوصية للمسئوك وصية المهالك

1901 - رحل قه علوق اراد آن بديره على وحديمتي بورت، ويكون له بيعه منى شاء فاخيمة أن بديرة المعلم على ضعه على ضاء فاخيمة أن بديراً مقبلاً، فيعتنى عد موتد، ويجوز بعد حال حياته، لم ذكر صاحب الكتاب نصير النفيد في الندير، فقال يقول له الولى، إن مت، وألت في ملكى، فألت حريصه موتى، وكان الناض الإمام أبو على النساني يقول: نبس هذا ملكى، فألت مرابط بدير مقبلا، إلى المدارسير تقوله، أنت مديرة الأن تمسير المدير أن يعدد موته يقا

سات المديروهو في ملكه، والم يوجد منه هنا إلا هذا اللفظ، فيلا يكون مديراً مشدد. ولكن النديو المقيد أن يقدم العمل على الموس يهام أو يبومين، أو يؤخره عن الموت ميوم أو يومين. أو يفيد العنق بالموت عي سفر يعينه، أو مرض يعينه عبر أن العنق، إذا أصبع. إلى ما بعد الموت نومان لا يعنق العبد إلا بإعناق الموسى أو الوارث.

19.01 - قال: رحل له حاربة طلبت من الوكن أن يعتقها ويتزوجها، وكره الولن ذلك، وأراد أن يطبب نفسها ما الحسلة في ذلك؟ قال: الخيلة آن بيعها عن بنق به مرا سباء أو يهبها له، ويقيضها الموهرب له، تم يعتقها محضرة شهدد الميع، ويدوجها محضرتهم، تم يستقبل يعها، فيضبخ الكاح، وترجع إلى قام ملك، وكان له أن يطأما علك الهجر، والإيعلم الحاربة بشيء من هذا، فتطبب نعسها وفي علم كاله

قال شمس الأثمة الحنوالي : غير أن في هذا نوع غروره فإم لا يعاملها معاملة الإسام ولكنه يعاملها معامله الحرائر ، فيكون فيه موع تلبيس وتلانس وغرور ، ثم دكر في الحيلة البيع والهياء والبيع أحب وأيسر إذ لا يعتاح فيه إلى التعاليم.

1904 وصعه الله وصعه الله والأن التدبير عندهما صار كله مديراً عند أبي يوسف وصعه الله وعامة فقها عنا وحمهم الله والأن التدبير عندهم لا تنجزاً وضمن اللدر فيمة حصة صححت موسراً أو معسراً والمسألة معروفة ، فإن أراد أن يكون مديراً لهما ، ولا يضمى أحدهما فصاحبه ، قالحيلة في ذلك أن يوكل المولمان وجلا بدره عيما في كلمة واحدة من موفيك مديراً عنه وفيل المولمان أن يعرف الموبيك مديراً عنه وفي هذا الوجه يصير مديراً يبهما ، أو يقول: أنت مدير عن من موفيك مديراً يبهما ، أو يقول: أنت مدير عن المولين بحرف الجمع والوجمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال ألت مدير بنهما؛ لأنه جمع بين المولين بحرف بحرف الجمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال ألت مدير ونهما؛ لأنه جمع بين المولين بحرف بحرف المولمين بديراً عنهما والوجمع بينهما بلفظ الجمع ، بأن قال: أنت مدير عنهما؛ لأنه أن تصيير مديراً عنهما والوجمع بينهما بلفظ الجمع ، بأن قال: أنت مدير عنهما الإناف عالم الموجما بالموالميا والموجمين بديران معاه لانه أن الموجما بالموجمان الموجما بالموجمان والموجمان الموجمان ال

⁽١) وفي ها بذلك مكان بمدالك .

لم قال: يوكلان وحلاه ولم بطل: موكل أحدهما صاحبه؛ لأنه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنب مدر على وعن فلان يصير كله مامراً عن لدر عند ألى حنيفة وألى يوسف وحمه الله؛ لأنه دير بحكم الوكانة والملك حميمًا، ومن مدههما أن تصرف الماقلة، والوكيل إذ اجتمعه، وخوجة معاً يعمر تصرف المائلة سابقًا، وإذا عنبر تصرف المافك مانقًا يصير العبد كله ماريًا للمعرب علا يحصل مقصودهما.

وأخرى أن طول الذي بوعد التدبير ، إن هذه وتصييى من الصد في ملكي ، فهو حراء ويجوز التدبير ، ولا يضمن لشريكه شيطًا على ما ذكر النصاف و منه الله الأله يجمل هذا بديراً معيدًا . وفي التدبير القبد لا يجب الصدال الأنه لا يتم البيم ، فإن أراد أحدهما أن بعثق العبد الشركة شيكًا ، فالخبد أن يشهد أن يالعه قد أحتمه ، فيحتق نصبيه عند ذلك ، ولا يضمن لشريكه شيكًا ، وإن كان العبد قد ولد في ملكهما ، وذلك معروف ، فالوحه في ذلك أن بالهد على صدحيه أنه أعتمه ، بدين المعيد على مدحيه أنه أعتمه ، بدين المعيد على مدحيه أنه أعتمه ، بدين المعيد على مدحيه أنه المتمه ، بدين المعيد على مدحيه أنه المتمه ، وإن كان المسهود عليه بالعني عورضاً أو معيداً عند عما إن كان محسراً ، وإن كان محسراً ، وإن

وأخرى أن يوكن الربد للمنق سريكه بإعماق نصب الربد للعنف، فإذ قبل الوكالة أو أفتق لا يضمن له الموكل شيئًا. وأخرى أن بيع عليه من معسر، فيعتقه الشترى، فلا يضمن هو لعمد من ولا اباتم منه.

1981 وإذا كان العبدين شريكان كانب أحدهما بصيبه وصنر الكن مكاننا علمه صدايي وصف ومحمد وحسها فق ولشريكه الخيار ون شده بقص الكتابة في كل العبد وأبطلها وإن شاه صمن الكانب فيمة بصيبه وقيادا أواد أن يصير بصيب كل واحد منما مكانبا عبده والايضمن لشريكه سناه فاخبلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التمير أن يوكلا وحاد الله يكانب تصيبه كل منهما في كلمة واحده وبقول الوكيل للعباد كانتك عن موقيلا جميدً على كام وكنت وودا قبل العبد ذلك صار مكانباً فهما والا في هول أبي حنيفة واحده الله غير أن الوكيل إذا يضمن أحدهما الصاحبه علمهما والا في هول أبي حنيفة وحدالته غير أن الوكيل إذا يضمن أحدهما الصاحبة علمهما والا في هول أبي حنيفة وحدالته عبدهما والا في هول أبي حديثاً والمناخرة والا في فول أبي حديثاً والوكيل إذا

أحدهما من بدل الكتابة فيئا شاركه الآخر فيما قبضه سواء كان بدل الكتابة عن الموقيق جميعاً على السواء، ووقوع الكتابة كنها جملة، فيكون بدل الكتابة إلى نصيب الموقيق جميعاً على السواء، ووقوع الكتابة كنها جملة، فيكون بدل الكتابة لهما على السواء، فما قبص أحدهما شاركه الآخر فيه كمين بين اثنين، ثم اللقة لهما حتى يكون نصيب كل منهما مكاتباً لعماحيه، ولا يشوك واحدمنهما صاحبه فيما قبض من الكاتب أن يوكلا ويخالفه في التسمية، أو يواقل قبها، فيقول الكتابة نقصيلا في نصيب كل واحد منهما، ويخالفه في التسمية، أو يواقل قبها، فيقول الأكبل للعبد: كاتبتك على ألف وخمس مائة درهم، نصيب فلان بألف، ويصيب فلان الأخر بخمسمائة، فيقول العبد: قبلت ذلك كله أو يقول: كاتبتك على ألف وخمس نقلا بالف، ويقبيب الآخر بخمسين ديناراً نصيب فلان بألف، ويصيب فلان الأخر بخمسانة، فيقول العبد: قبلت التحويل هذا، فقلا استمواق، والا يقسمن أحدهما شيئًا لصاحبه، وما قبضه أحدهما لا يشاركه الأخر، السيولي، كما أو فرق عقد الكتابة في نصيب كل واحد منهما، فيختص كل واحد بدله.

وذكر محمد وحمه الله في "الأصل الثقة من وجه أخر ، فقال: بوكلان وجلاء بكاتب هذا العبد، فيقول قلوكيل أحد الموكنان؛ كاتب نصبي على كذا وكذا، ويقول له الأخر: كاتب نصبي على كذا وكذا، فيخول له الأخر: كاتب نصبية، ثم يبجىء المكاتب، فيقول للوكيل: كاتب نصبية فلان على كذا، فيقول فيقول للوكيل: كاتبنى في حصة فلان على كذا، فيقول فيقول كوكيل: كاتبنى في حصة فلان على كذا، فيقول الوكيل: كاتبنا على كذا، فيجور ذلك، فلا يضم واحد منهما لصاحبه شيئًا، ولا بشرك واحد منهما لصاحبه شيئًا، ولا بشرك واحد منهما لصاحبه في شيء ها فيض من المكاتب من نصبيه الوكيل: كاتبنا على تفسي فلان بكاتب و نصبي فلان بكناء فيقول الوكيل: قد فعلت ذلك كله أو بقول: كاتبناك على ذلك، فيجوز ذلك، وقد استوثق؟ لأن جراب الوكيل يقع مفصيلا، فلا يكون لاحدهما شركة في تصبب صاحبه من بدل جواب الوكيل يقع مفصيلا، فلا يكون لاحدهما شركة في تصبب صاحبه من بدل مفصيلي، فلا يوجب الفيهان لأحدهم على صاحبه في شيء عندهم.

⁽¹⁾ مكتافي فل، وكالأ في غيرها: "كانيت ...

وهما كما يقول في البيع : لو أن صداً بن رجلين فالا لوجل: بما منك هذا العدد عسيب فلان مكذا، ونصيب فلان مكدا، نقال الرحل . قد فيلت دلك كله ، أو قال: قد اشتريت ، فإن العقد جائز ، والتمن لهما عليه لازم ، ولكن لا يشارك أحدهما صاحبه في ثمن تصيبه لهذا لهي أن الجواب بيشن على الخطاب، والخطاب وقع في الثمن مفصلا ، فكذا ، خواب الذي يشي عليه ، كنا هذا .

قال الشبخ الإمام لمسمى الأئمة الخلواني: إن محمدة رحمه الله قال في هذه الفيلة: إن العبد إذا جاء إلى الوكبل، فقال له: كاتب حصة فلان منى يكفا، وحصة فلان كفاء فقال الوكبل: كاتب حصة فلان منى يكفا، وحصة فلان كفاء فقال الوكبل: كاتبك على ذلك أنه يحوز، ولم يشترط الفيول على اللبد يحضره شهود. تزوجني على كفاء درهما، فقال الزوج: تروحتك أنه يجوز التكاح، بحضرة شهود. تزوجت نفسى منك، أو يعول الرحل لها، زوجي "انفسك منى فقالك: زوجت أو زوجت نفسى منك، فإنه يكتفي به، ولا يشترط قبول الزوج بعد ذلك، ويكون قولها، ووجت نفسى منك، فإنه يكتفي به، ولا يشترط قبول الزوج بعد ذلك، ويكون قولها، ووجت نفسى منك، فإنه يكتفي به، ولا يشترط قبول الزوج بعد ذلك، الكانب، ويكون قولها، ووجتك شطر العقد وكون الزوج على محمد وحمه الله فول الكانب، كنب حصة فلان منى يكفا، وحصة فلان يكفاسط العقد، وقول الوكبل.

قال انشيخ الإمام هذه: والمشايخ بختاهون ميه معضهم يقولون: الكتابة نظير النكاح، ويعضهم يقولون: الكتابة نظير النكاح، ويعضهم يقولون: الكتابة نظير النبع، عمر فاسها بالنكاح بقول: بأن لكتابة نجوز عنى الوصف، وينت اخيوان دباً مى الدمة في عقد الكتابة كالكاح، ومن فاسها بالبيع يقول: الكتابة لا صحة لها إلا بتسمية مال كالبيع، ويحتمل المسخ بعد وقوعها فصما كالبيع، وبالواحد فيها لا يصلح أن يكون وكبلا من الحالين جميعًا، كما في البيع إلا أن محمداً رحمه الله لم يشترط قبول الكانب بعد دلك؛ لأنه جعل معنى قول الكانب: كانب من حمية فلان بكدا وإلى قبل، عكون هذا شطر العقد

ا بإذا قال الركيل: قد كانبك فقد تم العقد، هذا كما يقول في البيم إذا قال الرجل

⁽٦) وكاناتم الأصراء تاوجني

وأحور المواصلة مزر مكذا ورهماء فوار افتلت وفقان الأعور العيتان فإنا تبره اللواحرين كما هذاء والأبشكو في فرال الكاتب شركب الكاتب عمر بعسي بصبيب بالإيا بكلام فيمود الوقيل العدكانيتان أما يحوز العقداء لأدامول للكانب كالبان على نفسي هما النظ العقد عندهم جميعاء وقول الوكيل كالمتك شطر الفاترية فيتم العقد بيهما جميعا ويجور ، وهاما شما في الديم إدا قال السائع . معت منك هذا العبد بكذاء فعال المنشوى ا قبلت أو المشريب من البود منهجاء كذا هناء قال، وكبائك لوطاء حجن هناك ويتوصاء فياح أحفقهما الصيبة يتمن فللمأبيء واالج الأحر الصيبة يتمنز فللمأبي وفقس المسترى كلحارته فنص أحناهما موالشتري ليمسه تستأنه يساءكه الأحر فيما فيصاره لأمانهم لايمتني على الخطاب، وإنه وتعاملته وقاه فالتموال يكون تندلت وقاة يكوب وأحدهما للدكة في تصيده صاحبة أأمل للموضور

١٩٨١٦ - وجدر مويض أواد أل يعين عبده وبويامن أل ينكو وارته بوقيته، فبأخذ فاحدد بالشعامة والحمل حرج العبدمي بالثاب قال كهيدف الحيلة في دفك ألا مايعام لفسه بالراء ويفلهن للأربحه رغ لسهوده فيعنق العبد حين يستوي لفسه ويمرأ من طاب مقتقي أبدلي دبك منعه فالوحيسي الأنمية الجاواني والمبرط الخصياف ألويكون فيحس الذائي البادل تحديثه الشهود ، براي بحث حرالي هذا إذا كان على الولي دين انصحة حتى لابصح وقراره بالمنبعة مناوجت تعفي حالة ليرضيء فأماؤه للهيكن عبيه دين لصحة والخر بالمنبطاء النمل لدي وجباله على لعمدهي الرمر فإبه بصح بقراره، لا يعمرات م اللك .

صل مسألة الإفاكات عنده في مرضه ، فيرأتر باستبداء سال الكتابة ، وأبس عليه ا درا الصاحف وبعابضج إفراره ويعتبر من الثلث بحلاف ما إذا باغ في الرص ، نم أفر بالمبيقاء النسنء فإنه يصبح إقرارهم وتعبير من جميع أتاك

والدوحمة انه " وأما إنه أعنفه على مال في موانس مونه ، ثم أبو باستيماء المعالم والمبيد دبن الصحة سنفي أن يصح إفراره من جسيم للك يحلاف بدل الكسابة ، وهذا لأن

وقاد في الأصل المهيد الأبر من الصوافي

⁽٣) مكدا من طاء و كافل في غيرها - رهم المكان الأرهام

وذكر محمد رحمه ابته هذه المسألة في حيل "الأصل"، فقال الحيدة أن يبيع المولى حدة العبد عن يتق به، ويقبض النص منه بحضرة الشهود، فيعتف الشنرى، فيعسح إصناقه ، فم المربض بهب النسن من المنسرى سراً، ولا بكون للورثة سبيل الاعلى المبدء ولا على المنشرى، ثم قرع عنى هذا في حيل الاصل ، فقال، إن لم يرد الولى أن يعتف فكن أواد أن يبيعه من أحد الووثة بدين له عليه، وليس تذلك الوارث بالذين بيئة ، فإن بيحه من الوارث لا يصبح عند أبي حيد رحمه الله ، وعندهما: بصح الاأن لا يصدق أن للوارث عليه دينا ، فالحبلة على قولهما: أن يقضى أولا دين الوارث مسراً ، ثم بيح العبد منه ، فيودى الوارث الشمن من ذلك المال بحضرة الشهود ، والحيلة على قول أبي حنيفة وحسمه الله: أن يبيع المربض العبد من أجنبي بقدر الدين اللهي للوارث ، ويتر أنه استوفى الشهد من الأجنبي ، فيؤدى إن ما أعطاء المربض و بحصل العبد للوارث يشترى العبد من الأجنبي ، فيؤدى إن ما أعطاء المربض م بحصل العبد للوارث عاله على المربض من الأدين ، ثم يدفع الشنوى الأجنبي ما فبض من الوارث إلى المهد المورث على المربض من الوارث عاله على المربض من الدين ، ثم يدفع الشنوى الأجنبي ما فبض من الوارث المبد المؤسل من المهد المبد المؤسل من الدين ، ثم يدفع الشنوى الأجنبي ما فبض من الوارث المبد المؤسل من الدين ، ثم يدفع الشنوى الأجنبي ما فبض من الوارث المبد المؤسل من المهد المؤسل من الدين ، ثم يدفع الشنوى الأجنبي ما فبض من الوارث المبد المؤسل من المربض .

19۸۱۷ - وجل أصنى عبداً له في صبحته، فلم بشهد عليه، فلما مرض أراد أن يقر، ولو أفريعتبر من الثلث، وهو بربد أن يعتبر ذلك من جميع المال، فالحيلة أذ يشر مهذا العبد لرحل أجسى، فيقول: هذا العبد لك، ثم إن المفر له يقول: هذا العبد ليس لى، ولكته حر الأصل، فيعتر العبد من جهة الأجنبر المفرك، ويعتبر عنقه من جميع المال. ثم اعلم بأن نصر مات المربص بافلة للحال؛ لأبها صادمت الخاص ملكم، ولها الوكانب له حاربة بحل وطحاء وهذا لأن حق الغير لا يشعل بحل هذا في مطاق المرش، وإنما يتعلق في مرض الموت وهو ما يتصل به مونه، ولا تدري في الحال أنه هل بتصل به الموت أن لا يحكم بتعلق حق الغير تباله مي الحال، ولا يحكم بتعلق حق الغير تباله مي الحال، فإذا منات ظهر من الانتفاء أن هذا الموض كنان سرص الموت، وإن حق الورثة والقرص، كان سرص الموت، وإن حق الورثة والقرص، كان سرص الموت، وإن حق الورثة وحكمتنا بالنفاذ عملا ما خفيقة ، وحكمتنا بالنقاذ عملا بالخفية المسلا بالدليدين بقدو الممكن، وإذا نب أن تصرفات المربص الفراد، وإذا نب أن تصرفات المربطة على محملة الموت عقد المحمدة والمائي محمده والمقر صحيح، وهذه عقد المحمدة على حجيد المقال.

قيم الخصاب هذه الخيلة في حيله ، وإنها مترعة من مسائل الجامع ، فقد ذكر هبه : إذا أفر المريض لبعض ورئته بعبداله والا مان له عبره ، فعال الوارث المعواله : مقا العدليس في ، وذكته لفلان الأجبى ، ثم مات المريض ، فالعديسلم للأجبى ا غا ذكرنا أن تصرفات المريض دافقة للحال، فصح إقراره لوارد به ، وصح إقرار الوارث به لأجبى ، لانه لما تخالف المنافقة للحال، والقياض أن لا يصح إقرار الوارث به للأجبى ، لانه لما ارتد إفرار المريض للوارث ، ما الإقرار برند بالورد ومعدما ارتد إفرار المريض للوارث ، والإيلى عليه أنه إذا سكت ارتد إفرار المريض للوارث ، والدليل عليه أنه إذا سكت المنافقة به قال ولكت المنافقة ما قليل عليه أنه إذا سكت منافل ولكت المنافقة ما قليل .

وجه الاستحسان أن قول الوارث ليس ها، العبد لي يحتمل أد يكون فياً للملك من الأصل، فيكوى رفاً لإقرار المريس، ويحتمل أد يكون نفياً " فملك في الخال، ومعناه هذا العدليس لي للحال، أتى مذكته من الأحسى بالإقرار، وذلك يتغدم المؤخر وتأخير المقدم، معاه منكت هذا فعبد من فلان بالإقرار، فقيس العبد لي في

⁽١) وقيم أصارت

الاا رقىف عملانا لحقيقة .

ا ۱۳ رمی ط: رود

الحال، وعلى هذا التقدير لايكون هذا ردًا لإنسرار المريض، فالايشبت الرد بالشك والاحتمال، بخلاف ما إذا سكت ساعة الأنه حينتذ لم يبق للرجه الثاني احتمال، نصين الوجه الأول، وهو نفي الملك من الأصل بكان ردًا للإقرار.

قال شعة: وإذا صبح إقرار الوارث للأجنبي في مسألتنا يضمن الوارث للمقرلة فيسعة العبد، ويكون بين الورثة؛ لأن إقرار المريض وإن صبع للوارث إلا أنه لما صات المريض وجب تقضمه ووجب على الوارث رد العبد نقضاً " لتصوف المريض، وقد عجز عن تسليم عين العبد بواسطة إقراره به للأجنبي فيضمن قيمته ، ولكن بوقع عن الوارث حصه ؛ لأنه لا يضمن لنسه فياً .

قال ثمة: وكذلك الجواب فيما إذا كان للمقر له الثاني وارثًا آخر للمريض يسلم العبد المشاني؛ لأن العبد إنما وصل إلى الشائل من جهة الوارث الأول، ولا حجر بين الوارثين، وبما ذكر محمد رحمه الله من المسائل في "الجامع عند حدى إلى الحيلة لمن أراد أن يقر لبعض ورث بشيء ينبغي أنا يقو لأجنبي بذلك، ثم يقرحو به تلوارث على نحو ما بينا.

وكان المعساف في مسألتنا بين الحيلة على جواب الاستحسان على تحو ما ذكر في الجامع : رجل له عبد سبّى المذهب أراد مولاه أن يحدث في أمره بعد موته حدثًا لا يباع، ولا يلحقه عنق ويبقى ما عاش عاركًا، فالحيلة في ذلك أن يوصى بخدت لفلان ما عاش غلان، ثم من بعده لفلان ما عاش، ثم لفلان ما عاش فيجوز و لأن الوصية بخدمة العبيد والإماه جائزة، ويحصل التوثق للمولى و لأن العبد الموصى بخلصته لا بباع ولا يعنق لحق الموصى له، فإن خاف أن يموت الشائي قبل الأول، فيصود إلى الوارث بموت الأول، فالحيلة أن يوصى لهم بخدمته ويقول: كلما مات واحد منهم، فخدمته لمن بقى منهد.

قال ضمس الأثمة الحلواني: وهذا التحرز إغايفع على مذهب علما انا رحمهم الله، وأما عند ابن أبي ليلي: قبلا ؛ لأن عند مثل هذه الوصايا لا تصبح، إذ لا يستقيم عند أن تكون الرقبة لإنسان والحقمة والرافق لفيره، وغاس هذا على الوصية بلين

⁽۱) رق ظ: آرتا .

مواقب لاتسان، دبانها الانوزد، وكذاك سائر المرافق عنده أن فعلم أن هذا اللحوز الاطلع على قول ابرز أن بيل رحمه الله قال شمس الأندة السرحيين: ما ذكر صاحب الكتاب ليس بحيلة على قول أصحاب وحمصه فه أيضاً والأن العبد الموسى بحدمته إذا أعنفه الوارث فيسته بشتري به عبداً الحريفة م الموصى له وكالك ثو قتله إلسال فيه الفيسة، ويشم عالم من أن المعلم أمر يضم الوارث فيه إله الإلمية أمر يضم الموصى له إلا الابتقال به الفيسة، ويشم عالم حوط فيه أن يقول: أوصيت بخدمته لعلان وقلان وقلان كاما الماتو الهو وصية أفلان فلان مغذ إحداد المنابقة وتنابق منابع، وأن إذا ماتو الهو وصية أفلان فلان مغذ إحداد الماتو الهو وصية أفلان فلان أخرى

وفي هذه المسألة حيدة أحرى لم يذكر قد الخصاف، وهي أن يجمر العدد وقفًا على حدمة الكلية، فيجوز عند محبد رحمه الله الإبياع ولا يعنى، وكذلك إذ أرضي مه لبيت الحال ليقرق الصدقات على لفقر الإبادل الإمام يجوز عند محمد وحمه الله، ولو أوصى به خدمة المسجد الحراء أو مسجد بيت الفلاس أو مسجد رسول الله يتأثر فعن ألى ميشة وحمه الله فيه روايت، وقو أوصى به خدمت مسجدً احر سوى هذه المساحد، فإن خرس، فيعدد بخدم مسجدًا أخر، فيه روايتان أنشأ عن محمد رحمه الله.

قوال قال التولى: بخدم عداى ورتنى معدى كذا كا، سنة ، ثم هو حر قال: هذا جنش وهو نظير ما ذكر في الرحمانا إذ قال: عبدى بخده قلالًا سنة . ثم هو حر قال: هذا يحور ، ويخدم العبد الورثة ، لكن محهة اللك لا بحهة الوصية ؛ لأن الرحمية سوارت لا يحوز ، ولم يرد الخصاف مخور حوار الرصيه باخدمه ، وإذا أواده حوار الأعرر الوصية بالعنق عن حال موته ، ثم إذا صدم العبد ، رثته فيسا ذكر من الدة لا يحتى إلا مؤعنا في الورثة ، وهذا الأحيا معروف في كتاب العنق!" : أن العنق الماخر عن الوت لا ينتل إلا مؤعنا في لورثة ، فود قال العبد ، لا أقبل الرصية بالعبل لا يلف إلى قوله بخلاف الموصى الذي الديالال إذا قبال الا أضل الوصية "، والعرفي أن الرصية بالعنق حق الموصى، الأنه به

⁽١) مكدا في طاوف ، وكان في الأصل رم : عام . .

⁽۱) دهي و: أهي كتاب الإنجاد والعتاق ...

 ⁽¹¹⁾ مكا نفي طارقها، وكان في الأصلى و الموصية ماعتق.

بتقرب إلى أقه عراوجل، ونيس الأحد والاية ودحن العبود فأما الوصية بالمال فعالت من العبود، فأما الوصية بالمال فعالت من الموسى له، فجاز أن برند برده، فإن أمنل الوارث العبد قبل مصى مدة الحدمة في عدد السائل، نفذ عنقه ومضمن قيمة العدد، فيشترى بنا عبد بخدم الموسى له، فإن أراد حيلة الايسة فيه عنق الوارث، فهي ما بيناء.

١٩٨١٨ - رحل أعلق عبداً له قيمته ألف درهم، ثم جبعد الولي العنق، ما الحيلة في ذلك؟ قال: يدس العبد رجلا عربيًا " إلى مولاه، ليقود له: قر لعبدك هذا: أو إلىَّ اللَّمَانِ وأنت حرار فإنه يدعى عليك العنق، قبأ كا حنه ألف درهم، فتسلم لك، فإذا قال المولى للعبيد: أذالي ألف درهم، وأنت حر يشهد على الولى العبيد يقلك، لم يجيء العبد إلى عبرا عن مده فسيض ص منه ألفي درهيره و بشهد له بذات على تدبيعه أبر بؤدي العمد إلى مولاه منها ألف درهم محضرة الشهود، فيعنق العبد مهاء ويكتم العبد الألف الثاني، تم يجيء القرص المولي، ويقول ته: إن همتك قد استقرض متى ألف درهم، وأداها إليك ، فادفعها إلى أ، وإني أحق بها منك؛ لأن العبد قد صنار مأذوفًا في التجارة بصولك: أدال الفادرهم وأنت حراء وقد وجب ديني عليه ودين الأحتى أقبوي من دين المولِّي ، فيأخذ من المُولِي: لألف التي دفعها العبد إلى المُولِي، فإذا أحد الألف يقول اللمولي أيضًا: لي على حسدك ألف أحرى، وكنان لي حل بيع الحب مهذه الألف الأخرى؛ لأنه مأوذن، والمحون بناج بالدين، فإنا أعشقته، فقد منعتني عن بنعه، وأضبتك فينتاه ويضبته ألف درهم أحرىء فيأحدها منه ويدفعها إلى العيد سراحتي إذا رحع الموفي ضاي العباد بالألف التي أعدفه عليها، ولم يسلم له، يقفع العباد الماك الألف زبيه، فيعتق في الحقيقة من غير لسيء يلزمه، وإغالَان يستقرص العبد ألفي درهم، وإن كنان بمتق بألف واحدة حتى يكون للمقرض حق تضمير الديلي مرتبل ، فيدفع بإحدى الأنفين إلى العبد حس إن التولي إذا رجع على العبد بالألف الس أعسقه عليها ، فالعبد بدهم إلى لمولى مال طولي، فيحصل العنق له يغير شيء.

١٩٨٨٩ - رجل له عبد أراد المولى أن بديره على وحه لا يجب على العبد سعاية لورائعه وليس له مال عبره، والمولى صحيح، فالحيلة له أن يشهد أنه فد ديره، ويكتب له

⁽١) هكذا في ظاوم، وكان في الأصل وف. الخريب ..

كما أخر بفر به الموالى أن إجلا حوا حدار الأمر أودح مدره هذا ألف درهم، وإنه أذن أم في وإلى بفر به الموالى أن إجلا حوا حدار الأمر أودح مدره هذا ألف درهم، وإنه أذن أم سنه وأنفذها على وبدره بالموال عنه إلى المدالا ألف سنه وأنفذها على بقسه دفع مناها إلى المدالا المدعمة وأنفذها على المرالا المدعمة إلى المدالا المدعمة على العبد في سعابته وإلى كالميس قلورة على العبد في سعابته وإلى كان العبد والقدر إدا في الوديمة إلى المولى وبجوره ولكون الوديمة أمانة في يدالا من الفلى وإلى الأدانة حتى وحب عبد العبدال، فالمعتد أو المديم عوالله يقر في المعتدال، فالمعتد أو المديم على المعتدال، فالمديم على المعتدال، معتما المعتدال على المعتدال المعتم في حديم في معتم في حديم في معتم في عديم في عديم في حديم في معتم في عديم في عديم في عديما المعتم في عديم في عد

وحبلة أخرى: أن يقو الموثى ارحل حرينق به ادين ألف درهم، بالمنتوى به أقرأً من الرحل، حتى إذا استحقف الرحل الرحية الألف واحبة أنه عندك الا يأتم. ويكتب الألف للوحل على المستحقف الرحل ويقتر في الكتاب أنه وهي عبدا، هما من هذا الرجل الألف دورا أمنا، معد ذلك، ويقتر في الكتاب أنه وهي عبدا، هما من هذا الرجل حقة الموجد، ثم مات المولى سعى العبد في قسمته لصاحب الألب، والا يكون المورته علم سبيل على نحو ما يهنا، حد إذا كانت قيمة العبد ألف درهم، فإن كانت أكثر كان العمر فيه على صرفيعته

١٩٨٦٠- رحر طف بعنق كار عموك بلكه إلى الانبياسة ، وعلم كفاؤة طهار أود أن يعنق عن ظهاره . ولو شدى يع عبرك بالإجازات الأولى، ولا يجوز عن ظهاره . فا قبلة أن يقول لرحل أعنق عسنك على العد درها على كمارة ظهارى ، فإدا فعل فا قبلة أن يقول لرحل أعنق عسنك على العد درها على كمارة ظهارى ، فإدا فعل المأمور جاز عن كفارة طهاره ، وهذا الأن الدان إن نبيت اللاعم في العبد الذي أعتقه المأمور عبد ضرورة نصحيح الإعمال عه ، والدنب بالضرورة لا يعدد موضع الضرورة .

^{(1 -} هيكنا هي الأعمل وف وجاء كان في ط الله بي

المفصل الثاني عشر عي الوقف و الصدقة

1997 - رجل لا وارت به وله مضاوات اوله أواد أن يوفيها على تحرام يأسدون غشها، والمساع على تحرام يأسدون غشها، والخيفة له أد بعد الاسراء ومن السراء وله يسمه والعد هذا الشباع على وولا وطلال وطاع سجيحًا ويذكر فيه شرائط الوقف. وهده الحدة طاعرفه الأن إفوار الإسبال وبيدا في بده صحيح الواد كال إنوال أمر هذه الصدود الله حيج عشراته يشر بالوون على محوام بيناه ويند أيامك الدينوني أمر هذه الصدود الله الوقف لهذه التصديق وجعمها وطأة أفر بلاك، به يكن لوارته على من طلاله الأم وقد أفر الله بها يكن لوارته على من الكراء الوقال الوقال وقد أما يواد الله بها الوقال الوقال الوقال المناه المالية المالية الوقال الوقا

1947 . ومن أراد أن يجعل غله دره صدرة ما ادائه بكتب مائت، وجاف أن المساور أن بكتب مائت، وجاف أن المطاء قاص، وصاب لذلك حيرة أن يجعل أن من أبي ليني رحمه أنه لا يحور أن يجعل أحد عنه دار مداعه مومودة على السائح، وعدا المائماء يجوزون، قال ملك الدائك حللة كملا ينطقه قافي مرى مدهب أن ابي ليلي وجمه الله في حيلة له في قلك أن يحمل أحد و وصدة في جباة أن يكل أن يحمل ودائلك المائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة المائمة ال

19.47 - ومن أراد أن يحمل داره أو ضياعه مبادئة موقوعة على للساكل حال حياته ربعة والمائة و خاصا أن يوقع إلى الفائلي بإي مقاها الوقف على ضياعه ويعم مده المبادقة وهذا أنو فراءه وهذب الالك جراءة فاعل أن الوقف على قول إلى حريفة حمد العالم المائة والمحم طبائل إلى حالمة الحريفة المائة على المائة والمحمد الله والمحموظات أن الواقف على أنى حديد والمائلة مريماج إذا كان محمد أن الواقف على أن حديد والمائلة مريماج إذا كان الموقفة المائة في قلت أن يعتم الرائعة على الوقف الموقفة المائة المائية المائة المائة

إلى رجال، ويجمه الدقيل ما الهناء الوقعة، ثم إن الواحد يتناع عن صرف الصدقة إلى السائيل، أو ينبع مثا الرقعة من إسال، تويسلمه إلى، تويخاصم الثولي المستوى في عصل البيع ، والرافض في فصل استاعه عن صرف الصدق إلى السائيل، ويقادمه إلى فاضي يرى صحة الوقف، فيقصى بالصحة، ويصع القضاء لوجود الدعوى من المناعى، والقصومة من ندعى عليه ، والايكوار الأحد بعد ذلك إبطائه ؛ الأن القصاء صادف محلا مجتهاً عليه ،

فال شمس الأثمة الخلولي: في هذه احيله بوع اغتماده لأنه قال: تبرط الواقف في أصل الوقف أناسيداً بفقت ونفقة عياله وقضاء ديوله، فيكون هذا استشاء لعض الوقف لتفسده وهذا باطل عند أبل يوسف رحسه الله جائز عند محمد رحسه لله، فينهى أن يكتب أنضاً في الكتاب إقوار هذا للديون أن قاشيًا قصى بحواره، فيصبر منعشً

 ⁽١٤) فكادا في شاوف را والازامي من العمدو صار مجمعا ساية الدوكان في الأصل الشفد مبدار محسط علمة ال

^{. 21)} وكان في الأصل: على مر اتو نف

عليه والتوفيان فرزهده الحيالة زاوزته وحب للمحل يستمن عراضه على افدا أبوافف كنذاب مبطيح هذا الإقرار من هذا الرحل؛ لأنه نقر شفدج من العبر على حفد. فيصدق في الذك كالوارك إد أقر على مورثه بديل ه فإله بصح لهك أنه أقرادة ببر من عبيره، العماحت الديور مقدم على الدرات، فكذا هذه ليرقال: ومكنت في الكتاب أن قد كنت صممت حميع فالنا فمسانا فسحيحاه وفيه لوع شبهه أيضاء الأن الصداد إثنا يصحراها مان الراقف فياً. أمارُة مات نفساً احتار بصح فيا الفيليان صدائي حيية رحيه الله، فيبيعي الايلحق به حكما الحاكم حني يصير متمقاء تم فالربعد عقام إنا الدافف أحمل ولاجه هده الصدفة إلى قلان الغرجي وحرهل فالمالض مقافي يده يضغي عاتبها أأسر صبح هذا الإقوار منه أيضًا: لأنه أفر للقائج من لقير على من للسه فيصلح، ثم يكتب إذا استوفى فالان العرج ففا الدين لا بدله على الصبحة حزل لا يدعى الاستحفاق للصب مکونه في بده.

⁽٧) هڪدا تي ط ۽ وٺاڙي تي عبرها ۽ انواقب انگيان آلوائٽ

⁽٣ الحكماني فلوف وكالرفي الإعبار وم العالهة

الفصل الثالث عشر في الشركة

قائمة المجاهدة وجلان أراد أن يشت كان رامع أحدهما مانة ويدر و يدم الأحر ألف مرهب عايشونة بالزار ويدم الأحر ألف مرهب عايشونة بالزارة وإن كان أسب طابق لا يعتليظ بالأحر الأحراف علم المدان الثلاثة رحمه والله ليس بشرف والشائة معروفة من كناب الشركة وإن صاح أحد المالين بعد الشركة فتن الشراء ويبلك من مال صاحبه وهذا معروف وين أراد أن ما صاحبه وهذا معروف وين أراد أن ما صاحبه والمدان الشركة في بالك أن يدم صاحب السراهم بتصف دراهمية ويعميس المالان مشتر أن بالمدان المراد والمدان في عليه واضحاف المشتركة بالمراد على ما يريدانه و وهذا حياء واضحاف كان الأصل في المال المداركة أن من هلك يهمت على المسركة و ومنا على بيخي على المدانة .

لم قوله ويتعاقدان عندا لشركة على ما بريدانه و هند انسأله على وحهين: إما أن شوطا العمل عليه وحهين: إما أن شوطا العمل عليهما جار شدط التعامس والتساوي في الربح كيمه ما قالم وإدا شوط العمل على أحدهما، قإن شوطا العمل على أحدهما، قإن شوطا العمل على الكلامية في يتراده الربح على الذي تدول الدينشرط ويدة الربح على الدي تدول المائة مع تواديها معرودة في كتاب الامركة

ولو كالرمع أسرهما متاح، ومع الأخر مال، فأراء أن يسترقا في دالله فأسه هذه الشركة بالعروض، والله فالسوطة المشاخ المستركة بالعروف، والله الاصعوال، قال الخصاف، والحليا في قالك أن معم صاحب المناخ معيد مشاحد من صاحب المال يتصف ما لعر فيصيب المال والمشاخ بيني منافي مريداته وهذه حلة واضحت الكرها معمد وحمد عدفي شركة الأصل ال

قال تبييس الأثمة احرواني في قول التم يتعاقد لاحتما الشركة على ما يريفانه يستميح في حل النفاء ، فإن التعاصل في الربح في النشار يجور ، فأها وقا كن راس المان عروضًا، فلانجوز شرط التفاضل في لربح، ويكون الربح بينهما على فقار رأس طال. فيحمو على أنا الراد ما قال: في حصة الثقاد دون المتاع.

وتر كان ذكل واحد منهما مناع، فأراد الشرك، فال الخصاف: الحله في ذلك أن يبيع كل واحد منهما بصف متاعه للصف لمناع الاحر، ثم يتعاقدات الشركة على ما يريسانه، ومذا إذا كانب قيمة مناع كل والله للعلى الدواء، فأه الإذا كانت أرحة مناع أحدهم أكثر بأن كانت قيمة مناعه أربعة الافء وقيمة مناع الأحر ألقاء فإن صاحب الالة، يبيع من مناحه أربعة أخما ما مدخم مناع صاحبه، فيصير الناع كله بنه ما أخمات ويكون الربع بيهما على قدر وأس مانهما وهذه حياة واصحة أيضاً.

1947 - قال: رحلان مع أحدهما ألف درهم، ومع الآخر ألفا درهم، فأرادا أن يشترك على أن بكرن الربح والوضيعة بينهما أنصاف، فإن يحور؟ لأن الوضيعة إنا تكون على فقر رأس الذال على ما عرف في تشاب الشركة، قال الخصاص رحمه الله: الحيلة في ذلك أن يقرص صاحب الألفية ربصف الألف الزائدة من صاحبه حتى بصير رأس مالهما على المواء، فجهند يجوز النشراط الوضيعة عليهما على ذلك الصفة.

و كدلك لوكان مع أحدهما مال ولا مال مع الأحراء فالشرك على أن يعملا عال الساحب الذل لا يجوز ، و احياة في ذاك أن يقوص صاحب الذل بمص ماله من صاحبه حتى بجور .

19.474 - أحد النبريكين إذا أراد بقض الشركة حال غيسة الأخر لا يجوز الأن الشركة في معنى الوكالة ، قال كل را حد من الشركة حال غيسة الأخراء في المحالف الساجه ، وإخراج الوغيل نفسه عن الوكاله في حال عبية الموكن لا نجور ، قبل الحساب : والحيلة في دنت أن ببحث الحاصر إلى الفائب رسولا أو كشاب حتى مخبره بلغض الشركة ، أو يوكن وكيلاء حتى يذهب إلى الفريات ، وبناقصه الشركة ، وهذا الأن الكاح من النقص جهل الأحو بالمقتل لا عدم رصاه ، ألا ترى أنه لو 135 حاضراً ، فنغض من بجوز وإذا لم برصراً به ، وإذا كان المائع حهل صاحبه بالتقتل ، هذا الماح برحا الإلا الماء الحالاً الماء الماء بالمقتل ، هذا الماح

غال شمس الألمة السرخمس: وهذه الحيمة في كل عقد لا يتعنق به اللروم محو

عزر الوكال واحجر على العبد الأدونا وفسخ الضاربة.

وأخرى به كان الشريكان مضاوضين أن يستوهب الشريك الحاصر من راحل مالا عينًا بصلح أن يكون وأس مثال الشركية تحو الدواهم والدناجير و عرادًا وهاب أو ذلك وفيض و نتقص الشرقة .

 و. لأصل في بات للفارضة . أنه إذا از داد مال أحد متماوضين ما يصلح رأس مال السرائة يتقمل لتراكة .

وأحرى في النف وضين أيضاً. أن يجمعنا السريك الخاضر الفاوضة به وين الشراك إذا الله مهان أحد المذاوسين "إذا جعد الناوسة المسخت و حكما فيل إلا أنها إلما تستقيم ميلة حال حضوة المتريك الآخر، فإن النفاوضين إذا كانا حاضرين و وحجاء أحدهما الفاوضة في وحد صاحبه تنقض عفاوضة ، ويكون حجوده معتبراً وأما إذا حجد المفاوضة حال غيبة صاحبه لا في وجهه لا تنتفص الذاوضة ولا يكون حجوده معتول.

ثه إن الحصاف حص هذه الحلة بالمفاوضي، وإنه لا يعتبس بالتساوضين، فإن جمعود جميع الشرفات فسح لها كميته في كتاب الشركة من هذه المسخف، وكذلك الحوات في كل مال أصله أماله بحم الربيعة والمضاعة والفسارية إد جمعاها المودخ والمستضيع والمصرب في واجه صاحبا كان جمعوده معيراً، ويجب الشمال، وإن جمعاً لا في بحد صاحبة لا يكون جمعوده ومنراً، ولا يجب الصمان

وإذا أردا وسنح الشركة ، والهمنا ديران، وعليهمنا ديون، وأراد أن يقرد الحدهما عاليهون التي لهما، وعليهما، فاخيلة في دلك أن يكتب الذي يويد البراءة من للهوا التي لهمنا إقراراً الصناحية أن حسيع ما ياسمه ، واسم شريكه قالان على فالانا وقلات وهلان، ويسميهم جميعًا، هو لعلان شريكه حاصة، واسمه في ذلك هارية، ويوكله تقييس ذلك، ويجعله وصية فيه، ويكتب صناحية أنه إفراراً أن جسيع ما ذكر في المسكوك لفجل وفلان وقلان وقلان عليهما هو عبه خناصة دود سريكه ، وإن شريكه صمن قالك عنه وله الرحوع عليه ي أدرك بعد من درك ، صحصل اللغة الهما

الدا) وتي ط الشايكين .

1944 - رجلال نقاعد على ضبعة يريدال شواهما، فقال كل واحد منسط لصياحه: إن السريب هذه الضبعة، فأنت شربكي فيها بالصف جار الأن كل واحد هنها وكل صحيه بأن يشتري له نصف ضبعة عبنها، ولو حصل التوكيل بشراء جملة الضبعة المعبنة يحوز، فههنا كذلك، فإن أواد أحدهما أن يشتريها فنضده وتكون تعاصف ما الحيلة أن يوكل رجلاحتي بشتريها بعبو محضر منه، فتكون الضبعة للموكل خاصة الأل كل واحد منهما وكيل بشراء نصف صبعة معيمة، ولو حصل التوكيل بشراء حملة الصبعة المعبة فأمر الوكيل رجلا أخر بالشراء فانشراها الأمو للكل يعتبر مخالفا، ويقع الشواء للوكيل وحلا أخر الأول دون الوكل، والسالة معروفة، فههنا كذلك.

قنال: وههد مبيلة أخرى أن يأمر صاحب الضيحة حتى يهيها له على عوض مسعى، وإذا فعل كذلك لا يكونا للآخر أن نشاركه فيها، قال شمس الأتمة الخاوشي: الخيلة الثانية إعانتائي على فول أبي يوسف وحمدالله، أما على محمد وحمد لله ينبعي أن يكون للآخر حق الساركة في الصيعة.

أصل المسألة ما ذكر في "المستوط": أن الوكيل بالبيع إذا وهذ بشرط العرض، أو الموكيل بالشراء، إذا قدم الهية بشرط العوض عند محمد رحمه أقد بجور، وعالد أبي يوسف رحمه الله: الايجوز، ومحمد يجتبر اللعق، وفي الهية بشرط العوض معنى البيع، وأبو يرسمه رحمه الله مشير اللعظ، ولم توجد في الهدة شرط العوض لفظ البيع،

ظال وحمه الله: وقد ذكر أيضاً في "نتجبوط": من ادعى شراء عن فشهد له أحد الشاعدين بالشراء والآخر بالهبة بشرط العوص بقبل الشهادة ، وحمل الشراء والهبة بشرط العوض سواء ، قال القاض الإمام أبو على التسعى: وهذه انسألة على روايين . في رواية : لا نقبل ، وكذا من حلف لا يبيع ، فوهب مشرط العرض ، مهو على الروايين أيضاً ، ففي مسألة الكتاب يكون روايتان أيضاً ، أو يكون على الاحتلاف .

قالية فنو الذدوي هذه الضيعة لابته الصغيراء فتصفها لابته الصغيراء وتصفها

لشريكه، ولا شيء للمشتري؛ لأنه صار وكبلا عن غيره شراء نصف هذه الضبعة، ومن توكل بشواء شرع لعبره لا بجنك شراء ذلك الشيء لشخص أخرع بكن فسايت عن الفسه يخلك الشراء لغيره، فيصرف شراء، لاب إلى البصف الذي كان يشتريه لنفسه.

وهذة كما دكر في كثاب الشركة فيمن قال بغيره؛ الفيتر عبد فلان بيني وبيتك، فقال: نعم، البرلمقي المأمور رحلا أخر، فقال. شتر عبد فلان بيني ومينك، فقال. نعم، فذهب المأموري واشتري البعث فهوابن الأمرين ولانس وللمأمور مزالعبده فهنا كدلك.

١٩٨٢٩ - لم يكان بقال لأحلمها العبدالة ، وللإخبال بدأرادا أن يصمنا عن وحل مالا بأمره على أنه إل أدى المال عبد الله ، وجع به على وبدإن شاه ، وإن شاه على الأصل، وإناأدي المال وبدارجم به على الأصل، ولا يرجم على عبيدالله، والخبيلة أن يضمن وبذاً أولا هذا المال عن الأصل!" مأمره، شريفسمن عبدالله عن زمد، وعن الأصل بأمرهما إن أدى زيد، لا يوجه على عسدائه؛ لأنه لم يكفل عنه بأسره لا يصار، وهذا فناهراء والامقيصي الشركة التي بنهماء لأن الشركة التي يسهما إما إن كانت عبائاء وإنها لا تقتضى الكفالة أو مفاوضة ، وإنها نقتضى الكفالة في صمان التحارة ، وأبس هذا ضمان التجارف وإن أدي عبدالله رجع على أيهما شاء؛ الأبه تنفل عنهما، شرير حم على كل واحد منهما بنصف الألف: لأنه أضاف الضمان إليهما على السواء، وينفسم بإنهما على السواء، وإن أراد عبد الله على أن يرجع على أيهما شاه بجميع ما يؤدي، ضمن عن كل واحد منهما حملة المال بعقد على حدة، وهذا ظاهر، فإن كانا صمنا عن الأصل فسمانُ واحدًا ، فأراد عبد الله أن برجم على زيد بما أدى، فالحيلة فيه أسما إذا فوعا من الضمان الأول، بقول زيد لعبدالله: ما تزمك من غوم بهذا الصمان. فهو لك على، وهذا المال على دودت، فيرجع حبد الله على زيد بدا لزمه عن غرم بحكم هذا الصحال

١٩٨٣٠ - شريكان بينهما دار أو فسيعة باعهم أحدهما يأمر صاحبه من رجل، ثم إنَّ المُشْرِي أَرَادُ أَنْ يَصِالُحُ الْبَاتُو مِن جَمِيعِ النَّمَلُ عَلَى نَصِفُهُ عَلَى أَنْ يَصِمَنُ له النَّائِمُ مَا التركيمين درك من فيا التبريكة التي يحلصه منه، أو برد عليه حسيم التمن، قال: هذا لا مجدرٌ ٩ ولان عند حوقي اللارك إنها سبب قه حل الوحد م عدادي وهم أدي التصف عليه يكون له حق الرحوع بالكلم ، والحبية في ذلك أن يحصا لباله عبر الشهدي حصيته من التمون ويتناص حاصة للبويكة موزانا مميء ويضمر كالحشدي ما أدركه مزادباك مرافعي شريكه من النمن. فيجوز مبشد، وإذا لحد درك من جهة شربكه، يرجع على البائع تنا أفتي من نصة ، الدس، ولا مرجع ، لوسفة ؛ لأن حقاً معمل الدسر علجق وأصل العقاش ، فلجعل كأن العقد ما ورد إلا على ما بقي.

للولاكر في هدد الجبلة "أن البالغ يحط عن المتشري حصية من التمور، ويقمص حمية شربكه؛ لأمه في تصبب شربكه وكبل ، والركي إذا حط عند أج يوسف رحمه الله لايهمج فأضاف خبل إلى بصوبه كرزأ عن مدالة لاف وفاق والفراد بي فالمناشرة ألديدعي شويكه أنه لم يأمره بالهيع، فوذا ادعى فداء م اجع على النسري، والحديمة مصف المعلود عليه ، رجم الشبري على بانعه بتعلف النص على لحو ما يبنا

قال الوداكاد النائم النبري منه يحصيه من النمن قالله وقض النواب، لم قيص ماه حجاله شوركاما وباقي للما أعوجلها والتأثوركاء فوك مراطق شويكاه واحتم عليم وتصف النصرية ونبو أهرته درائدهن قبل إنسانه في حماج المدن ونعامه رجع بالرموجموع التمرزع لانه له انستري متصف للمس توبّه صدر مستوفقاً لعمه التحن حكمًا تهابه المِلدَافَ وَاسْتُوفِي النَّهِيفِ الأَحْرِ مِن النَّمِي حَفِيقَةً، فَقِيدٍ مِنْتُ فِي جَمَلَةُ النَّمِنِ، فَعَل الاستحفاق قادعيه ردجينة النمن

١٩٨٣٠ - وذكر في حيل الأصل : عنديق حلير باع أحدهما بصبيبه شمل مسمى و وبالزالأخر بصبيه بنس بسمى، وفي الشتري ذلك كله مكتمة واحده، وقبص أحلامها سبك من المنشري، لا يشارك الأحل فيحا فنص و وكان البيم على علما الوحم حيدة لدمع شركة أحد الولين " صدحيه بيما فيص، وكفلك لو أراد أن وكان حلاعلي وجعره فاعل الوكيل فيدًا لا حدهما لا يشارناه الأحر فيعا فيقول أحلاهما للونيون مر عملين من هذا العبد لكله ، والأحر بقول: بع نصيبي من هذا العبد بكله ، فيقول الوكيل الرحل مدولك بصب فلانا من هذا العبد مكما ويصب فلان بكذاء فيقول المتريي: فبلت دلك كله فيما يمنص الرشيل لأحدمت الايتبارك الأحر فيمه لأن البيم يكان بحكم العطف أفيعس عالم تكرر بلقط البيم

فيان فيبل أنو كنان ستكرز محاكم المنفية كالتكرر باللهرظ أيجب أن بضال أرأن المتسرى إذا قبل السعرفي بصبب أحدهما دون الأخر أن يجوزه كما لوانك ويلفظ البيعود بالدقاق أحدمها: بعد تصيبي من هذا العبديكذاء وقال الأخر: بعد تكذاء فقيل المتمنزي الدبع في تصليب أحدمها صحره ومهيا لمانه يصلح عرفتا أن التكرر سحكم العظف لا يحمل تستنكار باللفطاء قانان لارواية لهذه المسأنة، فبشورين يصبح فيبون التنزان البع في نصب أحدهما كما فو تكرر لعظ البعر.

١٩٨٣٣ - رجلان لهما على امرأه مال، وهما شويكان، ٢٥ وحها أحدهما على تصيمه من هذا تذل أنه هل بساوك مناحيه و تضميد تعدمه ما سمى لها من الهوا؟ قال الحصاف وأراعه عبدعيها الثلاثة وعامة العلماء وحمهم اندرني فالرز ونست امرزعليه أن يصمنه عبره أأاء وإنه فال طلعاء وحاصهم إنه لايشاركه فماحمه الأن بدل بصيمه متعدة يصنع والرمتفعة المصبر تمالا يحتمل الشركة

ومر العلماء من فالدا وأن الشريكة أن الصحيف ومجمل المناهم كالأموال الشاهية، والوكالوالدل تصيمه مالا بأن الشوى يتصيبه عرصه من العروض، فإن لشريكه أن يشاركه عي تصبيه من الدين ، كية: هذاك و مدهب هؤ لاء كالمدهب الشاهمي رحمه الله ، فإنه لحجل المنافع كالأهوال القائمة كنعافي صافر المسائل ودكر محمدع فعمالته فده المسألة في حبيل الأصل، وقضرات الشبيك لايرجع على المتروج، وتبهيدكو أن مي المدالة، مخالفا كماذكر الخصاف

قال الشيخ الإمام: إن محمد رحمه الله دكر هذه المسألة في الحيل أن وأوجوها ودكرها في الجامع ، وقسم اجراب على وحهين، وقال إذا تروحها أحدهما لنصمه

⁽١) هكذا في هاولت، وكان في الإصل وم السي هذا الذل الذي شارك عليهما ال

¹¹⁾ وفي الأهباء وم: الحبر،

الثناوين م التي طبل لأصال

من الدين لايشاركه الأخر، فأما إدائر وحها أحدهما يقدر نصيبه من الدين عبها، في حمل نصيبه من الدين قصاصاً عهرها يشركه صاحبه في نصف ما حمله قصاصاء الأن في الفصل الأول إلى جمل بدل نصيبه من الدين منفعة البضع، ولا شركية في البصع، وأما في الفصل الثاني فقد جمل بدل نصيبه المال، والمال يحتمل الشركة، فحاز أن يشارك صاحبه هذا كما قال علمانا رحمها إنه.

لو آن و حلاقروج امرأة على دار معينها، فإنه لا يجب للشفيع حق الشفيعة، وكذلك إذا تروجها خبر مهر، تم فرص لها دارًا يعينها لا بثبت للشفيع حق الشفعة، ويخله لو تروجها على مهر مسكى، ثم عوضها بالهر دارا يثبت للشفيع حق الشفعة، والمعنى الفرق سهما ما دكرانا، كذا هذا، فحصل اخواب عن أصحاسا، حمهم الله في هذه السألة على وجهيز على ما ينا.

والحيفة أن لا يصمن الزوج لشربكه شيئًا في جميع الأفارس ما ذكر في الكتاب أن جهب انشريك الذي يربد أن بشروح هذه المرأه مصيبه مما عقيمها لهمماء ثم يشرو حها على عشرت نم نهب فرأة الزوج العشرة التي تزوجها علينا الأن الروج لما وهب مصيده مها مرئت من نصيبه والأن هية الدين من المديون بسقاط وإيراده وإذا برنت والا يرجع شريكه على صاحبه الذي وهب تصيبه مشيء وثم تزوجها على مهر وقس وهي العشرة التي لا بدله منه وثم إنها نهب ذلك من الروح.

وإلى قال اإنه تزوجها على مهر ركس؛ لأنه لو تروجها على أكتر، أو عهر كثير غلب و في التراء فروجها على أكتر، أو عهر كثير غلب و في التراء وقال التراء مهرها من روجها على مهر والزوح طالك، فقال التراء به له منه حتى لا يتضرر الزوج بدلك كثير ضرر أو قم تهم من الهر الووجها ولك المهر أم الاحتماط بيده الحياة إلها يقع إداكان هذا المسمى من الهر الوكس يرصى الأولياء عثما إذا تم وكن دلك برضاعه، حيال بهذا الحياة المناع الاحتماط، وعلى ما عرف في كتاب الكاتر إلى الراة إداروجها نفسها من كف، وقصرت في صفافها، فعنده للاولياء حق الاعتراض، بأن براموا إلى غام مهر مثلها، وعندهما لم يكن للاولياء حق الاعتراض، ثم إن الحصاف ذكر في ابتداء علم الماء المساللة، أنه ليس فشريك أن الحصاف ذكر في ابتداء علما الماء المسمى لها عند علما منه المسمى لها عند علما منه الماء الما

ويبَرَ أَنْ لِعَلْمَامَا مِخَالِقًا فِي الْمُمَالَةِ ، وَلَمْ سَيْمُ الْمُعَالَّفِ.

وفي القدوري: لو تروج أحد الشريكين المرأة التي عليها الدين على حصته ، روى عن أبي يوسف رحمه الله: أنه برجع عليه شريكه بنصف حصته ، وفي رواية أخمري عنه الايرجع عليه بشيء ، وهو قول محمد رحمه الله ، قال ثبة : ولو استأجر أحد الشريكين بنصيبه رحم عليه شريكه بنصف نصيبه في توقهم حميعً .

۱۹۸۳۳ عبد بن اثنین أدن أحفظما لنصیبه فی التجارف، و مربأذن له الأخر، فراه الذی لم يأذن تديستری ربيع، فسكت عنه يكون هذا وضی مه بالإذن بالتحارف، وهذه المبالكة أوردها محمد رحمه الله فی كتاب التأثون، وقد عرف ثمة أنه من وأی عبده يسيع ويشتری، فسكت أنه يكور ذلك منه إذناً فی التجارف، تم الحبلة حتی لا يكون مكونه إذناً للعبد أن يشهد هليه فی سوقه أنه حجر عليه فی تعليه مه وأنه ليس برصی أن يشتری ويسع، وأنه إن سكت بعد وزية بومه هذا، فإها يسكت الأم لا يقدر أد يتع شريكه أن يأذن لنصيه فی التجارف، فإفا في هذا لا يصير نصيبه مأذوناً فی التجارف وإن سيكت بعد ذنك إذ لاقوام للدلالة من جاه التعريع بخلافه

قال شمس الأنمة الحلواني: هذه الحيلة التي ذكر هيئا إنما تكون حيلة على حواب الاستحسان، ولا تكون حيلة على جواب القباس، فإن في هذه المسألة وهي ها إذا حجر على عبده في عبده في سوقه، ثم وأه يسم ويشترى، فسكت قباس واستحسان، القباس أن وكون سكوته وضى بالتجارة، همي مال مكوته وضى بالتجارة، همي مال إلى وجه القباس يجعل سكوته عند رؤيته ويشترى ويبيع بمنزلة الإدن إفصاحاً، ولو أذن له إنصاحاً بعد ما أشهد له في سوقه على حجره، فإنه ينعك حجره، وإن أشهد ألف مرة عنى الحجر، ولان أشهد ألف مرة عنى الحجر، ولكن أستحس أصحابنا رحمهم الله، ولم بحعلوا سكوته بعد الححر رضى بالتجارة وإذماً من المولى إده لنعى الصور والعرور عن المسلمين، وولانسهاد على الحجر في سوقه ننفى مني للصور والغرور، فحاز أن لا يجعل سكوته بعد الذكل رضى بالتجارة، وإذماً من مني للصور والغرور، فحاز أن لا يجعل سكوته بعد الذكل رضى بالتجارة، وإذماً منه مني للصور والغرور، فحاز أن لا يجعل سكوته بعد الخواه، وغي بالتجارة، وإذماً انه

فالما وهي الأصل أحون مكان بعد

تُم هذه الحيلة إغانكون حيلة واحبالا على جواب الاستحمال، إذا أبي المولى أن يبابع معه بعد الحجر في سوفه، وأما إذا بابع الموني معه واشتري فقد انقك ذلك الححر، وصار مأذولة له فر التجارق

١٩٨٣٤ - في حيل الأصل: رجلانا اشترك شركة مفاوضة أو غييرها أداد أحدهما أذيخرج بالرفهما جميعا إلى بلدمن البلداذف تجارة، وخاف أذ بحدث الصاحبه المقيم حدث مبات، فإذا الشبري بعد ذلك بالمال متاعاً يضمون كيف الحيلة فيه حنى لا يضمن شيئًا يجب أن يعلم أن أحد الشريكين مفاوضة أو عبامًا إذا مات، والمال عين قاض "ألى بصلح وأس مال الشركة، فإن موته يوجب تقض الشركة بينهما، فما الشنري الحي منهما بعد ذلك شبقاء وهو لايشعر عوت صاحبه، فإنه يلزمه خاصة، وكان ضامنًا نصف النمن لورثة شريكه، إذا نفذ الثمن من مال الشركة، وإذا كان الحكم هذا إذا حاف هذا الذي يخرج أن يوت المقيم وهو لا يعلم، فبشتري بالمال متاعَّا، فبازمه ويضمن فأخيلة له ما ذكر في الكتاب: أنَّ يشهد هذا الفيمأن المال الديبينة وبين شريكه الذي شخص به مال ولذه الصغار ، وإنه أوصى إلى هذا الشريك بحميم ما ترك ، وأمره أن يشتري لهم ما أحب في حياته وبعد وفاته، فيجوز ذلك؟ لأمه لما أفر مه لولده الصفار، صارجميم ذلك لأولاده بحكم إقواره على نفسه، وإنه قد أوصى إلى شريكه في جميع ما ترك، وهو يُملك الإيصاء، وأمره أن يشتري لهم ما أحب في حياته، وهو علت التوكيل، فيحوز ذلك.

و أما إذا كانت الورثة كباراً ؛ فالحيفة مع أن يشهد النَّه بك الفيم أن هذا المال الذي في يد صاحبه اللذي تسخص به مال أولاده الكيار ، ثم يأمر وقده الكيار هذا الشريف الذي شخص أن بعمل لهم قيمه ويشتري لهم ما أحب ويشاركونه، قلا يضحن الشاخص للمعنى الذي ببا مات صاحبه وأرعاش ووفقه الحينة التي ذكرها محمد رحمه الموعلي معنى أنه إن قعل هذا كان ذلك جائزاء ولا يكون ذلك على وجه الأمر به : لأنه لا يكون ذلك أمرا بالكذب وهدا لابجوز.

-١٩٨٣٥ - رجلان بينهما مان على رجل من نس شيء باهام، فأراد أحلهما أن

⁽¹⁾ مكنا في مذو الأحياء وكالأخي فساره: أفاض

ونباض حصنه من هذا الماليد و لا يندونه صناحات فيه ما حرية في فلنت؟ منه ل ١٠٠٠ أو لا الخالدان أحدجما محمده والأخر عسدالهم واللصواب ريدو فوذا فلب أحيد الطاليان حبله هلي بحو ما بيناه فأخيطة كالبنتقوض عند تقوص رحما أجنن أيساس حافقو فالار تصيبه والألك حمسمان ديها أزواله إن الذي عليه الديراء وهواريد يقرفوا جمغوا عدا حمسون ديدك ويصبور طعف عس هنزانه خمسون دينارك وبريد على جعف هذا الفدار المُصَاَّة تَمْ يَغُولُ حَعَمَرُ لَزِيدٍ: وكَلِنْتُ بِأَنْ شَيْصَ مِنْ عَبِيدًا لَهُ حَمِيسِنَ الدَّنْتِيرِ التي الي عليه وأورضيت الرجعة فعيانيا فالعبدانة عليات ونفس بالدله كالموانولي مات فد حملت الخبسين اللهاء التي لعبد فه على فصاحاً والدلائم التي لحمله أسل حدالله ا فيكون دلك الصاصاء ولاشركة محمدهم عماءته في دلك؛ لأن محمقاً إغا يشوك عمد العاإذا افتضى هذا العاما فادريه من الدين على زيدر أرههت عبد لله بويقتص على زيده بين قصى بنصيبه دئنا كنان عليه لحعفر ؛ لأن احر الذيئين يكون قصاحك لأولهما، وأولهما الإحكون فصياصاً بالأخر هامت وهذا أصل ماها وحيافي الطاه مراز وأحاله اليس يكمز اوا اقصل تنصيبه ديَّ كان هاليه لا يكون لصاحبه أن يشاركه في طلقيه و كَذَلَكِ لو أن عبدالله في هذه الصورة قال فعفراء لي على زيد منال بالله على وقد وكنده أف نشفل الدندي. اللي أي على ريف وأذنك الله أن مجعل المناتيم اللي أي على ريد قصاصاً بالمناتيم الذي الزيد عليك، فيفيل حفقر هذه ما كالم، يجعله قصاصًا ، ولا يشاركه محمده الماذكرات اهن المُعنى أن عبدالله صار فأخرًا ديبًا كان عليه .

وأخرى يبت ريد وهو اللدون من امن هند الله ، ومن علوك مقدار مصنب هند الله ، ويقس هيد الله دلت ، تم يقر عند الله أن زيعاً كان أقر كه و تحديد بكذا ، وكان قالك على مسبيل إلحاق ، ولم يكن على ريد من هذا خال شوره ، وإنه ضمس تريد جمايح ه . أفركه في ذلك من دوت ، ويؤقد دك .

وأحرى أن بعدما وها ، فريد من بن عبد الله أو عن ممنو؟ مقدار تعبيب عبد الله يبرئ عبد الله فيداً من تصيبه ، فلا يكون لحمد أن يرجع على عبد الله ينفي ، فالأن سد الله لبرأ غربيه عن حصته ، واحد الشريكين إذ أبرأ غربه عن حصته ، لا يكون لشريكه

فالما هكذا في ظروم في وكالدفي الأصل الفنجينة في ذلك أبديقول الطالسان .

عليه شروع والمسألة معروفة، وما هو أسهل من قلنا أن يهسازيه لمبدأ له مقاس عمليه . وإذا قضه على وجه الهية، بيراً زيد عن نصبيه من الدين .

وكان الفقيه أبو الكريفول: خبلة أن يسع الذي يريد فبص نصيبه كذا عن زبب مثلا بمثل ما له عليه، تم يري الغرير عما كان له صبه في الأصل، تم يطالبه بثمن الربيب لا بالدين، وهذه حينة واصحة.

قال: فإن كان هذا المال بينهما على ما وصفنا، فسأل أحدهما صاحبه أن يسم له ما يسيض من هذا المال، فأجابه إلى دلات، ولكنه يحاله أن لا يهى عا وعد، ويشاوكه فيما يقبضه المالجلة أن يقر السلم لشريكه أن شريكه فلادً باع حصته من هذا العبد الذي كان يبهما في صفقة على حدة، فإذا أفر هكذا لا يكون له حل المشاركة.

قال شمس الأنمة الخلوالي الذاسلم أحد الشريكين بصاحب أن يقيص حصته ، فعيض وسلم له لمويكه بعد العيشر الايكول للعسم بعد ذلك أن بشاواته ، وإذا رجع السم عن التسليم قبل الفيض صع رحوعه ، حتى ينا قبض الآخر كاذ للمسلم أن يشاركه وم، وإذا حال شريكه عن الرجوع قبار التمليم، والحيلة ما ذكره

وتندلك لر أود كل واحد مهما أن ينفره يحصنه، ولا يسارك صاحبه فيما يضم ، فالحيلة أن يكتب كتاباً فيه إفرارهما أن الصفقين قد تفرقته و أن بين كل واحد مهما قد وحب بعض على يدى عدل، مهما قد وحب بعض على جدة ، ويوكد الكتاب بذلك ، ويصعانه على يدى عدل، بيكون أغة لهما ، وهذه مسألة معروفة في الكتب أن أحد الشريكين إداباغ نصيبه من العين الشنوك بنمن مسمى، وباغ الآخر نصيبه بنمن وسمى، وقبل المنترى ذلك كنه يكلسة واحده الم تبعن أحدهما من المنترى شيئًا، لا يكون للأخر أن يشاركه في شيء من دلك

قال مشايختان وكدلك إن كان لو أرادا أن يوكلا رجلا حتى يهيع العبن المستوك بينهما ضي وجه لا بشاوات أحدهما صاحبه فيما يعيض الركين لأحدهما بنتي لهما أن يوكلا رحلاء فيقول أحدهما للوكين: بع نصيبي من هذا العبد بكذاء والأحريقول. بع نصيبي من هذا العدد بكذا حمن مخالف اللارل أو موافق و قال اوكيل لرجل ابحث منك عميب علان من هد العبد بكدا وبصيب فلان بكذاء فقيض المفتري ذلك كمه و فعا فيس الراهيل لأحدها بالاركون للأحر أن يشاركه فيحار وبالفك بالمعني فتماسك رافيا

أنال خوصاف أأدؤن هان المال في أصاف بالسو أحد الشاركين وهو أيسوم حميماء واقد ذك في الصبك أن أثال ثمام عبد البنداء فلان من فيلان فأداد الدي بالبيب الثال أن بندا الصاحمة بالتصف والمطباك واحد مهما لتساحيه ما يصفيه وافالجية واردلك أداللي والمسابة الدان بقد المصمية الدان تعليا حيية الرويقي أن المسجة في الأفك المصطب عبد الله بالرياكية بقبصه والمديقر أبدناه تصبيبه في صفعات ونصيب القرائه في صفقه مثنو درباكر وراوف وأذحر أن القرامام بصوبه بأمره في صفقة على حارقه ويصرب بديمه في صفقة على حداثه فاراتها، كالمناهما مية منه فين بقيها بعد ولك

الفصل الرابع عشر في الهية

1947 - امرأة حامل نويد أن تهب المهر من زوجها على أنها إن مانت في نفاسها كان الروح بريئًا عن مهرها، وإن عاشت، وملمت من نفاسها عاد المهر على زوجها، قاطيلة لها أن تشتري من زوجها شيئًا قليل القيمة بمالها من المهر، والمرأة لا تنظر إلى ذلك المشيء، فإن مانت في نفاسها، فقد برئ الزوح، وإن سلمت ودت الشيء ⁶² بخيار الرؤية، فيعود المهر على زوجها.

قالوا: وهكفا الحيلة فيمس أراد أن يقبب، وله على أخر دين يريد أن يكون القريم بويكًا إن لم يعدوإن عاد أخذ المال فالحيثة أن يشترى وب الدين من الغريم شيئًا، ويضمه على يه من هدل إن هاد، يرده بخبار الرؤية، فيعود الدين، وإن مات، لؤمه البيع، وبرئ المدبون عن الدين يشيء فليل القيمة.

قال شمس الأنمة السرخسى: وهذا بسنيم إذا بقى الشيء أناعلى حاله الأن الروبخيار الرؤبة غير موقت، وبه ينقسخ العقد من الأصل، فيعود الهر عليه كما كان إلا أن النوب قد يتعبب عندها، أو يبلك، فيتعذر رده عليها، قال: فالسبيل أن يشترى النوب، ويشهد على دلك من غير أن يقبعه من الزوح كبلا يتعذر عليها الرد، إذا سلمت بوجه من الوجود.

۱۹٬۸۳۷ - رجل قال لامرأته: إن لم تهيمي صداقت مني اليوم، فأنت طالق ثلاثًا، فإذا استُذَنت أباها هي طلك، هشال الأب: إن وهيت صداقك، فأمك طالق ثلاثًا، فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها تربًا منفوفًا في شيء بجهرها، وتقبض ذلك الشيء من الزوح، فإذا مضى ذلك اليوم، فقد مضى وقت اليمين، ولا مهر لها في دمة الزوج،

⁽١) هكذا في ظاء وكان في الأصل وف وم. أطنوب

^[7] هكذا في طء وكان في الأصل وف وم: الهنوب أ.

فيسقط البدير، ولا بحثث الزوج بترك الهيئ، ثم يكشف عن التوب المشترى، ويرده سغيار الشرط، ويعود المهر على الزوج، ولا تطلق أمها أبضًا؛ لأنها ما وهست المهر إنما الشرت به.

1907 - وفي المنفى ، إذا وهد داره من إبين له أحدهما صغير في عياله ، والآخر كبير ، قال: إن قبص الكبير ، حارت الهنة لهداء وذكر في موضع آخر عن أبي يوسف رحمه الله: إن قبص الكبير ، حارت الهنة لهداء وذكر في موضع آخر عن أبي بوسف رحمه الله: إن الهبة فاسدة وهو الصحيح ، ولا شك في فسادها عند أبي حنيفة رحمه الله ، وإنا النبك على مدهبهما ، فإنه لو وهب من كبيرين ، بجوز عندهما ، وإذا كان أحدهما كبير لا يجوز ، وهكفا دكر ، في فناري أبي اللبت رحمه الله ، والمرق أنه إذا كان أحدهما صميراً ، فالهيئة للصغير المعقدت للحال للجال قبض الأب مضام قبض الأب مضام قبض الأبي مضام قبض الكبير ، وكانت الهنة من الصعير سابقة معي ، فضلات كلها بالانفاق ، وقال البقالي ، الحبلة أن بسلم الدار إلى الأبن الكبير ، ثم يهب نادار صيما .

الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

١٩٨٣٩ - الرحل إذا ظلب من غيره معاملة مثلاً بمقدار ثمان مانة، والر اللطابات مه ذلك إلا بوريخ مانتي درجم، فأراد الطلوب ويه أن يديع عند منا مأنف درجيل في منذه ألم بخشري متاظلك الشاع بقمان مانة حالة يدفعها الي الطائب للحيدية في بد الطالب تمينان مبالغاه ويكوان للمطنوب ميه ضبى الطائب الميا درهواء فسيسخيمون مقصودهما وفهلاها لايجوزه لأباللظلوب متابطيير منتريا ماباع بأفزا عاماعه قبار بغذ التمزاء وزبه لايحوز على ما عرف ، فود طلب في ذلك حيلة ، فالحيلة أن يتخل الله الري عن المناع الفسالًا سيرأ، المربسة من بالعه بقمان مات، فيكون الفصيان التمن مقاحة الجراء الدي احتبس عند الشمريء فيجور وإنا دان ذلك الجراء فالبلاء لأن الجزاء الفنس بجوز أنا يقابله شال كتيراء هكادا ذكر الخصياف هده الحيلة، وهذا منه نواه نوسعة حبيث حعل بمقامله الجزء فضيل للبغل لكشير . وإنما فعل ذلك الأن شراء مذباع بأعل عا جاع فيل عد النعل جراؤه محتلف فيه بين العلماء رحمهم الله ، فزداء جد تأوني عيش وعم اخباس خراء من العقود عليه عند المشتريء سي الحكم عليه ، وعول عليه. وهو مظهر ما ذكر محمد وحمد القوفي (حارات) أن مستأجر الناز بالدراه و إذا أحر الدار في من تقك اللهة بأكفر من الدراهم الذي استأجرها لا يحوران ولا يطيب له الربح، وأنو اجراها باللائانيو ، فيله يجنوز ، وإناكانك أقشر من المراهدالتي استأجر فامها ، والدرج من الغرامم والكنائير في حق هذا الحكم كشيء واحد، وإن كالب في كينير من الأحكام كشيء واحد استحماقاء وثم يستحسن هناه ولم يجعمهما شيئة واحدأ باعتبار أنابعص العلماء فاتواز حاؤله أن يستعضل على الإحاءة مثل ذلك الحسن. وإذا كان هذا فصلاء المختلف قبيه العسماء، فإذا والمد أنني علة وهو المنتلاف الجنس من حبيث الحشيشة بس اخكم عنيه.

وأخرى أذبحيس النشري ببعص لأمتعة شيئا يسيراء ثم يبيع النافي سمياهي س

النمن الذي اشتري فيجوز ، ويكون التقصال بقابلة ما احتبس عند المشترى الأولى فإن كان البيح شبئًا لا يمكنه أن يعيبه ، أو يحبس بعضه نحو إن كان المبيع جوهراً أو عبداً أو دابة ، قاخيلة في ذلك أن يبع المطنوب مع الناع الذي يريد بيعه شبئًا أخر يسبر القدر ، ثم إن المشترى يحبس ذلك الشيء اليسبر ، ويبيع المناع من البائع باقل من الشمر الذي الشرى، ويكون نقصان الثمن بقابلة ذلك الشيء فيجوز .

وأخرى أن يهب الشترى حصيع ما اشترى من ولداليانع، أو وهب من يعض من يثن مه والموموب له يقبض ذلك، ثم يبيعه من النائع بنمن قليل فيجوز ؛ لأن الماقد قد اختلف، والملك أيضاً احتلف، فلا ينمكن فيه شراء ما باع بأقل عا باعه.

14.4 - وجل طلب من تاجر معاملة بمال وليس عد التاجر متاع بيهمه إياه ما الحيلة فيه؟ قال: إن كان فلرجل الذي يطلب المعاملة صنعة أو دار بيهمها من العاجر بالحالة المناملة صنعة أو دار بيهمها من العاجر بالحالة فيه؟ قال: إن كان فلرجل الذي يطلب المعاملة وذلك ثمان ماتة مثلا، ويقبض التاجر الذي يعلب المعاملة التسن، ثم التجر بيهم منه ما الشترى بألف درهم حال، أو إلى أجل، فيحصل في يدى الرجل ثمان مائة درهم، ويصبر للتاجر عليه ألف درهم، وهذا جائز؛ الأن هذا الرجل بتحمل الغلاء ليصل إلى حاجته، وهثل هذا جائز، ولا يفرضه، فيقول له: أ تقبل السلم بكذا وكذا درهما ويقبل، وما في ذمته أزيد عا يتمجل، ولكن جوز ذلك باعتبار أنه يتحمل الغلاء للوصول إلى حاجته، كذا هذا إلا أن يتمجل، ولكن حرز ذلك باعتبار أنه يتحمل الغلاء للوصول إلى حاجته، كذا هذا إلا أن يتمجل، ولكن عزم المداه مناه من المعلمور غن والسخاء، فإن الواحب على الإنسان أن يفرض من احتاج إلى ماله من المعلمور غن والسخاء، فإن الم يقرضه، وأبحاء إلى كماله من المعلمور غن ضباء ولا دار، وإنا كان له علوث أو مناع فالجواب كما ذكر ما أيضاً.

ولا فرق بين المنفول وغير المنفوق إلا في فصل واحد، وهوأن في المنفول التناجر يحشاج إلى الفيض ليصح منه البيع بعد ذلك، فإن بيم المنفول قبل قبضه لا يجوز بالاتفاق بخلاف العقار، فإنه بجوز بيعه قبل قبضه عندهما على ما هرف، عند أبي حنية وأبي يوسف رحمهما انه في "البسوط، لهنم الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة، تقدم ذكرها في هذا الحكم، أما فيما عدا ذلك، فهما على السواء.

ولو نم يكن له سال ، فباحه الناجر سالا بنسن غالٍ ، ثم اشترى الناجر ذلك المال منه ، فإنه بحوز إذا تحرر عن شراه ما باع بأقل عا باع فبل هندالثمن ، وذلك بأل يقرض الناجر النمن للخالب أو لا ، ثم يبيعه عينًا من أعيان ماله ، ويقيض الناجر الثمن ، ثم إن الناجر يشترى دلك العين من الخالب بالحال الذي يحتاج إليه الطائب ، وبدئم الناجر ذلك الناجر ذلك .

قال: فإن طلب معامله بمانة دينار، قباه، ثوبًا باربعين، ثم أفرضه سنين دينارًا قال: الإبائس، به يويد به إذا كانت قيمة النوب عشرين دينارًا، فباعه من الطالب بأربعين دينارًا، فم أفرضه سنين دينارًا، فتحصل في الحقيقة في يد الطالب ثمانون دينارًا، ويصير للتاجر على الطالب مائة دينار، وهذا جائز، الأنه أفرد البح، وأفرد الاستفراض، وكل واحد حالة الانفراد جائز.

قال السب الأنمة الحلواني، وهذا مذهب محمد بن سلمة إمام بلخ، وهو كان بقعل ذلك، حتى روى عنه: أنه كان له سلع، وكان إذا استغرضه أحد شبئا كان يبيعه أو لا سلمة بشين غال، ثم يقرضه بعض الدنائير إلى تمام حاجت، وهو قول الخصاف، وقد اختلف الآفاويل في هذه السألة، وكثير من مشايخ بلخ رحمهم انه كانوا يكوهون ذلك، وكانوا يقولون: هذا قرض جر نقت، ولا أنه لو لا ذلك القرض لكان المستفرض لا يتحمل غلاء الثوب، فكان هذا قرض جر منفعة، ولهي وسول الله يتخق عن قرض جر منفعة، ومن المشايخ من واقل محمد بن سلمة و الحصاف، وقال: بالجراز؛ لان هذا يع جر منفعة، ومن المشايخ من قال: إن تقدم البيع على الفرض يجوز؛ لأن هذا بع جر منفعة، ومن المشايخ من قال: ابن تقدم البيع على الفرض يجوز؛ لأن هذا بع جر المناف في منبطس واحد يكره سواء تقدم البيع أو ناخره لأن المحلس الواحد يجمعه الله كان كانا في منبطس واحد يكره سواء تقدم البيع أو ناخره لأن المحلس الواحد يجمعه الكلمات كلها في منبطس واحد يكره سواء تقدم البيع أو ناخره لأن المحلس الواحد يجمعه الكلمات كلها فصار كأمهما وجدا معا، فيكون هذا فرصاً جرانهما.

شم قال شمس الأثمان قول الخصاف أمثل، فإن محملاً رحمه الله ذكر في كتاب الصرف: أن المستقرض إذا أهدى إلى القرض شبيقًا، قال: لا بأس به، وقم يفصل، ويعض المنابخ فصفوا في الجواب تفصيلاً - قالوا: إن كان من عادة المستقرض أن بهدي

إلى الذي أقرصه قبل لفرض شيقًا مثل ما أهدى إليه بعد الفرص لا يكره، وإذ لم يكل بحرى سهما لهدية فيل الفرض بكره إلا أن محمدً وحمه الله ير طالك بأسًا مطلقًا من غير تفصيل، فذما حاز الإهماء من المستقرص، فلان بجور البيع من المستقرص كان أرني

و أما إذا اقرضه أو لاء تم ياعه فناع على الرحه الذي بينا، فكثير من الشايخ من كره ذلك، ومعتملهم قالوا: إن انحد الجلس يكره، وقال الحصاف: ما أحب له ذلك؛ لأن هذا فرض جرا لفعاً، وقد ذكر محمد وحمه الله: أن السلف كانوا يكرهون ذلك إلا أخصاف ثم يذكر الكراهية، ولكن قال: لا أحب له ذلك، وهو قريب من الكراهة، ولكنه موذ الكراهة، ومعدد وحمه الله ثم يراً نقاك بأننا على ما ذكرت، وهو دليل على أنه وعلى السلف، قول السلف وصمهم الله، ولم يأخذك بأننا على ما ذكرت، وهو دليل على السلف، قذلك محمول على ما إذا كان الأهد أن أستروطا في الاستراض، وهو تأويل نهى النبي يخترة عن قوض حر نقاباً، أن يكون اليح مشروطا في الاستراض، وعد محمد وحمه الله، إذا كانت المضعة مشروطة في القرض، يكوه أيضاً، وإنها لا تكره إذ ثم تكى مدروطة فيه حتى ثو كان بيع المتاع شمن قال في مسألتنا مشروطاً في القرض يكره أيضاً عند محمد وحبه الله.

قال رحمه الله: وعملي هذا إهداء المستفرص إلها لا يكر، عند محمد رحمه الله. إذا لم يكن مشروطًا في القرض، أما إذا كان مشروطًا في الفرض يكر، عند محمد أيضًا، وهذا التفصيل مدكور هي شرح القدوري ، والمدكور ثمة، وكل قرص جر منقعة لا بجوز ؛ لمهي لمبي يتلا عز ذلك، قال اوإلا يكره دلك إذا شرط مي القرض نحو أن يقرض غلة قرد عليه صحيحًا، أو ما أنبه ذلك، وإن لم يكن مشروطًا، فأعطاه الذي يعنى المستقرض أجود علا عليه، علا بأس، قال نمة: ألا ترى إلى ما روى : أن رسول الله إلى استفرض، قلما ردًا، قال للوازد، إن، وارجح **، وحرم أ بالريادة بأما كما لم

⁽¹⁾ وفي الأصل اللمعة مكان الإعداد

⁽۳) آخر جدان الحارود في المتنفي ۱۹۵/۱ حديث ۱۹۵۹ والحاكم في المستدرك ۱۹۵۲ و گار ۱۹۳۳ حديث (۲۳۳۸ و ۷۶۷) وأبو داود في است ۱۹۵۳ حديث ۱۳۳۸۵ والمسائل في است. ۱/ ۱۸۵ حديث (۱۹۹۵) و بن ماحم ۱/۱۵۷ حديث (۱۹۵۰) والمارس في است. ۲/

تكن الزيادة مشروطة في الفرض كلما فكره خصاف، فأما إذا لم يكن مشروطاً من الفرض، فلا يكره كما ذكره محمد رحمه أيه في إهداء المستفرض.

عَالَ الفِصافِ رحِمِهِ اللهِ : فإنْ توازر المعاملة عبد الناحر ، بأنْ باع عبد الناجر من الطالب ثوبًا فينته عشرون بأربعين، ثم إن التاجر كتب على الطالب المشتري كتابًا باسمه بالمائة الدينيان، وأقرف ستين دينارًا قبل معاملة العبد أو بعدها، قال. لا بأس بذلك؛ لأن العاقد غير الولي، فتفرق العقد، وعند تفرق العقد بزول الحنث؛ لأن حقوق العقد نغتصه عني لعاقب ولا تتعدي إلى غيره، ألا ترى أن المسلم إذا كان له عبد ذمن، مأذن له في النجارة، فعقد على الخمر أو على الخزير، جاز ؛ لأن حقوق العقد تقتصر على الماقد، ولا تتعدي إلى غيره، وعلى هذا إذا كان المفرض مو الأسرالعاقد مو الابن، فإنه يجوره لما قفناء فإن طلب من الناجر معاملة حانة دينار بربح محمسين ديباراء ونيس عند التناجر منتاع يبيعه، وفكن للرجل الذي يربد العاملة، ويطلبها علوك" يساوي عشرين دينارك فالحبلة أن يطلب الذي يربد العاملة من الناجر أب يشتري علوكه بماتة دينار، ويقبض المعلوك، ويدفع إليه المافة الدينار، قم إنَّ الذَّى بريد المعاملة يشتربه بدنة وخميسين ديناران فتصل إلى الذي بريد طعاملة صانة ديناره ويصيم فلتاجر عليه مانة وخمين د دنارًا و محصل مقصودهما . وقو ليويأمرًا "الناج أنه إن اشترى المعلوك من الطالب بالله دينار ودفعها إليم، فالطالب مفرى الملوك منه بعد دلك، قال: التناجر يتبير به منه بعشرين ديناركه ويقبضه ويدفع إليه الدنائير ، ثم يبيعه منه بثلثين ، ويسلمه إليه، ثم مقدرته عنه تاتبًا بعشرين دينارًا، ويقتضه ويدفع إليه الدنانير، ثم بيعه عنه بثلثين ديناراً ، يفسن ذلك خيمس مرات ، حتى يصير على الرجل الطائب مائة وخسمبون ميناراته ويكون هدوصل إلى الرجل صائة ديناره وتكون دله العمود جائزته أمنافي جانب الطالب فلأنه الشتوى ما ياعه بأكثر عا باعه ، وأما من جانب التاجر فلأنه وإن الثبثري ما باعه بأقل محاياهم إلا أنه وجد بقد الثمن منهم

⁻ ٢٣٨ مدين (٢٩٨٩) والنساني في أمكيري (٤/ ٣٥ حديث (٢٩٨٥) والبيبغي في الأكبري". - ١/ ٢٧ مديث (٢٩٩١ - ٢٩٥٣) والعبر في في أفكين ٧/ ٨٩ مديث (٢٤٦٦).

⁽١) وفي الأصل: علوكة [

⁽¹⁾ وفي الأصل وف: أولو لم أموا

ومحمد رحمه الله عدم مثل هذا أيضًا، فإنه قال في كتاب المسرف: إذا اشترى رجى من اختر مائة وينار بألف هرهم، وقم يكن عند مشترى الدنائيس (لا حسس مائة درهم، فنو تقرفا، نفذ العقد تعدار الخسسسانة؛ لأن الفيض لم يوجد إلا في دلك المقدر، والحيلة في ذلك أن ينفذ مشترى الدنائيس حسسسانة درهم للبائع عن يدل المصرف؛ فم يغرص البائع مشترى النفائيس نائث الدراهم الحسسانة، فيقنضها، فم يدفحهما إليه عن يدل الصوف، فيعد ذلك وإن افترفا عن دين، لكن ذلك الدين دين القرض لا دين العرف.

وكذ ذكر في كتاب الأبيان في آخر الجامع : إذا حلف رجل لا يقارق غريم حتى يستوهي ما عبد من الحق، أو قال: حقى، وليس عند المديون إلا درهم واحد، فالحينة في ذلك أن يوقيه ذلك المدرهم، لم يستقرصه ف الم يوقيه، هكذا يفعل مرادًا حتى يصير مستوديًا حقه الذي حلف عليه أن لا يغا، فه ما لم يستوفي، وينقى به عبد دين مستحدث، فبيرًا في يمينه، وإن قال: حتى استوفى دراهمي، أو قال. حتى استوفى حقى من الدراهم، وبالتي المدائة بحاله لا يد وأن يكون عند انطاؤت، نلالة تراهم، حتى يسترفيها العالب، شم يقرضها من انطارب، هكذا يضعل مرازًا، حتى يصير الطالب مستوفيًا دراهم، وهذا لأن الطالب عقد يمينه باسم الدراهم، وأقل ما يتطلق عليه هذا الاسم ثلاثة.

قال الشعماق عقيب هذه المسألة: ونرى هذه العقود سائزة ما لم يكن على مو ضعة بيتهما و فيقول: اشترى ملك عبدك هذا مطرس دنتراً على أن أبيمك بثلثين ديناراً، وأواد بالمو ضعة المشارطة، فجميع ما يذكر الخصاف من لفظة المواضعة بريد بها المشارطة، وأصحابا ارحمهم الله إدا دكووا المواضعة بريدون بها المواعدة، تم إدا كانت مشارطة تفسد الهم و لأنه بكون بحاً بالشرط فيقسد.

قال. فإن طلب من الناجر عشرة ألاف دينار، وقال الناسم. أربد أن تكون الضمة التي لك في يدى، وأربع عليها عليك خمسة الاف دينار قال: يبيعه الناجر ثوبًا أو متاعًا بخمسة ألاف دينار، ثم يشمري الساجر منه الضيحة مخمس عشرة ألاف دينار، فينقده عشرة الاف دينار، ونقم المقاصة بقدر خمسة ألاف دينار، وتكون الضيحة في يده بعده ج ٢٩- كتاب الحيل _____ = ١٧٠ - المصروعة على الرحل بعد من مروعه المه ويعده أنه منى ردعليه هذه الخمس عشرة ألاف ديبار، ردعليه الضيعة، فالخصاف لم يعتبر ما شارطا حتى لم يوحب صاد العقد، بل اعتبر لفظ المتعاقدين، وهذا لأن سنى العقد دعلى ما في لفظ التعاقدين لا على ما من ضمير هما وعزمتهما.

قال: فإن صلب من الناجر معاملة بألف درهم على أن يكون للتاحر عليه دبابير . كيف الوجه في ذلك؟ قال يشتري منه الناحر داره بألف درهم، ويقبص الدار منه، نم يبيع الناجر الدار مي الطالب عالة دينار إلى أجل، فيحصل مفصودهما.

وذكر في حيل الأصل: إذا حماء رحل إلى حياجه صال بستقرص منه ألف درهم إلى سفة والنف ص لا يعطه إلا بريح مائي درهم والوشر طورادة مائي درهم كان رماء فالحينة في ذلك أن يبع لمقرض من المستقرص عناها له بألف درهم ومائي درهم إلى سنة، ويدم المتع إلى المستفرص، ثم إن المستقرص ببع ذلك المتاع من عيره مالف بنقه، ولا بيحه من المقرض لا لا بعوز، ويبيعه من غيره يألف خلاء أنه إن المستفرص لبع ذلك المتاع من عيره المتم و وإنه لا بعوز، ويبيعه من غيره يألف خلاء أنه إن المستوى النائي يبع دلك المتاع من المائع الأولى، وهو المقرض النائي على القرض ألف درهم، وقد وحب للمشترى الثاني على المشترى النائي على المشترى النائية وو حب لل عليك ألف درهم، فأحلى بها عبيه، فبحيله عبيه بها، بيضيض المشتوى وو حب لي عليك ألف درهم، فأحلى بها عبيه، فبحيله عبيه بها، بيضيض المشتوى وو حب لي عليك ألف درهم، فأحلى بها عبيه، فبحيله عبيه بها، بيضيض المشتوى المشترى المشترى المائع الأولى وهو المشرى الفيراء الأولى، وبعود المشترى النائي بالشراء الإولى الشوء من المشترى التالى، وبحصل مفصود كل واحد منهما مي المائع الأولى التالى، وبحصل مفصود كل واحد منهما مي ورن.

قال : فإن أواد انفرض الديعطية دراهية ويكود له على النستفرض صابير أكتر فيمة من ألف درهم، قال: بشتري القرض دار المستفرض بألف درهم، وينقد الثمن، تم المستفرض بشتري الدارمة عالة دينار إلى سنة

وأخرى أن يبيع المستقرض داردعاتة دينار من الفرض ، والفرض عبارقه اللف درهم، ويحوز دلك لأن الفسارقة لدين سيق وحوية جائز، تم يشتري الفارض الدار منه ثانيٌّ بمانة دينار إلى سنه، فقد حصل للمستقرض ألف درهم، وصار دين المقرض عليه مانة وبدار، فإن أراد المقرض أن يكون دينه على المنتقرض من حسن الدر هم أكثر عا أحطاه المقرض كيف يصنع؟ قال: يبيع المستقرض داره من القرص مألف درهم، ويتقت لمقرض ألف درهم، ويقبض الدار، قم يبيع الدار ثابًا من المستقرص بألف وحمدهاتة إلىسنة أوافه أعلمان

الفصل السادس عشر في البيع والشواء

4 1946 - وجي له دار أو صيعة، أراد أن بينمها من رجي، وليس يكه أن بسلمها إلى المشترى، فأراد حبدة على أنه إن أمكنه تسليمها إلى المشترى سلمها وليه، وإلا وذا عليه النهن، ولم يكن للمشترى أن بأخذ الدنم بأن يسلمها إليه لا محالة، قال: الحيلة فيه أنه إن يفر المشترى أن البائع باع هذه الصيعة، وهو في يدى طالم مقر بالغصب غصيه إياما، وإنها ليس في يده موم باعها منه، وأنسهم على عسم ذلك، ثم يكنب كتاب الشراء، ولا يكتب فيه قبض الصيعة، ويكتب فيه إقرار البائع بضص النمن، فإن قدر على تسليم الضيعة، وإلا ودُ أنمر على المشترى

قال فسيس الأنمة الحلومي: دكر محمد وحمد الله في الريادات ، إذا فيتوى الرحل الذي المخصوب من المنظل والعاصب متر اللغامات في الرضاوي، وأجاب في موضع أنه يحور البيع، وقال في موضع حرد مكون موقوفًا، وهما يتقارمان في المعنى ا لأن النوفت إنما يكون لأجل التسليم، وأما البع وجائز .

وذكر فيه أيضاً مسألة الراهن. وذياع المرهود أحدث في موضع أنه يحوز البيع ه وأجداب في موضع أنحر أنه لا يتعد المديع كالماذكر في مستألة بيع المعصوب ودكان الخاصب مفراً ، وأما إذ كان الخاصب حاحداً ، ذكر نمة أيضاً : أن البيع عض، وقاسم على بيع الأبق.

لم قال الحصاف في تعليم فدّه الحياة : يقو المُشترى بأنّ الصبحة سبيعة في يدى عاصب مقر مانغصب فلك الأنه لو لم يقر المشترى بقالك ربّا طاب الرائم بتسايم المبيع . ورسال الفاصل حسبه و فانقاض بحبسه وراد عرف القاضي إقرار المشترى أنه الشرى معصوباً لايحسسه الآن وحد الرضى في المشترى بتأجر القبض لأن وقت الإمكان موقف كما كو وقف كما في قرير فينًا و فغرج مقرب القائد في بحسب إذا ظهرت عاصله . وردا عرف الإمكان القائد في تحسب إذا ظهرت عاصله .

ويتبهة عليه البائع بدلك الإفراد لومكه إسات لكك الإقرار عبد العاضى بالمسار

تمزلاً معص الشابح علوا على اخصاف في هذه السائر ، فقال: علم الخصاف حيلة فيها أمر وتأكورت (لأنه أمر المناشري أن يقر أن اللفندي في بدالعاميين و ونهريكي كذلك، وكدنت عبب تبلي قول أبي حنيقة رحمه الله في سل هذا. إنه أمر بالكذب، الإحاقالها إداماع جدرية مسلميء فلخاصا فشتموي من المائع أنه يساعي حبابهماء وسقصي المبع، فأراد الخيمة في دفع ديث، فالحيشة فيه أن يأمر المشتري الباتاب حين يهو بالمليال التي جامن عبده أو من الاناء حتى إذا ادعى معه ذلك العب لا تسمع دعواهم وهدا أمو بالكتاب، لأناهاك لو يكن كذلك أنه ولكن يفول. قو يكن هذا من أبي حنيمة رحمه الله أمر مالكفات، فإنه لمربض: ليفعلن دف حتى كان أمراً. ولكن كان مه، منه يتوان أبه الرفعل كفات كالاكتاء وتبيمه يكون هما مهاميا أبالكدب، ومجمد إحمه الهاليم يحيي مَا هُو دُولَ مِنْ هِذَاءَ قَالُهُ قَالَمَا فِي عَلَوْ وَالْمُرْجِعَةِ، يَغُولُ: الله عَلَى بِكَا له وإلا يُحول الميتامته بكيفار

وقال في النبير الكبير ، الكفارات أحذو السنباء، فأراده الزيهريو الديم على وسنعهم وأواد للسلم ألا مضاربوا حفاء قال الاستبعه ألوابقيال لانصباب اعترا ومعلى واصوبوا وأسهراء فبززجلا أمو بالمعسيبة، ولكن ينتغر أن غيال الصهاب علرا البطر أمر شنيع وصرحا البرقاب أجمل فكول مقا أمرا الشرب الرقبة عالي وحما التحريض، فإذا لم يحوروا هما كيف بأمرون بالكسب.

١٩٨٤٣ - رجل أراد أنا يستري من رجل داراً ، وموياس المنسوي أن يكون الدائم فه احدث فيه حدثًا قبل أنَّ بينِمه ، فأراد المشتري مه إنه استحفت الدار من يدر، وحمت على الهائم بضعف السمل، ويكون دفق حلالاً. والحامة فيه أن أن بيه اللشتري من باتم المنار توبأ بالغ ديبار منتلاء تمريشتري مه العار بمانة دينار بدفعها انبه وبطانة الديبار التي هي نعن الشوصة فيصير ثمر الله رمانتي دينار إن استحفت الدار رجع التسري سي فانع تناثني دينان ونكون حلالالهم

وحه احرانا أسيبيع مشتري الداراتوما لهيساوي أأميا درهم مي وب الدار بألهي

درهم ويدفع التوب إليه تما إن مشتوى الدار بشبوى من صاحب الدار داره وهي تساوى أنف درهم بالفي درهم، ويقبض الذار ثم ينقاصات الشمن تما وحب له على صاحب الدار من تمن الدول، فإذ فعلا ذلك ثم جاء مستحق واستحقت الدار بالبينه، هإن مشتوى الدار يرجع على باتم الدار بالفي درهم، وذلك ضعف ما حصل به له الدار

وذكر محمد وحمد الله عدم النبيائة في حيل الأصل ، وقال: الحياه فيه أن يبيع الساتح إندار من بلشترى بالله ، فم يبيع الشئرى من بالع الدار بالنسن كله ثوباً فيمنه خمستمالة ، ويقدهي بالغ الدار ذلك ، ثم يبيع والم الدار أن وجم منستم ي الدار يخمسمانة ، فإن استحقت الدار ، وجم الشنرى على البائع بضعف ما أعطى ، فإنه أعظى البائع في الحاصل خمسمانة ، تم عند الاستحقاق وجم عليه بالف ، ويكون ذلك حلالا له .

⁽١) مكد في م رساء وكان في طاء أحرنة ال

والبانع الأن المنتري إدا وجد عياً سوى السرقة والحرية " لا يك أن يخاصم صاحب ذلك العين في الرد؛ لأن حلقوق العقب ترجع إلى العاقب، ومولى ذلك العين ليس معاقد، والعاقد غريب لا بوقف عليه.

عكة اذكر محمد رحمه الله في حيل الأصل في رواية أبي حفص، وقال في وواية أبي سليمان: الحينة في ذلك أن يأمر الباشر وجلا غربًا اشتري الجارية من الباشرتير ببيعها من المشنري على أن مولى الجارية ضامن لما أدرك المنتري فيهما من درك أو من سرقة أو حرية"" خاصة، وبعبب الغريب، فإذا وحد المشترى بها عيبًا احر ضوى مذين العبين لا يكنه الرد على المشتري الأول؛ لأبه خانب، ولا يكنه الود على بالعرابشتري الأول؟ لأنه لم يشترها منه، فيحصل مقصود البائع، قال شبخ الإسلام وحمه الله: وما ذكر من رواية أبي سليمان: أولَق تولي الحاربة ١ لأن حقوق العقد وإن كانت برجع على العناف الركبل عندنا إلا أن عند بعض العلماء ترجع إلى المولى بلوكل، قبريما برقم المشتري الأمر إلى قاض بري الرد على الموكل، فلا يحصل مقصود مولى العبر.

وإذا كان الغريب اشتري من مولى العين، ثم باهه من المُشرى، وخاب، لايتمكن المشتري من الردعلي مولى العين بالانفاق، وكان هذا أوفل وأحوض

فالوشمس الأثمة الخلوالين ولهده السألة حيل أخر دكو بعضها محمد وحمه الله هي كتاب الصلح، وهو أنه ينبغي لهدما أن يسميها العينوب وهي الخدس والعشرون والخمس المحدثات، وهي معلومة في ديارهم، وإذا سمى البائع هذه العيوب بحضرة المشتري وتبرأ يحصل له الدامة عن العبوب كلها عندهم جميعًا. وأخوى ذكوها أيضًا في كتاب الصلح وهي أن التستري إذا كان حارية أو عبداً فالبائع بأمر المشتري حتى يفول للبائم: متى خاصمتك في عيب، فهو حره فلا بكنه أن يحاصمه بعد ذلك مخامة أن يتبري ماله . وأخرى ذكرها الخصاف رحمه الله أن يشهد الشيري أنه نصدق بالدار على معض ولمده أوعلي غيره وفيضيها منه ولأن المنشري معد ما تصدق بالشتري لا يحنه أن يخاصم البائع بسبب العيب.

⁽١) هكدا في م وف ، وكان في ظ ، أحولة .

⁽۲) مکفانی م وفعہ وکان نے ط: حوبہ ،

١٩٨٤٤ - رجل له عبد مأفون له في النجارة اشترى العبد نفسه من مولاه والمشولي في بدالعبد أموال، فأراد العبد من مولاه أن يشهد له مأنه قدماعه نفسه فامتمع المولى من ذلك دون أن يضهد له العبد بأمواقه، وخاف العبد أنه لو شهد له بذلك يمنع المرلي بعد ذلك من الإقرار له بالبيع كيف الحيلة للعبد في التوتق؟ قال الخصاف: بشهد العبد في السر قرجل بثق به بالمال الذي في بديه وبالديون، ثم يشهد بعد ذلك في العلائية أنَّ ذَكُكَ لُولاً مَ فَإِنْ رَقِي لَهُ مُلُولِي فِي الإشْهَادَ لَهُ بِأَنْهُ قَدْ بَاعَ نُفْسِهُ مَنه، وقبض الشَّمن، وفي له العبيد يغلك، وأمر ذلك الرجل بالإقرار لولاه بما كنان العبد أفريه له، وإنافم يف له المولى بذلك أقام ذلك الرجل يسته على إقرار العبد أو لا أن المال له وبأخذ المال؛ لأن ذلك الإقرار قد صح من العبد؛ لأنه ماذون هي التحاري والمأذون إذا أقر بما في يده من الاكتساب لإسمان يصح إقراره، فإذا أخذ ذلك الرجل المال من المولى بأخد العبد ذلك المال من ذلك الرجل فيحصل مقصوده.

وإن كان المولى هو الذي يخاف من العبد أن لا يقر له ما لمال، والعبد بريد أن بهذا المولى بالإفرار تدبيع النفس أول مرة كيف الحيلة للمولى في التوثيق؟ قال الحصاف رحمه الله: الثقة للمولى أن يهم العبد من رجل يثق به في السر ، وبشهد عليه ، ثم يبيع ا نفس العسد منه ، فإن وفي له العبيد بما نسرط وفي المولى له ، وأمر ذلك الرجل الذي كان أشهدله ببيم العبد حتى بشهد على نفسه أنا العبد حراء وإنه لا سبيل له عليه ، ويشهد المولى على نفسمه بذلك أيعمًا، وإن لوبف به العبد لولاه جاه ذلك الرجل وأقام بينة على ما جرى بينه وبين المولمي أول مرة، فيأخذ العبد، ثم يسلمه إلى الولي.

١٩٨٤٥ - رجل أراه أن بيم جارية له تسمة، وحاف البائع أن لا يعنقها المتمرى ولو شرط ذلك عليه في البيع فسد البيع، كيف الحيلة له في ذلك؟ قال: يقول البائم للمشترى: الشهد على نفسك بأنك إن المتربنية، فهي حرقه فإن قال المشتري دلك، فإنها تعدَّق عليه بالشراء، ويجوز هذا؛ لأن إضافة العنق إلى الشراء جائز عندنا، فإن قال المشترى: أنا أكره أن أعتقها في حياتي، وأحتاج إلى خدمتها، ولكني لا أبيعها، فأراد البائم الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول المشترى: إن المشربتها، فهي حرة بعد موتي، أو بقول: إن اشتريتها، فهي مدرة، وإدا اشتراها نصير مديرة له يستخدمها في حال حياته ولابيعها؛ لأذبيم للدبر لا يجوز إلا بقضاء قاض، فيحصل مقصود البائع والمشري. عال شمس الأثمة الحلواني: بجب آن يعلم أن البيع بشرط الإعداق فاسد في ظاهر الرواية ، وقو أعنفها المشترى مع ذلك ، قال أنو حنفة وحمه الله: ينفل العقد جائزاً ، ويجب النمن على المشترى، وقال أبو يرسم ومحمد وحمهما الله: الاينفاب العقد جائزاً ، ويجب الشمة ، والمسألة معروفة في بيوع الليسوط

وروى الحسن عن أمى حنيفة وحمدافة أن البيع بهذا الشوط جائز، فإن أهتفها الشترى، وإلا أعادها البائع إلى ملكه، وناقضه أقبيع، وقد أورد محمد وحمدالله في البسوط "إجازة بيع السحة في موضع، وبني الأحكام هليه، نقد حواز البيع على رواية الحسن بهذا الشرط، وإن كان هذا شرطاء لا يفتضيه العقد، وعيه منفعة فلمحفود عبه ومثل هذا الشرط مجايفسد العقد، لكن إنما حوز فعلية العرف في، وهذا كما قلنا مي الرجل يشترى حعلًا بشرط أن يوعيه في منزل المشترى: كان البيع جائزاً استحسالًا لغلية العرف فيه، وإن كان العقد لا يقدهمي ذلك كذا هذا، وكذلك قو باع مشرط أن يكفل فلان، وقلان الكفيل حاضر في الجنس، فكفل أو باع بشرط الرحن، والرحن معين في المجلس حاز العقد استحسانًا لغلبة العرف، كذا هنا، فعلى قياس هذه الرواية لا يحت حالي الحيام، ولكن إن وهي له المشترى بذلك أمضي الشواء فيها، وإلا كنان البائع أن ينتضي العقد، أما عني ظاهر الروادة: قالهم عبذا الشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة، واطبع ماذا الشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة، واطبع ماذا تشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة، واطبع ماذا الشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة، واطبع مهذا الشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة واطبع ماذا تشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة واطبع ماذا تشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة واطبع ماذا تقديم المقد، أما عني ظاهر الروادة والمناء في الشرط فاسد، فيحتاح إلى الحيلة والمياة ماذكر ناه.

فرع محسد رحب الله على هذا في حيل الأصل قفال: إن أبي المسترى أن يقول: إن أبي المسترى أن يقول: إن أبي المسترى أن يقول: إن أبي المسترون، في هذا حيلة ولا أن يستوثق مه بالأيان أنه إن أكر هها بيبعها على عنل ما اشتراها في الاستيثاق لها، ويرديها أنه يحلف المشترى بالأيان أنه عنى كرهها، وأراد بيهها لا يبيعها بشرط أن لا يبيعها بشرط أن لا يبيعها بشرط أن لا المترونيا، فهي حرف عن الإمام حرف عدل عن الإمام الحاكم أبي محمد الله، وهذا لا يتبغى ولا يصلح واجع إلى المبيع بشرط أن لا يوهب، ولا يباع، معتاداً لكوفي أن قوله: لا ينبغى ولا يوهب لا ينبغى ولا يصلح واجع إلى المبيع بشرط أن لا يقدد الميع، ولا يعلع واجع إلى المبيع بشرط أن لا يتبعى، ولا يصلح واجع إلى المبيع بشرط أن لا يتبعى، ولا يصلح واجع إلى المبين بغير أنه بقدد الميع، ولا يعلم واجع إلى المبين بغير أنه بالنب ولا يعام دراجع إلى المبين بغير أنه ولاني لا دكر ولا يوبيان المبين بالله والمهارية ولا يوبيان المبين بالله ولا يتعالى المبين المبين بالله ولا يتعالى المبين المبي

والبمين بغير الله، ثم قال: وهذا لا يتبغى ولايصالح يعني لا يحلف المشتري البمين بغير الله، فإن الشرع نبانًا عن ذلك على ما قال عليه السلام: "من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليترفأث

شال شميس الأثبية الحلواني: ما ذكر نا من الحيلة في مسألة الكتاب على ظاهر الروابة إلما يستقيم على قول علماها رحمهم الله، أما عند بعض العلماء إضافة العنق والتدبير إلى اللك لا بصح، فعلى قول من لا يرى صحة هذه الإضافة لا يكون هذا حبلف والخيلة التي بكون منفقا هليهاأن يقر المشتري أنه اشتراها أو أعتفها، ويشهد على نفسه قبل الشراء أنها حرة، فهذا وإن كان لا يصح في ملك الغير، ولكن إذا دخل في ملكه يعنق بالانفاق، أو يشهد المشترى على نفسه أنه كان اشتراها وديّرها، فإذا دخلت في ملكه تصبير مديرة بالانضاق غير أن هذا لايكون حيلة عند من يري بيم المدير، قريما يرفع الأمر إلى قاض يرى ذلك، ويقضى بجواز بيعها.

والحيلة في أن لا يقدر على أن يبيعها أن يشهد المشتري على نفسه أنه ديرًها بعد ما ملكها، وإنه أراد بيمها، فرافعته إلى قاض رأى إبطال بيم المدير، فأبطله حتى لا يمكه بيعها بعد دلك بالاتفاق؛ لأن المجتبد فيه إذا انضم فضاء الفاضي إلى بعض الأقرال فيه صار ذلك الغرال كالمغني عليه .

وأخرى أن يشهد المشتري على نفسه أن هذه الجارية وللات منه بعد ما ملكها ، ومات ولدها حتى إذا ملكها، صارت أم ولد له بإقراره ولا يكنه بيعها، قال شمس الأثمنة الحلوائي: هذا إنما يكون حبيلة على قبول من يفيول: لا يجور بيم أم الولد وإن قضى قاض بجرازه وهو محمد وحمه الله، أما على قول أبي حنيقة رحمه الله إذا قضى فاض بجواز بيع أم الولد، فإنه يجوز، فلا تكون هذه حيلة عاملة عند، إلا أن يذكر فيه قضاء قاض على الوجه الذي ذكرنا في فصل التدبير، فحينتُذ بتنع بيعها بالانفاق.

⁽١) أحرجه البخاري في أصبيحه ٢٤ / ٩٥١ حليت (٢٥٢٣) وفي ٢/ ١٣٩٤ حديث (٢٦٣٤) و١/ ٢٤٤٩ حديث (١٦٧٠) ومسلم في أصبحينجه ٢٠/ ١٢٦٧ حديث (١٦٤٦) وأبر صوالة في أحسناه (٢١/٤ حديث ٥٩٠٥) وأحمد في مسنده (٢٠١٢ حديث (٤٧٠٢) والطيراني في الكبير ١٨/ ٢٣٣ حديث (٨٤٦٧) وفي الكبير ١٠١/ ٢٠٢ حديث (١٠٤٦٨) وعبد الرزاق في مصنفه ۱۸ ۲۷ فروت (۱۵۹۲۳) والسيقي في الكيري ۱۸ ۲۸ حقيت (۱۹۹۰۸).

وأخرى أنه إذا أواد أن يبيعها صه عانة دينار يعنها عانة دينار، ويعول له. إذا أواد أن يبيعها صائة دينار، ويغول له. إذا أستريتها منى، مائة دينار، ويغول له. إذا استريتها منى، وأذ هادت لها بما يصح أنها أنه ولد لك. حبى لا تقدر عنى بلعها، أدرأتك من المائة الدينار المباغية التي أي عليك، فإدا بعن هذا حار، ثم إن وفي له بما شرط أبراء عنها، وإن لم يعه به بما شرط بمؤلف منا المربعة عنها، وإن حاف المسترى من الرائع أن لا سوئه عنها، ولحينة فيه أن يترافعها جمينه على رجل نفة يكون سهما، فيتوفى مع هذه الجاربة من هذا المشترى بمائة دينار بأمر مو لاها يبيعها منه، ويقبض مائة دينار فيدفعها إلى المائية بعد النواق ويا المسترى بما شرط أمراء ذلك الرحل عن السافي وإلا فلا، وتكون هذه حية بعد النواق به لهما

قال الخصاف بعد هذا تسائيل و من سع الجارية للعنق حرلة أحرى، و هن أن نقر التن يربد أن يشتريها قبل أن يشتريها أنه كان طلك هذه الجارية وأعدتها، ويشها و بشابات هلى نصمه الله يقر ل فسام شهود الحرين إذا اشترات هذه الحارية ، فهي حرة أرجه الله تعالى ، فإن ذهب من يخالفا إلى أنها لا تعنق بقراء الدائم تراشها ، فهي حدة ، تعنق بعوله البي كنت ملكتها ، وإلى أعنقت ، وإمها حرة إلا أن في هذه ربادة تطويل لا حاجه البيت عن ما عرف ها والمائم بحاصل إذا أخر المشترى قبل الشراء أنه كان منكها ، وأعام د ذكر نا قبل د ذكر المناه و لا حاجة إلى هذه الرادة .

قال الخصيات: وفي دنت حيلة أخرى أن بقر مولاها التي عن في يعيه أنه قد كان بدعها من الله أو من عيره عن بتريه المولى مد شهره وبشهد عنى فعسه مدلك، وتكون النبهادة في رفعة عند المولى الذي بريد أن يسمها، شم هذا للولى الذي يريد أن ببيعها نواضع مع لذي يريد شر دها ليعنها أو بدره، ثم يبيعها مه بيعًا مطلقًا، فإن أبي المشترى أن في بما شرط البائع عليه، دفع البائع تلك الرفعة إلى الراحل العني كان أفر أنه كان شيراها مه قبله، فيقهم دنك الرجل البيئة على إفراد المولى بدلك وبأخذ جارية من دا المشترى.

١٩٨٤٦ - رحل أوادان سبع داراً أو هيستكُ أو جارية، أو غير دلك من وحل، ولم يأمن أن يره المشترى دلك عليه دعيها، فأراد الشونق في ذلك، فالحيلة فيه أن يقر المشترى بعد الشراء أن ذلك المبيع خرج عن ملكه إلى ملك غيره إما سبع، أو بهبة ، أو بصدقة، عادًا أفريه لم يكن له أن يرد على البائع بعد ذلك.

١٩٨٤٧ - رجل انستري جارية بمانة دينار ونقط الشمل، وفيض الجارية، ثم وجد بها عيشًا، فأراد ردها، و خاف أنه إن ادعى على أبياتم أنه باع منه هذه الجنارية بمانة هيتار ، وقبض القمنء فيفر أنه باعها مته ، وينكر فيض القمن، ويحلف على ذلك، فإذودها عليه لم يكن له أن يرجع عليه بنسته، أو يقول. إلى لم أمع هذه الجلزية، ويحلف على للك، ويأخذها، فالحبلة في ذلك: أن يقول المشترى للبائع فيما بيته، وبيُّه: قد الفتريت منك هذه الحادية. وبها هذا العيب، وقد رودتها عنيك بالعيب، شم يقنمه إلى القاضى ويقول: لي على هذا مئة دينار، ولا يقر بالسبب الذي ثبت الذير به.

قال مشايخة وحمهم الله: عدم الحبيلة غير صحيحة ؛ لأن البيع إذا تربين البائم والمشترى، وتأكد بالقيض لاينقسخ بالرد بالميسم إلا بفضاء أو برضي، أما يمجرد قول المشترى: رددته عليك خلا يتعسخ، وإذا لم يتقسم البيع لا تصبير الدنانير دينًا على البائع، فلاعِكنه أن يدعى دينًا على البائد مطنف، وكان الخصيات مال إلى قول بمض العذماء أنا الرد بالعيب بعد القبض عالا يحتاج فيه إلى الفضاء والرضاء بل يتعرد الراد به، كنما يتغيره الراديالرد في خيار الرؤية والشيرط، وحكم بانفساخ المفد شوال المشترى: رددتها فيستفيم أن يدعى النمن دينًا مطلقًا، ويحتمل أن الخصاف أراد بهذا و إذا وجديها عيبًا قبل القيض، وفيه ينفره الرادبالرد من غير أن بعثاج فيه إلى قضاء أو رضاء، فأما بعد الفيص فلا يصح.

هذا حبلة بحب أن يعلم أن في كل موضع ينبت للمشتري حق الرو بالعبب إذا قال في رجه البائع: قد أعفقت البيم إن كان قبل القبض انتقض البيم قبل البائع ذلك أو لم يقبل، وإنَّ كان بعد القبض، فإن قبل البائع ذلك بنتقص البيع، وإنَّ لم يقبل لا ينتقض، وإن قال المشترى: أبطلت البيع بعير محصو من الباتع لا ينتفض البيع، وإن كال ذلك فيل الفيض، أصل المسألة في العيون وفصل الحضرة ﴿ وَكَانَهُ النَّاسِ، فَأَمَا بعد انقض فلا يصح هفاء ولاتستقيم هذه الحيدة.

قبان حدث بالجاوية عيب آخر عند المشترى، حتى عجز عن الردعني البالع ينظر

المُسْرَى إلى أرشَ العيب الذي كان عند البائم، فبدعيه عليه، ويحلقه على دلك، فإن حلف، حلف أشَّاء هكذا ذكر الخصاف في الكتاب، وهذه الحيلة أيضًا فير صحيحة : لأن حصة العبب إنما تصير دينًا على البائع، إذا تعذر الرد عليه بأن خاصمه المُشتري عند القاضىء وأس البائم الغبوق، فقضي عليه بحصة العيب، ولم توجد الخصومة والقضاء هذا، فلا يُكنه أن يدعى حصة العبب من الثمن، قال مشابخنا رحمهم الله: إلا أن تنبذل العين، وتنخير محبت تمتم الره على البشات نحو أن كان ثوبًا فخاطه، فإنه لا يكنه أن يرده، وإذرضي به البائم، ذ حيته وكوناله حصة البيع من الثمن، وإذالم يرجد الخصومة والفضاء، فيمكم أن يدعى حصة العيب، فتستقير هذه الخبلة في هذا الفصيل، أما في فصل الحب للبائع. أن يقول: أنا أفيله كذلك، ولا يمتنع الردعني البتات، فلا يتعين حن الشترى في حصة العيب، فكيف عكنه أن يدعى ذلك

١٩٨٤٨ - وكنان الشاخس الإمام أبو على التسفي يقول: التشايخ رحمهم الله بختلفون فيما إذا اطلع انشتري على عيب بالمبع معد ما تبدل العين، وتغير أنه هار بتعين حَنَّ المُشتري في نقصان العيب؟ يعضهم قالوا: يتعين، ويعضهم قالوا: لا يتعين، فلما كان عند شدل العبن للمشايخ فيه اختلاف، فههنا عند بقاء السفعة بأكثر أو صامها أولي أن لايتعين حن للشتري في حصة العيب، فقال أن هذه الحيلة غير صحيحة .

وذكر الخصاف حبلة أخرى، وهي الأصم أنَّ يقول المُستري للقاضي: أبها القاضي؛ إلى اشتريت هذه الجارية من رجل حر جانر الأمر عنة هينار ودهمت إليه الشمرة وقد وجدت بها هذا العيب، فلي الرجوع على هذا الرجل بهذا العيب إذهو خصمي في ذلك، فإن الفاضي يحمل كلام الشتري على الصحة، ويجعله إما مانعًا أو وكبلا بالبيع أو وكبلا بالخصومة في هذا العيب من جهة البائع، بأن خاصم المسترى البائع في هذا العبب عند قاض، قو كل هذا الرجل بالخصومة، ولا يكنه أنا تنتع عن الحصومة تُتعلق حقِّ الشَّمْري، فإذا ادعاه على هذَا الوجه، فالقاضي يسأل خصمه عن دعواه، فإن أقرأنه باعه، وقبض النمن حكم بسهما بما يقنضيه الحكوء وإن حجد البيع، فالفاضي وحلقه باقه ما لهذا قبلك ما دهاه بسبب العيب، رالا له قبلك حق يسب، و لا يجب له عليك ود تُمنها عليه وهو مائة ديناوه ثم إدا حلقه القاضي على هذا الوجه وذكل عن البسين وحب عليه قبض الجاربة وردالمالة الدينار إلى المدعى، وكان للسدعي أل يحسس

الجاربة إلى أن يستوهي النسن ويكوده بخزقة الرهن في يده.

١٩٨٤٩- رجل ماغ من رجل مناعًا لمرير والشندي، فخاف البائم أن راده علم بحمار الردية، قال: إن أحمات الشنري في توسيمي الله وعبيًّا تكون للصائا م أقيت لم بكان له بعد ذلك أنا مود شبئاً من هشا الثانع بخرار الرؤية ؛ لأنه عجر عن رد ما قبض على الصفة التي فيص عليهم فسقط حياره كسافي خيار الشرط، وسواه كالدولك قبل القبض أوالعده ه لأن تنا أحدث وصير قاطبان فصار الحوات قيا الشفير والعداء سواء

عيان باهم جراب مروى فيه مناع، فال: إن حرق المشتري الجواب أو المشهلكة لم مكن له أنابره الناويخيا. الرؤية ؛ لمُا ذكرنا أنه لا يكور الردكما قبض، قال شمير الانمة الخلواني: بسعى فا بحفظ هذا، فود مشايخة وحميد الله فالواز إذا التشري حراب هوويء فالجراب لابلاحل في البيم على وجوه القصدة ولا يكوناله حصة من النمرة ولكن يدخل في البيع على يرجه النمع، ويقيسون هذا على ماإذا المشرى هارية فإن أيامها التي عليمة لا تفاحل في العقد في حير دلت والكن النائم إقا أراد أن يستمها عربات يضال الدا اكسها نياب مهنتماء فإذا كساحاه فالقياب لمحراهي العقد على وحه اشيع لاعلى وحه المصد حتى اللايكون للتياب حصة من النمان. وكمَّا إذا النموي أرضًا يدخل الشرب في الشراء على وحم انتم لا على وحم الفصف ومع هذا لا يكون لها حصة من التمن حتى لواستحر التموت لابسفه بإراءه شيءمو التدريه لكل شبث له الحياري وأدائه كثيرة

وما ذكر اختياف ذليل على أن الجو ساسحو تحث العقد، وله حصة من لتمن: لأبه توكان العقد والمعاعلي التباب دون الحراب، وتدبيكن للجراب حصبة مي التمن الكان لا ينظل حيار الرؤية بعيب حدث في الخراب، فعلم أنا للجراب حصة من النس واهو الصبحيج واهدالا يوحدني الشميوط بالرراهو مستعلدمن جهة اختصاف رحمه

ولو المنشري صميعة أو دارًا، قلم بأس البائم أدير دها بخيبار الشماط، وطاب الحيلة، قال: ينبعي أنا بييع مع الصياع مول، أو ما أشبهم، فإذا أوجبا البيع قطع المنشري

فأنك محداهن طاومه ولايناهي الأصب والسائد على وجه المضد

الذوب، أو وهبه لإنسان، أو استبلكه بوجه من الوجوه، فبيطل حياره الأنه عجز عن الره على العبقة "التي قبض عليها، فينظل خياره، قال شمس الأثمة الحنواني وهذا إذا كالما ببعد من الشيمة، فأما إذا كال بقوب منها إنه يقعع غصتًا من أعصان أضجان أخجار تلك الفيرة، فينطن خياره، فإن خاف الدائم أن لا يستهلكه المترى، ولا يويه من أحد حتر برد دلك على الفيترى مع الصيعة أو الداره فالحينة أن يقو المشترى فين أن يسترى ذلك أن هذا الثوب ويدفعه إليه بعضرة الرجل الذي القراد به يبوعه بعد ذلك الدار أو الفسيعة مع ذلك اللوب، ويدفعه إليه بعضرة الوجل الذي القراد به منه إن القراد لدار أو الفسيعة مع المسرى بإقراره له به، ويمدكه ويبطل خوار رزية المشترى، وهذه حيلة واضحة؛ لأل من أفر لانسان بنيء ليسر في يده، فم وقع ذلك الشرى في بد القراد الدارة والمسيدة إلى القرائة والمائن عنوار الفرائة على المنازع عن رد حميع ما قبض، وكمائك كل ما استشراه المنشرى من وقيق أو البائع وعرفه والوجه في يطلان ضيار الرؤية ، وخيار الشرط ما وصفنا.

۱۹۸۵ - رجل غصب من أخر ضبعة ، وأبير أن يرفعا عليه وقال: يعتبه وحويقر بعض السراء ويجحدهم العلابية ، فأراد حيلة بتحلص بها صيعته عالجيلة أذ يبيح المنصوب من الضبعة عن يتى به سراً ، ويشهد عليه ، ثم يبحها من الخاصب ويجعل بهن المعقدين مدة الايشتيه التأريخ على الشهود ، فؤة فعل ذلك يجيء المشترى الأراد ، ويقيم يبئة أن شراء كان أسق ، فيأخذها من العاصب ، في شواء الخصوب إذا كان الغاصب جاحالة فد ذكرنا أن فيه احتلاف الروايش ، على رواية التوادر بجوز ، فيكون هذا حية على رواية التوادر بجوز ، فيكون هذا حية على نائك الرواية .

وأخرى أذا يقر المنصوب منه بالضبعة لمن يثن به أنه ببيعها من الغاصب، تم بجى اللقر له بالبيئة على الإفرار والوقت، وبأخذها من الغاصب، فإن حفر للنصصب هذه الحيلة، وقال للمخصوب منه الإأشترى ملك هذه الضبعة بنفسى، وغا أمر به غيرى، فربناعها لى مناك، فأراد المغصوب منه مبله ترجع إليه ضبعته، فالحيلة أن ببيعها أولا من يتن به ولا يكتبه في لعبك قبض الضبعة، قد ببيعها من وكيل العاصب،

⁽¹⁾ مكذا في فذه وكان في الأصل: على الضبعة

ويكتب في صلك الإقرار بقيض الضيعة، وهذا لأن المتنتزى الأولى لو أقر بالقيض، نه جاء يدمى أن الله أن المتنزلة الله يقر بالقيض، نه جاء يدمى أنه النزلة المن أنه المنزلة الله يقر بالقيض للمح وعراه، وإذا لم يقر بالقيض للمح وعراه؛ لأنه إذا لم يقيض ثبت الملك بالشراء، ولم يوجد مه القيض، فكانا أن أن بقص ملك حيث ما وجده، ولا يكون في دعوله منافضاً، ويكون هو أولى ؛ لأن شراءه مقدم، ويرجع وكيل المقاصب على لبائع بالشمن؛ لأنه لم بسلم له المشترى، فإن الله وكان المناصب. لا أقر لك نقيض الضيعة، يتبعى للمناصب منه أن يقول له. لا أقر لك

فون قال الغاصب فلمعصوب من: اكتب في كتاب الإقرار بأن هذه الضبعة لي. بيمن للمغصوب منه أن يسيع الضيعة أو لا تمن يثق بع، ثم يقر بها للغاصب، ويكتس في كتاب الإقرار أن الضيعة في بده، ثم يقيم المشرى بينة، فيحمل أولي بحكم السبق.

1440 - رحل أجبر بونده حي بسيع منزلا أمه وكوه الأمن دلك، فالحيله للابي حتى لا يزول النول عن ملكه و لا بسخط الآب أن ببيع المنول عن يتقيمه ويشهد عليه، تم بنهيدق بالمنول على أبيه، فإن مات الأب، فالمشرى يأخذ المنزل معكم الشراء السابق، فيده على الابن، عان تحاف الامن يعدما باغ من الأحتى أن بموت الأحتى، فيصبر مبراتًا بين ورتبه، قال: يشتري الابي، تمنزل من المسترى الأجنى بعدما تصدق به حتى الأس، ورتبه،

1980 - رجن اشترى من آخر شيخًا، ووقع الثمن، وقبض البيع، ثم جحد البائع البيع، وقبض البيع، ثم جحد البائع البيع، وقاب من المستوى أن له بسلم العن البه، وقدمه بالى الفاضى، وقال للقاضى: منل الشترى من هذا العين أكان لى؟ أو قال: سنه اشترى منى؟ ولم يكن للمستوى بية على نقك ما يشغى الفاضى أن يسأل المسوى عن هذا الأنه متى قال الشترى، معه، وصير مقراً النبائع، والبائع جاحد فيأحد العين من المستوى، وينظل حق، أو في بدك حقه، ولكن سأل القاصى أن يقول للمنتسوى: عل للمدمى قالك حق، أو في بدك حرًّ فيقول: لاء ولا يصير مقراً للبائم، فلا ينظل حق المشترى.

- فإن كان من وأي هذا القاضي أن سيأته، هل كان شيء ها في بدك لهذا المُدعى،

⁽١) وكان في الأصل: أفيه تطر حكان فيصحل -

الفصل ١٦٦ في البيع والشراء

ويحلقه على ذلك، أو بحلف بالله ما الشير بت هذا الدين من هذا المُدعى قال: يبحلف وبنوي شبيقًا أنحر بما في بده سوى ساوفع قبه الناعوي ، حذا لما ذكرنا قبل حذا أن من مشحلف على أمر مي نفاضي وهو مطلوم، فالعبرة لنبته. وأخرى أن بحاف، ويستثنى في نفسه على وحديسمع نفسه.

١٩٨٥٣ - رجل له حاربة أزاد أن نضعها موضعًا صالحًا شخذها مدرة، و لا يبيمها ، ولو انشترط ذلك عند لبيع يفسد البير ، فاحيلة في ذلك أن يعول لندى يريد شراهها حنى بعول: إذا اشتريتك وأنت مه راة، وهذه حيلة قد دك تاها فيها تقدم قبل. فهل تَنافَى ذَلِثَ مِخَالِف؟ قال: نعم، قبل: فما الحِيلة حتى بصير مَتَفَقًا؟ قال: الحَيلة أن بقرآ هذا الذي يربد شراء الجاربة أنه كان اشتر اهامل مولاها هدا، وإنه در ها بعد ما الستراعاء فإذا أفر بهداء والشهود لا يعلمون ذلك متى المتراعاء جار إفراره بذلك، ولزم ندبيرها، فإذ قال مولاها: لا أمن أن يذهبوا إلى قاض يرى ببع النبر ، وبحكم ته بيعها ما الحُبِلَةُ في ذَلِك؟ قال: بشهد عليه قبل أن يبيعها منه أنه كان تزوح هذه الجارية من مولاها نزرخًا صحبحًا، وإنها ولدت مه ولدًا، تُم يشتربها بعد ذلك. قبل: وهر ني ذلك حيلة سوى ما مربيانه؟ قال: نعم، وهو أن بحعل البائم أو المشتري بيتهما عدلا. فيبيعها ذلك العدل من المشترى، ويزيد في نمنها، ثم يأخد العدل من المشتري مقدار فيمنها، وينزك الباهي عليه حتى إدا هم سعها أخده العدل بالزددة، وهذا ظاهر .

١٩٨٥٤ - إذا طلب البائم من المنشري أن يؤجله في تسليم النبيم وأجاب المنشري بائل ذلك لا يصم • لأنه تأجيل في العال ، وإنه ماطل ، والحبيلة هي ذلك أن يقير البيائم والمشترى جميعًا أن البائع كان أحر هذه الداره وهذه الصيعة من مسلم حر سنة أولها خرد شهر كذامن سنة كذاه شرإته باعها بعدما أجرها من فلان هذا يكذا وكداه وقيض اللمن، وعدم المسرى بالإجارة الموصوفة في هذا الكناب، فالخار أن يقيم على شراءه، ولا يتقضه إلى أنا تتقضى مدة الإجارة، ثم يقبضها من ملاق البائم، ورضي مثلث، فليس فه معالية ولا ية عدًّا البيع بالمسليم إليه ، حتى شقضي هذه الله الموصوفة في هذا الكتاب، ويؤكد الكتاب بذلك.

فال شمير الأثمة الحلوائي : هذه حيلة إغا تستقيم على فول أبي يوسف رحمه

الله ، فإن من الشترى مستأجراً عالماً لا يكون له نقصه منده الآن كون المعقود عليه مستأجراً جنزلة العيب ، ومن الشرى مدية عائمة به وقت الشراء لا يكون له حق الفسخ . مواء كان عالماً يكون مستأجراً وعند محمد وحمه الله : يكون للمشترى حق العسخ ، مواء كان عالماً يكون مستأجراً وقت الشراء أو كان حاهلا يكون مستأجراً غير ، والمشترى بعام أنه مبال الغير ، ومع هذا الشترى ، فله أن يرجع بشمه ، ويفسخ غير ، وكذلك هذا الخلاف في المرمون المبارد ، وكذلك هذا الخلاف في المرمون أن من الشترى مو مولاً ، عند أي يوسف وحمه الله يكون له حق الفسخ إذ كم يعلم يكون موجه الله : له أن ينقضه في موجه به جميعاً .

ثم إن عند أبي يوصف رحمه الله إذا لم يكن للصنتوى حق الفسع متى كان عالماً بالإجارة والرعن وقت النساء و تأخر النسايم إلى القضاء مدة الإجارة ، و فكالك الرعن الايكون للبائع حق الطالبة بالسن ما لم يجعل العقود عليه يمحل النسليم ، و كذلك بدا النبرى شيئاً عائباً ، لا يكون للبائع أن يطالب بالنمن ما لم يجعل الميع مهماً فقسليم ، كذلك إذا اشترى عبداً ، فأنق قبل النسليم ، فإن الشترى بالخبار في فسخ ذلك العقد ، ولا يكون للبائع أن يطالب المشترى بالخبار في فسخ ذلك العقد ،

فإن قال المشترى للبائع: أفم لى ضميهً يضمن لى نسليم هذا الشيء عند انقضاء معة الإجازة، فالضمان حائز عندا، وعد الشافعي رحمه الله: لا يجوزه الأن هذا ضمان معين مضمون، والضمان بالأعبان الضمونة عندنا صحيح خلافا له، وإذا صحضان التسليم عندنا لو امتع الضمين "أعن التسليم، يجبر على أن يسلم، ويحبر به، وإذا هلك ذلك العين يبطل الضمان عندنا الآنه عجز عن سليم ما تناوله العقد عجزاً لا يرجى زواله، فيوجب يطلان العقد كما لو مات المكفول بنضمه، فإن الكفيل يبرأ، كذا

^{. .}

⁽١) وكنان من الأصيل: المرهوبة [

⁽٢) مكفة في الأصبر، وكان في عيره " يكرن مكان الأيكون

⁽٣) رقى م العبيان"

ماو آن هذا الفسيس تعلق الهوائي، و سفوط الكناسة و الها الاناصلى المس الفنداري المواقد و مالية التحريف المس الفنداري أخو ماللك تداور عليه الفلسية و مالية على دياية و بالقالدة بعلم، منفضت الكاهالدة الأن المسبب والجاراء المحروف المعاون المناسبة و المناسبة و المناسبة المعروف المناسبة المناسبة المالية المناسبة ال

أم رداسة على الكفالة مبلاك الدين عهد لا يضمن الكفل شبأ عدنا بحلات مراوة كمل بالمغموس، فيمنث المعموس، فراكفن بصمن فيمنه الأراهلاك المعموس بدحيه حراف وهو الفيمة، فيرقى الشروان بيق والقيمة وقدة فلاك البينع قبل الفيص: فعل بوحيد جمعاء ويسقط الفسماك اصلاً.

قون طلب المشاري حينة حتى بحب الهدى على الكتبل من عجر من تسليم لعبي الهلاك و بطيلة أن يعول المشرى المكتبل إن مساسا إلى هذه الأرس في وقت كذاء وإلا فأنت شام للمس و و في كذه عبد قبل الضهال على فيذا الرحم، ومحر عن المسليم لكان عليه المسيء الأنه معي على ذلك العالمات فيكرد مؤاجد بعد قواد قبل المشرى الا زجل الرائع المسليم الأنه الما يكد أن في نفس المدتم و لكي أخلا مد كسلامك و إحل تصدالها، و يكتب الشرى كنه على الكتبل المذا

ه ۱۹۸۵ - رحل مع دست داني قاصيم الشائل من دم جي بعها الدانع من رحل الحراء و رحل الحراء و المسال المهرة الحراء و دفع المهال المهرة و من رحل و مقد و فقط المهال المهرة و مقد و فقط المهال المهالمهال المهال المهال المهال المهال المهال المهال المهال المهال الم

دنت، قال: هذا جائر، وينصبخ البع بن المشترى ربيز بانعه بالإفائه غير أن لعقد النائل إغايضه إذا كان بعد تلك الإقالة، أما إذا كان قبل نبك الإقالة، فالتالي لا يضع الأن الدار كانت مبكاً للمسترى الأول في قلك الحياة، فسالإفائة يعود النلك في الدار إلى السائع لا إلى المشترى، فيذار المشترى النائي أن لا يرجع الميع على قبائع، فاحيفا أن خفر البائع أن المشيرى الأول كان أقاله شبع فيها قبل أن يبيعها من المشترى الشائي الألا إقرار السائع على نفسه صحيح، فيصبح إفراره عامر جع إلى قصير بده عن الدار، ولا يكون له على الدار بعد ذلك مسل.

مسافل الاستبراء:

ذلك؟ قال الخصاف: الخبية أن يروجها الدائع من بقرمه استراه قيها مما الخبية في فلك؟ قال الخصاف: الخبية أن يروجها الدائع من بقرمه السرخية حرة ته يسعها من المشترى، فيقبضه المشترى، فيقبضه المشترى، فيقبضه المشترى، فيقبضه المستراه المتحداث ملك الوط باستحداث ملك البين بالنشرة، وأن سبب وحرب الاستراه استحداث ملك البين بالنشراء أو هيره من أسباب ملك البين، ووقت النسراه قان بضعها حرامًا على المشترى، قلم بجب الاستراه في تلك الخاله، فلا بحب عده، ولكن ينتقرط أديكون الفرلي الذي زوجها استبرأها أولا بحيضة، ثم روحها؛ لأنه لو نم يعمل كذلك، بكود في حذا احتصاع الرحاين على امرأة واحدة في طهر واحد، وبهاما رسول أنه يقيم عن ذلك، فإلى تصع هذه، لحيلة بهذا الشرط الذي قلم يعبضه أم يروجها؛ لما الخرما من المعنى، أواد أن يوجها من وطي أسه، ثم أواد أن يوجها؛ الما ذكرما من المعنى، المكن المخترة كالمحافة، ثم يروجها؛ الما ذكرما من المعنى، هكذا ذكر المحافة.

رقى الجامع الصغير : لو كان البائع وطنها فيل الترويج لا يأس للارج أن يطأها قبل الاستبراء عندأي حنيفة وأبي يوسف و حمهما الله ، وقال محمد رحمه الله : لا أحمد له أن يطأها حتى يستبر لها يحيضه ، لم إنها قال الحصاف القبصه "اللشتري، لم يظلفها الزوح، وإنه شرط الطلاق بعد للبص ؛ لأنه لو طلقها قبل قبض المشترى، لم فيضها مجد الاستيراء في أصح الروائيل عن محمد وحمه الله و لأن القيض له تمده بالمقد وعليه الأحكام خصوصاً فيما بني امره عني الاحتياط، وقو اشتراه في هذه الحيله يجب الاستيراء، فكذا إذا وجد الفيض فدى له شده بالمفد فشرط الطلاق بعد قيص المشتري لهذا.

وفي بيوع الأصل : إذا المترى جارية لها ذرج لويدخل بها قطاغها الروح قبل قبص الشقري فعاليه أن يستبرنها بحيضة، وفي حيل الأمي : لا استبراء على المتبري، فعلى رواية الخيل: اعسر وقب الشراء، ووقب النبر ، هي مشغولة بحق الغير، وعلى رواية الأصل : اعتبر وقت الغيض، ووقت الفيض هي قارغة عن حق الغير، وهو الصحيح.

قايا أي النائج أن يزوجها قبل إلى البائع، فاحيدة أن بشتريها المشترى، ويدفع التمن، ولا يقبض الجارة، ولكن يزوجها عن يثل به، وليس قته حرة، ثم يقبضها بعد المروع، ثم يقلقها الروع حد قبض النسرى، فلا يكون على المسرى الاسسراء والأنه حبن المقد ملكه فيها، كان يصمها حرامًا عليه، وحين صريف همة حلالا، له يحدث المنذ فيها، فلا يحب الاستبراء إلا أن مشديحنا رحمه الله قبل الستبراء في الاستبراء في المداوجه في إحدى الروبين عن محمد وحمه الله والأنه حين المنزاما، فقد وجب الاستبراء في الاستبراء في الاستبراء في المداوجة الأبه في المداوجة الأبوجة الأبوجة المداوجة المداوجة المداوجة المداوجة المداوجة في المداوجة ا

ولو كناك المشترى تؤوج هذه اجاريه بنفسه قبل الشراء، ثم اشتراها، وقبضها فلا بلزمها الاستيراء؛ لأن بالسكاح بشت له مليما القراش ، فؤما اشتراها وهي في فراشه وقياء المراش له عنبية دليل فراغ وسمها شرعه، في المتنفى لا رواية ابن مساعة عن محمد وحمه الله في غر هذه الصورة استحس فاسترقها، وزوى بشر هن أفي وسعه عن أبي حنية وحمه هن في غر هذه الصورة الله لا استراه عليه، وقال أبو يوسف، حمه عني الاستراه، وسمعناعي النسخ الإمام طهير الدين الرغباني قال: رأيت في كناب الاستراه ليعض المتنبخ أنه إقا لايجب لاستراه على المتنزي في هذه الصورة يفا تزوجها ووطنها، شم استراها؛ لأنه حيث ملكها وهي مشغولة عدته، أما إذا اشتراها في قارعة، فيجب المشرود،

ثم أنه يذكر هذا كراهه الخيفة لإصفاط الاستبراء، ودكر بعدهدا، عقال على قول محمد رحمه الله: يكره، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله الايكره إلا أن مشايخنا الخدوا من هذا الباب بعول محمد رحمه الله: لأن البات باب الفرج، فرما وطنها الباتع في الطهر الذي ياديها فيه، فإذا احتال الشنري لإسفاط الاستبراء، وسفط، يطأما المشتري، فيحتم رحلان على الوأه واحده في وطاء واحد، فإنه مبهى عنه.

۱۹۸۵۷ - رجل له جاربه طائبه بيدها سد من لا يقدر على رده وكر وبخراحها من ملكه و فاخيلة أن يبعه عن يتى به سراء ثم بشهد أنه قد أعتنها و وبتر أنها قد وقدت مه أولاداً قد أستيان حدة بهم و فإذا تركها الطائب عاد، وافتتراها على ناخها منه و فين خاف أنه إن أقر بذلك أن تأخذه الأمة بذلك و فاخيلة أن يبعها عن ينى به و تدير جهه ويتركها على ملك الذي باعها منه و فيكول نه أن يطأها علك النكاح و وكذلك هذه الخبلة في ما إذا خاف المكال أنه لو اشتراها على النكاح و لا يقدر على إعادة في منا إذا حاف المنازة جها و يتركها على ملك من باعها منه و الا تقدر حها ويتركها على ملك من باعها منه و الاقترام أعلى ملك من باعها منه و الاقترام العبا منه والله أعدر - .

(1) و در وژار المون

الفصل السابع عشر في المدايبات

۱۹۸۸ - وحل له على حل مال بعد مهود، فأبي الذي عليه المال أن بقر به إلا أن بقر له على الشرطة ربريد ساحت الذل حيلة حتى بقر له عالمه و لا بحود بأحرله و لا شرفه و فاعلم أن المدون إذا قال أرب المدر الا أقر لك قال حتى توجدي، أو لا أقر لك حتى تعقل ما ندى توجدي، أو لا أقر لك حتى تعقل عالم تدويه عقل ما ندهيه، فهذا على بكون إفر وأ بالمال؟ عبد بعضهم بخون إفراداً و الا يحتلج صاحب حلى إلى الخيلة.

وذكر محسدر حدة فه عذه المستن في كتاب الإقراق، وأنه : لا يكون إقراق بدا طلب صدحه اذل احيدة حتى تصير مقراً بالانفاق، ولا يعيج تأجمه والاستحد، الاستحد، فالدراة في الله أو يقوله ويشهد المدرون المستحد، ويكان عالمه المال أرجى يتيب ويشهد المدرون السحد في دلك عارية، ويركله تقيمه على حا فقراء تم يتقدم الرحل المتراكز المها أقرائه عند ويشهد المال ويندون أنى باسم عذا على فيلاد شدا وكذا، فيادا أقرائه مه عند الفاصي، فالقرائه وينون أنى باسم عذا الله في المال ومن أن يحدث فيه حدثك وأحصر عليه في فلك والأز المتراه بالدي علك النبيس على ما يأتي بعد عنا إلى عند المتافي بحدو عليه وينعه من لقصر ومن أن يحدث فيه حدثًا، فم يحمو عليه وينعه من لقص ومن أن يحدث فيه حدثًا، فم يحمو الفر إلى من طابة النبية على ما حرى من الأمو فيل هذا، ويبطل فيلم يعيم الفر إلى من المال من ويقيم المينة على ما حرى من الأمو فيل هذا، ويبطل فيلم للفر، ونأحيم المنافية والمالة أن يعالم الفر، ونأحيم المنافية والمالة أن غفر، وكان يسحى أن لا يحجر وفاد قائم على ما حرى من الأمو فيل هذا، ويتعلل فيلم المفر، ونأحيم المنافية والمالة أن غفر، وكان يسحى أن لا يحجر وفاد قائم، يعلى حرارة عما في دمه ويقاء حق المالة والواد وكان يسحى أن لا يحجر وفاد المالة والمالة والواد وناجيات وقد حوارة عما في دمه ويقاء حق الى المتر وبالوادة وناجيات وقي حوارة هذا في حدارة وناه المحد وها المحد ويتال المعلوب المتحد ويقال المتحد ويقال المتحد وبطال المتحد وبطاله المتحد والمتحد وبطاله المتحد وبطاله المتحد وبطاله المتحد والمتحد وبطاله المتحد والمتحد والمتحد والمتحد المتحد والمتحد المتحد والمتحد والمتحد المتحد المتحد المتحد والمتحد المتحد والمتحد والمتحد والمتحد والمتحد المتحد والمتحد والمتحد

حق الطابوب عليه، والقاضي لا يحجر في مثل هذا الوضع.

وى الخصاف أحد هذا ما ذكر محمد رحمه الله في أحر كناب الحجر أن النائس بذا أدن لرحل بالنصرف، فلما تصرف، ودين الباس، فلمد الرحل فعد محمد رحمه الله : يتحجر ، وإل لم يحجر طلبه العاصل، وعند ألى يدست رحمه الله : لا يتحجر إلا محمر القائس، وإذا حجر علم الفاضل صح حجره، والمحجر دلت الرحل، وهناك عديال أيضًا الشحق البراء وبالإلف وإلى للحجور والبراء، وفي هذا الحجر إبطال حقه عليه ، ومع هذا جور ذات، وكثيراً ما يوحد في كتاب الحجر مثل هذه الأدلة ، فهها أيضًا كتاب .

تم قال الخصاف الما مع عدا الوقال أو حتر عقوره مع العارج وزقاض الدي كان باسمه الذال بعد إقراره و يبحود تأخيمه و إيراء و هيئت وساطنع عبد من سي و ويفا خص قوله الأم الايرى الحجو جائزاً، وإذا لم بصح الفجر عند كان تصرفات الفرق منافق منافق الدين المقرمة وحسر الحال بعد الخجر كالحال فيله ، وفي ، فيحر كان تصرفات الفرق في الدين المقربة حائزة على ما عرف في كتاب الإهراء أن من أمر بالفين الذي له على الباس الرحل ، صح وقواره ، ويكون حن النسف مه الأنه هو الذي عامل و عاقده والعاقد يلك التأخيل والايراء عن النس عند أبي حيفة وسحمه وحمهها لعه كان شيل بالديم وها أمرة المشتوى عن النس يجوز عبدهما ، والسائة معروفة .

نم ذكر الخصاف قول أبي يوسف رحمه الله ، فعال الإذا لم تحجر عليه العاضي. فيه يحوز قبضه للمال و لا يحوز إيرا مدولا حمه و لا تلجيم الذا عند اللي يوسف رحمه لمه لا يتحجر هذا الرجل في حجر القاصي ، فضل حجر القاصي يصح فيصه ، أما لا يصح ابرا مه وتأخراء أنه ، من الوقيل بالمح غير أن سند إن أمض هذا القرام مصمه أو بد من في عباله كان المتبوض أمانه ، وإن قبص بد الأحتى كان الفيرص مضمولًا علمه بالهلاك كما في مرح الموقع ، ثم ذكر الخصاف بعد هذا فول زمر رحم الله ، إنه لا يصح فيص مقر ولا إبراه ولا تأخيله ، وإن لم يحجر عليه القاضي ، لأن الإقرار نقل ملكه ، وأرافه إلى غيره ، فلا يكون له حق النصوف به يحد ذلك ، كما لو أقر الإسان بعن من أعيان ماله . قال شمس الاثمة اخلواني: هذا من قول زفر رحمه الله إذا كان الدين مطلقًا وليم يكن السبب طاهرًا، أو كان هذا الفر رسولا أو كان هو وكيلا بالكناية حتى لا يملك فيض طال الكناية، فأما إذا كان وجوب الدين بسبب المعاملة الني²¹ يكون قضها إلى الوكيل، فقول زفر وحمه الله في مذا نظير قول أي يوسف رحمه الله: إن هذا القو يملك القبص، أما لا يملك الإراء ولا الهية ولا التأجيل.

۱۹۸۵۹ - رجل له سال على أخر فطلبه منه فيفال: اقتص (۱۹۸۵ على الناس، وهو ظالم له في ذلك، وأراد صاحب المال حيلة حتى يضمر له المالي، فالحيلة من ذلك أن يكتب صاحب المال على هذا الرجل الذي باسمه المال كتاب بالإقرار أن جميع المال الذي ماسمه على علان لفلان، وهي ملكه ويزيد فيه أن هذا المال لم يزل له، وكان في منكه يوم دايشه، وأنا دايشه بأموه، فإذا أثر على هذا الوجه ينكر صاحب المال أن يكون أموه خلك المداينة، ويكر بالتول فوقه، فيصر المقر بذلك الداينة صاحة.

1947 - رحل له على رجل سال، عارفه الذي عليه طال أن يتحول باعليه ممان أن يتحول ما عليه مناطقة أجراء فطيئة فيه أن يقول للديون لن يربد أن يتحول الثل له: بع عبدك هذا أو مناطك هذا من الطالب الذي له على، وإذا ياع المأسور عبده من صاحب المان الذي له على فلاك، وفيل صاحب المان الدينة ويصير عمل فلاك، وفيل صاحب العبد عنى الطلوب، وهذا الأن اللديون في هذا الموضع يصير عنولة الكفيل للصاحب العبد، ولو قال: بع عبدك من فلان على أن أكفل لك الفين جاز، كذا مهذا، والعبارة الصحبحة في فلك أن يقال: البيع لا يتعلق بمثلة الدين؛ لأن اندواهم والدنائير لا يتعينان في العقود عينًا كان أو دينًا، وإلى يتعلق بمثلها دينًا في الفية، فيصير كان فلان بمثل الدين الفي له على، ثم احمن تمنه كان لها على من الدين، وفلك عن فلان فينان الفيل يتحول المال إلى صاحب العبد.

⁽¹⁾ وفي ط اللادي

⁽١) مكتا في الأميل، وكان في طارع: النفيات

⁽٣) وفي الأصل: "المبع . . .

⁽٤) وكان في قد الذي مكان العبد .

وفلمالم ألفائك فكرهافي الخامع واوذكر فالحولتين وخفافهما فافكرناه والدنية: أنَّا بأمر المديود ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب عليه على مبعده هذاء فإذا فعل فبدر الماق على الطلوب لفت حب العبيد عبي أن في فيصل النبع حدمت العبده يرجع عني الطنوب بشدار التمنء وعي قصن الصلم بقيمة العمده والقرق أن الصانح وفع بالعدد لا بمدله الان الصلح إدا أصيف إلى دبن يتعلق معينه لا عنله ديئًا: في الدمة ، والهذا إذا صافحه على دين ، ثم تصادفنا أنه تُم يكن عليه فين يطل العملع ووإذا حصل الصلح بالعبدوقع القصاء بعين العباء وصار المذبوق مستقرطا مأامن المأمور عبده، واستقراض العبد يوحب الغيمة، أما في بالماييع لعفد لا شعق بذلك الذيرات عتله ديدًا في الدمة، وتهدا أو اشترى رب لدن أمر الديون شبدًا بحله عليه من اللدين. تم تصنادقنا على أنه لا دبن له لا ينصل السيع، ولذك فا فكذا حسر التأمير فالخمرًا هين الأمر ميز ممل العبد كأبه باع العبد بدراهياه الله جعل نمنه قصاصاً بالدين الذي عمي الأمر للمشتريء ولوكان فكداء رجم مأمور على الأمريس لعبده وهو مثل الدبوء كذا ههناء فإذا لم يا والمطلوب ذلك واراها أراد الطائب ذلك والحيلة أن يشرى العالب العبيماء أوانشاء مز مولاه بألف درهم مطلقاه ولايفول بالالف لتي له على الطاوب؛ لأبه بو قال: هكذا كان فيه قاليك الدير من غير من عليه الدين، وإنه لا يحور، ولكن يشتري بألف مطلفة والمويحين مها البانع على الخدود فيصير ذلك الدبن للبانه

وإن لم يقيل المطالمة إلى عبية الماء الحوافة من يتم؟ فال: ٧٠ لأن الناس بتعاولة ما في الطائلات فلا يتحول المطالمة إلى عبره إلا مرصاء وإن طلب حبلة بصير ذات الفال الماتع من حير حوالله، فالمرحة ما وتوانا أن يقر الطالب بالنس لبائعة وتوكنه بقيضه على ما وتوانا في مساحب طعيد يتونه عن الدينة، وإذا خاف المقر به أن يعرفه عن الوكافة فالوحة ما فيم من قبل هند أنضًا، فإن قال المقر له عالمين وهو الناتع، إذا أمرائه عن فيم المعدد لا أمن أن يقوله أن المقر به على الدين ويحافقني عليه، فالحياة في المعدد لا أمن أن يكنب إفراز الغالب بالمنك اللين للمقر له على أحدو ما يبيال ويكلب فيه أوضًا وتبلل في قبيض هذا المدين وحلفسه على دلت عبلا يجرد في مثينه معدد هذا على هذه وتبلل في قبيض هذا المدين وحلفسه على دلت عبلا يجرد في مثينه معدد هذا عن هذه الدين عبد المال بعد ذلك حيل العرب في قبيض المدالك حيل المدين وحلفسه على دلت عبلا يجرد في مثينه المدالك حيل المدين عبد المال بعد وللك

١٩٨٦٠ - رجارة على وحل مثال، فينك لطارب لطالبه أدابوجة بهذا المال إلى وقب محمومة أو يتحمه علمه وأجام الطناب إلى ذلك وخاه بالصلوب أن محتار عليه الطائب فيقر بالمان بشرور ثير توجيد أو ينجينه عليه . فلا يجوز تأجيبه الا تنجيبية عي قول أبي يوسف رحمه عه • لأن الله عو الذي عامل وحاقت، فيأكون عنزلة الوشيل بالبيار مراجهة الفراله وفلافصاح تأجيله ولا للجيمة في قول أمي يوامك رحمه اللاه واطلب حبيلة حش يصح بأحبيه وشحيمه عند لكنء فاخرلة فراذلك أدايف الطالب أن همدالمال حين وجب عالى هذا المعاموت إنما وحب ميزحلة الي وقت كندر وإن كمال بربد أنَّ يعجمه عليه يقر مصاب أن هذا المال حين رجب على المطفُّوت إنَّا وحب منجبًّا إلى وقت كدا ويصف المحوم وحفاالان العلماء وحمهم فه خطوا أن الوكيل والبوب هل تسك أنتأحيل والسحيم بعداتهم البيعاة والفقوا على أنه يثلك للبيع بثمن فؤجل ومتجور فيندخى أذريتم الطائب عدى هذا الوحية وفأبو يدمهم وحبيبه القالي يعبوه التبأحيل والشجيد بعدمة تبت الدين مطلقاء وجوار الإقرار يواحب لثان مؤاجلا ومنجمكا من الأصورة وحواطلير ما قالوه فر الدين إداكان مشتراكا بن أثبين، فأراد أحدهما أن يؤجل في تصييمه ، وأبي الأخر ، لا يحور هذا الناجيز أصلا، وإن قال أحدهما " هذا الدين حين وحده ورحل ، وأنكر الأخر ، يتبت التأخيل في نصيب الفراء وكافلك حد القماد . أوجب عمى الغادف، فأراد المقذوف أن يعمو لا يعمل عفوه، وتو فال الغذه ف "كنت مطلا في دعواي سقط تحده فتين بهذا ألامن أقر سبب لشيء و فيفايتيت على عصمة اللبي أغراء وامن أراد ووقواره نغير المسب قلاصحاء لا بعمل إفراره والكدا في مسألما

فال شيخ الإمام الآخر شيس الأنبة الخلوائي: وعبا إذا كان الأجل متعارفًا، فأما واذا كان أجالا الأجل متعارفًا، فأما وحساء أنها أجال خلف مرد الناس ويته لا يسح إفرا الميسان عبد ألى موسه دور حسد وحسيدا ألف والمسألة معروفة في كتاب الركانة أن الوكيل بالبيع إذا ياع بأحل عبد ألى حشفة وحسم الفائدية فلمطنوات أبضًا ما يبدو له في ذلك من درك من قسم، وبأسبابه من إقرار وشجته وهيه وقليت وتوكيل وحدت إن كان أحدثه في هذا المال يعلل به التأجيل الذي المستحقة فلان، فهو خدم حتى بخلصه من ذلك ، أو برد عليه ما يلزمه، فإذا احتالا بهدد الخيلة، ثم حاد رجل فعد كان الطالب أفر له بشال فيل لناجي، وأخذ التعلوم بالمال،

وكفيه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف رحمه اند، ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن؛ لانه قد ضمن له ما يلحقه من الدول، وقد حقه النبرك، فيرجع عليه، فإما أن يحلصه "الطالب وإما أن يديم إليه ما صمن، فيكون عليه إلى وقت أجنه وننجيمه

وأحرى في الثقة من قول إلى يوسف رحمه لله أن يشهد الطالب على نفسه بقيض ذلك المان ميؤرخ الكتاب الذي يفر مبه بالقبض بيوم معنوم. ثم بقر المطنوب أنه وجب للطائب عبيه بعد تأريخ الإفراد بالفيض فيمة نلك الدراهم دبائير مؤجلة إلى وقت كدا، ويؤرخ كتاب الإفراد بالفنائير بعد كتاب الإفراد بالقبض بيوم أو بيومين، فلا يلحن الطالوب بعد هذا درك من حبهة إفراد الفنائب بالمال؛ لأن انضالب أفر بقبص تعب الدراهيم، ومن القبض في الدراهم كتاب له، والدنائيم دبي سادت وجب، الأن، عبد مكون للهفر له قد مذا في حرب، فيقع الأمن للمطلوب من جميم الوجوه

ون خاف الطالب أنه لو أقر بصفى الدواهم من المطلوب، فإنه لا يقر له بالدستير، أو خاف الطلوب أنه لو أقر العالب بالدنائير، فالطالب لا يقر بقبض لدر هم منه، فطلبة حيلة، فالحيلة في ذلك أن يحضرا الشهود، ويقو لا لهم، بشهدوا عليه إلا بعد قراءة الله: ابين حمية أه فإداة وأناهم أن يحضرا الشهود، ويقو لا لهم، بشهدوا على القر منا وحده، فاشهدوا بذلك علينا، وإن أقر أحدها وامتنع الاخر، فلا تشهدوا على القر منا وحده، فاشهدوا بذلك علينا، وإن أقر أحدها وامتنع الاخر، فلا تشهدوا على القر منا وحده، فتكون هذه جبلة لهما جميعة إلا أن في هذه الحيلة توع تطر، فإن من أثر بحل لاسان، ثم قال للناهدة لا تشهد على أن يشهد عليه إلا أن يقول المدعى للشاهد؛ لا تشهد على قالان على المناهدة لا بسم للشاهد؛ لا تشهد على قالان على أن والمدعى الشاهد ان يشهد، وهذا لأن الشاهد لا يعرف حقيقة الحال، فيذا منع الشاهد على الله مبطل، فلا بسم الشاهد أن يشهد، وهذا لأن الشاهد على الله مبطل، فلا بسم الشاهد أن يشهد له.

و كان الفاضي الإسام أبو على النسفي يقول: بأن المشابخ متر ددون فيهما إدا قال المنحى للشاهد. لا تشهد بما يجرى بينا، قر يقول له: إلما فيبتك لعشر، فاحضر للجلس

(١) وفي الأصل: يعلقه:

القاضي، والنهاد في يدين ويعطهم قالود ويسعه أن يدهد، ويعمضهم قالود لا يسعه مكك، فالاغتلاف بي تدن المنالة وقيل على ان بيما قال الحصاف وع بطره فالخصاف شوش هذه فضالة في ذكر معض الواضع أده و قال المقر للتدهد الا تشهد على لا يصح الفيي، ووضعه أن يشتهد، وأشار هها إلى أنهد وقالا، لا نشهدوا عليها أنه بصح الفيي، إذ أو لم يضح لاتكور، هذه حالك، فتصرف أن في عدد المسألة مو المستساء ونشويش،

عبرن كنان لذن أنعي والهم مشلاء فأراه المصوب أذيعه في الطالب ألف درهم. وبهاجاء الصاف من ألفء والعاف الطموت حبلة الإقراء على ما مراه قالحمله له الذيقيض الطامب ألف ورهبه ويغر مقاض الألفين مي فناب مهارخ واثم يكتب على المطلوب كتابًا بألف منؤخلة إلى وقت كمدابعيد تأريع الكمياب بالقسض بموء أويومينء فسعم الأمل الدطلوب ممني ما بينا في هذا، فإن حاف كال ممهما من بماحيه أد لا نعراله أن سبق هو پالإفوارا فاعلى تحواما بناه من فنزاء فالحملة كاليوناها ابتهاء ارجاع انزاضا بالدامة ويكنب هذا التواسط على الطائب كتابًا باسمه، أو بأسوامل يثو به بأنعي درهم، ويفيض المراز للطالوب أثبت درهم تأني درالماأن يؤدانها باللي الطائدات فسنكدي حناه يعني حند المتراسطان ويكتب القررسط على الطلوب بالأثف الباقية كمابًا بالسعاء أشربأس الشراسط المذاب حين أكنا والعطارات كمانًا مؤرخًا للفض ما كناره على نظارات. ومثلت ألفا فرهين وبأد الطفارب أيضا حني بكتب الطالب على نفسه بألف فرهم مؤجلة بعد ذلك التأويح والإدافعاء ذبك دفع فعوسعه إبي عل واحمد مسما تتناه الدي ادنا أه خابه بالدل الذي قشب عليه ليمض كل واحد منهما ذلك الكناب، ثم مافع المتوسط إني الطائب الألف والكتاب لدي أديدي الطائوس الأقداءة جدد ويعقد إلى الطائوت كشاب إقرار الطالب لقيض الأنفيراء وللسغي أبابعشاط فلنوحظ فيدمع فراكن واحدوان الطائدات و الطلوب شيرةًا الذال الذي يربده الركائب عليه متى يعابد استحفاط لتوسط أن المال الدي ياسمه عالى كل الحد مربها حتى كان طرا في تبيه الجعدة الحيلة وقعت محتاهة في التسام، وإنها مشكلة لم تقصير لنا حقيقتها، تبودكر همها في العصل الأبن أ16م، وهو ما إذا أراد الطالب إم الطيفوات، وخاف الطلوب أن يأخون الطالب احتال تحيله الإفرار حتى لا يصلح الإبراء على قول أنى يوسف رحمه الله .

حيلة أخرى: وهي أن يقر الطالب أنه كان أشهد على الطالب بهذا المان إشهاداً باطلاء وزقرار فلان المطنوب منه للطالب كان على طريق الإخالق، فبصمن له ما أدرك فبه من درك على نحو ما بينا، فإن كان الطالب قد أقر بهذا المال لإنسان، وجاء ذلك الإنسسان وطالب المطلوب، وحج المطموب على الطائب بما صسمى له من الدرك والخلاص.

١٩٨٦٢ - رجل له على رجل ميال، فيميات الذي عليه نقال، فيميأل الوارث مساحب المَانُ أَن يَصْمَنه هذا المَالُ إلى أجل يعني يؤجل عدا المال، قسال: لا يحسوز التأجيل، قال تسمس الأنمة الخلواني: هذه المسأنة لا نعرف إلا من جهة الخصاف؛ لأنه لا ذكر لها في الجيب فأن ولكن ذكر في المستوطأت أن من عليه المان إذا منت حل الأجل بموقه، وذكر حقيث زيدين فيب رضي الله عنه، وذم يذكر هذا القصل هنك. وقاله الخصاف. الأجل لا يثبت في حق لو ارث؛ لأنه الدين ليس عليه فلا يفيت الأجل في حقم، فبعد مداء هذا لا يخلون إما أن يثبت الأجل للمبت. أو في إدال، لا وجه أن يشبت للسيت؛ لأن الفين سفط عن ذمته بالوت، فكنف بفييد الأحيل، يدل عليه أن الأجل الثابت لهذا الشخص يسقط يونه، فكف بنت له الأحر اشداء بعد مونه، و٧ جائز أن بنمت في المال؛ لأنه عبن، والأعيان لا نقبل الأحال بلذك نك: بأنه لا ينبت الأجل، وقال بعض مشابخة رحمهم الله: ما ذكر في الكتاب قول محمد وحمه الله: وأما على قول أبي يوسف وحمه الله : ينعل أن يلت الأجل، وردوا هذا الى مسألة وهو. أنَّ هُرِجُ الْبِتَ إِذَا فَيِ أَ لَلِيتَ عِنَ الْذِينَ ، فرد الوارثِ عند محمد وحمه الله لا يعمل و دويا لأن الدين ليسي عليه ، و عند أبي يوسف رحمه الله : بعمل رده ؛ لأنه هو الطالب بالذين ، فلما همل رده وجعل كأن الدبي عليه، عمل أيضًا الأحل، ويثبت في حقه، هكذا فاثواء ولمكن الصحيح أنه على الانفاق على ما ذكو في الكتاب.

ثم إذا كان لا بنبت الأجل في حق الوارث، فالحيفة أنا يفر الوارث أنى قد كنت ضحت هذا الحال عن المبت في حياة المبت نفلان إلى وقت كذا، وبعر هذا المغالب أنه كان مؤجلا على الحيت، وعلى تغيله هذا إلى هذا الوقت، ويقر الطالب أيضًا: أنه لم يصل إلى هذا الوارث في، من مثل الحيت، وإذا أقر على هذا الوجه، فحينته يبقى المال على الوارث مؤجلا، وإثما كان مكذا، وذلك الأن الأجل وإن سفط في من الأصيل بموته لا بستط في من بركب ، يبني على الوارث مؤخلاء هكدا ذكر في طاهر الرواية .

٣٠٨.٤٠ - ورفر اللي عالهن رواوات المهادر ٢٠ أنه اذا حد المال على الأصابل بحل على الكتبل ، وردا سفط الأمل في حو الكميل لا يسمط في حز الأصول ، وقدت على لأبراهما فإن براء الإحمالة إبراء الكندل وأمانان والكها الابكون إبراء الأصداء والكن في ظاهر الدواية قال. لا يستط لاحل في حل الكفيار، وسنقر الدادعات مع ملاء الم والوارويقي الطالب أفيه لهريضا والورهما الوارث نبي دهر مثل الميت والأن العين فدحل على الإصبيل، فكان له أن يميع ماله ويأخذه ابتما وحده فيقو هكفا حتى لا يكون له أن يراحم عثى ألوارث شرره

فإلى في الكندي، ولا غيرانه مات معليدًا وضيم: الوارث عبه بعد ملك، ولكن رق أنه زبان فيهر، عموه لأن الدهب عبد أبي حنصة راحاله أن الكفالة بالدين مواميت مقلس لايصلح، فيضعن الايتباطرو عما على الوحة الذي قلب، هان قال الوارات، لا الضدر العابة المثال المطالب ولولك الافيجه إليه بعد لسناء فرصي الطالب بقاتك وطبيا حيانة حيق بشياهها الأمر بسهمان قبال فالفراك إلى الذب كان أدامه عن حراته وهم حدة ألف ورعبوال سنة ويقر صاحب المال بذلك ووضر الصيار الولم يصل إبي هذا الوارث عني، من حال المبت، غادا أنَّم المقالم إكن الطال ، أن اطال عن الحال الآيا ولك الأجل لاستفت بوت المبنوب؛ لأباموت من عليه الأحد الأبوحب سفوط الأحر، فسعى الأحر أمواردت وهمزدس المتنافي سلعه ومالعامين الذي عالي الواردة، عيض فلك علمه في أجله. فيان قال حلة الدوب رعابطها والرث أخراء وحكر الأحمار، ومكون انفول فوله بناء على مسأله معروفه أن من أفر بالمال، وادعى الأجل لا يصدق بي دعوي الأجل عدناء وعند التنافعي وحمدالة : بصدق، فاحبلة في ذلك الأطرال وعالمه كان فديمن للمبيئ عن رجل من الناس مو ألف درهم إلى منة، ويقر الطالب ذلك، البيكون الفوال قوال فوادمته فيبيها فسمراله إلى لأحراء وهددهما أدمعروفه في الخامع الربيس الأناوس قال لمهام الك على كفت ورهيمان عهة كمالة مؤخلة وإله يصدق في وموى الأجيل. فإل نسمس الأشعة الحلواني ، وهذه لا تصبح على قرال أبي يوصف رحمه الذه والأن عنده في الاقرال بالكفائة لا يصدق في دهوى لأجل أبضُّك فإن قال الوارات. لا أمن هذا الطابات أن سنتحلفنن بالله أنث صبعت عند المال للمبيت إلى سنة، فالوثيمة

عيد أن يقر الحريم أنه فما استحلف الوارث على ذلك عبد قاض من القصاد، فلا يكون له العد دلك استحلامه الأن الخصاج إذا استحلف مرة لا يستحلف ثالًا

44.78 أرضل مات وعليه ديون، و خدالورثة تركته، فاقتسموا فيما بيهم، مؤدا حنا، غيرم المبت ، كان له أن يطالب كل واحدد من الرونة نشدا، ما مي يده حتى بستومي تمام ديت ، فلو طلب أحد الورثة حيلة حتى يعطيه بقدر حصته من دين البت على أن يبريه صحة بني، ولأيطالب بعد ذلك، ويمكانت به على الروف فالحمله أن يدفع هذا الواوت إلى الطالب أنه نم بعيل إلى هذا الواوت إلى الطالب أنه نم بعيل إلى هذا الواوت من مال المبت إلا هذا القدر، فيها خاصه هذا الوارث أن يستحمله الطالب بعد دلك على أنه لم يقبر أنه استحمله المعالمة عدر بعض القعده مرة.

1967 - رجل له على أخر مال، فأرادرب لدين أن يقو يبعضه قرحل على أن ما خرج منه، فهو للمقولة على أخر مال، فأرادرب لدين أن يقو يبعضه قرحل على أن ف خيفة أن يقو الدي بالسمه الحال أن أسمى في الصلاحات، أن مد الحال لو فل من أضلك هاوية ، أن مد الحال لو فل من أشاس قد عوله يعيه واسمه ونسبه و أنه أوضى به لى ولفلان بن فلان يعنى الدى يريد أن يقرف على أن فلان بعنى الدى يريد يندأ به حتى بستومى فلان وصيبته ، ثم ما يعرب بعد ذلك لى ، وذلك أن جل وكننى منسبه و أوسى إلى من ذلك ، وذلك ألرجل وكننى منسبه و أوسى إلى من ذلك ، وذلك الرجل نوفى ، وهذا الحال الابخرج من تلته ، تم مؤلل الخرافة المنافق منافق من وزكد على ذلك ، وال أراد أن بقدم نقسه بدكر في بين الوصية ، أنه بدأ على بحر ما سناه و على مذا القساس يحرج حس هذه المسائل ، وقد مرت جنس هذه المسائل ، وقد مرت جنس هذه المسائل ، وقد مرت جنس هذه المسائل ، وقد

۱۹۸۸۱ - لرجل يكون له الدين هاي رحل، ويكون له دين، فيسوكل وكسيلا باقتنصاه ديمه ويشواري هر عليماه، ماراد رجل على له على التواري ديل حيثة في اقتضاه ديم، مالحينة أن يجيء الذي له الدين على التواري إلى رحل للمتواري عليه دي، ويقول له الي وكلتك أن تقتصي الدين الذي لي على التواري وبالخصومة عيم، وأن يجعله فصاصاً بما للمتراري عليك، رآخزت أمرك في ذلك، وما صلت فيه من شيء، فيقول لوكيل تقد قبلت ملك، ويسهد عنى دلك عدولا، فقد عرضا أذ الوكيل بغيض الدين إذا جرر له أن يجعل الدين الذي وكل بقيضه فصاصاً بما عليه، جاز أن يفعل ذلك، فإذا جعله فصاصاً، تحول ما كان المستراري على الوكيل إلى هذا الموكل، لأن الوكيل أوفى دياً عليه بمال الغير "ابأمر صاحبه، فيصير ذلك دياً عليه للموكل، فيقيص الموكل ذلك مه

1904 - صاحب الدين إذا أراه إليات دينه على المديون العائب حتى يحكم له المحاكم بذلك، فالحياة به أن يضمن رحل جميع المال!" الذي لهدا ترجل على الغائب، ولا يسمى مبدع المال، ثم يضدم فساحب الدين الصدين إلى مجلس الحاكم، ويدعى عليه، عبد مبدع المال، أو علي مبدلان أو عبد المحلس الحاكم، ويدعى بشول: لا أدرى له على فلان شيء أم لا، فيقيم صاحب المال البيئة بمحصر من هذا الفسمين، فإذا أقام البيئة حكم الفاضى بدال على الغائب، و على الحاضر بحكم صدن، ويتصب الخاضر خصمًا عن الفائب؛ لأن إلمال لا يجب على الكفيل الحاضر المدن، وجوده على الكفيل الحاضر الدين، وحكمًا عن الفائب.

القرض باطل عندنا، والمسألة معروفة، والحيلة فجوازه أن ينوسه بنانا، والأحل في القرض باطل عندنا، والمسألة معروفة، والحيلة فجوازه أن يعيل المستقرض صاحب الحال بما على رحل إلى مسة أو سنجى إلى الوقت الذي يريد أن الأحل إلى ذلك الوقت فيصح ، ويكون الهال على المحترات عليه إلى ذلك الوقت، والا سبسل للمفرض والا لورتته إن منت القرض على المسقوض؛ الآن الحوقة توجب براءة الأصبل، فإن مات للحتال عليه يحر المان عليه، ويزخد ذلك من تركته، فإن المريكن له منان، يرجع الطائل على المستقرض؛ لأن الحقال عليه إذا مات معلماً يعود الدين إلى دمة الحيل، فإن طلب المستقرض عبلة حتى لا يوجع عليه المقرص والا ورنته، فالحيلة أن يكتب إقرار الضرص يسار المحتال عليه والملاح، فإنا أقر مذلك، لا يرجع على المستقرض والا ورنته، فالحيلة أن يكتب إقرار الضرص يسار المحتال عليه والملاح، فإنا أقر مذلك، لا يرجع على المستقرض ولا ورثته، فالمستقرض ولا ورثته، إلا إذا

⁽١) وكالذني الأصل: عال موكل: .

⁽٢٤ وكالأمورط أرحل له جميع المال

أقام الب عمل مانه مفتياً.

وأحراق أوالبحرو المحتول مليه فيناجيها للأورانان عرن أحرارير الانت الأحلار فتنحور الخوالة الثامية واردا مدت المحتال عليه الأول لم يكار للمدرض على فراتته ولا عمل الحاشال مليه العائل مديل ما لوايحل الأحرارة هكذا وقع في يعص المسخرة وفي بعص النسخ لو تكن قصد هيه المان على المستقر في . و لا على الثاني سبب الي محاد الأحل. قبل أهذ هو الصحيح، وما ذشر في عني السم أنه لا يكل للمند صرعي تركه المحتدل عليه الأول سبس غلط الأنزجائه يحر الدمواقي توانتها والصبحمة أن مدا اليمس بعيطان الأنا المدين فعارضه للرعان دمة المحشال حليه الأوال برحوالة على القام الرادكات بحل في تركته ، فإن مات أنتالي كالونصاحات المال أن بأحدًا للذَّا من تركتم ، أنَّا ترجع ورثة البيث على لمحينان عليه الأون بالمال بي صحو الاحار، فإن لدن الناج مرت بعده لا لكوال الصافحي المالوات بوحم على الحيثان هفيه الأولى لا معدعيجل الأجارة الأنه بيس بمستقرف إفيكون المال حالا علمه

١٩٨٨٠ - المديون إذا سأل الدائر والدجيم فحات أبه إن نجده عليه لديما له بالأوام على التعوم فأخبلة أديشترط في التحيم أهرال أخر تحمّا عن محله و فحديم إذال على الطاوب حال، صحوز والأن التأجل بالدة بالدف وقد علتها بشوط ودراوف. فينحور كند لرعنق البراءه المؤبدة لشرط متعارف وبوذه ببالهال إواكال أشمديوات حططت علك خوسهانة على أب تقاني خورسومنة النواء والرابو تنقذني الموجو طالال عامك على حالة فعجراء صح أفطاء وإناكم بطاد البوح ذلك حتى مصي البوم ببطل محظ كلما شبرطاء لأبه لواعلن بعشل البيراءة عدم النفداي البوء وإبدحاش ويلحور الد بسقط الدين والمربعود والاغرى أنه لو الراعرية عن الدين يسفط الذين. عوذ وقع تغرم عاد بعد السفوط إلا أنايت فت استقواها على وجود القبول، وإما يظهر هذا فسألة ذكار ها حي النوادر الإذا كنافية أمر حال جايرات الأيص ديوري فيشبال الإس بالأصار فيلا حملتك ما الي هليك من الدين. فيتمال الأب: الاشريدة، لا يعمل فرده الأبرانديو فيد منقط بالإبراءة والأب مثاره معينه ليكون هده وضيه لوالدي ولا وصبه للوارث

٥ (٨ قالم - وإذا أراد المهاموت الذير هي الطائب مائه هيداً ، وقد ل الطائب الالمين

أن يوات العبد، فيتوى مالى، فاخبلة أن يشترى الطائب العبد من الطاوب بالدين، والآ بشخم منه، فإن أعطاه المال أفاله البع، وإذ هلك النفض البعر، وكان ديم على حاله، أما انتقاض البيع والأن المبيع عد هلك في ينا لبائح قبل التسبيم، فيتنفض فبيع، وإذا الشغض البيع على المال عليه كما كان، فإن قال الطلوب: أحاف أنى إذ رددت المال المقبل البيع قال: يبعده على أنه بالحبار إلى وقت تفا شهراً الو أكثر، فإن رد المال، والا يمين بيعده وإن المهرد المال، فالخبار والل وبنم البيع، ويكون لفة الهما حميم، فإن وده المال النفض البيع إن لم يرده، تم البيع، ويكون هذا محترلة رجل بشترى متاعاً على أنه إن رد المائع النمن إلى تلانة أيام، فلا يع بسهما، وإن لم يرد، فالبيع نام، والخبار بالله والخبار المائع المائم أنه أن منفذ رحمه الله؛ الأنه يرى المنفذ رحمه الله؛ الأنه بالله وذلك حائر تك هذا، وهذا الميلة لا تتأتى على قرل أبى حنيفة رحمه الله؛ الأنه لا يرى انتزاط الحبار أكثر من نلانة أيام.

1944 - رجل له على رجل مئة دينار حميدون منها يصك وخميدون بعير عاصده مجدد الطنوب خميدون بعير صلحه مجدد الطنوب خميرين التي لا حرن بها و أفر بالأخرى وحلف على ذلك و فاخيلة للطالب حتى يأخد منه حميع ماله أن يوكل رحلا غربياً لا يعرف وينفس المال من الملكوب ويشهد على ذلك في المحلابة ، نم يشهد في السرس ينز، به يحتشر من الوكيل أنه أخرجه من الوكالة وعزله ، تم يجيء الوكيل ، و بأحد من المديون الحميد الوكيل أنه أخرجه من الوكالة وعزله ، تم يحيء الوكيل ، و بأحد من المديون الحميد المناسب المديون الحميد بالمكوب به أنه كان عزل مختبها إلى و تبلث يقيم العالب بيد أنه كان عزل الوكيل قبل أد يقيض اخميس منه ، فيقصى القاضي له على المطلوب بالمال، ويقول له التيم الوكل وصالحه بالمقال منك .

۱۹۸۷۳ إذا كان لمرجل على رجل دين ولا يؤديه، فالحدة لرب الدين أن يتوكن عن الغر في شرء عين من مدنونه، فودا الشرى تقع المقاصة بن دين كان للوكيل على البائع قبل هذه البايعة، وبين دين وحب للبائع على الوكيل، تم الوكيل بأحد النمن من الوكل وحملة أخرى أنا يوكل رب الدين عبره بالشراء من الديول، فتفع المقاصة بن دين الموقل وين ما وجب على الوكيل.

الفصل الثامن عشر في الإجازات

19.00 و قبل محمد وحمد الله في إجارات الأصل : رجل استاجر حماماً ، وشرط رساجر حماماً ، وشرط رساحً وشرط رساحً وفشرط رساط المرادة على طبقاً جرء فالإجارة فاسدة و الأد قدر المرصة بعيم أجراً ، وإنه مجهول ، والحيلة للجواز أن ينظر قسر ما يحتاج إليه في الموصة ، ويضه دلك إلى الأجراء مم راحت ، خمام المنتاج ويصوف ما ضم إلى الأجر معمر مقه ، حتى إنه إلى المرصة عشرة أيضاً ، فرب الحمام بؤرجره منه بعشرين ، ويأمره بعمرة المشرة إلى المرصة ، فيعمير المستأخر وكيلا من حهة رب الحمام بالإنماق عنيه من ماله ، وإنه معلود فيجور

ص منابخان حبهم الله من قال: هذه الحيثة مستقيمة على فولهما عبر مستقيمة على فول أبي حبيمه رحمه الله الأن الأجرة دين، وقد أموه بالصوف إلى محهول، وهو بالتم آلات الميمة والأحو مجهول، وإله يميم جواز الوكالة على قوله، كسا إذا قال صحح الدين الميم والمعارف وإله يميم جواز الوكالة على قوله، كسا إذا قال صحح الدين الميم من قال: لا من هذه الحيلة مستفيمة على قول الكل، واختلفو في العنة المحمولة والمنابع على جواز الوكالة التوكيل الأجره غير واجب ليكون أمراً بصيف لعين إلى محمولة وومو المائع على جواز الوكالة، إلا أرى لم أد وه بهذا قبل الإجازة جازت لوكالة، فإذا وكله جزئ والمائع، وقم يعبى المسلم الإن الدين هناك واجب وقت الوكالة، فإذا وكله بغيان أو قال المجهول، فلا يجوز كسالو قال له أدما في عليك إلى رجن من عرض الناس، أما ههنا بخلافه حتى قو كالت الأجرة واحية وقت لتوكيل بجب أن لا يجوز على قول أبى سنيفة رسمه الله ما لم

و بعضهم فالوا الذ أنحتهم وحمه الله إنما لا يحوز التوكيل عبر ف الدين، إذا كان المصروف إليه مجهولا، أما إذا كان معلومًا علاء ألا ترى أنا من استأجر من أخر دابة أو غلامً، وأمر الاحر المستأجر أن ينفق بعض الأجرة في علم الداية ومفقة الدلام إلا يعوز ما كان محل الصرف وهو الفلام والدائة معلومًا، وهها محل الصرف وهو مرمة حمام غير معلوم بخلاف مسألة السلم؛ لأن هنك محل الصرف و للدوع إليه مجهول حتى لو كان معلومًا بأن فالله أسلم ماني حابث من الابن إلى فلان وعبه يحرز أبضًا خد أبي حبيفة رحمه الله قبال فال الستأجر: قد رعمت الحمام بها لا يقبل قوده إلا محجه و كفائك إلى أضهد رب الحدم أن المستأجر دها في فيها يدعى من الإنداق لا يعل قول النساء عرفي الإنداق الإيما فول المساعري الإنفاق بدعى إيفاه ما عدم من الأحر، ورب الحمام بنكر، ويكون الفول فول رب الحمام إلا أن يقيم المستأجر البينة على ما أدعى كما أو اعى الإيماء حقيقة .

والحياة المستناسر - على يعبل قوله في دعوق ما أنفق من غير حمدة أن يعجل المستأجر مقدار الفرمة و ددفعه إلى وم الحيام مع يدفع دلك إلى المستأجر ويأمره المستأجر مقدار الفرمة و ددفعه إلى وم الحيام مع يدفع دلك في مرمة الحسام . فبكان الذول فواله في الفاق ذلك من عبر بهية والأن ما لمحجل يصرر المحجل من منافأ لرب الحيام، فإذ دفعه المستأجر بعد ذلك عبر المستأجر أن يحملا وقول الأمين في صرف الأمانة إلى مصرفها . وأحرى الإسقاط البينه عن المستأجر أن يحملا وقادار المرمة عدلا حي يكون القول قول العدل قيد يستق الأن العدل محرف المرت.

4944 - وإذ دفع إلى آخر طارته مدهدة اليكون الحددث بينهمه تصفيات حافدت كله لعباحب البقرة، وعليه أجر من عسل الدهوع إليه ونمن العلف، وعلى هذا إذا دمع دجاحه إلى إسان أيكون البياضات بنهما، وعلى هذا إذا دفع بدر العباق إلى غيره بالصف، هذام عليه حتى أنرث، فالقباق لرب المدرد لأنه حدث من بذره، وللأجر هنيه قيمة الأورات "وأحر مثل عمله، والحيلة قلحواز أديبهم رب البغرة والدجاجة وقد الفيلي بصف ذلك من المدوح إليه ويبرته من فين ما النشرى ويكون الحادث بيهما.

١٩٨٧ - ذكر الخصاص في حيد: أن الرجل يربد أن يستأخر دارً ، أو ضياعًا

١٨٠ مَجْدَا فِي قُودِ كَانَ فِي مَبْرِهَا: الأَوْرِ فِي .

سين معلومة ، فيخاف المستأجر أن تنتقض الإحارة بُوته ، أو بُوت الأجر، أو معار يعتربه الآجر ، وأراد التوثيق، فاخيلة في ذلك أن يجعل المستأجر لكل سنة من أو سنى الإحارة أجراً قليلا عايريد أن يستأجر به الأرضى ، ويحعل أتشر الأحر للسنة الأخيرة من هذه السنين ، حتى إذا انفسخ العقد قبل حصول مفصوحه لا يلزمه ما يتضرر به ، ويمتع رب الدار من الفسخ كيلا يفونه معظم الأجر أندى هو بخالة السنة الأخيرة .

قال شمس الأثمة السرخسي والأحوط أد يجعل العفود صفقات متفرقة؛ لأنه إذا حعل الكل صفقة واحدة وقرق التسبية، فريما يذهب بعض الفضاة إلى وأى ين أيم ليفي رحمه الله، ويوزع جميع المسمى على جميع المدة بالحصة، ولا ينظر إلى تفريق النسمية عند اتماد الصفقة، وعند اختلاف الصفقة يفع الأمن عن هذا.

فإذ كان رب الدار هو الذي يخاف أن يسكن المستأخر بعض السنين، ويقسخ العقد بعد ذلك بعدر، فالفة لوب الدار أن يجعل معظم الأجر بقايلة لسنة الأولى حتى الا يفسخ المستأخر العقد في بغية المدة؛ لأنه قد لزمه أكثر الآجر، ولو الفسخ العقد لم يتضرر به صاحب الدار.

قبال شمس الأنمة الحلواني: وقد أورد هذه المسألة في كتاب الإجارات إلا أن هناك وضع المسألة في كتاب الإجارات إلا أن هناك وضع المسألة في الفلام، فقال: الأب إدا سلم الغلام إلى رجل لمعملة عملا، وقد كان يلغ الغلام مقدار ما يستأ بر متله الذلك العمل، فخاف كل واحد منهما من صاحبه، وذكر هذه الحيلة في الجانبين على الوجه الذي ذكر فا، ولم يدكر الخصاف ما إذا خاف كل واحد منهما من صاحب الغفر كيف الثقة يهما، وكذا لم يذكر محمد رحمه أنه في حيل الأصل .

وقال شيخ الإسلام المعروف بالحراهر زاده : الحيلة لي ذلك أن بحعلا شيئا كثيراً من الأجر للسنة الأولى، ويجعلا للسنة الأخيرة شيء كثيراً من الأجر ليضاء وما يقى من الأجر بجعلاته للسنين الباقية قيمة بينهما، وتفسير ذلك أنه إذا أراد أن يؤاحر داره من إنسان هشر سنين مشلا بالكف درهم يجمعلان أربعمائة وضمسين للسنة الأولى، وأربعمائة وخمسين للسنة الأخيرة، وما بقى في ذلك، فإنه لا بينهما من السنين، وذلك ثمان سنة. ١٩٨٧٦ - ومن المنتأج من وقر عرصة دار للدل معلوم مدة معير مدر وأدي لدرات الذار أنَّ بش فيها كذا وكذا، ويحسب له ما أنفق من الله من الأجر، فهو جانر، ألا نري إلى ما ذكر محمد رحمه اله فيمن استأخر حمامًا، ووكله رب الحمام أن يرج م المشرم من الحمام ويحسب له ذلك من لأحر يجوزه وإذا جار ذلك، وأنفق في الماه المشوحب عنى الأحر قدر ما نفوره لأنه يعثه بأمروه وللآحر على للسياح الذيرا و فيتفقينان فتستاصا إناكم مكر ستهجه مضراء وإن كالأبثم بأان الفيصراء ومكون طيناه الصاحب العرصة ، وأما إذا لو بذكر صاحب الحب بالمحاسة من الأحراء وإعا أمره بالساء لا عير، بأن قال: إن عبيه كعا وكدا، ولويقال: أحاسط: بما أنفقت في الشاه من الأجر إنا أمره بالساء لا غير، هني فيها، فالبناء من بكون؟ احلف الشايح بيد، بعضهم فالوا: الشاه يكون لصاحب العرصة ، واستدل عاذكر في كتاب الإحارات أن من أجر من أخر حمامًا، وقال له صحب الحمام: وع ما استرع فعمل، قالعمارة لكون لصباحب الحمام: وقال بعصهم: حكم باللمستأخر ، واستنال بما ذكر في كتاب العاربة أن من استعار من أحر فارأة، ومن فيه بإدن ومنافذار، إن لمناه يكون للمستعم، تم على قول من مُعُونَ: بأن البيالي هذه الصورة بكون للمستأجر لايكون له حن الرحوع على الأحر عا أيمي في البناء

خان حاف المستأجر أنه لو بني و متقضت الإجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الأمر إلى قاض لا يرى له حتى الرجوع على الأجراما أنفق من البناء من هذه الصورة الما هو قول بعض الشايخ، فتذهب بقفته، فينضرر به، فالحبلة أن يقول لصاحب الساحة حتى يقول له حين يأمره بالإيفاق في البناء ، وأحاسيث ما أهفت في الده من الأجرف. فيكون له حل الرجوع على الأجوعة أنفق بالانفاق منى القضية الإحارة فيل أأ قام هذه السيس.

وأحرى أن بطو إلى مفدار هذه الفقة كما تكون، ويضيم دلك إلى أجر الدار في الدمة الأخيرة، ويجعل الكل أحر الممة الاخيرة، ثم يقول رب الدار للمستأجر " أسلفه أي مجله من أدره السنة الأحيرة كلاه وكذاله وقيص ذلك من المسأجر حتى إدا الفسخت الإجازة فين مضى هذه السنين، فالمستأجر يرجع على الآجر عا أقر أنه استسلف من أجرة السنة الأخيرة، وإن قبت الإجازة حصل مقصود للستأجر، لا يكون له على صاحب الساحة سين.

فإن عاف المستأخر أن يستحدله المؤجر بالله أند استسلفته كذا وكذاء ولا يكتد أن يحلف ، والا يكتد أن يحلف ، والا يكتد أن يحلف ، والا يكتد أن يحلف الشرء والخيال له أن يبيع المستأجر المشرود فإل الشرود فإن المستخت الإجارة قبل مضى هذه السنين فالمستأجر برجع عليه شمن دنك الشيء ويكتبه أن يحلف أن له على المؤجر هذا الفير والأنه جرت المبايعة بينهما بهذا اللفيد .

1904 - رجل أو أن بواحر داره من ينسان، وحائد رب الدار أن بواجره المسأجر من غيره، فيدعيها للسأجر الذي، ولا يكون للأجر علوه سبيل، والحياة في المسأجر من غيره، فيدويها للسأجر الذي، ولا يكون للأجر علوه سبيل، والحياة في انتشاء في الدار من رجل ينزيه، ثم يؤاجره، من هذا الذي استأجرها، ميكون تأريخ النسراء فيل تأريخ الشواء، ويقيم المنتزى البيمة على ذلك، ويبون أن المستأجر حين أحر كان عاصباً، فكان له أن يأخذها تقيمتها عند محمد رحمه الله، فعود لا يوم المفيمة عنمه من الإجارة من غيره

وأخرى أنا يجيء رجل إلى رب الدار، ويقول: إنا ظالر الذي في بدى المستأخر تسليمها إليك راجب على، وإنه أنا ضاعل لذلك، وإنا وجب على تسلم هذه الدار بأمر حق واحب، فإذ ضمن هكذا صع الضحاب، ويكون لصاحب الذار أن بأخذ الضامي بالدارة لأله فا قال: يحق واجب يحمل على أنه أرد أنه صاص له تسليمها إذا جحلها جاحد، والدار تضم بالجحود بالإنفاق، إنا الخلاف في المهيع والتسليم، وإضافه الضبان إلى أعيان للصبورة جائرة، كما في النصب وتحود.

وإن قال صاحب الدار: إلى لا آمن أن يستحلفني الضامن أن هذه الدار لم تكن إحارة في يدى فلان وإلى زقا صحتك الطبسها عنه، فإن حقف على ذلك، حلفت على إشم ما الحيلة في ذلك؟ قالحيلة أن يأسد هذا الذي يريد ان يضمن الدار من غير تسبم من جهة رب الدار، ولا أمره إياه بقضها، ثم إد قبضها يقر أن هذه الدار لعلان مصمونة له ، وإن تسلمها إلى فلان واجب عنم ، ثم يقعمها إلى صاحبها ، ثم يزاجرها صاحبها بعد ذلك هذا المستأجر، ويسلمها إليه، فيقرم الضامن الضمان، هكذا ذكر الخصاف في حيله، وهذا بناه على أصل محسد رحسه الله، فإنه يري وجوب ضماذ العقار بالبيم والفصيب، فوذا قبضها هذا لم جن الذي يربد الضمان من غير تسليم المالك ومن غير أمره إياه بالمقبض، صارت مضمونة عنيه، وإذا أقر بعد ذلك أنها مضمونة عليه ، وأنَّ تسليمها إلى المانت واجب عليه حصل الأمن لم ما الدار إذ لا يتمكن الضامل من طلب وب الدو أنها أم تكن إجارة وقت الضمان، وإذا حلف وب الدار على ذلك حلف على غير إلم؛ لأنها لم تكي إجارة وقت الضمال، بإركانت مضمونة.

قال الشيخ الأمام الأجل شيمس الأثمة الحلوان : العجب من الخصاف أنه جعل الدار مضمونة على الرجل انذي يريد الضمان بذلك الغصب، ثم لم يدنم الضمان عنه بزوال ذلك الغصب ووصول الدار إلى يد المالت، والضمان عا يندفع موصول المسمون إثى به المالك، أو إلى به شخص أخر فيضه بإذن المالك هو المحصيح، وإليه أشار الخصياف بعد ذكر هذه السبالة بمسائل، فغال. ألا ترى أن من غصب من أخر داراً، ثم أجرها منالك من رجل، وقبضها المستأجر من بدالغامس بإذر اللالك، فذلك يكون إبراء للعاصب عن الضمان، قال: وألا بري أن من غصب دارًا، ثم غصب من الغاصب اخراء تُم إنَّ المالك أخذها من الغاصب الثاني، فذلك يكون براءة للأول عن الضمان.

قال وحمه الله . ويحوز أن يكون هذا من الخصاف بناه الأمر على الظاهر، وإنها من حيث الظاهر مصمونة على الصامن، فأما في الحكم: فقد ارتقع الضمان، فبس الخصاف الحُكم على الظاهر ، حتى لا يحنث رب الدار ضاهراً إذا حلقه الضمن

وأخرى يقويها الأمن ثرب الماراس جهة المستأجراء ذكرها الخصاف يعدهما تبييانل: أنَّ بقي المستأجر لرجي بثل به صباحت الدار هذه الدار له ، وأنْ تسليمها إليه واجب على، ويؤكد ذلك، فإذا مصت المدة، وسلم السنأجر الدار إلى صاحبها فمها، وإلا بجيء المفراله ، ويأخذ المستأجر بإقراره ويطائبه . فبحصل مفصود رب الدار .

وحينة أحرى يغع الأمن بها لصباحب الذار من جهة المستأجر أن يهب رب الدار عمر ينق به ، أنه إن الذي يوبد أن يستأجر الدار بأخدها من الموهوب نه بغير أمره: ويقر بها

له ويضمن تسليمها إليه على نحو ما ذكرت، ثم يستأخر ها بعد دلك من مالكها القديم وهو الواهب، فيصح الضمان، فإذا مضت المدة، ولم يسك المستأجر الدار، فالموهوب له بأخذه بحكم الضمان، فيحصل" عرض رب الدار، ويكون ذلك بناه على مذهب صحمط رحمه الله على ما ذكرنا، وكذلك لو استأجرها من المالك الفدج وهو الواهب، تم أفربها للموهوب له، وضمن قه تسليمها، كان ذلك جائزًا، ويكون حيلة.

١٩٨٧٨ - وحل أواد أن بؤاجر عاره من غيره سنة وخياف أنه إذا منضت السنة وطلب "المستأجر بتسليم داره، فالمستأجر لا يدفع الدار إليه، هاخيلة أن يؤاجرها منة من يومه على أنْ أجر كل بوم بعد مضي السنة دينارًا أو أكثر إن شاء رب الدار، فيقم الأمن لرب الدار؛ لأن المستأجر لا يمتنع عن تسليم الدار محافة أن يلزمه كل يوم ديناراً أو أكثره فإن قال افستأجرز لا أمن أن يتفس ومبالفار عني ليلزمني هذه الأجرة معدمض السنة كل يوم، فألحيلة ^{(**} في ذلك أن يجعلا بشهما عدلاء فيوكله رب الدار بأن يؤجر الدار على نحو هابيناء وبه يقع الأمن للمستأجراء فإنه بعد مضي السنة المستأجر يجيء إلى العدل، ويسلم إليه الدار، وبنافضه الإجارة التي حدث بينهما، فيحصل مقصود المستأجر، وإذ لم يفعل هكذا حتى مضت السنة، والمستأجر لا يدفع الدار إليه، فالتقة أن ينادي رب الغاربين جماعة السلمين، ويقول للمستأجر: أن يكلم داري هذه إجارة لك كل يوم بدينار أو أكثر ، ويشهد عليه ذلك القرم الذي ينادي بذلك بين أيديهم ، هكذا ذكر الخصاف، ولكن قذا إغا بصلح حيلة، إذا أسكت لسمأجر بعد نداء الأجر، ومضى على ذكك؛ لأن سكونه بعد نداه الأجر، وانضى عليه يكون رضي منه بالعقيد بدلك الأحراء فأما إذا فال المستأخر بعادما سمع مقالة الأجراز لا أويد معوالدار عانقول، وسكت الأجر، لا يلزمه الأحر.

وعلى هذا إذا طلب مساحب الدار من غساصب الدار أن يرد علب الدار، فلح الغاصب وشخبه فقال له رب الدار: الدار عنك بإجبارة كل شهر بكذاه وسكت

⁽١) وكان في الأصل أضاحف

⁽۱) وتر ظ أطالب .

⁽٢) وكالزفر ظ: "ما فيلة .

العاملية ومفلى طبه زمان تتعقد الاحترة بيهما، ويتزمه الاجر المسمى، وكافئك راء الذار إذا ظلب من المستعمر أن لرد الدر عليه فلح والمعلب القال راحالهان الدار صلك وجائزة لار شهر كذار فساكد ما وقصي على ذلك، لتعقيد الإحترة بيتهمد ورجيب الأخر المسمى.

والحقو من في النبع الذي هذه المسائد تطاير الجواد ، في الإجازة ، فإن من الدعل المن الدعل المن المحروط المن المحروط المن المحروط المن المحروط المن المحروط المن المحروط المحروط

الا يقاد على إحراجهم معدم في المرادرة، ويتعلق أن يعيب المستأخر ربيقي عباله فيها الا يقاد على إحراجهم معدم في المراد الا يقاد على المستأخر المارة على المستأخر المارة على المستأخر المارة على المستأخر المارة على حراجها أخر المستأخر المستأخ

وقددلك الدكتان في ساوحن فار رحل بإحدادة شبهتر أو سنة، صفيال رب الداد الرجل الإقاحة در أمن الشهير، أو إذا سناد رأس السنة، أو وفاقت سدة قالاته فالهي لك احداد دكانات فيل رجياز الاأل في ماه القيلة وح طير بحرف بالدامل وزائسة ماه

⁽¹⁾ وكالوفق الأصل أعل الإحداد

الأدارم بالأصل وهب

تماني-

و ذكر الحصاف رحمه الله هذه انسألة مي حيمه و ذكر رجه الحينة فقال: تبعى أن يجعل المستأجر بعالها متأخر الدار صحب الدار وكيله ورصيه عن قدص هذه الدار عن خالت في يده أو على منعه إياه أو دارعه فيها ، ويؤكد الوكالة والوصاية ، فيقع الأمن: الأنه بكون أن أن يأخذها عن كانت في يده بحكم الوكالة والوصاية ، فقد شرط شبوت ولا ية الأحد تركيل لمستأخر إياه بالشفي وإن كانت الدار علوكة للأحراء ولهذا نظير عي الشرع، فإنه ذكر في الشهادات ارجل ادعى واراً في يدى وجل أنها دار قالان الشريتية منه ، وأقام على ذلك بهذا، وأقام ذو الهداينة أن قالاناً أودتها إيه الا يكون للمشترى ولا ية الفيص ما الم يشبت بالبيئة أن قالاناً وكله بالفيفي، وإن صدارت الدار ملكاً للمشترى ويا كله عليه على أن علائاً أودتها إيه الإيكون المشترى

فإن قال الأجراء لا أمن أن يوكلني، تم يخرجني من الوكالة والرصاية بعد ذلك، قال: يكتب الركالة والرصاية بعد ذلك، قال: يكتب الركالة والرصاية على ما وصفناء تريدخل له رجلا صحيباً ، يضمن له تسبيد الدار، فيصح إذا شرط جحود من في يده الدار، حتى تصير الدار مصمونة عليه، وأخرى أن يؤجر الدار أمرأة المستأجر، ويضمن الروح له ردالدا. في الوقت الذي يسميه، فإن كان لزوج حاضراً طالبه وب الدار بالتسليم، إن شاء يحكم الكفالة، وإن شاء طائب الرأة

وقد ذكر محمد رحمه ه مثل هذه اخيلة في كتاب الإجارات في استيفاء الاحرا²¹ فقال: إذا خاف الآجرة الأحرة الله فقال: إذا خاف الآجر أن الستأجر مغيسه قلا مقدر على استيفاء الأجرة ، فينبعي أن يؤاجر المستأجر من مرأة المستأجر ، ويصمن له الزوج علما الأحرة ، فإن كان الروح ساخيراً ، فالأجر بطالب الروح سكم التعانة إن شاء ، وإن شاء يطالب المرأة بحكم العقد ،

قال شمس الأثمة المسرخمين في الحيلة التي وكرها الخصاف أخر نوع شبهة ، فإنه ليس على المستأجم مماليم الداو وردها ، إلى عليه أن لا متنع الأجم عن الأخذ إد أواد الأحسة، وفي منتل هذا لا تعبيج الكفائة "كالكفائة برد الوديعة، وإذا لم تصبح هذه الكفائة لا يكون للأجر مطالبة الزوج بقسليم الدار إذا كان حاضراً، قال: إلا أن بقر الزوج أنه ضامن له تسليم المار إليه في وقت كذا بحق لارم صحيح، فيكون مؤاحفا بحكم الإفرار إلا أن هذا كذب محض، ولا رخصة في الكذب.

قال وحمد الله: والأحوط أن بأخذ الزوج الدار عبر المرأة بعد ما استأجرته الرأة على طريق الاستيلاء لبصير الزوج صامنًا ودالدار عليها في المداء وعلى وب الدار بعد معمى المداء ويقر الزوج بذلك بين بدى الشهود، فيكون لرب الدار أن بطالت الزوج بتسليم الدار بعد مضى المدال الالحاصراء وإن شاه طالب الراء وأشار شيخ الإسلام حواهر راده إلى أنه لا شبهه في الحيله التي ذكرها الحصاف الأن معنى ما دكره الحصاف أن يضمن الزوج تسليم " الدار ثلاجر إذا حجدت الرأة الإجارة، وأنكرت أو مانت محهلة والمستأجر يصبر مضمونًا على المستأجر بالجحود والمرت مجهلا، عالكفاله حجده الداء ال

قال الخصاف" وقال الحسن بن إباد رحمه الله: لا يجور ضمان الروح إلا أن يقر الزوج أن الرأة جحدت صاحب الفار داره، وإنه ضمن له تسليمها إليه، وهذهت الحسن مذهب أبي حقيمة وأبي يوسف رحمهما الله: العقار لا تصمن إلا بالمحجود، فشرط المحود المرأة مني تصير الدار مضمونة عليه، فيكون الزوج ضامناً تسليم عين مضمون، يتصح ضمانه.

قال الخصاف وحمه الله: وأحود ما في هذا الباب ان يألي المستأجر برحل يضمن عنه ، ويغر الصمان أن هذا المستأجر فد استأجر هذه الدار من فلان ، ثم إن المستأجر جحد صماحب الدار داره ، وصعه إياها ، وإنه يصمن حمه لمصاحبها تسليمها إليه ، فيصبح عدًا الضمان ، ومن أواد أن يؤجر فاره لم يكن المستأجر ؟؟؟ يأجر الدار ، فاخيلة أن يأخد وب الدار من المستأجر كفيلا بأجرة الحار ما سكني ، ويسمى أجره كل شهر ، فيضمن الكليل

 ⁽¹⁾ هكتا بي ظ، وكان في الأسل: الانصح الكفالة كما لانصح الحبلة بر دائوديمة

[﴿]٢) وكان في الأمير : التسبيم الذار

ذلك، وهذا لأن الكفالة بالأجر صحيحه عند محمد رحمه الله عرف دلك في موضعه

وفي الأمامي عن أمي يوسف رحمه الله في سوصم أنها جائرة، وفي سوصم أنها عيو جائزة، وإذا صحت الكفالة على قول من صحت، مإن قدر وب لذو على ألحد الأجراءن الممتأخر فمهاء وإلا يأخذهن الكفيل، فيحصل مقصوده، وإنفا شرطنا بسمي أجردتن شهرامع أتا الكفالة بتجهول سحبحة عظنا حتي لايرفع إلى فاغل يري مذهب الرائي ليلي رحمه الاكافائة بالمعهول باطلة ، ويبصل هذه الكفائة، قلم الحقيل فقعيا دراب الداران

فالبواء وإعا تصمع همو الكفالة إداكم يكن مشروطة غي عقد الإجارة، بأن تواهمها قبل فقد الإجاره، أو بعد عند الإحارة أن بأحد رب الدار منه كفيل بالأجرة عني الحوامة ذكوناء أما إذا تسرط ذلك مي عدد الإجارة، فيفسد الإجارة، ويفسيد لكعالة المسروطة هيها، وقبل أيعكُ، إذا شرط الكفالة في عقد الإجارة، يحب أن يكون المبالة على التفصيل الذي عردت في غرط الكفالة في البيع.

١٩٨٨٠ وأعلم أن الكفيل بالأحر إدا تكف بأحر كل ضبع أبه ينصرف الكفائة وللي شهر واحد كسالو كفل عن الروج لام أنه سفقة كارتمهم بنصرف لكفالة إلى عمهر واحتاه وإذا أوادوب الدار الحيمة والثقة لأجوة جميع الدار بنبعي أبايين منتهي المدةسته أو سنتين، أو ما أنسه دلك، ويبيل أحر كالرشهو، فيضمر الدكفيا أجر كالرشهر ما داما عني عقد الإحارة. أو بقولها له . حتى بكفل له بأخر كار شهر ، فيصمن الكفيل أخر كل شهر منادها على عفدالإجارة، أو يقول له يكفل له تأجر قل نبهر ما يغي عفد الإجارة يتهماه أويقول: ما بقي العقار سنكماء وأد كفيل بأحرة كارضهر كنا وكدا ترهماً. فإذا صمن على هذا الوحه، يصير ضاماً لأجرة كل شهر، يحد على المداجر في منه الإجازة. هذا كما قالون فيمن كفل لامرأة رجل عن وحمه معقه كل شهر ما دامة عمل المكاحية أواما بقي العقد بينهما والإابصير كغيلا بنعقة كثل شهراء الرام الزوح ما داها على التكاح بكفاههم

١٩٨٨٩ - فرَّع سجعه رحمه أنه على مسأله الكثير بالأجر في حيل الأمسال: فضال: إذا الجنسم على المستأجر كنير من أجر شداره فأحذرك الدار الكنبار الأجراء

فأراد الكقيل أل يفسلح رب الدار على بعص الأجراء فالسائة عني ثلاثة أو يعد

الأول: أن يصافحه على أن بسراً الكفيل والمستأجر عن الباتي، وفي هذه الرحه يبونان حميعًا، وبرحم الكفيل على المشاجر فالذي، وبه فاهو

المرجه التاني: الزيصا له على أنابيرا الكفيز عن الثاني، ولا مرئ المستأخر عن الباقي، وفي هذا الوجه بيراً الكفيل عن الباقي، ولا بير المستأجر حتى كال لرب الدر أن يرجع على المنتأجر بانبائي، ويرجع الكفيل على المستأجر بالقلم الدي أدي.

الرجة الثالث: أنَّ يصالحه على بعض الآحر، ولا يشترط في الصلح بوتائهما -ولالرافة المستأجر محاصة وومي هذا الواحه بدرأ المستأخر والكفيل عن المافي

إلها أشار في كشاب الصرف. وقد ذكرما أنهإذا وفع الصلح على معض الأجر بشرط براءة الكفيدي أن الكفيل برجع على المستأجر بالقدر الذي أدي زفا ضرط مراءة الكفيل والمنتأجر حميةً ، قبر طلب الكليل حينة حتى يرجم بجميع ما كفل ، فالحينة له في ذلك أن يسبع هو من رب المال ربما وجب له من أحسر الدار دينارًا أو ثوبًا، فسيكون التكفيل أذاير جع تحميع الأحراء ويطيب له ذلك، ويسعه فيمايينه وبين الشاتحالي: لأن الكفيل منك حسم ما في دمه ما مع من الدار و لنوب. فيعتبر بما لو ملك ديمًا في دمته بالأداء، وهناك يرجعو بجديع الأمر، كما هذا، وأحرى أنا يدفع الكفيل شيئًا من الأمر لا لطريق الصلح، ويطلب من رب اللم أن يهمه الماني، فإذا فعل ذلك، كان تُلكَفيها أن يرحه على المستاحر بحسيم الأحراه لأنه ملك حسيع ماعي ذمة البعص بالهبة والبعض له لأداب فيعسر بما لم ملك حميع ما في ذمته بالأول، وقدا الجو مناهوما إذا كالت الكفالة يدون أمروذ المعي لا يتفاوت.

عال: وإن كان المستاجر إنها مساجر الدار كارسنة لكر طعام، فإذا أحدًا الكفيل المستأجر عاصمن عبه قبل أدبودي الكفيل سفسه، فلذي إليه بحوز، مكفا دكر الخصاف، وللمدَّمة على وجهين " إما أنَّ أدى إليه على وجه الأفتضاء، بأنَّ قال: افتصه بها و حيل لك على من الدين بحكم الكصالة، والجنواب تسي ما ذكر بالله بحوز ٢ لائه استعجى ما هو موحل، فإن ماع الكنيل ما فيص س المستآجر بالدراهم أو بالغذيبر، وأعضى راساندار اقل من تمن الكر اطكراء وراضي بدرات الداراء جبازاه لأبه استسمال

مالأجراء والاستندال بالأحر جائز كالإستبدال بالتمن، والفضل حلال للكفيل، هكما ذكر المسألة ههنا، وهذا لأن الكفيل لم فيض الكراعلي وجرالا تتضاء صار الكراملكا له. فهذا الفضل ملك ملكه، فيطيب له، وهذا فول أبي بوسف رمحمد راجاهما الله.

وعن أبي حنيفة رحمه الله " من طبيه الفضل في هذا الفصل ثلاث روايات. في رواية كتاب النبوع: قال: يطبب له الفصل، وقال في الخامع الصغيراً . أحب إلى أن أحصدق بالفصل، وهكذا قبال في معمر روايات كشاب الخوالة والكفاياة، وقال في مغمها: أحب إلى أن يرد العضل على المستأخر.

و أما إذا أدى الكر إليه على وجه الرسالة بأن قال له المستأخر الخذا الكراء والعمد إلى رسالدار، فأخذه الكفيل وباعد، تم رخص الطعام، فاشترى لرسالدار طعاماً مثل طعامه وقضاه زياد لا يطيب له العضل، ويلزمه التصدق في قول أبي حيفة ومحمد رحمها الله، وقال أبو يومف وجمه الله: يطيب له.

وإن كان الأجر دراهم أو دالير، فغيض الكفيل من المستأجر، وتصوف بيه، وربح، إن فيصه على وجه وربح، إن فيصه على وجه الربح، إن فيصه على وجه الربطانة، فالمسألة على الخلاف بين أبى حيقة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله، وإن طلب الكفيل احيلة ليضيه له ربح الأحر الذي قبض على وجه الرسالة، ويزول اخست عنه، فالحيلة في ذلك أن يشتري مناطا، ولا ينوي أن يعطى فنه من أجر الذار، ولا يعين الأجر ولا يضيف ذلك منه لم يفسد ذلك عليه ربح مدعه ولم يحرمه.

قال تسميل الأثمة الخلوالي دكر الخصاف الحيلة على هذا الوجه، وهي السألة التي نقل عن مشايخا وحمهم الله أن من كانت له دراهم فيها عبث، قاراد أن يشتري بها طعاماً ، ويحل له الطعام يجب أن يشتري أولا ما أراد شراءه من طعام أو عرض ، والا مين الدراهم التي فيها خبث ، والا بضيف العقد إليها ، ثم يتقد تلك الدراهم التي فيها حبث ، ويطيب له المشتري .

قال رحمه الله ، وهذه المسألة على وجوه ذكرها هشام شمامها في الوادره أنه وعن محمد رحمه الله : أحد وجوهها أن بشتري شيئاء ويعين الفراهم التي عيها لحيث، ويضيف العقد إليهاء وينقد منهاء وفي هذا الوحه المتشري لا بحل له.

والثاني: أن يضيف العقد إلى تلك الدراهم التي فيها خيت إلا أنه لم ينفد من نفك الدراهم، وإنما تقد من مال أخر لا خسف فيه، وهذا الوجه من المنشري بكون أهون من الأرق، ولا يكون حيث ابتدنوا على وجه الذي نقد من ذلك المال أن يكون فيه نوع خيث لأجل الإصافة إلى تلك الدراهم

الوجه النالت: أن يشترى شبقاً و لا يعين قلك الدراهم ، و لا يصيف العقد إليها ، و لكن بدى علم أن يشترى شبقاً و وابه على وجهول إن العقل بيد بأن نقد من تلك الدراهم ، وإنه على وجهول إن حقل بيد بأن نقد من تلك الدراهم كما وي ، وهي مقاالوجه احتلاف التسايخ راحمه الله ، قال حضيهم . المشترى يطب الله و قال بعضيهم الابطب أنه و قال بعضيهم الابطب أنه قال شبعر الاثناء الحلوائي : وهو الاصح ، وإن ثم يحقر المعالم بأن لله الدراهم يطب له المسترى "الانه تو لم بطب إله المسترى الله والمسالم الإنهاء والمسالم المهاد الدراهم يضيع من المسالم المهاد الويكنيونا" .

الوجه الوابع: أن يتمتري شيئًا، ولا يعين تعك الدواهم، ولا يصيف العقد إليها، ولا يترى يقمه أن مقد مها، مم للقد مها، وهي هذا الوجه المُشرى حلال طيب له

قال شمس الأنمة الحلواني: ولم نم يعين نلك الدراهم، ولم يضف إليب إلا أنه بعلم أن ينقد سباء فنوى أن لا ينقد بعدم العدم، إنه ينقد لا يطيب له المسترى، وإلقا يطيب له إذا نرى أن ينقد منها وسكن قبله على ما نوى واستقراء ثم درا له معد ذلك أن يقد منها فنقد، أما إذا نوى أن لا ينقا مع علمه أنه ينقد منه لا يطب أمه وقد قال في الكتاب: إذا أعطة بعد ذلك نو يقسد ذلك علمه راح مناهم، ولم يحرمه عليه، وهذا بنير إلى أنه تو أعطة قبل الشراء إنه لا يحل له المشرى، قال شمس الأنمة: هذا وهن

١٩٨٨٠ - فصل آخر لا يد من معرفته: وهو أي من المتري طعامًا ينمي فيه خبث.

⁽۱) ومی ظار اقتار د

⁽⁷⁾ آسرجه البخاري في صبحيحه (٢٥ / ٢٠٠ تحديث (٩٩.١٥) وإستدف بن الفويد في سبتمه (١/١) ميديث (١٩٤٥ حيديث (١٠٤٥) والتارقطني في سبب (١٩٠١ حيديث (١٩٤٥) والتارقطني في سبب (١٩٠١ حيديث (١٩٤٥) والتارقطني في العبد في الحادم عديث (١٩٤٥).

هن يكون عن دلك الطعام حرام، أو يكون الشاول مد حرامًا؟ ، لعين لا يكون حرامًا، وقد احتلف المشابخ هيه ، بعصهم فالوا، عيد حرام، ومعسهم قالوا التقاول مه حرام، وقد لا يكون تشيء حرامًا، والمعل هيه يكون صرامًا، ألا شري أو الحائض عيمها ليس بعوام، حتى لاستط الاحسان يوط، الخائض، ورطاها حرام.

وحيلة أحرى في الأحر الدي بأخده الكفيل من المستأجر على وجه الرسالة أن يعفى الكفيل بأجر الدار ديمراً عرب الدار، أم يشتري بالأحر لنفسه سيشاء ويعيب له م لأن الأحر صدر عمام كما أدى من اللبينار، وإنه الذي يعد ذلك بالأحد العديه شيئاً. دخا الشراء عنك عمله، بهليب له ربحه.

1984 وجل له أوسل فقال لرجل أهل على ورائد أولي عدد حتى الرحمة المحاورة الله من مدد حتى الرحمة المحدورة الله من غلتها استوقيت فقتت من ذلك وما يقى كان بيني وبيك السفين لا يحوره و در عرف ذلك في كان بيني وبيك الله يتأخر هدا الذي بود الإغاق على الرواعة هذه الأرض من صاحبها بهة بأخر معلوم قبل و متكور الأرض في يد الستأخر و وبيب صاحب الأرض بنفسه وأحراك حتى يروعها، فتكون الغله لها، المعل المنتأخر سنوفي من دلك فدر تفقيم، وما بقي يضمه المنتأخر سنوفي من دلك فدر تفقيم، وما بقي يضمه المنتأخر عستور و فيا حد تقيمه و يبب تصنه الرب الأرض، ويحور وفت، وهذه حدة و المحدة والمحدة والمحددة والمحددة

ون استأجر الأرض ببلك معدم جائز، وإن كان قليلا، ويحور للمؤجر أديمين المستأجر في زرعة الأرض المستأجرة، وتكرن لعاة للمستأجر، فإذا رهد، المستأجر مد فلك نصف العلة من الأجر، فإنا وهم، ملك نفسه فيحور، وتقا إدائها، وب الأرضى من الذي يريا، الإنماق على الوراعة سنة، كان الحوات هكذا، ويصير فصل العارية حيد أيضاً.

و الخصاف وحمه الله في حبثه أبو يدكر فصل العارية إلها دكر فصل الإحارة، فبل: إنا أم يذكر فصل العاربة؛ لأن العاربة ليست بلارمة، فبكون لصاحب الأرض الديسترد. الأرض من المستعير قبل للوع المروم، فلا يوافقه النفق في العاربة خواً، من الاستوداد قبل يلوغ الزرع بخلاف الإجارة، فإنها لازمة، وقبل: إنفا لم يذكر فصل العاربة؛ لأن المبالة مختلفة بين أبي يوسف ومحمد وحمهما الله، فعند محمد وحمه الله أن يستردها، وعند أبي يوسف رحمه الله ليس له دلك.

وإن فال وب الأوص. الست أمن أن لا يغي لي حد التفل بنصف غائبها ، وطلب في ذلك ثقة ، قائفة أن يستأجر الذي يربد الإضاق صحب الأوض أجر معلوم بمدار ما بموحمان أنه يكون مقدار نصف ما يبقى بالحرز والنظل، ويكتبان بقلك مواضعة ويكون ذلك انكتاب على يد بقة يتعرف أمر هذه القلقة ، فيحمالها على ما فيه ، وهذه حيلة واضحة أيضاً ، فإن من استأجر أرضاً ، ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها كان جائزاً .

وكذبك إذا دفع المستناجر الأوص إلى مالكها مزارعة ، وكاد البدر من قبل المستأجر جاز أبضًا على قول من يحوز الزارعة ؛ لأنه يعيو مستأجرًا رب الأرض ببعض الخارج ليصل في الأرض المستأجر عملا ، ولو استأجر، بالدراهم أليس أنه يجوز ، فكذا إذا استأجر ببعض الخارج

واختلف التسابح في تعليل المسألة، فيل: إغالا يجوزه لأنه اجر أرضا لا يجوزه واختلف التسابح في تعليل المسألة، فيل: إغالا يجوزه لأنه اجر أرضا لا يحكن المستأجر الانتفاع بها، وصار كما لو أجر أرضا سبحة أو أرضا نزة، وقيل: لأن يدرب الأرض فالفة على الأرض حكما لكون الأرض مشغولة بالروع الذي هو ملكه، فقد اجر ما لا يقدر المستأجر على تسليمه، ومثل هذا لا يصح، فإن فلها الوجه للحواز، فاخ بنة الذيب وم، الأرض أولاه لا ميؤاجره المرض عدد ذلك فيجوره الأن الزرع بالبيع صار ملكا لمستأجر المنستاحر، فانستأجر بننع بالأرض من حيث إنه يسوؤرعه به، فقد اجر ما يقدر المستأجر على المنطاع به، والأن الزرع إدا صار علوكا المستأجر فقد زال بد الآجر عن الأرض حقيقة وحكما، فقد أجر عار المستأجر على تسليمه بهسم.

قال بعض مشامخنا: إنما تصح إجازة الأرض بهذه الحبلة إنا كان بيع الزرع بيع رصة وجد، أما إذا كان بيع هزل وتلجنة. فلا: لأنه إذا كان بيع هزل وملجنة. فالزرع لا يرون على ملك المائم، فيمتني الحال بعد بيع الزرع كالحال قده، وعلامة كون هذا البيع بيع هزل أن يكون بأن مر قيمة الزرع مقتار ما لا يتنابن الناس فيه، وإن كان يقيمته أو أكثر أو أقل تدر ما يتغابن الناس فيه، وإن كان يقيمته أو أكثر أو أقل تدر ما يتغابن الناس فيه، فهو بيع وغية وجد عند أبي حيمة وحمه الله عنوان كان بأقل من قيمته مقدار مالا يتعابن الناس فيه، فهو بيع وغية وجد عند أبي حيمة وحمه الله عنوان خيرة الإجارة عند هماء وبعضهم قالواز هذا البيع إن كان بأقل من القيمة، فإنه بيع جد بالانفاق، فلا عنع جواز الإجارة ولا صحة لها إلا أن يكون البيع بيع حده فالظاهر أنهما باشراء حل تحقيق لنرصهما.

تم إذا جنازت الإجازة بهذه الحيلة لا بخلو إن لم يريدا مود الزرع إلى ملك رسالارض، فصدتم الأمر، وإن أوادا عبود الزرع إلى ملك مساحب الأرض، وتبقى أن يتقايلا البيع في الزرع، وعند دلك بعدد الزرع إلى منك وب الأرض، وتبقى الإجازة صحيحة على حالها، وإن صار الزرع منوك قرب الأرض، ولكن إلما صار ملك تدعى حال بقاء الإجازة، ويجوز أن يكون الشيء مائمًا إنداء المقد، ولا يكون الما عاد واصد وإذا بقيا الإجراء على لصحة، هل يجب على المستأخر أحرة الأرض في المنة التي قبها زرع المؤجر؟ اختلف فيه المتنابع، قال بعصهما يجب، لأن بد المساجر عن المنق فد انقصف، عن وجرب الأجرة، وقال بعضهم: لا تبك إلى بد المساجر عن الذفع فد انقصف، ومع انقطاع بد المستأجر عن المنابع في المنتأجر في المستأجر في التفعيب المؤبر الأجراء المستأجر في المستأطر في المستأجر في المستأجر في المستأطر في المستأجر في المستأجر في المستأطر في المستأجر في المستأطر في المست

صيادا بلغ الزرع و حنصاد وصنارت الأرض خارشة الأدريجات الأجر * لأنه عناديد المستأجر إلى المنافع .

و أخرى أن يبيع المستأجر جميع لزرع من رب الأرض اشداء إداكان فند فنض الربع بحكم العقد الأول، فبعد ذلك إن كان المستأجر قد نقد الثمن الاجر، يبيع الربع منه بأى شين ساء، وإن لم ينقد النمن يبيع الربع منه بمثل الشمن الأول أو مأكثر، ولا يبيمه منه إقل من الثمن الأول، والمسألة معروفة

وإن أراد أنَّ يكون الزوع بيتهما تصمين، ينبغي أنَّ يه بل السمَّاجر الربع أن تصف

انزرع مع رب الأرض، فيصبر الزوع مشترك بينهما، أو يعامل الروع مع رب الأرض بالمنصف بشر الغالملة، فيصبر الزوع مشتركا بينهما على قول من يرى المعاملة، فيصبر الزوع مشتركا بينهما على قول من يرى المعاملة، فإن كان الزوع مشتركا بينه وب الأرض، كان الزوع مشتركا بينها الأرض، فإن كان الزاع برضى أن يواحر الأرض، فإن كان الزاع بينها الأرض مع الزاع بينها الأرض ومن اللتي بويد للإجازة، ثم إن وب الأرض يؤجر "أسها الأرض مع بالنصف إلى أن يعول الزوع، أو لمعلم الزوع وإن كان المراوع بالنصف إلى أن يعول الزوع، أو يشل المدم معه في نصف الزوع، وإن كان المراوع من المؤرع بالنبع، أو كان الروع كذا منة بعد رب الأرض وهو لا يوضى بالبيع، قالحيلة أن يؤنجر وب الأرض الأرض كذا منة بعد المنت التي بعد هذه السة قابلة للإجازة فيها الزوع لست بقابلة لإجازة الأرض فيها، والسنة التي بعد عليه النوع؛ لأن إصافة الإجازة فيها، ويضيف الإجازة فيها إلى السنة التي بعد هذه السة قابلة للإجازة فيها، ويضيف الإجازة فيها إلى السنة التي بعد هذه السة قابلة للإجازة فيها، ويضيف الإجازة فيها إلى السنة التي بعد هذه السة قابلة للإجازة ولها، ويضيف الإجازة فيها إلى المنة التي بعد هذه السة فيها عرف منك في المستقبل حائزة عندلما عرف منك في وضعه.

وهكفا الحيلة لمن احر دابته اليوم إلى الليل من رحل، ثم أراد أن يؤاجرها غداً إلى الليل من أخر ينبغي أن يضيف الإجارة الثانية إلى العد، وبقول للذي بريد الإحارة الثانية : اجرات هذه الدار غداً إلى الليل ويجوز .

وكذلك الخيلة لم أواد أن بواحر داره وهي مشخولة بمناع الآجر ينبغي أنا بصيف الإجارة إلى زمان ممين أي في المسطيل بأن يضيف الإجارة مثلا إلى رأس الشهر الأي، تم يشتمل متفريع الدار بعد فراعه من عضد الإجارة إلى رأس الشهر ، فإذا جاء رأس النبي ، وقد صارت العار دارغة ، يتقذ ذلك العقد من عبر تجارد.

١٩٨٨٥ - وههنا فصل أخر لايد من معرفته، وهو أن الدار إذا كانت مشغونة بمناع صاحبه، وأجرها صاحبها إجارة حاله غير مضاعة، هل تتعقد هذه الإجارة للحال، ويتوقف نقاذها إلى وقت روال الشغل، أو لا تتعقد هذه الإجارة للحال أصلا، بل تبطل؟ عدمة الشايخ وجمهم الله على أنها تتعقد للحال، ويتوقف نفاذها إلى وقت

⁽۱) وفي م: رضي ...

رض الأصلي: يؤاجر ..

زوال الشغل، وقاسوها على مسألة بيع اجذع في السفف. وإنه ينعه في الحال ويتوقف نفاده إلى وقت نزع الجدع، والحاكم الشهيد ذكر في إجازات المخصر : أنها لا تنعقد، وفرق بين هذا وبين بيع الجذع في السقف، والقرق أن محل الإجارة المفعة، وهي وقت العقد مشغولة، فكأنها معدومة وقت الإحارة، والعقد لا ينعقد عني المعدوم بخلاف الجذع في المقف؛ لأنه موجود، فحاز أن يتعدالمقد عليه على سبيل التوقف.

بش ههنا فصن آخر ، وهو أنه إذا أحر داره المتسفول بمناعه ، وشرط تصحيل الأجرة، هل يملك رب الأرض الأجر قبل أن نصير فارغة عن الشغل؟ وهل يملك مطالبة المستأجر بذلك، قد اختلف المشايخ فيه : قال بعضهم : يملك، وقال بعضهم : لا يملك ما لم نزل الشغل .

وأخرى لجواز إجبارة الأرض مع الزرع أن ينفع رب الأوض الزرع معياملة إلى الذي يريد أن بسناجر الأرض، في يواحرها مه.

١٩٨٨٦ - ومن أراد أن يزجر كوماً فيه لشحار وتحيلا وأرصاً فيها أشجار ونخيل أو بناه، يبيغي أن يبيع الانسحار وافتخيل أولا عن يؤجر منه، أو يدفعها إليه معاملة، ثم يؤاجر الكرم والأوض منه على نحو ما ذكون في إجارة الأرض التي فيها زوع.

وكان القاضى الإمام أبو على التسمى يقول إن مشايحتا رحمهم الله ستر ددون في جواز الإجارة في الكرم والأراضي بحيلة بيع الاشتجار، فيعضهم كانوا لا يجوزونها، وكانوا شولون: بيع الاشتحار ببع هزل و تلجشة، ألا ترى أن المستأجر إذا أواد قلع الاشتحار بهنع عن ذكت فلا نزول الاشتجار به عن ملك المؤاجر، فيصير الحال بعد ببع الاشتجار كالحال ضله، ويعصهم قالوا: يحكم التمن الذي قومل الاشتجار، فإن كان مثل قيمة الاشتجار أو أكثر أو أقل قدر ما يتغاين الناس فيه، علم أن بيع الاشتجار بيع رغبة، فضح الإجارة بعده، وما لا فلا.

وكنان شيخ الإسلام إستماعيل الزاهد والخائم الإسم هيند الرح من الكاتب يقولان: بجواز هذه الإجارة على كل حال، وكانا بقولان: إن بع الأشجار بيع رغية ا لأمهما صرحا بيع الرغية وتلفّظا به، ولأمهما فصدا صحة هذه الإجارة، ولا صحة لها إلا أن يكون بيع الاضحار بيع رغبة ، فالظاهر أنهما يشراء بيع" وعبة إلا أن المستأخر عينع أن قلع الانسجار لا لأنها لم تصر علوكة له ولكن لاصطلاح عرفي ، وكومن إنسان يمتع عن التصرف في ملك ، ألا ترى أن صاحب السلاح يمتع عن بيعه في أيام الفتئة من أهلها مع أن السلاح ملكه ، وألا ترى أن من المسترى أشجارًا في أدخن الغير وأراد أن يقلعها فإنه عنع عن دلك ويقال له: تحذ قيمة الأشجار والركهاء فقد منع عن القلع مع أن القلع نصرف في ملكه .

وكان الطحاوى رحمه الله يقول بصحة مده الإجارة ويصحة بيع الأشجار بشرط. وهو أن ببيع الأنسحار بطريقها إلى بايهاء وإن لم يكن لها بات يتبغى أنا ببين لها طريقًا معلومًا من جانب من جو انب الأرض، وقد دكرنا السائة بتمامها في كتاب الإحارات.

۱۹۸۸۷ - ومن أجر أرضه من رحل و شرط على السناجر خراحها مع الأجرة لا يعوز و لان الأجر مارجها مع الأجرة لا يعوز و لان الأجرة والم سنة بأجرة معلوسة وسومتها، وذلك لا يجوز الأنا موصله مجهولة، فيصبر الأجر ماره مجهولا؛ ولان خراج الأرض على مالكها، فإن شوط مالكها على المستأجر صاد في التغيير، كأنه قال للمستأجر أ فيرتك أرضى على منة بكذا دوهما على أن تحتال عنى فلسلطان الخراج الذي يلزمه على في مله السنة، ولو عال: هكذا لا يصح الإحارة؛ لأنه يكون علنه إجارة شرط فيه عند حوالة دين، فيضد عند الإجارة

والحبيلة في أن تجوز علم الإجارة، ولا تفسد أن يؤاجرها إله بأجر معلوم، ويزيد في الأحر قبلا ما يوي تدييلة والأرص من الخراج، ويؤاجرها إله بأجر معلوم، ويزيد فلسستأجر أنه قد أذن له في أن يؤوى عنه من أجر الأوشى في خراجها كفا درهما، وهذا واضع الأراض في خراجها كفا درهما، وهذا واضع الأجر من الأجر، ويكون المستأجر وكيلا فلاجر بأداء الأجرة التي وجست له عليه، فيصح النفريض، هذا كما فأنوا في مرمة الدار: إنه إدا أجر داره من رحل بأجو معلوم، وأمرة الآجر أن يرم في تلك السنة ما استرام منها من أجر الدار، عزاته يصح التقويض واعرة الإجارة، كذا هذا غير أن هذه الحبلة ضعيفة، وإن الآجر والمستأجر إذا اختلفا في

⁽¹⁾ وفي الأميل. بيع رعية ا

آماد الأحراب فقال مستأخرا أديت أحرابتها وهاهر من رديهها أأه وكفيه الاجراء و اختلفا في القينار المؤدى و فالقبول لأجراء الايصندق الستأخر فيسا ادعى من أداه أخراجسها والأن المنتآ مراصبين غير أدين، وهوالهذا يرمد أنابيري دمته عن صماله الآجراء والآخر مكا أأ الاستفارة فيكون القالة فرنه.

وكذا الدنى مرسة الدار إذا احتلماء فالقول الأجراء لم ذكر بال والحيلة الأوثن فيها أن يدمع السناجر إلى رب الأرص حميع الأجوة ممجلاء الم عدى دال والدالأراض المستأجراء ويوكده أو يؤويه عنه إلى ولاة القواح ويكون السناس في ذلك مصدقًا أنه قد أده يغير بنة السالها إداده لأن المستأجر الاسجى الأجراء فقاء مرئ من الأحر بالتمجيل، فيعد ذلك لا عدم واراضه أن يؤيه عنه إلى ولاة القراح كان المستأجر أمريك عن مصدقًا كسائر الأدام، وإدا فيل : أدب كان مصدقًا كسائر الأحد، وعلمها إلى المشتأجرا في الأحرام الاجرام معها إلى المستأجر المنابعة وعلم المستأجر إلى الأحرام المستأجرا فعلمها إلى المشتأجرات عمل المستأجر المعان المستأجر المعان المستأجرات عمل المستأجرات عمل المستأجرات عمل المستأجرات عمل المستأجرات المعان المستأجرات عمل المستأجر المعان المستأجرات عمل المستأجرات المعان المستأجرات المستأخرات المستأجرات المستأجرات المستأخرات المستأجرات المستأجرات المستأجرات المستأجرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات المستأخرات

نم إن محسلة وحب الفاشر ما أدام الخراج إلى والاداخر الحريمي ... السلطان أن ما موره، قال السمل الأنها الخلوائي : فهذا بدل على أن المستأخر، أو من عبد الخراج الأدامي الخراج اللي واحد درن أهل الذوية الايبرال ويشاس بالباء وكادا إذا أدى جابي القريمة أقام القريمة والأم يمن بالباء والمنافذ المن المباول القريمة والأم يمن بالله المستقال والا مأموره حلى الم كان وخابي الله أي مأموره، فحيلة برأ الأدام إله ومن حنس مسألة اعزاج دكرها محمد وحمد الله في حال الأحس ما يستأجر مع الاجراء الإيجور، واحبله ما فكرنا أد ينظر ما يحتاج إليه من الدراهم للعنف عيضم دلك إلى الاجراء بالمنافرة بعضم دلك إلى الإيراء الماز المستأجر الاجماع دالله الموادي والأدام الماز المستأخر أن بعضها بشك الزيادة إلا أد المناجر الإجماع مي دعوى الإيكان، والأحراء أن بعضها بشك الزيادة إلا أد المناجر الإجماع من دعوى الإيكان، والأحراء أن بعض المستأخر مقال الديامة المناجر الإجماعة المناجر الإجماعة المناجرة الإيكان المناجرة والأحراء أن المناجرة المناجرة الإيكان المناحرة الإيكان المناجرة الإيكان المناب المناجرة الإيكان المناب الإيكان المناب الم

٢١ هكذا في الأصل وم وصد وفي ف: الرصعيد ..

الان مكدا في ناء وكان في الأصل وف و ما يبك الاستيقاد

دايته .

وكفا من استأخر أحيرًا، وشرط طعام الأحيو على انستأجر، لا معوز، والحيلة أن ينظر إلى مقدار طعام الأحيار، ويعام الك إلى أجره على الحاراء ابينا من مسالة الحرام.

1900 ما 1900 من المورة الرحمة فيها تخيل وأشجار على أن يسابر تمرة الدخيل والأشحر للمستأجر لا يحرزه الأن النسرة عين، ومحل الإحارة لنفعة دون العين، فهو نظير ما أو استأجر سنما إيكون الوالدو اللين له، وكذلك لو استأجر النخيل والشجر، ولم يقل على أن النمر للمستأجر، لا يجوزه لأن منعة الأسحار الثمر، وإنه عين، والعير لبن عجل للإجارة، فإن طالب لذلك سياة ذكر الخصاف أن رب الأرض بؤاجر هذه الأرض بأجره مسمى هو أحر من الأرض، وزيادة على ذلك مقدار ما يصمان أنه يكون فيمة الشمار، شهريانغ الأجر النخيل معاملة إلى المستأجر على أن جوز، من ألف ميزه من التمار لرب الأرض والماني لمستأجر

و دكر محمد رحمه الله في غير هذه المبألة : أن رسه الأرض يؤخ البيضاء التي مصلح لنزر اعد بعني من الأرض التي يرمد إحارتها بأجر طفها، ويزياده على ذلك مقدار ما يعلمان الم يكون قيمة لماز ، لم يعفع رب الأرض التحمل والأشجار معاملة على أن يكون لرب الأرض جزء من ألف حر، من الخمارج ، والباقي للسمنا أجر ، تم يأدى ، ب الارض المستناحي ليصح ذلك الجزء الشروط لرب الأرض حيث أحد ، فيسحص مفضودهمة.

ثم إن محسداً وصعه الله بدأ بإجازة الأرض، وبن عليها معاملة النخيل و والخصاف كذات. فظن بعص المشامع أن تفايم الإجازة وفع سهواً سهما، وأيس ذلك بل تقديم الإجازة على ما هم موضوع محمد وحمه الله مستقيم وأما على ما هو موضوع الخصاف فلا ، وهذا لأن تقديم المعاملة إما يحتاج إليه حتى لا يكول يدوب الأرض قائمة على الأرض وقت الإحدة فكول الأرض وشاخونة " بالأشنجاء التي هي في عدوب الأرس ، حول بالمعاملة للعطع بدوب الأرض على النجيع صلا بكول يده قائمة على

¹⁴⁾ وفي الأصواء التكود الأرص منسغولة ...

الارض وقت إجارتها، وقد وضع محمد رحمه لله المسألة في إجارة البيضاء التي تصلح للزراعة والبيضاء التي تصلح للزراعة والبيضاء التي تصبح للزراعة المكان الذي لا تخبل فيها، طلا تكون يد رب الأرض قائمة على المكان الذي ترد عليه الإحارة، فلا حدجة إلى تفخيم المساملة، والمحاصور معه الله وضع المسافة على إجارة الأرض التي فيها النخول، وفي هذه الصورة لا بد من تقديم المعاملة حتى لا تكون يد رب الأرض قائمة على الأرض حكمًا لكومها مشغولة بالأسحار التي في يدرب الأرض.

تم إن مدمه آورحه الله وكر أن صاحب الأوض بدلع النجيل معاملة إلى المستأجر على أن لرب الأوض جزء من أنف جزء من الخارج و والبناتي للمستأجر و وبعض من بختا الخناروا أن يشترط وب الأوض كنفسه جزء منها من مانة جزء و وكثير من المكتبة اختاروا ذلك و وهذا الأن الخارج وبما بكون قلبلا، فإذا كنان المشروط قرب الأوض جرء من ألف جزء ويما لا يمكن ضبط ذلك الجزء لغلته، وبدق الحساب ويشن ذلك عليهماء فينهن أن بكون الحساب من المائة المناه بالدي من قلنا

ولو شرط رب الأرض لنفسه نصف الحارج كان جائزاً إلا أن محمداً رحمه انه جعل نصيب رب الأرض شبق قبيلاً الأنه لو شرط له نصف الخارج، أو ما أشبه دلك ويأذن للمستأجر أن يضع ذلك حيث أحب رغايندم رب الأرص، ويختار أن يكون ذلك المشروط له، فيمنع المستأخر أن يضعه حيث أحب، فيقع بيتهما المتنزعة، فشرط له شيئاً فليلا كيلا يؤدي إلى مربينا.

قبل اختصاف وحمه الله: فيبما بعد هذا والذي دكرنا في الرجل تكوناته الأرض فيها نحيل رشجر، فيؤاجرها من رحل باجر معلوم، وينفع الشجر والنخيل إليه معاملة على أن ما رزق الله تعالى من غلة دلت، فللذافع سهم من ألف سهم إلا يستقيم العاملة على هذا الوجه فيما بين المالكين.

أما الوصى وأمين القاضى قلا يجوز لهما أنا يفعلا ذلك بحدياة باحتمة، وكذلك الوكيل على قولهما، ولكن ينبغي نهم أنا يؤاجروا الأرض بأجر المثل، ويعاملوا معاملة على الاستقصاء، حتى يجوز، فلا يمنع المستأجر عن الوضع في نفسه، فلا يؤدي إلى المنارعة ينهما.

١٩٨٨٩ . جل استأجر داراً أو أرضاً و أجرها بأكثر عا استأجرها الإيجوز. و تطبيلة خوالة الزيادة أن يضير إلى المستأجر شبيًّا الحر أي شيء كان، فذكون الريادة بإذاء المشيء، ويكون طيبًا له واللصموم وإن قاريكتي لطبية الغصل حتى إن المستأجر لو زاد امتداً من عنده نطب له الزيادة، والوند مدحل فيت العقد نسعًا، وإن كان لا يدخل فيه مقصودًا حتى إن مراسئةً جو ومدًّا على جعار نسان ليعلق به شيئًا لا يحوره ومثل هذا حائزاء ألا ترى أن تون الثواب لابدخل تحبه العقد فصداً، وبدخل شعا حتى لا يجوز بيم لون الثوب مقصودًا، ولو باع الثوب الصبوغ و لصبع لغيره، فباعه بأمر صاحب الصبع، والتمراك يقسم بنارما عني فيمة الثوب الأبيض وعلى فيمة الصبح ، كذا هذا .

وقد قال محمد رحمه الله في الأصل لا تطيب به الزيادة إلا أن يعيته يبعض يعيي الزمار من حناه فللم مناعًا م ومؤاجر الكان وأويسته في عمله بنتي وقاليل تنفيمه وأو ممس أجرامه يعتى يدين المستأحر الأول المستأحر الثاني على عمل، ومن الناس من عاب على صحمه واحمه الله في إيراد هذه الريادة ، وهي فوله: أو يعبنه في عمله بشيء قليو ١ لأله بهده الإعانة لاستم جب شبئًا من الأحراء أن بلعين مشوع، والنبرع لا يستوحمت شبئًا من الأجور، فلا يكمن ذلك لطب الريادة، وإنما الذي يكفي لطب الزيادة الحمل المشروط في أنهية العقد، بعش بنبغي أن يتبدط المبتأجر الأول في الإجارة الثانية عملا بعلومًا على تفييه يعيمله للمستأجر التابيء لأبه يكفي لإيجاب الأحوء فيكفي لطب الزياده، فامة الإعانة ينفسه أو بأجراء فلار

وإن كان هماك فرد معه فصيف ، أو كان دايته ، فأسر جها ، أو أكفّها بسرج، أو أكاف من عبده تطيب له الريادة، وإن كان دارات فطينها أو حصَّصها تطبب له الزيادة، وإن كنسها من التراب لا عليمه له الزيادة، ولو أحرها بأكثر هما استأجره وقال: عند الإجبرة على أن أكنسها، قطيب تعالزيادة، وتكون الزيادة بضعلة الكسي، وصار تشدير المبألة كأبه أجر المنتأجر للسكني ونقمه لعمل الكنس.

قاق الحميات وحمه الله العدهذا وإناجعل للأوض المتأجرة مستاة فشلك زيادة، وكذلك كن ما عمل فيها عملا يكون قائمًا، فإنه زيادة، فيطيب ته فصل الأجرة،

⁽¹⁾ وني نا أ أفالسبغ

عده شيئًا، بل يقتص لم يوجب ذلك تطبيب أ الزيادة ههنا

قال وقو كرى أنها وها، فهو زيادة وقال القاضي الإمام أنو على السفى وحده الله : إلا مسابحا وحمه الله : إلا مسابحا وحمه الله في كرى الأنهار مترددون سهم من بعد ويادة كما دكره الحصاف و الأنه ينوسل على السابق و كان ذاك زيادة . ويعملهم الاصدون هفا و بان ذاك زيادة . ويسهم الاصدون هفا و بان ذاك زيادة . وليس به يادة . وله جار أن تطب له الريادة بهذا الجار أن يسال ارذا سناجر داية . أو وليس به يادة . وله جار أن تطب له الريادة بهذا الجار أن يسال ارذا سناجر داية . أو أن يسال الإرادة بهذا المناجر ما يو المناجر أدف الإرادة بهذا التراب في الجرها من غيره باكثر مما سناجر ، في المناجر ، في المناجر ، في المناجر ، في المناب الذات التراب عنه المنطل الزراعة و لكن ذاتم يزدان

وأخرى في طب الريادة أن مجعل مثل الإحدة من جس الأجر الذي استأخر بأحر الأرض، والمستأخر إد طلب حيث، حتى لا تشغص الإحدة بيوت أحدهما، فالحيلة أن يقر الآجر أن مزارعة هذه الأرض، وتحددها لفلان عشر سين يزرعها هذه المشر السنين يغوه وعفته ويدره وأعوامه، فما روق الله تعلى من غنتها، فقالك كله له، وإد ذلك حدر له تأمر حن ثانت لازم واحد، عرفته لفالان، فإدا أقر بقلك، ولم يرن أن قال الحق الثان اللازم بأي جهة، فإنه يكون له أن براعها بلك المدة، ولا يقسح عوث أحدهما:

• ۱۹۸۹ - قال و آرد ارب الأرض أن لا يتلك بصيبه وحصته من الرابخ، وما يحرج من الأرض ، خاله بالذائر و بريش الدنائج ، وبنا الدنائج ، وبنا أن يوجى، وجل عن قبل الدنائج ، وبنار أن فلانا استأجر من قلال جميع الأرض التي حدودها، كذا عشرين سنة كل سنة دكايا على أن يؤدن أحرة كل سنة منها عند القساد على وقصف علاه من فلان صميع ما استأجر مما سمية من أحرة هذه في هذه الكرض أدبط له عليه المن أحرة هذه الأرض حداثاً صحيحاً بدلواً الماء فيكون لوب الأرض أدبط لله الضمان يحكم هذا الضمان الضمية يحكم هذا الضمان الأد فناصح، فإله ضمي ما هو مصمون وهو الأحرة، والصمان مثل هذا الضمان المثل هذا المناسمة المنافعة المناسمة ال

(ان فرام: مطاعة الديادة

صحيح.

هال الخصاف وحمه الله وكالأن الحيلة في الداريقر فداحيها أن سكناها لعلان عشر منين بأمر حق واحب لازم، وعرف ذلك له أن يسكنها، ويسكنها من أسب حتى لا نبعل الإحارة بموت أحدهم، واحدلة في الأجر من حالت وب الدارعني وادكر لا

فاق الخصاف رحمه الله: روى هن أبي يوسف رحمه لقد أنه إلى جعل دلك بقال مباحلة المائد الله بقال مدائلة بقال مباحل ملك من أبي يوسف رحمه لقد أفد الفر مدائلة والم الكراء وإلى حد أفنال من دعوالك عدد على سكن دارى الني حدها كذا فنام سبون أرابها عرف أحد شهر كذا من سبة ذها، فوق فذا الإيسبخ موت أحدهما عدد خلافًا لمحدد وحدمة المن المباحدة ما ذكر في كتبات الصلح، وإداء في المسلح على سكني دار واحدمة عبد أبي يوسف خلافًا لمحدد وحمهما الله .

وأخرى أديقر الأجر والسناس أدراك جلاس أسلمين قدديع هذه الأرض إلى هذا الرجل بعض الأجراء ووكله بزحارة بالدوسليم به إلى ناسه أحراء وإنا للساء أحرا اسساجر ها الرجل من السامين، ويكنسان في ذلك كتابً، فالانتفص الإجارة عوت احدهما الما ضودت أن عقد الاحدة لا ينتقض عوت الدولين إذا كاد العافديد باشر العند لذراء لا لفسه ، تم ين الحساف كيف يكس الصك في ذلك، فطرال به .

قدن الشبح الإسم الأجل نسمس الأندة اللمواني: إن السيداف ذكر في حيله حيالة المرافقة الإصارة وسائر العفرة مع من وقع له العالم من وقع له العقدة فجرة الإحادة وسائر العفرة مع جهالة مع من وقع له العالمة على ميان من وقع له أن رجالا من أن من دفع هذا الأرض إلى معلى عداد و وكله بإحداثها وأن المستأخر المستأخرها لرحل من الباس، وقد قو مي معلى المواضع الاسم دول السيب، وقد عرف في الميسوط الخلاف هذا، فقد شرط فيه معرفة العالمة من وقع له البيسوط والأن في الميسوط والأن الميكن من وقع له العقد معلومًا له الكتاب إلى يكتب ليكون حجمة عند الحاجة ، وزدًا لم يكن من وقع له العقد معلومًا له داك هود الا يتمكنون حجمة عند الحاجة ، وزدًا لم يكن من وقع له العقد معلومًا له داك هود الا يتمكن في العالم، في العالم على العالم، في العالم عند والسب في العالم، في العالم عند والا يعلم بينا القصاء ، فهمًا لمي العراق عندود معاف ومنه الله .

وكنان القاصي الإمام أبواعلي التستي بقول. إلى متسابخنا وحسهمانه متراهوان

فيمه هو أهول من هذا حش إن رجلا تو اجر ضياعًا لله في فرية، وثم يكتب الحدود في الصفاياء والفاكات أن الضياء قائل هي مستفدة من التحليات وقد عرفها المتعافدات. معضهم جوروا دلك، وأكتوهم لم يحوز واسا لمويذكروا المدوعها، فإذا ترفدوا في هذا فعاطلك في ما ذكر الحصاف

ودكر أيضاً في الكتاب، وقبض الوكيل التي، المركل بد، وفيض الوكيل ما وكل بيسه أو إجارته للس بشرح الصحة بح الوكيل وإجارته، على بيعه وإحارته فيل القبض حائز غير أن هذه الشيء إذا كان مقبوض الوكيل، الدن أفقر على تسليمه، وكان المستأخر والمسترى أرعب في الاستنجار والسرى أنه أمة أن يكون فيض الوكيل تبرطا المسعم المقدعات.

ودكر أيضًا : إلى بهان مريض عليه العما استنه وساوه و شربه وسواقيه و طرقه و مشابسة ، فقد ذكر القبض ، وإنها السرام نسخ المبيعة ، وللبغى أن لين ذلك إن كالت في الضياع غيضة ، وإن أم بين به لله أنعقد الأنه يحداج إلى أن يندم الغيضة ، هادئة لاجل السبعت والحطب ؛ لأن بدون المعامنة يدرب الصياع لكون كالمنة على موضع المبيعة نقيام ينده على الفيصة ، فلا نصح إجارة ذلك الموضع ، صحتاج إلى تفديم المعامنة المناسخة والأطل حارة ، ومعاملة الفيضة لأحل السعف والقطب حائزة كسعاملة أشجار الخلاف الأجل قياته المؤلف.

و ذكر أنضًا. أنه من جراها مائة منة ذكر هذة صوبلة تعلم من طرس الخالب أنهمه الإمينان بل تلك المدة، وجور الإحارة

وكان القياضي الإمام أبو على البينقي بقول: مشابحة مترددون في الإحارة الرسامية التي تعقد إلى اللائن سنة إذا فان لا ينوعم حياه المائمين " إلى تاك الله في العام المناقب مأن كنام شيخين كسيرين أو أحدهما وبعضتهم حيروه ذلك، وأماه الاحرواء، وذلك الإيكوا، فوذك الهناء الأن نالوك يزون

¹³ وكان من الأصل أ والنوع مغان أوالشرى

أو من الأحل الحلة العائدي .

الانا فكذا بي ظاء وكان بي الأصل وقاء - وحلاء والياع " عاشلا.

المستأخر عرد ملكوريا الرولايس بالمقدر ملكوريان وكالرسقدار المعرد عاليه باسور لالرولا محررة فقد معل هذا تفانل العائب من الوت كالمنفل به ، منا اهد حالو ، ألا توي أل فر المماني للمفاد وذا مات أفراله وأنرابه والمسهومانة بين ورائمه وينجعوا كأبه مات واوال كالدفي فند ذاته تعالى أدبعيس إلى أحر الدمراء ومع مدااعتير فيه العام الغالب، وحمار كالشيبقي، فكذ عذاء فود بردَّه الشبايح في بلك الله، فقي الله لتن ذكرها الخصاف أولى أن يجرون والكو محجات وحمداته جهأر لاحارة إلى ذلك المتاب مكأم العشير بالنكاح إذا تزوج امرأة مانة منة. أو إلى مدة لا يتوهم حياتهما إلىهما والإيحمر: التكاجري ظاهران وارنف وجعد فلك بميران كاح موقديد أواعدم طاهر حياته فراحال حتى حمل توقيقًا، فهمه أيضًا: يعتبر طهر الحياه في الحالة بحمل ذلك الوقت منزلة الرفاد للحار

ولنان الفافير الأهاء أبو على المستم ارجمه الفايقوال امتنابيخه وحبسهم الهاتي مسأته فلكاح أيتيأ مترفدون معضهم فالواء نصح التكام في هذه الصورف ويحاط ولك النباقين عثرثة الشابيت، و هكذا روي الحسن بن رياد عن أبي حسمة رحمه الله والمروي وكأبهر وبسوا فداعل والشرباني كتلب أطلاق فراءات الإبلاء بالأاطران والله لا أقرابك إلى حروح الدخان، أو إلى طلوع للشمس من معربها، ففي للنبدل لا ومبير مونيًا، وفي الاستحسان؛ يصل موليًا، ويحمل في الاستحسال ذلك لتوقيت كالتأبيد كدا هذا - والغوا وعلو -

احتاث أصحاسا وحمهم الفافي الإجارة طابق الوسومة "أبيخاري: أنها تعتب عَمْدًا وَاحْمَا أَوْ عَمُونًا مَاهُمَ قَهُ عَلَى مَا عَوْمَا فَي كَنَاكِ ﴿ جَارِقَ وَلَيْنِي عَلَى ذَلَكَ إجازة داء البقيد إحارة سايله ، واستنحار الدار للبنيد إجار: طويدة ، ووجه الفسادات هذه العمد لا شك أنه لانصح في المدة التي يصيبها فقل الأجر في الإحبرة؛ لأبه يكون ضورًا في حَقِ الصِّينِ، ولا يَصِمُ فِي حَقَ اللَّهُ التِي يُصِّينِهَا تُشْهِرِ اللَّا فِي فِي الْمُسْتَنَافِر أيصناه الأبه بكوب غيرواً في حق الصفيري وهل يتعدن الفساد إلى نافي اللدة. فعن حعلها عموتُ . الذال الاجتمدي، ومن جعلها فقد واحدًا قال. يتعدي، والشيخ الإمام طهير المين

⁽١) مكند في طاوم ووفال من الأصد وف: " في الزَّحر وَ البعديَّةُ المرجمةُ

المرحبتاني كنان يفتى يتعدى الهساد إلى باقى المده، وكان الصدر الشهيد يقول: يعتبو عقاو أا منظر قفافي حق سائر الأحكام عقالًا واحداً في حق تلك الأجرة بالتعجيل أو بالشراط التعجيل.

فون طلب الحينة لتحويز عنده الإجارة في حق الصغير في تنام الدق فالحيلة إذا كان الدار للصنغير أن يحمل ممفايلة إذا كان الدار للصنغير أن يحمل ممفايلة السين المسقدمة مال هو مغل أجره أو أكثره لم يبرئ والدالصنغير السناجر عن أجرة السئين المتقدمة ، ويصح إبراءه عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله: لأنه هو المنقد خلافاً لأبي يوسعه وحمله الله ، فإن أراد أن يصبو مجمعاً عليه للحق به حكم كانكم؟ لأن حكم الماكن في المحتمدات نافذ .

وإن خسب حيلة لتجويز هذه الإجارة في حق الصغير، فاخيلة أن ينظر إلى أجر مثل كل سنة فهذه الدار، فيحص مال الإجارة على اعتباره للسنة المستأجره، ويجمل للسبي التقاهمة شيء قليل صورة ذلك، إداكان أجر هذه العار لكن سنة مائف ومان الإحارة ألف بجعل بقابلة عشرين سنة من أوائل الده شيء قبيل، ويحمل بقافة المشر السني الاخرة ألف إلا دنت العين فيجور، فيحصل النصاف وإن ثاق أنف درهم أكثر من آخر مل العشر سنين الأحرة بحب الإيغان الناس فيه، الانجوز عذه الإجارة.

1989 وجلان لكل واحد منهما أرض، أواد كل واحد منهما أن بؤاجر أرضه من صاحبه ويجعل أجرها مائم واحد منهما أن بؤاجر أرضه من صاحبه ويجعل المجور عندنا حلافًا فلشاهمي وحمد الله الأن جنس الشعة واحده ومقابلة اللغب بالمنامة عند اقدد الجنس لا يجول والخيئة للجواز أن يؤاجر أحدهم أوضه من صاحبه مائاتير أو بدراهم، ويؤجر الاخر أرضه بالمتل من جنس دكت فيتنفيان قصاصًا ، ويجور ، وإن كان جنس اسععة محتلفًا مأن سائجر واراً يخدمة عيده ، أو ما أشه ذلك ، فيه جائر بالاتفاق بلا حيلة

1909 رجل استامر داراً مشاهره، قدد به المستاحرة بن مكنها شهراً أو شهرين ، مزدا دخل في الشهر الأحر، وحشى برد سه، وهو ساكن مي الداره يغرصه إحارة جميع هذ المشهر الداحل، فالحيمة أذ يستأجرها مبارمة كل يوم يكدل قدتي شاء فرغها، ولا يلزمه الإكراء ما سكل، وليس الراد من فوله : إذا دخل من الشهر الأخريوم أر يومين، وهو ساكن هي الدار أن يلزمه أجر جميع الشهو حقيقة الأحر ؛ لأن الأجر ال يجب إلا معد مضى الشهر، ولكن أباديه أنه إذا دخل الشهر، يلزمه إجارة ذلك الشهر، فإدا أباد أن لا بلزمه أجر ذلك الشهر، عالحيلة ما ذكرته

١٩٨٩٣ - رجل مستأجر أرضًا سنين معلومة تبال مسمى، وفي الأرص عين بخرج مبها الفار والنفطء فأراد المستأجر أنا ينتهم بما يخرج من العيزاء ولا يمكنه إنخال عين القبار في الإجبارة؛ لأنَّ سفيعة عين القبار، والقبار عين، والعين لا تصلح مبحلا للإجارة، فاخيلة فيه أن يستأخر منه الأرض سنين معلومة بمال معلوم، ويشمرط فيه أن للمصاجر أن يررع في هذا الأرض ما بداله من غلة الشناء والعبيب، وبقي المؤجر أن ه أبن العينان في بدهذا المستأجر في مدة الإجارة لحيق واحب له أن متبعثها هذه المدة. فإذا أفراعلي هذا الوجه بحمل على أن المتناجر موصيا له بهاتين العشن في يدهذا المستأخر هذه المدنء فإدمن أرميي لإنسان بعين القار والبغط سين معلوسة يجوزه ألا ترى إلى ما ذكر محمد وحمه الله في كتاب الشروب أبه إذا كان لأحد مرعري فأوصل بكلاها لإسبان بجور، وإن كان الكلا معدرها، فهيئة أولى، فيحمل على الرصية في مسألتناء وإذا حملنا على الوصية، جاز للمستأجر الانتفاع يها إلا أنه إذا مات للستأجر فيل استكمال هذه السنور، قبطل لرصية، فأراد حيلة حتى نبقي هذه العين في يدوريته ه. والمادة أن فالحية أن يقر صاحبها أن هذه العين في بدالستأجر يشغلها كذا كذا سنة ، فبإن حدث مه الموت قبر عام هذه الدة تكون في بدايته فيلان سائق حن السيدة، وإن حدث بهذا الأبن الوت أيضاً قبل قام هنده الله تكون في يد ملاد أخر مقبة السدة ، وعلى هذا الفياس - فاقهو - .

١٩٨٩٤ - ومن كشوى إبلا تشاع له إلى مصر عانة ديسر، فإن قصر عنها إلى المراكة ، فكراء الإبل مسعول، فإن قصر إلى المراكة الى أدرعات (١٠٠٠ قالكر خمسون، المراكة الإجراء فاسدة بليالة المعقود عليه، فإن حسه إلى مصر يجب المائة استحسالًا، وتقلب الإجارة جائزة مستحسالًا، وتقلبه ما لو استأجر أرضًا، ولم ييز ما يزرع، فزرع

¹⁹³ وفي الأحين: المذوالمؤسين معلومه ...

⁽٢) هكذاهي طاوره وكالاني الأصل وف أ أذراعات

ضيعًا انقلبت الإجازة جائزة استحسانًا، وكذا إذا استأجر دابة للركوب، ولم يبين الراكب، أو استأجر دابة للركوب، ولم يبين الراكب، أو استأجر دابة للركوب، أو لب ينفسه المقلبت الإجازة جائزة استحسانًا، وكذا هذا، فإن طلب وجهًا حتى لا يجوز الإجازة على هذا الشرط، فالحبلة أن يستأجر رب المتاع الإبل إلى أفرعات يخسين ويتأراء ومن أوعات إلى البرمكة بعشرين، ومن البرمكة إلى مصر بشلائين ديناوا؛ الآن هذا حفود متفرقة لا تعلق فكل واحد بالأسم، أنه إذا جاز هذا العفود، فإذا علم أذرعات لصاحب عنائرة لا يذهب بعد ذلك، وليس لصاحب الإبل أن يتنع عن اللهاب.

19490 - قال: رجلان بينهما مال على رحل من ثمن عبد باعاه إباه، أو غير ذلك، قفال: أحدهما لصاحبه قم باقتضاء هذا المال، فإنى مشغول عنه وأريد سفراً على أن أجعل للك من حقى شبئاً، فإن هذا لا بجوز؛ لأنه بعمل في شيء هو فيه شربك، والاستنجاء لمال هذا السمل لا بجوز، والحيلة في ذلك أن يبيع الذي يجعل الزيادة من عماحبه شبئاً عا بريد أن بجعل له من المال، فيكون في ذلك يدل ملك، ثم يوكل الشربك المشتري الشريك البائع بقيض حصته من الدين، ويجعل له أن يغيض من ذلك مقدار شمن مناعد أن يغيض من ذلك مقدار ثمن مناعد أنسة من عاهد.

وإن قال الفريك المشترى: لا أمن أن يازمني الثمن، ويتوى مالى على المغبون، فالحياة في فلك كيلا بازمه الثمن، إذا لم يخرج من الدين، وإذا خرج بصفته، يلزمه بحصة ذلك أن يأمن الشريك الذي يريد الريادة للذي يجعل الزيادة له أن يسيع فلك الشيء من غريب لا يعوف بذلك القدي بريد الريادة للذي يريد أن يزيده، وذلك مائة دينار مذلا، ويقر هذا الذي يريد الزيادة أن لمهنا الغريب المشترى في المحسساتة الدينار التي مائة دينار، في بخصسن عن الغريب المائة الدينار التي هي شمن المناع على أن يدفع ذلك من المائة الدينار التي على شمن المناع على أن يدفع في ذلك من المائة الدينار التي بالسمه على الغريب المائة الدينار، ويقيمه في ذلك من المائة الدينار، وإن خرج بعضه، كان له تسطه، في ذلك من المائة الدينار، وهذب عن ويقيمه وين بخرج بعضه، كان له تسطه، وين بخرج بعضه، كان له تسطه، وين بخرج بعضه، كان له تسطه، وين بخرج شيء، لم يكن عليه شيء الأنه إلما ضمن له من المائة الدينار، واحتى توت المائة الدينار، لا يازمه شيء.

وهذا على قياس ما ذكر في " الحامع" : أن الرجل إذا كان له عند أخر وديعة ، فقال المودع للسودع أو لرجل أخر: اخسس عني لفسلان غربي على أن يقبض دينه الذي على من الرديسة، قرائه يحور، ويصير مضمولاً عليه سادام قائمًا، يجب عليه أن ياخذ فيؤدي، وإذا هلك لا يضمن، فيجود أن يكون أصل المال أمانة، إذا همك، لا يجب شيء، وما دام قائمًا، يكون مضمولاً على رجل، وكذلك هذا في الفصد إذا ضمن رجل أن يؤدي دين المحسوب منه من المخصوب، قما دام المعصوب، فيضا يكون مضمولًا على الضامن، يجب عليه أن يؤخذ ويؤدي، وإذا هنك لا يضمن الضامن شبعًا.

١٩٨٩٠ - قال: وجل له على أخبر منال، قبركار أحداً بشفيا في رهانا المال، واستحراجه على أن يكون له نصف من هذا المال، فهذه إحارة فاسدة؛ الأبه لا يدري، هل يكنه الوهاء بذلك أم لاء ولكنه إذ فعل يستوجب أجو المتال لا يجاوز به الشروط، فإن طلب حيلة ، حتى إنه أن استخرج الله ، كان له بصف المال، وإن لم يستخرج لا شيء له، والحينة أن يقر الذي باسمه المال لابن هذا الوكيل، أو لوجل يجيء به الوكيل ينصف (** هذا الله بحق عرفه له ، ويوكله يقيضه على ما شرحتا ، ثم يوكل الذي باسمه المال، والمقر له بالتصف هذا الركيرا باقتضاء هذا المال والقيام به، قإن خرج الذل كان للمقر له نصعه، وإن حرج بعصه كان له يقسطه ؛ لأنَّا ذلك المال صار مشتركًا بينهما، فما خرج يكون بينهما، وما توي، ينوي عليهما، وذلك الغدر من المال في الحفيقة يكون فلوكسل، فإن قبال مصاحب المال: لا أمن إن توى المال أن يطالني الوكسل بأجم معله م ه الحيلة أن يشها. على الوكيل أنه وكله بالتفاضي بغير أجر، هإن قال صاحب المال، لو أقبروت مصف هذا المال لمن بريد الوكيل ري لا يقوه الوكيل مه ند ذلك مالته اضميء أو يحدث به حدث تنظل به الوكالة ، ويعفى هذا القراله (٢٠٠ لمريكًا له بالنصف، خالجيلة أن بعدلوا كتاب الإقرار على يدمن ينقون به ، ويكتبون مواضعة ينهم تكون على يدهذا الدهال يعمل بما فيهال هون خرج هذا المال يتفاصي هذا الوكيل وقيامه، كان لهذا الرجل منه النصف، فإن خرج بعضه كان له بقسطه، وإن لم يخرج منه شيء، أو مويضم الوكيل به لم يكن لهذا الله إلى تمي ما وير دانمنال الكتاب على من يجب رده عليه .

۱۹۸۹۷ - رحل له صباع في يدي سلطان أو غاصب، قال لرجل: سفخرج هذه الصبعة في على أن لك عشرها، لا يجوز ؛ لأنه على لا يكنه الاستخراج، والاستنجار

⁽۱) رقيط: جنل مكان لصف

⁽٣) وفي طاء ألفق أمكان علقرائه ..

على مثل هذا العمل لا يجوز ، وإذا وهب له كان الفساد أظهر ؛ لأن هذه المناع " ويما يحتسل القسسمة باطلة عندتا، قبإن طلب حيلة لجواز هذه الإجبارة على أنه إن استخرجها ، فلا شيء له فالحيلة في ذلك أن يكتب هذا الرجل الذي يقوم باستخراج هذه القبعة على صاحبها سراً بعشرها بنوب أو بعرض، أو ما أنتبه ، ويدفع النمن إلى صاحب الضبح ، ويكبون مواضعة يحكون فيها أمرهم على وجهها ، ويضعون الكتاب على يدى عدل يتقون به ، قإن لم يستخرج به الصباع يرد الكتاب على صاحبه .

خال شمس الانمة الحلواني: أجار الخصاف بيع المفصوب من غير الغاصب والغاصب جاحد، وفيه روايتان: في رواية الزيادات: بحور ويترقف إلى وقت المفقرة على التسليم، وفي رواية أخرى: لا يجوز كما في بيع الآبق، هما قاله الخصاف على فياس رواية الزيادات.

تم قال وحمد الله وإن شاه القصوب منه، يقر لذلك الرجل بعشر الغصوب، فيكون أجوزه فإن قال صاحب الضياع: لا أحب أن يكون الشراء باسم هذا الرجل، قال: يدخلان بينهما عدلاً يكون الشراء باسمه، فيشترى العضو من هذه الضياع بالعرض الذي يدفعه إليه الرجل الذي يربد أن يقوم باستخراجها، فإن استخرج هذه الضياع دفع العمل كتاب الشراء إليه، واشهد له أنه الشرى ذلك له بأمره وماله، وإن استخرج معضها، كان له بفسط ذلك، وإن لم يستخرج منه شبئًا، ود كتاب الشراء على صاحب الضياع والمعقر له جميمًا.

19494 - رجل له ضياع أواد أن يدخل معمور جل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأموه، وبدفع عنه جود السلطان كيف الخيلة حتى يكون أمرًا بصح لهما جميعًا، والايكون لهذا الرجل من رقية الضياع شيء، وإنحا تكون له غلتها ما هام يقرم بأموه، فالخيلة أن ينظر إلى القدر الذي يوبد أن يجعله له من الغلة كم يكون من المختطة والشعير في كل صنة، فيسلم هذا الرجل قصاحب الضياع في ذلك القدر بمال قليل، ويدفع إلى وأم لمال، فيأخذ منه ذلك القدر كل مبنة، وهذه حيلة ظاهرة.

⁽١) مكذا في ظ وف وم. وكان في الأصل: المتباع .

هإن قبال الرجل الذي يربد أن يقوم بآمر هذه الضبح: أريد أن يكون لى اسم في هذه الصباع، حتى يجور لى الكلام بها والعقع عنها، فإن شاه كتب له كتاب الإقرار أو كتاب الشراء بالثلث منها، ووضعوا الكتاب على يلى عدل يتراضيان به على نحو ما يبنا فبل كره صاحب الضباع أن يكون الشراء باسم هعا الرجل يكتب باسم العدل على نحو ما يبنا فبل هفا، فإن كان في الأرض مع اختلة والشعير من الغلات ما يباع بالمواهم عا لا يجوز السلم عباء وأواد أن يحمل له من ذلك شيئا، قال، ينظر أن مغدال ذلك في كل سنة ما هو؟ فزذا عرفا ذلك، باع الذي يريد أن يقوم بأمر هذا الضباع من صاحبا شيئ يسيراً بمقدار ذلك العشر سنين، وكتب له بذلك كتاب منحماً في كل سنة وعندلا الكتاب على نحو ما يبنا، فإن قال صاحب الفلة. ويا لا تحرج الغلة في بعض وعندلا الكتاب بسم العدل، حتى والمرحب الفلة في بعض السنين الشرحب الفلة أن معاحب الضياع ما أسرط إسفاطه في الكتاب.

وجل مكار جمالا إلى مكة من حمال لا يتق بحصاله ، وبخاف أن نوت حماله في نصف الطريق منطق النوت حماله في نصف الطريق بحميه الطريق ويحتاج الرجل إلى أن يكترى حمالا من نصف الطريق بحميم الأجزاء الذي شرط للجال في كل طفريق، فالحيلة له أن يتكرى يله أأم على أنه إل وفي يالمعقود عليه على النمام، فنه كمال الأجر، وإن نام يوف كان المستأجر بريئاً من الأجر كله، ويكون سائزا، أما الإجارة: فلأنها استجمعت شرائط جوارها، وأما تعليق البراءة عن الأجر بعدم إيفاء لمفود عليه بتمامه فلأن هذا شرط متعارف، وتعلق البراءة بشرط متعارف جائر على ما عرفت في أبراب الصالح حوالة أعلم.

الفصل التاسع عشر في الذعوى

١٩٨٩٩ - قالها الحصاف رحمه الله في حيله : وحل الراد أن ينشوني داراً من رجل م وهوالا بعشرامها للدي يسعهم يووه والابأمن أنابقت رجل بمذرور أتهاله وفسأحدها منه ، ما الحياة في دنك حتى بسنو ثق من ولك فال الهدين وجلا غربكً يؤلك بها من الماضر و و يكتب اللغاب الدي لأمعرف الشاي بالسهد، فيران اللدن بريد الشراء بستآج المدارات المرابب خلاشة ووبشهد فمربب قرمأ أنا فداجرها مراهذا كل منة بكذب والدفعها إليه محضرة للشهودي فمريذتين المستأخر الدارا فيه العروب سركه وبشهد الغرب عي انفسه عرباً في السر أنه اشترى هذه الدار له يأم ، وجاله ، فإن حاة إسمانَ يناهي فيها دعوى لو مكن لدي هي مي مديد خصامًا بالهم الأن مدالمستأخي الا تكوان بدخ همومت و وتعايك ي خصمه العريب، وإنه لا بعرف حني يخاصه معاء فبحصل مفصود المشتري، وبحول فه أن يراعق بالدوا تيف شاء الأنه في الحقيقة ملكه وأبا بسبري الغربب لذار من المنابر -فعربيهما من هذا في حل سواء فم والحرف مم علايوني أو بشعري هذا الرجل الدار من المانع أولاء تم يبيعها من الغريب. ثم الغريب بؤاجر ما منه، فإنا طاب حياة في و الإجارة وبيغرابه أذاب كورانغ ببالاحتفاظ بهامر متياه سنقلالها واسلمهاإليه حاصر ذالت جودت وراقي المسأبة عالى فواحم الفتي دكاوات فلين جاد مساع لا يكاري هفا الرحل حصمه والألوب ويدأمانه وويحول كوأنوار نمق بالدار كيف شاه والانها مي الحقيقة ملكه

نه إن مشابختا و حمههم الله عامرا على المحصوف في تعليم هذه المؤمنة القالوا ارتفا علم الخصوف هذه الحيلة لدنع الاستحمالية وربحا بكوات المستحل محكّ في الدعوى، فيكون في هذه الخبلة إنطال حقّه وما اكان من الخيل في بطال الحقوق، فهم مكروه على عامر في صدر الكتاب، وإلا أن يكون المنتوى يعوف أن المقت ديها حقيمة للمانح، ولكون اساس شاويو الأن ومناح مروداً بريد القيسومة ديها، والمواجوف أنه منطق في دعوامه هجيشة لا يأمل بأن يحتال بهذه الحيام، فإنه يكون احتيالاً لذفع الظلم لا لايطال الحق. فجوز، ولم يكن به لأس.

وفاكر عين هذه الد. ألفاني حيل الأصل عي رواية أبي سليمان، وقال إذا أو د الخيلة بشترى الدار من اسائع رحل غريب لا يعرف، ويكتب الشراء باسمه و تم يشهد بأنه أجرها من الذي اشتر ها باسمه كل منة بكفاء ويدفعها إليه، ويشهد له بعد ذلك مي السر من يتق به أنه أن أنها شهر اها أنسا كان منت كها، ويدفعها إليه، ويشهد أنه اللبح الإمام الأحل المعورف به حواهر و ها أن معنى قوله البكت الشراء باسمه يعنى يكتب الغريب القراب معمود، ويدكر الغريب أنه زينه، ويشترى، ويكتب الشراء باسم الخالف زها واسم الغريب عمود، ويدكر الغريب أنه زينه، ويشترى، ويكتب الشراء باسم زيد؛ لأنه لو كتب الشراء باسم الخالف، ثم قال: أبي حقص وحمه الله، فقال: يكتب الغريب الشواء باسمه يعنى باسم الخالف، ثم قال: يسهد الغريب يمد ذلك أنه أجرها من الذي اشتراها، ومعناه أجرها من الذي اشتراها وهو الخالف،

۱۹۹۰ - رجل أراد أن يشتري داراً من احد، ويحاف أن يكون البائع قد تصدق بها على بعض ولده، أو الجاها إليه الوائي غيره، ما خيلة له في ذلت؟ قبال: يكتب الشراء على إلرحل، ويكتب النسايم ره في نسايم البرع، وها حال الدراك على من يترهم أنه ألجاها إليه، قال شحص الأنمة الحلواني. هنا وجهان. أحدهما. ألا يضمن ذلك الدي يتهم "د ويحاد منه الدي يتهم المناف والثاني: أد يقر هذا الدي يتهم بين بدي الشهود أن السائع باع هذه الدار وهو يشكها، وأنا قد رضيب به الذي يتهم بين بدي الشهود أن السائع باع هذه الدار بعد ذلك؛ لأره سلد ذلك البيع، ووضي به.

وقال شمس لاتمة الحلواتي: علم اخبلة إقا تتأتي إذ كان الابي بالمأ أو كان من شهم أجبيًا من النائع، فأما إذا كان وهب لاب الصغر، أو ألجاه، إليه، فهمده لبست

⁽٢) وهي الأصل الأله

٢١) وفي الأصل أينوهم .

بحيلة. ثم لم يذكر الخصاف. أن الذي يتمم يكتب انشهاده في الصف فالواد إنا لم يذكره الأن عجره كته الشهادة لا يبطل حقه إلا إذا كتب شهادتها في الصلاء ويدكر في شهادته: أن هذا البيع كان بعي، فيلا تصح همواه بعد دلك لنعسه الأن البيع إنما يكون محق إذا لم يكن له فيه حق، أو كان البع بأمره.

وذكر الصندر الشهيد الإمام الأجل في أشرح الحامع الصعير الحتهار الشابح وحمهم الله في هذه المسألة أنه إن كثب في الصك باعد وهو يُلكه، وهو كتب شهد بذلك يطل دهوام، وأما إذا كتب في الصك أثر البالح، أو ذكر أنه ملكه وهو كتب شهد بدلك، فلا قبطل دعوام.

وأخرى ما ذكوما أن يكتب الشراء ماسم رجى عريب لا يعرف ويوكل الغرب المتشرى بالدار الحفظ الدار محصرة الشهود، ويسابه الإليه، ويشهداء في السواته اشتراها له بأمره وماله، فلا يكون بينه وبين اخر حصومة على نحو ما ذكونا عي المسألة الأولى من الفصل، وذكر هذه المسألة في حيل الأصل، وذكر الحينة على تحو ما ذكر المتصوف هنا.

قال شيخ الإسلام المعروب الخواهر راده شيرط محمد رحمه الله مع تسليم الذي يشهم البيع ضيمانه الدرك، والخمساف كذلك، وإن كان تسليم الدي يشهم، ويخاف خصومت مع المنشري، الأنه متى النصر على السليم كان منا من الذي ينهم، ويخاف منه إجهارة لبيع الموقوف، ومن مندهب معفى العلماء: أن يبع الفضولي الا مجوز بالإجارة، فكان تبعض النفضاة أن يطله، والاحرط أن يصمى دنك الشخص الدرك فللمشتري حتى بكون هيماء لدرك للمشتري إفوارا منه أنه الاحق له مي المشتري وإفوارا منه أنه الاحق له مي المشتري وإفوار الإسان أنه لا حق له مي المنشري وإفوار فلسنتري على الأصل عقيب هذه المسافة وكذلك كن شيء ضيدن الدرك إلى تسبيم المبع، قال مي الإصل عقيب هذه المسافة وكذلك كن شيء يبدأف منه المسافة وكذلك كن شيء

1990 . وحل قد دربان، أراد أن بيج إحداهما، فأراد رجل أن يشتريها مه على أنها إن استحفت منه، رجع في الدار الأخرى، وكانت له بحله ما الحيلة فيه؟ قبال. ينشري هذا الرجل الدار التي لا بريد شراءها نشق معاوم فقيصه، في يشتري الدار الأخرى التي يريد شراءها بهيذه الدار، فإذا استحقت هذه الدار من يده، وحع بالدار الأخرى فياخذها، وهذا ظاهر؛ لأنه بيع هرض بعرض، وف إذا استحق أحد الدلين، يرجع بالبدل الأحر، والمدل الثاني هنا هو الدار الأحرى، وقد أورد محمد رحمه الله عن هذه المنالة في لحين المسوب إليه

۱۹۹۶ - رجل له صبيعة أو داريخات أن يخاصسه فيه إسبان، فأراد أن بدفح المخصوصة عن نفسه ما الحيلة عن دلك، فإلى المناسبة عن نفسه ما الحيلة عن دلك، فإلى البيعة من إسان بعرن، ويدفعها إليه مشهاد المشهود، ويوكله بحفظها ومرمشها، المشهود، تويوكله بحفظها ومرمشها، فإذا جد مدع، ينيم البيئة أنها وديمة عن بديمه من جهة دلاك، بندفع عنه الحصوصة، ولا يحتاج إلى إقامة البيئة بنها وصلت إليه من جهة فلان يكفى لدهم الخصوصة، وكمما تندفع الخصوصة عن ذي البيد إذا أقام يبيئة أن دلال أودعها أليه يندفع الخاصصة وهى الخصية الموافقة الده وهى الخصية المعادوة الدواؤة ألى الكتاب،

49.9 و دسس في بديه ضبعة أو دار أو غير هما، فأدعاها رحل والمسدعي طالع في دعسواه، والمدعى عليه بكرداليه بن فأرد حيلة حتى مشقع عنه اليهمن، فالحية أن يقر حيلة حتى مشقع عنه اليهمن، فالحية أن يقر والمدين والمدعى عليه بكرداليهمن، فورة راء لاجبي، فيدفع عنه الخهسومة والسين؛ لأن فائدة الهمن المكول الدى هو إقرار بعد، وهو بعد ما أقر تولده أو لاجني الو أقر أنه لهذا المدعى، حزاه لا يصح إفراره، علم يكي في اليمن فائدة، هكذا ذكر المحساف في حياه، وقد ذكرتا في أدب القاضى اختلاف النسايح في هذه المسألة، الخصاف وبعضهم قالوا كمسة فاله الخصاف، وبعضهم فسرفوا بناه، إدا أقر لولده الصغيرة وبيسة إذا أقسر لا حتى لا يتدفع عنه اليمين، وإذا أقسر عميمة الطا الينب المفيلة.

قال الخصاف رحمه لغاء فإناقال المدعى أبال المدعى عليه لما آفر بالصيعة المدعى

⁽١) وقي ظ: أعطاها

⁽٢) وفي الأصل: اللدرية ..

بها ثقر، صار مستهلكاً مالى، ووجب عديه الفيمة، فلى أن أحلقه ماقد مالى عبيك قيمة هذه الصيعة قال، على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما القدالا تورد لا يجن عليه، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأول وهو قول محمد رحمه الله: عبه اليمين؛ لأن غصب العقار الايوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأخر، وعلى قول محمد وأبي يوسف الأول: بوجب تم بعض مشارخنا قالوا اهذا الحلاف في الغصب المجرد، فأما الجحود: فيوجب الضمان بالانفاق، وأكثرهم على أن الحلاف في الكل على السواء، ويشغى أن تجب الصمان ههد بالاتفاق؛ لأن هذا إتلاف الملك واقدة الرسمي باللاف الملك، ألا ترى أن الشاهد بالعقار بضمن عند الرحوع بالإجماع لإئلاف

فإن كان المدعى عرصاً أو جدوبة أو بحوجها سوى العقار، فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى بها على وجه لا يعرف المدعى، ثم يعرضه على هذا المدعى بها على وجه لا يعرف المدعى، ثم يعرضه على هذا المدعى بها فليطل دعواه، ورى عن دعواه، أن كان ينظر في مثل هذا المددعى، وكان يقول: إن ابس المدعى أبي يوسف رحمه الله أن كان ينظر في مثل هذا المددعى، وكان يقول: إن ابس المدعى عليه على المدعى ودائل بقول: إن ابس المدعى عمواه، قإن خوف المدعى بها مسمح معواه، قإن خوف المدعى عليه أنه لو عرض العين على المدعى وبما يعرفه، قالا يساومه حتى لا يعلل دعواه، ما الحيلة فيها لم يذكره الخصاف ههنا، وذكر في حيل الأصل : ينبغي للمدعى عليه أن يبعث بالمدعى به على يد غيره، حتى يعرضه على المدعى، فؤذا ساومه ساومه، بطى دعواه، قان صبح النوب، ثم عرضه على المدعى، فؤذا ويؤمه على المدعى، فيذا و

وإن قال المناهى بعد ذلك ثم أعلم " إن التوب نوبي حين ساومته، فإنه لا يصدق ا لأن المساومة من المدعى إقرار أنه لا حق له في هذا التوب، فيحعل ما تفنضيه المساومة كالمصرح به، ولو صرح، وقال: لا حق لي في هذا التوب، ثم قال بعد ذلك: إنما قلت: الإن حواج عن أن التوب ثوبي لا يصدق، كذا هذا.

وأحرى أنا يبيع المدعى عليه ذلك النبيء عن يتل به، ثم يهيه للمدعى، وذا فعل،

وقبل المدعى الهبة، بطن دعواه، ثم يجيء المفتري، ويغيم البينة على الشراء، فيأخله من المدعى؛ لأنه بكون أحل به من الموهوب له، وبيطل دعوى اللاعي لما قبل الهبة ، ولا يكون لسدمي عليه بين في دلك.

الفصل العشرون في الوكالة

1994 من وكل غيره أن بتنترى له حاربة مغيبة" الناف درهم أو بالله ديدر. فقيل الوكيل الوكالة ، فلما رأها ، بدا له أن بشتريها لنفسه ، فاطيلة أن يشتريها بجنس أخر غير ما أمر به بأن كان أمره بالف درهم أو المستراها بمنة دينار أو كان أمره بالفلى درهم أو اشتراها بجنبو صا أمره به ، ولكن بالزيادة على ذلك الأنه يصبر به سخالفا أمره ، قبلة على و لا يسوقف ولكن بالزيادة على فلك على مد كان يصبر به سخالفا ألمره ، قبلة على من عرفت ، وإن اشتراها بالفدر المأمور به من جنسه ، لكن صوح أنه المنتراها لنفسه ، فإن كان بحضرة الموتل يصبر مشتريا لنفسه ، وإن كان بغيبه فلا ، وهذا لأن ألوكيل بنبوله شيء بعينه لا يلك شراءه لنفسه الا بحد أن يعزل نفسه ، وذا لا يكته بغيبة لموتل الأمر . هرل قصدي مشتريا للأمر .

وكذلك قراشهد قبل الشراء أنه بشتريها لنفسه ، ثم المنز هاساعتيف ولم يقل: شيئًا ، فإن كان الوكل حاصراً من مجاس الإشهاد يدبير مشتريًا لنعسه ، وإن كان غالمًا من المحلس، فإن علم مقالة الوكيل ويإشهاده قبل أن يشتريها الوكيل ، ثم الشرى الوكيل يصبر منشريًا لنموكل بصبر منشريًا لنموكل بحير الشتراء الوكيل يصبر منشريًا لنموكل ، فقد حجل محمد رحمه الله الدواهم والذالير جسين مختلفين في هذه المسألة ، ولم يجعلهما جسًا واحداً إذ فو جعلهما جسًا واحداً لها ولا يشتريًا للأمو فيما إذا

وفد دكرناهي شرح الجامع في راب أصل المسومة؛ أب حسان وختلفان فياساً في حق حكم الرباء حتى جاز بيع أحده ما الأخر سفاضلا، ونبط عدا حكم الربا مطا جنس واحد استحسامًا، حتى يكمل بصاب أحده ما الأخر، والفاضي في قبم المثلفات بالخيار إن شاه قومها بالدراهم، وإن شاه بالدنائير، والمكر، على البع بالدراهم، إدا ماع بالديائير، أو على المكس، كان يبعه بيع مكري، وصاحب الدراهم إذا طفر بدنابير من عليه، كان له أن يأخذها بحس حقه كما لو ظفو بدراهمه إلا في روابة .

وإذا باع شيئة بالدراهم، ثم انستراه بالدنائير قبل نقد النمن، أو على المكس و وكان الثانى أقل قيمة من الأول كان البيع فاسدا استحساله، وتبن بما ذكر هما أشهدا اعتبرا جنسين مختلفين أيضًا فيما وراه حكم الربا، وكذلك في باب الشهادة اعتبرا جنسين مختلفين حتى إن أحد الشاهدين إذا شهد بالدراهم، والأخر بالدنائير، أو شهد باللراهم والمدعى يدعى الدنائير أو على المكس لا تقبل الشهادة، وكذلك في باب الإجازة اعتبرا جنسين مختلفين، حتى إن من استأخر داراً بنراهم، أو أجرها من غيره بدنائير، أو على المكس، وقيمة التلى أكثر من الأول تطبب أله الزيادة، فما ذكر في الجامع أنهما جعلا جنساً واحداً فيما عدا حكم الرباعلى الإطلاق غير صحيح،

وأخرى في المسألة؛ أن بشتريها بمثل ما أمره بد، ويشيء أخر من خلاف جنسه بأن أهر، بالشراء بألف درهم، فاخشراء بألف درهم وتوب، أو ما أشب ذلك، عان مي هذه الصورة يصير مشتريًا للف أبضًا، فإن وكله بالشراء، ولم يسم له فعنًا، فإن اشتراها الوكيل بأحد النقدين؛ إما بالدراهم أو بالنفائر، يصير مستويًا للموكل، وإن اشتراها بما سوى الدراهم والدنائير يصير مشتربًا لنفسه عند علماء تا الفلائة رحمهم أفه؛ لأن التوكيل بالشراء مطلقًا يتصرف إلى الشراء بأحد النقدين بحكم العرف عند علماء نا النلائة رحمهم أنه .

قالوا: وعهنا حيدة أخرى في المسألة أن يوكل الوكيل وكيلا، بأن يشترى له هذه الجارية، فنشتراها حالة غيبة الركيل الأول، واعلم بأن هذه المسألة على وجهين إما إن لم يقل الأمر للوكيل الأول: اعمل فيه يرأيك ما صنعت من شيء، فهو جائز، وإنه على وجهيز أيضاً. إما إن اشتراها الموكيل الثاني بحميرة الوكيل الأول، وهي مذا الوجه إن المستراها بالقدر الذي أمره الأمر من ذلك الجسس أو بأقل منه ينفذ على الآمر، وإن الشير ها يخلاف ذلك الجسر أو به، ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الأول؛ لأن شراء الوكيل الأول؛ الأن شراء الوكيل الأول؛ الأن شراء الوكيل الأول؛ الأن شراء الوكيل الأول؛ الإن شراء الوكيل الأول؛ الإن شراء الوكيل الأول بنفسه، ولو الشراها الأول

 ⁽١) مكدا في الأصل ، وكمان في ضيسره: مسمينة (١) مكذا في ظاوف وم، وكمان في الأصل:
 الانتخب

عقب كان الحداث عنى المعيدان الذي قنناء فهينا كذلك.

قرق بين الوكيل بالشراء وجي الوكيل بالمكام أو الطلاق إذا وكل أخريه ، فعمل الذالي ذلك بمحضر من الوكابل الأول، فإنه لا ينصذ على الأمر على كارحمال، وفي الوكيل بالشراء جمل المسأله على النفصيل، وموضع الفرق أخر وكالة أالمستوطأ، وإن اشتر ما حال عبية الركيل الأول، فإن قان الركيل الأول لم ينفد الوكيل الثاني لمنا يصير النباني مستمنويًا للاول، فإن هذا الشراء لو يدخل تحت أمر الأمر ، لأن الأمر أمر متمراء محضرة رأى الوكيار الأول، وهذا الشراء لم بحضوء رأى الوكيلي الأول.

وإن مقد الوكيل الأول للتاني الشمن، فانستر ها الوكيل الناني بغيبة الأول، فعيه روايتان: في روايه: يعدُ الشراء على الأمر، وفي أخرى ابتدُ على الوكيل الأول.

قال الخصاب: قلت لمحمد، حجم الله الذ احتمال الوكيل على هذه احبيلة حتى بصير مناتريًا انفساء، على يسعه ذلك؟ وعلى بدخل عليه إثم؟ قاله العراموسع عليه ولا بدحل علمه إنهم، وهذا لأن يفتول الوكانة لا يلزمه الشراء للأمر لا محانة، ألا ترى أدانه أن يفسخ الوكالة بمحضوص الوكيل وأن يمتنع عن الشراء أصلاء والشابح وحمهم الله في ذلك مختلفون، بعضهم قائوا. لا يسعه دلك ويكود أثما قبه الأنه أحلمه مي الواعات وإنه مندمهم شرعًا؛ لأبه من عيلامة للنافقين، فيل عليه الصلاة والسلام: وللمبافق علامات نلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإدانتمن حاداتا أء وبعضهم قالو على فياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما لله . لا تكم، ومحني قالس فود متحمد وحبيمانه؛ بأنب الأنه فو عن الالتوام العجدة لفيره، وهو نظير ما لو احتال لمنع

(۱) أشرحه البجاري في اصحبحه (١٦٦ حديث (١٣٢ م ١٨١٨ حديث (١٣٣٧)و٦/ ٩٥١ حديث (٢٥٣٦) و١/ ١٠١٠ جديث (١٥٩٨) و١/١٠٠ حديث (٢٠١٧) و٥/ ١٢٦٠ حديث (2) (8) ومسلم في المنجيجة (4) كانت (8) وإلى حال أيضًا في صحيحة (4) (4) ميدين (٢٤٤) ر ١٩٩٨) حديث (٢٥٥) و١/ ٩٠) حديث (٢٥٧) والمبيد السنيجوجة على صيحيح مسلم ١/ ١٤٧ حديث (١٠٠٧) و ١٤٨/١ حديث (٢٠٠١) والترمادي من استه (١٩٠/٠) عديث (١٣١٦ و٢٦٣١) وأبو عوالة على استنام ١١/ ٣٠ حارث ١٠٥١) و١١/ ١٠٦١ ومناهل م مصور في السنة (١٩٠٥ حديث (١٠٢١) والديبيقي في الكوري ١/١٨٥ حديث (١١٢١٠) ومعمر بي رانبيد الأردي في اجامعه (١٥٦/١٠ جنيب)(٢٠١٩) وأحمد في انسته، ١٨٩/٢ حييت (١٧٩٨) وأبو يعلن في مسلم ١٣٦/٧ حديث (١٩٠٨) والطرائي في الكبير ٦٠/ ۲۷۰ ماریث (۱۱۹۹)

وحوب الزكناة أو مام وجوب الشقعة ، وذلك على الخلاف، وإلى هذا القول سال القاض الإصام أو على النقول سال القاض الإمام أو على النسقى رحمه الله ، ولكن هذا ليس بصحيح ، فقد ذكر الخصاف عن محمد رحمه الله ، أنه موسع ولا بدخل عليه إللم ، وقد ذكر محمد رحمه الله في حيل الأصل العقيب ذكر هذه الحيثة أو يسعه فيسا بيته ويين ربع، تم قال اولو لا أن دلك واسع له لم يكن ما وصفت لك حيلة ؟ لان من حتال تأمر يلمل عليه في ديته مكر ومه والا يعد ذلك منه صيلة ، فهذا يبيل لك أن قول محمد وحمه الله في هذا نظير قول أبى خيفة وأبى به منف رحمهما الله .

وبعض مشايخنا قالوا: المسألة عنى الصصيل ، إذ كان وقت بدول الوكالة في اعتقاده أنه من بهذا لشرط ، تم خالف لا يكره ، ولا بأثم ، وإن كان وقت قبول الوكالة في اعتقاده أنه لا يمي بهذا الشرط ، تم خالف لا يكره ، ويأتم ، وقاسوا هذه المسألة على صائل ذكرها في السو الكس ، وفرق بينا إذا اعتقد الوقاء وقت قبول العقد ، نم أبي ويينما إذا أنه يعتقد الوقاء وقت قبول العقد ، فقال الو أن رجلا استعار من غيره شيئا مو عدلة أن يعيره ، تم قبل للمعبر اإن هذا الشخص يسع العوارى ، فأبي أن يعيره سد ذلك ، فال الإيانم ، كذلك إذا استقوص رجل من غيره مالا ، فوعد له أن يقرصه ، فقبل أن إلا بأنم ، كذلك إذا يشرصه ، فقبل أن إلى حداد حقوق الناس ، وأبي أن يقرصه بعد ذلك قال . لا يأنم ، فعسألنا تكون على هذا النيس أيفاً .

1990 - قال صحصه وحسه الله في حيل الأصل الرجل في رجلا بشتري (المجل في الأصل الرجل في وكل رجلا بشتري (المجارية بعينيا ، فاشتراها الوقيل للموكل ، ثم وحد بها عيباً ، فإن كان ثم يدفعها إلى الموكل ، فده وقد عرف دلك في الأصل ، فإنا وقد عرف دلك في الأصل ، فإنا وقد عرف دلك في الأصل ، فإنا وقد عرف المنظم بفضاء ، أو تبل المستمى بعضاء ، أو بغير قضاء الإتجلك أن يتشربها للفسه إلا يحسل أحر أو بمثل دلك الشمى ، ولكن بالزمادة عليه ؛ لأن الرد بالعبب بعد القيض أو قبل القيض بقضاء ، أو بغير قصاد ، فهو فسخ في حق الناس كافة ، فانفسح المقد الأول في حق الناس كافة ، وصاد وجود والعدم عنزلة ، ولوائعدم العقد الأول ، وأراد الوكبل أن يشتريها للفسم ، كان

١١] وهي الأصل: خبراه حاربة .

الجنوات على محو ما قلتاً، كذه مهنا، وإن كان الرديمد القبض بغير فصاء يلك أن يشريها بأى تصريبها والله في من حق المنافقة والله أن الرديال به الفيص بغير قضاء ميع جديد في حق الفالت، والوكل تالك مهنا، فصار في حقه كأن الوكير اعم أنها من البائع، والوباعة التالي من المقد الأول فلموكل على حاله، كذا هذا، وإذا بقي المقد الأول على حاله النامة ويقال وهذا مؤا المقراء، فيصير حاله النامة بأى نمن الشراء، فيصير علم الوائدة بأن غذا النوكين أصلا.

الاستراحيا النفسه، فالحياة في دلك أن يقول الوكيل الوكيل الوكالة، ثم آراد الوكيل الاستراحيا النفسه، فالحياة في دلك أن يقول الوكيل الجارية، وكاني سع هذه الجارية، وأجز أمرى فيها، وما عملت في ذلك من شيء، فإذا فعل ذلك يتبنى للوكيل الخارية، وأجز أمرى فيها، وما عملت في ذلك من شيء، فإذا فعل ذلك يتبنى للوكيل أن يوكل رحلا المحال المحال المحال المحال الوكيل المشتريها من الوكيل المشتى فيسع التوكيل منه، وصار الوكيل المائن وكيل عن صاحب الجارية لا عن أوكيل الأول، ألا ترى أنه أو مات صاحب الجارية يتعز لان جمعيما، وكذلك لو عزلهما يبعز لان، وإذا عزل التالى مات صاحب الجارية يتعزلان جمعيما، وكذلك لو عزلهما يبعز لان، وإذا عزل التالى مات صاحب الجارية أكتاب عليا أول الوكيل الأول، وعزل الثاني وكيل عن الأول، لكن باعتبار أن طاعي "و" أدب القاضى للخصاف لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الأول، لكن باعتبار أن صاحب الجارية أحدر صنع الوكيل الأول، وعزل الثاني من صنعه، فينفذ عليه، وإذا صاحب الجارية الوكيل الأول، وعزل الثاني من صنعه، فينفذ عليه، وإذا صاحب الجارية الوكيل المائية بنفسه،

وإن لم يجز موسى الجدرية صنع الوكيل الأول، فالحيمة في دلك أن بسمها الوكيل عن يتق به عندل نيمتها حتى يجوز السع ملا حلاف، ويددمها إلى المشتوى أم يستقيله المعقد، وتفذ الإقالة على الوكيل خاصة أو يطلب المشترى أن يوليه السع، أو يشتريها منه بتناه، فنصير الجدرية للوكيل.

قال محمد رحمه الله في حيل الأصل عقيب حدّه المناّة: (إن كان الركول المتراها عن باعها منه قبل أن يقبضها المتعرب، أو استقاله الوكول، أو طلب منه أن

⁽¹⁾ وكان في ط - فعلم أمكند اكسالو معدم .

موليه ، فقعل الشنوى ، وقالك قله فين فيصنه اجارية ، جدر ذلك تناه ، وكنانت الحارية المراوين ، فكننا دكر المسائة هذا

قال شمس الأنسة اخلوالي أما ذكر من الجواب مستقيد في أصل الإقالة ، فإن الوقيل مستقيد في أصل الإقالة ، فإن الوقيل مستقيد في أصل الإقالة ، فإن القريب مستقيد في أصل الأشاري المناطقة على الوقيل فلاسها فيهم في حقه ، ويبين بسيع جديد حتى فتح صدحتها حصد لها فيه البل النقي ، وأما عده فياده على الوكل، وقد فرق به الوكيل بالليج ديين أركيل بالإحارة، فإن الوكيل بالإجارة ولي الركيل بالإجارة إلى الإلا المناطقة على دو الوظيل بالسيع لا إلىك

والفوق أدفق بات الإجارة المنافع لا قبلك بنفس المعقدة والأجرة العما الا ملك قس الفيص وقس السبقاء المفعدة فالمركيل بالإقالة لا يعص على المركل ملكا، قملك الإقافة أضافي ياف البيع الثمر والميع ولكان سفس العقدة فالوكيل بالإفالة يمثل على الموكل ملك الثمن ، ما يقدر علمه وصدر والنا مسائلة لبيع من مسألة الإحدرة أن لو أباه الموكيل بالإسارة الإقاف بعد قسمي الأمراء، وبعد مشيئاه المعمة ، وهمك يقوله: الإيملك الإقاف الشا

أما ما فكر من الحوات عير مستقيم في قفيل الشراء، وفي فصل التوايد الان اشراء والمواية في المثاول فيل الشفل لا تجور بلا خلاف، وفي العفار على الاحتلاف، ومن المشابح من قرب: ما فكر في الكتاب فستحيم الانا على رواية كتاب الحيل بيع المسترى من الدائع من المنفي عنراته الاصلة، وهي، وبية خالد بن مستج وعلى هذه الرواية سوى بين بيع انتشرى المبع من البائع قبل القبض وبين هذه المبيع منه قبل القبض و رحمل حامة الروايات فرق بينهما، فحمل هذه الشوى المنع أسر الدائع المل فعلمه إدائه، ولم يجعل بعد مد قبل القبض إفالة.

۱۹۹۰۷ - رجل أرد ذيك : بري داراً در رجل، والرحل في يبيد، والمياأمن المندي أن سنحن دانستره من بده، بياهب عالد، أو بحد به عبياً لا يكد الخصومة. فيبزونه العيب، فقيال له البالع : أنا أأبه لك وحالا يضيمن لك الدرك، وأوكاه في حصومتك، وفي عبب إن وجده، فاغترما مني و صهايات المنشري الديو قده تم يعرجه من الوكات، ما حسلة في النقة له؟ قبال احداث أن يكون الضيمن هو الذي سوسي البيح من المشترى، تم فيا حب المارا أوهو الغريب يسلم بيع حسين، ويعلم الذرك عن هاة المائلة و مصبح ذلك للمسترى و ويأمن ما يحاف مده و هذا لأن الضيم إذا بالسر المنظم بإذار صاحب العار وإحازه، يعبب وكبلا من يهية مناحب الدار، وحقوق العقد تلها ترجم الم الرخل أن يحرك ويشع الأمن للمشترى عند بخاف، وحذه المبالة على هذا الوحه أيضاً في الحيل المسوب إلى محمد وحمد وحمد

1994- و حل فيه الرحل: الشعرائي هذه الدار بالة دينار، فإني الشعريتية ملك عالة دينار وصفوين دينار، فلم يأمن المقور أنه إذا استراها بيت دينار، فسدو للامر، فلا يشتريها منه ما الحياة في ذائلة و قال: بقسري المقور الدار من صاحبه عائة ديبار على يشتريها منه ما الحياة في ذائلة في التركيف المركزية الدار تبالة دين وعشرين دينار، ويجب الدي كان قيدا الحيار، يقول المأمور، فذا أوجبت الحيار، يقول المأمور فلامر، فذا أوجبت المركزية والمركزية والمركزية الدي كان فيدا الحيار، ويوجب المركزية المؤول المؤول المركزية المؤول المؤول المركزية المرك

⁽١٤) وكان في من العماحات الدين

المنشرى: هي لك يذلك، أو بعت؟ لأذ بهذا يتم العقد، ولا يحتاج إلى فبول الآمو⁽⁽⁾ بعد ذلك، فيحصل مفصود المأمور.

قال شمس الأنمة الحلواني وحمه اقه: أو يقبض الأمور وحلاحتي بقول الآمر: قل للمأمور: اشتربت منك هذه الذار، فيغول المأمور: بعث، ثم يشترط قبض المأمور الدار، وإن كان بيم المقارقيل القيض صحبحًا عند أبي حثيثة وأبي يوسف وحمهما الله ليكون أبعد من الاختلاف، قال في الكتاب: يقول المأمور للأمو: هي لك، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الحلواني: قوله: هي لك بكفا وقوله: بعت وقوله: أوجينيا لك في إيجاب المغن¹¹ مبواه.

9 199 - الرجل يكتب إلى الرجل وهو في مدينة غير المدينة الني هو فيها، فأمره أن باشترى له مدّ ها بصفه له، وعند الرجل الكتوب إليه متاع من ذلك الصنف أو لغيره، وقد أموه صاحبه أن يبيع ذلك، ما الحيلة في أن يصير المناع الرجل الذي كتب إليه، قال: يبيع ذلك المناع عن يش به يبعا صحبحا، ويدفعه إليه، ثم يشتريه منه للرجل الذي كتب يليه، وهذا لأنه لا يحكه أن يبيع ذلك المناع بنفسه من الرجل الذي كتب إليه؛ لأن الواحد لا يتوثى الصفد من الجانبين، ولكن يفعل على الوجه الذي قلناه، ويجوز ذلك؛ لأن الراجم إما جري بين النين.

١٩٩١- قال الحصاف: قلت: فما تقول: في السماسرة و أيكرولهم ما يأخلون من الأجر على شراء التماع؟ قال نعم و قال شمس الأشمة الخلوائي: إنما يكرولهم ما يأخلون بأخلونه إذ أحدهما أللهم المستأجروا للبيح والشراء وذلك لا بصح موجهين أصدهما: أن المدة مجهولة. والثاني: أن البيح والشراء لا يتم به وصله، وإقايتم به بغيره، وقد يجد من يبيعه و ويشترى منه وقد لا يجده والاستنجار على عمل لا يكن الزفاء به لا يصح و وبهذا الطرق لم يجوزو الاستنجار على تقرية الكدس، وإقال لم تصبح هذه الإجارة، فما بأخذونه بحكم عقد فاسد، قلا يطيب لهم ذلك. في نظما إذا وضبح لهم شيء من غير شرطه فلا يكره، نص عليه محمد وحمد الدفي.

⁽¹⁾ وفي الأصل: [اللمور].

⁽٢) وفي ظنا الفيول .

الأحارات، ليواد أحاروا على وحدالتشارطة، لاكر شسس الأنبية الحيوش أن مفيدر أجر بالل يغلب لهده وما رادهم أفلت فلاه وخلك في حسيم الإحارات الدائدة با فيعن على الذرات، فيشد أجر المواطئات أو وما ودعلي ذلك فلاه وذكر الحاكم الإمام أبر محمد الكوفي الذفقيال أحراس لايقرب تهم أبث والأنهم باحدون متسار أجدات الحكم حارفة الشادة

وظاهر ما فكر محمد وحمه الله في حين الأفسال بدل على عدال الإنه قال بيكره الهم ما يأخ دون و وم ومصل النبه الماكل المأخود القدار أخر الليل أو اكتبر و لهم الحيمة حين يطلب لهم مازاد على أخر اللان على قبول تسمير الاثملة الحدالي و والكل وفي قبال طركم أن استأجرهم فياحر المائع والمدامرة فيأخر و علوم فيمع المقد جيئزال ويصيد أنه م ما أذا في الأحر بالاحر الموره تسلم النفس، وقيد على في مداعي تونيات

ودكر احصاف رحمه فه حيلة أخرى، فعال إدارك للسبير عامورة والشياء . وأراد أن يأخذ الأجريبية من أن يشتري فالذا للناخ من المنع للتسمر الدربيعة من الذي طلب منه و ويرد على النسر مأمر أ بالبيع ، وأو د أن يأخذ الله برعي بعد بليغي له أن يشتري الخالج من أن يأخذ الأحمر على بعد بليغي له أن يشتري الخالج من الخالف شعى مسمى و وذلك عشرة مناك و محط ف حد طناع قدر أخرو السعم و تركي المناف على المحط ف حد طناع قدر أخرو السعم على أن المناف أن يأخذ أن يأخذ الموافق وبسات ومن المناف أن المناف المحود السعمة إلى المناف المحود المناف المناف أن المناف المناف أن المناف ال

و كان بعض مشايحنا رحسهوالله يسرة وفي مباكة السماس : دلعي السمسار (دا مع أمعة الناس أن سناير حبيج التمن إلى أصحاب الأمتعة ، ثم يعلى أصحاب الأمتعة المستسر من التديية إلى وقوي هيد التدين موجراه لاحديد الدو ومقاطئة شيامة في عملهم الإنساقين السيسسار جاجه من دين الفدرالدي يعطيه صاحبه حتى أعظم أكبر تما يعظم بتدييه وهي ربيعه أخرامه وهي يجال الادلية ، ينظر إن تتما على شيء بعد الهنائية من أنه ذلك.

قال تدسي الأدمة حلواني الذات إذا الذي يستري الماس الساح وتأفسه إذا أباد و حدة وأد يستري الماس الساح وتأفسه إذا أباد و حدة وأده يستريه المداد السعدية والوقيق بشراء غيرة بعيله ليد أنه أد يشتري ذلك المداد والوقيق بشراء غيرة بعيله ليد أنه أد يشتري ذلك المتي مقدم والوقيق المسترية للسبرية المنتب أولاء ويرمح على رسالال الذي ويد در حد المنتب عند حول المسترية ويلاح المدال المتياه ويلاح المنتب الوقيق ويتواسعان على أن سنري الوئيل المسترة لصدة وعديه وإداع المتال الأمرة المتياه من حد الله الماس ويسترد وهي المستري الوئيل المستري الوئيل المستري الوئيل المستري الوئيل المستري الوئيل المسترية فيضائها والتحا

الم 1988 رحل ويقل و حلا ال يستبرى و دا أنا ضياعاً، أو عبر ولك فأه أنا الوكال أديكو بالتمار المال على أنبل ويكود السنول و حالاً على السرو وخده صورة والسائع بحدت إلى دلك و خيرة في ذلك أن يشارى الديل على الركول و من في والتمار لل المال على الركول الديل بالمال الركول و وحد الديل الثابل المال الركول و وحد الموتيل الثابل الأمل الركول و وحد الموتيل الثابل الأمل الأرام الثان على الركول و وحد الموتيل الأباد الموتيل الركول الموتيل الموتيل الركول في الموتيل الأمل الأرام الثان و المالا و منا الأو مشير الركول على الوكول ويكول الوكول الركول في الموتيل الركول في الموتل الموتل الركول على الوكول ألى الموتل الركول على الوكول الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الركول على الموتل و الموتل و حيل ما الموتل و حيل ما الموتل الموتل و حيل ما الموتل و حيل ما الموتل و حيل ما الموتل و حيل ما الموتل و حيل من الموتل الموتل و حيل ما الموتل الموتل الموتل الموتل على ما عرص من موتل موتل الموتل و حيل ما يول الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل الموتل من موتل الموتل المو

بظهر ذات في حواللوكن، وهو تطير ما لوقتا في البائع الذا أبراً الدينوي عن يعفى الدين والمعلق الدين، فالتدم الدين في التدم الدين والدين في التدم الدين والتدم الدين والدين والتدم الدين والتدم الدين والدين وال

١٩٩١٣ - رحلني له ما بان علمي رحلي أن وديمية عائد إسسان وعليمه ديون بالدوم وعوا محمراه فأراه أسايوكل وكملا في فنص ماله أو وديعيات ولا يكون بعراب وأب يشتوا علم. عمر الوكبور أمو أنهوه في فيلة أن يف منذن الذي له عمل ذلك الرجرال وبطو ديمه الي الم عنده لرجور ينز المم وزيا است عاورة في ولك، تديدي القرالة بقيض ولك، ويقسم فيه مفاح تعليمه والدفا فيعار ولايت تباذر للميقر المرأن يقتبص أذبك والأبيكيات لأأميد بوراهر مرادلات الفرحق أناريتان هيام فدين الدي الهيرم وافتاء حيلة فللعرف فإن محيمتك حجه الفادكر في كتاب الإقراق. أنَّا من أفر بدينه لإنسان بصبح إقراء ما ويكون من الفضل بلسبوع الآله هو. المدي عامل وعاقف والقمض من حقمال العقاب وينجز إلى العاهدونم قال: و و كل الله القواله بصفى ذلك الله، وإن قال الله له مي الخفية؛ يفيض ملك نفسه إد يجود أن بكون الإمسان ملكًا ذيًّا، وما يكون له، لا يعتبطه فلمأنا، بالمعر، إذا ماء بكدن التمل ملك الأمر باللبعاء والكن ميل به ولاية قبصه من المتسرى، والا يبحب على طأمور قيضه عن المتندي، فيعال: وكل الأمر عمص النس، فيصير الأمر وكيلا بعيض النمو حتى علك الدكيم بالمبيع عبرانا ومازان كنان النبين منكأ اللاحواء وكرانك وكبراني فنصبا وذور لتسرف التبياري حتى مدار ماه الفسارية فيدًا حتى لناس وأبا استبع للقسارف من لاستنفاد حدوا ويكراني معافره حولا يجير العصارب عني الفيدري ولكر بشال لعر وحل ومناطل فابي العرضاء وفيكرن وباطال وكبيلامن الصيارب وهر فلهص مقاد

قال مسمى الأثمة الخاراني ، صرف حصيف رحمه الله أن يقو هذا توجو بالدين أبرلاء الهاوكي لذر يعيناة يقول ، وأنه المرية و بالدين ، بأكن وكن وعالا ما فالمراء الا يكون للعرفاء حق الحصوفة مع هذا التركين ، ولا يكون هذا التركين خصيفا لهم فيت يضيف من أفليزة، والمردو، والكي فائدة هذا الإفراء أن من سذف ، منس العلماء، أن

⁽١١) هي لأصار أراد مكان أنوال

للقاصي أن ينصب خصبهًا عن المديون الغائب، فيقب الغرصاء حججهم عليه ، ويشتون حقهم، ثم القاضي بيع مال الغاتب وبزيل عن ملكه، ويقضى له ديمه، فكان الحصاف رحمه اف تمرز عن هذا الذهب وشوط الإقرار بالملك في الوديعة والدين لهدا.

فال شمس الأئمة الحنواني: وقدروي عن الخصاف رحمه الله أنه قال في مثل حذه المسائل أن القياضي إذا عرف أن سبطل في إقراره، كان له أن ينطل إقراره، وهذا مذهب بعض العلماء، وكان الخصاف أخذ هذا من صمائل بوجد في الليسوط" " منها أن الويض إذا أقبر لأجنب عال، ثم إن الأجنس أقر لوارث القر بهذا المال، فإنه يصح هذا الإفرار، وكاذلك إذا قال لأجنبي: هذا العيل لك، فقال الأحنبي موصولا: ليس لم، ولكن لفلان النك، قايه يصبع هذا الإقرار أيضاً، والخصاف رحمه الله يقول: إذا اتَّهمه الفاصي في إذ إره، له أن يبطل إقراره، ألا ترى أن القاضي إذا أثبه الشهود في شهادتهم كان له أن لا يقبل شهادتهم، فكذا إذا أنَّهم المفر في إقراره كان له أن يبطل إفراره أيضًا.

١٩٩١٣- رجل أمر رجلا أن يشتري له ضبعة، فقال البائم: لا أفر أتي قيضت التمن من مال الأمر؛ لأني لا أمن الابحضر الأمر، ويقول: قم أمر هذا أن يشتريها لن، ويحلف على ذلك، ويقول: قد أقررت بقيض القمر من مالي، فياتحد القمر مني، هالحلة في ذلك أنَّا يكتب هذا ما اشترى فلان لغلان يأموه، ولا يكتب بماله، ثم يقول في موضع قبص النمن: وقبض فلانامن فلان جميع النمز ، ولا يقول: من مال فلان، ثم يقر المشتري مدد ذلك أنه إمما تقد النبس من مال فلان الآمر ، ويوكل الأمر بالخصومة في الدرك وكالة مؤكدة، فإذا فحلاعلي هذا الوحه لا يكون للامر أذ يرجع على البائع بالنَّمَن • لأنه ما أقر بقبض ملك الآمر إنما أقر بقبص النَّمَن لاغبر، فلا يكون للأمر عليه صبيل، فإن قال المأمور أبضًا: تست أمر أن يرحع الأمر على بالثمن إن جحد أن يكون أحر والشراء، فأريد أن أبرأ أنا أبضًا من المال، فهل في هذا حيلة أن يدفع النمن من هال الآمر؟ ولا بكون له على المأمور، ولا على الباتع في ذلك رجوع، قال: نعم، والحيلة في ذلك للبائع والمأمور جميعًا أنْ يكتب الشوامه يقول: في موضع قبض الشمز، وقبض البائع من قلان جميع اللمن، ولم يقل: من مال الأمر، لم يقر المشتري في أخر العمك بإقرار يتفرد هو به أن الأمر فبلان دفع جميع الشمن من ماله إلى البائع، فيكون وثبغة للمأمور والبائع جميعًا؛ لأن إقرار المأمور لا ينفذ على البائع بالقيص من مال الأمر؛ لأنه

إقرار على الغيراء ملا يصاح عايم، والمأمور لم يصرر مقراً على نصله بدفع مال الآموا؛ لأنه أضاف لتسليم إلى الامر له لا إلى نصله ، فيكون حينة نصلا جميعًا

1993 - رجل له مالها السررجل، فأقر له به ، ووقله بضفه ، وأقامه فيه مشام الضمه ، وأقامه فيه مشام الضمه ، وأمامه فيه مشام الضمه وأمام بأمل الموالة ، فأراد الحيلة كلا يحرجه من الوكالة ، فأل: الحيلة أن يقر الذي بالسمة الحال أن فاضاً من فضاة المستمان حكم عبه بأن يوكل هذا الرجل بشمل هذا المان وأن يجعله وصباً عيه ، وإنه وكله بذلك و حمله ومباً لمحكم القاضى عليه بذلك و ونا ذلك القاضى مهاه عن بض هذا المان وأن يحدث عبه ضياً ، وحجر عميه في ذلك ويزكم الكتاب فيه ، فإذ أقر على هذا الموحه لا يمكن بلستر أن يخرجه عن الوكاله ، ولا يمكن أن يعيض المان المدارة عمله أيضاً ، وإن قد فسه كان حسالاً في فولها حميمًا .

ولم أن الدى عليه المال دوم على إلى القرر، وإنديه أيد لم يعرف ما صنع الفرر، ولكن أبو لم يعرف ما صنع الفرر، ولكن أن من عبيه استحق البراءة دفع المال إلى الفرر، فإذا أفر بالمال لفيرد، فقد فصد إلطال حقه وحل من عليه، فيصح إفرازه في حل نقسه، ولا يصح في حق من منوم، ويظير هذا ما ذكر في كتاب الشركة أن الأهاء صبى إدا اعتراق وسلحنا الشركة، وكان أحدهما أدار وحلا، فلم يعرف الملايون في افتراقهما "احتى دفع ذلك المال إلى الذي لم يبيل المداينة، فإنه برأ ما عليه الأن من عليه استحق البرادة بالدفع إلى كل من عليه استحق البرادة بالدفع إلى كل من عليه المترافهما، وقسخهما فشركة في حق من عليه،

فون طلب المفو له حيدة حتى لا يعرأ المديون بالدفع إلى عقر ويكون المال عليه على حاله ، فاحيلة الدينية المال عليه على حاله ، فاحيلة الدينية ماله ، فاحيلة الدينية معالى المالة ، في المفرد المالة المنطق المناوسة والمالة حجر على المفرد من المنطق المحضرة المالوسة والمناوسة بدفعة الدال المفرد كما في الشركة ، إذا علم من عليه الدين بتعرفهما ، شهردفع المال إلى الذي لم يكل المال باسمة الايبرأ ، كما هذا .

١١) وقرط: إنهما أشرف

١٩٩٥٠ - الوكيل بالبيم إذا باع، وأراد الشاعري أن يحط الوكيل عنه شيشًا من الثمن، فقعل الوكيل ذلك، فونه جائز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فإن من مذهبهمه أن الوكيل بالبيع إذا أبر المتشرى عن الثمن، أو وهبه له، أو حط عن يعض الثمن صح، ويضمن مثل ذلك لثموكل من ماله، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله : لا يصح شيء من ذلك، وإن طلب حيثة حتى يصح عند الكل، مالحيثة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دنانير فدر ما يربدانهية أو الخطء ويدفع ففك إلى المشترىء تمم يبيع العين من المشترى بالشمن الذي يربد البيع به، ثم إن المشترى بدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكبيل قبضه من الشمن، ويكون ذلك في حق الشنيري بمتزلة الحط ويحصل مقصو دهماء

ثم اعلم بأن إبراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن وعن بعضه، وهبة حميم التمز من المشترىء أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حثيمة ومحمد وحمهما الله ، وكذلك حطه بعض الثمن عن المشترى، قبل فبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فأما حطه كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصبح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحسهمنالة لأصلين مختلفين، وعند محمد رحمه الله يصح، ويجعل ممنزلة الهبة، فأمارذا قبض الوكير الفعن، ثم وهب، أو أبرأه أو حط، أو أضاف هذه الشحسر ضامت إلى المقبسوض بأن قبال " وهبيتك حذا المقبسوض، أبرأتك عن حدا القبوض، حططت عنك بعض هذا الفيوض، لا يصح عندهم جميعًا.

وإن أصاف الشين، فظهية صحيحة؛ لأن النين بعد القيض باق في ذمة المشترى في حق جواز الهيمة إن لم يعتم باقيًا في حق المطالبة ، فصار الجواب في الهيمة بعد القاص كالجواب قبل القبض، وأما الإبراء فقد ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الرهن لا يصم الإبراء القلساف إلى الشمن بعد القبض، وفرق بين الإبراء وبين الهبة ، والفرق أن الإبراء يتنوع إلى نو هيزان برادة استيفاده وبرادة إسفاطه ألا ترى أنه يكتب في الصكك برئ إليه يراءة استيفاه كما يكتب برئ براءة إسفاط، والإبراء حصل مطلقًا، فيثبت أفناهما وهو البراءة بجهة الاستيفاء، فصار كالمصوص عليه، كأنه قال: أبر أتك؛ لأني استوفيت منكء ولولا ذلك بكون صارفاء فأما الهبية يتزع إلى نوع واحد والتقرير معلوم، وذكر شمس الأثمة السوخسي في شرح كتاب الوهن أيضًا: أنَّ الإبراء المفياف

إلى النمن بعد القيض صحيح، حتى بجب عني البائع ودما قيض، وأما حظ بعض التمن فقد ذكر في بعض المواضع: أنه لا يصح، وذكر شمس الأثمة الحلواتي في شوح هذا الكتاب: أنَّه صحيح عندهما، قال: وإليه أشار في كتاب الشقعة، فقد ذكر فيه: رجل شيفوي من رجل داراً بشمن معلوم، وللذل شيفيع، صفيص البيائم الشمر من المُشترى، ثو إنَّ البائع حط من النمن شيئًا، ثم جاء الشقيم، فإنه بأخد الدار عابقي من الثمر بعد الحط، فقد صحم حط يعض الثمن بعد القبض كما قبل القبض، حتى قال: بأخذ الشفيع الدارعة بقي من النمن مداخطه والممي في دلك أن الحط يلتحق بأصل العقد، ويجعل كأن العقدورد من الابتداء على ما وراء للحطوط.

١٩٩١٦ - وحل يأمر رجلا أن يشتري له مناهًا من للدمن المعدان، فخاف الوكيل أن لو بعث بدلك مع غيره يضمن، فالحيلة له في ذلك أن يجيز فه الوكل ما صنع، فإذا أجاز له دفك ببعث هو بالمتاع على يدي غيره، ولا يصمر ؛ لأنه أمين أجيز له ما صنع، وكذلك الحبلة إذا أراد هذا الرجل أن يستوه ع المتاع المنشري من غيره، ولا يصمن

وأخرى الابستأجر هذا النشري رحلاكل شهر بدائل حني بصير أجبر وحدائه تم يبحث بالشاع على بده و لا يصمن ﴿ لأن الأجبر الوحد بمن في عباله، والأمن إذا دفع الوديعة إلى من في عباله لا يضمن، وصواء استأجره مشاهرة أو مسانية فالأجير مشاهرة وممسانهمة هو في حل هذا الحكم على انسوده، هكذا حكى عن الشيخ الإسام الأجل شمس الأثمة الحلواني رحمه الله، ومن المشايخ من فرق بين الأجير مشاهرة ومسانية ، والممالة في وديمة الواقعات العصدر الشهيد رحمه الله.

وأخبري أزيدفع هذا الرجل هذه الجبارية إلى الحباكم ويطنب مبه أن يطلقيه في إيداع تلك الامتعة وفي بعثها على يدغيره إلى صاحمها؛ لأن للقائسي ولابة وتدميرًا في مال الغائف، فصار فعل لوكيل بأمر الفاضي بمنزلة فعله بأمر الأمر.

١٩٩١٧ - وإذا وكل الرجل رجيلا بهيع ضيعت أو حيارية أو غيلام أو عيس ذلك، فخاص لوكيل أنه لو ماع، ودفع الفعن إلى الوكل رعما يستحق البيع من بد المشتوى، أو يجد بالمبيع عيبًا، وبرد، على الوكيل، ويخاطب الوكيل برد الشمن، فالحيلة في ذلك أن يوكل الوكيل رجلا أخو، فبيبع ذلك بمحضو من الوكيل الأوليه وإذاباع، يجوز البع،

ولا يكون الوكيل الأول خصمًا، ولا ترجع عليه العهدة؛ لأن الوكيل الأول ليس بعاقد، وحقوق العقد لا يرجع إلى غير العاقب، وإنما شرط أن يكون بيم الوكيل الثاني بمحضر من الوكيل الأول؛ لأن الوكيل مالسيم إذا لم يقل له الموكل: اعمل فيه برأيك، غوكل هذا الوكيل أخره قباع الثاني إن باهه بمحضر من الوكيل الأول بجوز، وإن باهه مقير محضر منه لا يجوز، فشرط بيع الوكيل الثاني بمحضر من الأول لهذا.

فيان قبال النبائي فيلوكيل الأولى: اضمين المدرك عنس، أو طلب المشيف ي ذلك، قضمن الوكيل الأول الدرك، ثم وجد المشتري بالبيم عيبًا لا يكون الوكيل الأول خصمًا له؛ لأنه إنما ضمور الفرك، والعبب ليسر بعوك.

١٩٩١٨ - رجل توكل من رجل بهيم حارية ، وتوكل من أخر بشرامها له ، فإنه لا يملك المقد من الجانبين؛ لما عرف أن الواحد لا يتولى المقد من الجانبين، وهذا بخلاف ما لو وكلت امر أة رحلا ليز وجها من رجل، ووكله ذلك الوجل أن يزوحه امرأة، كان لهذا الوكيل أن يزوجها منه ١ لأن الواحد في باب النكاح يصلح عاقداً من الجانبين عندما وكُ كان أو وكملاء فإن طلبا حيلة، فالحينة أن يطلب هذا الوكيل من الوكلين حتى يجيزا ما صنم، فإذا فعلا ذلك بوكل هذا الوكيل وكيلين أحدهما بالبيم، والأخر بالشراء، فيهم أحدهما، ويشتري الأخر، أو يوكل وكبلا من أحد الجانبين، وينولي هو بنفسه من الجامد الأخي

وأخرى أن يبيع الوكيل الجارية نمي بلق به. ويستضفين في النمن، فإذا ثم البيع انشتر اها من ذلك الرجل المشتري الذي أمره بشراءها، وقد دكريا نظير هذا فيما تقدم.

١٩٩١٩ - رجل له على رجلين منال وكل واحتد منهمنا كنفيل، وضنامن عن صاحبه، قركل الطائب وكبلا في فيض ماله فيلهما، وفي الخصومة في ذلك، فقال أحد الرجلين للوكيل: خذ مني ما على وهو النصف من خاصة نفسي، وأبوأني من الضيمان عن صاحبي، قال: إنْ كان الطالب، جاز أمره وصنعه في ذلك، جار أن يفعل ما يسأله الرجل من الإبراد؛ لأن هذا من صنعه، أسابدون ذلك قبلا يصحر إبرامه؛ لأنه وكبيل مقبض الدين لا يملك الإبراء، ولمو لم يكن الطالب أجاز ذلك، ولكن أحاز زنبراره خافرار الوكيل أنَّ المركل أبرأ من ضمان ما على شريكه، فذلك جائز ، فيأخذ منه النصف الذي علمه خياصه ، ويفر له بهدال وهذه المسألة دنين عالى أن التواديل بالإف از جائزه . وحكمه أورده محمد رحمه الله في أخو كتاب الوكالة ، وقهله بستنني نبوكلاء في باب الحاذم الإدراز عن الوكالاء ويعص المسائح رحمه بهمانه قبالوا: الشوكيل بالإقرار لا يحور ، وهذا خلاف ما ذكر في الكتاب .

علو أن الطالب لم يجز وقر رواله فأقر الوكيل على الوجه الذي فلنا: الأيصح وقراره، ولكه يخرج هذا الوكيل من الوكالة في مقالية هذا بدهدمن عن مسجم حتى ليس قه الايطالب هذا بعد إقراره ها صمى عن صاحمه، ولكن يطالب به شريكه الأخراء وعله السائر معروفة في المسوط .

بالوكانة ، ولم يدكرها العصاف في حيان الأصل من المسائل ما يتعلق بالوكانة ، ولم يدكرها العصاف في حيان الأصل من المسائل ما يتعلق وخاف الروح أن ننكر المرأة التوفيق ولا يجب له عليها بدل الخنع ، فأرد أن ستولق ف يدرك من جهلت الخافية أن يصمن الوكيل الرعيره ما أدراك الزوج من دراك وباشرط له من البدل، وهذ المقيسان فيحيح من الوكيل للزوج ؛ لأن الوكيل رعم أن الخنع قد صحح ، واعد على قرأة الأنها و فلسمالك و حيادة عاصمة عاصبة ، فقد كفن الوكيل مضمون وحيد فلزوج - بين الوكيل مضمون وحيد فلزوج - بين الوكيل مضمون وحيد في عاصرة .

ومنها: مسئد أوصى إليه دمى ، وقد نوك البت حمراً كيف يصبح مسلم الخمر ، وهو بحاف عليها الفساد إن لوميع ، فال البركل دمنا حتى يديو ، ويصح نو كيا ، ولم يحك خلافاً ، ومذا الخواب على قون أبى حنيفة وحمه الله لا يشكل : لأن الوصى له الله ي مسلم أبو وكل فيا ليبع خمر صبح التوكيل عند أبى حنيمة وحمه الله ، وإلا كال منفصة فلك البيع عائدة بلى السيم ، فالأن يصح التوكيل هيئا من السلو ، ومنفحة هذا البيع تعود إلى الذمى كان أولى ، وإنما الإشكال على قول أبى يوسم ومحمد وحمهما الله ؛ لأنه وكله ؟! لا ينتج الأن عندهما أو وكل الموصى له أن دما جبح خمراً له لا يسح الأنه وكله ؟! الله فكه ؟! لا ينكه

١١٤ وفي الأصن: المرسعور ..

⁽١) مكفامي ظاوف، وكالرفي الأصر وم: أخرصي أ

الموكل مقسم، فهها بجب أن لا يصح أبداً عنى قواه ما ولا أن الجواب ان النوصى اله "" إفا لا يملك توكيل الذي يبيع خسره عندهم، الانه إغا يمكه بحكم ملكه في الخمر، وهو بحكم ملكه في الخسر لا يملك بع الخسر نفسه، ملايملك الشوكيل به، فأما ههذا فالموصى" له إغا يوكل يحكم النيابة عن الدمى، فيصير توكيله عنزلة توكيل الذمى، فهد صح.

قان كان الخمر لنصواني، فأسلم وهي عدده كيف يصمع؟ قال: يخللها، ولا يسعه أن ببيعها، ولا أن يهبها؛ لأنه بالإسلام التحق بالسلم الأصلي، والحكم في حق السلم الأصد هذا

قال: قان أواد الدي أن يسلم، وعنده خمر كثير، فياعها من ذمي، ثم أسلم جاز ما صنع الأنه حين وحد منه بيع الخمر كان أهلا لدلك، فحكم يصحته و قلا يتقص بعد ذلك بإسلامه. قال شمس الأثمة الحاراني: معنى قوله ا بله به من ذمي، ثم أسام، جاز ما صنع نفاذ بيمه حكماً لا الترخيس في تأسير الإسلام إلى أن يسح الحسر، فوله لا يرخص المدمى احال من الأحوال ناخيره الإسلام، لكته كما خطر بناله أن يسلم، فإنه يسم من ساعته و لا أن يوحر إلى أن يعمل عملاء تم يسم، والذي قاله أبر يوسف رحمه الله في كتاب الصلاة؛ المذمى إذا نهم ليسف، ثم أسلم، وصلى يتبعه جار يغير إلى أنه يجوز تأخير الإسلام، من كما خطر بناله يسلم، ولا يؤخره وكذلك أو كان عصيراً، يجوز تأخير الإسلام، من كما خطر بناله يسلم، ولا يؤخره وكذلك أو كان عصيراً، ومعناه أنه ينفه فعاف أن يصير خمراً يعد إسلام، قام المسلم جازه ومعناه أنه ينفه فيعه حكماً، فأما لا يرخص له تأخير الإسلام

نَم قال في الكتاب. ولا يأس به ؛ لأنه يقاهر من الإشها فسا ذكره محمد رحمه الله مسلم من حبث إله إذ همل بضلاحكمًا، فأصامن حيث إنه يرخص أن يقعل مثل هذا، فلمشايخيار حمهدالله فيه نظر، كما وصفنا.

١٩٩٢٠ - رجل وكل رجلا بيع نسباع له، ثم أراه أن يعزل الوكيل، فالحيلة في

١٨) هكدا بي طاوت، وكان في الأمين وم: الوحمي

⁽٣) هكله في طروف. وكان عن الأصل وم: الموضى .

ذانت أن يبيعها عمل بثق به حتى ينعزل الوكيل، فم يستقيل البيع من المشترى فيها، فيعود الفساع إذبه بمثل حديث وهذا إذاكان الوكيل خالبًا، فإن كان حاضرًا، أمكته إخراحه عن الوقالة، فلا يعتاج إلى هذه الحيمة، وكذلك بن وتله بنقاصي ديم، أو بشواء ضيعة أو غيرها، ثم كره وكالته وهو خالف

الوتيل بشراء شيء معينه إذا خاب، فأراد الموكل أن يعزله من عير أن بعلم، قالحيلة . أن يشترى ذلك الشيء منفسه على أنه بالخسر ثلاثة أيام، فرحزل به الوكيل، أم ينتفس . الهيم بحكم حياره، ولا يكون لمركيل أن يشتري ذلك الشيء يحكم الوكالة السابقة .

ملدامنة وانوارعة هو الذي يلى قيص مصيب لموكل الأنه هو الذي نولى العقد فيكون الشامنة وانوارعة هو الذي يلى قيص مصيب لموكل الأنه هو الذي نولى العقد فيكون الشصر إليه كما في الوكيل بالديم والإجارة وهكذا ذكر في كتاب الوكالة وقال في كتاب الوكالة وقال في كتاب الزعادة وقال في كتاب الزعادة وقال في المعامن المحيد صاحب المخيل لا يكون له قبض نصيب معاحب المخيل الأكون له قبض نصيب نصاحب النخيل الأن صناحم والتخيل ولما يستحق ما يستحقه علكه لا بالعقد المغيد المؤكل الأن العامل إنها يستحق من يستحقه علكه لا بالعقد المؤكل الأن العامل إنها يستحق ما يستحقه والوكيل من جهة رب الأرص فوا كان المدر في المرابطة إن كان الوكيل من جهة رب الأرص فوا كان المدر من وله علم والوكيل من وله عدالا علم المقد عو الوكيل من وله عدالا المورد في المرابطة المنافق المستحق بستحق بحكم المقد والوكيل هو المنافق المدر من جهة المرابع في هذه المورد ها استحق بستحق بمنافقة بحكم المقد والوكيل هو المن ولى دلك العقد وإن كان الوكيل من جهة المرابع من جهة المرابع والوكيل من جهة المرابع والوكيل من جهة المرابع والوكيل من جهة المرابع والوكيل من المنافقة والنالوكيل من جهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من جهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من حهة المرابع والوكيل من المنافق والوكيل من حهة المرابع كان المناف والمناف الوكيل من حهة المرابع المنافق والوكيل من حهة المرابع كان المناف والمناف المرابع المنافقة على والمنافقة والوكيل من حهة المرابع المنافقة والوكيل من حاله المرابع المنافقة المرابع المرابع

الفصل الحادي والعشرون في الشفعة

1997 - قال الخصاف رحمه الله : كره يعنى أصحابة وحمهم فه احياة فعقلان الشفعة ، ورخص فيه إماضية فالسبل الأثبة الحقولي الذي كره محمد رحمه الله والذي وحمل فيه أنو يوسف رحمه الله ، فقد ذكو مطلان الشفعة ، وأراد به المنع عن والذي وحمل فيه أنو يوسف رحمه الله على والذي وحمل المنافعة في البطان ويرسف رحمه الله أكثر مشابحة المنافعة لا أبطان بعد التدويم وكان العالمي الإحام أبو على السفى يقول اكثر مشابحة المنافعة أن والمنظمين الرابطان من الشفيع إبطال وين شرعى أنه ه الشرع الأن المنافقة أن أنه الشرع الأن المنافقة النجار فيها دكون رجبه من الدار أسلام الأن المنافقة الشرع ويرفقه المنافقة الم

«أبو يوسف وحمد الله يضول: إن هذا استاع عن التزام الذي ، والامتباع عن السراء الحق ليس يحرون ألا ترى أنه أو أم يشترا أأصلاحتى لا تلومه الشعمة لا يكره ، فههنا تماك ، ولان هذا استناع عن لتزام ما ليس عجمود شرعًا ، وهو خصوصة ، فإنه إذا وحدث الله عمة للشعيع يخاصم مع المشترى ، فهو احتال مهذه الحبية حتى لا تلزمه الحصومة ، والاستاع عن للزام الحصومة لا يكون مكره عا، وما قال محمد رحمه الله :

⁽¹⁾ أخرج المتحاري في صحورت (۱۳۵۱ - ۱۶۵ حديث (۱۳۳۱ و ۱۶۵۵) و مسلم أيضاً في المحرج المحاري في المحرب (۱۳۳۱ و ۱۶۵۸) و ۱۳۸۸ حديث المتحرب (۱۳۶۱ و ۱۸۵۸) و ۱۸۸۸ حديث (۱۳۶۱ و ۱۳۶۸) و ۱۸۸۸ حديث (۱۳۶۸) و برا محدد في المتحرب (۱۸۶۸ و ۱۸۸۸) و برا ۱۸۶۸ حديث (۱۸۹۸ و ۱۸۸۸) و برا المتحرب (۱۸۹۸ و ۱۸۸۸) و برا محدد المتحدد في المتحدد في

⁽٥) وفي ود الرياز ويبودا

لأن الشرع ألبت حتى الشفعة معم أدى المخبل عن مصله هذا فناسد دنايق أن الشفعة لا تحب في الموهوب و لموروث و الهوارة وأو كنان ما نكتر من المعنى صحيحاً الوجسة شم منكثر أبو بوسف وحده الله ملا السواهد التصحيح مدهمة عقال: الاقرى أن من امتح عن جمع المال محدقة أن لا المرمه الزكاة لا يكره، وكند لشاؤك سافر قبل أدان الجمعة، او قن شهر رمصان لا يكره، والعمل ما دائو!!

هذه الذي ذكرنا كله قبل لمبيع ، أما يقا احتال لإيطال الشفعة بعد البيع ، فعد ذكر شيح الإسلام من شيرح حيل الأصل - أنه ليس بحكروه ، وصورته أن يقول المشدى المشفيع ، الشرها منى ، أن قال: ردى في النمز كفاء أم قال الريد أو ليكها، أو ما أشب ذلك، وذكر الخصاف ههنا: أنه يكره بالانفاق ، وهذا لأن الحق قد نبت للذفيع بالنبع ، وإبطال ما نسب باحق نفيره لا يحوض

فنال شدس الأنسة الحيواني رحسه الله: ويسيني أن لا يكره التكالم بمثل لا هذه الكلمات بعد البيع الإبطال الشفعة على مدهب أي يوسف رحمه الله أبيناً، فيه كان لا يرى بأساً أن يتكالم الرجل لكلام يعبو به فيره، مقدر باي عنه الله دخل بوساً معشى خليفة و كان مالك بي أنس رحمه الله حالماً فوق الناس، وكان ماطمه دلك، فقال له أبه يوسف رصعه الله الإطهاب عليه القصاد فلك و قلامي الله قليل بحب عليه القصائ، قال أو يوسف رحمه الله: و هل يكون للظلي ناب، و فلامي رسول فه يجه عنه أكل كي دسول في غلام أنه و فلامي المسالم و منه الله و فلامي المسالمة و تتحيير مالك و حمه الله و فلديك وحمه الله و فلديك المسالمة المواد إلى كان يقام أنه المكان يوسف رحمه الله في حوامن علم أنه يتحيير بالله عن حوامن علم أنه يتحيير بالله عنه بالله عن حوامن علم أنه يتحيير بالله عنه بالله عن حوامن علم أنه يتحيير بالله عنه بالله عن خوام ذلك حق يتصور عليه بالله عن حوامن علم أنه يتحيير بالله عنه بنكان يقم ذلك حق يتصور عليه بالله عنه بالله عن يتصور عليه بالله عن حوامن علم أنه يتحيير بالله عنه بالله عنه بالله عن يتصور بالله عنه بالله عنه بالله عن يتصور بالله عنه بالله عنه بالله عن يتصور بالله عنه بالله بالله عنه بالله عنه بالله عنه بالله عنه بالله عنه بالله عنه باله عنه بالله ب

1995 - قال شمس الأنمة الخاراني، جميع الحصاف رحمه الله مسئل يعصها لمع وحوب الشعمة، ويعضها متقلل الرعوم، فعل جملة ذلك: أن يهب الدائم الدار من المشتري، ويشهد عليه، لم يهب الشتري الشمل من النائع، ويشهد عليه، وذكر في حيل الأصل أن ثم المشتري يعرضه مقدار التعن، عيادا معا ذلك لا تجب الشفعة؛ لأن حي الشعاعة مختص مللما وضاف والهيمة إذا لم يكن مشرط العوض لا يصبيم محاوضة

بالتعويض بعد ذلك ، ولهذا لا يتبت فيها أحكام البادلة من رد الموهوب بالعب ، وغير ذلك، فإذا لم يصر مبلالة بقيت هية محضة، فلايتبت فيها الشقعة فبير أن هذه حبلة عِنْكُهَا بِعِضَ النَّاسِ دُونَ بِعِضَى ؛ لأنَّهَا تَبِرعَ، وَمِنَ النَّاسِ مِنْ لا يَطْكُ النَّبِرع كَالأَبِ والوصى وغيرهما من الوكلاء، وأما إذَه كان هية النار من المُنترى بشرط العوض، فقيه اختلاف الروابتين دكر في شفعة الأصل ، وفي موضع من البسوط ` أنها في محني البيع، ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة، وذكر في يحص روايات النوادر أ: أنها ليست في معنى البيم .

وذكرنا أن في الهية مقرط المرص اختلافًا بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، غإذا كان في المسألة روايتان أو حلاف لا تصلح حيلة لإبطال الشفعة، ولكن يأتي في هذه الهية حيلة تأخر حن الشفيع، بأن يقبض الشترى الدار إلا جزء منهاء أو يسلم الثمن إلا جزممه، فلا يكون للشعيع حلى الأخذ؛ لأن الهبة بشرط المرص إغا تصبر بيعًا بعد فيض كل المعفود عليه، أما قبل قبض كل المقود عليه لا تصبر بيماء حتى روى عن محمد رحمه الله أنه قال: في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء، أو رضي ما لم يقيض الموهوب له كل المعقود عليه -

و من جسلة الحيل: أن يتصدي وب الدار على الذي يريد الشراء ؛ ثم يتصدي المُشترى عليه عِثل النمن كما في الهية والصدقة، إنا يفارق الهية في حق الرجوع، أما فيما هذا دلك فالهية والصدقة سواء.

ومن جملتها: أن يقر رب الداريها للذي يريد شراءها، شريغر الذي يريد شراءها بالثمن للبائع، فلا يثبت للشفيم حق الشمعة، وهذا مروى عن محمد رحمه الله غير أن هذا الإقرار ليس بحق، والإقرار إذا لم يكن بحق هل ينقل اللك، أو لا ينقل الملك، فيه كلام عرف دلك من كتاب الإقرار ، فهذا يكون بناء على ذلك.

ومن جماتيها: أن يبين موصحا من الدار، ويخط عطَّاء ويتصدق عليه بذلك الموصم بطويقه ، أو بهب ذلك الموضع بطريقه ، ثم يبيعه بقية الدار ، قلا يثبت للشفيم حق الشفعة، وإغاقال: بخط خطّا كبلا بكون مفاحمة الشاع فيما بحتمل النسمة، وإنما لا يكون للشفيع حق الشفعة؛ لأن المشتري صار شريكًا، والشريك مقدم على الحار، وإنما شرط أن يتصدق عليه يطريقه؛ لأنه إدالم يتصدق عليه بطريقه، صار انتصدق عليه جار لقدار المشترى، فلايتقدم على الجار غير أن هذه الخيلة إن تكون حيلة لإبطال حق الجار لا لإبطائل حق الخليط.

ومن جملتها مروى عن محمد وحمه الله أنه قال: إذا كانت الدار الما تحسل القسمة يهب جزءً شائمًا من الدار من الذي يريد شراء الدار فم يترافعان إلى حاكم يرى جواز هية المساع فيما يحتمل القسمة، فيجرزها، فم لا ينظلها قاض أخر بعد ذلك، وإلا يحتاج إلى قصاء قاض فيما يحتمل القسمة، أما ما لا ينعتمله، نحو البيت الصفير والخائرت يهب جزءً شاتمًا من الذي يريد الشراء، ثم يبع الباقي منه، فلا يثبت المسفيح حق الشفيع المستعدة، فلا يحتاج فيه إلى قضاء القاضي.

تم ذكر حيلة لرغيشه من الأخذ، فقال: يشتوي البناء أولا بنمن رخيص، ثم بشتري العرصة بعد ذلك بصفقة أخرى بنين غالي، فلا يشت لنشفيم حق الشفعة بالبياء : لأنها تقلى، ولا يوغب في أخذ العرصة لكثرة تسنها، ولا كان السترى البناء بأصعه حتى صار ما تحت الحدار له يكون هو شريكاً في الدار، فلا بنت المجار حق الشفعة، قحيتك تكون هذه الحيلة لمنه وجرب الشفعة للجرر.

ومن جمعاتمها: إذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله، تم انستسرى العرصة بعد ذلك لا يكون للتضيع حق انشفسة؛ لانه لما وهب البناء منه بأصله، عبار ما تحت البناء للموهوب له، وصار هو شريكا في الدار، فيكون مقدمًا على الحار، وفي الارضى والكروم إلى أراد الحيلة لنع وجوب الشفعة بيبع الأشحار بأصلها أو يهب الأضجار بأصلها في يهب الأضجار بأصلها في يهب الأضجار بأصلها في يهب الأضجار بأصلها أو يهب الأضجار بأصلها في المناز هو شريكًا، فم يشتري الباني، وإن أراد الحيلة لرغبته عن الانتجار الته أولا بثمن رخيص، نم يشتري الأراضي منه بلمن خال.

وأخرى فكرها في حيل الأصل : أن يهب البائع للمشترى من جانب الجار شيئاً معلومًا حتى ينقطع جوار الجار ، أن يهب البائع للمشترى من جانب الجار شيئاً معلومًا حتى ينقطع جوار الجار ، ثم يبيعه البائي . فلا يكون للنجار حتى الشفعة في المستفقة الثانية ، لأن المسترى شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية ، إنما تجب له المشعدة في الصفقة الأولى، وهو لا يرغب به لغلاء الشير.

قإن قال المشترى: أخاف أن لا بييعنى البائع الباقى لو الشتريت منه هذا السهم بشمن عالى، فالحيلة أن يقر البائع للمشترى بسهم من ألف سهم مشاعًا، شه بنشرى الباقى، وكان أبو يكر الحوارمي بعضلى الخصاف في قصل إقرار البائع للمشترى بسهم من الدار، وكان يفتى مو حوب الشفعة للجار؛ لأن الشركة ما ليت إلا بإقرار، وقرار الإنسان ليس بعجة في غيره، وكان يستقل بها ذكر محمد رحمه الله أن صاحب الدار إدا أقرأ الدار التي هي بديه تقلان، فإن القراله لا يستحق الشفعة بهذا الإقرار، وطريقه ما قتلة

خإن قبال السائع: إلى أخياف أن لا يصبير شريكي بالإعراد، ثم لا يشترى مى البائى، فالحيلة أن يدعملا بينهما من يتقال به ، فيكون الإقرار بسفا السهم له ، ثم يشترى المقرق بالسهم باقى الدار ، يبعصل الثقة لهما .

وأخوى إذا أواد شهراء الدار بمانة درهم بششويها في الظاهر بألف درهم أو أكشر ، ويدفع إلى البانع بالألف أوبًا قيمته صانة درهم أو دمايير فيستنها مانة درهم ، فإذا جاء النفيج لا يمكنه أن يأحد إلامالنس الظاهر ، وهو لا يرغب فيه لكنونه .

وأخرى وهى أن يدعى الذي يوبد الشراء أن هذه الدار لابته الصغير، وإنها عي بد هذا الرجل بغيير حق، شم إن الأب يصالح الذي عي يديه المدار على أن يدفع إليه صانة ديبار، ولم يقل: إنها من صال ابنه على أن يسلم الدى في يديه هذه الدار لابن المدعى، فهما جائز، ولا تنفعة فيها؛ لأن الدار إنما تدفع إلى المدعى على ما قبان، وليس هنا يبع ظاهر، فلا يتبت للشميع حق الشفعة ولا يمين على الأب مي ذلك؛ لأن الملك ليس بقع فه إنما يقع لابت الصعير.

قلت : فهل في هذا الناب شيء يخلص المشترى عن الكذب، قال : تعم، وهو أن يأمر الذي يريد الشراء علوكاته أن يشتري هذه العار الابنه الصغير من صاحب الدار بالثمن الذي ينوافقان عليه، ويكون البيع يتهما سرًا، فإذا فعلا ذلك يدعى الآب بعد ذلك على البائع أن هذه العار لابنا الصغير، ولا يقول: الشراها أحد، فيكون صادقًا في دهواه، شم إذا أنكر البائع أن الدار الابن فذا المدعى يصافحه الآب على نحو ما بينا على مقدار التمن، فيسلم الذمن لصاحب الذار، والدار للمدعى. قال شديس الألمة الحلواني: ليس في هذه تخليص المشتري عن المحذب من كل وجه ؛ لأن الملك إغايشت لانه بسب الشراء والأب يدعى ملكاً مطلقاً والملك المفتق أعلى من الملك يسبب إلى الملك بسبب بنيت من وقت السبب، والملك المطلق يعتبر ملكاً من الأصل، ولهذا المعنى المستحق في دعوى الملك المطلق يستحق الدين بالزوائد المتصلة و لمنفصلة و ولما كان الملك المطلق أزيد من الملك بسبب كان الأب بدعوى الملك المطلق مدعها الزيادة.

وقد صبح أن مشايخنا رحمهم الله اختلفوا في أن الشاهد إذا تحمل الشهادة على الملك بسبب، وأو د أن بشهد على الطائق، هل يسعه ذلك؟ بيانه في الرجل إذا المشترى من أخر شيئًا وتقابصا، ثم إن البائع عصب ذلك الشيء، فأقام المشترى الشاهدين اللذين شهدا عقد الشراء، وأمرهما أن يسهما ظلك المشائق، قال بعضهم: يسعهما ذلك، وكذلك إذا كاذ له على رحل دين بسبب، فادعى دينًا مطاشا، والشهود عرف المسبب، هل يحل لهم أن يشهدوا بالدين بالملك المطاش، فإنه على هذا الاختلاف، وكذلك في مساكنا دعوى الملك المطائل من الأب يكون على هذا الملاحد الخلص ثلاب عن الكذب من كل وجه.

شم ذكر الحينة التي ذكرناها أن النسرى بنسرى سهما من الدار بنمن عالى، أو بغر البائع للمشترى بسهم من الدار، ثم يبيع الماقى منه نحو ما بينا، وبنى عليه حكم التحليف، فقال: لو آراد النفيم أن يحلف البائع بالله ما أفررت بهذا السهم كاذبا، وما أردت بهذا السهم كاذبا، وما أورار، وهنا لو أغر البائع أنه كان كاذبا في إقرار، لا يقبل قوله في حق المسترى، فلم يكن التحليف مفيداً، فأما إذا أراد أن يحلف الفرائه كان أنه ذلك، وهذا إقابتائي على قول من يقول: أن الإخرار كادبا لا يزيل الملت، أما على مول من يقول: بأنه يزيل لا يكون له ولاية الاستحالات للمقراله، وذكر بعد هذا حيلة الهيئة على نحو ما يباء ويني عليه حكم النحليف أيضاً، فقال، إذا أواد الشفيع أن يحلف بالله ما أردت بهذا إيطال الشفعة لا يحلف، قال لا يحلف، قال المحلف، قال المحلف، قال تحسن الأثمة الخلواني: وقد ذكر في كتاب الشفعة أنه بحلف، قال وحسه نفذ؛ وتلك وواية منكرة والصحيع ما ذكر في كتاب الشفعة أنه بحلف، قال بكن

وأخوى لإيطال لشفعة أدبوكل اساتم الشموم ببيع الدراء ويذا فبل الوكالية. واع، المريكن قه فيها شفعة، وأخرى أن بينع الدار من المشتري على أن الشفيع يضمن النبرك عن البائم لممشتريء فإدا فعل كذلك لا يكون للشميم بعد ذلك تنفسه الواخري أيضاً أنَّ بعيم للنار من الشنوي منزط الحيار الشفيع، تم إذا أحار الشعيع الشواء بعلت شقعته ، وبمثله لو جعل المتشرى الحيار للشميع ، أنه أجار الشفيع الشراء لا يبطل تنفعته . وهذا لأن الإحارة " ، وحديه لذلك العقد، فعيار من ملة الوحدكان الشعيم بالفر المقد ا بخسمه والشفيع توباع بنفسه لاضفعة لعما ولو اشتري كانا تعانشهعتما وهذا هو الأصل المعووف أناس باع أو يبع له لاشفعة اله، ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة

وحيلة أحري هو الذي بريد لسراه الدو يأمر رجلا حشي يجيء في الشنسيم، فيتشرى داره بتمن كفير على أن المفتري بالخبار تلافة أبام، ثم بشتري هذا الرجل بعد ذلك الغاو التي بريد خوامها من دلك الرحل الذي المترى دار الشفير، يعسخ الشراء مي دار الشفيم، فلا تجب الشعمة، لأن وقت وجواب الشفعة كان ملكه واللاعر الداو

وأخرى، يمنع وجوب الشفعة، فقال. بؤاهر هذا الذي يريد شراء الدار علم كما أو لُوبًا من رب الدار سنة أو شهرًا بهذه الدار ويقسميها، فلا يجب التنفعة؛ لأن الدر⁰⁹ ملكت بدلا عن المنافع، فعينار كما لو جعل مهراً، فلا تُعيدا لشفعة، قال. أو يجعل عشر الدار بدلا عن مغي الدني يريد الشراء للبانع شرية، فيسقيه في الجلس، فيصبر عشر الغار عموك له، ثم يضنري دفي الدار، فلا يحب للجار فيها شفعة، لأنه صار المريكا في الدار وقت شراءه

قَالَ شَمِينَ الْأَنْمَةُ الْخُلُونِي. حَعَلَ الخَصِيافُ رَحِمِهُ فَهُ الْأَصِرَةُ مُؤِنَّةُ النَّهِر في التكاح حتى قال الايتب للشعيع حق الشفعة ، وقيما عرف في المسوط أهو منزلة لبعوه فونه قال في اللمسوط : إذا باع الأحرة فين القنص لا يجوز، وإذا استحقت الأجرة تبطل الإجارة على انفياق الروايات، كسما يبطل البيع إذا استبحق البيع، وإعا الختلفات الروايات في فصل الزقياة، وصورته أن تؤجر الدار تبقدار ما يبلغ تصابًا وعل

⁽١) هكذا بي هذه وكان من الأصل - وهذا لأر حيث تدلث العقد به وكان بيات أني طاوب (٣) ومي ف (ألأن الدار محبركة ملكت ..

بعد نصبهٔ قبل اطبس؟ روى عن أبي حيفة رحمه عه في رواية: أنه يعدد حميهًا صل القدمارة ولككن لاتجرب الركاة ما ليرتقيف حشي درصهم وقاسم عني بعل عند الحديثة و والي رواية الحميس برارياه عن أبي حبيمه رحميه الله "الايتعلم لصالًا قبل القيض، ويشترط حوالان الحول رده فيص فلاتنين لوحوف الوائلة وتراحقه والهرافي فللكامء

قال المناصق الإهام أبو على النسمي رحمه الله هذا المُصل في عاية الإشكال حتى أنسن مشامحتا واحمهها للهاصه ومايشي

عنان قبال المائمان داري مساوي مبانة دينار وأحر وهدها المدوك سنة مشاه عشمونا وغائبون فيزاأ مسوقتها وتري يحدمه هذا العديد أو بالبير ها اللبوت مسامة كالكافأ يزاحره العيد شهرأ بالداري وتفيصها ماء أنم سباله مانة دماري فلا للزمه الشفعة ا غلب البريالسنجفت الدار فالدين مبضىء سويرجع على صاحب الدار تنفالا فالربيجرة من الصفوك لتنك المذق فلت. ومواشقة الذي قبص الدر حبي يرجم بجيلة ما دفع، قال: الافقة أن يؤاجر العبد شهراً بسهم واحدمن القماسهم من الدار، فإذا مصلى يوج او يومان الفيتري مردياقي الغارب وبالك تسحمانة ونسعون مسهما بالهنة الديناري فلا أحد الشفعة وأقصوا الثقة لللان أخار الداراء

١٩٩٧ - وحل الدعري عاراء والقدائسي وفيضها الطفائري للشفيع تاك أسي في أبي أو ليكهد و ذا تدريبها فسنت ولك بالعرافة فأن السفيم " فعود وابدُ وتوفيت شفيته الالم عبياعي الأحد التنفعه حار طلب التوقية الأد الأحديد معمعو الاخت بالكدراء لاول لانشيراه العرب والإعراض عواللأحه بالشفيعة يطار الشفعة وويبيغي بالمدوري إن حاف حجود الشفيع "" علله أن يفول العدد المائة معضا فالشهدد، وإنه الك الله فالرز إن أحيلت بعثها منك دوق لثمل الأول ، فرنا قال للنفيع : بعم لبعل سفعته ، وتتملك لواأرسن الناسرين يسولا إلى الساديم وحني فالباللذميع مدي الوجه السني طناك فإداقال الشفيلر مجبداله الممرتكل لنفعته ووفذا ظاهرو لأن عبارة ارسول كعمارة الرمان والماتحول تسيم لشفيع الشفعه عفي لمك الوسوا التعليمه لتفسد

وأسرى أنا يتصادق المالح والمشتري أن لبهج كانا فالماأ أو تمجله أو كالانشوط

والقارفي فالمراه فالمناصحوه فتشرق لمشصح

الخيار للبانع، فتقبل فولهما الآن البيع تم بهما ، فكان ظهور صفته فهما ، وإدافيلنا قولهما ، لا يجب للشفيع الشفعة المما عرف أن نبوت حق الشفعة بعتسد زوال ملك البائع بسبب صحيح ، ولو توجد هذه الحيلة في هذه المسائل .

وأخرى الابأمر المشترى وحلاحتى بقول للشفيع: أبها الشفيع! لقد كت المشرب عده الدار من طلاق الباتع قبل أن بشتريها فلان هذه المشترى، فإذا قال الشفيع: صدقت بطلت شفعت ؛ لأنه لما أقر ألا شراء المشترى كان بعد شراءه عقد أقر أن شراء المشترى كان بعد شراءه عقد أقر أن شراء المشترى لم يصح ، فصار مقراً بطلان تقمته ؛ لأن حن الشفعة نستدعى شراء صحيحاً ، وكذلك لو قال أحد للشفيع . حذه الدار لك، ولم تكن تقلان البائع، فقال الشفيع : نعم، تبطل شفعته ، وكذلك لو قال المشترى للم يصح ، فعمار مقراً باللا شفعته ، وكذلك لو قال المشترى للشفيع : قد اشتريت حذه العار بحاثة دينار ، حوان أحيب أحيلك عن ثمتها كذا، فقال المشترى للشفيع : قد اشتريت حذه العار بحاثة دينار ، حوان أحيب الحلك عن ثمتها كذا، فقال المشترى للشفيع : المساد شفعت .

وكان القاضى الإمام أبو على النسفى بقول: إغا تبطل شنعته إذ قال: أحطك من لمنها عشرة مناتبر، وأبيعها منك بنسمين دبيار، فقال: نعم؛ لأنه أعرص عن الأخذ بالشفعة لما رغب من شراءه بأقل من المائة، فأما إذا لم بقل: وأبيعها منك بنسمين ديناراً، فلا يطل شفعته؛ لأنه لو يوجد منه الإعراض عن الأحذ بالشفعة ؛ لأنه بجوز أنه إذا قصد حط العشرة ليأخذها بالمقد الأول، وكذلك إذا قال الشفيع للمشترى: حط عنى عشرة أن قال بعد ذلك على أن نبيعني الباقي ينسمين ديناراً بطل شفعته، وما لا فلا، ونو قال المنترى للشفيع: قد اشتريت هذه المدار بانه دينار، فسلم لى تصفها، وادفع والله الله المنترى للشفيع، وقال. فعلت ذلك، فهذا منه تسليم للشفعة.

وذكر هذه المسألة في كتاب الشفعة، وجعلها على ثلاثة أوجه، فقال: إما أن صالح المُشرى مع الشفيع على عشرة دراهم على أن يسلم الشفعة له، وفي هذا الوجه تبطل شفعته، ولا بلزمه نهى، من الدراهم؛ لأن هذا اعتباض عن مجرد حق أحد الشفعة، ولا يجوز الاعتباض عن محرد حق أخد الشفعة، وإما أن يصالحه على بب بعينه من الدار على أن يسلم له الشفعة في البياني، وفي هذا الوجه: لا يصبح هذا السلح، ويكون هو على شفعته في جميع الدار، وفعا أن يصالحه على نصف الدار شائمًا على أن بسلم له النصف الآخر، وفي هذا الوجه يصبع العملج فيمنا أخذ، وها على شاهاء فيما لم يأخف هكذا ذكر في شامة الأصل ، وذكر الخدراف رحمانة في عدا الوجم، وقال: تبطل تنفعته في الكل، قال الفاضي الإسام أمر على النسفي وسمه الله وضاع المسألة في شاهاد الأصل بفاظ الصلح، ووضعها هنا بنفظ النسليم، والتعليم عما لا يتحرأ، فصار النسليم في النصف تسليمًا في الكل.

قال تسمس الأنامة الحاوش: ذكر في شفيعة الخيامع حاليدل على أن التسليم منجزئ، وإن تسليم الشعية في اليعمل لا يكون بسليماً في الكل حيث قال. إداكان للدار ضعف تلاقع، غاب اثبان، وحضر التالث، فأخذ الحاصر ثلث الدار، ثم حضر الغامان، فهذا التلك الذي أخذه الحاضر، ومالقي في يدافشتري من الدار بيتهم اللائل، الخاصر بلخذ ثلث جملة القال ولم يجعل رضي الحاضر بأخذ العض تسليد للشقعة في كل الدار حتى لديتهل شفعة فيها بقي، كذا هن.

نم يذاكان بلغط السليم، فالمسألة على وجهين الما أن يقول التنهيم استلمت الك نصف النسفجة أو يقول التنهيم السلمت الك المستعملة في مصف الله راء ففي الوجه الأول. بطلت شفعته في الكلء لأذا حل الشفعة غير متجزئ ، وفي الوجه التاتي على قباس ما ذكر في شععة الأصل و الخامم الانبطال شفت في الكل، وعلى قباس ماذكر منا نبطل.

قم قد دكونا أن المشترى إذا صالح الشقيع على بيت بعيته من الدار مدفعه إليه بحصته من النمل أنه لا بحوز، والحيلة في ذلك حتى بسلم البيت للشفيع، ويسلم النافي من الدار فلمسترى أن يشرى رحل من قبل الشفيع حدا البيت من المشرى شين معلوم، لم يسلم الشفيع بعد ذلك الشفعة فلمشترى فيما بقي من الداره فيحصل مقصود كل واحد عنهما، وسيأتي عذه الجيلة في فصل العبلج بعد عداد إلى شاء انه تعالى -

"۱۹۹۳ - وجل أراد يشتري داراً بمشرة الاف درهم، وكرم أن يأشفعا الشفيع بالشفعة، فاخيلة أن بشترينا معترين ألف درهم، تم يدفع تسعة الاف درهم وتسمستة درهم، ويدفع الباقي عشرة صائير أو أتن أو أكثر، وتكون هذه حيلة من الجانيين بعني من جانب البائع والشتري، أما من جانب المشتري فإن الشفيع أو أخذ إنما يأخذ بالشمن المسمى في العقد وقلك عشرون ألف درهم، وهو لا يأخذ بذلك؛ لأبه ثمن غالم، ولو حلمه الحاكم بالله أو ببت الشمن كان بارًا في يمينه الأن هده الدنائير بدل تلك الدراهم، وأما من جانب البائع فلأته لو جا- مستحق، واستحق الداو، فإن المشترى يرجع على البائع يتسعمة ألاف درهم وتسعمائة درهم وعشرة دنائير لا بعشرين ألف درهم؛ لأل بالاستحقاق تبين أن الشمن لم يجب للبائع على المشترى، وعقد الصرف كان بذلك النسن، وإذا مهو أن الشمن لم يكن، ظهر بطلان الصرف، فيظهر أن الاحتراق حصل قبل قبض أحد البدلين، وإذا بطل الصرف صار كأنه لم بوحد، ولو لم بوحد، كان المشترى عند الاستحقاق يرجع على البائع بما دفع، كذا ههنا.

وهذا بخلاف ما إذا كان مكان الدنائيس نوبًا أو عرصًا من العروص ، نم ورد الاستحفاق على الدار ، فالمشترى يرحم على البائع بجميع الثمن المسعى في العقد ، لانه إذا كان مكان الدينار عرصًا ، كان في حق البيع عرضًا لا صرفًا ، فإن السيع إذا حصل بدين ، ثم ظهر بطلال الدين ، لا يعلل البيع ؛ لان قيض البدلين في باب البيع ليس بشرط بخلاف انصرف على ما بيا ، لا ترى أن من ادعى على آخر ديًا دراهم ، هباعه المدعى بالمداهم دياً دراهم ، هباعه المدعى بالمداهم دياً دراهم ، هباعه المدعى مالديار لا تتقاض الصرف ، ولو كاذ باعه بها عرضًا ، ثم تصادفًا على أنه لم يكن عليه مالديار لا تتقاض الصرف ، ولو كاذ باعه بها عرضًا ، ثم تصادفًا على أنه لم يكن عليه شيء ، رجم عليه بمائة درهم؛ لأن البيم لم يتقص .

فرع على هذا في حيل الأصل : فقال: لو أواد المشتري أن يود الدار بالعيب في هده الصورة، يرجع على البائع بعشرين ألف درهم من الدار والذوب جميعًا بخلاف الاستحقاق، والعرق أن بالرد بالعيب في هذه العمورة لا يشين أن الشعر لم يكن واحبًا على المشترى، وإذا من الشعر واجبًا، بقي العقد صحيحًا صرفًا كان أو بيعًا، وإذا بقي العقد صحيحًا صرفًا كان أو بيعًا، وإذا بقي بالحقد صحيحًا صرفًا وشرع بذلك، أما يتخارين ألف درهم، فبرجع بذلك، أما يتلاستحقاق بشين أن اللمن لم يكن واجبًا على المشترى، وأن البع والعمرف حصل بدين غير واجب، فيطل به الصرف درن البع على ما يبنا.

فإن أراد المسترى أن لا بلزمه عين من جهة الشفيع في الموضع الذي يتوجه عليه الهمين ، فيا طيلة أن يوكل اقتسترى رجلا عربياً لا يعرف حتى يشتري الغريب الدار ، ويذهب، ويوكل الموكل بحفظ الدار، ويشهد على ذلك، ويقر في انسر أنه اشتراها له بماله، فإذا حضر الشفيع لم يكن بينه وبين الودع خصومة.

وأنحرى للافع البعين أن يكتب المشترى في كتاب الشراء أنه اشترى اولله الصغير، فلايتوجه عليه البسول؛ لأنَّ فائدة الاستحلاف رحاء النكول الذي هو إقرار، وهو لو أقر بذلك في حق الصغير لا يصح إقراره، وقد ذكر منا هذه الحيلة في حيل الأصل .

١٩٩٢٧ - رجل ادعى في دار رجز رعوي، وهو يعلم أن للدعى مبطل غيم أن الملاعي يستحلقه متعينًا، هأجب المدعى هليه أن لا يكون عليه بحي، فالجبلة أن بفر هذه الدار لامن له صغير، فلايستحلف المدعى عليه معد ذلك، ولكن نقيل بينة المدعى عليه.

وأخرى لدنم اليمين أيضًا؛ أن يجيء رجل غرب، ويأمر المُشتري حتى يتهذي له هذه الدار، ويشهد على الوكالة، ويجعل جائز الأمر قر ذلك، فلا يكون بين الشفيع ويين المشتري خصومة ، فالوارُ وهذا عني قول محد في حديدات، وأما على في لولي يوسف رحمه الله: مادامت الدار في بدء، فهم خصم للشبيع إلا أنَّ يشهد على تسليمها إلى الأمر، شَمْ يودعها الأمر منه، أو يعيرها، أصل المسألة ما ذكر في كتاب المأذون؛ أنَّ مسترى الدار إذا باع الدار من وجل أخراء ثم جاء الشفيع، وأواد أن يأخذ الدار بالشفعة بالبيع الأول كانأله ذلك عندأبي بوسف رحمه خدخلافا لحمد رحمه الف وكذلك العبد الْأَذُونَ لَهُ الْمُدِونِ إِذَا بِأَعِهُ الْمُولَى مِن رجل، يُم حضو الغرما، لا خصومة لهم مم المشتري عند محمد رحمه الله ، وعند أبي يوسف رحمه الله . لهم ذلك، فهدا بناء على ظلك.

الفصل الثاني والمشرون في الكفالة

1997 - رجل له على أخر دين، فكفل إنسان بنفس المطلوب، فتغيب المطلوب، فتغيب المطلوب أو ترارى، فأخذ الطالب الكفيل بالكفائة بالنفس، فقال: أنا أؤدى إليك هذا الحال على أن أيراً من كفائة نفسه، وأبي المطالب بالكفائة بالنفس، هل في هذه حيلة؟ قال: نسم، أن أيراً من كفائة نفسه، وأبي المطالب هذا المال، ولا يرثه الطالب من الكفائة، ولكن يكون هذا المال قرضاً للكفيل على الطالب، فسئى طالب صاحب المال الكفيل بالكفائة بالمال الذي أقرضه، ولا يصبو ذلك قصاصاً بها على الأصيل المطلوب؛ لأن الطالب لم يستوجب على الكفيل دياً ، فإذا لم يصر قصاصاً كان للكفيل طلوب؛ لأن الطالب بذلك المال، وكان في هذا مخرج له من مطالبته به.

قإن قال صاحب المثال: أريد أن أحدُ مالى، ويتحول عالى، ويصبر بهذا الكفيل، مل في ذلك؟ قال: نعم، أن يهب الكفيل ما أقرض من الطالب، ويبرته الطالب عن الكفالة، ثم يقر الطالب أن المال الذي له على قلان لهذا الكفيل، وإن اسبه في ذلك عارية، ويوكله بالفيض، ويقيمه فيه مشام نفسه، فإذا قعل على هذا الوجه يصبر ذلك المال للكميل، قفت: فهل فيه عبرة؟ قال: معم، أن يقر الطائب بهذا المال لابن الكفيل الصغير، ويوكله الأب بالقيض.

19479 - رجل له على غيره مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال. أو يشجمه عليه، فأجابه الطالب إليه، وخناف الطالب أن يفعل ذلك يغيب المطلوب عنه محل الاجل، فأراد المطلوب أن يعطيه كفيلا بنفسه، فخناف الطالب أن يجيء الكفيل بالمطلوب قبل محل الآجل، فيسلم إليه، وهو يهوأ من الكفالة، فأراد الطائب حيثة، تكون الكفالة على وجهها وحالها، ولا يبرأ الكفيل مائسلم قبل حلول الأجل، فالحيلة أن يقول المكفيل للطالب: إذا حل مائك على قلاد، فأنا كفيل لك ينفسه، وإن كان نجمه

⁽¹⁾ مكفا في ظاوف وم، وكان في الأصل. أوهي لا يقوض

يقول الكافيل: كلما حل نجم من هذه النجوم عليه، فأنا كقيل لك ينفسه عند محل كل نِّجِم، فإذا قعل على هذا الوجه، لم يكن للكفيل أن يب أ من كفاك قبل محل المال.

فلت: أنجوز الكفالة بهدا الشرط، وفيه نوع خطوا؟ قال: نمام استحسالًا لنعامل الناس وعباداتهم، ألا نرى أنه ذكر في كتباب الكعباق من قال لغيره: ساءات لك على قلاف فهو على، فوق ذلك جائرًا استحسابًا، وإن كان فيه نوع خطر، وتعليق وجوب المال بالخطراء لايصح مع هذا حوروا ذلك استحسانًا لتعامل الناس وعادانهم، كذا هذا .

تم قمال، فو أراد هذا الكانسيل أن يسر أصل حلول الأجل لمن له ذلك، وهذا بخلاف الوكالة، فإنا من وكل رجلا على أن بييع عبده هذا، فعزل الوكيل نفسه قبل مجيء العد بحضر من المركز صحالعزال، وكفلك الركيل بطلاق الم أذغدًا إذا عزل نفسمه من الوكالة قبل محيء الغلة بحضرة الموكل، والموكل مساكت صحر، وكنذلك الغضولي إذا ياع مال الغير بغير أمر صاحبه ، ثم فسح العفد فيل إجازة الملك منح فسخه، ولا تقع التعرقة بن هذه لمسائل وبين مسألة الكفالة من حبث الظاهر؛ لأن صحة فسخه وصحة عزل نفسه في هذه المسائل إنما كانت باعتبار أنه قصد أن لا تلزمه عهدة ولك البيع وعهدة تلك الوكالة، وله ذلك، وكذفك في الكفالة فصد أن لا تنزمه عهدة الكفالة

وكان القاضي الإمام أبو على النسعي يقول: هذه المماثل تشابيت في الصورة، واحتلفت في الجوامة ومشايخنا عدوها من حملة الغوامض، قال: وهذه السائل تنعر إلى مصالة وهو أن الرجل إذا أجو داره رآس الشهر، شم نسخ الإجارة قبل مجيء رأس الشهراء أو ماغ المستأجر قبل رأس الشهراء بأن باعها من غيره، هل يصح الفسح، وهل يصح البيع؟ فعل محمد وحمه الله: روايتال: ومشابخنا وحمهماته فيه متردُّدون، وكذلك هي الإحارات الطويلة الرسمية في بلادنا فمها مدة ليرتدعل تحت العقد، وهي أيام الخيار .

فؤذًا بذع الأجر النار قبل محيء أبام الخيار، ثم جاء أيام الخيار، هل يصحر البيم؟ وهل يفسح الإجارة؟ قعن محمد رحمه الله - فيه روايتك أيضًا.. ومشابخنا رحمهم الله قيه ممر تدول، وأكثرهم في زمات على أنه ينفسخ الإجارة، ويصح البيع، فعرفت أن

مده المسائل من حدلة الغوامض.

وكان الفاضى الإمام أبو على السفى يقرل استذكر الخصاص وحمه الله في الكفائة صحيح، وكان لفرض بن الكفائة وبدر مسألة أوكانة و واعرى أن في مسألة الوكانة وبيح مثل المدير المنتع عن المرام المهددة والعهدة غير الازلة بعد، فكان له أن لا يعتزم، أما في مسألة الكفافة العهدة قد لرصته من حبث التقدير والاعبدار، وهذ الآن المحمل وإن السيف إلى وقت محل المان الكن ذلك المان كأنه واجب عبه للحال معيى، وإن كان معلقاً اللشرط صورة، ألا ترى أن المحرج إدا قال الأعراء ما ذاب أنا، عنى ملان ذهلي، لم مرض الكفيل، ويعتمر من حميع الذاب لم مرض الكفيل، ويعتمر من حميع الذاب في مرض الكفيل، ويعتمر من حميع الذاب ويجعل كان المال كان واجبًا ومن المحموم، وهر في تلك احالة صحيح، فكفا هذا يعتمر اللك كالواجب للحال كانت العهدة الازمة تلاكفل من ويرا الانتزاء ما لاحمال إلا المناب والمدن في الكاب الإجل "الهظالا لما لزمة المانتيات عن الانتزاء ما المنتزى داراً، وضمى له أحر مص البائم إن أدرك بها درك كانت الكفائة جائزة، وليس المنتزى داراً، وضمى له أحر مص البائم إن أدرك عبها درك كانت الكفائة جائزة، وليس للكيل أن بيراً من هذه الكفائة قبل اللوث، والمعى ما دكرانا، كفاه هذا.

قلت: فهل في هذا عبر فأ الأقال العام، أن يقول الكنيل للطائف: كلما حل لك على ملان عمر، فأنا كفيل ملان عمر، فأنا كفيل ملان عمر، وأنا كفيل ملان عمر، وأنا كفيل ما إلى الموافق المؤلف عند محل الأجار، فيجلب علما الله لك على وها، كلما وكف أو يقول فإن لم أحصره عند محل الأجار، فيلك للدي محل فلك على ومراده من قوله . فلم يحصره أي لم يحضره عند محل الأجي وجب على الكفيل المال، ومراده من قوله . فم يحصره أي لم يحضره عند طلب صاحب الحق في ذلك حلاقا من أمل لم يحضره عند طلب ها حلى المحلل المحالف المحلم الله المحلم المحالف الأعرف جائز، وهذا الكفيلة المخلفة شرط متعارف وهو شرط عدم الموافقة بالمطاوب، فيجارت، فالأحواظ على قول هؤلاء أن بقول فلكميل الكلمة على المحالف علم الموافقة على حلال اللك تحم الموافقة على حلال المناخ علي الكلمة المحالف الم

ينجور

قال مشابعة الرحمهم الله : ولم يرد الخصاف وجمه فه بيفا الحوز عن قول من خالفتاه الأو هذه الكفالة بالنفس لا نبور، وتعنيل لكفالة بالخطر أيضاً لا كوزه وهنا الكفالة بالخلل أيضاً لا كوزه وهنا الكفالة بالخلل أيضاً لا كوزه وهنا الكفالة بالخلل تعلق بحلق الكفالة بالخلل بعدم الموافية لا نموز، وذكر هند الحسالة في حيل القصافة إن تعبيل الكفالة بالخلل بعدم الموافية لا نموز، وذكر هند الحسالة في حيل من كل نحم منى دمع المطلوب عند محله إلى الطائب، فإذ قال الكفات لمن على أنه يرئ من كل نحم منى هدم المطلوب المعلوب إليك عند محل كل نجم منى قال على منا الله عند كل نحم منى قال على منا الله عند المحل الكفالة بالذار فلائب منا المعلقة بشرط موافاة المفلقة جازه عند الكل وأما المراءه فلائ البراء عن نكفالة بالذار فلائب منعارف و وعديق الرامة بشرط متعارف و وعديق الرامة بشرط متعارف و وعديق الرامة بشرط منا الس يتعلين البراءة بالنسرط وإن كان لا يحوز إلا أن هذا ليس يتعلين مدى و المراءة عن كل نجم بدنع طائل بعالم محيح والأن ذات عاللا كلك تنفيه المثالة عن غر شرط و واشتراط ما يقتضيه التفال الموجب فساده فقا هذا المنا تنفيضه الكفالة النا لا يحوذ الا وقد والدائم المنالة الكلة المنالة المنالة

١٩٩٣٠ - رجل أراد أن يأخذ من رجل كقبلا نفسه لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفيل أن يبرأ عن الكمانة مسيم الكفيل مع فالحيفة له أن بقول غلاميل من يقول على قد كفنت الكل بنفسه كشالة مجددة، فهنا جائي، بنعس فلان على أنى كلما دمنه إليك، فأنا كفيل ذلك بنفسه كشالة مجددة، فهنا جائي، وإنه مرون عن الحسن إلى زياد رحمه الله واليس عن أحمد نشا فبه رواية، وهي الم كالة في مطيره الخدلاف الشابخ وحمهم الله من أهل السروط، وهو ما إذا وكل وجلاء وقال له: كلما عزائلك، فأنت وكبلي، على قوله عامة المشابخ وحمهم الله : لا تحدد الوكالة، وعلى قوله عامة المشابخ وحمهم الله : لا تحدد الوكالة، وعلى قوله إلى زيد الشروطي، تتجدد، فلكفالة قيامها.

1997 - رحل صمن نلار عن ديره بأمره، فأراه الطالب مقعة للكميل بأن يأخذ مع بعض المال ويبرنه، فيرجع الكفيل بحميع ما ضمن على الذي صمن عنه، فالحيثة له

⁽١/ هكدا في ظرم، وكان في الأصل: "بحلو الأحل.

إن كان ضيمي عنه ألف درهم أن يعطيه بالألف دبابس، إن كنان الدينار بعشر بن أحظ المفالب صديع الألف التي المفالب مد نظاير، وعزة فعل ذلك رجع الكفيل على الذي ضمن هنه محميع الألف التي كنان ضمنها له عنه الآن الطالب لما أحد بالدراهم الدنانير، صبار مسوفيا تللواهم التي وجب نلطالب منى الكفيل حكماً ، وإن أحد الدفايير بالزيادة على فيمشها، ألا ترى أن من حلف لا يضارق غربه حتى يستوفى ما عليه من الدين، فناشترى بالعبن ثوبًا من المدين، وأخلى في أنشمى برهى يحيته ، كنا ههنا، فعلم أن الصالب بأخذ الدينر حسار مستوفى الدون، وأخلى في الشمى برهى يحيته ، كنا ههنا، فعلم أن الصالب بأخذ الدينر حسار مستوفى الدون، وأخلى الكفيل حكماً .

ولر أوقاه الكفيل المراهم حقيقة، كان المكفيل من الرجوع على الأصيل بحسيح ما أدى، كذا هذا، وكذلك إن كان ضمن من الأصيل دائير، فأعمى وب المال هواهم، وأغلى له مي قيمة الدراهم رجع على الأصيل بالثنائير التي ضمن عنه، وكذلك إن باع الكفيل من الطالب ثوبًا، أو ما أشبه بنلك الدراهم، رجع الكفيل على الأصيل مجميع من ضمن عنه، وكذلك لو وهب الطالب المال من الكفيل، وقبل الكميل ذلك، كنان المكفيل أن يرجع على الأصيل مجميع ما صمن عده، وهذا بحلاف ما لو حط الطالب على الكفيل، أو أبرأ الكفيل عن المال، حيث لا يرجع على الأصيل بثيء، ولكن يرجع على الأصيل بثيء، ولكن يرجع على الأصيل بثيء، ولكن يرجع وبالكنين على المطلب، فأحد منه حقه، والقرق عرف في موضعه

قُم قال في الكتاب: قلت: ويطبب للكفيل هذا؟ قال: مسم، إنما هذا شيء فركه له صاحب المال.

ها، شمس الأنمة الخلواني: لم يردمينا سعيفة الترك، وإغا اراديه السامحة؛ لأنه لو ترك صفيفة لكان لا يرجع الكفيل على الأصيل، قلت: فإن أخذ الطالب من الكفيل خمسمانة وحط عنه خمسمانة قال: برئ الكفيل جملة المال، وللطالب أن يرجع بالخمسمانة الباقمة على المطلوب؛ لأن مراءة الكفيل لا توجب براءة الأصيل على ما عرف في موضعه، ويرجع الكفيل على الأصبل بحاقه، وذلك خمسمانة لا غير .

قلت الخوان أراد الضمور عنه أن يبيع الضامن بقصل هذا المال ما الحيلة في ذلك حتى يطيب له الفصل؟ قال ، يدمع المضمون عنه المال إلى الكفير على أنه فضى له عما ضمل عنه ، فإذا قدمه على ذلك، و الجرابه، طاب له الفضل، معنى هذه المسألة أن

الكفالة توجب تبين منا لنطاب على الكفيل، وديا للكفيل على الأصبار غير أن دير الكفيل مؤحل إلى وعث الاهداء فما لنع يؤه الكدبة إلا يكوداله أنا يرجع على الأصدار، فؤدا أراد المصمون عنه أن سبع الصامن بقضل حدا الدلء يعني إدا أراد المضمون أن بدفع فقر الدين إلى الكفيل، حتى يتصرف في قيه، ويربح، دير دمنه إليه على وحه الرساله، بأن قال المطوب للكنبال: خيدهنه الألف والاقعها إلى انطالت بنيه فأحذها الكفياء ومصرف فيها لايطيب بالربم عندأبي حبيعة ومحمد رحمهما غدالار الألف ديرياه وفيعم والمودع بذا تصرف في الرفيعة ، وربح لا يطب له عندهت وإلى دفع الألف إليه على أنها فصاء له عا ضمن عنه يطب له - الأنه إذا فدر كذلك ، فقد استحجل الواجل، جيجوراء ويطيده له الفضل المني يحصل منه الأن فقا وبح حصل عمي ملكات فيد معل كذلك بعد هذه ينفر إن استوهل الطالب حمله الدين من الكفيات أن وهب الكراسة . أو استوفى البعصاء ووهب المعصامية طاب للكفيل جمعيع القموص الوزد استواني المعمراء وأبرأه عي المعض لا يطيب الكعين ماوراه المحطوطاء ويحب هب رداذلك المعمورة وإداليواء عن الكل فالعبب له شهره، ويجب على الكفيور ردكل ما فيض على الطلوب، وهموناساال معروبة في كمالة اللسوط

١٩٩٣٢ - رجيلان كفير يفس رجل فقالة واحدة، فيعمه أحدهت بني لطالب قال: بمولدن جميعًا من الكمالة ١ لأن كل واحد منهما النزء ما الترمه صباحه ، وهو أمر وقع محتلطا محتمعا لايمك أحدفنا حواللاحراء وذاميلم أحدهماء صار مسلماحل تنسه بجهة الكنالف وعن تدريكه يحهة النابق وبيرتان جسيعًا، وحدا كما لو اشترين ر حالان شيئا من والعدم قإل كل والعدمتهما إنا ولي الشواء في التعلق . فلو أن أحدهما تفديمهم فالتبييء وأراد فبضوا تصف السنفاج كالدانبية وأنالا يسلم إلياجا ولويقات أحدهما حميم الثمزاء وأراد قبض السلعة وصاحبه عائبء ثيس للبائع أناياس عن التسليم والديصار المؤدي متبرعاً في النصف عند أبي حيفة ومحمد رحمهما الله ، رجعل لامر مختلطًا، فلما كان في الأضربة هكذا فكذ في لكفائقه وقد ذكر عده المسألة في كتاب الكفالة وقال: هذا مامينا

وقبال بعضي الناس: إنه لا يترأ الدي لهم بسمم وهو قول رفير رحمه الله؛ الأنه قصيد بهذا استكتار التونق واستكتار الكفلاء علوحصات الراءة يتسليه أسدهماء لويكي للاستكتار فالدة، ولأن الكفالة تبسيب المس لا يتجرأ، ولا يتجمل الانسام، وقال ما لا يتجمل الانسام، وقال ما لا يتجرأ و فلا يتجمل المناسام، فما يرد المناساء في المسلم جمع الشهر، فما يبرأ احدهما بدفع الأحر كما أو تعرفت الكمالة، ويجرز الما يعتبر المحسن بالفرق، الاترى تارجالا أو أفر من أربع سوة مسله صار موثاً مركل و المنافق إلى واحدة من أو معمد عبار موثاً كما أو أبى من دل واحدة على الانعراد، وكمالك في ظهر من اربع بسوء حمد، يصبر مطاهراً عن كل وحدة على الانعراد، حلى في وطن إحدامي، بارمه الكفارة كما يو طاهر من كل واحدة على الانعراد، حلى في وطن إحدامي، بارمه الكفارة كما يو طاهر من كل واحدة على الانعراد،

1997 - ولو أن جلل كفار بالقيد، صار كل ما حد منهما كفالا بالشطر، وفي النفس فال المواقعة الما النفس لا النفس فال وفي النفس فال المواقعة الم

وه کا آخر جو اش اخرار در جو الشخص المواه کا حرب ۱۳۵۵ و دار ۱۹۵۹ حوایث (۱۹۰۸ و پاواند) و احداث و احداث و در ۱۳۵ المستخدری از آثر وه احداثیت (۱۳۵۶ درس ۱۳۹۵ و ۱۳۰۳ و استخدی هی استفاد ۱۳۳۵ میتواند (۱۳۵۳ و آزار و در دارس استخداک ۱۳۰۹ میتونی (۱۳۹۹ میتواند) سیالات میتواند ۱۳۵۹ میتواند ۱۳۵۹ میتوند

قال تسمى الانعة الحلواني: ولا يقع التحرو بهذا من جميع الوجوء الارهذا من جميع الوجوء الارهذا تعلين البراءة متى علقت بالاخطار لا تعلين البراءة متى علقت بالاخطار لا تصبح البراءة متى علقت بالاخطار لا تصبح البراءة متى علقت بالاخطار المسح البراءة متى علو لم يكي هذا مي أصل الكفائة، ولكن كفلا كفائة مطلقة، فأرانا أن الاحمة أحدهما الاخر في دفع فلان بن ملاه إلى قلاه بالكفائة التي كفل له بها، فإذا دفعه أحدهما بيران، الأنهما إدافعلا مكفاء فإذا ملمه أحدهما صار مسلماً من جهة عسم بالكفائة، ومن جهة صاحبه بالوكائة، فيرنان جميعًا عبر أن هذا موضع تزع و لأنه لا بصير مسلماً من المهمية الوكائة، وأما أن يصير من الجهتين حميمًا فلاء ولكن إذا أراد أن يسرئ ما ينبغي أن يضول المسلم وقت يصير من الجهتين حميمًا فلاء ولكن إذا أراد أن يسرئ ما ينبغي أن يضول المسلم وقت التسلمية؛ العلاء ولكن إذا أراد أن يسرئ ما ينبغي أن يضول المسلم وقت

الكفالة وهو حاصر في ذلك المحفس، فحينة بيرناك حميمًا.

تم معنى عوف: أن يشهدا جميعاً أن يوكلا بشهود وبغير الإشهاد يجرو النوكيل أيضاً لكنه دكر الشهادة الإمكان إليات الوكانة ، قال شمس الأنمة الحلواني : ما ذكر من الحيلة أن يشهدا جميعاً أن كل واحد شهما قد وكل صاحبه من دفع قلان إبن فالان إلى فالان إلى فالان إلى فالان إلى فالان إلى فالان إلى معتصر الطائب ، وفي وجهه حتى إنه إذا دمع أحدهما نفس المعترب كان عليه أن بقبله ، وفم يكن نه أد يأبي على صاحبه ، وأما إذا لم تكن هذه الوكالة بمحضر من الطائب و لا يوجهه تكان ذلك الشوف الذي نم يدفع المطلوب إلى الطالب على قبول ذلك التي السابق ؛ الأنه إذه دفعه إلى الطالب أن لا يرصى عن صاحبه على ذلك التول الذي قال : ذلك ، ويكون في حل صاحبه منظرعًا ، ويصير كسما أن تطوح رجل أخر يتسليم النفس عن صاحبه على ورحل أخر يتسليم النفس عن صاحبه على ورط أخر يتسليم النفس عن صاحبه على ويكون في حل صاحبه منظرعًا ، ويصير كسما أن تطوح رجل أخر يتسليم النفس عن صاحبه ، وأو اطوع رجل أخر يتسليم النفس عن صاحبه ، وأو اطوع رجل أخر يتسليم النفس عن صاحبه ، وأو اطوع رجل أخر يتسليم النفس عن صاحبه ، وأن عليه لكمانة بالمالي .

(۱۹۵۸) والدارقطان می است ۲۸/۳ حدایت (۱۰۰۱ برخسته الرواق فی استنصاب ۱۸/۳۸ حدایت (۱۹۰۱) والطهرائی می انگلیس (۱۲/۲۲ حدایت (۹۰) حدایث (۱۵۰۹۵) و ۱۸/۳۸ حدایت (۱۹۲۹) والطهرائی می انگلیس (۱۲/۲۲ حدایت (۱۹۰۹) وامنوار فی احسنده ۱۸/۳۲ حدیث (۲۲۹۷) والبیخی می انگلیس (۱۸۳۸ حدیث (۱۹۳۸) وامن خدید الآیان (۱۸۳۸ حدیث (۲۲۵۵) واقی آکاری السند (۱۸۳۸ حدیث (۱۹۳۸) 1997 أن و أدر طبان التفاذ هن وحل ألف درهم، والنهادا على الصنها مدان التكويلات أو أدر طبان التفاق المسلما مدان التكويلات أن كان محصورة الطالب بحور التكويلات أن كان محصورة الطالب بحور الدلك، وإذا دفع إليه احتمد المال، وقد حسيما، وليس المعالم أن لا يرضي عددة، لو المركان أن وكان المحصورة المثالب، فحدد أحدد ما بالمال عن نقلت وعن الساحية كان المعالمات أن لا يرضي عن ديد حساء والأدة في حق الطالب، متصرع بأداد الكانات الله عن الطالب التعرف بأداد الكانات الله عن الطالب المتصرع بأداد الكانات الله عن الساحية المناسات المتعرف بالداد الكانات الله عن الطالب التعرف المناسات الله عن الساحية الكانات الله عن الطالب التعرف الله الكانات الله عن الطالب التعرف الله الكانات الله عن الطالب الله الكانات الله عن الطالب الكانات الله عن الطالب الكانات الله عن الطالب الكانات ال

ولي أن اجلا نفوع عن مباحده أداء الاستنسالة فاد للصاب اذ لا يرضى بدلك النشوع م كان الإيراني بدلك النشوع و كان الموالية بالدائم و كان بالمشروة الطالب يتونان بسيعًا بدفع المدائب الموالد بن الطالب على تجويد دنيًا .

1997 - رحل له حي اخر مال، فأراه العالم أن بأحد كفيلا لنفي العرب لا بالمداكفيلا لنفي العرب الله عال المرابع الأ يبرأ أمن الكفائة حتى للسومي الطائب جميع سائه، فالحدة فيه أن يحم صاحب المال هذا المال، ثم تقول الملكتين الكليا حيار لك عم على فلان، فأن كفيل بك رفيله، وقد وكون فيما كسو أن هذا حالم استحسامًا، ونظير هذا الكوبل عن المستأخر ود فال كالراستية وحيد لك عليه من الأحر، فإنامه كفيل، أربعول، كانها معنى يشتهر، فأنا كفيل مقسمه وذلك إدراء فكذ مذال

1997 حوار ما الرحالا أن كفو بضله أو حال هؤواد الكفيل الاستونو من الذي يكفل إلى المستونو من الذي يكفل به حتى الا الموارى منه عالجارة أن بأحد الكفيل الديلا أحو من الذي هذه اللا والله والله الموارى منه على الموارك الكفيل الديل المحارك المحارك الموارك الموارك وهذا الموارك وهذا الموارك وهذا الموارك وهذا الأعداد والموارك المحارك وهذا كلما يهدان في المحارك عالم الموارك عالم الموارك عالم المحارك عالم المحارك المحارك عالم المحارك عالم المحارك عالم المحارك عالم المحارك المحارك عالم المحارك المحارك عالم المحارك عالم المحارك عالم المحارك عالم المحارك الم

الله على على قالك حيلة؟ حتى لجور الرامن قال. الخيمة جوار أحد الرهن فيه أن يقر اللطلوب أنه أما علم الكفول أن يضمو عنه ما لا لاحل من لماس هما عرضه ولا بسميه ، وإنه قد رهنه بدلك المال الذي صمت عنه هذا المبيد ، ويكتب بذلك تسابًا . ويشمه عليه ، لأنه صدراته عليه ملك ، وأحد الرهن بالأموال حائز عبراً فعلاً من اخين أبي علب بها على اختصاف أنه رور وكذب، لم قال أو لا يسلمي ذلك المال في الصك حتى لا يلامه المسلم، ولكن بكون الذال ولول ، لطاؤت في سلح الثالث الأن المطلوب هذمن ، والقول قرل الضامر في مقدار الصمان.

عادية له الطعوب: السنت المراقب يغلق رهني، فيقول الكفيل: صاحب المال عائب والرهن عبدي، ولا أصفى المال منك حتى يقشم الرحل، مهاما دمع إليه المال بيس نه أن يحبس الرهن - لأب الراهل إذا أتى بالمال ليس للمراتبي أن يحسن الرهن بعد ذلك

فقر قال الكفيل المست من أنا يرض هذا الرمن ، فوذا الافتت بنفسه قال : حدا هذا الذا من ، وسلم الرمن إلى ، فيقر سفر ، وسير ، ويكون القول فوله في مقدار الذال ، فيأخذ الرمن من ، وشقى كفائم في عنقى ، فالحيث فيه الدليسما الرهن على يدى عدل بشغاذايه ، ويحمل الذاب المسملة ، ويسمر مالا يتفل على المعلوب، ويكسبان بينهما مواضعة بعمل العمل عاميها ، وقد ذكرانا قصل المعلل قبل هذا ، فهد عن تك

وذاتر محمد رحمه الله في حيل الأصل الأحينة جواز أحذ الرفاق من للطلوب على ما ذكر بناء وذكر في حيل الأصل الا الله أيضاً حيلة حواد أخد الرفاق قبل لطلوب في مسمألة أخرى أن الكفيل إذا أراد أن يكفل ملس الطورب دبني أبدل، يواف به إلى وقت كذاه فلقال عليه صحت الكفائدة على ما ذين عدد مدا حزاز شاء لله تعالى - .

فقر أراد الكفيل أدينوثق من الطنوب بوهن بأدرة منه لا يجرز أحدادار من لا متحال من لا متحال المتحال المت

¹¹⁾ مكدا في طاوف وم، وكان في الأصل العبد الكليس بصله فال

يعسهر كفيلا بالمال عن المطلوب للحال، فيعسهر الكفيل مرنهاً بدين وجب له على المعلوب للحال عن المعلوب المعلوب الم المعلوب للحال لا بدين سيحت فيجوز ، تم تعلق البراء، عن الخال بوافاة المطلوب إلى العالم على الفاة المطلوب إلى العالم وقاً معلومًا، ومثل هذا حائز عندنا وعند عيرنا

قال. هذا جائز، وهي تحالافية معروفة، قال شدس الأنمة الحلواني، هذه المسألة مناه، فإنه صامر لما عليه، قال. هذا جائز، وهي تحالافية معروفة، قال شدس الأنمة الحلواني، هذه المسألة مدكورة في كتاب الكفالة، ولها فروع شنة، وقد أوردها ها الخصاف رحمه الله، وقرق المسأل من حقها أن تجمع، فيقول: إنا كفل ينفس رجل على أنه لم يوافريه عي وقت كذا، فالمال الذي على المكفول به على الكفول، فهذا جائز استحسانا، أما جواز الكفالة بالنفس فلاتها معلقة برا الكفالة بشرط متعاوف بين الناس صحيحة استحسانا، وإذا متعاوف بين الناس، والكفائة المعلقة بشرط متعاوف بين الناس صحيحة استحسانا، وإذا صحت الكفائة معلقة بالمعلقة بشرط متعاوف بين الناس صحيحة استحسانا، وإذا كفيل بالغس كفائة معلقة بالإبرأ إلا تسليم النفس، وعلق الكفائة بالمال بعدم كفيل بالغس كفائة معلقة ، فلا يبرأ إلا تسليم النفس، وعلق الكفائة بالمال بعدم الواقان، وقد وحد.

قال محمد رحمه الله في حيل "الأصل عقيب هذه الممالة ولست آمن من بعض الفقهاء أدييرة من الكفالة بالنفس لأنه يقول: الكفالة بها مؤجل ⁽¹⁷ إلى وقت نبوت الكفالة بالناس فإنه قال: إن لم أواف نفسه "" إلى وقت كذاء فأنا كفيل بالمال، ومن مدهب بعض الفقهاء: أن الكفائة بالنفس إذا كانت موقتة لا نبقى بمد مضى الوقت، شم النقة في ذلك أن يقسى الكميل النفس والمال حميماً على أنه إن أو فام بنفسه يوم كذاء وهو برى من المال والنفس جميعاً، وإن لم يواف به حتى مضى الأجل مالنفس والمال هما عليه جميعًا، وإن لم يواف به حتى مضى الأجل مالنفس والمال

وأما إذا قال: كفلت عالك على فلان على أني إن وافيت به في يوم كذا، فأنا بريء

⁽¹⁾ مكفا في ظ وف وم، وكان في الأصل: [إلى يوم كذَّا مرتبنًا، وكذا من الأحل

⁽¹⁾ مكانا في ظرف، وكان في الأصل وم: "موقعة أمكان. "مؤجلة أ."

⁽٣) مكلنا في طاوف وم، وكان في الأصل: النفسة".

مرز ذلك المال، فهو جائز استحسال على ما مرامن قبل، وعند رفر راحسه نقه: صح الأوني دون الناسيء لأنه تعليق الهواءة بالخطراء ودالا يجوز عندز فررحمه الله حكذا ذكر شمس الأكمة الخلوشي، وقيين الأصبح أنارق لا يخالفنا في هذه المسألة؛ لأن هذا وإن كان تعليق البراءة بالموافعة إلا أنه بيلي تلموافاة وفئًا معلومًا ، ومندر هذا التعليل جائزا عسازهر رحمه الله أبصًا بدليل المسأكة الني ذكرناها فبين هذه المسألة، وإنما لا يصبح تعليق السياءة هندازقر إذا لمهيمين لما علق به البراءة وفتاً معلومًا ، والأصبح أن وفر لا بخالفنا هي مأه الصورة لا تلمعني الذي فالراء لكن لأن هذا لبسر بتعليق على احقيقة على ما مر فيؤرهمان

أما إذ كفل بعضي رجي عني أنه إن لم يراف له في وقت كدر، فالمال الذي لنطالت على غرج أخر على هذا الكفيل صحت الكفائدان عند أس حيفة وأبي يوسف وحمهما القها وحد محمد رحمه الله الكعالة الأولى جائزة دري التابية ، محمد بعثم الخاد من له الحَقَّ، من عليه الحَقَ لصحة الكفائين، وحسا يعنوا لا تُصحة الكفائيس تحاد من له الحقَّ، لا من عليه، وهذا اتحد من له الحق، وأمازاذ فقل بعس وحل على أنه إن لم يواف له في وقت كنَّاء فهم كفيز بنفس فلاذ رحل خر للطالب عليه دين صحت الكفالة في قولهما، وخلى قول محمد رحمه لله : صحب الكفالة الأولى: ولا تصبح الثانية.

خال شمس الأنامة الحمواني، ذكر هائين المسأنين في كشاب الكشائة وذكر حدة الحُلاف في الكمالة بالمال لا في الكمامة بالنفس إلا أسهر ذائرا : الصبحيح أن كل واحدة منهما على هذا الحلاف، وذكر الإمام العروف بأحواهر واده المسألة الكفالة بالنفس في شرح حيل الأصل، وذكر اختلاف على هذا الرجه إلا أنه ذكر لأبي يوسمه رحمه الله قولا أولا كتقول سحمندر حمد الله ، وقبال الحلاف على هذا الوجه مسطور في كاتباب الطرالة والكفالة

الم قال الحصياف رحمه الله . وما الحيلة حتى نحوز الكفائدن جميعًا عبد الكرافي النسألتين؟ قال: الحيلة في المسألتين أن يكفل الكفيل في المسألة الأولى بنفس هذا الرجل، ومالمال الذي على ذلك الرجل على أنه مئي والتي بهذا الرحل في يوم كندا، فهم برئ من الكفالة الأخرى، وفي المسأنة الثانية يكفل الكفيس بالتفس على أنه مني وافي.

هذا الرجل في يوم كدا. فهر برئ من الكفالة الأخرى..

قال شيمس الاكسة الحلواني. وهذا التحرز إنما نفع على مدهيت أما على قول رفع " فالابقع بهذا التحروم لأن هذا تعليق اليواءة بالحطر ، وقا لا يجوز على فوله . والأصح أنا على قول وقور حمد انه أيضًا اليحوز في هذه الصورة ؛ لابنا من قبل .

قال رحمه الله " والذي هو أحود وأفرى أن يقول الكفيل " أناكفيل لك ، ذَلَ الذي الذي الذي الذي الذي الذي الذي على فالإن وبندسه على أنى إن دفعت إليك فلافًا عن يوم كذا ، فأنا برىء من نفسه ومن المأل الذي فسمته ، فهذا جانز ، وإذا دهم إليه برى .

فيال رحميه الإما وعند رفور: الشامي لا يصبح أيضناه لأنه تعليق البراءة بالخطر، فيكون هذا النحرز ضعنا، والأصبح أنا على قول زفر رحمه الله يصبح الشامي أيضاء لما قلتان قبل هذا، واليه ألمار الخصاف رحمه الله .

و أما إدا فال: كندت بنص فلان على أنى إن فو أواف به من وهن كفاء عملي ألف ترهم، ولم يقال: على الأقف الني هي على المطفوف، فهيده المسألة تأتي بعد هذا - إن شاء الله تمام - .

الذهر بواقع به عنده حل إلى غالى وحل مال، فيجمه عليه، وأخد منه تفييلا ننصه على أنه إذ لم يواقع به عنده حل كل فيد من هذه تُنج وم، والكفيل صناس خسيع المال على التحرم، فهذا حائر عندنا، قال، ونسب امن أن ينظله عيرت لما قيه من تعليل وجوب المالة بالخطور والحيلة في ذلك أن يضمن الكسيل مثالله مع النفس على أنه كلمنا سلم الكفيل المطلوب عند محل كل نحو، فهو برى، من ذلك النجو، ويكون هذا جائراً في قول، وفي قول فيرنا، قال شبس الأنمة الحلوالي: هكذا ذكر الحصاف وحمد الله ولكن شهيمة الاختلاف بافي، الأن فيه تعلق السوادة بالحطر، وإنه الا يجوز عند بعض الذاب ، وقد ذكرنا الحوال عن مثل هذه الشهية فيما نقدم

1999 - وحل خسس لرجل ما أدرك من دوك في دار اشتراعا من إنسان، فأراد الضمين أن يأحد من المطلوب وهنا يما صمده لا بصح الأمه ارتهان يديى صبيحي، فلا يصح، والحيمة أن يفر البائع أم باغ هذه الدار، وأيست أمه ولا لإنسان أخر منها حق، وإنه أمر مذا الضمين أن يضمن عنه ما أدرك للشتري في هذه الدار من درك، وإنه فد

رهن التصمين بصنحانه وهدُّه ويستحي الرهن، ويذكر أنه ديم الرهن إلى الضحين، وقبض الضمين ذلك منه ، وهذا لأنه إذا أقر النائع بوجوب الثمن على نفسه صار الكفيل أخدًا الرهن من النائع بدين واجب على البائع للحال لا بدين سيجب، فيحور .

١٩٩٤ ادعى رجل له على آخر ألف درهم وهو يجحد، فأعطاه كفيلا بنفسه ع لي أنه إن لم يوالد به في يوم كا شاء فالطائب على الكفائل أنف درهم، ولم يقل: الألف التي على المطالوت، فهذا جائر في قول أبي حبيقة رحمه الله، وفي قول محمد رحمه الله: لا يجوز ، وقول أبي يوصف رحمه الله: مضطوب، هكذا ذكر شمس الأثمة الحفواتي ، وذكر شيخ الإسلام المعروف به أخواهر واده " قول أبي بوسف وحسه الله مع فول أبي حنيفة وحمدالله، والمسألة معروفة في كناب الكفالة .

والفيلة في جوارها على قول الكل: أن يقر الكفيل أن الطالب محق في دعواه، وله هني المطلوب ألف درهم، ثم يصمرن، فيغول: أنا كغيل لك بنص ملان، فإن لم أواقت به في يوم كفاء فالألف التي لك عليه على، فإذا قبال: هكذا حارٌ الغسمان عندهم جميساً ، ويلزمه الذل إن لم يواف به في ذلك الوقت؛ لأنه أقو بوجوب المال ، وإقراره مي حق نفسه صحيح حتى بلر مه، وإن كان لا يصح في حق الأصيل.

وذكر محمد رحمه الدهذه المباكة في حمل الأصل ، وقال: الحبلة أذيقم الكفيل أن دعوى الطالب حق ، شريفهمن له بالتفس والمان جميعًا على أنه إن واظاه بنفس الطلوب إلى كنذا من الأحل، فنهمو يرىء من ذلك كله، فبإذا فيعل، هكذا مسحت الكفائدان عندهم جميعاء لأل كل واحدة منهما مطاقه غير معلقه بالشرط، وما ذكر مي حيل الأصل أجود،

١٩٩٤٦ - رجل ادعى وقلة عبد في بد إنسان، فأخذ منه كعبلا بنفسه وينفس العبد، فحات العبد، فأقام للدعم ببنة أن العبد عبده، قال: فعلى الكفيل فبعة العبد، هكذا دكره اخصاب رحمه الله، ولا يحتاج إلى بياد أنه هل يجير صاحب اليدعلي إعطاه الكفيل بنفسه وبنفس العبد قبل أن يثبت حق الطالب أو لا يجبر؟ ذكر محمد رحمه الدهلة المسألة في حيل الأصل ، وقال: المسألة على وجهيز : إما أن يقول: الدعى: تربينة حاضرة، أرقال: ليست لل بينة حاضرة، ففي الأول. يجبر المطلوب

على إعطاء الكميل باغسه وانقاس العابات الأن قطائب لا يشمكن من إقامة السيم إلا يحضر تهما . وفي الوحد النامي ، لا يجيز ، ولكن إن تين بطلك كان جائزاً ، وهذا على مقامل الأماعلي قول الشافعي راحمه الله : ولكفالة بالاحال لا نصح بحال ما

فال محمد رحبه المدي حبيل الأصل ، وله أن يأحد تفيلا بعسه وبطس عبده وكبلا باخصومة ، قال مشمخة رحبهم الله : ومحله إذا تبرع الطلوب ، فجعل الكفيل بين الخصومة متى غاب كان حائراً ، وإنا أبى ، لا بجبر عبده وإن قال المدعى الي يبية حاضوة ، معا لأنا بطرة المستعى حبث أخلانا من بلد عبد عبد يعتبلا بسطيم بعسه ونغير العبد متى قال : في بيئة حاضرة ، فبحب أن ينظر للمطلوب ، قلا يجبر على إعطاء التغفل أأ ماطنتموه الأن ثلباس عايضاونون في خصومات ، وربه يكون المطنوب في الحصومة أهدى من الوكن ، تم قال بعد هذا في حيل الأسل : وإن أحد مه كمبلا الحصومة أهدى من الوكن ، تم قال بعد هذا في حيل الأسل : وإن أحد مه كمبلا مست ويضى عبده وكبلا في خصومة إن عام على الأسل : وإن أحد مه كمبلا على بعبه عليه أكان أ جائزاً أن قال . بعائزاً أن على الإسلام وه أكان أ جائزاً أن المهاد وه أبطى اللها المعارة في المالي وه أبطى المعارة والوكالات بالتمروط حائز ، وتعلين الكفائة بالتصوم المتعارفة فيما بي المسلوم جائز

تم قال في حيل الأصل: وفيس له أن يأحد صمينًا ما وجب علمه وبه أن يأحده بسائر ذلك ما وصفت لذ، قال مشابخنا رحمهم الله و أراد به أن المدعى ربن قال الي بنه حاصرة لا يحيم المدعى قليه على إعطاء الوكيل الخصوصة، وتكن ثو نبري به يجوره ولكن يحيم على إعطاء الكمال معسه وتعلى العام متى قال المدعى الى ينة حاضرة للمعلى الذي قلبًا.

مم حدة إلى حسالة الكناب، فقول إذا أعطى مراحب الردائه بالإياف والنفس العبد وشيلا في خصومة الدول إذا عاب، ولم بأحدامه فسميناً باليجب عليه، فامات المطلوب، ومنات العبد أيضاء فأقام الناعي ابنة أن العالم عبده قال: فعلى الكفيل قيمة العبد؛ لأن يصل العبد منظوم، وقد صمن الكفيل نسايحه، وعاجر عن فلك عواله،

⁽٢) منتديني ط و ف و د ، وقاد في لأصل: يوكنز.

⁽٣) يوكيدا بي طراو في او جاء وتخديقي الأصل الإدادية عبدتك حكاب أكان حائرًا ا

و يجدد عليه أو مدينة للأف عالمي كفن مقدل عن المسائل المكتورات من عيث لا يبعيه على المكتول من والمائل فن الحرافة لأمام في أقت انتقام والمناصور من تسايده لا يوجب شيئة أنه جهدة فيذي م

تم قال عهر يحمل صرائم الكمبل بنيس الحر والعدد من مدور ويتحمل الكمال ويُ عوت العدد كما يحمل الكفيل بول توريد فر قال السوء وقال القائل بقدا للفيدان فائك إلى أما الكفيل صمل تسلم العبد بسبب هو نبوغ ، وفائك الكفالة ومال هذا الفيسان الايوجاب القسمة عبد المنجر عن سليم العير، الايرى أن المستعمر إذا عبك في يد المستعمر الا بالزمة فيستم، وإذا قائل بؤامر المسامير بالنسيم منال هامه لهذا أن تسليمي العين إذا مراسب هم تسوغ وفائك عقد العامة كذا عبداً عبداً فإن ويسهم أفه قالوال بأنه لؤامة نسبهم العبد بسبب مو حب الفسسان وهو الكفائة، فإن ده تسايم في مته عبد العمر عن تسايم العبد بسبب العبد العبال العبداً العامة على العام العبداً المناسبة العبر كما في العبد العبداً ال

تم أخيبة في ذلك ألا يأحد الله عن كتيبة بنصور الله عن عليه و عنس الصدر وكياه الله طلوب في خصيمة أصدت في هذه الدخون ضاءاً لذو حيد على الطلوب يسبب هذا الجدم فيصير كليلا بالقيمة في فولهم جدماً.

1995 - وجل تعلى مصر وحل السوم إلى الطل أو إلى وتمو المسهوم بالكفالة حائزه، ويرمصت لماء الذكورة، ولم يدفعه الكفيل إلى الطالب، فالكمالة بالنمس طي حالها لا يدأ مها الكفيل عنى يدفع للكمون به إلى الكموليات في قول أصحابنا والعمهم غة

اذان شدس الاتساء الحلوس : هو التحيد عبد علمه ادا وحميهم عداله إداكفل المدار المساهم عداله إداكفل المدار السناد إلى أحل و فالكفيل لا يطاقيا بدعى بالك المداد وإنجا بطاقت بدعية المدار ومسالك المساو والإيلاء تشهدا المدار ا

بعد مصى عشرة أيام إلا على قول زفر وحمه الله ، فإن عده يقع الطلاق عليها في الحال.

قال القاصى الإمام أبو على النسفى: قول أبى بوسف رحمه أشبه معرضا، فإن الناس إذا كفلوا إلى مدة، فإذا يضهمون بضرب المدها، فان فكان هذا أشبه بعرفنا، فإذا يله بهمون بضرب المنفق حتى إذا عضى رأس الشهر يبرأ عن المكان هذا أشبه بعرفنا، فإذا طلب الكفيل حيلة حتى إذا عضى رأس الشهر يبرأ عن المكان ها على فلاد إلى حشرة أباع، فإذا مضت، فإنا برى، مه يقم له لنقبه على ظاهر الرواية.

وإذا طلب الطالب حيلة حتى إذا مضى الشهر لا يبر أعند أبي يوسف وحمه الله . فالحيدة أن يقول . كفلت بنفس قلان إلى شهر ، فإن لم أدفعه إليك وأس الشهر ، فأنا ضامن ما عليه ، فإذا قال : هذا ، لم يبرأ الكفيل ، هكذا قاله الخصاف ، قال شمس الأنمة الحلواني : هذا من جملة الحيلة ، ولا قائدة فيه ؛ لأنه لو كفل بنفس رجال ، ولم يوقت له وقال فإنه يتأبد ، فإذا أراد التأييد بنيمي له أن يطلق الكفائة إطلاقًا حتى لا يحتاج إلى هذا الشرط .

وأما إذا قال: كفنت بغس فلان شهراً أو عشرة أيام، ولم يقل: إلى شهر أو إلى عشرة أيام، ولم يقل: إلى شهر أو إلى عشرة أيام، ولم يقل: إلى شهر سواله حتى لا يطالب الكفيل في الملت، وببرأ بحس الله أن على ظاهر كروابة الأنه لا قرق بعل قوله. تسهراً وبدن قوله: إلى شهر كما في بات اليمين، ومنهم من قال في هذه المسألة: يطالب الكفيل في المدة، وبدراً بخضيها بخلاف قوله. إلى شهر، وهكذا روى عن أبى يوسف رحمه انه واليه مال الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني وحمه انه.

ثم إذا تمان يسرأ عن الكفائة بمضى نلدة في هذه المسألة عند بعض العلماء، علو طلب الطالب حيلة حتى لا يسرأ بعض المدة، فالحيلة ما ذكرنا قبل هذا في قوله: إلى شهر، شم ذكر بعد هذه المسألة المعروفة أن الكفائة لا يوحب براءة الأصيل عندماء والحوالة توجب وعند الشافعي وحمه الله: توجب براءة الأصيل كاخوالة، فإن أراد الاتفاق فالحيلة أن يضمن الكفيل المال عن المطلوب على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحد مذلك وعلى أن لطالب أن يأخذ أيهما شاه بجميم المال.

⁽¹⁾ وفي أم أحتى لا يطالب الكفيل إلا بعد مصى الدة .

١٩٩٤٣ - رعايتعلق بمسائل الكعالة ما ذكر في حسل " الأصل : (١٥ أخذ الطالب من المطلوب كفيلا بنفسه وكبلا في خصوصة إن غام، فقلك جائز ؛ لأن الكفالة بالنفس حصلت مطلقة، وأبَّو كالة بالخصومة حصيت معلقة بشرط أن يغيب المطلوب، وتعشق الوكالة بالشرط صحيحة ، فإذاكان الطالب إلها أخذ منه كفيلا بنفسه ووكيلا في خصومة ا إن غاب المطلوب على أنه ضامن لجميع ما يذوب عليه، جاز ذلك كله؛ لأنه كقر بنفس الطاوب، وإنه جائز، وعلن الكفائة عابجب عليه إن غباب المطنوب، ووجب عليه للطالب حقء وتعليق الكفالة بشرط متعارف جائزا

قال: ولسب أمن أن يبطله بعض القضاة؛ لأنَّ عند يعضهم الكفالة ي يجب على الطلوب متي"" غات، لا يصمر؛ لأنها كفالة معنقة بالشرط، فالحملة للطالب أن بأحدُ حنه كفيلا عقسه فساطًا؟ لما يجب عليه من حق الطالب على أنه إن وافاه به إلى كذا من الأجريه فهويريءمن دلك كنهم وإنالم يواف بهاء فلذلك كقه عليهم وعلى أناالكفيل إنْ نُمِيرَافَ بِهِ إِنِّي مَا سَمِيهُ مِنَ الأَجِلِ فَهُو وَكِيلِ الطُّلُوبُ فِي جَمِيعٌ مَا يَطَّاكُ به هذا الطائب، ويقر الطلوب أنه أمره بذلك كلمه ويقر الكفيل أنه قبل ذلك كلم.

ومن ج استبة نذك: أنه إذا أدعى الكفسيان أنه سنه المطفوب إلى العفائب وأنكر الطائب، عجاء هوالله الكفيل بشاهدين، شهد أحدهما أنه سنم إنبه في موطن كذا. والآخر أنه سنم إليه في موطن كفا غير ما ذكره الأول، لا نقبا هذه الشهادة عندنا خلافًا لمعض العلمة، وكذلك إذا اختلفا في الزمان، وأما إذا سكتا عن ذكر الكان والزمان فتقبل شهادتهما بالاتفاق، والمبأنة معروفة.

ومن جملة للك: وجلان ضبينا عن الوجل عما بايمه فلان من ماتني درهم إلى ألف جاز؛ لأنهما لو كفلا عن رجر بما سبجت عليه لفلان صحت الكمانة، وإن لو يسنا مقدار المكفول به، فإذا بيناه أولى أن يعمس، وكأنه إغا بين المقدار ههذا تحرزًا عن قول أبي لمبلي وحمه الله، قال: فإن كاما ضمنا وم، وصفت على أن على أحدهما الثلث من ذلك وعلى الأخر الثلثين جازًا، قال: لمإن كان أحد الكفيلين أواد أن بقيمين الكفيل الذي معم

⁽¹⁾ وكان في الأحمل: أعا مكان أمني .

⁽٢) هكذا في "م" و "ف م وكان في الأصل: هذا،

ما ترمه فيما ضمن من الغرج يربد به أنه أواد أحد الكفيلين أنه إدا أدى شيئًا برجع بما أدى على صاحبه أو على الأصبى، فالخيلة أنايشها داعلي إفراز الذي عاباء الأمال وعلى إغرار مساحيه أنه كفل عن الذي عليه الأصل. وكانا" صاحبه عا كفل عن الذي عبيه ا الأصل بأموهما منس إذا أدى كناداله أن يرجع بما أدى إن شناه على الأصيل، وإن شاه على صاحبه الكفيل؛ لأنه كفل عنهما بأمرهما.

⁽١) مكافر في مذا و وكان في ميرها أأو هي أمكان أو فان أر

الغصل الثالث والعشرون في الخوالة

١٩٩٤٥ - رجال على آخر مال فأراد اللابون أن يحيله على عبرو بافال عثر أنه وْنْ مَاتْ الْحِمْدَانْ عَلِيهِ مِعْلَمْهُ لا يَرْجَعُ الطَّالِبِ هَلَى الْمُحَبِّلُ عَالِمَ عَلَيْهِ، فَاطْبِلَهُ أَنْ يَعْدَ منحيل والحنبال له في كتبات الحوالة "أن هذا الحيل أحيال بيلا المال على ميلان. ويسمينان رحاة صعهو لا لا يعرف، وقبل ذلك الرحل الحوابة ، بدإن هذا للحدل أحال حفًا للحمَّالُ له مني حمًّا للحمَّالُ عليهم فإذا فمالا عنى هذا الوحوة فومات هذا للحمَّالُ عليه مقلسًا لا يكون للسحنال له على الحيل الأول حق الرحوع: لأنه ما أحاله على هذا إعا أحاله على أخواله يعرف موت دلك مقلمًا.

إذا أراد العظلوب أن يحيل الطالب بالذل على عرير لما فقال الطالب للمطابوب. أنت عندي أوثق من المحتال علمه ، ولا امن أنا يتوي مالي إن أحدث لي به علم، معذل، حبلة حتى لا بدأ الأصباء فالحبلة أن يضبين العربر الطائب عراء المطلوب ما عليه من الدين، فتحرير أ الأصبيل، وكنان للطالب أن بأخيد أبهما شياء، فيتحصل مقصودهما جميعًا - وأحرى أدبوكن الطَّنُوبِ الطَّالِ حتى بقيض الدين، ويحمله قصاصاً قاله، فيحوز، أما التوكيل بعيص الدين فجوان ظاهر، وأما جعل الصوائل فصاحبًا بماله فظاهر أيضًا؟ لأنَّ طريق قصاء الذين هذا على ما عرف في موضعه.

فإن تبال المعلوب؛ أحماف أن يفيص الطالب من غريبي ، ورسال إضاع قبل أن أفسطته فتفاسىء ويكون انقول قوله في ذلك، معنى حِدْه السالَة - أن الطلوب للوركل الطالب بليص الدين من غريمه ولم يقل أفسسه لنقست يقه قبص الطالب للمطارب أولاء تمريحتاج الطناب إلى تجديد القرض الفسم ليفع القرض للسكب والأل للفيرض في يد الوكيل أمامة ، والقمص للغمسه فيص صحيف، وقمض الأمالة لا ينوب عن قبض الضمة للد ضحتاج إلى تجفيد القيض للقسم. فرد قال: هلك القيوص قبل أن أذاهم

⁽۱) وفي ظار الكطالية

النفساء وفقد ادعى هلاك الأمالة قبل حداث سبب الفيسان وفيكون الغول فوله وواذا عرف تفسير الممآلة، فالتعة له أن يأمر الطالوب غرايه هذا أن يضون هنه المال للطالب على أن يأخيد به أيهما شاء ، فإذا قعل ذلك ، صدر المال عليه ، فود أخذ الطالب من غريم المفلوب شيئا يصير أخذا لنعسه وزنو هلك يهلك عليه .

وحكن الحاكم لإمام أبو محمد الكوفي أنه قبال: هها حيلة أخرى أن يقول اللطلوب للطالب: اقبض مناحلي غرجي لنفست، فإذ قان: مذاء لا يُكنه أَذَ بقول: ضاع مين؛ لأنه كما يقبض، يقبض لتصمه وينوب القبض الواحد مكان قبضين بخلاف ما لو فائل: أقبصه لي ﴿ لأنه يحتاج إلى فيضين: إلى قبض للمركل، وإلى قبض للفسه ﴿ ويظهر مقامة فلنا من الراهن - إنه إذا قال للمرتبن ؛ بع الرهن والأبض مالك على من أنمنه ، فياعه الرنهن، وقبض تمنه ، فالمقبوض يكون أمانة في يدَّو عي أول م قبض، ثو يِصَاءِ مِ أَنْ عَنْ مَا يَعِدَ ذَلِكَ حَتَى لُو هَلِكَ فِي أُولُ مِنْ فَيَضِي يَهِلِكَ أَمَانَهُ ، وَيَشْلُه لُو قِبْلُ اللمرتين " بعد لذيك قباعه المرتين، وقبض الشمن والقبض في أول الوهلة فعم اقتضاء، حنى لو هاك بيلك على الرتيون.

أفيان فبال الطلوب الاأرضي أن بكفل عني احتماه لأني أنسب إلى الأقبلاس، فالوجيه أن يحشال الطائب بالمال هلي عرج المطلوب على أن الغرج إن لم يواف الطالب. المال إلى وقت كذاء فللطنوب فيامن للمال على حالم، فيحصل مقصودهما، ويجوز مفاع لأن المطارب ضمن للطالب من اللحبّال عليه بنين مضمون هال الحتال عليه -والله تعانى أعلم - .

الفصل الرابع والعشرون في المصلح

فكر محمد وحدد نه في حيل الأصل رجاي به على رجل أنسا درهم، صاخه مبيا على مجاولة المبياء الله على رجل أنسا درهم، والمحل مبيا على ما فردهم، وإدبها إليه في هذال سهر كنا الله سبة ثلد و طائلة في بعقل العلية على مائة درهم، جاز هذا الصلح في قوال وقول أبي يوسف و حدالته فها مائلة من محمد على المسلح وفا هي مراحمه الله الي المحلومة وفي البائلة في المحمد وحدر عن البائلية والله يوفة في عدد المسلح من هذا الحرس ثلاثة في محمد الله المحلومة وفية الفراد عن المحمد عن هذا الحرس ثلاثة في محمد الله المحلومة وفية المحمد عن خداله المحمد عن المحمد عن المحمد عن المحمد عن خداله المحمد عن المحمد عن خداله المحمد عن المحمد عنه المحم

التأمى إذا قال حطتك عند فسيمانة على أن تعجلي خوسمانه، والدلم بعجل، بالألف علت على حلها، وعلى الأحر، ذكر أن القبود إن مجل خسمانة، فهو برى، عن الخمسمانة الأخرى، وإن له بعجر، قالاتف عليه معالها، وعذا استحماد، والقباس أن الألف عليه على حالها ضحر الشماميانة أو لم يعجل، والقياس أحد عص الدن

التاكت: «دفال: حفظت عنك خمسمالة على أن تعجلي حد ممالق، وثيريا د على هذا، روقر وبه خلافًا، وقال سي قول أي حيثاً رحمه الله إن عجل حسسمالة، يرئ في الأحرى و وإلا ف لألف عليه على حيالها، وطل انصبح، وقال أم يوساله وحمد لله الايصل الصلح، وعلى الطلوب حسسمالة، فعمل احمدمالة أو تم يعجل

فهذه حملة ما أورده مجمد رحب الله على كتاب الصبح و حسا إلى مسألة كتاب العبل و وصورتها و حكمها والأكران، وإنا ذكر محمد و حمد به قول أبي يوسف رحمه الدعها ليشابي أن هده المسألة على الانفاق، ولا خلاف فيها كلما في مسأنة كتاب الدعها في مسأنة كتاب الصلح، ولما في مسأنة كتاب الحيل مخالف، قبل: هو ذير بحده الله، وقبل: الن أبي ليلى رحمه الله، فوحه قول المخالف أن البراء عما راد على لمائة إلى تمام المائين معلقة متبرط أداه المائة في الوقت المشروط، وتعليق البراءة بسائر الكارم وطاء ماطل، وكلف به فالمناف عند فكيا منكو، وتعليق البراءة بالشياط

الفعلة المعارف من عبر نكير منكر جائر ، إذ التعارف من عير فكير منكر حجة عرف دلك. في سرطيع كثيرة .

وإن عادا حياة حتى يحوز هذا اعبلح بلاخلاف فالحيفة ما أشار إب محسد وحده أنه وقال المحدد به الله على الديون تماعات دوهم بيش مائنا درهم مصافحة من هاجن الحالي على الديون تماعات دوهم بيش مائنا درهم مصافحة من هاجن الحاليين المائين الحاليين على مائة بوديم إليه من وقت كذا فازا الم يصل فلا صلح بنهما وومن هذه الحالي في هده الحينة نوع فقره الأن فيم نعايز المرائد عبدا وحمل المائة إلى تمام المائين أيضاً ، وذكر شيخ الإسلام في الشرح احبارا المائم عبدة التضرير ، فينظر من شرحة الإسمالة .

وقد كتب من النوائعات السموقعية ، إذا كان لوحل على أحر ألف درهم صالحه منها على مائه دره م إلى شهر ، وإن لم يعظهه إلى شهر ، هماننا درهم ، فهذا لا يحور ، وإن كنان هذا الصلح حقاء الأن المعلوط محهول ، وهو تسحسانة إن وإفاه مائة من الوقت الذروط ، وإن لم يواد ، فلحطوط تماثانة ، وحياة المعلوط شمع محة الحظاء فيجب أن يكون خواب في مسألة الحيل كدلت ، فيكون من شمالة والإدان ، إذ الا فرق من المسألة ، والإدان ، إذ الا فرق من المسالة الحيل كان المائة ، والإدان ، إذ الا فرق من المسألة ، والإدان ، إذ الا فرق من المسألة المبل كان المائة ، والإدان ، إذ المائة ، من المسألة ، والإدان ، إذ المائة ، من المسألة ، والإدان ، إذ المائة ، إذا المائة ، إ

۱۹۹۹ - رجل کتاب عبد، حتی الف درهم إلی منه کذا، فإن نم بزوه إلی سنه کذا، فعلیه الف اخری، فهده الکنیه باصه دالاه علی و جوب آلف آخری، وابه تحلیت محض بشرط آن لانودی، لاف إلی منه کفا، وتعلیق انتمایک تارفت، وط باطل، دان طلب النولی لذلك و جها، فالحیفة له آن یكاب العبد علی الف درهم، تم إن الولی یصاحه ما كاتب علی آلف درهم، یودید إلی سانه وال الهرود، دلا صلح بنهد، وهذ جائزه لأنّ مثل هذا الشرط يجوز في البيع حتى إنّ من باع من أخر عبداً على أنه إنّ لم ينقد ثمنه إلى ثلاثة أيام، فلا بيع بينهما ، فالبيع جائز ، مكذَّ الكتابة بالطريق الأولى ؛ لأنّ في الكتابة معنى التعنيق، وتجرى في التعليقات من السعة ما لا تجرى في البياعات

قال شمس الأثمة الحلواني: وقاد روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله: أنه لا يجوز هذا أيضًا، ووجهه أن فيه تعلق البراء عبها زاد عنى الألف إلى تمام الألفن بضرط أداء الألف في الوقت المشروط، والحبلة في ذلك للسولي أن بكاتبه على آلف درهم إلى سنة كذا، ويكث حتى تمضى تلك المدة، ثم يصافحه على الألفين، ويزيد في الأجل، وتكون هذه كتابة ستأنفة بالألفين فيجوز.

فإن كان المولى كاتبه على ألمي دوهم منجمة ، وأراد العبد أن بصالح مولاه على النصف من ذلك محبلا ، فهذا حائز في قول علماءنا وحمم الله ، وروى الحس بن زياد عن أبي حيية وحمه الله : أنه لا يجوز ، وأجمعوا أن في سائر الديون المؤجلة لو وقع الصلح على النصف منه ممحلا لا يحور ، فالحيلة في أن يحور هذا الصلح بالانشاق أن يأخذ الولى من مكاتبه بجميع ماله عليه ثلثين ديناراً أو عرضاً ، ويغلى المكاتب في تمنه ، فيكون المكاتب بذلك موفياً حقاً واجدًا عليه ، ويصل إلى مواده ، ولا بدخل فيه قول أحد يبطفه .

1993 - إذا الشيترى الرجل من آحر داراً بألف درهم، فأراد الشفيع أضافها بالشفعة أحداها والشفيع أضافها بالشفعة وصالحه المشترى على أن أعطاه نصب الدار بنصف الثمن، فهذا جائز اعلم النصحية وجعلها على تلائة أوجه: النصحية أن يصالح الشنوى الشفيع على أن يسلم الشفعة على دراهم مسماة، ولى هذا الرجه لا يصح الصلح حتى لا يجب للشفيع على المشترى شيء من الدراهم، ولكن يبطر شفعة.

الشاتى: أن يصاحمه على أن يعطيه نصف الدار بنصف الشمر، وإنه يجبوز، وتلشفيع أن يأخذ نصف الدار يتصف النسن، لأنه ترك بعض حقد، واستوفى البعض ببدل معلوم، ومعنى المسألة إذا طلب الشفيع الشفعة في كل الدار من الاستداء مكل النسن، ذم وقم الصلح بينهما على نصف الدار بنصف الشمن، فأما إذا طلب الشفيم من الإبتداء الشفعة في نصف الدار، فتبطل ضفعه في الكل.

الثالث: أن يصالحه المسترى على أن يأخذ ببنا من الدار بعينه بما يخصه من الثمن. وإنه باطل لحهالة الحصة.

قال طلبا وجها حتى يسلم لنشفيع دلك اللبت، وما يقى للمشترى، فالحينة ما مر في فصل الشفعة، وذكر هنا حيلة أخرى، وهى أن يشترى الشعيع هذا لبيت من المشرى مثمن مسمى، ثم يسلم الشعيع للمسترى ما يقى من الدار إلا أن في هذه الحيلة نوع نظر ا لأن شراء الشفيع البيت لا يكون إلا بعد سابقية الاستيام، وماستيام الشعيع شراء المبيع يبطل شصعته في جميع العار، فقد عرف في كتاب الشفحة أن الشفيع إذا استيام من المشترى شراء بعض المشترى أو كله تبطل شفعته في الكل، وجالا بفي المشترى بعد ذلك بيعع البيت من الشفيع، فلا يحصل مقصوده، والحيلة في ذلك أن يبدأ المشترى وبقول كلشفيع : هذا البيت بيع لك يكذا، فيقول الشفيع : قد أشذت، وقد رضيت، أو قد

1998 - رجل دعى داراً بن يدى رجل، وأراد دراليد أن يصافه من ضير إقراره لما أنه يخاص أنه لو تحريا للدعى، مإنه بأخذها منه و لا يصالحه قال: العملح جائز عند أبي حيفة وأصحابه رحمهم الله، وكان بعض العقها، يطل كل صلح لا إقرار فيه، والحياة في تجويزه على قول الكل أن يواصع المدى عليه أجنباً فضو ليا، حتى بصالح هذا الفضولي مع المدى على الذي في يده الدار، ويقر الفضولي للمدعى "يالمار، فيكون هذا المفضولي المدعى على المنتى على المنتى عليه المناز المنتفولي المعمل النفة للمدعى عليه والأن الدعى عليه وإقرار المنتفولي، وذلك جائز بالاتفاق، ويحصل النفة الإنسان لا يكون حدة على غيره، مبعد ذلك ينظر إن كان الصلح بأمر المدعى عليه نفذ الإنسان لا يكون حدة على غيره بهنا من الصلح، وإن كان بعير أمره إن ضمى المسالح عليه، ورجع المسالح الفضولي بينا من الصلح، وإن كان بعير أمره إن ضمى المسالح يعدل الصلح، ولا يرجع المسالح الفضولي على المدعى عليه بيندل الصلح، وإن الم يعمل المسالح بينا المسلح، ولا تصل الصلح، وإن لم

⁽١) مكذا بي طرو بدأ و م أ، وهادين الأصل: وبعو الفضولي للمدعى عليه.

الدعي عليه .

ثم قال في ذكر هذه الحيلة: ويضيعن للمصالح المتوسط ما أدرك (اليد من درك في الدار المدعى بأن استحقت الدار من يدذي البدء وهذا القسمان نابت بدون الشرط، عان الدار مني استحقت من بدذي المبدء فالمصالح برجع على المدعى بما أعطاء من بدل الصلح فسين المصالح المدعى قلك أو لم يضمن : فإن استحق نصب الدور برجع المصالح عليه بنصف بدل الصلح ، وكفلك إن استحق ربعها أو نظها، برجع المصالح على المدعى أبا بخص دات ما دارك الكاف الكا

وإن كان المدعى ادعى نصف الدار، ووقع الصلح على نحو مدينا، فاستحن شيء من الدار، استحق التصف، لا يوجع المصالح على المدعى بشيء الأناص حجة المدعى أن يقبول للمتصالح: صالحتك على نصف الدار، وقد منى في يد ذي البد المصف، فإن طلب المدعى عليه والمسالح حيثه حتى لا يستحق شيء من الدار إلا ويرحع المسالح على المدعى بما يخصه من بدل الصلح، صالحيلة أن شو المدعى أن له نصف الدار، وللذي في يديه الدار النصف، ثم يصالحه المفولي بعد ذلك على كفا وكذا، ويكتبان ذلك على كذا الوجه ثم استحق نصف المار وكذا، ويكتبان ذلك على كذاب الصلح، فإدا فعلا على حدا الوجه ثم استحق نصف العار

قرق بين هذا وبينها إذا ل يقر المدعى أن نصف الدار للصدي عليه ، ثم استحق نصف الدار للصدي عليه ، ثم استحق نصف الدار فيما درنه ، فالمصالح لا يرجع على المدعى بشيء ، والفرق أن المدعى لما أثر أن نصف هذا الدار المددعى عليه قبل الصلح لا يحكه أن بقول عنذ الاستحقان . إن الاستحقاق ورد على النصف الذي لم يقع فيه الدموى ؛ لأنه أقر بملك ذلك للمدعى عليه صوريت . فلا بدو أن ينصرف الاستحقاق إلى التعيين ، وكان المستحق عا ومع فيه الدعوى في نصف ، فصد الاستحقاق يرجع المصالح على يحصه من البدل ، فأما إذا لم يقر أن تنصف ملك المدعى عليه يحكه أن يقول الاستحقاق ورد على النصف الذي لم يقر في الدعوى ، فصرفتاه إليه صيانة للصلح بقدر الممكن ، فلم مكن الاستحقاق وا، ما على غير وقع بيث الدعوى ، فلا يرجع المصالح على المدعى بشيء من بدل الصلح .

۱۹۹۵ - رجل مات، وترك ابنًا وامرأة، وفي أيديهما دار جاء رجل، وادعى أن

ه و الدار وزود فضاخه من وصود على مان، فهذه السألة على وجهور : إن كانا مرا الحام على عبو بقرار سبيمة ، فالما العليب المال، والقار سبيما الممال، أما الدار فلا في الصبح ملى الإلكار المتمن خليف إلقا شرع المال لحجم حضومة المدعى و وادا دروعت حضومة المدعى صار الدار بيهت أبسال يحكم الإرت، والمال عليهما السال الصاء الأن تطلق صول المقد المال إلما يجب على من ونتع و قدحت على قر واحد مهدة من الذا بقدر ما يشاول من المتعدة وإن كانا صدافية على إقرار مهدة و فلدار يبتيما بصفايات وقال بيهما بعدمان أيضا المالية بكون المتبدى بن الشماعي، صدر بالصبح مسترين هذه يتهذا من الدعى، وعطلي المتبد بكون المتبدي بن الشماع، والعشقين و مكون النسين بيتهذا مهذو أيضاً

وإن طلب حيلة حتى يكون الصلح عن يقوان وتكون ثابار بسبب أنسائه والله بسبب أنسائه فالحيلة أن بصابح رحل أحتى عنهما عن إفراز على أديسما للسرة السماء وقاتان سبعة الانسان، وإنه وقع الصلح على هذا الرحم، صحم وكانت الداو سبدا السائلة ثم يرامع المصالح عليه يبدأ السلح أنسان إن قد أمراه السبح، واتحا كان الطائم الأن إذار الأحتى لا اصح في حاتاج ما يا وكان صاحب سد نطأه حوى شعى، وإذا سبط معراد صنار النار عمولة لهما يجهه الأرث، فيكون على ثماميم، وإذا الصح بكون على ثماميم،

ودكر تدسيل الأنسة المترجس مذه السالة في شرحة حيل الأصلى ، وقاله : طيبه أن يقيرا مسامي بالداء ثم مساخلة منها على كلا على أن تكون المعرأة نمل الدار ، وقلاس سيعة الأنجاب، فإنه صرحا بدلك، كدن الللت في الدار بسيما على ما عمر حديد والدين كاللك مرك ما لو الله ياداراً على أن يكون لأحد تعنيا، واللاعر

1946 - رجال ماهند و الدوره و بدائير وحروصاً و الراوية و الرويت الدورة الدورة و الدورة و الدورة و الدورة الدورة الراة من حصيتها من الدولة على درجم أو دونيو ، اعتباراً و ها و السالة على وحمل . الأورد و لم يكل في النبرقه ديل و فقا فرائد الزوج دراهم وعروفات وصورفات على دراهو إن كان ما أخذت من الدراهم اكثر من بصيبها من الدواهم، حال ويحصل شي من الدراهم بالنقل، والباقي بمقابلة العروض غير أنا ما يخص من الدراهم يكرن صرفًا، قيشرط قنض البدلين في المجلس إذا كانت الورثة مقرين بالتركة عبر مانعين لنصيبها ؟ لأن مصيبها من التركة أمالة في هذه الحالة في أبديهم، وقسص الأمامة لا ينوب عن قسف الضمان.

ولو صدار تصيبها مضموناً على الورق، بأذ كانوا حاحدين للتركة أو مقرين (لا أثهم مانعون تصيبها من التركة، الآن لا يجتاج إلى قبض البدلون في المجلس؛ لان فبض العصب بنوب عن قبص الصمان، وإغا بحتاج إلى قبص بدل المبلح لا عبر، وإن كان ما أخذت مثل تصيبها من الدراهم لا يجرز الآنه يبقى العروض سائبً عن العوص، وكذلك إذا كان ما أحدث من تصيبها من الدراهم لا يجوز الأنه صفى العروض مع بعض العوام عاداياً عن العوص، فاعذر تجويز هذا الصلح عديق المعاوضة، وبطويل الإراء عن العاق أيضاً؛ لأن التركة عن، والإراء عن الإعبان باطلة

قال احداثم أبر الفضل: إنما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم، وعلى التي من نصيبها من الدراهم، وعلى أنس من نصيبها من الفراهم حالة التصادف، وأما حالة الماكرة فالصلح جائز؛ لأن حالة التكره المعطى بعطى المال لقطع المنازعة وتقدية يبيه، فلا يتمكن الربا، وإلى هذا السار محد، وحده الته في كذاب الصاح، وإن ته بعدم مقدار نصيبها من الدواهم التي تركها المزوج لم يجنز الصلح؛ لأنه فاسد من وجهين، صحيح من وجه، فكانت العبرة لحائب الفساد، وإن صوطت على عرض أو دنائير جاز واد فل الأنه لا يتمكن الربا في خلاف الجنوب، وهذا في هذا الماب.

وإن كانت تركة الروح دنانيو وعروضاً ، مصوطت على الدانيو . مهوعلى المنه فين التي قلد : في المداهم ، وإن صوطت على دراهم أو على دنانير ، لا يجوز كان في التركة دراهم ودنانير وعروض ، فصوطت على دراهم أو على دنانير ، لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من بصيبها من ذلك البقد حتى بكود التي بالماني من دلك المنفذ ، والجافى بإزاء الحروص والبق ، الأخر ، وإن صوطت على دراهم ودنانيو ، جدر على كل حال ، ويصرف الجنس إلى حلاف الجنس ، وهذا هو الحياة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدابير ، وما يخص لدنابير من الدرامم صرف، فيشترط قصص المعادل في المحلس، وما تحصل العروض عليان بصرف، علا بشارط فيه فيص التعالي في المجلس عمر أدخته خيفاً مستوله فللخالف أقالات حمولوداته عبر مستولمة عبد إعداد حسمه الله: لأنه لا تصارف الحسل إلى حيلات الحدال على ما عمرت في مسالة الإشرارات فالحيفة على فرال الكراك بصحورت من جميع الراءة على عوص والحد للاندة

تعرفي الموضع الدي يجول هذا المدح لا بحدائج إلى دوره وحصات على حالة المراقة وحداث على حالة المراقة وحداث المراقة والمراقة وحداث المراقة والمراقة وحداث المراقة والمراقة وحداث المراقة والمراقة والمراقة وحداث المراقة وحداث والمراقة وحداث المراقة وحداث المرا

وإن قدم التركة مجيونه لابدي ما هي «قير النبيح الإيادة مهي» وقير النبيح الإياد صهير الدين الرعمتاني في آخر عدل الكيل والروواء به ويد فن العسمة الله وإن فن من الترقة مكس أد موزه ن، وعصمها من فالله مثل بدن العسمة أو الكيل والروواء به العسمة أو الكيل وإن فن في الترقة مكس أد موزه ن، وعصمها من فالله المتوارد على المدين الترقيق الترقيق بدن فتو الما المناج، وإن كناف، ويحسم الديك لا تصيمها من فالله أكثر من بدن المعلم أو أقل منها الما حدال الإحسال الإيكوان معتبراً، وإن هذا لكيل عبد المعلم أو أقل الدين الإيادة والما فتحال الإحسال، وقالت الايكوان معتبراً، وإن هذا الإيادة وإن ما هوا في منابه الإأن الدين الايادة وإن ما هوا في منابه الأأن الدين الايادة وإن ما

التماني الديكون في الديك فيل الوطال فيذ الوطو في الصلح بأن صبا لحوظ من تمين والعان عمل مثال أو صنا لحوظا على أن تأخذ هي الدين من الخوام وتميك حقها في سائر الأموال، وكال فلك باصل الآلة تحيك الدين من عبد من عبد الدين، وعني فسند الصالح في حصة الدين، فسيد في حصة العالى: لأن معقدة الحدد ويكون هذه المسألة إشكالا لأبي حجمة وحمد عداد ومن أندام وعندة في عامد مو وربيت، وعندها الريطل في علم

¹⁹ همقد الهي حموج المنج والمعالم الإكناء أم الرقبة

الزوا فكذافي الأصراء أصار

الشعير، ولا يبطل في حصة الزيب، وإن لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باني التركية، ويقي الدين على الغرم بينهم على فرائص الله تعالى، وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستنوا الدين، ويذكرو الى أبوليقة ما خلا الدين.

فون أرادوا إدحال الدين في الصاح، فالوجه أن تستقرص الرأة من الورثة مثل نصيبه من الدين، ثم تحيلهم بذلك على الغرج ذلك، ثم يصيبه عن الدين الذي والدين مثلًا نهم، أو يحجلوا اللمرأة نم يصاخونها عن يقية المال، فيصير جميع الدين والدين مثكاً نهم، أو يحجلوا اللمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم منطوعين عن الغرج، فإن قصاء الدين من غيره منطوعاً جائر، في حق الورثة حتى إنهم تو طوع على منابقي الأنه و الإقراعي المرأة، أما لو عجلوا نصيبها تو منطوعين لا يصلحوا إلى صفهم من المدين يرجمون بما أدراعلي المرأة، أما لو عجلوا نصيبها منطوعين لا يصلون إلى منا أدو، لا من جهة الفرير، ولا من جهة المرأة، والأنه لا رجوع كلمنطوع على أحد.

وإن أمت الورقة أن يقرضوها نصيبها من الدين، قالحيلة أن ستقرض الغرم نصيبها من الدين من رجل، ويعجل تصيبها من الدين، ثم يصالحونها من اكال الدين، وإن أبي الغرج أن يستقرض نصيبها و فاخيلة أن يبيع الورقة، أو واحد منهم عرضًا من عووصه من الرأة ما يساوى عشرة بخمسين التي نصيبها وهو، وقد يفعل الوارث هذا الأجل هذه التقعة وهي صحة الصلح، وخروجها من البين، ثم يحيل الواق بشمن المحرض على الغرج، ثم يصالحونها من المال الدين، وإن كانت الرأة لا تحبيب إلى ذلك مخافة أن ينوى المال الغرج، ونشهد على المرض، فالحيلة أن يقر المرافقة على المرض، فالحيلة أن يقر المرافقة على المرض، فالحيلة أن يقر المرافقة على المرض، فالحيلة أن يقر المال المرض، ونشهد على المسه بالاستهاء، ثم يصالحونها من المال المين على مارضها

و أخرى أن يصالحوها من المال العين سوى ما باسم زوجها فلان من الدين. ثم تقر هي في أسفل الصاف أن جميع ما باسم زوجها فلان من الديون وهو على علان وملان

⁽١) مكذا في ظ وكان في الأصل و الله أ و ام . هما يغور

 ⁽٢) هكذا في خزار ف أو وأو وكنال في الأصل: على الضريم، ثم يعسا غمونها من المال يشمن العرص.

كذا وكفا كلعه فانا فعلان وفلان تسمى جميع الورثه ومناكهم لاحق لأحد سواهم فمهاء وإن المهازوجها في ذلك عاربة ومعونة لهم، فالإقرار بالدين للعبو لا يحوز إلا أن حق المبص يكون للممراء وإداكان موروقاء لأدانلوروت معتبر مالدي نبث بعقدهاء وثوا التمت بعشدها كبان حل القبض لهاء فكذا ههذاء فببيغي أنا يوكل الرأة الورنة القبرانهو الذين حتى بثبت لهم حق القيض إلا أن في هذه احبلة " و وفي التي سنمها أمر بالكذب.

وأسابان لم يكن الدير معلومًا وقت الصلح، ووقع الصلح حابرًا على معض ما فكر بالمن الوجراء، تماظهر دين للسبت، أو ظهر حوا البت في يدي رجل، من يكون داخلا محت الصالح؟ ﴿ روادة لهذه المسالة، قال الفليه أبو بكر الأعمش رحمه الله: الفاتس أن يقول: لايدخل، ولغاله أن يقول: يدخل، سرعلي قول هؤلاء: إذا دخل ما ظهر تحت العائج إن كان ما ظهر عباً لا يوحب مساد الصائح، وإن كان ما ظهر مباه إن كان الدين مستنني من الصنع لا يفسد الصلح، وإنه لم يكن مستثني يدسد، وإذا شرطوا في حذا الصاح أنالو طهر على البت دمن، فلا شيء عليهما لا يصح الصلح، وكذلك لو شرطوا فيه أن تو ظهر للميت دين، فلا حصة نها من ذلك الفير ، لا بصح الصلم.

وقي أدباري شعب الأملام الأورجيدي : لو شرطوا في هذا الصلح أن لوحمه السلمان شيئنا من التركية، ولا شراء علوجاء أنه لا يصح الصلح، ولكن مقانيس بمسوفات دالان هذا شرط أن لا يظنم صلاف ما إدا شرطوا أنه لو ظهر على البت دين، فلاشيء عليها.

١٩٩٥ - في اللسقي ؛ فان هذام في موادره ؛ سأنت أما يوسف وحمد الله حن امرأة ادعت ميزالها على ورثة زوجها، فصالحوها رهما فاحتون أنها مرأته على أقل من بصحبه من المهود ومن اليواث، وتصييرها من الهرات من الفراهم أتشو قال. الصلح جائزه وإن جازه لما حكينا عن كاكم النهيد رحماءة قبل هذاء تم قال: ولا طلب للورثة إلى عامود، وإن أقامت الرأة بعد ذلك بينة أمها امرأته، أبطلت الصلح،

وإن صالحها الابن من مبواتها على دراهم ودنامير ، ولا وارث تسبت غيرهما ، وعي النبركية دراهم والأهب مي مرت الامن فالله الابج اور الصاح إلا أت يكون ما موك

 ⁽¹⁾ هكذا في أطروا م ووكان في الأصل و عدم مسائد

المبت من الذهب أو العضة حاضرًا عند العبلج، أو يكون غصبًا في صمان الاين.

قال: قلت لأني يوسف رحمه الله: ما تقول: هي رحل مالت و ثول ابني، وعليه دين ، وله دين وأرصون ، فصالح أحد الإبنين الأخر على كذا هومما على أن الدراهم التي لأبسهما بشهما على حيالها ، وعلى أن الدين على أبيهمما هو لها ضامن وهو كذا درهما، قال: الصلح حالز ، وإن لم يسم من عليه الدين ، فالصلح باطل.

1990 - رقو أوصى مخدمة عسدقه سنة و فسات الموصى و فاراد الوارث أن يشترى من الرصى له وصيته في العبدلا يحوزه لأن حق الوصى له لا تسله ولا مالية قبه بعليل أنه بسطل عوقه وقيه إدامات لا بررث حق وصية كلما لا بورث حق الشميع بالشفعة دل أن حقه لا مالية فيه ولا سن، وعقد البلح والشراء عقد عاص يرد على ماله ثمن وجه مالية، وصي هذا قادا أن بيم النامع باطل، والإحترة لا تنعله طفظ البلح، وما دلك إلاه لأن البلح والشراء عقد يرد على ما له مناية، وطاعه لا مالية فيها، علا يرد عليه طبع، كذا هذا في مسألتنا، وبدل عليه حي الشمعة، وبن المشترى إدا الذبرى من الشميع حقه بال كان الشراء باطل، وكان ذلك شابه المائلة عة، وإيطالا خقه، وإنا كان السواء باطراع لا فائنا.

قال شمس الأنمة الخاوالي. وحدت ها مالسالة مشكلة فيس لها في الأمة من المتحد، وإما تشكل هذه الخاوالي. وحدت ها مالسالة مشكلة فيس لها في الأمة من ومالية يتشبه وإما تشكل هذا المسالة إلى المالية المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة الطلاق، فإن المرافة الطلاق، فإن المرافة المسلمة المسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة المسلمة المسلم

قال ضمير الأنمة المداوكان متابحنا تكلفوا للفرق بينهما، ولم يكنهم ذلك، وإن الكراحي أعبادالصرق بينهما حتى رجع من قول العدم، وحمهمالله، وقال: إن لاجازة نتعقد بعظ البيع، وعلى قياس فوله في تعقاد الإحازة بلفظ البعر: يمنعي أن يقال بجواز بيع الموصى ته وصبته من الوارث بجال و ولكن ظاهر المسوط بخالفه

وإذا الم يحر النوارث أن يشترى من المرضى له وصيته بال ، كيف الحيلة والنقة للوارث ديه؟ فالحية فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيمه على دراهم مسماً يقعمها إليه فيجور ، وينظل حق صاحب اخدمه ، ويصير العبد للوارث يصنع به ما يقات من حقيه أو غيره ، وكان يتغي أن لا يجوز هذه الصلح ؛ لأن هذه الصلح وقع على خلاف جنس حقه يعتبرا المعاوصة وتحليكا ، ونعذر اعتبار هذا الصلح في كان فوصى له ملك عبده العبد دخير عوص ، ومن مثلك منعمة الثبى ، بغير عوض لا يحلك عليكه من عيره كالستعبر ، والجواب عن هذه أن مثلك بات الصلح متى بعذر اعتباره فلكاه فإنه يعتبر اسفاطا من كل وجه ، ألا ترى ان السلح عن القصاص جائز ، وإنجا بجوز إسفاطاً من كل وجه ، فكذا هنا يعتبر هذا العبلح الساطة .

قلنا: وإسفاط الحق عن مافع يستحفه الإسمال جائز، كما في الشرب ومسيل الماد وإذا جاز بطريق الإسفاط الحق عن مافع يستحفه الإسمال جائز، كما في الشرب ومسيل المداء فيسقط حقه في الخدمة بكلاء فيسقط حقه في الخدمة بدل عليه أن رحلا أو أوسى يسكني داره سنة أو أبذا ها ثم إن أحد الورثة صالح الموصى له على حقه على سكني دار أحرى شهراً يجوزه وإن كمان تمليك السكني بالسكني لا يحسوره ومع هذا صح العمليج، وإنها صح بطريق الإسفاط والترك الأن الموصى له بعقد الصلح ترك حقه الذي أوصى له بما يعطى له من سكني دار أخرى شهراً.

وعلى هذا قشا: إن أحد الورثة إدا صالح الوصى له عن حقه بمال إن ذلك الحق لا يسلم لهسقا الوارث الصباح حاصمة ، بل يكون ذلك الحق به وبين سبالر الورثة على فرائض انه تعالى الأن الموصى له بالصلح ترك حقه ، فعاد حكم الإرث، وكذلك لو أوصى عالمي بطن أمنه وهو الجبن لإنسان صحة الوصية ؛ لما عرف مي موضعه ، فإن كان اشترى بين الحيث من الموصى له ذلك الجبن بدراهم مسماة لا يجوز الشواء ، لما ينا أن الجنين ليست له تعلية ولا مائية ؛ لابه لا يدري أنه أ ولد أو ربع ، وعقد البيع لا يود إلا على ماله ثملة و مالية ، و الحملة عيه أن بصا لحه ابن الميت من وصلته على مال مسعكي فيحموز ، وطريق الحواز أن موضى له ثرك حقه في الحين بنا الحذ من الدواهم، وملك الوونة اختين للكهم الطرف، وهي الأمه، فيجور ثمة في محدمه العبد و مبكى الدر

1996 - رحل له على الخرامال، وصافه على أن يؤخر عالى أن بضمي فه دلال عدد هذه الله على المراسمين له دلال، والاصالح بديدا، والمال عالى كما كان، فهو الجائز عنداء الأق التأجيل براءة موقفة، وقد عصل تعليقها سوط بنعا المدعمة بين الناس وهو إعطاء الكامل والعليق البراءة المؤسفيت طاسعارف فيما بين الناس صحيح ، فكذا تعليد الراء الدقتة

تم (الله) ولمدن أمن ألا يبعله بعض من يحداث ، وهو من لا يرنى تعليق المراهة بالشرط، متحارفًا كان أو عير منعارف، والحيدة في ذلك أدايك دالكفيل حاصراً» فيشمس لمان من الطنوب مستقًا عبر معلق شيء، تم يوحل بعد ذلك المثالب المشوب له، أياب الأحل في حق الكميل والآصل حميقًا، ويكون هذا الشّعبي صبحيحًا - لأنها عبر معلق بشرط.

فين كان الكفيل عائبًا. فعد الجبنة على بصح المحدًا المذخر على قول الكل الخال. الطويعة أن يصد الحراف الكل الخالف المطلوب على أل دنا خراصا عليه من الذها على ألا فللاً إلى صدن هذا الحال ما سنة وبين يوه كدا، فالصلح لمام، وإلا نعا حسم بينهما، والعمل حداث يضا للطائب أخر شامالي على المعلوب على أن بعسمن فيلان على حداثال اللي عشرة أباء من عدا الشائب أو من شهر الذالي أخرا السائلة على بحوامات عدد فالك المن المعلوب بالحال في المعلوف الأمام صح المناحس، وإن الم بضمن فلان على المعلوب بالحال في المعلوف إلى الأمام صح المناحس، وإن الم بضمن فلان على المعلوب بالحال في المعلوف المعلوب بالحال على المعلوب بالحال المناحس المناحس، وإن الم بضمن فلان على المعلوب بالحال في المعلوب المناحسة المناطقة المناحسة المناحسة المناحسة المناطقة المناحسة المناحسة المناحسة المناحسة المناطقة المناحسة المناحسة المناحسة المناطقة المناحسة المناحسة المناطقة المناطق

والروفي شراهرا

⁽۲)وفي في يصلح،

يصرب التعجيل مدة ، بأن قال صافقت عن الأعد على حسمانة على أد تعجلني المحمدانة على أد تعجلني حسمانة ، ويهيئل على أن تعجلني المحصل خدمهانة الى عدرة أنام ، وإن بن المحصل مدة ، بأن قال على أن تعجلي على المحسلة في عجره أيام ، ولا سالح بنا كان حاراً ، وإذ كان الجوار عال غيره أيام ، ولا سالح بنا كان حاراً ، وإذ كان الجوار عال غيره على هذا المقصل بن الواحة المؤلدة ، فكنا في الراءة الموقعة هو الناجيل ، إن كان الجوال معلمانا علم الكفيل ، ولم بين لذلك ولا الاستح الناجيل ، وإذ من لذلك ولا حل الناجيل معلمانا علم الكفيل ، ولم بين لذلك ولا الاستح الناجيل ، وإذ من لذلك ولا حل الناجيل معلم الناخيل .

1994 - و تا ذك محمد رحمه الدس مسائل الصبح في حين الأصل و ولم تذكرها الحصداف رحمه الله و إذا ادعى رحل في دار غيره دهوى و الصابح و إلا الدار الله عن من دهوا، عنى عباد أو حد الله عن بأمياء عبالال أم الدير المباد و يكون على دعواه ، فإن أراد وحد الذار أن يستوش من المدعى حتى لا مرد علمه العباد و لا برحع عليه بشيء ما طبية في دلك أن عما له عنى هذا أعد ثم يتر الدعى اله فد قبض العباد وبه بعدما سفيه نصابق به عنى عقيا ، ودفعه البه وجرح من بلد حي لا يبكه الرد داميس ، مهى حيلة في غضاء أما فيساليه ربن به ، هلا يعل هذا الأنه كذبه ، وإلى حصل العبادة لا تلايك الرائم بالعباد الأن العباد الأنه المناف الها في العباد . والعبادة لا تفسح في العباد .

ا فَهُنْ فَيْنَ * هَارُ مَصَافَةُ عَنِي أَنْصَرِي مِنْ كُلِّ عَنْهِ بَالْحَلَّانِ فِيكُونَ حَنَّهُ فِي الْقَصَافَ وفيضًا بِنِينَ رِيْفَ

فقد الأن به لا يتم النولو من كل وجها، فإن من صحب بن أبي ليني وحمه الله الدائرانه عن أبي ليني وحمه الله الدائرانه عن كل وجها الله الدائر الدائر الدائر عن العيومة يتشق أن يحملني عنوب فله العبد كلها وأب في نقله الصلح " مراخلك عن وعوالله على مذا للجيد على أبي بريء عن العمومة التي أحصيت علمك كمها و فإن الدائرة عند للمحية للدوب فيحيحه عند الكل، فيحمل التعالمية على حليه و لكل يقافل في هذه الحبية توع وها من وحداله عن العبد عن يكر لا تحرر على فول المتنافعي وحدة المراجع أمر ها الحرر على فول المتنافعي وحدة المراجع العبد عبد الإجراء العبد عبر العبد الله الدوب الكاني والاستانات

الشافعي رحمه ألله لبيطير الصلح.

و أخرى أن يعول المدعى عليه للمدعى حتى يشهد على نفسه : إنه متى خاصمه هي هذا العبد مسبب العبيب ، فيهو حراء ولكن بدخل في هذه الحيلة نوع وهن أيضناً عنى مذهب الشافعي رحمه الله إذا كان الصلح عن إنكار .

1990 - ومن جملة ذلك: رجل ادعى في دار غيره دعوى، فصالحه رب الدار على مانة ذراع من الدار الدعى ساء فهو جائز، هكذ ذكر في حيل الأصل، وتم يحت فيه خلافًا، وذكر هذه المسألة في صلح البسوط وقال: على قول أبي حنيفة رحمه الله إلا يجوز مذا الصلح، وعلى قولهما، يجوز، فأكثر مشابخنا على أن المسحيم ما ذكر في كتاب الصلح: أن المسألة على الاختلاب، ومن المنابح من فال: في المسألة روابتان حلى قول أبي حيفة رحمه الله، ويحم كلا الروابين.

وأما إذا صافح على مائه ذراع من دار أخرى دان على قال أبي حنيفة رحمه الله لا بجوز هذا الصلح رواية واحدة، وعلى قولهسا، بحوره فلت، فكيف بستوثن رب الدار حتى نسلم المائة الفراع للمدعى، ريجوز هذا الصلح بالاتفاق، قال الغراع الدار التي بأعدها الذارع، فيان بلغت ألف ذراع صافح رب الدار المدعى على عشر الدار الاخرى، فيجوز عندهم جميعًا الأن البيع عندهم يجوز على هذا الوجه، فالأن يجور الصلح، وإنه أسرع جواراً أولى، وقال: فإن فرعت الدار، دبلغ ذراع به حمس مائة يصافحه من دعوله على خمس الدار؛ لأن المئة القراع صميها، ويكون حائزًا؛ لأن البيع مائة ذراع من دار جمل فراع الدار سهامًا، لم المنزى بقدر مائة فراع من السهام حتى يكون ذلك من بعدر الكل.

1990 وإذا ثميم رجل رجلا عبداً، وطلب الساخ من المشجوع العفود عفا، ثم مات المشجوج من الشجة، فإن الساخ بصين الديم، لأم عفا من عير حمه، علم يصح، وصارحت أبي حيفة رحمه الله وحوده تعدم، وإي قلماً: عساليس بحق ثه، الأنه عما عن الشجع، والما اتصل الموت بالشجة نبين آو، حقه في الدم، لا في الشحة، والحيئة على قول أبي حنيفة رحمه الله. أن يقول الملحوح للشاخ، عفونك عن الشجة وما يحدث مهاء أو يقول: عنوذك ص الحياية، والمبألة معروفة في أكتاب الدينت!

1997 - رجل ادعى قبل رجل مصاب الصاب على دوله بيندة أحرى الوعلى صبيعة لم والمه بيندة أحرى أو على صبيعة لم برأها الدعى وأيكون للمداعى الخبار العالم العدد الإناها أخرى وعلى صبيعة الم برأها الدعى والمدالدعى أحده عوضا عن صفة مؤسسة والميان أخر المواقعة والمدال الصابح على إقرار في العالم وألد وألد إذا كان عن إلكان للأرض وعبة أبه فذاء عن اليمان، ولليمين حكم المال الأم وجدد بسبب المال، وإذا كان للهمين حكم المال كان تجدد الصلح حكم المراد في أخما المدال طبيعة المداع علم المراد في أخما المدال على حكم المراد في المالية أيضاً المدال حكم المال المداع عراضيهما، وإذا تبت أن أخذا المداع عراضيهما، وإذا تبت أن

قبان فلل النظارات حبية ، حتى لا تكون اللمدعى أن يرفعه ، ولا أن يرجع علمه ، فالحيلة أن يشهد المدعى على نفسه أنه قاد فنص الدار أو الصبيعة التى وقع الصغم عليها ، وتصدف بها على بعض ولده ، أو على أجنى، ودفعها إليه ، أو يتر أنه وهنها من بعضر ولده أو من أجنى، ودفعها إليه ، فإد فعل ذلك يستعظ حبار رفيته الأنه أثبت لعبره حقًا لارمًا فيها يثبت له خيار الرؤية ، ومن له خيار الرؤية إن ثبت لفره حقًا لازمًا فيما ثبت له حيار الرؤية يستقط حياره عرف ذلك في كتاب البيرع ، وأ عرى أن نفر المدعى أنه قد رأى ها مالدار أو هذه الضيعة

1995 - وحل الشيرى من احر داراً ، وقبيضه والدينقد الشهر حتى اطلع على عرب فهم العمل الذي باعد . عرب فهم العمل الدار الدار الدار الدار الدار الدار من الشيرى بأقل عا باعد قبل مغد النمن لا يحوز ، وهذا لا يحوز ، لا تعلق الدار من الشيرى بأقل عا باعد قبل مغد النمن لا يحوز ، وكان منافع لا المحاد والرد . وكان العمل على أن يقبله الدائع بالعبب و مالوب بشرا مسهما ، والرد للعبب بعد النبض بالتراصى عقد حديد في حق الثالث ، وحومة شراء ما ياع بأقل عا ياع في من هذا المكتم، فهذا الدريج .

وإن كان حدث بالمبع عبب أخر عند المشترى كان الصلح على هذه الوجه جالراً ه لأن الشراء لأقل عما يع يجوز في هذا الوحه، ويعمل ما ستقصل من اللمن يارا، ما فات عند المشترى فيجوز الصفح، وصاء الأسل في جنس هذه المماثل أن في كل موضع جار ام المداعة براء فتأون الطلوب أذا يصبالع مع تدعى على صال على أن العلاء إدامه والأمر المداعة براء فتأون الطلوب أذا يصبالع مع تدعى على صال على أن العلاء إدامه المطلوب بشيس الأب علاهم المسالح مع تدعى على صال على أن العلاء إدامه المطلوب بشيس الأب علاهم ذلك، فهذا الصابح حائز منذا، والكان اللاعي خلب منكراً، وعلى هوار المسافعي وحبت عدد لا يجرز المدائع وقيل طلب المطلوب حيثة عدا المبلح لم الأفضاء وخاف أن إن أفر دعوى المدعى وقادا مع أنسال الصلح المسلم بجور بمورا الحق أو خاف أن الصلح عالم على أقل من فيسنده الأن الصلح المسنى أو تستم المنتوى شواء قبل المسلح أن المسلم عن (قرار المنافع) المنافع عن القرار المنافع عن القرار المنافع عن القرار المنافع عن القرار المنافع المنافع عن القرار المنافع ا

الفصل تخامس وانعشرون في الوهن

14369 . جل اراد أدير من بعد داره أو نصف سياعه نديف الإجوز عند. ما المسألة معروفة فال ظليا حلة في حيدة في دلك أذ سيع لصف داره أو تصف صياعة بنائل الدي بريد المددور عبده على أد ملد دري ويدياخ بار نلائه أرام، فرقاء في مما دسل بالمسيان والديد عبد عبد دهم، من التسل بقيد و، فكذ ذكو الخصاف را مسدال في حدة

فهذه المسألة على أن المشترى في حيد الشرط للمشترى بعد الفسح مضيون المنصر لا القيمة و مداوة و محدد إحداث في يوح الحاص في المهاب القص والبحد لا فيره والزيادة، فأما المشترى في خيار السرط للبائع بعد العدم مصاول بالفيحة الا المشترى في خيار السرط للبائع بعد العدم مصاول بالفيحة الا المشترى و وي المداو الراحة و وقال الحيلة أن يبع فلسعوص عصف فلا فستندي، ودي هذه المثالة في حيل الأصل الموقال الحيلة أن يبع فلسعوص عصف فارد المراح الراح وقال الحيلة أن يبع فلسعوص عصف المراح المراح المراح وقال الحيلة أن يبع فلسعوص عصف المهاب والأراح وقال الحيلة المراح فالمراح المراح المرح المراح المراح

- ۱۹۹۹ - رحن اواد آن درتهی می رحل رهان و آراد آن مند مع بالوهن بأن مکون الرهی رصا آر د امرتین که بزرهها او داراه هاراد آن پسکت ، داخیله له آن برمهن دمک الشیء و بفتصه د تنو بستجمر دارتین ملک الدی، می ارادی، و إدا اشاره و رادنا امر الانتفاع طالب له ذلك، ثم العاربة لا ترفع الرهوا، ولكن مادام بنتفع به المرقبن لا يظهر حكم الرهن، حتى لو هلك لابسقط الدين، وإذا فرغ من الاستفاع يعودرهنا كسا كان بخلاف الإجارة، وإن عقد الإجارة، يبطل الرهل، والممالة معروفة .

لم ذكر الحصاف رحمه الله. أنه إذ ترك الانتفاع بالدار، وفرغها تعود رهنا، فقد بين أن مع ترأك الانتفاع بالدار، وفرغها تعود رهنا، فقد بين أن مع ترأك الانتفاع به عاد رهنا، وقال في الميسوط بين أنه بذكان الرهون داراً . فاستعارها المرتبن من الراهن، ونقل إليها مناحه، ثم نوك سكناها بعد ذلك بزمان أنه بعرد رها، وإن لم يقرغ المنار، وشرط الخصاف النفريغ، فينبغي أن بحفظ هذا من الخصاف رحمه الله.

1991- رجل له على رجل أنف درهم، وفي يده وهن مألف له على الراهن، فقدت إلى الحاكم، وقال: لي على هذا ألف درهم، وحاف أنه تو أثر بالرهن ربما يحجد المطنوب بالدين والرمن، ويقبول. هذا العن الذي أصر أنه رهن ملكي، وليس برهن، ويكون الفول قوله في ذلك، قاطينة أن يدعى الدين أو لا مطلقاً، ولا يقر بالرهن، فإذ أفر الطنوب بالدين يتر الطالب بعد ذلك بالرهن، وإذ أنكر الطلوب الدين، فإنه لا يقر بالرهن، حتى لا يكون لمطنوب أن ياحد حه الرهن

قلو أن المطلوب جمعد اللدين، والدعى الرهن، وقال: في في يذيه كفاء ولم يقل: إنه رهن، قبال في الكتاب: قليمثل العالب للحكم: سل هذا الرجل، هن هذا الشيء رهن بالأقف؟ فإدا سأله إن أنكر أن يكون رهنّ، وأراد أن يحلف الطائب ماله عندى هذا الشيء الذي بدعيه، قبال في الكتاب. يحلف العالب بالله ماله عندى هذا الشيء الذي يدعيه، ويكون صادفًا هي يجه؛ لأنه لبس له في بديه هذا الشيء غير رهن.

قال شمس الاثمة الحنواني: وهذا من حملة الإضمارات التي توسع بها الخصاف رحمه الله وقد وجمعنا في البسوط على بخالف هذا، فإملائكر فيه لم حلف لا يحرج، ونوى به الخروج إلى موضع كفا لا يصدق، وكفا بذا حلف لا يأكل ونوى طمامًا دون طعام لا يصدق، مما ذكر هنا يخالف ما عرف في الأصول، فيكون هذا رأى الخصاف رحمه الله . عال بديس الأندان هذا الهذار و كالدراها أحد هذا المنت لا لا عادى محسد رحمه عله على بيب المساحة في كتاب الأعان الدرجة والساكل عادات فا المناح في المرتبة في حجره كاله على مدال عبد في المناح في في المرتبة والمناح في المناح في الم

يم قبال الطبيعية رحمه الله في صحد عال الطاوب و وادى الرهان و والهار الي مرادة المرادة المرادة الله والمرادة الله في المردة المرادة المردة ا

قيان القناصلي الإسلام الله كتاب الأمير إلى أنه الحمالت هذه الله فا أفر بالم دهدا إلا أن الجموات ما فاير أنه لا يكون إفر رأة وإله عندي سلكني.

المفاراة فإن المن الرهن أرضًا أو فارك هذا الا مرتهى أنه يمتقع بها من حمد الزراعة والمرتفق ، فالطيمة صا دفع تا أن الدتها المستمهيل الرهن من الراهن، ويأدد له الراهي والمرتفع هي تجو الروكرات ويكل أن أهي أن ياف الرنهي الراك الانداع عني هذا ، وإن قال المونين: أريد أن أنتمع بالرهن مادام في يدى، ولا يكود للراهن أن يأخدني بنبرك الانتفاع، فاغيلة في ذلك أن يقو الراهن هذه الأرض أو هذه الدار لوجل من الباس دفع إلى أو أموني أن أوهنها بكذاء وأنهج للسرفين الانتصاع بها، مم يرهمها من هذا الوحم، وبأذن له بالانتفاع، وإذا قمل على هذا الوجه لا يكون للراهن أن وتم المراهن من الانتماع بعد ذلك؛ لأنه وكيل بالرهن، والمتع إلها يكون للمالك.

نم قال: ومنى جاء الواهن بالذل كان له أن تأخذها منه. ولكن ليس له أن ينعرض للوهن، قال شمس الأنمة السرحيس. ما ذكر هنا حلاف رواية الأصول، قان الوكيل بالوهن لا يمت الاسترداد عنى رواية الأصول

دان قال الرئيل الأ أخذها على هذا، ولكن أشتريه بهذا المال شراء صحيحًا، عازرعها إن كانت أرضًا، أو أسكته إن كانت دارًا، وله على عند أنه إذا جاءً في عال وقديها عليه، ونسحت البيع فيها، وقال صاحب الملك، لست أمن أن يحدث حدث، وبدع ملكي، واخيفة في ذاك أن يتراضيه برجل عدل تقة لهما جعيعًا، فتكتب الشراء باسم ذلك العدل، ثم يكتبك بينهما مواضعة أن صاحب عدد انشيء متى ردائنمن إلى وقت كذاء رد العدل ذلك الشيء إلى صاحبه، ولكون هذه المواضعة عند العدل، إن ردما صاحب عدا الشيء السمن أنا في الوقت الذي سمية، وه المدل ذلك الشيء على صناحيه، وإن مصى الوقت، ولم يحضر النمن همل العدل في ذلك بما في الواصعة، ومنع كل واحد ميهما من ظلم صاحبه.

فيان فنال صحب هذا النبيء: هذا النبيء يساوي أكثر مما لهذا الرجل على . ولست أمن أن يعدث حدث، في هيه ملكي، فالوجه به أن يبيع مه من الصبحة مقدار ما يساوي هذا الذال على أن المشتري "أنه به خيار، فيتي قيصه المشتري ينقص المبيع في مدة الخيار، فيبيغي هذا النبيء في يد المشتري تمازله الرحز، فيلا يكون تصاحب هذا الشيء إحراج ذلك الشيء من يده إلا يقضاه الدرام.

١٩٩٦٣ - رجل له على غير دمال مؤجل، فرعته بدف بعد أو داراً، ذه الدلوتين

⁽³⁾ وفي هما الدين

⁽۳) وفي الذاء على أنا يشتري فيه

اللراهن الملطقي على بهم عند محل الأجل، وقال الراهن: لا أمرًا أن أسلطك على بيع علث، فتنواري عني عند مجار الأجر، فلا تفيص مالك مبي، وبيبع وهني، فالخبلة في لذلك أنا يحمعل الرهن على بدي عادل، ويسلطانه على بيحه عند صحل الأجل إبالم يحضر الراهن المال، وإن أحضر الذال لم ينع العدل ذلك، فيقع التحرر التراهن.

١٩٩٦٣ - رجل له على خر مان وللمطلوب بذلك بنان رمي عند الطائب، فقدم الطالب الماملوت الى الفاخيي، والدعى عليه ذلك الدل، وأمسك عن الرهو: أن مذكر مر فخيات المطاوب أبه لورافر بالمان بجيحة الطالب الرهري، ويحلف عبلي ذلك، فيلزمه الآلود ويذهب رهدم فالخباة فرعال يفر المطاوب شيء يسير من النبين، ويفول لي: خده رهل كذ بهذا الدين، فإن أفر الطالب بالرحن حينياً. يفر الطلوب بحميع الذين؛ لأبه أس محاكان يحافف وإن حجد الرهراء وحنف عليه وسام للمطلوب أن يحلف ماله على بالتي ذال إذا كانت قيمة رهند منار ما حجد أو أكبر ؛ لأن الطائب ل حجد الرهن حسر متلفا للرهواء ويهلاك الرهوريسقط الدراء فككان صادفا فبماحلف

خان كان الطَّلُوب هو الذي قَدَم الطالب إلى العَّاصِر (والأعر أن له عندو عسنًا أو حاربة ، وأمامك أن بقر بأن ديك ، هن ، فخاف الطالب أن بقر أن له عنده هذا العابد أو هذه الحاربة فسححه الطلوات الدين ويتحلف عليه وبأخذ الرهن منه وذ البريقي بالرهن و عالم جه في عناك أن يقو ل الطالب اللقاضي إدا سأله عن دعوي ليطام ب. أما أهدا في يدي هذا العدد الذي يدعى يجب له أخده . فإن سئل عن معى هذا الكلام بقوال . فيديكون الشيء في يدي الرحل على الرهن أو على عبر ذلت ما ليس فلاحية أنه باختلف فإن قبل القاضي ذاك منه ، وإلا حانف ما بهذا في بدي ها العدا بجب له أحده ، وبنوي في قلم ماله في بدي مذا المبدر يجب له أخذه حتى بلادي إلى مائل، وإن حلف على ذلك بنوي في يجيمه فقالد برأ - الأنه مطلوم، فيكون الباسين حلى نبته. أو يقول الطالب القائضي السال اللدعي هل هذه العدد رهن بألف " وإن أفكر وسعه أن يحلف ماله في يديه هذا العبد الذي بدعته وينوي ماله هذا المداللين بدعي في بدي غير وهن.

١٩٩٨ - ومن أواد أن يرتبيه شيكًا من العقاري ويكون الوهر في بدي الواهري أو

كان ذلك في يدا أن أخره هاراد أن يرتهنها، وليس يكند أن يقيمه اليوم، وأراد المرتبئ أن يفسح الوهن حتى يؤحذ الراهن بتسنيم ذلك إلى المرتبئ متى شاه، ويحكم له القاضى بذلك، هن مي ذلك حبلة؟ قال: بعم، والخيلة: أن يغير له في كتاب الرهن أن المرتبئ قبض فلان هذا الراهن النزعها علان من يده فهراً له و متعديًا عليه، فلفلان الرئيس أعذ فلان برد هذا الرهن إلى يده ليكون في يده على الرهن الموصوف، ويؤكدان الكتباب، فإذا فعلا على هذا الوجه كان للمرتبئ أن يقبض الرهن من الراهن في أي وقت شاه،

ثم إن اختصاف رحمه الله جعل التخلية فيضاً وإن كان الرهون يعد من المرتبن حتى صبح إقرار المرتبن بالقبض و وصحح تسليم الراهن بالتخلية في مسألتنا و مشايخنا وحمهم الله يقولون بأن ما ذكر في النوادر بخالف هذا، فإنه ذكر في النوادر : أن الرحل إداباع ضياعاً و خلى بيته وبن النسرى، فإن كانا بقرب من الضياع ، صمار المشترى قابضاً ، وما ذكر الشصاف رحمه الله: المشترى قابضاً بالتخلية ، وإن كانا بيعد منه لا يصير قابضاً ، وما ذكر الخصاف رحمه الله: يشير إلى أن بالتخلية بقع القبض ، وإن كان المقود عليه بعد منها ، والأصح ما ذكر في النوادر قياساً على الخلود في ماب التكام ، فإنها لا تصح مع البعد وقياساً على التخلية في النقليات إذا كان ببعد منه ، وكذلك في باب النقلية في باب النقلية في باب النافعة في النقليات إذا كان ببعد منه فيهنا كذلك .

قال شمس الأثمة الخلواني: والناس عن هذا عافلون، فإنهم يشترون المستعة بالسواف ويكتبون الممك في المسر، ويقر المتبايعان بالمسليم والقيص، وذلك عا لا يصبح به القيض إلا دواية شاقة عن أبي يوسف رحمه الله أنه يصبح القيض بثلث الشغلية، ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها.

1994 وجل على باده وهن والراهل عنائب صأراد الموتيل أن يشب الرهن عبد الشاخل حتى سلجل له بدلك، ويحكم بأنه وهن في بديه، فالحيله فيه أن يأمر المرنهن رجلا غربيةً حتى يدعى وقبة هذا العبد، ويقدم المرتهن إلى القاضي، فبقيم المرتهن بينة

⁽۱) مكتابي طاء وكان في غيرمة البلدا مكان بدار

ه ۱ القاصلي قدر في عدده فينسمع الفاضي بيشه على الرهن، وأنفضي بكومه إلا . عدته ويدفع عنه فللمومة الغربات، فهذا تتقليص من الخصاف رحمه الله التاليبته فأني لوجل تشولك وإلى كان الرافق عداً .

ومقافظ معين رحمه الله علم نسأة على الالد بالرهان، وشرش فيدالخوام ميان. معض المراضع بشرط حصرة الرامل المساع الدينة على الرهاراء والمتعليم مختلفون. يعقبها قالوال ما شرائي قدت الرمال وقع صف من الكاشب، والصحيح الديشل هذه الدينة كيما لو أقام ميامي الدينات، الأهد الشيء في يدد، ديمية من جهية قبلان، الراميد، أو إحراد

وبعص مستوجعًا فيقراء في السالم روايتان في إحيان الروايت الشيل هذه المستق الروايت الشيل هذه المستق وهذا الاستقار عليه الحطا إلا يؤفرة سية وإنبات المال الراهل صال خصال في الوديعة وأقساهها، وفي روايه أحرى الا المال الداهل صال خدة المستقال في نقلك كما في الوديعة وأقساهها، وفي روايه أحرى الا الانعه السرخيلي، وهذا الآن في صورة أدول هذه البية لاتنات الرهل على مالك فداه على العالم شسس عالم المعاودة أن العالمية الإنباق الرهل للمال المستقال المالك فراه على العالم في مالك فداه على العالم والمستقال في المستقال المالك في الدائل المالك في المستقال المالك في المستقال المالك في المالك في المستقال المالك المالك والمالك في المستقال المالك في المالك والمالك في المالك المالك في المالك في المالك المالك المالك المالك في المالك ال

1991 - رحل أرادات برخس داراً، فقع بأس أن بستسحق جل تسيشا من الله. تستعال فيطل الرهل فيما يقي لمكان الشيوع، فالخيلة في ذات أن يشتري الداراتها على العباطيان وطفيفيها، ويسقم النحل إلى البالغ، المرسقين البيغ فيود، فيدقى مي ياده شاه الرهن محبوسًا بالنفين، فيل استحق شراء مسابقي ما له يستحق في بده على الرهن، ولو المجتمع البيع في الدار حتى يستحق شيء منها لم يصره الأن ما لم يستحز بيقي. في الدمجوباً لذلك الثمن.

أم إن خصاف رحمه الله ذكر في هذه الخيلة أنه بشترط الخيار سنة أو سنتين، وهذا إلمنا بتأتي على هون أبي يوسف ومحمد وحسهما الله ، قال حياف الرئيس أن يستحق بعض العالم، والبياني لا يساوى والله ومالوجه في ذلك أن يكنب كتباب الشراء، ويكنب على الرئين تأليان لا يراهن تأليان كتباب الأقراء ويضحه على بدى عدل، ويحملك المرتبين كتباب الشراء بنفسمه عالى بدى عدل، ويحملك المرتبين كتباب الشراء بنفسمه عالى الدين دوم كتباب الشراء إلى العدل، وأحدث منه بنفسمه عالى الدين دوم كتباب الشراء إلى العدل، وأحدث منه بنفسمه عالى الدين.

القصل السادس والعشوون في المزارعة

1997 - المرازعة فاسدة عند أبي حيفة رحمه الله خلافًا لهم، قال الخصاف: والحيلة في قال الخصاف: والحيلة في قالت حتى يجوز على فود الكال أن يتنازعا إلى قاص يدى المرازعة جائزة في حكم بجوازها فتجوز عند الكال؛ لأن هذا قضاء في فصل مختلف فيه، وإن لم ينهياً المرافقات يتبينا إلى المرافقة المرافقة على عليهما بإنفاذ هذه المؤارعة، وجوز عند الكال فيها بنهما بإفراد هما حجة عليهما.

وأخوى أن يكتبا كتاب إقرار بيهما يقران فيه أن رقية هذه انضيعة لفلاد الذي هو مستكها، ويقران منه أنا هذه الأوض في يد فلان، وأن مرارعتها له كما كنا سنين، فيررعها ما يقاله من علة الشناء والصيف بيفره وغشته وأعوانه، فما رزق الله نعالي من علتها في هف السين فهو كله له، ويقران أيضاً أن ذلك صار له بأمر حق واحب لازم، حيادا أثرا على هذا الوحه، نفذ إقرارهما عليهما، وتكون الخاة للمؤارع، فم إن هذا الزارع بحثال لصاحب الأرض في نصف انفلة أيضاً بحيلة الهيه أو عرها.

قال نسس الأثمة الخلواني، ما قال الحصاف رحمه الله في هذه الحيلة التي ذكره، أولا أنهما برفعان الأعر إلى فاضي برى جواز افزاره في بليبر إلى أنه يعندج إلى قاض مولى حتى يقضى بدلك بينهما فيجوره وفي كلامه ما يدل على أنه لا ينفذ حكم الحاكم المحكم فيه، وكان القاضي الإمام أبو على السفى يقول: بعض مشابخنا [فالوا]" أعل تعويز حكم الحاكم للحكم فيه"، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأنهمة الخلواني: الصحيح من المذهب أنه يجوز حكم إخاكم الحكم مثل هذه المجتهدات، والعليل عليه

⁽¹⁾ هکنا دی ف آنا و کال هی افغان هایران و فی غیرهما غیر واجمع

⁽٩٤) هيكذا في الأصل و الط أن م م وكيسان في العال خسورة حكيم السياكم فلمحكم في هذه القجيمات، و تالوجيم في هذه القجيمات، و تالوجيم في المحكم في مؤلم المحكم في الطلاق المعالف و المحكم في المحكم في الدولية المحكم في المحكم في

أنه ذكر في كتاب الصلح في مراضع: أنه ينفذ حكم المحكم في كل شيء إلا القصاص والمعلود واللهان والطلاق الفساف والراحة لبسا من جملة المستثنى منه، وكذا ذكر في غير كتاب الصلح: أنه ينعذ حكم الحاكم إلا في الحدود والقصاص والفعان، وتكن لا يفتى العوام بهذا كيلا يتجاوزوا الحد، ولا يتخبطوا به، وكان المتى فهه أن حكم المحكم إلى احميل فيما احتلف فيه السلف رحمهم أقد، فإذا حكم بقوله واحد منهم وجب أن يفد حكمه كما في القاضى الولى إلا أن حكم هذا المحكم لا يلزم هي حق الغاضى المولى حتى ثو رفع حكمه إلى قاض مولى وأى إبطاله، فأبطمه صح إبطاله.

١٩٩٦٨ - والتدليل على صحة ما قلنا أيضًا ما ذكره الكرخي في حختصره أن إن العالى إذا وقعت له حادثة، فاستفتى فقيهًا وصف له ورعه ونفهه، فأجاله الغقيه، فسكن قبل هذا العالمي إليه، شهراستفني فقيها أحراء فأجابه بضدء جاز للعامي أن يأخذ مُهِل الأول، فلهما تُعَدُّ قول القُفعَ الأول في حق العام وَقَلْ بِنَقَدُ حَكُم الحَكُم فيما العِناف فيه السلف رحسهم الله أولى، وكذلك أيضًا ذكر الكرخي: أن الرجل إذا كان يعتقد أنه لا طهارة في الخارج من غير السبيلين، ثم تحول رآيه، فأخذ بفول مز رأى الطهارة منه، فإنه لا يعتني بإعادة الصيلاة في حقه، وكذلك إذا كان لا يرى مراعاة الترئيب فرضاً أو كان لا يرى محاذاة المرأة الرجل في صلاة مطالقة مشتركة موجبة فساد صلائد. لم تحول رأيه، فإنه لا يؤمر بإعادة الصلاة في حقه، فلما جار التغليد في هذه المواضع، فلان يجوز تقليد للحكم في المسائل المجتهدة التي اختلف فيها السلف رحمهم عه كان أولى، سنل الإمام نحم الذين عمن دفع كرمه وأرضه معاملة ومزارعة إلى إنسان بلزم إلقاه السرتين وإصلاح المسناة وحفر الأنهار وكبس انشفوق وفاشتراط ذلك في المقد بفسامها ولو سكت عنه لم يلزم دلك المعامل والمزارع، ولمر واعدم، فله أن لا يفي يقلك، وأراد رب الملك أن ينزمه ذلك ما الوجه فيه؟ قال: يستأخره على ذلك كله بعه إعلامه بأجرة يسبرة غير مشروطة في العقد، فيصح ذنك، ويلزمه، ولا يفسدالعقد، قيل له: فكيس التمقوق وإصلاح المستاة وحفر الأنبار عمل، فأما إلقاء السرفين فيجتاج فيه إلى جمع أوقار كتيرة من السرقين أو لاء فلو الشتري منه كان شراء معدوم ليس في ملك، وقو أسلم فيه، فهو متفاوت؛ لأنَّ بعضه روت، ومعضه علَّرة، وبعضه تراب وتحوما فلا يكون مضبوط الوصف فلا يصح الملم ولا الشراء

ولو استأجره على النقل إلى ملكه، فالمفول معدوم، والكان المقول عه غير معلوم، فيا وحه الصحة؟ قال: المشروط النقل عن الدلة وتواحيها، وتعاوت دلك عليل لا يؤدى إلى النسرع، والمجسوع قبل الحسم عبر متقوم، وبالجسم يتقوم على ملك المسأجر بأمره، والمعقود عليه هر العمل وهو الفصود، وكانت إجازة صحيحة، وإلى سمى فيه العين وكان المعتبر هو العمل كاستدهار السفاء ليحمل إليه كفا فريه من الماء فإله يصد دلك، وكانت أعبامًا الم يتناولها العقد، وإلى كانت أعبامًا الم يتناولها المقد، ولم يكن شوء لها، وقول أعلام مكن البقل عنه لم بضر حتى جاز العقد، وإن المهتبر عن جاز العقد، وإن المهتبر على المنازع، وكذا إذا ستأحره المحتفيل له كذا وقرأ أن هذا تعاوب لا يؤدى إلى النازع، وكذا إذا ستأحره المحتفيد له كذا وقرأ ، أو يعتش له كذا وقرأ ، فهو جائز على هذا، فكذا هذا،

19939 - إذا تبرط في الموارعة أن صاحب الدفار يوفع قدر البغر، وبكون الدافي سنهما، فهذه الزارعة فاسدة الآل هذا شرط بعثع الشوكة في الخارج عسى، وحقل هذا التبرط بوجب فساد المسؤارعة واخبلية أن ينظير صاحب البدر إلى مضادار الدوء، وإلى سفدار سابحرج من مثل للك الأرص هاده حتى يعلم أن بذره من الحارج لم يكن، فوز كان قديد، من الحارج العشر بشترط لنصده العشر، وإن كان عدو بذره الفلت يعترط لنصده النست، وعلى هذا الفياس حقاهم -.

1994 - وفي القدوري: إذا دفع بذرا إلى إنسان ليروحه في أوضه بنصف الخارج، فالمزرعة فاسدة إلا رواية عن أبي يوسف وحمه لله والخياة لأن تحوز بلا حلاف أن بنسري صاحب الأرض من صاحب البدر نصف بذره و برته صاحب البدر عن النمن ، نو يقول وماحب البذر تصف بذره و الراح أوصال الذركه على أن الحارج بمنا تصعان، وهذا لأن البدر إذا كان مشتركا، ها خارج بعرج عن محل مشتركا بيتهما، فيكون مشتركا بلاون اللرط، فيع انشرط أولى

القصل السابع والعشرون في المضاربة

۱۹۹۷ - رجق آراد آن بديع ماله مضارية إلى رحق وأراد أد يكون أمال مصمولاً على المساود و المساود و

وأخرى أن مقوض رب نقال المصارب كل المال، شران المصارب بلافعه إلى رب المال مضاربه المري رب المال يستعين بالنمارب في العمل و فهدا حال و والربح على ما شرط ، وسبي قول زهر رحمه الله : لا يجرو إذا شرط عمل رب الذال ذهار خصياف وحمد الله الخلاف على مقا الوحد في الحيث المومكما ذكر ومحمد رحمه الله في معمل يسح الحيام أن وذكر في يعمل مها خلاف محمد رحمه الله ، فذال أو فال حصد الورح

لأده هكناري الطرار أمان وكالباهي الأصليق الله والماران الدراهم أمكان المكادافة راهيا

كله لذناً ي عبل، فخلاف مدهد وحده الله في هذه السألة من هذا الوحه من خصائص حين محمد وحده الله: إن المشارب نو استحق الربح، فإغا بستحقه أن يدهل عبل رب المال متقولا إلى الضاوت من حيث إنه عمل بشره حنى يصبر المفارب هو العامل من حيث الملكم والاعتبار، فيستحق الربح، ولا يمكن أن يجعل عمل رب المال انقولا إلى الضاوب الأن رب المال عامل في ملك نصحه، فلا يجعل عمل رب المال انقولا إلى المضاوب الأن رب المال عامل في ملك نصحه، فلا يمكن أن يجعل عمل المستأجر انقولا إليه حتى لا الأحر (فا استعان المستأجر حتى عمل لا يجعل عمل المستأجر انقولا إليه حتى لا يستوجب الأجوا الأجواء ما فلتا من المفتى، فهها كذلك، وإذا تعدد أن بجم عمل دب المال هي ماله المستأجر الأن الربح لاب عمل المال هي ماله المناوب لم يجز أن يستحق الربح؛ لأن الربح لاب عمل الأشد الشوركين في النصف عامل في نصيب عبره الشريكين في النصف عامل في نصيب عبره الشريكين في النصف عامل في نصيب عبره المرب المناوب في عليه المشريكين في النصف عامل في نصيب عبره الأمر وأمن شاك يعمل عبد في عصيه بافته مشولا إليه .

ووجه قولهما: إن الضاربة تنعقد غيركة محضة الآنها تنعقد شركة ، ونتم شركة بدليل أنه تصح من غير بيان المدة ولو كان ينعقد شركة ، وبتم إجازة الكان لا يجوز من غير بيان اللدة كالرارعة ، وبعليل أنه لو عمل المسارت، وإغالم بربح لا يستحق شيئا كما في ساز الشركات ، فعل أنها تنعقد شركة ، وتنم شركة ، وكانت شو كة محضة إلا أذ رأس المان من أحده هما دراهم ، ومن الأحر عمل ، والشركة كما يجوز ونا كان رأس ماهما من جسر واحد، يجوز إداك نا من جنمين مختلهين ، وإذا ثبت أن المساربة منطهما من جسر واحد، يجوز إداك نا من جنمين مختلهين ، وإذا ثبت أن المساربة تتمحص شركة ، فغول في الشركات : إذا عمل أحد الشريكين بإذا صاحبه دون الأحر يكون الربح بينهمد على من شرطة ، ويعبر عمل العامل منذو لا إلى صاحبه حكمت واحتذاً ، كذا هنا .

1997 - قال: ولو أزاد أن يدفع ماله مضاربة، وليس عند، لإمناع، والعروض لا تصلح وأمن مال لفضاربة وكيم يصبح؟ فالحيلة أن يبع صاحب الناع مناعد من وجل بثق به، ويأعد التمن ، ويدفعه إلى المضارب مصاربة، فتجود المضاربة؛ لأن رأس المال دراهم، لم الفسارب ينستري فلت الناع بالمراهم، فيكون جائراً، ويكود المناع على المفسارية ، وقو كان مقصودهما الشركة ، فالكلام فيه أظهر ببيع عوضه ينصف العرص من صاحبه، تم إن كل واحد منهما ببيع بصف عرضه منصف عرض صاحبه، فتصير المروض مشتركة بيتهما شركة ملك، ثم بأذن كل واحد منهما صاحبه بالتصرف، فهي في الظاهر وكالة ، وفي الحقيقة تصرف بحكم الملك -والله أعلم- .

الفصل لمناس والعشرون في الحجر

14.90% رحل الدعه وسنو وبهاع وأدوال المراد الداملي أذيه جرائم الدعاء للسهاء على حجراء عليه والماحل الرحل الرأة طالول وعاليكة حراء والمسج ما علكه فسلفة توجه الله معالى على السائم وعليه المشير إلى بيان ها المال الموال المجود عليه والله الموال المجود عليه المال الإسلام عليه المال الإسلام عليه والناف هيئا أكثر الاحمو عليه المكاف الأوالة عليه والناف هيئا أكثر الاحمو عليه المكاف الأوالة عليه والناف المال إلا يعجم عليه المكاف المال المحال المحال المال المال المحال المحال المال إلا كال المحال عليه المحال عليه المالية المالية والمالية المحال عليه المحال عليه المحال المحال

و سده و محمد و حمد الله على كتاب الحجر ما يدل على أن العيلاج إذ كان عي ترك الحجر يترك الحجر يترك الحجر على و التعالى في ترك و الحجر يترك الحجر يترك الحجر على و التعالى في ترك و القال التعالى و التعالى التعالى و التعالى التعالى و التعال

[:] ١) مكدا في ما ما إلى و وكان في الأصل الله يغلب وفي ف ال غير ، اصلح.

وترك اخجر في مسالتنا هذه أصفح وألفع، فلا يحجر عليه القاصي

ومن الشبيخ من ستل في هذه المسألة: هذاك هذه اليمين منه دليل دكامه وفطته م فلايسمجن الحجر ، وحكى ان أما يوسف رحمه لقد حجر على مبقر بالح ، وكان وصيه صديق أبي يوسف رحمه الله ، فجاه إليه ، وقال له أقد الشريت كسوة في شهر رمضان، ققال: الانكسوني هذا ، فإلى لوليسته يخلق إلى العبله ، وقر لم تكسمي أجرى يوم العبد عابوك ، ولو الشريت أخرى خز مالي سرف ، فقال له أبو يوسف وحمه الله ألت أولى ما لحجر عليك أطلقت عبه ، فعلم أن ما كاذ دليلا على قطئه وذكاء ، إذا وجد مه يستقل به رشاد ، فلا يحجر عليه .

القصل الناسع والعشرون في الوصي والوصية

١٩٩٧٤ - رجل معل رجلا وصيه في ماله بالكوفة، وسنعل رجلا أحر وصيه فيما له مغداد وآخر فيما له بالشام ، قال أبو حيقة رحمه الله - هؤلاء كلهم أو صياء في حميم اتركاته بالكوعة والتنام ويعملان وعلى قول أبي يوسف رحمه القادكا واحتاء تهم بكون وصيًّا في الكان الذي أوصى قه خاصة ، وقول محمد وحمدات مضط ب في الكنب، فالحاصل أذاهند أبي حنيمة رحمه انه الوصابة لانقبل التحصيص بنوع واحدومكان واحداء بل ينفسه في الأنواع وفي الأمكة والأزمنة كنهاء وعلى قول أمي يوسف رحمه الله المخصص بالنوع والكدناه ونول محمد رحمه الله مضطرب

هكدا ذكر تشميل لأثمة الخلواني في الشرح حين القصدف وحمه الله ، وذكر شيح الإسلام المعروف بالخواهر زاده أفي شوحه حيل الأصل أفول أبي يوسف معرأبي حدثة رحمهما افه ، وقد ذكر محمد رحمه الله: أنه يصير وصفَّ في الكان الدي خصته ، وفي النوع الذي خصمه الموعلي قول أبي حنيفة رحمه الله الإه صبار كل واحدمتهم وصياً ، وفيما في جميع الترك لا يتعرد أحدهم بالتصوف ، وإن قانت الوصايا متمرقه بخلاف ما إذا وكل وحلا ببيم عبده، ثم وكل اخر ببيع عبده ذلك، فإن كل واحد ممهما منفره بالبيع، ولا يشركان فيه، والفرق عرف في كناف الوكالة وفي كتاب الوصايا.

فإن أراد ألد يكون قلل والحدمن الأوصياء وصبا في حميع التركة يتفرد بالتصرف بالانفاق، قالحيلة أن وجعتهم أوصياه في تركانه على أن من حضر منمه، فهو وصل في حميد تركاتهم وعلى أنالكل واحدمهم أنا يقوح بوصيتهم ولنفيذ أمره فيماء فإذا فعن على هذا الوحه صنار كل واحد منهم وصياً عاماً متعرباً بالانفاق، واعتمار الشرط القومس، وإنَّ لم يحمل بهناء الحيلة ، ولكن يوكل الكوفي البخد في أن يعمل بوأيه ، ويتقاضى وببيع مارالي مفسه بحداده ويوكل البعدادي الكوفي كذلك أذ يعمل برأبه وانتفاضين، وببيع ما وأي بنفسه بالكوفة، قدمك جائز، وانتفرد كل واحد منهما بالنصرف

في بلده النب أسترط الموصى .

وإن أراد الموصل أن يكون كل واحد من الأوصياء وصبا فيما أوصل إنه حاصة ، الابتخل مع الاعراقي سن من الاقاديل ، فالحيفة أن يقول الوصيات إلى فلان التي فيما أن فلان فيما سن يعدال حاصة دون ما سواها من البلغان، وأوصيت إلى فلان التي فيما لي ماللنام دون ما سواها من البلغان، وأوصيت إلى فلان التي فيما لي ماللنام دون ما بالمال الذي في ذلك المكن الذي عبته لهذا الوصل بالاتفاق اعتباراً لشرط الموصل ، قال عدم الأنهاق اعتباراً لشرط الموصل ، قال شدم الأنهاق اعتباراً فشرط الموصل ، قال أنبوت ولاية التصرف لقلان عاماً ، فم تخصيصه عال بغداد بكون في معتى الخصر الخاص إذا وود على الإدن المال لا يعتبر عليه في بعض التحارة ، فيانه لا يصح المناه في بعض التحارة ، فيانه لا يصح الخصر ، ويصر وصباً عاماً .

ومسألة أخرى يترددون فيها المشابع أنا من أوصي إلى وجل، وصعله فتستّ فسنا له على الناس، ولم يعجله فيضًا فيما للناس عليه بعض المشابع على أنه يضبع هذا الطبية، وأكشره، على أنه لا تصبع، وتصبير وصبيّاً في الكل، فعلمت أن في عله القبيلة نوح غيبة.

۱۹۹۷۵ - أوصى إلى رجن على أنه إن لم يقبل رصياء، فقلال رحل أخر وفديد، فهذا جائز حادما، وهذا لان في الوكالة والوصاية إشات الولاية، وكما نظير الإمارة، والإمارة على هذا الوجد حائزة عددا، وأصل ذلك منا روى أن أن رسول الله يُخِيرُ بعث جيئاً: وأمار عليهم زيد ان حارث، وقال: أن أصيب زيد، فجعقر أميركم، وإلا أصيب جعفر، عبدالله أميركم أن فصح أن ما كان فيه بثات الولايه يصح تعليقه على

⁽٤) آخر جه ارا حيان می جيميجه (٢٠) ٢٥ حديث ١٩٤١/١ (س آني سين في أحصت ١٩٠/١ مين مين في أحصت ١٩٠/١ مودي ١٩٠/١ مين ١٩٤٨ عديث (٣٠٨١٠) واستان من ألكيري (١٩٤٨ مين ١٩٤٨ عديث (٣٠٨١٠) واستان من ألكيري (١٩٤٨ مين ١٩٤٨ مين ١٩٤٨ واليين ١٩٠٨ واليين (٣٠٠٠) والراوعي مسلم حديث (٢٠١٠ والراوعي مسلم حديث (٣٠١٠) والراوعي مين محديث فزوائد ١٩٠/١ ١٥٠٠ والروعيم في أحاد الأوليدا ١٩٠ ي الكيرين من أحدا فزوين ١٩٠/١ والراوعيم في أحدا الأوليدا ١٩٠ ي المنافقات ١٩٠/١ والطبقات ١٩٠٨ والطبقا

هذا الوجه ، ومن الناس من لم يحيز ددا، وقال: الذا الوصى إليه محهول، وجهالة الموصى إليه محهول، وجهالة الموصى إليه محهول، وجهالة الموصى إليه قتع صحة الوصالة تصالم أوصيد، إلى اللاد ودلان على أد أن أنه إله الموالد تأوي على أد أن أنه إله الموصى وحده، فيحور هذا بالاتصاف الأله له أوصى إليهما صال الوصي معبوماً فيجور ، ثم يعلق براءة أحد عما من الوصية بعلم فيخور عناهم.

قال شمال الانسة الخلويني: وفسها برع شبهة أيضًا ؛ لأن لمن يقبل مجهول، قصار الذي يقبل مجهولا، ولو كال قال، وإن قبلا بهما وصيال، فهذا جنر أيضًا، مع إن قبل أحدهما، ولم يقبل الأحر صار الذي قبل وصيال وال قديلا صارا وصيين، والا يتفرد أحدهما بالتصرف عند أبي حدمة، حداقه وإن أراد أن يتفرد أحدهما مالنصرف بالانداق بنافي له أن يذكر في وصيده، وإن قسلا جميسًا، فإن لكل واحد منهما، أن يتقاضى وحده، ويبع ويسترى وحدما ريتضي وبثقامي وحده، فيكون كما شرط.

فات المان قبل الشي قصمه الوصية يعلى الموصل في ذكر الوصالة الديكون الأخرا وصياً معه إن قبل اقال: نميه وطليعة حتى لا يصير الآخر وصياً في هذا الوحه الديفون الموصلي المحدث إلى فلان وقلانا على أنه إن صاح فلان خاصم، فهو وصلى في جميع تركاني، وليس إلى فلان الحرامن وصايفي شيء مع قلان، وإن ثم يضل فلان، فعلان وصلى في حميع تركاني، فيكون الأمر على ما فال اعباراً الشراعة .

١٩٩٧٠- و هذا وصيان من الدصابا إلى را مال ثم مكك زمات ثم أو صي توصيعا إلى راحل أحراء و هذا وصيان من الدصاب كالها، وقط ذكرت قس هذا خلاف بين أبي حيفة و أبي بوسعة راحمهم الله عني قول لني حنيمة لا تشخصص الوحدياً "أبوع دون توج ، على قول أبي يوسف وحده الله يتحصص ، وقرفنا بين الوصاب والوكالة على قول أبي حيفة رحمه الله ، قال فسس الأثمة الحلواني ، فهذه المسأنة تتصلص على أن الإيصاء إلى الثاني لا يكون عزلا للأول، وهذا فصل احتيف فيه العلماء ، قال يصصهم: الإيساء إلى

> هكدا من طرو ف روكاد از الأمل و م رهاد دين (٢) مكذا بن طرو ف از وكان من الأصل و م را الوصاية

التنائل يكون عزلا الأولاء الآنه لما أوصل إلى التنائل، فقد رفض اعتماده على الأولى، وقد بعضهم: إلى التالل مع تذكره بالإيصاء إلى الأول يكون عرلا الملاول، وإن هان من عبر تشكو لا يكون عزلاء قدا في مذهب أصحبينا رحمهم الله لا يكون عزلا، قدا في مذهب أصحبينا رحمهم الله لا يكون عزلا، قدا في مذهب أصحبينا ورحمت عن ذلك حتى تو أوصل إلى عشرة نفر، وبين كل وصيين حول أو أكثر، فإلهم بحيث يكونون أوصباء في حميم المالل حتى لا يتعرد أحدهم، بل يشتركون عند ألى حيثة ومحمد وحمهم الله، وكذلك الوكالة من وكل رجلا بسيع فقت العبيد كانا وكيين، ولا يكون توكيل الثالي عزلا الأولى إلا أن يعزله عبر أن الوكيل لا بمعزل ما نم وتعين الم وصعه.

المجالا وإذا أوصى بعين من أعباق مانه الإنساق، تم أوصى بدلك العين الأخر، ولهما لا يكون إيطالا أذا ول بالاتفاق، بن بسير كم واحد منهما موصى له الكان حتى أو من أخره أحدهما كان الكل بالاخر، ولهل الرد بشتر كان فياء فلم بجعل الوصية الثانية مطلة للأولى، وهذا هو المؤهب أن كل وصيتين بتصور احتماعهما في عين واحد، كان أو أوصى بإعناق عبده فم أوصى بعيفه، كان الثانية لا عبده فم أوصى بعيفه، كان الثانية المبلكة للأولى، وكل وصيتين لا يتصور اجتماعهما في عين واحد، كان كل الثانية مبطلة للأولى، أن قال من هذه المسألة فإذا رد أحدهما الوصية ثنان كل ذلك الدين للموصى له الأخر، ورد أحدهما لا يكون للاخر، ورد أحدهما لا يكون للاخر، ولا أحدهما لا يكون للاخر، ورد أحدهما لا يكون للاخر، الإخران، ورد أحدهما لا يكون للاخر، إلا نصف ذلك الشري،

والفرق بينهم وهو أن في هذه المسألة الوصي حمل لكل واحد مهمنا النصف لا غير ، وطلان حق أحدهما لا يوجب زيادة في حق الأخر ، أما في المسألة الأولى أوصي لكل واحد بجملة ذلك الشيء ولا إن أعطينا لكل واحد الصف بحكم المزاحمة، فعن زوال لؤ احمة بتكامل حق الأحر .

و ذكر بعد هذه الحيلة إنّ أراد أنّ بوصى إلى وجل، وقد كانت قه وصابا إلى صيره وقد أراد أنّ يبطل كل وصية كانت منه ذلك اليوم، قدال: يتنفى أنّ يشهد أنه اوصى إلى فالآن، وأنطل كل وصيفه كانت منه قبل ذلك أو أخرج كل وصيفه كانت منه قبل عملاً [1]، وأخرج كل وصلى كان أوصلى إليه غير قلاد منا من وصيفه، فإذا صرح. ونص على داد فنديغات أنا صية الأولى؛ لأما صرح الأيطال، وهو يملك ذلك

۱۹۹۷۸ و إذا أوصى إلى رحل في تركته ، وتنبيذ رصاباه ، وأشرف عبيه رجلا معنى على هذا الوصى ، قطام الجراب عندا أنهما يك نان وصدر و لا ينفره أحمصه بالنصرف عندهما ، وعبد أبي بوسف رحمه الله ، يتفرد ، وعنه رواية أخرى ، أن الوصى لا ينفره بالتصرف ، والشرف يتمره

1999 قال الخصاف رحمه أنه . قرصي إذ حد مغر الفقية بسأة علم وسل 1999 قال المحدد وبدأله البية على ما أنه من دلك ، وما أفؤ على أنه وبدأله البية على ما أنه من دلك ، وما أفؤ على أنه رته وما نقيى من الديون ولا غيل قوله فيما شيل فيه قول الأوصيان أو يستحلله على حاف الوجه فيه الوجه فيه ولا الأصل وقال وقال وخاف الوصي حهل معطي المضياة في أن يسأله عما رصل إليه من تركة ألبت . وساف استألة على معوده فروت أو رعا سمى هذا موجهل النشاة أن أما طنب لمية على ما أنش وما قضى من الديون فين الجهل الأن أومن أبي الله عن الوجه عن عهلة الأمانة والمي وداوية على مالكها وأن الأستحالات بمن مهل القائمي كالموجه وأنه الاستحالات ومن جهل أقافي في هذه أأ صورة أنشا ، إذ ألورثه لا يدعون والاستحالات بديا طب مناحب الحق ودورة الطلب نابه من جهل الماضي كالموجه أقال ودويت الودية على صاحب الحق ودورة أنشا والإستحالات بديا طب الموجه أو ثائم قال: ودويت الودية على صاحب على التناصي أن يحلف من عبد طلب الموجه أو ثائمة على دولت ولا يشاه من الماضي الموجه أو ثائمة على دولت ولا يشاه الموجه أو ثائمة على دولت ولا يشاه الموجه أو ثائمة على دولت ولا يشاه الموجه أو ثائمة الموجه ولا يشاه الموجه ولا يشاه الموجه ولا يشاه الموجه أو تائمة من دولت ولا يشاه الموجه أو لا يشاه الموجه أو تائمة الموجه ولا يشاه الموجه ولا يشاه الموجه أو تائمة الموجه ولا يشاه الموجه ولا يشاه الموجه أو تائمة الموجه أو تائمة الموجه الموجه أو تائمة الموجه الموجه أو تائمة الموجه الموجه أو تائمة الموجه أو تائمة الموجه أو تائمة الموجه أو تائمة أو تائمة أو تائمة الموجه أو تائمة أو

قال شميل الأنبية الذوائي : أحمع أصحافا وحمهمانة أن الوصي مصدق في قوله الوصل إلى من لرك الب كذا و كاند ولم يصل إلى خبر فلك الأن الوصل لا لكود أشفى خالا من الغاصب، والغاصب بصدق في قدر الغصوب، وفي ندو قبسه.

⁽⁾ بالرز المقومين في مذا فقط .

المناء في في الرحمي مكان الرحمي ...

اه) منتذ على طاء . أما في الأصل. إنه ندعي

كدا هذا، وأجمعوا ليضان أنه إذا أقر أنه أنفق مال البنت أأعلى ورثنه أو رمّ ما استرمُ من أملاكه إنه يصدق هي نفقة وسئله ومرحة مناه وحتى قالوان إذا قبال النوصي أنوارث. وعن هذه الدار بكدا وكدا، قان الفاضي برى أمل تلك الصناحة، فإن فاقوان هي نفقة أأن من وهذه الدار تسترمُ مثل هذه فرمة التي أقربها الوصي إنه يصدق، قاما ما كان أكثو من نفقة مثله، أو مرمة مثلها فلا يصدق؛ لأن الظاهر يكذبه في العصل التالي ويصدقه في الفصل التالي ويصدقه في الفصل التالي ويصدقه

وإذا كان على البت دين مشهور ، فقال الوصى : فصينه ، وصدفه الغري ، فلا ضماه عليه ، وإذا كان على الدين مشهورا ، فكن كان البت أفر بالديل بن بدى الوصى ، ولم يشهد على ذلك شهودا ، ولكن الوصى عرب وحده ، فيه لا يصدى في مصاء ذلك النوس، ويجب عليه الضمان إذا ادعى أواءه ، والحيلة في ذلك حتى لا يحب عليه الشمان ما ذكراء أنه يتولى قضاء ذلك الدين رجل أحر ، وهو نظير من كانت له شهادة بالدين على إنسان ، فجه ، شاهد، وأحبر هذا الشاهد أن المطلوب فد قصى الدين ، أر أم الطالب أو وهيه عنه ، عاجب ناك تناكن عنه دلك أن المطلوب فد قصى الدين ، أر أم الطالب أو وهيه عنه ، عاجب ناك تناكن عنه عنه أن المشهد عنه المامي عن ذلك علا يشهد المناهد أن يشهد بالدين * قال بعض مت يختا و مهم أنه المتحرز بالدين ، هل يسع فهذا الشاهد أن يشهد بالدين النسمة ، والوسى يتولى : أقر المنت عندى بالدين ، هل يضم بالوسى عنولى : أقر المنت عندى بالدين الناهى هو الذي ينسم بالدين ، وقال معضى أن الناهى من من الناهى ينسم بالدين ، وقال معضى أنه المناه ، تب يقول : هذا المناور وحيل إلى الناهى أن كا الميت من مال الميت من والا يقر بقضاء ، تب يقول : هذا المناور وحيل إلى من تركة الميت . من تركة الميت الدين من مال الميت من والا يقر بقضاء ، تب يقول : هذا المنت وحيل إلى من تركة الميت .

وقيل ، يشغى أن يجعل مقدار ذلك الدين في كبس فيصعه عين يدبه ، ويتفاقل سها حتى بجيء صاحب الدين، فيأخشها دلما أنه طفر بجيس حضه ، ولا يضمن لوصى شيفًا ، ولكن الشرط أن يتفاقل الوصى عنها إذان كان عالمًا ، بأخذ الغرج ذلك المال،

⁽۱) ، گار دی ظ ا ادریام مکان ا شیب

⁽٦) وأفاق من الأصل الفقة الشار أو هذه الدارات

يصمن، وقبل: بنبغي أن يودع مقدار ذلك المال من وجل، فيعن، وب الدين، فيأخذه من الودع بغير المره؛ لأنه ظفر بجس حقه، ويصبر قصاصاً بحاله، ولا يضمن الرصي شماً.

وقيل: ينبعي للوصل أن يميع من رب الدين ضبقًا من التركة بمقدار ذلك الدين، ويتناسى في فعض الثمن، فيجحد المنسوى الذي هو عربم البت أن يكون له عليه ذلك الدين، ولايحت في بينه إذا حلف.

قال: فإن أراد الفاضي أن يستحلف الوصى ما قضيت دبنا، ولا وصل إليك من تركة الميت دبنا، ولا وصل إليك من تركة الميت، ولا أمرت بشيء منها بباع، ولا وكلت بشيء قال: إذا كان مظلومًا، وكان قد وضع النركة مواضعها على حقوقها، ويسعه أن يحلف، وينوى غير ما استحلف يعنى بنوى مناعًا لم يكن في التركة أصلا من مناع الهند، أو غير ظك، وإنه لم يصل إليه حقة " ولم يبعه، وإن كان ظائم لم يضع الأشياء موضعها لم يسعه أن يحلف على شيء من ذلك، وهذا لما عرف أن اليسين على نبة الحالف إن كان مظلومًا، وإن كان ظائمًا، في نبة المالك، وهذا لما عرف أن اليسين على نبة الحالف إن كان مظلومًا، وإن كان ظائمًا،

۱۹۹۸ - المويص إذا كنان عليه ديران، فأراد أن يقطى دين أحدهم، ولنج يكن لبقية الخرساء أن يرجموا عليه ويضمنوه، فالحيلة أن يضع قدر المان الذي عليه لهذا الذي يربد أن يقضى دنه بين سبه، والا يدفعه إليه بنفسه، ولكن بتخاص عن ذلك حتى يغيضه هو، ويذهب بحقه، ولم يعلم بقية الغرماء، ولم بكن لهم أن يطافعوا المريض، بل يتعون الغرم.

۱۹۹۸ - رجل له على أخر دين، فأراد أن يوصى له بالدين الذي له عليه، وله ماله يخرج مقدار الذي له عليه، وله ماله يخرج مقدار الدين من ألف ماله، وخاف أن يحجد ورثته الثركة، ويرجعوا عليه ثلقى الدين الموصى به قبال: ينتشرى رب الدين إن لم يكن مريضًا عن عليه الذين عينًا بمفتر الدين على أن المفترى بالخيار في ذلك عشرين سنة شلا، ويفيض المفترى، فإن مات الذي له الدين حاز البيع عليه، ولؤمه المتمن قصاصاً بالدين، وإن أراد أن ينقض المين ما عليه عليه، ولؤمه على حاله.

⁽١) حكتافي الأصل

فنال شيسي الآثيمة الحتواتي: هذه القبلة بقائي على قولهساء لا على قول أبى حيده رحمه الله الآثيمة الحتواتي عنده القبلة بقائي على قولها بيا يجوره وعندهما المجورة على ما هوفته وذكر هذه السيالة في حيل الأصل عوفتال: الخبلة أن يشهد المريض أنه قد استوفى ماله على دنان، ويصح إفراره، وإن كان حدا إفرارا بالدين من المريض الا الدون تفتضى بأمنالها إلا أن هذا إفرار الأجبى، والإقرار بالدين للاجنى صحيحه أو يفر المريض أنه لم يكن له على فلان شيء قط، فيجور ذلك، والا تسمع حصومة الورثة معدمد وقاته الأن مداهذا الإقرارات لا يسمع خصومة الورث

قوله: في المسألة الأولى: أنه إدا أقر أنه قد السوفي ماله على فالان، إنه يصح إقراره، وقوله في المسألة الثانية : وإذا أقر أنه لم يكن له على فلان شيء قط، إنه يجوره معناه أن الطالب بهذه الحيالة يصل إلى مواده الأن استحمال هذه احيثة جائز الأن ذلك كذب وزور، ولا يجوز استعمال الكذب، والقطوب بهذا لا يبوأ ديانة، والدين الذي كان علم يصير مورثاً لورثة الطالب ديانة.

1990 رجل أوصى إلى إنسان، ودقع إليه ألف دوهم، وأمره أن يشتريها بما عبداً، هيعتشه عنه، ونم يشهد له على دلك، ثم مات، وقد صار في أيدى الود نة أقسعاف هذه الألف من ماله، فاشترى الرصى بألف عبداً، و خاف أنه إن أنر بهذه الخملة، قالورثه بجحدون الوصيية، ويأخدون منه الألف، وإن لم يقر بعيض المال، أصنفت هذا النعيد عن البت، فالولاء يكون له، ولا يكون للمبيب، والحينة فيه حتى بعيق العيد، ويكون ولاء المبيت أن يقر الوصي أن رجلا حراً من المسلمين أقر المبيت أن المبيت وهذا ألب قد كان دفع إليه ألف درهم، وأوصى إليه أن يشترى بها عبالًا يعتقه عنه، وهذا الحر غيل ما أوصى إليه من ذلك، وقيض الألف، ثم إن فلانًا الموصى لوقى بعد ذلك، وإن المبر الذي أوصى إليه البت الديد الوصوف بما أقر به فلان، وأمنقه عنه، بيمتق لعيد من المبت، ويكون ولاء المبيت، ولا يكون للورثة على هذا الرجل سبيل؛ لأنه ما أقر بغض شيء من المبت، ويكون ولاء المبيت، ولا يكون للورثة على هذا الرجل سبيل؛ لأنه ما أقر بغض شيء من المبت،

وأخرى أنا يقر الوصى أذ الميت قد كان أرصى إليه في حيانه أنا يشتري له حبداً

يألف درهم بعد مونه من ماله يعبى من مال المرضى، ويعنق عنه، ولا يقر بقنض المال من المبت من تركته: ثم يقول: فد انشريت هذا العد بألف من عالى يعد موته، وأعنفته عبه على أن أرجع بالأنف التي نقدت في مال المبت ، فيحصل المقصود، وهو نبوت الولاء المبت ، ولا تسعية على العبت، ولا يرجع المبت ، ولا يرجع على العبت، ولا يرجع الوصى على الورثة؛ لأنهم لم يقر وا بالأمر، ولو أقر وا مالأمر رجع عليهم بألف؛ لأنه وضع المبالة فيما إذا كان له مال كثير.

قال شمس الأثمة الحلواني، وهذه الحيلة تصح في المسألة التي ذكرنا قبل هذا أن المبت إذا أقر بالدين بين بنتي انوصى، وخاف الرصى أنه تو أقر أنه قضى ذلك لدين من مال المبت أن لورثة لا مصدفونه في الدين، ويضمنوه ذلك المال أن يقضى الرصى الدين سراً، ثم يقر أنه أوصى إليه بأن يقصى ديته من ماله يعنى من مال الرصى، وإنه قضاه من مال نصمه ، ومه حق الرجوع في التركة ، فلا يصدق على الدرثة في الرجوع عليم ، ولا يحب عليه صحاف الأمه ما أفر بالقبص أصلا .

149.47 وبول أوصى إلى رحل ودفع إليه ماله وقال له: افلان على كذا ولفلان كذا، قادفع من هذا المال إلى فلان كذا، وإلم يشهد على شيء من فلك، لا على بسعض ساله أيضًا، وأفر أو سي بإعظه دلك، ولم يشهد على شيء من فلك، لا على والمؤيدة على أو على الوضى فلك الغيم، فحاه الغرساء والموضى لهم إلى الوضى وطلبوا حموقهم، فحاف الوضى إن دفع ذلك إليهم، وأفر أنه قبض من حال المهم، وأفر أنه ويقسمان أنه والموضى كالحراء والموضى فلك إليهم، في الوضاء والموضى كنابًا على كل من يعطبه نبيقًا أنه فيض من خلا الوضى بالمحتج عالم على فلان الميت أو جميع ما أوضى أبه فلان الميت، ولا يذكر أنه قبض ذلك من مال الميت أو من مال الموضى المعتب على فلان الموضى، ولا يقر أنه ويقم من مال البت، أو من مال الموضى، ولا يقر أنه دفع من سال البت أو من عالى نصمه ويا يقر أنه دفع من سال البت أو من عالى نصمه ويا يقر من منال الميت، ولم يقر بذلك، فلا يجب عليه ويؤكد الكناب على كل واحد مهم بعسمان المرك، وهذه حيلة وأضحة؛ الأن الضماك المنسان.

١٩٩٨ - وقد يشعلن بحسائر إلوصياية مناذكو ومنحدمات رحيميه الله في حييل لأصل ويبريذكوها الحصاصر حمه انه أن شهادة الوصي للمدر لانقبل وشهادة الوصي لابن الجب بعين له على الجب، من تقبيل؟ إن كب الابن مسخيراً لا تقبيل مالاتفاق، وإن قان كبراً، مكملك عند أم احتمه رحمه الله، وعندهيم اللها ، والمُمالة في الوصابا معرومة، هذا إذا كان الآين كبيرً، حال ما فدر الوصير. لوصية، وإن كان صعيراً؛ وشهدله بالدين بعد ما تمري لا تعبل أنشهادة بالإجماع، عكفا دكره تسمس الأكمة الحلوالي، وهذا لأن الرصى تقبول الوصالة بصير خصبُ، وحين قبا الرصارة لم تكن الورلة كيباراً، فصير حصيبًا في حميم ما فوص ليم، فهو وإن شهد بعد ما كمر الورنف فإنه يشهيد وهو تحصير بالقبول السابقي وشهادة الخصير لالقبل، والخبلة حيل تقبل شهادة الوصيحي لمست أن يخرجهم القاصي عن الوصية أو يحرجان أنفسهما رف المريقيلاء وجعر الفاصر مكاتهما وصيئ في مال البت. فتعين شهادتهما للميت حسطة الأن في حيالة أنه فيالة إنها لا نقيل شهادتهما للمست الأسيما يحراث ولي التسبهما معمأه وعايفت للميته فحل فيصه يكون للوصيء وهما العني فدؤال بحروجهما عر الوصايف فتقمر تنهادتهما.

شرفان أفي هدواخيله يخرجهما القاصي عمرالوصايد أو يحرحان أنسبهما إذا لم يقبلان فقد حور وعراحهما أنفيتهما عن الرصاية، وإنا كالزيقير محضر من اللوصيرية وشرط لمثك شرطان وحواق بكون فمار فيولهمان وإف كان حكفا باعتبار أن الوصي وكبل بعد الوعاق فيعتبر بالوكبار حالة الحياة والوكبل حالة الحباة بملك خراج لفسه عن لوكالة فبل القبول بمحصر من اللوكل ولعيو محصو منه، وتعد القلول لا يملك دلك إلا محضر منه كذا الوكي بعد الوفق

قال: وبس لهما حيلة حتى يحرجا أنفسهما عن الوصاية بعد الشول بعير محصر من الموضى غير أنهما إن أحد أن لا تلزمهما عهدة التصرف في مال البت لركان رجلا. حتى يكون المباشر فللصرف في مال لجت هو الوكين؛ لأنَّ الوصي يُمكُ التوكيل فلكون المهدة بعد ذكك على الوكيل دري الوصي وحكى عن النبخ الإمام إلى عند الله الخراض "رحمه الله. أن الهما جهة حتى يحرجهما القاصى عن الرحبة الإمام إلى عند الله الخراض لا يدع الانفسهما دينا على البنت ويقولا: محن ترفع ذلك من السركة. أو مقولا: معنى هذه الشركة ما أدارها من البنت حال حيث بكدا و كذاء و تعن تأخذ ذلك من التركة حتى يتهمهما القاصى أبيما بأحذال الله من تركة البنت قبل الإنسان بين يدى القاضى، فيحرجهما عن الوصاية: إذ للفاصي أن بحرج الوصاية والمنافقية المنافقية وين ربيمه الإنسانية والمنافقية المنافقية ا

وفي أدب القدمي: الاشهادة الوصي بعد العرل لا نقبل الأن الوصي تحرد الوساية يصير حصسًا، وشهادة الحصم لا تقبل يخلاف الوقبل على قول أي حيفة ومحمد رحمهما الله، فإنه لا يصير حصصًا عده عجره الركالة ما لم يخاصه أما الوصي فيخلافه وقد نص على القول هذا، فصار في المألة ووايتان

قال العن الوصيين إدا كانا يعلمان أن لرحل على المبت دينا فقضياه و فم جاه بعد دلك يشهدان أن الدبي لذي الانضاء الطالب كان له حقا على البت لا تقبل ضهادتهما و الأنهما بهذه الشهادة بدفعان عن أنفسهما مغرما و الأنهما ممارا ضامتين لما أدبا من المال لما لم يكن الدبي مشهوراً و صيفه الشهادة بدفعان الصمال عن أنسهما و وإد فهما بذلك قبل الانهان بوصية و فهو على هذا التفضيل الذي كانا .

۱۹۹۸۵ - هال : الضاضي إذا أواد أن يلغم إلى الورثة أسوالهم ، ويكتب عنيسم البراءة من كل قليل وكثير أغا أوثق لموصى أن يسمى ما جرى على يديه ، وما أعلى ، وما أعطاهم ، أو يكتب عليهم السراءة عن كل فنين وكتبر ، والا بسمى شبئا ؛ الله لا تأمن أن يحضر صاحب دين أو وصيه ، أو وارث ، قيضيت ما سبمى انه دفع إلى الورثة ، وإذا كت براءته عن كل فلين وكتبر ، فليس له ولا ، أن بضهره ، فهو أوثق للوصى ، وتكن

⁽٤٧ هكذا في ظاوف وم، وكان في الأصل: الجرجاني مكان: الخبراجري .

الأوثن للورثة أنا يسمعي دنت، فريما يخفي الوصع بعد البركة ، فإذا كنبوا له اليا ادوعل كن قليل وكثير ، لم يكن لهم مسيل على ما يطهم عليه من الجنابة بعيد ذاك . وإذ المعود حاوصل إليهم، كانا نهم أن يحاصموا فيما يطهر مي بديه من التركة بعد دلك

١٩٨٨ أ. رجل بديس أنحراء وبحاطهم وتكنب تطبهم الصكاك ووزه والذو غَارَادَ أَنْ يَسْمِي وَصِيهِ فِي قَارِصِكَ بَعِيهِ ؛ لأنه لو كتب الوصية مكل عيد كلها في الصلك واحدرها يصيع ذلك الكتاب، فهاه عكن إنبات الوصية حبنت، فأحينة أن بكتب مي أحر كن صف الدهلان من فلان أفر أن علان الن علان وعيده في تفاضي حييم مايه من الديون ما في هذا الصك وعيوه بعد مونه يكتب هذا في أحر كار صك. حتى إذا تساع البعض أمكن بلبات الوصية بالماهي، وإن أحب أن رجونه وكبلا في حياته كتب: وقلال وكيله أبصافي فنصردتك والحصومة فدفي حنانه

وإن كان الصك لرجنين يكتب: وقد أفر فلان من ملان أنه إلى عاب والحد منهما ه أواحدث به حدث لموت و فالباقي منهما وكنته في فضرا هذه الشير و عبروه والحييم مة عي كو قلبك ووصيمه في وذلك وفي عمر ومحده وقه و فيجووا وهرد والك الأن أحيد صاحبي الذين لو فوافر هذا إلى عيره حاره وله كنت بذلك في احد الصلك فكال إذا غوطي آني غبابكته

١٩٩٨٧ - ويسبر للوصير أن مزكر حال الوارث، أما إما كان كند أفلال لا ولاية للوحس على الكمور ، فكان الوصل إذا ؟ إن الدارث شائد التالأجنس في حضوه والس الملاجمين أن يركن مثل غيره مغير أمره، فكذلك الوصل، وأما إذا كان الوارث صحيرًا فلابه لا وكناد في مان الصخبراء ولمو فعل صمين. ﴿ لَهُ صَبِيعِ مَالَهُ فِيصَمَنُهُ . وأنه إذَهُ أعطى عنه صدقة الفطري الفياس أن ليس له ذلك، وإن أعطى يصمن، وفي الاستحسان؛ له أن بعطي عنه صيدقية التطربا وإي أعطى والايصياس وهواقول اللي حنيفية وأبي بوسف رحمهما الله ، وقال محمد وزفر وحمهما الله : السرلة أنَّ يعظم حتى إنه لو أعظى يضمن وكذلك على هذا الاختلاف لأب والجد ذالم بكن لدأب ولا وصهاأب و وإن كنان الابن صبحيراً ، وأه أب موسد بحب على الأب أن يؤدي عنه صدفه العطر ه وحفها كناب الصوم تب ذكر في الكتاب: وكذلك الوصى كو ضحى عن الوادث وهو صغير من ماله ، فهذا والباب الأول سواء في الفيات على المستحدان لا يفسسن و لأنه طام يأتله و هذا عنده هذا والباب الأول سواء في الفياس في أنه في الاستحسان لا يفسسن و لأنه طام يأتله و هذا عنده هذا الروايات عن أي حيفة وأي يوسف وحميهما الله هي الأب والوصى أنه إذا المسحى عن الصفير من ساله لا يضمن و وهي يؤمر الأب أو الوصى و لأديف على عن الصعير من ماله أم لا؟ وهل بازمه في ذات الله تعالى الديفسي عنه أم لا؟ في قياس قول أي حيفة وأي يوسف وحمهما الله و الحيف الروايات عن عاد الخرف عنى رواية سوى بين صدقة الفطر وبن الأضحية أنه يؤمر بالأضحية عنه كمه يؤمر الأب أو الوصى أن يعلى عنه صدفة الفطر وبن الأضحية أنه يؤمر بالأضحية عنه وقال الايؤمر بالأضحية عنه من مائه وفي والمناسبة عنه وقال الايؤمر بالأضحية عنه من مائه وفي دات الله تعالى .

وأما إذا كان الآب موسراً والإبر الصغير معسراً على معي الآب أن يضحى عن ولده أم لا؟ فعن أبي حنيفة رحمه أنه: فيها روايتان، في رواية قان: عبيه أن يضحى من ولده أم لا؟ فعن أبي حنيفة رحمه أنه: فيها روايتان، لا يحب على الآب أن بصحر عن ولده لصغير للحدج، لم ذكر في الكدب في الأضحية غير أني أستحسن في هذا أن لا يضمن الأنه طعم بأكث، ويدخل أحد هذا النقط أنه إذا ضحى عن الصغير من ساله أنه لا يتصدق سخته ولكن مدخر واقدد لهد الصغير، وليس للوصى أن توكل غيره، وهذا إذا كان لصبي يحبث يأكل صل هذا.

قاما إذا كان رضيعًا لا يأكل منز ذلك الطعوم . فسند بخيا المناشرون مختلفون فيه ، قال بعضهم ا يتناول هذا الوصى اللحم بمطعوم يأكل منذ دلك المنسوم فيتناول الوصى باللحوم و لمنسوم مطعوم يأكله الرضيع نحو المائية والسكر ، ويشاول الحاشة بمنبوس بنسمه الصعير ، وقال بعضهم : بذكاه أهذا الصغير من أقربه من يفرس نفقته عليه ، بتصدف بهذا السحم على أقرباه الصغير الفغراء . وإن كنان أقرباه مباسير . ولا قوباه أهراه والجدأو الإب في هذا بحراء الوصى في الأحكام كلها العقراء ، وكذلك اللحم على

١٩٩٨٨ - قال: ولا يحور للوصى أن يشتري شيئًا من مناع البت الذي من نفسه

لنفسه ، واعلم بأن شراء الوصى مال البنيد للغسه من نفسه عبد محمد رحمه الله لا يحوز سواء الشرى بحل فيمته ، أو مأضعاف فيمته ، وفال أبو حليفة رحمه الله : كفلك إلا أن يكون في ذلك مفعة للينيم ظاهرة ، بأن يشترى ما بسارى عشرة بعشرين ، أو يبيع من نفسه من مال الينيم ما يساوى عشرة بخمسة ، فيجوز تصرفه وعقله على البنيم ، وفول أبي بوسف وحمه الله مفطري في ظاهر الروابة مع قول أبى حنيفة رحمه الله ، وحكاه الطحاوي في محتصره أنه مع قول محمد رحمه الله ، وفقا قبل : كان قول أبي يوسف أولا مثل قول أس حنيفة رحمه الله ، قريجم إلى قول محمد رحمه الله .

وإن أراد التحوز عن قول محمد رحمه الله في هذا النيم والشراء، فالحيلة فيه أن يبيع من رجل ياتي به ، ريصمع وفء، من حسن عهده بمثل ثمنه، شم يستنام منه، ويلشريه بعد الفيض كما ذكرت في الركيل بالبيع إذا أراد أن يشرى ذلك الشرب.

و للأب أن يشتري دلك لنفسه من نفسه مناع المه الصغير إذا كان علل قبمته، أو أقل من قبسته، أو أقل من قبسيرة الاسباع والابته هنداء و هند زفر رحسه الله الإجواز له أن يشترى للمسه من نقسه من مال ابنه بحال من الأحوال، و الإجارة على مذا الاختلاف عندا الأب أن يؤهجو نفسه لعمل من الأعمال من ابته أو يستاجر من نقسه بنفسه من حال ابنه شيئًا بأجر ملله و أو بأقل مما يتغلب فيه الانساع والابته ، وعند (فر رحمه الله : الا بجوز ، وهو محض القباس

وآما الوصى إذ أجر نصبه لعمل من الأعمال من البيم ليكون أصلح للآجر، أو أنصحهم في العمل، وأقلهم أجراً، وفيه منفعة فناهرة للبيم، أو استأخر لفسه من نفسه فسيق من مال البيم باكثر من أجر مشله باضعاف، في ظاهر الروايات: لا يجور؛ لألا تصدر في الوصي على أبيم إلا يجوز، وينفذ بشرط الأحسن، وما هو أصلح البيمي، وهذا المعنى معدوم هنا؛ لأن الرصى ما بأخذ لنفسه من مال البيم خبر مما يعطى، ويبذل لد النام بأخير عما يعطى، ويبذل لا منافع نفسه، والمنافع عمدنا لا تقرم إلا يعقد،

قال شمس الأنمة الحلواني. وكان قاصيًا يقول على فياس الصارية: يتبغي أن يقال: بأن تلوصي أن يؤاجر نفسه في عمل من أعمال الينيو بأقل الأجور، ويصح إجارة نفسه منه، فإنهم قالون في الوصلي له أنا يخفل نفسه مصاربا في مال لينهم، والمسارية إجازته والمهمارات أجمر ناما المالية و قال يسفي أن تكون الجنوس في الإجازة، مكان حتى توسع بعض صححاء رحيهم الله، فقالون بحوز للوصل أن يؤاخر نفسه في أهمال اليني بأثل الأحورة وأنا يكون أنصح الأجر كما في الصارية.

وعبد حكاية يحكى عن العليه محسدين إيراهيم ميدنى: الدكال وصيا نبيتهم، وحنيح إلى تلك وحنيا نبيتهم، وحنيح إلى تلك وحنيح إلى تلك وحنيح إلى تلك العربة، ومن أبيتهم، ومن الطاطيع من منطحة العربة، ومن أن أن أن من العنب من كرم البيهم، ومن الطاطيع من منطحة البيتهم، ومن النبية ومن المناب والعليم، ومن الطاطيع، وخلال المناب والعليم، وطلبوا منه المال البيتهم، فيوينتفت إلى قوليهم، وحمول باكن من فلك حتى الحوا عليه، وطلبوا منه الدنات وجمد المالة المالك المناب وقال القصيم حمد الله المالك المناب المنابع، وقول وحملهم فكن لا تتصح ولك عديهم، فأورد عليهم منالة الشركة المنابع ولك عديهم، فأورد عليهم منالة الشركة الشركة المنابع، المنابع، فكن لا تتصح ولك عديهم، فأورد عليهم منالة الشركة الشركة المنابع، المنابع، المنابع، في المنابع، والمنابع، وال

وقال الوائد وصبًا استعارهالة بعمل بها عسلا من أعمال ليشيم، فعمل حتى حاور عن الحدالدي حدثه حتى صار مخالف، وعطيت الدابة، فإن صسانها في مال الداب وقرار القدمان دي أيدم دليل على مدحة، الدنك واجوال الصحيح في ظاهر ووية النسوط أن أن الإسرة لا تضع .

وقرق من الإحدة والفسارية ، والعرق أنا في فصل المسارية الوصي بيس بسرط مسابة شيئًا من مثل أبيتهم ، ولكن بشترط تنفسه المسار الشورط من الربح ، وينح ذلك من فحراله في مثك الدسم ، افسل جه ضراع على الشيم ، من محصل له سمعه طحراته ولهذا المعنى صحت المسارية ، فأما في الإحارة ، فالرضي يستحلب لنفسه من مثل الشيم مسأله ويدل له من نفسه منعجة ، وقال ما يأحله نفسه حراً عما بعقيم ، فلم يكن تصوفه على وجه الأحسال ، فلهانا لمعنى لو بجن

التهاما فكرامن الجوان في الرحمي إذا أجر الفياء لقول عن أعمالها البريم، وإضناحر

ووفيعي مالصيام الكفية لعيم المالفاتان

⁽¹⁾ هكذا على طاوف، وكالناهي الأصل وم - المصارب

سيةُ من مال البتيارلنفية مستقيم على قول محمد في القصلون، وكذلك على قول الو حنيمة رحمه الله: ويما إذ أجر نفسه في حسنفيون على قول أبي حنيفة رحمه الله أفيما إذا استناجي شيئا من مال انسيم - لأن فيه منعقه طاهرة للسيم - لأنه يريد أن يجعل منافع الصعير منفومة وفيسعى الايحوار عمراقواءا إلاالالاباحراد لايتعاب فرامتها ووهكفة فاقر الفناوري في شرحهم وفي مصاوعه شيخ الإسلام اللوصي إدا أحر افسمالك والأفل من أحر منَّل عمله واحتى كان للتمعير فيه صفعة طحره محنٍّ .

وأما فأرار ما فازة أخداك صي أرض الرنب وزفراءة زاط وجود إذا كامت المشهوم مفعة ظاهرة؟ قال سنس الأسمة الحنواتي: قال في ظاهر المستوط : إن لنه إداكان من جهة الدعس لا يحوز دواية شادعن جهة البثيو يحوز ، وهما عجرت وكالدالقياس أنَّ بِكُونِهُ الْحُولِي عَبِي القلبُ مِن هَفَاءِ لكن أَجِلُتِ فِي اللَّمَوِطَ العَبِي مَا ذَكِرِ ، وحقور م إله الرعام، وكتب في كتاب الدصايا من هذا الكتاب في هذا القصار احتلاف المتنايعات منهم من قال أيجيل كمان الفعها إلى أخراء ومنهو من قال: الواكان النَّفَر من جهة النبيم لابجوراه لما فيبه من إللاف بقره حالال وإدائناه المدر من فيل الوصير جاز عند أبي حنبقة ، حمد الله ؛ الأن الوحس يصبو مستأخراً أوص البنيم، فبكون دلك ودالة السنجار. الوصي الصعيراء وذبك حائز في قول أبي حنبقة رحمه للدعاني ماصرار وعدمة الشايح على أنه إذا كناك تسميد التقدماك أو أجر أذن خبر اللينوم كارموب من احرارج. إنه لا لجورة وإلوكان ما يصيبه من الحارج خبرا له يحورا

وكذلك الحداث الأسارة كنان الأساميك والمركل لدومين يعني الحوات فيله كالحواب في لأب الأنه بمرته لاب في انساع ولايته الانجوار نصر مانه في حامدة كنصرف الأساحين وللم

وحي أراد أن يحتدل حتى لا يداخل عليه شيء في قول أحد إد انتماري من منا والله الصغير ، فإنه يقعل منق الذي وصمما في أمر الوصلي ، والواكيل

\$ 98.9 - الأسررة اشترى من نصه مناخ صمير شيئًا. كيف بيرة من فتون كالل الوحمة فيه الديخوج الأسامقشار النمن مواميان مسمه والأبث ميانه ديدر مثلاء فيريقوال الأميار إلى المشربين من نفسي مناع ابني كالرعالة ديناراء وحذه مالة ديناراء وقد الخراطبها من مالي ثمناً لهذا الذي اشترينه، وقبضتها لايني يكون له في يدي، ويشهد على ذلك، قال تسمس الاثمة الحلواني، ما ذكره صاحب الكتاب إشارة إلى أن الأب لا يبوأ عن النص ما لم يقرر الثمن، ويشهد على أنه فيض هذا النس لابنه من بعب.

وروى عن محمد وحمه الله: قاه قال: لا يسرأ ما لم يشهد بذلك الشمن لابنه من مال نفسه شيئًا، وكذلك على هذا إذا أنق من مال المه الصخر في حاجة نفسه حتى وجب عليه ضمانه، أو غصب شيئًا من مال صغيره حتى وجب ضمال دلك على، فم أواد أن يبرأ على ما هو إنسارة صاحب الكتار، إدا أشهد أن هذه مال ابنه، وأنه قيصه له من نفسه بحور، على قياس ما روى عن محمد رحمه الله، لا يبرأ سا لم يشتر الابن بذلك المال الذي عليه من متاج نفسه شيئًا.

وأحمعوا أن الأب إذا وهب لابنه الصغير شيقًا أنه بصح، ويتوب قبضه عن قبص الابن، فكان صاحب الكتاب قاس هذا على الهبة، وأجمعوا أنه إذا أوجب للصغير على الوصى شيء من فلدراهم أو الدتائر، فأفرز الوصى ذلك القدر من ماك نفسه، وأشهد الوصى على أنه قبض لنصمير أنه لا يبرأه لكن صاحب الكتاب هرق بين الوصى وين الأب، فقال اللوصى لا يقاسم على إنه إذا كان مالا مشتركا بين الوصى وبين الصغير، فقام، الوصى بنفسه لا يصح، ولو كان مش هفا من الأب يصح، فظهرت التفرق، ينبسا.

وفي الهدوس: الشمن الذي لزم الأب بشراه مال ولده لا يسوأ الأل منه حتى بنصب القاضى وكيلا عن الصغير بقبضه، ثم يعد قبضه بأمر القاضى بالرد على الأب حتى يكون في يده عن ابنه وديعة، والجدابو الأب في هذ نظير الأب إذا كان الأب قد مات، ولم يوص إلى أحد.

القصل الثلاثون في فعل المريض ومايتصل به

1894 - قال الخنصاف وحمه الله تعالى: مريض عبه دين بنعص ورثته: فأراد أن يقر له بدينه، فقد عرف من أص أصحادا أن إقراد المريض لدهض ورثته لا يصحر والخينة في ذلك حتى بصل هذا الورث إلى دينه أن يقر المريض بالدين لا جنبي يثل به عيقوة الاجنبي: أيس هو إلى وياء هو لوارثك فلانه وهذه الحينة مدرعة من ما الله الحامع فير أن مقد الحيلة إلها تتأتى على توليا، أما عند رفر وحمه الله. لا يتأمر الابتار والأجبي يثل به وغذه الإيصاح هذا الإيتار والمحتب إلى الوارث، فإن نسالتي على مول الكل أن يقر الريس بالدين الاجبي بثل به ويأسر الأجنبي أن يضيض العين. وينقصه إلى الوارث، فإن نسال الاجبي المحتب ولا يحتب وحال أن يأسر الريض هذا الله ين واجب لك على الميت، وما يول أن المحتاد على من الميت عبد من أحيان أحلت عليه والمحتب والاجتبار في أن أحلت على ما لحيان من الوارث على ما يستحلف عليه غرب، الميت، ولا يحتو في أن أحلت عليه من الميت والميت بالدين والميت والمي

شم ذكر الحصاف وحمه الله . أن القاضى يحنف الأحتبى المقر له باللهن بالله هذا الذين واجب لك على المبت و ما أمرأته منه و وإن لم يكي لهذه المهيز طالب هنا، وإنها كان كذلك والأم اليمين هنا إنه تقع النميت و والقاضى تائب البت و فيلحلفه احتباطاً. وإن لم يكن لها طالب

وكان الظاهي الإمام أبو على النسفي يقول. كدا عرفنا أن الدين إذا نقادم وحويه حتى يتوهم سقوطه بقه الأسباب، فاهرم البت يستحدف بالله ما سنط دينك، ولا معضه موجه من الوجود، وكنا نطن أن الدين إذا ثبت بإقرار المريض في مرصه الذي هو قريب إلى الموت أنه لاستحدف الغرج، بل يعطي حقه، غير يجرد الأمادكر في المبسوط الي مواضع . أن الريض إذا أفر في موضيعة بالليون للغرصاء . فإنهم يعطون ذلك، ومم ينشرط اليمون ، والشصاف - حمه الله ذكر اليمين ههذا، فهذا شيء استغيد من حهله . قال: وإذا للم يكن للأجسي شيء بيبعه من الوازث، فالحيلة أن بلب الوازث للأجنبي عبدًا من أحيان ماله، ثم يبيع الأجبي ذلك المين بعدما فنضر من الورث يذينه على نحو ما صا.

رحيلة أخرى في هذه المسألة أن يحصر الوارث مناعًا أو شيعًا يكون فيمته مثل الدين الدى له على الريس، ويسع دلك النسء من الريض محصر من الشهو و يكف وكناه ويسلمه إليه و فيصبر مال الورث دينًا على الويض بالميتة و ثم إن المريض بهب ذلك العين مى إلى الورث من المارث الإورث دينًا على الريض بالميتة و فيسترفى الوارث ويرجع إلى الورث مناعه، ويصير مال الوارث دينًا على الريض بالميتة وفيسترفى الوارث فلك من المريض كالأجنى، وهذا لأن الوارث وينا على الريض بالميتة وفيسا فيه قيسته وأما ما لا فيمتة فيه فالوارث على الريض بالميتة ومنا الدين يست للوارث على الريض بالميتة ومنا بالميتة وعصل عنه ماله إليه ومنا بالميتة والمنا بالميتة ويسه فيستوفى الوارث ذلك الدين يست للوارث على الريض بالميتة ومنا بالميتة ويسلم عنه ماله إليه

قالوا: وهذه حيلة حسنة ؛ لان فيه نوع شبهة ؛ لأنه فيه يتكرو وجوب الدين ؛ لأن الدين كال واحماً على الميت فيل البيع ، وبالبيع يجب دين أحر ، والوارث استوفى الذين الحادث لذى ثبت بالبية ، ولم يستوف ذلك الدين بيت قبل ذلك، وإذا بفي دلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورنة الانتفاع بالتوكة قبل فصاء ذلك أدين، فهذه مصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن، وكان احصاف وحده الله بني الأمر على الذلاهر.

نه إن الخصف قد قال: أول هذه الحياة ببيع الوارث متاطأ من المريص بالديل الذي له عليه و قلم بعث في مداراً عليه و قلم بعث في مداراً في المدارك عليه و قلم بعث في حلاف و هكذا دئير شبح الإسلام في شرح كتاب الفراء في باب مزارعة المريض مسألة الريض مشتري مبياً من أميان مال وارثه مطلقاً مي غير ذكر الحلاف، وفي الفياوي المرتبة : ذكر الحلاف في الشراء والبيع جميعاً ، وأحال إلى باب إقرار العبد لولاء من المأتون الكيم تشبخ الإسلام.

وأخرى في هذه المسألة لم يذكرها الخصاف رحمه الله، وهي أن يرفع الأمر إلى

فاضي يرى الإفرار تلوارث والدين صحيحًا الأن من العلماء احتلاق في هذه الممالة عندة لا يجور هذا الإفراد ، و عند الشافعي رحمه الله: يحور، فإذا قصى قاضي مالحواز يصير متعقّاً عليه على ما عرف في كنير من المواصم

وقع بشهد على ذلك حتى مرض أرت له صغيره شيئا ما متاعاً ويزما طبّ أن ما أشبهه . وقع بشهد على ذلك حتى مرض أرام بأمن الورتة أن لا يسلموها له ذلك ، قال: أما ها كان من حلى أو مناع أراما ألسهه من الشرالات ، ليدفعه شراء إلى من يثن له و ولعلمه أن ذلك الابتد ولائة ويروس إليه بأن يدخظ ذلك لها، فإد كارت دفعه إليها، وأما الدار والضبعة إذا كانب معروفة للمربض لا يحكه أن يقعل بالعقار ما معل بالشقول، لكن ينبغى أنه أن يدفع إلى من يثن به سالا سراء ويعول له. هذا المال الني فالانقراب فالتنز هذا العفار مني نها بهذا المال، فم سبح العقار من ذلك الرجل لحصرة الشهود، ولا بقول ذلك الوجل لحصرة الشهود، ولا بقول ذلك الوجل العشار مني نها لهذا المال، في بينا العقار من ذلك الرجل لحصرة الشهود، ولا مقدرات النات فالمشرى يدقع هذا البيد لانتي، بل يصلفان الكانم إطلافًا، فإذا كبوت لانة فالمشرى يدقع هذا البيد.

فال شمس الآئمة الحيواني و قد اختلف مشديه الوسهم لله في قصل آن من جهز اينته الصغيره ، ولم يسلم إليها ، وقم يشهد على ذلك حتى مرص ، وأراد أن يدفعه إلى وحل سرة في حدظ الابته على أن من المحروط الابته على أنه ما يبت ، على بحل الذلك الرجل أن بأخذ مه؟ أكثر الشابخ عمى أنه لا يحدد الأن الفاضى لا يصدق الريض أن هذا ملك ابنته الصدغيرة ، فكذلك لا يصدق هذا أن الرجل و لا يسعه أن يأخذ ذلك منه ، فيبطل به حل منذر الورقة إلا أن الخصاف أنسر في فصل الحلى والمتاح : أنه يحل تذلك الرجل أن يأخذ ، فون خاف الاحتى أن يلزمه بحرز إن كان المريض وهب النصن من ابنته ، ثم دفعه إلى المنادرى ، والشعني أن يابا دلك المال ذال البس عابه في يمينه شي .

وكمذلك لو استنفرض المريض من إنسان مالاء تم وهب لابشه ، تم دفعه إلى الرجن حتى اشترى الضباع منه لايشه ، فهو جائز ، ولبس على دلك الرجل في ثمته عنده ؛ له عرف في اللبسوط أن أن العقد لا يتعلق بعين تلك المراهم ، بل يتعلق بمثله .

-

⁽¹⁾ مكذا في ظل وكان في غيرها (أطلام) مكان (أحما)

ديثًا في الدمة ، فلا يكون هو في احتف بالشراء حامثًا

قال شمس لاتمة الحلومي: هذه حيمة بصح على قوتهماء فأما على قول أبي حيمة رحمه الله: بع الريض من وكس وازنه لا يصح: اللا اصح هذه الحية علمه.

1999 - من لا وارت له إذا أراد أن يوصى بحميع ماله حار عبدنا، فإن خاص أن يرفع الأمر إلى حاكم برى بظلان وصبته بهما زاد على الذلت، فاخيلة في ذلك أن يشر لرحل يثل به بالدين بمثار ما بألى حميع ماله و لأن الإقرار بالدين للأحميل صحيح و وإن أن ذلك منى جومع و ال فارضى المرضى واعد الأجتى في السر أنه إذا مات تصرف منه إلى المواضع التي أواد أن يوصى بالله فيها هذا إذا كانت أمو اله شوداً وإن كان ماله منها و فرار ارد أن بالمحاف الأعبان مالحبي و بالموافق بها و الأعبان مالحبي، و بالموافق يهدر ف الأعبان الأجتى أن يهدر من عبد الموافق ذلك الأجتى أن بالموافق ذلك الأجتى أن بالموافق خلى زنه إن براي ون مرضه أعلى المعرف وشراء المريض ذلك فجرت على أنه بالمواد حتى زنه إن براي ون مرضه أعلى السم إن ساء

1999 - المريش إداك في ينه دار أو صياع لم مص ورشه ، و حاف أنه لو المر مذلك لنو رث لابصح إفراره ، ما لهيئة أن يقول لأحشى : هذه دارك ، فيفول الأجشى : هذه الدار لوارثك ولان ، وليست في ، وقد ذكرما هذه تسألة في أول هذا الفصل

قال، إذا كمان لامرافه الريض، أو لوارث أخير على الريض دين، أخاف الريض أندل أقر بدلك ، لا يحوز إقراره بلوارث، فالحيلة أن يجي، وب الدين بمن يقي بعد فيغر الريض يحضرة الشهود أن ورزله فلالا وكله أن يقيض مانه سبى هذا الرحل، وإلى فيضته هذه، وهو ما الله دينار لوارثي فسلاد، ثم ينكر وارثه الوكسالة، ويرجع وارثه على فلك الرحل، فإذ وحم كان لدلك الرجل أن يرفع على المريض، وإذ خاف الرجل أن يلزمه اليمن، فالوجه أن يبيع الوارث منه فينًا بماله كما وصلاً من فين.

1999 - رحل له لم وهي و رئه وله عصدة، وله أموال وعقار عنه وخاف إلى مات، والعصبية تشارك الأم في المواله وعقاره، فاخيلة له حتى يصبر حملة ماله لأمه أن سبع جميع عقاء الدمن أمه في صححه، ويقبص منها النمر، ويتصدق به عليها، فإنامات الابن أولا، يسلم للأم حميع عقاراته، ونم يسركها العصبية في ذلك، وإن مالت الأم أم لا من مع مثال الأم إلى النب ، وإند تسرك في الكراب منصل الشين، ثم السيندق به حيسة، وإن كان المصدى بالنس قبل القيص حياراً حتى لا يشوهم متوهم من حهلة القصاة الدالإمراء على النمن قبل القيص لا يحور ، وتدنيك عليك بداء ، فتارط التصدق بعد القيض كراك عروف .

وبنات قان للام ورئة مع إليه هذا مون وبنات، فأراد الاس أن يكون ماله الامه خاصة من سات أولا، وأرادت الام أو لاه خاصة من سات أولا، وأرادت الام أو مكون والها لهدا، لاس عناصة إن سات الام أو لاه عون الحبية في ذلك أن يسبع الان حسيع أمواله من الأم، ويقيض النس مها، وخصدى به عليه و ويكون المبع على أو الاس بالحبار عشرين سنة أيضًا و أكثر من ذلك، وضهم الأم حسيع أمواله من الها وخير عشرين سنة أيضًا و أكثر، عزاد مات ادابي أو لاه أمواله فلام، ويمع الأم لا يشم؛ لأنها حية، فيكون حيارها دفيًا، عيد عناها الابن أو لا يشم وجها ورئه، ويسبع حسم ماها الابن، ويعسخ المن بالحيار، به عسم محكم الحيار، وتعسخ المن أو لا يشم وجها ورئه، ويسبع حسم ماها الابن، وتعسخ المن بع عسم محكم الحيار، وتصمل مفهورهها.

مع فقد الحيمة لا تتأتى فنى قول أنى حنيد وحده لقة الأن عدد اشتراط المنظر من الانتقارات و المنظر من الانتقارات و المنظر من الانتقارات و المنظر من الانتقارات و المنظر المنظ

(1999- قائل: عاربين رحل وأحده أرادك الأحث أن تحص بصارتها من الدار

والما عائمة عي شوم . و وال عي الأصل و د الإدامكان الوادا

اللاس ولدنامه أنايات الأح فبلهاء فيصبر نصيب لوقدالأج فظلت جبلة حتى إلفة حابث الإنه فينها وايعواد نصيريه إليوان فالخياء أن ثريع نصيبها سن الداراء وفظاء التلك من الأع بشير معموم، ويقيص الثمن من الأحد ويقبص الأخ المتشري منهاء تم يوضي الأح الهازدات الداراء فإن دات الأح فياها، وحم لك القال ليم محكم الوصية ، وإنا محت هي أو لا يطت الرصية لها ، وكان دلك على ملك الأخر، وحد، حيلة ظاهرة إلا أنه بشيرط أن لا تكون الأخت وترثة للاغوة لأن الوصية للوارث لا يصحر.

١٩٩٩٦ - رحمًا له أم ولد أراد أن يحمل لها دراً وصيعة أو سناعًا، وذلك لا مكون من تدن مالك وذانك في صاحته منه ، فأخيته في ذلك أنا يغر اللولي بين يدي الشهواه أن هاره فدار الني حدها كذاء وإن هذا الماع ومصيبه ومصفه وبريه الشهود حتى ينظروا إله الراحة أحراهاد عرفه وملكه، وإن دلك الرحل الذي هو مالك هذا الشيء أودع م ولدي ميلانة الصلائسة دلك يحدروني إياهم في فيموان الولاائين، وإليها فيبضيه وليتها، وإلى نتك الأشبياء في ينها وديمة لذلك الرامل، فإذا أقل على هذا الوحيه أمصل الثقلة، وهذا لما عمرهما أن الموالي إذا أذن للملوكية بضول الرديعة، عصح فيولها. وإدا مات الموثي لا ينظل الإبداع، ولا يكون للوولة أن يترعوه ذلك من بديها ، وكان لها أن تضم بها لإند المولى بالماليا لانتفاخ

٩٩٩٧ - رحور صحيح له أولاد حمسة مين والمنان وله صباع وعفارات، فأراد أن بفرد السيل نضيعة ، وبمراك سائر عارات سرم الثلاثة والنتيه عمر أنه إن حدث له والد يشارك ليابي في ميرانيم، ولا يدحلون في ميرات الذين أفردهم بنعص الصبح، فالرجعاني الله أناركها على نفيه لابتيه هذبل بضيعة باويفر لهمايها بأو بكتب لهما مدلك مراهاي بعمه وروش أبهما بذلك ويكسه على مدس الابنس كناب إفراد نفرانا ويدرأن تدباءة البافية وويسمياها ويحدداها وصارت لأولاده اليافين وهو ثلاثة بنير ويبتان على ما يكسب الإقرارات، ويشهد عسيما بدلك، فإن حدث به حدث موت كان ساتر ضباعه لولده الباقيل، وإن حرث له وقد، دخل معهم في المراك؛ لأنه لا يصفق هذران الاسان على منابقي من ضياعه ، وإغابِحوز إفرارهما على أنفسهما ، وهذه حباة وانسحة لايحتاج فيها إلى رياده بيان

الفصل الحادي والثلاثون في استعمال معاريض الكلام

الم ١٩٩٨ - يجب أن يعلم أن استعمال العاريض تحرزًا عن الكذب لا إلى به جاء عن عمو رضي الله عنه أنه قال. في العاريض الكلام ما يغني الرجل عن الكلاب، وعنه وضي الله عنه أنه قال: في المعاريض الكلام لندوحة عن الكنام أي سه قه وفي ذلك طريقات العدهما: أن يتكلم بكلمة وبريد لها غير ما وضع فها الكلمة من حيث العلام طريقات الرسيقيات المحالمة من حيث العلم الما أو الأنه المحالمة من حيث العلم المنه لا يتخد لا يدخلها المعالمة والمناب المناب الكنام عن رسول الله إلى المحالمة المحالمة عن وسول الله إلى المحالمة عن وسول الله إلى المحالمة عن والمحالمة عن والمحالمة المحالمة المحالمة عنه المحالمة عنه المحالمة عن المحالمة عن المحالمة عنه المحالمة عنه المحالمة عنه المحالمة والمحالمة عنه المحالمة عن المحالمة أنه المحالمة والمحالمة المحالمة ا

الثاني: أن يقيد الكلام، لعل و "هسي"، فإن دلك عاراة الاستثناء، ووخرح الكلام به من أن يكون عارجة، بلعة أن رسمول الله يُخذ قال في حق بني تريظة، العلمة

⁽۱۵) آخر بعد الترمدي في أسبه (۱۹ /۱ ۱۹ حديث (۲۵۲۹) ومعسويين (اثند الأزدي في حاصه) (۱۹ /۱ ۱۹ حديث (۲۰۸۷۱) والدارمي أيضياً في سبته (۲۰۱۲ حديث (۲۸۲۱) والبراز في أسبنده (۷/ ۱۰ حديث (۲۸۵۵) والو الشيخ في العطمة (۱۳۸۳ حديث (۲۸۵۵) و الزاه: المبدئة من ادراره (۱۲۸۷ حديث (۲۲۳) وذكره الملاري في الفرغيث والشرعيث (۲۲٪ ۲۲ حديث (۲۲٪) حديث (۲۲۸) وذكره المحتولي في اكتمام الخداد (۲۲٪ حديث (۲۱٪)

أمرن عم مذلك الله وأم بكن أصوع بدلك، ولم يكن ذلك كذب منه عليه الصالاة والسلام لتغييد كلام بالعل أصرت عبد والم يكن ذلك كذب منه عليه الصالاة الله ينظر إلى أن حاء الأخزاب ومعهم حبى من أخطب رأس بني التضير، فما زالوا بيني في طاح حتى المناهد بنتهم وين رسول أنه يُظلا، وبابعوا باسفين على أن يغز وهم على الدينة، والاحزاب بقاتلون رسول أنه يُظلا، وبابعوا باسفين على أن يغز وهم بها لا لدينة، والاحزاب بقاتلون رسول أنه يُظلا، والسقد الأمر بذلك على السلمين بينانه في قرار فعز والمستقل منكم في ذاخت الأسكار بينانه في قرار فعز المناهد والمناهد بالمناهد وأخرا المناهد والمناهد بالمناهدة والمناهدة الأسكار يومنيا مشركا، فقال عليه السلام: فقالما أمر باهم بفلك بعني المربابي قريظة أوله أن يومنيا مشركا، فقال عليه السلام: فقالما أمر باهم بفلك بعني المربابي قريظة أوله أن عده الجابعة من بني قريطة كالت عن مواطأة ومواعدة بيننا، حتى يحيط بالأحزاب من عدد المناهدة والمناهدة والمناهدة المناهدة والسلام: فقال علم وضي أن يؤثر عنك شيء لاجل صنيحهم، فقال عليه العسلاة والسلام: فلخوب عدمة باعد إلى المربني المناهدة والسلام المناهدة والمناهدة والم

1999 - ومن شويح رحمه الله كانت له بفلة حسنه كان يركبها إذا خرج للقضاء، فركبه يومًا ، فمر برجل عيون ، فأعجبته البعلة ، فقال : ما أفره هذه البغلة ، فريصت البقلة من ساعتها ، فعلم شريح ما أصابها ، فعال : ما إنها لو ربعت لا يقوم حتى تقام ، فقال الميون : أذا أذا ، فقامت الملة ، فشريح أراد طوله ، ما إنها لو ربعت لا يقوم حتى تقام معى صحيحًا حتى يعيمها الله تعالى ، وإنه كذلك ، فجميع الألبيا ، لا

⁽۱) أغرب حبد ترزال في مصفه (۲۹۸۶ حقيث (۱۷۳۷) وفي ۲۱۹۶۵ وفي آسباب ورود اخبرت (۲۶۹-۲۶۳ حفيث (۲۲۹).

⁽٢) سورة الأحراب الآهـ11.

⁽٣) أخرجه السفيري ٢/ ١٣٢١ عليت (٢٤١٥) و ٢٤١١ عديث (١٩٢١ عديث (١٩٢١) وإن حالاً) ١٥٦ عديد (٣٢٧٠) والصيد في الأحاديث المتناوة ١٩٩/ ١٩ حديث (١٣٢١٥) وأبو عوافة في حديث (١٩٣١ عديث (١٩٢١٥) وألد رمى في حديث (١٩٣١ عديث (١٩٣١) وألد رمى في حديث (١٩٣١ عديث (١٩٣٥) وألد رمى في حديث (١٩٣١ عديث (١٩٣٦)) والتمائي في الكبري أولاً ١٩٤٥ عديث (١٩٣٦) والتمائي في حديث (١٩٣٦) وأبر ماجه في حديث (١٩٣٦) وأبر ماجه في حديث (١٩٣٦) وأبر ماجه في حديث (١٩٣٦) وأبر أبر منابة المراجعة في عديث (١٩٣٦) وأبر أبر أبر أبر أبر أبر المراجعة في الكبري (١٩٣١) وغيره.

تنقوى إلا متقربة القانعاني، ولكن أراد شريح أنا يرد عن العبون، ويحقر البغلة في عيد، فقال ما قال: ليرى ذلك الرحل أنها لا نقوم إلا أنا يقيمها إنسان للكس فيما أو الوهن في وركها وعجرها، والعبون فهم دلك، فيه فليل على أنه لا بأس ياستعمال الماريف.

المكان كذا وكذا، وأما لا أقدر على ذلك، فيمانا أصبح؟ فقال له يواهيم: في أن الله والله المكان كذا وكذا وكذا، وأما لا أقدر على ذلك، فيمانا أصبح؟ فقال له يواهيم: في له: والله أيصر إلا ما سددني غيري، وعنى إلا ما سددني ربي إلى ما يعري، وعنى إلا ما سددني ربي الإما يعري، وعنى إلا ما سددني ربي بدر و هن الله وجل المرابع عنه أن في المكان الله يعينه، وبحت إلى قائد يقوده، ويشي بدر وهن من محيط أوهو أنى ضعيف إن فوني الله تمانى أطلق، أمام برا أحير في المحير في المعانية تمانى أطلق، فإن أحير في صعفت، فيه دليل أمه لا يأس باستعمال معاريض الكلام، والدليل على أنه لا يأس باستعمال معاريض الكلام، والدليل على أنه تمانى أباح من المعاريض ما لم يبح صريحاً، فإن الله تمانى أن قال: فونكي تعاني أن في الله في المنافي من أمره ما يسام وقو قال له: إلى حديثة خلك بصلح للني وسيشفس الله تعانى من أمره ما يسام فلا يأس، وإن كان هذا يوع خطبه.

٢٠٠٩ - ومن إبراهيم: أنه كان إذا دخل بينه الملاستراحة بقول لحادث: إذا استأذن أحد في الدخول، فقل اليس الديغ ههنا، وأعن الكان الذي أنت قائم فيه الوعة أيضاً: أنه كان إذا استأذن منه لقبل للدخول عليه كان يركب على دار قرين أو وسادت وكان يقول الحديدة أن إذا التيخ قد وكب حتى يقع عبد السامع أنه ركب على دارند لحديدة أنه قورجع ، وعنه أيضاً: أنه إذا كان سنسار منه سيء كان يقع بده على الأرض، ويقول: ليس الشيء الذي تستميره هنا، ويريد به موضع وضع بده، ويظل السامع أن ذلك الشيء هذا ويريد به موضع وضع بده، ويظل السامة أن ذلك الشيء الذي تستميره هنا،

⁽١) سورة تنفرة: الأية ١٩٣٠.

١٠٠٠٣ - وعلى علية بن العبزاوا أن قال: كا تأتى إبراهيم وحمه الله وعو خالف من الحصاج ، فكنا إذا حرجنا من عند يقول ثنا: إذ سألتم عنى فاحلفوا باقة ما تدرون أبن أما، ولا في أى موضع أن واعنوا أنكم لا تدرون أبى عن أى موضع من الدار في مقدمها أو مؤخرها ، وأنى في أى موضع أنا فيه قائم أو فاعد ، فتكونون قد صدفتم، وهذا الأنسان إذا كنان مى داره، فنافذى هو من خداج النار لا يدرى أنه في أى موضع من اللائد وكذا لا يدرى أنه في أى موضع من القل ع وكذا لا يدرى أنه في أى موضع من يكون صددةًا في يميت ، ويقع عند السامع أنهم لا يدرون أنه في أى مصر من الأحصار، يكون صددةًا في يميت ، ويقع الأمن للخائف، فهذا من جملة استعمال المعاريفي فيقع النحرز عن الكذب ويقع الأمن للخائف، فهذا من جملة استعمال المعاريفي.

٣٠٠٠٣- وعن إبراهيم: أنه قبال: في رجل أخفه رجل، فشال: إن لي منعك حفّا، فرضان: لا، فقال: إن لي منعك حفّا، فرضان: لا، فقال: الحلف بالمشي إلى ببت الله واعن مسجد حيك، وإغا قبال إبراهيم: فظك الأن المساجد كلها بيت الله تعالى، فال الله تعالى: ﴿ فِي بَيُوتِ أَذِنُ اللهُ أَنْ فَي فَلَا أَنْ قَلَا لَهُ تَعَالَى: قالسام يظن أنه حلف أن فَي فَلَا الله ويكون الحائف ناويا مسجد حيم، ففي هذا الحديث وليل حلى أنه لا بأستمال العاريض.

وإن قبل: كيف بستقيم تعليم هذه الحيلة من إبراهيم للمدهى عليه و والحال لا يخلو: إما أن كان اللدى محقّا فيما ادعى قبله ، وأو كان مبطلا عان كان مبطلا كان للمدعى عليه أن يحلف بأي يجين استحلفه المدعى من غبير تأويل ، وإن كان المدعى محقّه كان لا يجوز لإبراهيم تعليم هذه الحيلة إذا كان ينوى به حقّ المدعى ، ولأنه كان لا ينفعه هذه الحيلة على تقدير كود المدعى محقّا ؛ لأن المدعى إذا كان محقّا كان الحالف في الإنكار منه ظالمًا ، فالمدين على فية المستحلف على ما عرف في كتاب الأيان .

و الجُروب عن هذا أن يقال: إن إبراههم إلما علم المدعى عليه صد الحيمة في موضع كان المدعى محملً في دعوى أصل المال مبطلا في طلبه منه للحال، بأن كان الحق مؤجلا،

⁽١) هكفًا في ظ وف، وكان في الأصل: أعقبة من الحير . . .

⁽٢) سورة النور : الأبه ٣١٠.

أو كنان المُدعى عليه معسورًا، والطائب يطب الأداء في الحيال، وأواد أن يحلف بالمشي إلى بيث الله نعالى على أصل الحق، ولم يمكن إلكار دلك للمدعى عليه، ولا أن يحلف به، قطع يراهيم المدعى عليه ملم الحية كيلا بلزم تسلم¹⁷¹ شي، للحال لعلمه أن المدعى عليه كان محقًا في الامتناع عن التسليم للحال على الوجه الذي ينا.

المحمد المحمد الموال بن سهرة قال الجمل حقيقة وصي الاعم يحلف لعندان وصي الله عه يحلف لعندان وصي الله عنه على أشباء بالله بعالى ما قالها، ولقد سمعاء قالها، فلفينا، فقلت له : با أنا مبا. الله مد مناك تعلقه له قه الارضى الله عنه على أشراء ما قالها، واقد سمعانات قالها، وقال حقيقة وضي الله عنه . إنى أشترى ديني بعضه بمعض محافة أن يذهب كله، قال مدنى قي مدن، فقيل لعثمان وضي الله عنه . إنى أسترى ديني بعضه بمعض محافة أن يذهب حميل في مدن، فقيل لعثمان وضي الله عنه مراداً ليصائه، فتغيط عميل في مدن، فقيل لعثمان وضي الله عنه : إن حقيقة وضي الله عنه مراداً ليصائه، فخاف حقيقة وضي الله عنه مراداً ليصائه و فخاف حقيقة وضي الله عنه مراداً ليصائه في مكان حقيقة وضي الله عنه مراداً ليصائه في مكان المنابقين وقوله . إنى أشترى ديني بعضه يبعض محافة أن يذهب كله معاه أثرك بعض الوج عمده قال أخترى ديني بعضه يبعض محافة أن يذهب كله معاه أثرك بعض الوج عندالضرورة . ألا ترى أن من أكره على إجراء كلمة الكفريباح فه ذلك ثقية لمنه الأخرى ويحمل فلك نقبة لمنه الكفريباح فه ذلك ثقية لمنه وحيد ، وكذلك المفيلو باكل المبته ويحمل فلك نقبة لعبالاً.

٩٠٠٠٥ - وسائل وحل إبراهيم وفالله إنى أذال من وجل شردً اخبيلة مد فكيف أحدثه والميثة والمعتقد والهيم؟ فضال إبراهيم: قل. والله ليبعلم ما قلت. من ذلك من شهده وأعنى بها الذي و وإنه عرج موافةً ١٠ لما فلنا من تأويل حدث حليفة وضى الله عنه إلا أن علم الحيمة إنها تناتى إدا كانت اليمين بالعربية ، أما إدا كانت بالغارسية فلا.

٣٠٠٠٦ - وعلى عقسة بن العبزار : أن رجيلا أتى إيراهيم، وعال: إن استمى في النبواك، وإنى أعرضت على دبة فنعقت، وهم يريدون أن محلفوني ماه، إنها دانة الني أعرضت عليه، فكيف أسلف؟ فعال له إيراهيم: اركب داية، واعترض عليها على

⁽١) فكذ في ظاء وكان في الأصل وف. السليم .

بطك رائباً، ثم أحدف أنها الدابة التي أعرضت عليها يعلى على معنك، ومعنى هذا أن السلطان إن كان يعترض الحيل أعرضت عليها يعلى على معنك، ومعنى هذا أن السلطان إن كان يعترض الحيل كل سنة مرة أو مرة إن و ربحا كان يكتب أساميهم في الديران لبعرف عدد الرجالة والقرسان إذا أراد أن يرزقهم، أو بعطيهم من العظابا، ورعا كان يكتب اسم الرجل أنه فارس دابة كذا، وكنان الرجل رئا تنفل صرصه أو يسيع، فسستنفق عده نم إذا حاء أو أن العراس كان لا يكنه أن بخيرهم أنه مع الفرس، وقو الحرس الهلاك رئا الإيصدق عليه، وكان إذا أنهمه السلطان هذا العرس، وليس ذلك العرس عليه مضافيًا إليه، وكان إذا أنهمه السلطان هذا العرس، وليس ذلك العرس عليه هذا الخرس على على صرص ذلك، وهذك ذلك الفرس، هذا الرجل الذي أني إبر أهيم كنان عمرض على صرص ذلك، وهذك ذلك الفرس، هذا الرجل الذي أني إبر أهيم كنان عمرض على على صرص ذلك، وهذك ذلك الفرس، واستعار فرب أخر، فحله أنك اعترض على ما دم الدوح، والذكب على وح عليه أن تم إذا حامت واحظه أنها الدابة التي عرضت عليها على فربوس السرح، فحينة يظل ما قد ديا العرض، وقد بكون من العرض، عليها على فربوس السرح، فحينة يظل السام أنك تريد الدابة التي عرضت عليها، وقع التحرز عن الخنث و لأن الاعتراض تن يكون للعرض، وقد بكون من العرض،

٣٠٠٠٨ - وعن على رصى الله عنه أنه قال. والله لا أغسل شعر رأسي حتى أجعل

⁽¹⁾ حادثًا في طاول والأصال، وقي م الفاعل علم يعهن من لبس له علم به أ

مصر" كجوف الحمار المبت، وأعرك أرض معان عوك الأديم، وهي روابة أره عمان، وأسوق العرب بعضاءي، فيلغ دلك ابن مسعود وضيانة عنه، فقال: إنَّ لكلام على يطنا وظهراء وقي رواية : إن عليًّا بنكلم بكلام لا يصدرونه مصادرة أي لا يصحونه مواضمه هامته مثل الطست لا شبعر عليه و وأي شعر بغسله ، فعلى رضي الله عنه : ابتلي بصحبة قرم فهم همم مختلفت فكان يحتاج إلى التكلم بمثل هذه الكلمات الوجهة ما وردًا " هذا الحديثين من عني رضي الله ليهان أنه لا بأس باستعمال المعاريض.

٢٠٠١٩- وعزينت عقبة بن أبي معيط: أن رسول له ﷺ رخص بالكذب في اللائة مسواضع: في الرجل بصلح بين اللين بكلاب، وفي الرجل بكذب الامسرائة، والكذب في الخرب "٢٦٠، قال مشابخة: لم يرد بهذا حقيقة الكذب؛ لأن الكذب حقيقة على البتات حرام لا يحاربحال، فقد ورد عن رسول الله پيئة آلمار كثيرة في حرمة الكذب من جملة ذلك. قوله علمه السلام: عشر اللغوات الكذب الله. ومنها قوله ﷺ: ﴿إِذَ كذب العبد كذبة تباعد المُلك منه ميلا من نق رائحته (١٠٠ و الحديث الذي رونه بنت عقبة مؤول، نفل باريله الطحاوي، والفقيد أبي جمغر الهندواني، قالا: تأويله في الذي يصلح بين الثامل أبه إذا كان بين الذين عشاوة، ثم أحدهما زيد، واسم الأخر عسرو، غيجي، المصالح إلى زيد، فيقول فه زيد: إن عمرُوا خانن ماسن كادب، والولا أنه قد برني، وأكرمي في وقت كذا، وإلا لقعلت في حقه كذا وكفاء شهيجيء الصالح إلى

⁽²⁾ مكذا في ظه وكان في الأصل وف وم: (مصر .)

⁽٢) مكذا في الأصل، وكان في غير: أما وره .

⁽٣) أخراجية فيختاري في المنجيجة العليقًا ٢٠٠٢/٣ وإسجاق بن راهونة في المسقة ١٨٣/١ و بتسائي في المكبري (١٩٢٦ حديث (١٢) وابن فالبيده في النورل مختف الحدوث ١٠/١٠ وابن وذكر الن منجر من اللبتح (٢٠٠١ و٦/ ١٥١ و١/ ٣٢٨ و ٣٤ وعول للبيار ١٣٩٠ د ر ببارك نوري ۱۹۲۹.

^(3) وأبو بو حد هذا الطمينات في البحث عنه

⁽٥) أخرجه الشرمذي في استنه (١/٣٤٨ حديث (١٩٧٢) وأخرجه العبراني في (أوسط الارهالا) حورست (١٣٩٨) وأبو نصبه من أحلبة الأونية، ١٩٧/ ١٩٧ وذكره الناوي في فيض القدير ١١/ ٤٣٤ والمنفري في اللترفيد، والترفيب ٢٦٩ /٣٦٩ حديث (٤٤٤)، والهينسي في أصحم الزوائد أ١٠ ١٤٤٠، وألو الفرجوني أالتخويف من البار ١٤٤٠.

عمرو، ويقول له الاربدا قال: كدا وكفاه ويظهر ما الثي عليه زيد من الخبر، ويكتم ما ذكره من السوء، فإذا سمع عمرو ذلك لا بد وأن يذكر بعض فضائل زيد، وبعض مساويه، ثم يجي، إلى زيد، ويظهر ما أتني علم عمرو، وما دكره من فضائله، ويكتم ما ذكر من مساويه، فيصالح يبهما ما لجميل، فهذا هو الذي يحل، وهذا لبس يكذب على الجنبفة؛ لأنه ذكر ما سمع منهما من العضائل.

وتأويل الحديث على الرحل مع المرأة أمها نطائت الرجل بالكسوة قيشول: هو لعلى السرى لك، أر عسى أكسوك، أو يستنتى موصولا بكلامه، وإذا لم يقد لها عا قال، فالمرأة نطل أنه قدت وهو لم يكذب، وإن هذه الالفاط سخرج عن الكذب، قال عليه السلام، فللخرج من الكذب أربع إن شاء الله تعالى وسا شناه الله تعالى ولعل وعسى "".

تأويل الحديث في الحرب أل يقول للسلم للكافر الذي خرج إلي للبراز على محو ما قال على رصى الله عنه لعمرو بن عبد ود، وعن أبراهيم حين الله صنوات الله عله أنه يقول بوم القيامة: لا نظاير امني الشاعاة ، فإني كليت ثلاث كذبات قلت إلى سقيم، وبل معله كبيرهم هدا: ولسارة هذه أحنى وتأويله عندنا أن معنى قوله: إلى سقيم سأسقم كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّكَ مَيْتُ وَإِنْهُم مَيْتُونَ﴾ أنا معناه ستموتون، وقوله على فعله كبيرهم وقف بعص الفراء وحده الله على قوله: فعله وابتداه بقوله: كبيرهم هذا، وبكون معناه، بل همله هاعل، وقوله. فسارة أحتى معناه أحتى غي الدين حوالله أعلم باخفيقة -.

⁽١٥) الحسلة الأحيرة منه أخرجها عبدالر إلى في مصنفه ١٥/٥٢٥ وفي التدوين في أخبار فزوين. ١٨٥/١ وقدا الحسلة الأولى هلم ترجد أصلا.

⁽¹⁾ سورة الرمن الأبة وس.

١٩٠٥ - ١٠ من أهدى إلى عير وسالاً الابتفاء التودد والتحسب، فإنه مشارت إليه من جالب المهدى، ومن جالك المهدى إليه من جالب المهدى، ومن جالك المهدى إليه حلى علمه والده عرام من حالب المهدى إليه لا يجل المهدى إليه لا أنها الله الله المهدى إليه لا يجل المهدى إليه الاستفال الإعداء الهدى إليه المهدى إليه لا يحل الله يحل أنه وقال يعضهم: لا يبحل و الخصاف حدد الله علمه علمه علم على حدد الله علمه علمه علم على حدد و حدد الله علمه علمه الله على حدد و الله علمه علمه علمه الله على حدد و الله على وجهل. أحدهها الله تكون حدده حرامًا والله حرام من الخاليل لا يحوز المكتفلة ولا معرام من الخاليل لا يحوز الكذاك والله حرام من الخاليل لا يحوز الكذاك والله حرام من الخاليل لا يحوز الكذاك والله حرام من الخاليل لا يحوز الكذاك والله على وجهل. أحدهما الله الله على المهدى الإعدام الله اللهدة والله حرام من الخاليل لا يحوز الكذاك والله على والله على المناطقة اللهداء المناطقة اللهدة اللهدة اللهدين الإعدام اللهدة اللهدة اللهدة اللهدة اللهدة المناطقة اللهدة اللهدة اللهدة اللهدة المناطقة اللهدة اللهدة اللهدة اللهدة المناطقة اللهدة اللهدة

والثاني ، أن تكون حاصة صاحاً ه فات لم يسترط البهادي صريحاً أنه يعظمه ليديه في حاجزته ويكن عوف دلك يطويق الدلالة أنه يهديه لذلك، فقد خشف مشايخ فيه عامتهم على أنه عبر مكروف وإن شرط دلك صريحاً عالد الإمداء لا يحل أخذه المعهدي إليت وهل يحل للمهدي الإهداء؟ قفد اختلف ديم، واحيثه في حل الأحد والإعظاء عند الكن أن مستأجره صاحت تخدمة بوطًا إلى الميلة أنقوه بعيمه بالمال الذي يريد لدفع بليده فتصبح الإحارة، ويستحق الأجير الأحرة، ثم المستأخر با الجيار إن شاء استعمله في حدة تعمل أو في عمل أحر

قانوا: وهدواخيلة إنما نصح إذا كنان العسل الذي استأخره علمه عسلا يصلح لاستجار علم

⁽١) أخوجد أنو يعلى في المساورة ١٩٠٥ و عابد (١٩٤٥) و اطرائي في الأوسط (١٩٠٥ حديث ١٩٠٤) مو إلى الأوسط (١٩٠٤) حديث (١٩٧١) والمرسطين في الكريزي (١٩٧٥) مديث (١٩٧٥) وفي الشخيط الإيمان (١٩٠٤) مديث (١٩٠٤) والمراسطين في الأمران على الأمران (١٩٠١) من المراسطين (١٩٠١) والمراسطين (١٩٠١) وا

٢٠٠١٧ - المجروح خطأ إذا عضا عن الجيارج في مرض موته، ثم مات من نلك الجراحة يعتبر عفوه من الثلث؛ لأن الواجب في الخطأ هو المال، فإذا عضاء فقد نبرع به ، ونبرع المريض يعتبر من الثلث، فإن صلبا حيثة حتى يصبح من جميع المال يقر المجروح أن قلانًا الحارج لم يجرحه ، ويشهد على نفسه بذلك ، ولا يسمم دعوى الورثة بعد دلك على الحارج، ولا بيننه أن الجارح هو ؛ لأن الوارث قائم مقام المووث، وكان لا يسمع هذه البينة من المورث بعد ما أقر على هذا الوجه لكان التناقض ، فكذا من الوارث هكذا دكر المصاف

فإن قبل: كيف علم هذه الحبلة، وإنها تما لا يحل؛ لأنه كذب محض.

تَمَنَا : هذَا تُعلِيمِ الحَيلة في القنصياء يعني قو كان فعل مِثَلَ هذَه الحَيلة تُعجه في القيضاء؛ لأن الغاضر لا يقف إلا على الظاهر، وهو نظم ما دكم في حسل الأصل فيمن ادعى على أحر مالاء فصالح العلوب الطائب من المال الدي لاعاه على دراهم وسيرة في مرض انطالت، وأفرِّ الطالب يحصره الشهود، إنه لم يكن به عب شيء، ومات لا نقبل بينة الوارث أنه كان للميت عليه دين، وجعل هذا النوع من الحيلة حيلة في القضاء لا قيما بنه و بين ربه

فالوا" وهذه الحيلة من الخروج إنحا تكون حيلة في الفضاء إذا كان الجارح أجشياً ، أما إذا كان من أفر رزود، فإن فيا في الورزة أن يقيمرا البينة على إتبات الجراحة من الجارح، قال: وقد ذكر في الديات مسألة تدل على هذا.

وذكر في الأصل : إذا جرح إنسان عملًه ، تم أشهد المجروح على نفسه أن ملايًا لم يجرحه يعني الجارح، ثم مات للجروح من ذلك، هل يصح هذا الإشهاد؟ قالوا: هذا على وجهين: إما أن يكون حراحة فلان معلومًا معروفًا عند الناس والقاضي أو لم يكن معروفًا، فإن كان معروفًا، فهذا الإشهاد منه لا يصبح؛ لأنه إنسهاد على ما هو كذب بيقين، والكدب لايتعلق به حكيم، فصار وجود هذا الإشهاد وعدمه بمنزلة .

غإن قبل: بيعي أن يجعل" جحود الجراحة كذبة عن الإمراء حتى لا بلغو كما جمل وحود التبايمين كنابة عن القسخ كيلا بلغو .

⁽¹⁾ مكذا في الأصل، وكان في فذوم - يبتغي .

فقلنا، حجود السبب إلى بجعل كنامة عن القسخ لسبب إذا كان السبب مقال القسح كالبيم وأشباهم، وأما إد لم يكن السبب قال القسح كالبيم وأشباهم، وأما إد لم يكن السبب قابلا للقسح كالبيم وأشباهم، وأما إد كان الحداد أخراحة، واحراحة بعد وفوضها لا أعتمل الفسخ، فلا يحك أن يجعل كنابة عن إلى اسقطه ولا أن يجعل كنابة عن الإمراء الذي يسقطه الدين والأن نفي الجراحة لو تحتل لا يكون سببًا لسفوط الواجب بالجراحة والأن الواحب بالجراحة والرحاحة لا يحور جراحة.

و أما إذا ثم يكن جراحة فلان معلومًا عند الفاضى واساس كان الإنهاد صحيحًا؟ الأنه رضهاد على ما هو محتسل للصدق، وإن أقام لوراة بينة بعددنك على أن فلانًا جرحه الم تغيل هذه البينه الأن القصاص يحب حقّ للديت من وحد، ولهذا يورث عنه والمبت فد أكذب الشهود فيم يشهدو له لما قال الم يجرحني فلان، ويحدكم في " لأصل أن تبين أن ما دكره الحصاف وحمه الله إثنا بكون حيله إذا لم يكن حراحة فلان معلومًا للفاضى والناس، أما إذا كان فلا،

بقص عفدة الوالاة لمبسى له ذلك، والحيلة أن برسل إليه رسولا بعد ما زادا الاعلى أن يعقص عفدة الوالاة لمبسى له ذلك، والحيلة أن برسل إليه رسولا بعد ما نقص عقد الوالاة يسجر أن فلانًا قد اقض عقد الوالاة التي كانت بيدكم الدوازا الذخال سول الرسالة يتم التعقص أن يوكل وكان كانت بيدكم الدوازا الذخال سحو ما دكرة في نشخار شين وراز كان الذي يربد نقض الموالاة الأسفل والأعلى غائب، فالحيلة له أن الشفار شين وراز كان الذي يربد نقض الموالاة الأسفل والأعلى غائب، فالحيلة له أن يجوز أن يكون مولى لقوم متضرفين، وعقد الموالاة يستمل الفسح، فمن ضرورة ثبوته مع الأولى وهذا الموالاة مع الأولى وهذا الموالاة مع الأولى وهذا الموالاة بالأولى وهذا الموالاة مع الأولى من غيره حيث لا يتنقص عقد الموالاة مع الأولى وهذا الموالاة مناه الموالى منفرقة وقلم يكن بن ضرورة عقد الموالاة مع المامي منفرقة وقلم يكن الأعلى عقل عند، أن إذا وعقل على فلا الأن بعدما عقل الناسى هذا الموالاة مع عبره، وإن ثم يردأن بوالى الأهلى هذا الموالاة مع عبره، وإن ثم يردأن بوالى الا

⁽١) هكفا من فدوف ، وكان في لأصل. اللاعلى .

غيرة والعابلة لدان يبتدل إلوالاه ويباها ولى الأعلى رسولاه أويوكل وكيلا متى بندل ويسفى مع الأعلى، وإن كان للأسفل أولاه صدار بود داد دد دانوالاه مع عباره صار أولاده سوالى الأعلى وإن كبيرواء فيلا أرادوا نغص ولا هوه فلهم ذلك واحيلة لهم ما ذكرنا في حق أبيره

۳۰۰۱۳ من فراد آن يجمل بعض آملائه ليعسى ورئته از تولد من أو لاد رهم معني على واحد رسم إلى الإدارة من المعالية والمحمد على واحد ينتمع هو بذلك مدام حياً ، ويكون الذلك للمحل الصخير بعد موت الطائك ، هال جهالة أن يملك دلك الشك من أجلني ينز الله الله يوصي ذلك الأحسى لوليه ذلك أو نورانة ، وسيح لهذا المائك الانتفاع به منادام مو حكا ، و كثيراً ما تقع الحاجم إليها لمناس.

الورنة أن تنفذ رحيته لو أو د أن يسبيدق عنه بعد وصانه بطباواته الفنائشات، و لا يأمل من الورنة أن تنفذ رحيته لو أوصى مها أوصى بنائث ماله قبل دلك، ولم أوصى مها أيضاً ، وخل هذا في اللك ماله قبل دلك، ولم أوصى مها أيضاً ، وخل هذا في اللك في حياله وصحته لل بنويه، ويسعم اللبع إنه ، ويبرثه من اللمن حتى يبيح المنتزى دلك النبيء إحد و ألف ويدهمال سما عنه ، ويجول إن شاء الله تعالى ، قباء خلف أن الأيقاعل ذلك الرحل ما قلتا ، ويسمل ذلك السيء لقسه ، ولا يبيعه ، ولا يصره ، تماه ويدا أن الأيقاعل ذلك الرحل من مالموف ويكرن الماقع شائلة الرحل مني مالموف ويكرن الملقوف ، ولا يوصى مالميت ، ولا يرصى إلى إسباء أن يرد ذلك الشيء المعين بهذا وعله ، ويرده أنوصى بالعيب، إذا مسع منشرى ذلك الشيء على المعين على المعين على المعين بالعيب، إذا مسع منشرى ذلك الشيء على المعين بنائلة الشيء المعين والعين والعين والعين والعين والعين على مناه والمعين بالعيب، إذا مسع منشرى ذلك الشيء على هذه الموت ، وجوار الرونة لا يقى

۲۰۰۱ - ۲۰۰۱ - الوصى إذ قاسم التركة من الورية، وهم صغار كلهم ليس فيهم كيد لا يحدود هداده و لا المحدود الاراق المستخدمة معنى الميعد والوصى إذا باغ ماذ بعص الصحاب ما المعفى لا يحوز ، فكذ القسمة ، والحينة النوسى في دنك إذ كان العدمور الذي أذ يسوح الوصى حصة أحدهما من إسان مشاعدًا ، ثم مقاسم مع المشترى حصة العدمور الذي لم يهم نصيمه ، خي يدير نصب المدهم الديمور الذي لم

الآخر، وإغا حازت فده الفسمة الأنها جرب بن البين.

وحِلة أخرى أن يبع حصتهما من أحد، ثم وتشرى من المتشرى حصه كل و حد منهما مقررًا.

١٩٠١ ٢- إذا قال الموضور الحجوا على مثلث مالى حجة وحدة ، أو قال: حجة وشرية الموضورة الموضورة الحجة والمحدد ، فقاف الوصل إلى رحل سلامة ماراً ليضر على نصبه في الطريق ذاهلًا وجائبًا بحكة فأغلق، ويفي منه شيء فقيل حجت لا يناس للمأمور ، الاحتراز عدم طالبيات أن يصير ضامنًا لما أنفق على نفسه ، وفي الاستحسان الايصير ضامنًا ما أنفق على نفو صيى ، وفي كان الميت أو صيى أن يكون المباقي للمأمور ، فهان كان حين رجلاً يحجج عد كانت الوصية بالشافي حائزه خصوصها للمعنوم ، وإن ثم يعبن من يحيح عنه كانت الوصية باطفة ، والحيلة في ذلك أن يفون الفوصي الموصى العطراما بفي من المفقة مجوز عنزية ما لو كي من المنققة مرجوز عنزية ما لو كي من المفقة مجوز عنزية ما لو كي من المفقة مجوز عنزية ما لو كي من المفقة مان منت ، فإذا أعطى الوصي المؤمن أعطراما .

كناب الشروط"

هذا الكتاب يشتمل على للاثبن فصلاا

الفصل الأولى عني الأشوية .

الفصل الناني: في الأنكحه.

القصر النالث: قر العلاق.

المعنى الرابع. في العناق

القصرا الخامس: في التدبير.

المصور السندس في أمهات الأولاد

الفصل المسابعة في الكنابة

القصر النامن: في طوالان.

الفصل الناسعة في الودائع

القصير الماشرة في العواري.

الفصل الحادي عشر . في الإشهاد على التفاط اللفطة .

العصن الثاني عشر. في الهية والصدقة

العصل الثالث عشر . في الأوقات، هذا الفصل يشتمل على أنواع.

القصل الرابع عشوا في القضاياء هذا القص ينت ما على أنواع -

القمال الخامس فشراء في الشفعة .

القصل السادس عشر . في القسمة .

(14 مكن في ظاوف، وكان في الأصل - المبكوك أ.

الفصل السابع عشرا في الإحارات.

القصل الثامن عشر " في الأفارير .

الفصل الناسع عشراً في الوكالات، هذا الفصل بنتها إعلى أنواع.

الغصل العشرون: في الكفالات

الفصل الحادي والعشرون أفي الحوالة.

العصل الناني والمشروف: في المصالحات، منا الفصل يشتمل على أنواع الفصل الثانث والعشرون: في البرائق

التصل الرابع والعشرون: في الرهن.

القصل الحامس والعشرون عي الموارعة والمعاملة

القصل السادس والعشرون: في أعصارية.

المصل الملع والعشرون على الشركات.

الفصل الثامر والمشروق. في المعاطعات

الفصل الناسع والعشرون: في الموادعات.

القصل الثلاثون عي الحني والثبات.

التصيل الأول في الأشربة

بدأنا الكتاب عصل الأسرية فنداه بطاحت الدهب محمد بن الحس رحمه الله. وإنه عالم التمروط المن البدرط المعمل الأشارة

٣٠٠٩٧ - فنف آن ريدًا أو والراحل أن يبشت ي دارًا و ه أراد أن يكسب لذلك كسابًا وكالب الفقاعة الفيت في وعين الوا فلان الوافلان أعاليني من فلاد الدر فلان أدر فلان ولفلاس حميم الدار المستملة على البيوات التي ذكر أسائع الب ملكة . وحمه في بديد، وما صعها في مصر كداء في محلة كداء في سكة كذاء في رقاق كذا يحصرة مسجد كنف وهيرالندو المالفة منزدوره أواك العامة وهي عي عن اللفة بالماه وهي المرعود ومتصل على هذه الذار مدود أربعه الحدها الأور أربير الدر المعروف لفات أوالذر شد ويغالي دلان اللي فالإنزايل فلان الدلائل، أو لكنب الحدم الأمل لصدن الد اللها وقية عملان، أو تكنيب: ولي أنه والنف وقة بذلان، أو تكنيب: فيلاهين، أو يكنيب، ملاوق الذار النعبروقة للدلان ويكتب الحادالهاني والقائب والوا وكنابات وهي الوالع بذكر لزيل هذه المكة وإليه بالها ومداخلها والانسترى هذا المشتري أمحمل في هذا الكماميا مطا البائع المميل في علما الكتاب فيعيد فالعالم العالم لاحتفي فأعطاكنات للحدودها واحقه فهيا كيها الرضها ومناوها بسفاها واعداها والرقها والسيار ماوهاء وامن حفرفها وموافقها النبي هراالها مي حمراتها باوعل قليس أواكثير هوافيها صماعي حفوقها م وكل حل هو بها داخيل قبها، وحدرج صها، وكل ها هو معروف بها، ومسرف إلى المن اطفواقها بكابا وكداء يدكرا اسس أندس ومرعه وقدروه فسفتاه واما ألبيه اللك علي واحه ما تقع الجهانة تصفها كذا شراء أصحبكا جاناً أعافذًا بالله عنة خالفة من السروط العصفة ومماني البطنة والعدة الموهمة لاحلابه فيعا ولاحباث ولاتبعة عاليه ولاء احدة ولا رها. ولا تلحينة . بن يبع رحمة ، وإرافة فلك إلى ملك وشراء جد. وقبيص هذا لمانع

⁴¹³ دكا في جميع الدائج، والصحرع الماسكوك

المسعى في هذا الكتاب من المنتوى المسعى في هذا الكتاب جسيع مذا الله من المدكور جسه وموعه وقدره وصفته في هذا الكتاب بالما وافياً بايفه المنتوى هذا ذلك كله إباء ومرى إليه من ذلك كله براءة فيض ، واستيف الاربية بسماط وإبرات وقبص المسترى كله الره ما رقم عليه عقد اليم الملاكور بتسليم البائم هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله الره ما رقم عن مستم ومسوع ، ونعرها عن محلس هذا المعقد بعد صحته وقمامه ونفرذه وسيرانه ونقرى وتستمكان تعرق الإبنال، ودنك كله بعد إقرار هذين المنافدين أنهما وابا دلك كله وضرف ورضيا به ، فعما أدرك هذا المنشري من درك في دنك أو من منيه منه أو في شيء من جنس حقرقه ، فعلى الشائع هذا بشطيم ما يوجه له عليه البيم المسمى في هذا الكتاب ، وأشهد على أنهسهما بدلك كله من كتب اسمه في الجود بعد أن عبد أبدائهما وكمال عنو لهما طابعي غير مكرهي لا علم بهماء ولا توجه مهما من موض و لا عبره بنع صحة الإقوار ونقد المتصرفات ، وطلك كنه في يوم كذ من شهر كذا فينة قال.

فهذا الصلك أصن في حميم الأشرية ، ثم تختلف الأفعاط باحتلاف الأسوال ، وسيأتي بعض ذلك بعد هذا إن ثباء الانعلى- .

4000 عنه إن محملة رحمه الله عال هي الأصل ؛ إذا أراد الرجل أن يشتوى داراً يكت : هذا ما المتوى قلال ولم يقل : يكتب هذا ما باع فلان مع أن كال واحد منهما يحياج إلى تأكيد حقد، وكل واحد من النفظين يتنقم الأخراء لأنه لا بتحقق القراء دون الهيم، ولا يتحقق أميح بدون انقراء، إند فعل منها تبركا بالسدة، عان رسول الله يُثالًا حين المترى غلال من عداء إبن حالد من هودة أمر أن يكتب، هذا ما المشترى محسد رسول الله عداء بن

⁽⁴⁾ أحراجه البحاري في صحيحه العليفة 7/ ١٣٧ فإدار إذا يين الميثمان ولم وكتب ونصحه الديدكر عن البحد من خالف قبال: كتب في السي يخط الإنجاز الميثمان ولم وكتب و ١٩٠٥ مديت الميثمان ولم حديث (١٩١٨ عرب) والميثم في الميثم (١٩١٨ عرب) والميثم في الميثم الميثم الميثم الميثم الميثم الميثم (١٩١٨ عرب) والميثم في الفتح الميثم (١٩١٨ عرب) والميثم والميثم الميثم (١٩١٨ عرب) في الميثم (١٩١٨ عرب) والميثم والميثم الميثم (١٩١٨ عرب) في الميثم (١٩١٨ عرب) الميثم (١٩١٩ عرب) الميثم (١٩١٨ عرب) الميثم (١٩١٩ عرب) الميثم

حالة من هودة من محصد وسول فديج ، وذكر محمد و مهديق أيضاً أوكاني وهذا ما الشرى، وبدا ما الشرى، وبدا ما الشرى، وأهل البحد في يكتب والمحلة ما الشرى، وأهل البحد في المحدد المحدد المتدرى وأهل البحد في الشرى لا حقيقة الشرى، وكتب فيه وقيه كنية ما الشرى لا حقيقة الشراء، ولأن هو في قويه المحدد هذا مشرى المحدد الإثناء وبحدد وبحدد في اختيار طا ما السوى مثا كتاب و المحدد والمحدد وال

قلما - عنه الاحتصال ينتعى " والددة لفظ الشياء بعد هذا، وإن بعد (كور حشور) للشرى، يكتب : شترى هذا المشرى هذا الحشود من لبالغ يجلو وها فلها وحقوقها ...

ودكر معمد وصمه نه أيضاً عند ذكر المتنزي والبائع استهما، واسم أيهما، وم لذكر اسم جدهما واسم أيهما، وكر المتنزي والبائع استهما في على قول أبي حيفة وصحمه عدد فأما على قول أبي حيفة وصحمه وحسهما الله الابتحال المتنزيق، وصحمه وحسهما الله الابتحال المتنزيق، والمعرف المتنزية أو المائع مروط الله والمتنزية والمتنزية والمنازية والمتنزية والمنزية والمنازية والمنزية المنزية والمنازية والمنزية المنزية والمنزية المنزية والمنزية والمنازية والمنزية والمنزي

٢٠٠١٩- والحنبه سبب من أسماب التعويف ؛ لأن الخلية تلفيه الحالمة، ولكنه إن

كسب الخليف فندلك أوسى و لابه يحصل به رباده تعريف و كمدلك سائر الأسباء التي ليست من أسباب التعريف و لو كتاب، هذلك أولي، وإن تتاب نبيع، ولم يكتب شيء اخراء إن كان يعرف باللك الكنوة لا محالف فذلك يكفي، ودلت بحوالي حبيمة واحمه هه وأشاله، وكدلك إذا لتب من طلال وهو يعرف به المحالة كالس أبي ليلي، فلابت يكفي للتعريف، وفقاد كرنا هذه السائل في أكتاب أوب القاضي .

وان قان البائع أو المتدعري عديق رجن بكتب عدان الهمدي أو الدركي عديل الأمير فلان من فلان، وإن كان من أصف عشق صوف بكتب. فلان الهمدي أو النركي عموك فلان من فلان من فلان، وهو سأذون له من جهلة مولاده هذا في حسيم أواع المحارف، أو بكتب. فن فلان، عبد فلان

ومن العلماء من قبال: لا يكتب في المتنوك حيد بالاناء لما روي من النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال الخلكم حيدات لا يظل أحد سنكم لهمة كه عندي وجارسي وإقا يقول فتاي وفتاني أنا ولكم مقول الراد من الخديث أن يقول اللك على وجه الكبر الفائمة بعد مواد وصافة المنت إلى سقكه مباح ، وفي الأمة يكتب الالاناء فلان أبن فلان ابن فلان الوفي المكاتب بكتب افلان المن مكاتب فلان النفية بكتب أمة ملان المن فلان المن مكاتب فلان النفية بكتب أمة ملان المن فلان النفية الكاتب فلان النفية بكتب الفلانة بكتب فلان النفية المكاتبة بكتب أمة ملان النفية للان النفية الكاتب فلان النفية الكاتبة بكتب الفلانة المكاتبة بكتب المناتبة بكتب المناتبة بكتب المناتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب الفلان النفية المكاتبة بكتب المكاتبة بمكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بكتب المكاتبة بالمكاتبة بكتب المكاتبة بالمكاتبة ب

. ٢٠٠٣- ثم يكتب من لكساب: الدار النسري بحدودها الأوبعة ، وإن كنات الدار معرودة مشهوره، وهذا لول أبي حينة رحمه الله

وقال أبو يوسف ومحد شرحه يهما الله الإدكانات الدائر مشهورة محروفة والا يستنج إلى فكر مسروده ، ولا يكتب وهي منك البائع عطرًا للسلمتري الأبه لركسية تذلك مصير منشري مقرًا بالملك لسائع ، فلم استحق المتدري من يقويومًا من الدهر ، لا

⁽۱) أخرجة الإنام مسلم في مسجوعة (١٩٥٥) مقهد (١٩٦٥) وأصفا في مسبد (١٩٥٠) عليه (١٩٦٥) وأصفا في مسبد (١٩٥٠) عليه حيث (١٩٩٥) و(١٩ ما ١٩٠٤) مستود (١٩٠٥) وأن يقل أيضاً في أستود (١٩ ٢٩٠) حديث (١٩٥١) و(١٩ ما ١٩٠٤) - (١٩٥٦) وأن الراب الأندة القبل (١٩٠٠) والسيقي في المحل أبوم والملكة (١٩٥٠) والسيقي في الكيري (١٩٥١) حايث (١٩٠١) والسيقي في المحل أبوم والملكة (١٩٥٠) حيث (١٩٤١)

يرجع على البائع بالقمل عبد زهر وابل ألى لبلى و حصهما انه وأهم المدينة والاراد الشاري باللك المائع حجة عليه في سع قرحوع بالقمل، والارتكاب وهي مدا الجالا احترازًا عن قول هؤلاء نظر المشترى، والارتكاب وهي في بدو أيضًا عبد علما أنا وعامه أهل الشروطا، وكان أبه زيد الشروعي يكتب وهي في بدوه قال الآن من معهب بعض السعومين أنا من راح ما لبس في ينامه الارتجاري، ويحسجون النبي النبي عليه العدالاة والسلام عن بيع ما لبس عند الإنسان "اللي عن بع ما يس في بدوه فعسي برحمات إلى قاض يرى مام اللاحات فيسده البرم، فيكتب فكتب فناء غراؤ عن قوالهم.

و علمناه واختصوا بجار وي أن التي عليه الصادة والمسلام كتب كتاب ضراء العمد من عد مين حالدين هودت، وقد يكتب فيده والدياد في يديد لأنهما وغاير تقعان إلى هامي يوى أن الإقرار بالبد للبائع إقرار ملفك له ثا أن ضاهر البديد أعلى لمك ، فينظل حق منشري بالرحوع بالثمن عدد الاستحقاق أخذاً بعول وفي أس أثيل وأهل القديث فلا يكتب ولك احتواماً عن قياه نظراً للمشترى، ويكن يكتب، وقد دكر المالح الهامكة ، وهي بديه على بعد ما كتافي أبل هذا العمل

انم إن محمداً وحمد الله لم يذكر من الأصل . أنه يلى حمل بيداً في الكساب. وكان أنو يوسعه بن خالد وعلال بقولان ، يبدأ من بات الدار ، نه يكتب احد الذي على يبن لله على تم يكتب ما يلي ذلك إلى احره

وأبو حبيفة وأبو بوسة درحمهما الله يقولان يمدأنما بلي الفاله ويواحهها محو

⁽¹⁾ أموجه السعاري تعليقًا ٢/ ٧٥٥ عيد يبع الطعام قبل أراعة عيد ربية ما يس عامل ١٠٠٠ مدود في الشعل ١٩٠٥ عيد الـ ١٩٠٥ والوكم في المديد الـ ١٩٠٥ والوكم في المديد الـ ١٩٠٥ والوكم والمنتي في الله ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ والوكم والمنتي في الله ١٩٠٥ والوكم والمنتي في الله ١٩٠٥ والوكم والمنتي في ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ والوكم والمنتية ١٩٠٥ الأوكم الله ١٩٠٥ والمنتية ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ والمنتية والمنتية ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥ والمنتية والمنتية والمنتية والمنتية ١٩٠٥ والمنتية ١٩٠٥ عيد ١٩٠٥

الشوق، نم ما يلي القلة، ويواسهها بعو الغوب، تم من قين القلة، نم عن يسارها،

ومن انتشها من قال: بده أما قالب الغربي من الفيلة ، وإذا ترك هذه التوثيب ه وكتب كما يكتب البوء ، فلا بأس طعمول النمويت بالتحديد بالخدود الأربحة ، وهو القصود من فكر الهدود، وكان الشملي وهلال يكتبان في ذكر الحد حلها الأول يتبهي إلى دار علال، ومحمد رحمه الله يقول: على ، أحسا إلى الأن فوله : أبسهى الابعى الفرجة الواسطة

ألا ترى أنه يستشهم أنه يقال: الشهى إلى فلان وإن لم يصل إليه ، وقوله: يقى أ ينفى الواسطة ، إن كان لا ينفى الفرجة ، فالحالية الصلاة والسلام: طبابي منكم أولو الأحسلام والسهى الآن والموادية المقرب دون الانصابات، وفاجل اللاصق ومعازى أولى الالقائلة والأنهما ينميان الفرجة والواسطة ، وإن كان بين الدوين فرجة

ذكر الطحاوى: أن الكاثب بالخيار إن شاء، كتب: حدَّها الأول ينتهي إلى الفرجة الس بسها وبين دار مع معروفة غلال، وإن شاء، كتب: حدها الأول ينتس إلى الفرحة العاصلة بسها وبين دار معروفة فنلال

فسال الطحماوي و وهدة أولى من الأولاد إلى ذلك يدهم أن نكون العموسة بين الداري، فيكون بمصها داخلا في الدار المبعد، والخد لا يدخل في المحدود، ويكتب استبي إلى الفرجة العاصاة بهم وبين در فلان حتى يشعى هذا الرهب أم بعص أهل الشروط بكتب حدًا الأول يشهى إلى دار فلان مراصحاتنا كرهوا ذلك، وقالوا: ينبعى لمن يكتب المستبي إلى الدار المعروفة لملان، أو إلى الدار المسوية إليه؛ الأنه لو كتب المنتبين إلى در فلان، كان مدا يفرارا من البائم وانتشري أن تذك الدار ملك فلان، فلو

(4) أخر صدارة حديث من مدحوسه (4) (20 حديث (1/194) حديث (474) و المستقدات (1/194) و (474) و (474)

اشترى واحد منهما قلك الدار من فالان يومًا من الدهر، واستحق من يله، لا يرجع بالشمن على قبلان عند زفر وابن أبي فيلي وأهل المدينة، فيكتب على نحو صابينا؛ احترازًا عن هذا.

وإن اخبرنا أحد حدودها بنهى إلى دار ملان بلازى دار فلان، وسم يكتب أحد حدودها در فلان، ولم يكتب أحد حدودها در فلان؛ لأن على إحقى الروايتين عن أبى يوسف: يدحل الحد أبى المحدود في البيع، فيؤدى إلى إفساد البيع، إذا حعل المحد أو طريق العامة حدا؛ لأنه بهيو جامعًا بينما يجوز بيعه مع احتمال الثمن، ويتبت الخيار للمشترى، إذا بعمل الحمد أدر فلان، إذا بسلم فلان دار، يله بهذا البيع، المنتقص النمن للبائع؛ لأنه يصبر بعض الثمن بقابلة دار الجاز، دلهذا الجرزة بينم، يلارق، ينى، يلاحس، وإله أعظال المغلة الشيرى المعد ذكر حدود الدار، خلاقا البعص آعن الشروط، فوتهم لا يعتدون ذلك؛ لأن من عادة أهل اللسان؛ أنه إذا تحلل بن الحير وللدير عنه كنسات، فيهم يعيدون الحدر المدورة، وزيادة الإمهام، قال الله تعدلى: فأم رن (لك المؤمن بعدما لففرة (حيم الأله المؤمن بعدما لففرة (حيم الأله). الإمام عادد إلى بعد ما فتوا شراطة المؤراء مايروا إن ربك من بعدما لففرة (حيم الأله). الإمام عرى كيف عاد الله تعالى .

ل إن محمداً وحمه أنه ذكر في الكتاب : اشترى منه الدار التي في موضع كدا، وأهل الشروط يكتبون جميع الدار؛ لأنه عسى يذكر الدار، ويراد به البعض، وإطلاق اسم الكل جائز، فيكبون حميم الدار إزالة نهذا الوهم، وذكر محمد رحمه انه أبضاً في الكتاب : اشترى الدار المحمودة في كتابنا مقال ركان الشمني وهلال بكتبان: في هذا الكتاب، قالا: لأن قوله: [كتابنا] إضافة الكتاب إلى البائع والمشترى، فيكون إفرازاً منهما في الكتاب على ملكهما، فرجما بتمازعه البائع في كون الكتاب في يده، ويحول بينه وبين الكتاب، فإزالة هذا الرهم يكتب هذا الكتاب.

وذكر أيضاً: أنه يكتب: المسترى العار المحمودة يحدودها كلها، وكذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رح مهما الله، وأبو يوسف رح معافه ؟ ان يقول: إنه لا يكتب بحدودها؛ لأنه قر كتب ذلك يذخل الحدفي البع، وفيه قساد على ما مرً، ولير حنيفة و منجهان الجمهاب الله قالا - القباب عنا فاله أبو توسف و حمه الله و لكن ثر كنا الهياس بالعرف، قبال في العرب لا يراد بقولهم. لحدودها إدحال الحديق السم، وإنه يراد به إدخال ما وراه اخد

ودكر أيوريد الشهوطي في تسروطه أنا في دحول الحدثمت السبع فضوله : بحدودها فياترا واستحسان والقياس أنايه خل فات الديمة والي الاستحسان الا يدخل، وإذ كان على جواب لاستحسان، على قول أبي يوسف رحمه الله: لا يلخل الحد غيد النبع مع ذكر توله . بعد ومعا أولي أن لا يدخل تحت البيع على قوله علود ذكر قوله؛ بحدوده، فيصير ما ذكره أبو زباه ووابه عن أبي بوسف رحمه اله أنَّ الحام لا يدخل له ن الديم. ورأيت في بعض نسخ التسروم إذا كتب أحيد حيدود هذه كذار دار علان والنباني والنبالث والريم كذلك لابكت المشراها محدودها الأن الحد لابدخل تحال الله والدروإذا كنت أحاذ حادوهما بنضهي إلى دار فلاد أو بالزاق داراه لاد يكتب الشتراها بجارو دهأر

ومعفى سحففين من مشايحنا ذكروا في تناب الشووط أبه ليس في كشابة أحد حدودها بلازق دار فلان بلاصق دار فلان احتياط مل فيه ثرك الاحتياط الآن المحتالة كان لاطاغل تحت البيع عندأني حبيفة ومحمد رحصهما الة ويحدي لرويتين عن أبي يدسف رحمه الله يبطى فجزء الملاوق بدار فلان على ملك بالع الداراء فلا يتامكن المشتري من التصرف فيديناه وعير دلك، ويكون للبائد ولابه يقض تصرف المشري فيه، ونقض لمها، الدي عليه ، وقيم من الضرور على الشنوي دا لا يخفي ، وكذلك يوجب مفطاع حق الشفعة بسبب الحواراء لأنه فنا نصل بن هذه الدار وبين اندار الأحدى جزء لوبداخل في البيم، ولو بيعد الدار الأخرى، وكتر، في منعا لزين دار فلان يكون كذا، فكان فيه رِكَ الإحتياط، أمال كتابا أحد حدودها دار فلان فقيه ترك الاحتيام على موت أبي يوسند وحده الله داري إحدى الروايتين من حبت إن الحديد على تحت ألبيج، ومن حيث إن البائع والمفشري يصبوران مقرمن علكية نبث الدار للملاق فيفسد عليهما بالم الرجوع مانيس لو المنتري أمناهما بوامًا من الدهر تلك اللهار على قوب رفو رابن لمي ليلي وجمهما لله والعل المدمنة إلا أن مثلك أمر سوهوه.

وذكر أيضاً: أنه يكتب أرضها ويتامعا، مقد ذكر الأرض، وإن كنان اسم الغاد ينطلق على الأرض لا مسالة إغا ذكرها للتأكيد، وذكر البناء ولا بد من ذكر، ؛ لأن اسم الغاد لاينطانق على البناء لا مسالة، ألا نرى أن من حلف لا يتخط هذه الغار، فسخطها بعد ما انهدمت وصارت مسحراً بعشت في يبنه، ولم يذكر محمد رحمه الله سفلها وعلوها، واختار المتأخرون ذكر ذلك هو الصحيح؛ لأنه متى لم يذكر العلو لا ينتفى، وهم كون العلو ملك غير البائع، ومنى لم يدكر السفل لا ينظمي وهم أن كون تحت الدار سوداب هو ملك المبائع.

ثم كان الشمتي وهلال يكتبان سفله وطوء، ولا يكتبان سفلها وعلوها، قالا: لأن قوله: سفله وعلوه يتصرف إلى سفل البناء وعلوه، ومما علوكان للباتع، فيصير باتعًا ملك نفس، وقوله: سفلها وعلوها ينميرف إلى سفل المرصة وعلوها، قربا يتوهم متوهم أنه أراديه العلو إلى عنان السماء، فيكون بانعًا للهواه، وبيح الهواه لا يجوز، فلهذا اختار اسفله وعلوه، وغيرهما من العلماء اختاروا سفلها وعلوها.

وك ذلك كان بكتب أبو زيد التسورطي قسالوا: لأنه وعا يكون نحت الأرض مسرداب، ويقسوله: مسفله، وإنه بنصسرف إلى اسم تلبناه، واسم البناء لا بتناول السردةب، لا يعلم أن السراداب هل هو له ؟ وهل دخل تحت البيع؟ ويفوله: مسلها، وإنه ينصرف إلى العرصة يعلم أن السرداب له، وإنه دخل تحت البيع، وإنما كتبوا علوها حتى ينتهى وهم أن يكون العلو على البناء، ولأخر عليه حق التعلي.

وسا قال: من وهم أن يدخل تحت البيع العلو إلى عنان السيساء فاسند ا الأن كل واحد يعوف أنه لا يواد بهذا غير ما يدخل تحت العقد، وإثما يواد به سا يدخل تحت المقد وهو البناء .

وذكر محمد وحمدانة طرفها، ولم يلحق بأخره من حقوفها، وأهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها، قالوا: لأنه لو لم يلحق بأخره ذلك يدخل تحته طريق العامة بأن يكون باب الدار على طريق الساسة، وإنه يوجب القسساد؛ لأنه يصبر بانعًا منا لا مملك.

قال الطحاوي في شووطه: إن ذكر الطريق خاوج عن حد الاحتياط ألحقوا بها من

حقوقها أو لم بلحقول فلما قلد : وإن تُخفوا فلأنه يحوز أن لا يكون لهذه الدار طريقًا أسلام وإل كان إلا أن الدع وارد كان ملي طريق العامة، قيصير بالتمّا ما ليس له.

وبعص المتأخرين من أهل العلم قالوا: إن لم يكن لهذه الدار طريق أصلا، وكان باب الدارعلى طريق الداءة، فالاحتياط في ترك ذكر الطريق كما قالد الصحوري، حتى لا يصير بالغا بالا يتكه، وإن لم يكن باب الدارعلى طريق العامة، فالاحتياط في ذكر لطريق؛ لأن الطريق لا بدخل تحت الهيع من ضعر دكر في ظاهر الرواية إلا وواية رواها اخصاف عن أبي بوسف رحمه الله، فكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق، ولكن يلحق به من حقوقها.

وإن كان قها طريق بافذ إلى طريق كمامة بكتب، وطويقها النافذ إلى طريق العامة. وإن الحقر بها من حقوق كان أولى.

۳۰۳۱ و ذكر مسين ما مقا أيضًا، ولم يلحق الحرم من حقوقها، ويعطى أهل الشروط يلحقون باخره من حقوقها، والطحاري يقول الاحتياط في توك سمين المه و لأنه وعالاً "ايكون تهده الدار مسيل ماء أصلاء أو كنان المتزاب على طريق العامة، يصبر بانعًا طريق العامة، فيوجب ذلك خنلا في العض.

وبعض الشاحرين قائوا: هي مسين المماء على على نحواما قالوا. في الطويو، وإن لم يكن له النار مسيل ماء أصلاء أو كان، ولكن كان الشريب على طريق العامة لا يكتب مسمل الهاء، وإن لم يكن المتزاب على طريق العامة يكتب مسين ماهها، ويلحق باخرها من حصوفها، إذ يجور أن يكول مسين الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة، في يشحق به من حقوفها يوهم أن الما خور رقة الطريق وإنه لا يجوز.

و دكر مرافقها أيضًا و لأن للدار مرافق أخري سوى مسل الماء و لطريق فلولم جدكو المرافق لا يدحل مناسوى الطريق ، ومسيل الماء تحت البيع ، فيزدى إلى تعطيل مناوم الذار عابد

و لا يقال على هذا: مأنه ينيخي أن يكتني بذكر الرائق، ولا يذكر مسين الهاء ولا

⁽۱) ريد من ف..

الطريق؛ لأنَّ جميع ذلك يدخل في البيع بذكر الرَّافق؛ لأنَّا نقول في تفسيم الرَّافق اختلاف الرواية ، في بعضها لم يجعل الطويق من المرافق، والكتاب من حقه أن كنب على أولق الوجوء، فبكتب فيه الجمل والتفصيل.

ولم يلحق محمد رحمه الله بالم افق الحقوق، وأهل الشروط بلحقوزه فيكتبون. ومرافقها التي هي من حفوقها ، وإنه أحوط.

ودكر أيضًا: وكل قليل أو كثير هو فيها أو منها، وأهل الشروط لا يكتب ن. أو مار يكتبون الوار، وكل قلبل وكشير هو فيها ومنها، قالوا: لأن كلمة أو اللشفكك، فيتناول أحدهما غير عين، وإنه سجهول جهالة توقعهما في المتازعة، فيوجب خللا في البيع، إلا أن محمد اختار أو اتباعًا لعمر رضي الله عنه في كتابة الوقف، فإنه كتب. ولا جاح على من وليه أن يوكل أو يوكل صديقًا له غير مشمول، ولأن كلمة أو " قد تكون يمعني الواوء بقال: جالس الحسن أو ابن سموين، وكتاب الله تعالى يؤيده، قال الله تعمالي: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مَالَهُ النَّفِ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ "، معناه ويزيدون، وعن أبي يوسف رحمه القبحوف الواوكما ذكره أهل الشروط.

ولم يلحق محمد رحمه أنه بقوله: وكل قليل وكثير هو فمها أو منها الحقوق، وأهل الشروط يكتبون: وكل قليل أو كنبر هو فيها، أو منها من حقوقها، وهكذا قال أمو بوسف رحمه الله: في رواية ؛ لأن اللفط بتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه، وما لا يجوز عندزقر رحمه افاحتي بفسده وعندأبي يوسف رحمه اللاحتي يتناول جميع ما في اللار ها يجوز بيعه من الأمنعة والخشب وغير ذلك، ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخمر والخنزيره وكاذ الاحتياط في أذيلحق بها مز حفوقها حتى لا تدخل هذه الأشياء في البيم، ولا يدخل الزرع والنَّمن في بع الأرض؛ لأبهما ليسا من حقوق الأرض.

وذكر أيضًا: وكل حق هو لها داخل فيها، وحارج منها، هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو بوسف ومحمد وحمهم الغاء وبعدهم بوسف بزخاله وهلال كذاكانا بكتباناء وعبرهم مراأصحابنا يكتبونا اركل حقاهوالها داخل فيهاء وكل حقاهوالها

 ⁽١) سورة الصافات : الأبة ١٤٧٠.

حارج منهاء قالون لأنه لو كنده عني دلث الوجه بندول حفاء، صوفي بأنه داخل بيهاء وخارج منها، واحق الواحد لايتميور أو لكون د خلا خارجًا، بيسغي أديكت: وكي حق هو لها داخل فيه، وكالحق هو فها حرج مها ليكون اخل الوصوف بالسحوق غير الوصوف باخروج ووالوصوف بالخروج غيبر الموصوف بالدعول والوجاه لمالاكر محمد رحمه الله. أن العطف بفنصى إعادة الذكور أ، لا تقدراً و عشاراً كما يقال: هذا حروهمًا ولكون معناه أوهنا حرفصار من حيث الطنير تأله قال: وكل عق هو خارج سها قالوا: وينبغي أن بكون تتارة هذا وكل حل هو خارج منها وها حل فيها على سبيل التأكيد، ؛ لأن حميم حقوق داس تحت لبع لذكر الحقوق الرافق، وبذكر بوله ؛ وكل قدا أوكنيرهم قبدومنها.

وفم يذكر محمد ومحماله معدفنا وفندها وأهل الشروط كالوايك بوق طك وإتبالها بذكره ميجيدار جيمه الفاء لأباريذكر الفناء بقيب السير عبدالي حنيفة راحسه الله الحلافا فهساء وإثنا بمريفكي محمد رحمه الفاتحر أأعر فول أبي يوسف راحمه الغما والممألة في أبواد الى مستاعه الوفايو بوسف ومحمد وحمهما الله فالان الساه تبلوك السائع، ألا فرى أن له أن يحصر وأدايا بطافيه دائله، والجُمع بين فنينين هما علم كانا له كان له في البيخ لا يفسد البيخ ، وأبو حنيفة رحمه الله يعال: الفناء أيس بمعلوث له يدلمل أمه يمنع من الحفر إذ كان بضر بالعامة، وإن عنبر علوكًا له من الوحه الذي قالا. فهو مموك للعامة بيصبوا كالمشتراك بينه ومين عيرف

تم ذقر النمن، فقال: بكدا، واعلم بأن النمن لا يخدو إما أو يكون موروكًا او مكالا أو معدودًا أو مزروعًا أو عاوضًا أو حبوالًا أو عفارًا. فإن كان موروب، فلا يخلون إسائل بكوي من التفود محو الدراهم والمقالير والعلوس أواس غير النفرد نحو الرعفران والحديد والقطل وحدثو الوزيبات، فإن كان من النمود، فإدا ذان من الدراهم بكانب ثانا وكلذ هراهيره ومكتب نوعها أنبا فضة أو مغتموشة شامها التحامي و الرفساص دراهم عاله أوانفد ابت الدلء ويكتب صفتها أنها جباءة أوار ديئة أواو سطف ويذكر فدرها أنها كذا وكدا درهماً بورن سعة ، أي يرن كل عشرة مها سبع مذابع .

وإذا أراد كتبه ما ذكراناه لزنا كالزفي البلدائقة واحدام الدراهم، ممثلق البيع

متصوف إليان و بصير فالك كالمانوظ، فالاحاجة إلى ذكر الصفة، وإن كان فيها نقود محتردة، فإن كان الكل في الرواج على السواد، ولا سوف للبعض على العس بحور البيان، ويعطى المشاهري السائع أي النواعير شياء، ولكن لا را للكاتب من ألا تكنف أحد هما، ويكتب قدر، وورده، وإن كان الكرب في مرواج على السول إلا أي السعص حرافًا على الدفير، قادت العطريمية أو العدلية قبل هذا لا يحوز السع إلا يعديها والمناهدا، فيكتب الكاتب موقع علم أيج، ومكتب صفته وقدره وورده، وإن كان العدم، الشود أرواج يتصرف الوم إليان قرم وورده والمناهدة النواح المنافدة إليان فلا يحاج إلى بيان عدمته، ولكن يحاج اللي بيان قدره وورده

وقتان ينيعي أن لا يحتاج إلى بينان الورب وينصد مد إلى ورن الدادة التي وقعت المديعة اليهاء واحواب أن يقول: بني ينصرت الي وران تلك البدة إلا أن ورن الدراهم سحناها باختلاف الندان، فياد ورن المراهم سحنه ي يزيد على وزن الدراهم ناروار سمرقناء ورايا يقع الاختلاف يسهدا في الثاني في مكان العقد قالا بدء وأن يكتب وزن بعد اتفا حتى لا تعم النازعة ينهما على .

وإن تمان القدمن من الدمانيو مكب كندا وكندا دقانير، ويكنب أنها بخدارية أو ليسابورية أو هروية، وما أقلبه ذات، ويكنب أن مناصفة أو فراسات أو صحاح لا كسور فيها، ويكنب أنها حريدة أو وصط أو إيف، وباكنب قادرها كذا ويتارأ، ولكنب كيفية ورسة أنها مودومه بورز، مثاني مكة أو بوزر، مو رزم أو مسرقت، أو ما أشه ذاك. الأن النافيل في البلة ومختلف

وإن كان النس فيها صائعاً أو فعنه حالعة بكت الذها، وانفضه والنوع والسافة وطرؤا لا محافة كما فكراه و كان لا شكر أبه السراهم أو السائرة الاسميان الاسمال على غير المضروب، فيكتب في الدهب كدا متقالا من الذهب الحالص الاحسر المجالة على أعلى عالم كذا متقالا من الذهب الحالص الاحسر المجالة على المائل وقال: وه توهي أو قال، وه هشتى أو ما أشبه قلك ، ويكتب في العسمة كدا فر مسيح من الشوة الخيدة الحالصة عن العشر، ويكتب مع ذلك طبحا جي أو عدة فليحة الأنها تشوع مقبل النوعين، وكذلك في سائر المؤا ونات يكتب ما وقع علم العقد وبوعه وصعته وقدره.

وإن كان "أمن مكيلا بكت ما وقع عليه المقد، فيكت الحنفة إن وقع العقد على الخنطة ، ويكتب نوعها سفية أو يرية سفية أو يحارية ، ويكتب صفتها حمراء أو بيضاء جسدة أو وسطة أو وديته ، ويكتب قدوها، فيكتب كدا كالا الفضر كدا، وعى الشعمر كذب يكتب نوعه وصفته وقدوه بعفيز كذاء والا يكتب الوازة في الخنطة والتسمير ؛ لأنهما مكهة إن بالنص ، والإيجوز تغير الحكم النصوص

ومى كنتاب البيوع عن أصحابنا : في يسلام الدراهم لى الكيلات وزنّا ، وهى الوزينات كيناب البيوع عن أصحابنا : في يسلام الدراهم لى المكيلات وزنّا ، وهى الوزينات كيلا وواري الطحاوى : أنه لا يجود ، فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حدا لاحتلاف هذا إذا كنال الحنطة والشعير حالا وإن كان ما جلا يكتب مع ما ذكر نا من الأشياء مصال الأجل ، ومكان الإنتاء تحوال أنى حيفة رحيم الله .

وإلى كالن الله من من الفعدودات، فا بان كا بان من الأثمان إن كالمعقوف"" والمعالمات بكتب في العطارف" كذا درهماً غطريفية بخارية معمودة سودا، جبدة، ويكتب في العداليات كذا عداليه رسميه بخاريه، ومعمودة يكتب توهها إن كان أنواهاً مخطقة، ويكتب نقد بمدكذا إذا كان يختلف هذا النوع من انتقد باختلاف الملدان.

وإن كان لتمن من الذروهات نحر الكوباس والكتاب، وأشباء ذلك، وين كان بعيد، فالميم به جائر، و لا بد من الإشارة إله، قطارة في الكتاب ويذكر صفته، ويذكر ويذا مندرا إليه، محصر أصحلس هذا العفد، وإن كان بغير عيد، فإن كان حالا، لا يحوز، وإن كان مؤجلا يحوز كما في السام، فكب ما وقع عليه العقد، وهو الكراس مثلا ويوهد، ويكتب صفاقته ودقته وصد ويما صلى أو سنى، أو ما أشبهه، وقدره ويبان قدره ببيان درعاته ويين دراخ كذا وفراخ المات أو فراع الكراس أو حاج الساحة، وبين الأحل وقدر الأحل، ويين مكان الإيف، أيضاً إذا كان له حمل ومؤنة تجوزاً عن قول أبي حيفة، حدد الله

وإن كان الثمل حيوانًا أو عرضًا من العروص لا يصح تأجيلها أصلاء ولا يثبت

⁽١٠) و كذا في ما وم والأصل، و كالنافي ما اللخطاره أ.

⁽٢) حكفًا في تذوم والأصل، وكان مي ب الخطارف

دينًا في الذَّمة أصلاء وزعًا يصبح تسنا إذا عبها، وفي كل موضح كان النس معيد لا بد من الإشبارة؛ لأن إعلام الحاضر العين بالإنسارة، فيذكر في الكتاب ذلك، ويذكر صفته، ويذكر عينًا مشارًا إليه محضرًا مجلس هذا العقد.

وإن كان النمن من المحدودات كالدار والأرض، فإعلامها بذكر حدودها الشنوى الدار التي في موضع كذا، ويحدها بالدار التي في موضع كذا، ويحدها أيضًا.

۲۰۰۲۲ وإدا وصل إلى موضع القبض يكتب، وقد قبض كن واحد من هذين المتعاقدين حميع الدار من صاحبه، وهو جميع ما دكر سراء، أياه منه، ويسلمه إليه، ويكتب عند دكر الدراك، فما أدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه، فكذا على ما يأني بيانه بعد هذا -إنشاه الله تعالى -

ثم إن أبا حتيفة وأبا يوسف ومحمداً وصعهمات وكذا هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا لمراة صحيحاً وإن أب زبد الشروطى، وبعض من بعده من أعل الشروط كانوا يكتبون شواء صحيحاً بالآبنالاً لا شوط فيه ، ولا خيال، ولا فساد، ولا عدة وها ، لا على وجه الرهن و لتلجئة ، بل سع المسلم بالخسلم، وإلها يكتبون شراة صحيحاً ؛ لأن غوضهما الشراء الصحيح ، فيكتبون ذلك ناكيداً ، لما قصداد، ويكتبون منفة الشات لمعلم أن لمس يوقوف على إجازة الغير، ويكتبون الشرط حتى لا يدعى أحدهما أن البيع كان بشوط فاسد، وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المتعاطا، ويكتبون : لا فسادهيه ، ولا عدة وفاء، وما أشبه دلك ؛ لأن على وواية النوادر القول قول من يدعى الفعاد ؛ لانه ينكر زوال ملكه احتياطاً

وكان الطحاوى يقول: ولا يكنب ولا حبار فيه، فمن العلماء من قال: المتبايعات بالخيار ما دما في مجلس المقد، فعنى فول من بقول: هذا شرط أن لا خيار به يكون شرط مخيراً مقتضى العقد، فلو كتب دلك ربا يوقع إلى من برى ذلك القول فيبطله، قال الطحاوى: ولكن يكتب بيع المبلم من السلم تبركا بالسنة ، فإن النبي عليه السلام لا كتب كتاب الشرة، على العداء من خالف بن هو دة أمر بكنابة ذلك، ولأم إشارة إلى أنه سع خال عن جديم أنواع الفساد كما هو بيع المسلمين بخلاف بيع أهل الذمة.

ولكن هذا المعنى ليس عدجيح الآن ذلك استفيا من توثهم الا فساده وأصحاباً الفاتم بكت المستفيا من توثهم الا فساده وأصحاباً الفاتم بكت المستفيدة و بدعت المستفيدة و بدعت الأن فلا يقدي المن المستفرى يصحفا المباد و بيكون المشترى منك المباد و فنو استحق المشترى من بد المنسرى بعد دلك لا يكون فه أن يرجع على المبات بالمات على فراد زفر والرائم في نبي وحسهما الله وأهن المدينة و وفو المستخ أديع بتهماء تم هاد إلى بد المتسترى وهم بالمسلم إلى المبالح و فلا يكتب عذا شما لا يكتب منك المبادم.

وكان بوسف بن حامد يكتب: ومرئ هلان يعنى الشنوي إلى فلان يعنى البائع من جميع النمز المسعى في هذا الكتاب، وقبضه منه قلال الى فلال تامًا و في، وهو كدا وكدا وزر سبعة، وهذ لان فيص البائع بقوله: ومرئ إليه منه يتبت من حيث نامي لا من حيث التعرب ولا يقف على العنى كل أحد، ويكب فيض البائع الثمن حتى ينبت قصه فضار معنى بكون أبن وأقطع السخب.

و كان أبو (له المشروطي مكتب وقيمي فيلان ابن علان يعمل الماتع من فلان ابن العان بعس المشرى جميع النمن المسمى في هذا الكتاب تاماً والها يدقع فيلان دلك إليه . و برى إليه مه فيلان ابن فلان يعني المسترى و مع كما هر هماً اوزان مسعات الآنه عا وجب المصريح بالقيمي وحب النصريح بالدفع أيضًا حتى يكون فيض البيانع القمي عدفع المشترى، فإذ على قول ابن أبن ليلى: من طفر بجنس حفه من مان غرقيه لا يكون له أن بأخده، وإذا أخمه لا مملكه، بن بكون خاصاً، فيكتب دفع الشيرى تحرواً عن قول ابن لبن ليمن رحمه فه.

وكان الطحاوى بكنت ودفع فيلان ابن فيلان إلى فيلان ابن فيلان الن فيلان الناسريج باللبيص و لدفع الرحب التصريح باللبيص و لدفع المستدأ وجب تقديم المدع على القيض * لأن للقيض حكم الدعم * والحكم بنا خرعى السيب ، فيجب أن يكون الدفع صابقاً على القيض * إلا أن فيسا ذكر الطحاوى لوخ خلل * لأنه قوله * وإبراه من جميعه يقتضى براه فيبندأ والإسبب القيض ، والبيئع إذا أرا الشنرى عن الشمن ععد فيض الثمن يصح إبراه ، وبلزم البائع ردما قيص من كسو ، فيلاصوب أن يكتب دفع ذلان ، وبي كالبه منه ولان على القيض ، ويتبت صحة التبضى بذكر مد وجو كذا در مما حتى يكون اللغع مفتماً على القيض ، ويتبت صحة التبضى بذكر الراه المبتدأ ويقا والدامة أويا لكانية .

ولم يدكر صحمه وحمه الله في الكتاب فيص البيع وكما يحتاج إلى كتابة فيص التمل ليكون حجه للمشترى يحتاج إلى كتابه فيض البيع ليكود حجة للبائع علاجه وأن يكتب، وقد اختلف أهل الشروط فيه، فكان الشمني وهلان وأمر زيد الشروطي يكتبون، وسلم فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان جميع الدار للحدودة في مقا الكتاب،

و كان الطحاء ي يكتب ، وستم فلان إلى فلان جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاف، وإنه أحسن، وإغا كتيران وسلم فلان ولم يكتبون وقبض فلان والأنه لا يفهم من قوله ، وقبض فلان إذن البائع المشرى بقبض الغار.

وفي مذهب يعص اساس أن الحاشري بعد ما نقد النسن لا مجلك فسس المشتري إلا يوفن الباتع، وتو فيص بغير إذاء كان كالعاصب، وكان تلبشع إخراجه من يده، فاختاروا نفظ النسايد؛ لأنه يفهم منه إدن البائم بالقيض غرزاً عن قوا. هذا الهاش

والم يذكر محمد رحمه الله أيضًا في الكتاب. وزية النبايعين للبيع، ولا بلامن ذلك؛ لأن من أهل العلم من لم يجوز بيع ما لم يرُه، وشو عما لم يرُه، ومنهم من جوز بيع ما لم برُه، والم بجوز شراه ما لم برُه، ومنهم من بقول: يحوزة هما إلا أنه يقول لتبوت الخيار للمشتري دون البائع، وممهم من يقول الشوت الخيار في المبع للمائع، وهي. الشراء للمشتري، فلا بدمن كتابة دلك فيحوز البيع وستعي الحياد بالانفاق.

ثم اختلف أهل الشروط في كتابته، فكان الشسني بكتب، وقد أفر علان وفلان أنهما قدر أيا جميع الدار المحدودة عي هذا فكتاب بحدودها وحنوفها ما هو داخل فيها وما هو خارج سها، ويدن لهم، جميع ذلك وحميع ما فيها من دليل وكثير وعرفاه، ورأباه عبد عقدة البيم المساة في هذا الكتاب، وقبل ذلك منه، فنها ما غلى ذلك.

وأبو زيد يكنب: وقد نظر قالات يعنى المتشرى إلى حميم الدار المحدودة في هذا الكتاب، ورضي بهذا وما قاله الشمني أحسن وأصح ، وما قاله الشمني من رويتهما المشيع عند عقدة البيع أسر وأبد من شه الأن من مذهب بعص العقدة أن من باغ، أو المشيوى ما وأي، ولم مكن معايد له عبد البيع، على كان غائباً عنه لا مجرز، فتحوزنا عن قبله وكنبنا وزيتهما عند عقدة البيع، فأما رؤيتهما فين ذلك عبر محتاج إليهاء لكر ذكره للتأكيد، وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار محدودها وحقوقها وما قبها من قبل وكثير داخل فيها من غلل المسترى إذا نظر إلى خارج الدار، ولهم يراما سوى ذلك يبطن خيار رؤيه، وعلى قول المسترى إذا نظر إلى خارج الدار، ولهم يراما سوى ذلك يبطن خيار رؤيه، وعلى قول ويلى جميع ماحل الدار ويلى جميع أحل الدار ويلى جميع ماحل الدار ويلى جميع أو فيلى خيارة حتى ينظر إلى المحيد في خيارة حتى ينظر إلى المحيد وكان هذه الإشهاء وعن الحسن بن زياد رحمه الله أه عن غيارة حتى ينظر إلى المحيد وكان هذه الأشياء.

ولم يذكر محمد رحمه الله أيضاً تقرق التعاقدين بأيدانهما وكان الحميات رحمه الله لايكتب دات أيضاء وعمامة أهل الشروط كانو ايكتبون ذلك الان علد الشامعي رحمه فه للمتعاقدين حيار المعسى بعد لقرغ من البيع قبل التفرق، وعددا لبس لهما حيار المجلس، ويمايكم بنهما منارعة بأن يعتقدا مذهب الشامعي رحمه الله، فيقول أحدهما: فسنخت العند قبل التفرق، وادعى الآخر الإجازة، فكتبا تفرقها بأندانهما بعد إنفاذ هذا البيع قطعًا لهذا المنارعة.

والحناهم أهل الشروط في كشابة ذلك فسما سنهير، فأبر زيد كيان يكتب ونفيا فا جميعًا بأبطانهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب، وصحته ووجوبه عن تراص منهما، والطحاوي كان يكتبء وتفرقا جميعاً بأبدانهما بعد هذا البيع المممي في هد الكتاب عرر تراض منهما جميعًا مجميعه وإنفاذ منهما له ، وما ذكره الطحاري أفر ما إلى الاحتياط في حق الشفري حتى يصير المفتري مقراً عصحة الشراء فلا يفسد عليه الرجوع بالنمن على البائع مني استحق المشتري من بد الشنري برما من الدهر على قول بعص العلماء على مامر.

٢٠٠٢٣ - ثم قال محمد رحمه الله: فسا أدرك قالان ابن فلاد من درك في هذه الدارة فعلى قلان ابن فلان خلاصة حتى يسلمه قده اختلقوا في قولد: فها أمركه فلان ابن ملان مذكور بالنصب أو بالرفع، والنصب أوضح معناه، فما لحقه من الدرك ولم يود محمد رحمه الله: وقوله: فعلى فلان ابن قلان خلاصة حتى يسلمه له تخليص المبعرله لا محالة؛ لأنه شرط ما يُكت الوفاء به عسى، ولهذا المُعني " قال شريع وحمه الله : من شرط الخلاص، فهو أحمق معناه من شرط تخليص البيع لا محالة عند الاستحقاق، فهو أحمق، إنما صماه أحمق لأنه شرط ما لا يمكنه الوفاءيه عيمي، وليكن أواديه تخليص البيع إن أجاز المستحق البيع، وردائتمن إن لم يجز المستحق، وهذا شوط يمكن الوفاء به .

وقد وقع في بعض نسخ الشروط على تحو سابينا صريحًا، فضال: فعلى فلان خلاص ذلك حتى بسلم له ، أو يرد الشمن عليه ، قال نمة : وهكذا كان بكتب أبو حنفة ا وآبو بوسف رحمهما الله ، وكان يوسف ابن خالد الشمني وهلال بكتبان : فيها أدرك ني هذه الدار للحدودة في هذا الكتاب، وفي شيء منها، ومن حقوقها من درك من أحر الناس كلهم، فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان ابن فلان حتى يسلمه له ، ويخلصه له من کار درگ وئيفة .

وكان أبو وبد الشروطي بكتب: فما أدرك فلان ابن فلان يعني المشتري في ذلك. أو في شيء منه ؛ أو في حشوقه ؛ أو في شيء من حقوقه من موك ، قعلي ولان يعني .

⁽٧) مكذا في طء وكان في غيرها أولاً جل مذا العني .

البابع تسليم ذلك عبي ما يرجيه لم عبيه بالبيع المسعى في هذا الأكباب

قال الطاقيان المداري الداركيدة أو الداحي إلى الاتدار والدار والدارة الدارات و الدارة الادارة الدارة الدارة الدارة الدارة الدارة والمهارة الدارة الدارة والمهارة والمدارة والمدارة والمدارة والمدارة والمدارة والمدارة والمدارة والمدارة الدارة والمدارة والمدارة والمدارة الدارة والمدارة الدارة والمدارة و

وأورانه قال طي الشدى است دير مستعرف، وغاد حل لرحوع السمل معد الاستمالي لوصي البال (المورد بالما على الباحة الدي كان يكتب بوسف و هلال بالنوهم منوف أنه شرط بي البيع ما لا يصفيه أسيع، فيقعلي بفساد البيع، فتحار عاد ذلك بإضافة الدك بلي الشتري.

وس الناس من يكتب الديد أورك ولان ال قالا ولان العديسيد، فعلى قالان الدين حيلان في ولا سفى أن يكتب على ها المرجد الان أسالة ورثه والمتاشرون منه والديد التي تدبيهم والموهوب فهم وسائم من يتستث العال من حيسه الوقعة فكرما أنه لا وعلى الدين منا لا يقطف المهم أن الهيميد ولهيم ومن الناس من يكتب العالى فلان من المناس المعلى فلان على المناس المعلمة ولا يتنفي أن يكتب على هذا الوجه الأن عند التي منتفة وحده الله المعهدة الصلت العدم ، وإنه ليس عستحو للمنتشران على لدائع ما هذا لامنا هذا الدي والا المناه الدينة الدينة المناس على الدائم ما هذا لامنا هذا الدينة الدينة المناس على الدينة الد

قبال المتأخر ون من أهل البشورهم الرابل بسنى من يكاب العدة أن ك فعيدًا استشوال من دراك ومهل وبلان الدائم خملاص دلك حتى بساسه إليه أو يرد الشعراء والكان يكتب على الوحم الدي كان يكتب أمر ريت فيما أدرك المسترى في دلك ، أو في نهيء فعم الو في نهي من حقوق من درائم وعلى الدائع نستهم ما يراجه له على البيع المسعى في هاد الكتاب؛ لأن من العلماء خيلامًا عن شبع إدا تسته في من إن الشتري، ولم يجز المستهمل البيئات، ما ذا يجب المائم محكم البيع أ فعدانا عليه ود النمن، وقال عثمان البي وسوار من عبد الله الدخير في المؤتم المناف البياء أمن مرضعها عن الرفعة والحط والغيسة والزرع والبناء، وقال بعصهم، ود قيمة العار البيعة، سواه كنان المعن متلها أو أقل أو أكبر، ولما اختاف العاد على هذا الموحه كان الأسوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحثاق حتى لا ينظله في عن يرى خلاف ذلك، وكان المكتوب عنده شرطًا لا يلائم العفد

وهذا كله إدائم يجز المستحق البيع، وإن أحاد المستحق الدع، قعلى دول بعض العلماء إلا تعدل الإجازة أصلاب، على أن عند بعص العلماء بيع الفضولي لا يعقد، ولا يفقد على الإجازة قبل فصله القاضي للمستحق بالعين نصمل إجازاته، وكان على أنهائع لمبلم العين اليه، إلا وواية روى عن أبي حيفة. أن التصوية من المستحى، وطلب الحكم من القاصي دلين النعظ، و فينتقض به البيع كما يتنقض يصريم المنقض، ولا يعمل إحازة المستحق بعد ذلك.

١٩٠٠٢- وإن كانت الإجازة بعد أنها، الذيفي، فقد دكر عي بعص المواضع أن على قول أن حديثة رحمه الله . لا تعمل الإحازة؛ الأن الليع بصلح بفضاء القاصي بالعبن للمستسخق، وعلى أوقه ما تعمل الإحازة؛ لأن البيع لا ينفسخ عندهما بالاستخال، وبقضا، القاصي بالعبن للمستحق، هكذا ذكره في معض الكتب.

وقد كنيت في "شرح الريادات : أن في طاهر الرابه لا ينفسخ البيع ، وتعمل إجازة المستحق العين حكم الشخص إجازة المستحق العين حكم الشخص دليل المفض ، فسنقض مه لسمه و لا تعمل إجازة السنحق بعد ذلك ، فعلى قول من يعول: بأن العقد بقسح ، ولا تعمل إجازة المستحق ، عإذا شرط تسليم الدار ، وإلا لكك السنحق ، عإذا شرط السيم الدار ، وإلا لكك السنحق ، في سنمها إليه وشرط الأعلى هذا الوجه يفسد العقد ، وكان الأحوط أن يكتب : فعله تسليم ما يوجه نه الرح شمى في هذا الكتاب ،

⁽١) وكان من ف وم المبيع .

⁽٢) هكذ في ظاء وكان في غيرها والشرط

وكذلك لا يكت افسيه ودالسن والله إن ورد الاستحفاق على كل الدار . فعددا يجب رد كل النس على كل الدار . فعددا يجب عبه ودعل غلف الدار صورة ومغلى و عند بعص فيمة تلك الدار إن ورد الاستحفاق على جميع الدار و ولا ورد الاستحفاق على جميع الدار و ولا ورد الاستحفاق على جميع الدار و ولا ويد وجهل إن ورد الاستحفاق على لمى الدار و ها الدينة نحل المعند أو انربع و او معافله فلك و فالمشترى بالحيار عبدا، إن فعام ودما بفي و ورجع على البائع بشمن المستحق وون ورد الاستحقاق على شيء وبجع على البائع بشمن المستحق وون ورد الاستحقاق على شي وبعيه و فإن كان قبل القبض و فالمشترى بالحيار على نحو ما دكرنا، وإن كان بعد القمص و فلا خبار للمنترى و ورجع بشمن المستحق على نحو ما دكرنا، وإن كان بعد القمص و فلا خبار للمنترى و ورجع بشمن المستحق على نحو ما دكرنا، وإن كان بعد القمص و فلا حبار المنترى ويرجع بشمن المستحق على نحو ما دكرنا، وإن كان بعد القمص و فلا حبار ناه فلم عكذا ذكر الطحارى في مدونا و

وقال الحصاف رحمه الله : النشرى بالحيار ، إن شاء آمسك الساقي ورجع بشين السندى ، وإن شاء رد البح ، ورجع بجمع الشين وعلى كول بعض العلماء : يعسد البح عي الكل، وعليه رد البحن ، فيملي قول من يقول: الواجب رد مثل تلك الدار، وعلى فول من يقول: الواجب رد مثل تلك الدار، عنف من العقد فلا يكنب ذلك تحرزاً عن فول ، وعشنا الراجب رد جميع الثمن عي بعض الاحوال، ورد معلى الذمن في بعض الاحوال، وإد معلى المقد، أما إذا كتب معلى الاحوال، فإذا شرطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً ، عقد شرطنا عليه شرطا بحالف مقتضى العقد، فوجب وماد المقد، أما إذا كتب وعلى البائع نسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب، فأى شيء يقضى مه على البائع ، إذا ورد على الاستحقال، ولم يحز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عنى رفع على كما كتب في الكتاب، ما البيع مني رفع عند الكل كما كتب في الكتاب، ما البيع مني رفع عند الكل كما كتب في الكتاب، ما المربع مني رفع على ذا أحوط من هذا البيع مني رفع إليه كان ذلك مو حر من هذا البيع مني رفع الهدة على هذا أحوط من هذا البيع مني رفع إليه كان ذلك من هذا أحوط من هذا الهيه .

وكان أبو حنيفة وأبو يوسعه وحمهما الله يكتبان بعد ما كب الدرك، فعلى فلات خلاصة حتى يسلمه لد، أو بردالتمن عليه مع فيمة ما بحدث فلان يعنى المنشري، أو يحدث له تأمره يعني بأمر المالع من بناء وغرس وؤرع، إنما كتنه ضمدة البالع فيمة هذه

⁽١) وكاب في طاقيل ،

الانبياء؛ لأن على قول بعض العلماء: إعابر حم النشتري على الناتع مضمة هذه الأنساء يعد الاستحقاق إذا صمر الناتع ذلك، أما إذا لم يصمن فلاء وإثنا كسد أمر الناتع؛ لأن معض فضهاء المديد يقول: الناتع وإن ضمن للمنشري صمه هذه الأشباء، فرعا برجع المشترى عليه لذلك إذا أمر الناتع بذلك، فكتبنا صماد البانع، وأمره لذلك أمروا عن قول هولاه.

ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشترى من بناء وغرس، وغسر ذلك، وهذا ليس بصوات، لأن المنشرى قد بحدث من الداو ما لا يكون له الرجوع بقيمة ذلك عند الاستحفاق نحر حمر البئر، ونعيد البانوعة والحرج، وما أشبه ذلك ما لا يُكن تسبيمة إلى تسائم، وإدا شرط ذلك على الدائم، فقد نبرط ما لا يقتصيه العقد، والأحد العاضية في منعة

وكان الطحاوى يقول: الأحوط أن لا يكنب فسدة ما يحدث الشنرى، ولكن يكتب: فسد أدرك فلان أبي قلل في هذه طلا إلى المحدودة، أو من شيء من حقوفه، أو في منا يحتب عطبه السع في منا المحدودة، أو من شيء من حقوفه، أو في منا يحتب عطبه السع في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلاده لأن العلمه، أحظفوا في مدار الميعة إد استحمت بعدما بني المنتزى بيسه بناه وأو عوس، أو زاع، قلا محابا فيه روايتان إرو بة شاذة الخلوا: البائع إذا كان حاصراً والمسترى برسع على المائع بشمة هده الأشبه فانشارى برسع على المائع شمة هده الأشبه فانشال ويكون البناه والزرع والغرس شبائع بما ضبعي من العيمة للمشترى الله في المنتخى بعد عد بالخبار إن شاء أخذ البائع شام دلك، ورؤمه عن أرضه، وإن شاء حسه المنسه و غرام له فيمته وغلوط.

وإن كان البائع طاقة كان للمستحق أن تأخذ للمشترى، حتى يرفع هذه الأشباء عن أرضه، ولا ينتطر فعوم البائع، فإذا فلام للمشترى، سمه المشتوى إلى البائع إذ فمر عليه بوضًا من الدهر، وقدمه فلمته مقبوطًا؛ لأنه سلم الله كذلك، وإن شاء المستحق مع الملترى عن قلع ذلك وحبس ذلك لتعسه وغرم له فيست مقلوعًا، ومويرجع المشترى على البائع متنى، عبر الله عن لدى أعطاء، ومن طاهر الرواية قالوا، المستحق إد أحد

⁽١) مكتافي الأصار وصوري وكالذي طاعا صمر للظيمة من نشتري ..

المشترى برفع البناء والنعرس والزرع، فانششرى يرفع ذلك عن أوضه، ويكون النقض له لم له الخبار، إن شاء دمع النقض إلى البائع، ورحع عليه بغيمته قائمًا، وإن شاء أصلك المنفض فضه ، ولم يرجع على البائع بشيء.

فياذا كان عندنا برجع المشترى على البائع بفيسة البناء في بعض الأحوال دون البعض، فإنا تتبنا الرجوع مطلقًا، فقد أنيننا له حق الرجوع في جميع الاحوال، وإنه شرط لا يفتضيه المقد، ولأحد التعاقدين فيه منفعة ترجب فساد المقد عندنا.

وزعم بعض أهل المدينة أن المشترى إذا بنى، ولم يعلم أن الدار منك المستحق حتى كان بانياً على جهالة وغرور، ثم ظهر المستحق، فالقاضى يقول للمستحق: أنت بالخيار إن نست، أعطيت المشترى قبعة بناءه مبنياً الأنه بناه على جهالة وغرور، والخيار إن نست، أعطيت المشترى قبعة بناءه مبنياً الأنه بناه على جهالة وغرور، المشترى برقع البناء، ولا وجوع له على البائع، وإن كان المشترى يعلم أن الدار ملك المستحق، ومع ذلك بنى، فللمستحق أن بأخذ البناء من المشترى يقيمت مقلوعًا، ولا شىء له على البائع في قول هؤلاء، فإذا لا وجوع المستحق على البائع في قول هؤلاء، فإذا شرطنا المرحوع المشترى على البائع، فإذا شرطنا شرطنا لا ملائم موجب المعقد على قول هؤلاء، ولا جوج مداد العقد على قول هؤلاء،

ومن مذهب الشافعي وحمه الله: آنه لا وجوع للمشترى على الباتع بقيسة ما يحدث، وكان هذا شرطاً لا بلائم موجب العقد على قوله أيضاً، فيجب التحرز عي كتابة قبعة ما يحدثه المشترى صبائة للعقد عن القساد عندنا، وعند غيرنا، ولكن يكتب: فعلى الباتع تسليم ما يوجب له هليه البيع المسبى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المنتزى فلان، حتى إذا رفع إلى القاضى من القضاة لا يقضى بفساد عذا البيع، ويقضى على البانع بما يوجبه البيع السمى في هذا الكتاب على مذهبه، (لا أن ما قاله الطحارى: إن كان يحصل صبانة العقد عن العساد، لا يحصل صبانة حق المشترى فيما يحدث من بناه وغرس وزرع و لاته لم يكتب ما أدركه في ذلك أن في شيء منه بأمر البائع، فلا بد من ذكر دلك عند بعض أهل العلم، وكذلك له يكتب مقدار الضمان فيما يجب على من ذكر دلك عند بعض أهل العلم، وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع، من قبعة الغمان، ولرحوع المنترى

على البيانع عند ابن أمي لبلي وحده الله ، لأن عداد لا يصع الضيعان ما له يكي فيه المسعون به معلوماً و فا فيلة في ذلك أن بكتب لهذه الانساد كتاب على حدة ، أو يكتب صحبت عاده الانسياء في حدة ، أو يكتب أن هذا الفسعان من الباتع ، لم يكن صحبت عاد النبيع ، ويذكر فدر فسعة هذه الانسياء مصبروها في هذا البيع ، وإما عدم ذلك بعد البيع ، ويذكر فدر فسعة هذه الانسياء ويقول المن وهم زلى ألف، أو ما أشبه ذلك بذكر مقدار منعين أنه لا يزيد فيمة هذه الانسياء على ذلك، فيقع النحرو عن فساد العقد، ويحصل فيانة حق المنسوى فيما الانسياء على ذلك، فيقع النحرو عن فساد العقد، ويحصل فيانة حق المنسوى فيما

٢٠٠٢٥- قال محمد رحمه الله ، ويشهد بعني شهد الله هوه السهوان، وقال بعض أهل الشروط: يشعى أنا يكتب مدا النفظ من أول الصك، ويكتب. هذا من شهيد عليه الشهود المسمون بأخر ما الصف إلا أن محمداً رحمه الله اختار ولك و أخر الصك الأل الشهود إنما يكتبون أساميهم في أخر الصت، ودكر شهادتهم في الوضع الدي ينستون أساميهم فيه ، واقتصر محدد رحمه الله ، وله يدكر خيبنًا أخر ، وأبو حتيقة وأو بوسف رحمهما له كالما يفتصران على مدّا أيضًا، وهو وشهد، وأهل الله وط كبير سف ابن خاله وهلال وأبي زمار زادوا على هذا، فيوسف بن خياله وهلال كتب : شهد الشهود المسمان على فلان ابن ولان يحميع ما في هذا الكتاب، وعلى إفرارهما ومرقتهما جميع ماسمي في هذا الكتاب في صحة سهما وجوار أمرهها، وذلك تي شهر كفَّاه في منة كفَّاه وأبو زيد كنب: وشهدالله ودالسم ون على إقرار فبزن وعزن بحميع ما سميء ووصاف في كتابتا، وعلى مفرضهما جمعة بحصع ما فيه بعد أن قرئ عسيماء وأفرأ ألهما فدفهماه حرفا حرفاء وأشهداهم بجميع مافي الكتاب عمي ألفسهما في سنحة من عقومهما وأمدالهماء وجوار أمورهما طائعين واغيبن غير مكرهين لايوني علمهما في شيء من أموز هما ، وهما مأموران على أموالهما عبر محجر ر عليهماء وعلى كل واحد مسما في شيء من ذلك، ولا عادًا له و، من مرض وغيره، وكتب في شهر كذاء من صنة كدا.

ويوصف بن خالد وهلال اختفارا كشبه شبهاءتهم على لإثبات بجسيع ما في

⁽١) مكذا عن طاء وكان في عبرها فيها بديت

- 191 **-**

الكالب، وأبو ربد اختار التابة شهادتهم على إقرار التابعون بمسابع ما في الكالب، ومن الكالب، ومن الكالب، ومن التحرين من مشابعات بفول ابن لكتاب بشمل على ما بقف عليه الشهود حقيقة اومر لفظ البح والشراء، وقبض النس وقبض غيم و غرق العافدين بابداتهما وصمان الدرك، وعبر دلك، وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتداء معنى الللجنة والسمحة في المحرية والقرار الثمن في إذ أدبيتو نسما في المدر أدا البح تلحقة ويطهوان البحاب ألقى درهم، وتقرب الثمن في إذا أدبيتو نسما في المدر أدا البح تلهمة وبظهوان ألمالاب ألقى درهم، وتقربك أن المما أن الدمن ألما درهم، وبظهوان في المعالب ألقى درهم، وتقربك وإذا المبابعين ذلك عا لا يقف عليه الشهود حقيمة الأد المساف المنافذ المبابع عليه منهم ولا يقف عليه الإساف الشهود على شيء ولا يقف عليه، ولا يراء، وكذبك في تقاهمهما ما في هذا الكتاب عالا يعقب المبابع تضيف المبابع على منافذ على ما محصل به معرفة الشهود به نبه غنسهد فيما كان السبود وقوة عليه حقيفة يكتب شهادتهم فيه على إفرار التحافدين، مكتب الشهود المسمون بحميع ما في هما لكتاب ما يكتبه أن يقفوا على حقيفة ، وعاى بقرار الشهافد المرابع على حقيفة ، وعاى بقرار المهافدين عالم حقيفة ، وعاى بقرار المهافدين عالم يقوا على حقيفة ،

لم إلى يوسف امن حالد وهلال كتباء في صحة منهما، وجوار إقرارهما، وأبو زيد كانت الني صحة من عقله بدا وجوار أمرهما، والطحاري كانت في ما حة عقلهما وحواز أمرهما، وما كتبه الطحاري أرنق وأحوها، وهل يكتب معرفة الشهاء والتبايمين توجوعهما وأسماءهما وأنسانهما؟ والشمالي وهلال كانا لا يكتبان فلات وغيرهما كان يكتب دلت، وبعض لمتأخرين من مشايحا قالوا: إن كان الشايعان معروفين عند النامي مشهورين، فلا حاجه إلى نشاء فالما، وإن قابا عبره شهورين قال بدميه الاسم بحتاجون إلى أواد الشهادة ضيهما بحصر بهما، فلا بدمن معرفتها إياهما بوحوههما المكتبم أداد الشهادة عليه منذ عبيتهما وضوئهما وحاسيما، ولا يجود الاعتماد على إقرار وتسبيهما، قالا بدمن معرفة اسمهما وتسبيما، ولا يجود الاعتماد على إقرار

المتعاقدين أأأه قعسي يسطى كل واحدامتهما نفسه ولعبه باسم عبره، ونسبه يربد أنا نزور على الشهود ليحرح البيع عن طلك الغيراء فالاعتجاد على قبال المتعافذين في استهما ومسهمه يؤدي إلى إنطال ملك غيرهما عسيء وهذا فصل وكنير من الناس عنه غافتوال، فرمهم يسمحون لفط المدم والشروس والإفرار وفتقابص من رجدن لايم هومهماء أبريان استشهدو ابعد مرت صحد طبوع بشهدرن على دلك لاسوء وثم بكن لهم علم بدلك، فيحب الحرر عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الإبضال، وصيعة لتصنه عن الكلاب واللحارقة

أثواط بن الشبعة بالسبب إخبار حماعة لا تصور اجتماعهم على الكفيد عنم أبي منيفة وحسداته ، وعندهما الطويق شهادة رجل أو رحلي والمرأتين" ، وإذا أراد نحمل الشهادة على النسب، وتحفه الخرج في إحضار تلك الحماعة فتي شرعا أن حيمه رجمه القاشبها ونبيم الحصول العلمء ينبخي أفايشهاد حدالشهود شاحدانا على لسبهماء ويشبهنان على شهادتهما حتى إدا احتاجوا إذاأداء الشهادة شهدو على شهادتهما بالنسب، وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة ألحها""

وهي تحيل الشهادة على الرأة لابدين رؤية وجهها عنديعص الشابخ، ويتعريف الشهر دائنها فلانة لا بحل أداد الشهادة⁽¹⁾ علمها. وأما حيل عبديما أو موثهما إدا احشج الشهرد الرافشهادة بالاسم والسباء فطريق صحة تحمل ما ذكرها في الرجل الحهول س تبهادة جماعه لا ينصار اجتماعهم على فكدت عندأبي حنيفة رحمه الله وشبهادة شاهدين عندهمار

و قداد كو تا هذا القصل عدامه في كتاب الشهادات؟ إذا كان بالدرك كعيلاء عال؟ وإن كان لمنظري أحدُ كفيلًا من أباته كيف يكنب؟ فالسانة على وحهين: إما أن أخد الكفيل بالفوك، وبم ينعرض نشيء اخر، ويما إذ أخذ كميلا بجميع ما يجب للمشتري

^{(4.1} وفي م حسر إحمار المتعاقدين

⁽٢) هائد عن طارف وم، وكان في الأصل المهادق عليه أو رحل والرأبور!

^(*) هكذ في ظار و والأصل، وكان في عنا أغلبهما

⁽۱) وفي ط الشهود

على البائع من حق سبب هذا السيع من السمن رقيسة البناء والزرع والغرس وآبا ما كاناء والاتصالة جائزة؛ لأن هذه كماله بدين سيجب، وإنها جائزة، عرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الرحه الأول إغا بحيد على الكفيل عند الاستحقاق و النمن لا عبر . ولا يجب عليه شيء من فيسه البناء والغرس و الزرع؛ لأن الدوك إفا أطاق براه به في العرف و النمن عند الاستحقاق، متصرف الكفالة إليه و لا تصرف إلى ديء أخر ، أم يكتب بعد العراغ من كتابة التراه، وما أورك قلان من الدوك في هذه الدار ، فعلى فلان معنى النائع ، وعلى ملان بعلى الكمال خيلاس ذلك إن شاء أخذ هما جميعًا، وإن شاء الخذه ما جميعًا، وإن شاء الخذه بايث ويرد عليه فعنها وهو كدا.

هكذا ذكر محمد وحمد الله في الكتاب، وإذا كاب إن شاء أنضعنا جسماً تجرواً عن قول ابن أبي ليلى، فإن من مذهبه أن الكفالة توحب براءة الأصبل كا فواله المال إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن بأخذ أبي ما شاه، وإنما كان الرواد شاه أخدهما بشيء واحداً بعد واحد تجرواً عن قول ابن شعرمة، فإن الكفالة عدد لا توجب براءة الأصبل لا ثم إذا الزم أحدهما وطالعب واحة الآخر إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن بطالبها واحداً بعد واحد، وقوله: فعلى فلان وفلان حلاص ذلك، فقع فكرنا في هذا و بجرز فيه أن بكتب وما لا يحوزه فلا يعبد، وإنما فكر تقدير الناس هي قوله: أو برد عليه النمن و ومو كذا احترازاً عن قرن ابن أبي ليلي، فإن عدد الكمائة بالمجهول لا مصح .

قال شبخ الإسلام في شرحه : وقانوا : وههنا شرائط أخرى لا مد من كتابتها ، فعن حملة ذلك أن بكتب ، كفل يقلك من غير أن بكون ذلك شرطًا في البيع ؛ لأن لسبح مشرط أحدة الكفيل لا بجوز فياسًا ، ومه أخذ زمو رحمه الله ، فيكتب ذلك تحوزًا عن قوله .

ومنها 1 أن يكانب أن الكفائة كانت بأمر البائع 4 لأن من مذهب عضمان البتي أن الكفالة بغير أمر الكفول عنه لا تصح ، فيكتب أمر البائع احراؤا عن قوله .

ومنها - أن يكنك إجازة الكفود له، وهو المتبتري الضمان في محضو الكمالة محاطبة د لأن من مدهب ألى حيمة وسحيد وحمهما الله أن الكفالة للخائب لا تجوز إدا لم يقبل عنه إلا هي مسورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة، فينشر طار مازته الكفالة في محلس الصماق مخاصة احترابًا عن قولهما

وسها أن سنفي أنه لكب أن كل واحد صهمنا بعين البائع والأحبى قفيل عن صاحب نفسه بأمره الأماري بعيب أحدمها. والاحر معسر، الا يصل من حهتم إلى حقاء فيجعله تقيلا يتمس الأخر حتى بأحده مسايم لفس العائب فيصل إلى حقه من حهة العانب، ويكتب الكمال بالامر احتراراً عن قرر اليني .

ومها أنه كتب أن كار واحد منهما أسى الماح والكنيل وكيل عن مساحله بالخصير وكيل عن مساحله بخصير مه فيما يدعى المشتوى قبل فو واحد مهما بسبب عدًا البيع حال جاته وعد وعالمه . بأن باعي وارت المشترى وكله صحيحة على أنه منى مسحله . بعود وكبلا بعد ذلك لا يد من ذكره ليقع النون أل المعشوى الأمام الم بحب الخال على الاصيل ، لا يجب على الاحراب الأن الكه يراب حال على الأحراب وورابرد الاستحقال على البني تشترى حال فيمة الدنع والكيل حاصر ، ولا يكل المنتشرى إثبات حقه على البني بدعوا على المنتوا على المناف الكيل الأن الكهب لارتصال خصماً على الفائد الوالم يكن الكيل وكبلا على المنتوا على المحرومة ، موره كانت تكناف المرد أو بعير أم عند أبى حينة وحيده الله و يكد روى أبو يوسف رحمه الله عنه ولا يكم مطالمة الكيل .

وقال أنو يوسف رحمه الله في الإملام الريكات الكمالة بأمو بنعيب لكفيل حصمًا عن النائع، وإن كانت عبر أمو لا يتصب الديل خطرهًا عن الرائع، وقال محمد وحمه له النصيب خسمًا، منواد كانت فكفالة بأمر أو بعير أمر

وردا ۱۹۱۷ في الدائة حدام من هذا الرحة بنيش أن يكند وكالة ثار واحد عنهما الحشراراً عن هذا الخلاف. وكان بنيش أن يحمل الكفيل وكيلا عن الدائع في خصوصة لتمكن للشتري من إنبات حقه على البائع حال عبيته احتى يتمكن من مصالحة الكفيل والتأثير المساحدة إلى حجر البائع وكيلا عن حالتها بالمصومة والأن البائع أضرل قسما يدعى عليه المشتري بسنت البيع المسمر في هذا المكتاب، وقد دائر والذائك وحها وقائدة أنم بناسح لنا دائد

العذارة الكفار بالدوك والمربتعراس لتبيء أحبوه اسازة كفل بجنميع ما يعدد

للمشترى على البائع سبيت هذا البع يكتب الكمالة بالشرائط التي وصفياء وبين مقدار ما كمل به من قيمة البدء والعرس والزرع ، فبدكر من توهم إلى المد، وبدكر عدد العلم أنه لا يربد فيمه الناء والغرس والزرع عليه ، والله أعلم .

أحداً الإقرار عن يحد معرعته في البيع ، فإنه وقع برصاء ولا متارعة فه وهو أن يكون لنسائع الرائز من يعد أو أب يعلى البيع ، فإنه وقع برصاء أو غير ذلك ، فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدائل وأهو فلان ابن فلان أن هذا البائع ، أو صلاة بنت من وجة هذا البائع فالتأو في حلل منحه و نرائط صحة الإفرار بتراؤ مبر مشروط في هذا البنو مناف عن هذا البنوا من هذا لكتاب كان ملكاً المعاد ودة في هذا لكتاب كان ملكاً المعاد هذا في هذا الكتاب كان ملكاً المعاد ومناف ولا معوى على شروعية من في ذلك بناف الله من المحدودة في هذا الكتاب كان ملكاً في شروعية وقال المناف المناف كله مده ، وهن سائر الناس احدم مي . والله من الدي في ذلك دعوى على هذا المنترى ، فلدعراه باطلة مردودة ، وحدقه هذا الفراد الله منافة ، والكتاب كانه الفراد الله كله المناف كله المناف المناف المناف المناف المناف كله المناف المناف المناف المناف المناف المناف كله المناف المناف المناف المناف المناف كله المناف المناف المناف المناف المناف كله المناف المنا

أو يكتب: أقر فلان هلى بحر ما بينا أنا جميع ما وصف في هذا الكتبات من السع ، وقيض النمي وتسلم الشع ، وضمان الدوك من هذا الدائع في السع كان دهره وإدنه ورضاه بدائك كله لهذا البائع ، وإنه لا حي له في ذبك كلم، ولا دعوى إلى أخر ما ذكرنا.

أو يكنب من أوله " اشترى فيلاد الفكائي من قالاد الفلائي بإذر علان الفلائي بإذر علان الفلائي. وياكر في تيض النس تأمر قلان وإده أيضاً.

۱۳۰۴۳ و إذا كان العمود عليه دارين ، إذ كانت مثلار فين كتب جميع الدارين الثانز زخين الله في كتب جميع الدارين الثانز زخين الله في محمله كدار كيد من شهد الفراغ الن ذكر الحدود بكتب بحدودهم، كلاهما، وحموقهما أرضهما وسادهم سعفهما وعلر معا رحميم مرافقهما، وكان حتى هو فهما داخل فيهما، وحارج مهما، وكل فليل وكثير هو الهما فيهما، ومنهما من حتى فوقهما أم يتم الكناب على حسب ما مراً

و إن كاننا مشاعدتهن إن كاننا في سكة و حدة دكوات ذلك حسيم الدارين التسيينين المنهن موصيعهما في كوارة كداء في محلة كداء في سكة كداء ثم يكتب لكل واحدة منهمة حدو دها على حدة، ثم يتم الكتاب على حسب ما مر

وإن كانشا في ملكتين، فإن كالت السكتان في ملحلة والحدة بكتب: أما قدار الواحدة متيامان فموضها في كورة، كله في محلة كله داخل سكة، كافلك بحضارة مسجد كذاء ويذكر حدودها، ثم بعد الفراغ من ذكر حدودها كنب: وأما الذار الأخرى منهما: فموضعها في كورة كذا في سكة كذًّا من هذه للحلة. تُعويلُكُر حمودها، تُعريتُم الكتاب، فإن كانت السكتان في محديل كتب: وأما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذاء وأما العار الآخري فموصمها في محلة كذاء تبريتم الكتاب.

فؤناكان التمن مفصلا فلت: بعد ذكر الثمن أنه أنف درهم حصة العار المعمومة أولا من هذا التمن منت مائة وحصة الدار للحدودة اخراً أربه مائة. تم يتم الكتاب.

٣٠٠٢٧ - إذا كان العفود عليه بتُ معينًا من دار مكتب الشتري منه حصيم البيت الصيفي أو جميم البيت الشنوي أو جميم بيت الطابق أو جميم الطبح أو جميم بيت وخطب أوجمهم بيث اخلاه وجمهم بهث اخسابه وإناكان اشتراه مع عنوه بكتب جميع بيت كذامع علود أو يكتب بما عليه من العلو من جميع الدار المتشملة على البيوت التي موضعها في محلة كفا في سكة كفاء ويكتب حدود اللك فويكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على بين الداخر ميهاء أو على بساره أو مقابلته، كما يكون وهو البيت القاني أو القائلة من البيوف البمينية أو البسارية، ويكتب حدود عفا البيت، ثم بكتب يحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة اندار إلى باب الدار الأعظم، وبنيخي أن يبين عرض الطربق، وإن كان ذلك مقدار الباب الأعظم عندنة إلا عند بعض العالماء هو غير مقدره فكانا مجهولاء فبوجب فساد العقتاء فبذكر عرض الطريق احتوارا عن ثول مثا الفائل.

فإناكان اشتري السغل دون علوه بكتبء وعو سقل عبوه لقبلان البائع، وأبو يدخل شيء متدفي البيع ذكر فتولدا العربدخل شيء منه في البيع مع أن العلو لاردخل في بهم البيت إلا بشكره صريحًا، إغافكر كذلك لكيلا يتوهير منوهم أن العلو يدخل في بيع البيث كما يدخل في بيع الدار، فذكر ذلك ليقطع هذا الوهم أواله أعدم ..

٣٠٠٢٨ - إذا كان العقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكنب: اشترى جميم الحصة

الفندرة المتسومة المعلومة من الدار، ويبحد الدار، وهذه هي النصف منها، وهي على يمين الدار من باب هذه الدار، وهي كذا بينًا وصفة وتطعة من صبحن هذه الدار، وهي كذا در حًا بالمساحة طولا في عرض كذا، ويشتمل عليها حدودًا أربعة : أحدما الزيق بيت شتوى من هذه الدار، والدني : نزيق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا.

وإذا استنى بهت من الدار المستونة بكتب: اشترى مد حميم الدار المستمنة عنى البيوت إلا بيناً واحدً منها بعلوه أو مدحلا بيناً وحداً ، أو غير بيت واحد، وهذه الدار مي موسم كا ويحده منها بعلوه أو مدحلا بيناً و حداً ، أو غير بيت واحد، وهذه الدار في موسم كا مرحاً مال ويحده . إلى تحديد البيت المستنى ، وإن لم يكن مبيعاً ؛ الأن حهالة توجب حهالة المستنى منه وهو البيع ، فاشترى هذا الشعى في هذا الكتاب من هذا البائع المستنى فيه حميم هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوفها كلها ، وأرضها وبناهها وبناهها ومناها وكل عبه وخارح عبها من حقوقها ، وكن داخل عبها وخارج المي باب الدار الأعضم إلى أحره بكفا ، وإنما يدكر طريق البيت ؛ لأن بدونه لا يتسكن البائم من التعلم ق إليه فينظر به ، وذلك في غير ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في قدر ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في قدر ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في قدر ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في قدر ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في قدر ما وقع عليه البيم ، فيوجب فساد البيع كما إذا إلى الحدة في المعف .

وعند ذكر المؤية يكتب. وقد وأى المشترى هذا السيت المستثنى وعرف لا بد من كتابة ذلك، ويذكر وؤية المستثنى أيضًا، هكذا ذكر مجمد وحمدات في الأصل ، وحلة الأنه لا يذكن وؤية المستثنى يسفى خيار الرؤية، ويجوز السيع لإجماع العلماء والبيوت في نقسها المفاونة في الانتفاع، فيدول وزية المستثنى المسيتثنى معلومًا وقع جهالة المستثنى لا يصهر المستثنى منه وهو المهم معرفًا، فشرط وزية المستثنى أهذه ، وهذه المسألة من خصائص شروط الأصل، فإذا في سائر الكتب يشترط وزية المهم لا عد

وكان بعض أهل الشروط يكتسون في علم الصورة : الشنري منه جميع الدارالتي عن موضع كذا يكذا على أن للباتع بيئًا واحدًا منها، وإنه خطأ؟ لأن يم جميع الدار على أن للمائم بيئًا منها فاسد لحهانة تمن اندار؛ لأنه بصير مشتريًا ما سوى البيت من اندار عا يخصه من الذمن لو فسمه النمن على الدار سوى البيت، وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار إلا بيئاً منها : لأن هناك يصير مشترياً ما سوى البيت بحميع الشمن، وإنه جائز، وكذلك إذا كان المستنى غرفة، فهو على هذا، يحد الغرفة إن كان معها غرفة أخرى. وإن لم يكن معها غرفة أحرى بحد البيت الذي هي عليه -وانة أهلم-.

الشرى فلان من فلان ابن فلان جميع سهم واحد من سهمين، وهو النصف مشاها من اشترى فلان ابن فلان ابن فلان جميع سهم واحد من سهمين، وهو النصف مشاها من كذا، أو جميع سهم واحد من أبلائة أسهم، وهو انفث مشاها من كذا، أو جميع سهم واحد من أبلائة أسهم، وهو انفث مشاها من كذا، أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاها من كذا، يكتب حدود ذلك الموسع الذي فيه النصب المبيع، ولا يكتب حدود النصب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منز لا معيناً من دار، أو شيئاً من شيعة، فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه ائتزل المبيع، والفرق وهو أن المنزل مكان معلوم معابن من الدار، فيكون له حدود معلومة كما لمدار، فأما النصب الشائع في الدار غير معابن، فلا يكون للنصيب حدد معلوم، وهو معنى ما نقل عن الزني، فلا حد لنشائع، ولأن تحديد الدار يكون غديداً للنصيب الشائع، في جميع الدار، فيقع الاستفناء عن تحليد التصيب المبيع، فأما المنول غير شائع في الدار، فتحديد الدار لا يكون تحديداً للمنزل.

١٩٠٥ - وإذا النهي إلى قبض البيع يكتب وضفى جميع الداره الأن النصيب شائع في جميع الداره الأن النصيب شائع في جميع الدار، فلا يمكن فبضه إلا بغيض جميع الدار بخلاف ما إذا كنان المبيع منز لا معينًا من الدار، فإن هناك يكتب: وقيض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب؛ لأن المنزل مكان معين من الدار، فيمكن فبضه بدون فيض الدار.

وبعض المحقّقين من مشايخنا قالوا: يكتب قبض النصيب فيكتب: فبض حميع ما رقع عليه السبع المسمى في هذا الكتاب، وهو سبهم من سبهمين من جسيع الدار المحدودة؛ لأن البيع إتما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع، وقبض النصف شائداً مصور، ألا ترى أنه يتصور غصب المائع، فقد ذكر محمد رحمه الله في كثير من الكتب: إذا غصب رجلا كذا، والرجلان إذا غصب شيئًا، يكون كار واحد منهما ضائمًا نصفًا نسائمًا، فعلم أن قبض الشائع متصور، فيكتب فيضه من الوجه الذي

ذكراتا

ه رد النبي إلى رؤية النابعان بكست : رؤاة جاديم الدار ، وقيما إذا اشترى مولا المينا من داريكات وزية النابعان بكست المينا من داريكات وزياد المينا من داريكات وزياد المينا من داريكات وزياد الداري مرائد المستبد الداري المينا الداري المينا الداري المينا الداري المينا المينا الداري المينا الداري المينا المين

هذه (قائدت كل المعدود سلك الدائع ، هان كان ملكه فقر ما بينعه بكت الشترى حميع ما دكر الهانع أنه حميع هلكه وحقه وحصته من حميع ما بن حموده ديه ، وذلك منهم واحد من سهمين ، وإنه يكتب حميع ملكه احترازًا عن قرل زفر رحمه فقه الإدامن مذهبه أن احد الشريكين إداغ سهماً واحداً من سهمين بصرف الميع إلى سهم و حد من نصيبه وتصيب شريكه ، فيهميز بالما نصب سبسه ، فيكتب حميع ملكه وحصله فيصير بالما جميع ملكه بالذي الطماء الواقع العليم

ورن كان النصف الآخر لهذا المشترى يكتب : وهذا كان النصف الآخر المشاع من هذا اللحدود تهذا المشتري ينشرى شابطا، أو عليا دائد، فصار الآن حميع الحدود ما في اللحدود تهذا اللحدود تهذأ اللحدود تهذأ كان اشترى النصف شابطا، واستأخر الصف التنى كتب صلك شراء النصف على ما يبار والمتأخر المناوع والآعيم مشروط في هذا الليم والآ المحلة الدار الحدودة بحداده من حميع هذا الله الله الله الله الله المحلودة بحداده من حميع هذا الله المحدودة بحداده من ومع علم الأحرادة عذا استه كالله بكدا درها المنتلج المتنافعة وبذكر تعجيل الأجرة والتصرف وصداق المدرك، ويتم الكتاب،

٢٠٠٣١ إذا كنان المعمود عاليه علو بيت لبس له سلس يكنسه: اشترى منه حسيم

الغرفة التي على الدين الصبغي أو على الست التنبوي أو كذا من جسيع الدار المستداة على البيوت، ويحد الدار، ثم بن مرضع ابرت الذي عليه العلو منها، ويحد ذلك البيت، ولا يحد العلو، أما يحد البيت، لأنه البيع من وجه؛ لأن قرار العلو عليه ولا يد من تحديد العلو، أما يحد العلو، لأن تستحديد البيت بقع الاستخاء عن تحديد العلو، فأشترى حميع هذه الفرفة التي من على هذا البيت المحدود في هذه الدار الحدودة فيه بناه ذلك كله دون مغل هذه الغرفة، قإن سفل هذه الدار الخرفة لم يدخل في هذا البيع، وطريق هذه الذار، وبكتب في دهنير هذه الدار كسا مكون في باب عده الدار الاعظم في داخل ذلك، وخارجه، وإن كان حول هذه الغرفة عرف بنبغي أن يكتب حدوده، يكتب الحد حدوده، مناه وان الدر من الذات والزام

ولم يدكر محمد رحمه الله على شروط الأصل أقدر فرعال البيت الذي عليه الغرفة، وكذلك لم يذكر الطحوى فلك في شروطه، والخصاف كالايشتراط قدر فرعال البيت الذي عليه العلو طولا وعرصاً وسمكاً، هكذا حكى عن نجم الدين النسعي رحمه الله حتى لا يقع منهد حيازعة منى الهدم السفل في مقدار حمه، وقال بعض مشابخنا: لا بدس ذكر ذرعال العلو أيضاً ولأن العلو قد يكون بقدار السعل، وقد يكون أنقص عنه مستفر أن يذكر ذلك حي لا يشاره إذا الهدم العلو، وأراد أن يسى فابيًا.

قال متحديد رحيمه أفه في الأصل: شم يكتب بحدودها كله ، وبعض أهل الشروط عابرا على محدوده إلا ليس للعلق الشروط عابرا على محدوده إلا ليس للعلق حداء ولكن ليس هذا بشره و فللعش حداء ولكن ليس هذا بشره و فللعش حداكما للسفل حدالا أن اخد هو النهاية و للعلق نهاية كلا أن يتحديد السمل بصير العلو معلوط التيقع الاستعناه به عن عريد العمل ويصير غديد السفل خديد العمل بطروط للعلو حدا.

يم قال محمد وحمه الله : يكتب أرضها : فيكتب بناه ف وأرضها ، وكان الخصاف لا يكتب ذلك ، وكان يضول : لا أرض للعلو ، وإها هو على الهواء ، ألا ترى لو اقهام العلو قبل القبض ، فسطر البيع ، وألا ترى ، وباع ساحة العلو يعمد الهذام العلو لا يجوز ، فلا فائدة في كناية أوض ، ولا أرض له ، ولكا شول الأرض الشيء ما كان أواو ذلك. النبيء هنيه ، وقرار العلو على السفل مكان السفل أرنساله من هذا الوجه، فيجار أن يكتب بادر راز صد.

٣٩٠ ٣٠ مدارد كان العلو كله على سئل البائح، فأما إذا كان بعض العلو على مقل البائح، فأما إذا كان بعض العلو على مقل البائح هذا و مقل البائح ويقار و مقل البائح هذا و رموضه على سعل دلاله و يقار و مقدر الداء على سغل قبل واحد و وكذلك لو كان هذا العبو على بيني من هذه الدار بكتب. شترى العثو البائي بعضه على البت الصيفى و وبعضه على البيد الشتوى من هذه الدار الكشمة على البيرات، ويحد البائي، ويبدكر مضار الباء على كل يب -رالله أعمر-.

1997 إذا كان العقود عليه دار الها مساط يكتب: استرى مه جميع الدار المشتهدة على المتوافقة وحميع الدار المشتهدة على المبوت، وحميع الساباط الذي أحد طرفي حشيه على حافظ عدد السير. والقطرف الأخر على حافظ دار أحرى معابل هذه الدار التي رقع عليها عقلاهم السير. ومنا المساط التي طلالة كشاه إلى م وسمك كذا فراعاً مداع عسم به الأرض في الله كذا، وعرضه كذا فراعاً والقاهد والرفاعة من الأرض فشافراطاً والبه من الحسب فذا علماً المحدود ذلك علم وحقوقة ومرافقة ويهم ويتم الكتاب والقائمة والمعالم المسالة المسالة المحدود ذلك المدارات

إذ كان العفود عديه الساياط وحده بكتب السنوى منه حميع الساياط الذي أطراف حالت أحد حاتيب على حائط دار فلان وداك كنه في مواضع كنا وتفسيره كالأول، وإن كان أحد طرفيه على قواء متعموبة في السكة يبر دلك وسين مقدار السياط طولا وعرفيا، وبين عدد الخشاء على نحو ما بنا -و غه أعلم-.

۴ - ۲۰ إذا كان المعقود عليه سفال دون عنوه أو عام ادون سنده بكتب: المشرى ينجل من قدار الني هي منتسمة على السوات، ويدكر الحدود الأربعة المداره تم إحدى البيتين سعن علود لهذا البائح و والآخر علو مقله لهذا الدنع و بيحد كن سفل على حده كما إذا أفرد سع لدمل أو العلم وافة أعلم.

ه ۱۳۰۳ - إذا كامت الدار مضملة على الإصطبل والذي واحديثة يكنب: التشوى ماه جميع الدام المتدنية للسبل الإصطبل والدين والحديدة التي عن من موضع كدا - وكامة وذا كانت الدار استنفاذ على الحسام يكذب الشراي منه حسم الدار المنشطة على الموت رعلى الحمام التي هي في هو صح كذا، ورسمى بعد نسبية مرفق الدار الخدم على صا باتي بيانه في شراء الحسم و حد، وإفا كانت مشتمده على ببت الطحابة يكتب المشرى منه حميج الدار على بيوت، وعلى بنت الطحابة الدائرة على رحى واحد بحجرين أو على رحيين أو على أوحاء اللائم، أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا، ويذكر بعد ذكر موافر الدار مرافق بنت الطحانة على ما بالي بانه في شراء بب الطحابة وحدم، وإن كان يحطن الحبوب يذكر ذفك، وإن كان حواس الدهن يدكر ذفك، وعلى هذا القباس كان يحطن مكون في الدار حوافة أعلم - .

الدائلة لا ينظر من تلات أوجه: أحده: حائظاً واحداً في دار ، يجب ان يعلم بأن شوا الخائلة لا ينظر من تلات أوجه: أحده: أن بنسترى احائظ مع أرض، وفي هذا الرحم يكتب: النترى جميع الحائظ اليس من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا وبحد الدار، تم يكتب. وهذا احائظ من عذه الدار في سوضع كدا، وطور هذا اخالط كدا في أو المناطق عن الدار في سوضع كدا، وطور هذا احتياه، كذا في أنهو وكذا وبيداً وبه موضع كدا متهاه، كذا المترى هذا اختياء المراطق كدا المتهاء، كذا المترى أو متعملا بالطريق يكتب بطرية ٢٠ قال الطحاوى: إن كان الحائظ ملاوى الدار المتشرى أو متعملا بالطريق العطهي لا يذكر الطريق.

لوحه الله من الله يشميرى الخانط بدول الأرض على أن ينقله ، وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب الماضل المحدود عيم ، فإنها أن ولا شيء مها لم يدحل نعم أنها و ولا يكتب بطريقه الأمام لا يدخل المحالية المح

⁽١) هكذًا هي ظء وكان في عبرها: الفرقُ. .

الوحه الناسب. أن يشتري الخائط مطابقًا، والخكم فيه أنه بدخل ما تحت الحائط من الأرض في البيع من غير ذكر إلا على قول الحصيات رحمه الله ، فيكتب الحائط بأرضه -ويلامل بالعرة حكم الحاكم.

27. • ٢٠٠٣ - فكر من شروط الأصل : إذا كان المعفود عليه بناه داره وذكر صوره كتابة هذا، فقال: يكتب السترى مه جميع الباه الفائم مبدء من جميع الدار استفت بستفين أو بسنف واحد، وإنه يشتعل على صحن دار ويبوث للمقام فيها وببت الخلاء وببت السلم، ثم يكتب بعد ذكر الحدود: المنزى منه جميع الله هذا النزل بما اشتمل عليه بناه من الأحجار والإجرات التي في أساسه والحشب التي في قواعده استفلية والعلوية وأسعراداته وأو ساطه وحدوده وعوارضه وأبوابه وصطائه وسهامه وهرافيه وقصب ولفته وسرير الحشبة الركنة في وسائر أدوات بناه وصنسله وتتوره وجصه وقصب ولفت وسرير الحشبة الركنة في وسائر أدوات بناه وصنسته وتتوره وجصه وغير ذاك من أنصى أساسه وإن ترك السناء الأرض معهم الأعلى دون أوصه، وإن أرضه عبر داس في هذا العقد، وإن ترك السناء الأرض لم يضره؛ لأن البناء لا يستنبع الأرض، ولكن في هذا العقد، وإن ترك الشاء الأرض لم يضره؛ لأن البناء لا يستنبع الأرض، ولكن البيوب التي هي عوضع كدا، ويكتب معد دئر الخدود، فاشترى هذه الدار المحدودة عي دامو كدا، ويكتب معد دئر الخدود، فاشترى هذه الدار المحدودة عي دامو دعاء دعا المحدودة عي مداء وعوها دول أرصها، فولها لم تدخل في هذا البيع، ولا لكتب في عذا لعده دها

تم الحال لا يحفر إلد أن كالت أرض هذه قدار فهذا انشترى، وفي بديه يكتب في الغرم قبل دكر الإلتهاد، وأقر هذا الناتم أنه لا حق له في أرض هذه الدار، وأنها مجمع حدارتها وحفوقها في يدهما انشترى هونه ودون سائر الناس أحسمون، وأن حميم ما كان له عليها، وعلى شرء منها قبل منها الميع الذكور فيه و فاقا ذلك كنه لهذا المشترى حميم ما وجب، ويجب له من في مذه الدار في حياته، وبعد وعاته أقامه فيه مفاه نصبه على أنه قلما فيمخ شبطا كا حمله إلى هذا المشترى حميم ما وجب، ويجب له من خيطه إلى هذا المشترى، همه عنه فسمخه حمله إلى هذا المشترى، همه عنه فسمخه حمله إلى هذا المشترى، همه عنه فسمخه دار، وهد عمل أنه المشترى، همه عنه فسمخه دار، وهو عميم ما حمله دال ما دك فه منافية مها جهة

وإن لم تكن أرض هذه الذار قهذا المشتري ولا في بده، وإلها هو لغيره وقد أراد بشراء، القام في هذه الدار قالا بداله من سبب يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه التارة لأنه لا يشهيأ المقام فيه إلا بالسكني في أرض، وطريقه إما الإعارة، أو الإجارة، فالإعارة غم الازب فكان صاحب الأرض بسبيل من أن يخرج المشترى من الدار مناعة فساعة -فلا يتم له المراد منه . فيضغى أن يشخط بالإجارة؛ لأنها لازمة ، فيتمكن من الفاح فيها مدة يريدها. ولا يحلو بعد ذلك إما إن كانت الأرص لمالك معروف أو كانت أرض الوقف، ويحوز الاستنجار فيهاء ولكن إذ استأجر من الثلك بكتب ذكر الاستنجار مز مالكها فلان ابن فلان، ولا يحتاج فيها إلى بيان أن الأجرة المذكورة فيه أجر مثلها، ويحوز بأي مدة شاء على ما بأنبك رسم كنابة الإجارة

وإن استأجر من المتولى بأن كالت الأرض الوقف بيين فيه أنها وفف مسحد كذاء أو على جهة كذا، وإنه استأجر من متولى ذلك الوقف، ولا بطول مدة الإجازة الأوقاف في اللهة الطفيلة عند عامة مشايخنا المتأخرين؛ لما يأتي بياته بعد هفاء وبكنب فيه: أنَّ هذه الأجدة ومنذ أجر منا. هذه الأرض: لأن النول لا يلك الإجارة بغين فياحش ويكنب ابتداء مدة الإجارة وانتهاءها هذا إذا اشترى الباء للمقام فيه ، فأما إذا اشترى للهدم، ونقل تقوضه يكتب فيه، كما كان يكتب في شراء الحائط لهشمه، ونفن تقوضه، فقد ذكرت

٢٠٠٣٨ - إذا كان المُعْدُود عليه طريقًا في هذه العار ، فهذا على وجهان: الأول: أن يشتري الرجل يقعة من الدار معينها قدر عرض الباب الأعظم إلى الباب الأعظم، وفي هذا الوجه يكتب حدود الدارء ثم يكتب حدود نفك البقعة كسالو انستري بينا معيناً من دار، فإن ذكر لرعان الطريق طوله وعرضه، فهو أوثق.

الوجه الثاني؛ أن يشتري قدر الطريق شائعًا في جميع ساحة الدار، وفي هذا الرجه يكنب حدود الدار، فيه يكنب حدود ساحة الدار، ولا حاجة إلى كتاب حدود ساحة الطريق؛ لأن الطريق لما كان شائعًا في ساحة الدار كان كالنصبيب الشائع من الدار يحد الدنر دون النصيب، كذا ههنا، وإن بينو احقدار عرض الطريق، فهو أوثق، وإن لم ببيتواكال لمشتري فلو عرض باب المعار الأعظم. وبعض أهل الشروط لم يجدوزوا ، وترك ذكر القراصان في الطريق؛ لما أن في التقدير بيان القار نوع إيهام؛ لأنه على يبدل الباب بياب أخر ، وجوز ذلك محمد رحمه الله ، هذا إذا اشترى رقبة الطريق، وأما إذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق، فغيم روايتان : على رواية الريادات : لا يجوز ، وروى اين سماعة عن محمد: أنه يجوز .

وإذا أراد كتبة سع حتى المواعلي قول من يجوز دلك يكتب على أن له حق المر بقادر باب الدار وبيع مسلول الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء، وكذلك بيع حق مسل الماء لايجوز باتفاق الروايات.

في شروط آلاصل : إذا ياع رقبة الفار ليسبل فيه الماء إذ بين الرضع وحدوده. جان، وإلا فلا.

70.79 إذ كان المعقود عليه عرصة دار بناحها للمشترى يكتب: هذا ما المشرى كنا كان يكتب اشتراها مع الناء إلا أن ها لا يكتب: وصاحعا، لأن البناء مثلك المشترى، فكيف يشترى ملك نفسه، هكفا ذكر محمد رسمه الله في الأصل ، ويعض أهل الشرورط قالوا: الأحسن أن مكتب: اشترى ارض دار منامها لهذا المشترى؛ لأن الم اللهار مطبقاً ينصرف إلى المسمى في العرف، وفلق عدد من الكتابة التوثيق، فينبغي أن يكتب من الألفاظ ألمغ ما يحصل به تعريف المشترى ليحصل به قام النوثيق - والله أعلم.

۱۹۰۹۳- إذ كان المعقود عليه نصف دار نصفها الآحر للمشترى يكتب: هذا ما الشترى فلان من فلان الن تلان الشترى منه ج ميح الله إن الواحد على مه جين، وهو النصف متناعاً من جميع الدار التي ذكر السائع هذا أن سهماً من هفين السهمين منك المنترى هفا، والسهم الآخر منها واحث، ذكر البائع هذا أنه منكه رحق في يدود، وأنه يبيع هفا السهم الذي ذكر أنه هو يلكه من هفا المشترى، وموضع هذه الدار في موضع كذا حدادها كذا، ولا حاجة ولي تحديد النصم المبيع، هفد ذكر تا قبل هذا أن تحديد لتصف الشائم يحصر بتحديد الجميم حواله أعلم.

۱۹۰۱ - شرنه وارت نصب الأخرين يكتب: هذا ما اشترى قلاد اين قلاد من أحيه فلان ومن أخته فلانة وهم أو لاد فلان ومن والدنة فلانة بنت فلان حميع حصمتهم من جسميع الدار أكي هي في موضع كشا حدودها ، كذا الشترى هذا المسترى جميع خصصتهم من فلده للدار محدودة فيعاوهي سنة وعشرون سهما من أربعين سهما متماعا سورونة بشهيرمي فلان ابن فلان حين مات عن زوحة وهي فلانه وهر بيت وهي فلايه، وعن البين وهمها فلان ودلان هذا البائع رهذا المششريء وصيارت تركة بينهم على هذا السابهام لامرأته هذه النهدراء والباقي بئ أولاده هذلاء للدكر منتل حط الأنديين، لحمل الفريضة من تساتمة أسهواه والمستمهما على أربعان سهمًا للمرأة منها خمسه أسهوه ولكل امن أربعة عشر وللابنة مسعف وهي يوم العمد في أيديهم فير مفسومة على هذه السهام، وحصة فلان هذا المسترى وهي أربعة صواسهمًا مسلمة ، عي بده لا حق لسائل الورنة فيها رهولاه الناعة التلانة يبيعان حصصها مراهد المشتري بالتعل الذكورافية على أن يكون هذا المتمل بسهم على سهامهم هذه ، فاندنز ي هذا المنازي حصاصهم بحدود هذه السهام اللعفود عينا إلى أخرم

٣٠٠٤٣ - شراه النابل المورونة من الورنة المائمين بكتب: هذا ما شتري فالان الن علاق الفلاسي من مازي و فلات و فلاتة أولاه فلات المر فلات الفلامي ومن أمهم فلاتة بنت علان الرزفلان انشرى منهم جميعًا صفيّة واحدة جميع ما دكر هؤلاه الناعة الأربعة أبه مشترك شركة مبوات من فلان حين مات وحلف روحته وهي فلانة همه وابنيي وهما ملان وفيزان هذان والنته وهي فلالة عددالا وارث لعسواهمه وخلف من أشركة حميم الدار التي عي بي مرضع كذا حدودها كذاء وصنارت هذه الدار المحدد بة موروقة بسيم على فرا تض ف تمال ما لامر أنه هذه التمارية والنافي بعي أو لاده للفاكر منور خط الأسبول. أصل الفريضة من ثمانية، والمستهما من أربعين سهماً ؛ فلمرأة منها خوسة أسهم، وتكل ابن أربعة عشر سهمك وللابة سبعة أسهمه وهذه الدريوم هذا العقد في يدهؤلاء الورقة على هذه السهام مشاعة غير مغسومة، وهو يبره ول داك كله من هذا الشاءري صفقة والحده بالشين المذكور ليه على أن النمل بينهم عمى هذه السهام إلى أحراب

٢٠٠٤٣- إذا كان المعقود عليه حالونًا بكب: الشاري منه جميع الحالوت التي في كدرة كده في محمة كذا في رقيق "كذاء ويكتب في سوق كند أو على رأس كذا فسالة خران كنا ويبحدون نم يقول: بحدوده وحقوقه وأرصه وساءه وألو حمد لني يغلق عليها

¹¹⁾ هكندا في طاوف و م، وهاد في الأصل. مرمق.

ماله و قدفه و مغلف فون كان معه طلوكت الوسفله وعموه أو الدار التي منيه، فإن كان سنيًا على مهر الدامة كتب جمسيع الحارات الهيمة على مهر العامة الدعو كدامي موضح كذاء أحيد حيده دو تولق هواه هذا النهر من وجه صحيء المام والداني لويق حافوت فلاد، والنالت لويق هواه هذا النهر من وجه عرائلة.

1994 - إذا كان العقرة عليه حال الشرى ما جميع الخال البي تحلط الأربعة المحيطة له كالهاد الاحرات، وإنه يتقدل على كذا عددًا من الخواليث في سهلة وكما عددًا من أربية حداثات والحجرات والغرف في علمه والخوالدت الأربعة بعلوها، لم يكتب المحدودة وحضوفه وأرصه ويسامه ودويراته "أوغر به واستوابيت التي علي بابه وطرفه وسالكها في حقوقه، إلى أحراء وإن كان له علوال أحدهم فول الأخراء يكتب احديج المحالات المهاد المهاد المحدود والسالت المحالات المحدود والسالت المحدود الاحراء بعدود الاستال، والسالت المحالات المحدود المح

٩٠٠٤- إذا كان العقود عليه رباطاً علر قا بكتب حميم الرباط السي السنمال ملي مديني الرباط السي السنمال ملي مديني دار كبير و كذا مددًا من الرابط و الأواري في سقله ، وبيت يسكنه الرباطي و كلها حول صحور درو، على حجرات رعر داب في علوه ، تو شم الكتاب .

1993- الد كان العقود على برج احسام وهر مستف بستقين أو الانفاسقير في السفل ولعنوين يكتب حصيم مرج الحسام التي المشادد فو ماتها و كلوب الشماع يكن احد حسامها الفهر عالى المعتمد حسامها الفهر عالى تعقيد من والفراغ والميفس والفرائ والميفس والفرائ والميفس والفرائ والميفس المشادي حتى يحور البعهاء هال ينع ما الاعتماع على تسليمه الا يجور و عالوا ، ينيفي الا يشترى والمحام للا يحور المعام لملاة الاسام للا المحام الملاة الاسام للا المحام الملاة الما المحام الملاء المحام الملاء المراق الملاء المحام الملاء المحام الملاء المحام ال

٢٠٠١٠ إذا قال العفود عليه بيت الدهابة يكتب. الشوى منه حبيع بيث المدالة

المائمة كالمراط ووراوكان بيراء استروف الدراوالة

المعامى الإعبار العربية

الشنتمن على سهاد مصورة والحجاز والعاص ، أنه التالتي في في مرضع قداء بحده. لم يكتب المحدودة والدقيقة كلهنا وأرضه وساء وسهامه الأربعة والرحل الكهيرة المستبطاء على حجر معدوب لدعي سبك من والرحل الأحدي الشعر بسبك ينسب. يكدا فيصًا بما هية من الصدور والطابق، مديدي المصوب على كالور عبي فيه يعني. السياسي.

الرافر إذا كان المفود عليه طاحرية يكتب الشرى منه حبيع الطاحرية المارة على الرافر إلى من خياع الطاحرية المارة على الرفيها وبداعا في يوكنه المارة في كان بالحدودة و حقوعها كانها ورفيهها وبداعا وتحريما الأسفل والاعلى ودارها وترابها وقطيمها وصابر أدراتها الحديثية واحتيابا وتحريما وتحديث وسابر أدراتها الحديثية والمواجهة المرافعة في مشوقها المحدودة في أرفعها وسائل أحداثها وموقعة دراجها والرافعية أنى يشي فيها الخديد وبدائه ومدائمة في حقوقها والمحدودة على في العامة كتب أحد حقودها إلى مغرف ما حاد معدودها إلى المرافعة على في العامة كتب أحد حقودها إلى مغرف ما حاد معدودها في مغرفة ما حاد معدودها في من على مهر كان والمدافعة على المرافعة المرافعة على مهر كانها المرافعة على مهر كانها والمدافعة على المرافعة المرافعة على مهر كانها والمدافعة على المرافعة المرافعة المرافعة على مهر كانها والمدافعة على المرافعة ال

الدى هو معدل مول الرحاء أو لتشرق الحساء، وهي المساسى المساسى المساسى الدى هو معدله مول الرحاء المحوا الدى هو معدله مول الرحاء أو لتشرق الحساء، وهي المساسى المساسى المساسى المول الرحان المراو المساسى وهيا في موضع كلام وفي المشاف ألم المدهد للمحود الرحان والمأجو للاحول السنام، وهيا في موضع كلام وفي الواحد في ماكورة المشرق المراو المالي المنظم ا

الفروشة فيه واسرصع حشيشه وتحقيقه

1999 - إذا كان المقود عليه بيت الطحاة بكت الجميع بيت الطحاة المشتلة على رحى واحد دوارة بحميع أدرات أرحاءها الركبة من الحديدية والخجرية وعير ذلك المساخة الإضامة عامل الطحن الحواريات وقد عرف المنافدان هذا هذه الأدوات شيئًا فشيئًا، وأحاطا مها، علما إحاطة شافية نافية للحهالة، وأقرا بمعرفة جميع ذلك كله إقراراً صحيحًا.

١٩١٠- إذا كان المعقود عليه ست الحنيق يكلب: وفيه حميق حشيق أو حنيقات أو ثلاثة، كل خدق له عبنان ومع الحميقات خلفات حزفية ويكتب بعد ذكر الحدود بخشقاته ورحمته الحرفية، المكمار منها كذا عددًا والأوساط كذا والصغار كدا. وكلها فائمة بأعمالها في ببت اختيق هذا، وقد عرفه العائدان شيئًا فشيئًا، وأحاطا علمًا م، ويتم الكتاب.

1400 من بيت جوار كاعد الذي يدعى كذا وجمع بيت النواب المشتملة على التوالب المترى من بيت جواز كاف أو بعد بيت النواب المترى من بيت جواز كاف ألا المترى من بيت جواز كاعد الذي يدعى كذا وجمع بيت النواب المتناطقة على التوالب كناء وعرضه كذا وجمع الحدود الثانية التي تسلط عليها الكواعد المتجفف طوالها كناء وعرضه كذا وحد منها التناس على كان واحد منها حدود على كل واحد منها حدود على الحواز الزين كذا وأحد حدود على الحواز الزين كذا وأحد حدود على الحواز الزين كذا وأحد حدود على الحواز الأربي كذا وأحد حدود على الجواز النواب عدود على الموانب الموانب النواب عدود على الميان مياه الموانب وحدوثه والواحد على واحد المواز الذي المائم الم

٢٠٠٥٢ - إذا كال التعقود عليه رقيقًا: يكتب النشري حميع المعلوك النوكي الذي يسمى فلان، ويحليه ، ويبالغ في محليه حتى يضرح عن حد الجهالة تكدا درهماً شراء

والمرهكذا مي فلم وكان مي أم السارقة

¹⁷⁾ وهي طي الخرجوا

السلم من المسلم لا دا، فيه و لا غاللة و لا عبب و نسخي قلان البائم حميم الشمن بإيضاء فلان المشترى وقبص المفت ي جميع هذا العبدس هذا البائع بتسليمه دلك إلىه تسليماً صحبحًا وبيُوا وهذا للشيري هذا البائع من كل عبب به بعد ما سمى هذا البائع كل عيسه، فيما أدركة إلى حرم، وأقر هذا المناوك عبد الشهود السبس ويه أنه عداد عنوان فهذا الملام، وأعماعه وهو فه مالت، وشهدا على أنستهما وشره الحاربة على هذه إلى أخران

وفي شواء العندامرأته وأولادهما بكتبه الشباق جميم الملوك الذي سنعي كذا وامرأته المسماة كذا وأولادهما فلانا وقلانا رفلانا وهم صعار لايعبرون عن أنفسهم ويحابهم، فاشتري جميع هؤلاء بكذاء بع المسلم من المسلم إلى إقرارهما أنهما تموكان وأولادهما تدلك تهذا الدنم، وأنه باعهم رهو بملكهم مي هذا المشري.

ولابدهن هما الضاممن أنابعم ف الداء والغائلة، فيقول: الداءكل عسب باطر-ظهر شيئا منه أملا وهواوحم الطحال والكند والرنة والسعان وفساد الحيص والجذام والبرص والمواسب والحصمة واعتق وربح الرحم وعرق المساء الناسور واجرب والغنازير وما أسبسهاء والحبود والوصواس وتبدل في الفوائل والبياص في العين والإصبح الزائلة والصامم والشل أوالعشي والفرح والتسجة والكية ليست بداء ولا عاشقه ولكبوا عربب، والغائلة. الإباق والسرقة وقطع الطربو والبيش والؤنافي الأمة فهذا كلها غائلة ، وليست بداء ولا عائلة إلا في الرقيق، والساء في الخيوان ١٤٠

٣٠٠٥٣ إذا كان المعقود عليه الحمدة بكت. اشترى حميم الجمعة التي في موضع كذا معسيع ما هو منسوب إليها من العدر دالنلاله أو العديرين أو الفديرانو الغارفين أأله وهذه للحمدة كشا ذرعا طولا في عرضي كذا فراعي ويامد للمصابة والغدائي وانغار ديرا"

٢٠٠٥٤ - إذا كان المقود ديه التلحة بكتب. النقري حديم التلحة التي هي مي

أن هكذا في ظروه، وكان في الأصل وف النملل .

⁽۲) مكذاهم الأصل رف. وكاناني غد و ادرأت المداخم

⁽¹⁷⁾ هكارا في الأصل وف وكان في اطالوا ما المارفين

مرضع قفا بحميع ها يسبب إلينا من جوانب الأربع ويحدها .

40 - 40 إذا كان المعقود عليه الخلاصة بكتب: اشترى جنمنع الخلاصة بجميع ما ينسب البهامن الخياص ومحمم ماءها ومستحمم تمنح وتحوها ومحده.

۱۹۰۱۵۳ إذا كان العقود عليه عبداً أو بقراً ليس لها أرض تسفى منها، وإعاهل للسطية بكتب: المنتوى مه البتر الذي في مكان كنا والعيز الذي في مكان كنا والخراطان بدي في مكان كنا والذكر الحدود، ويدكر وهي عبن مدورة مستارها كذا دراماً المراع كذا وهذه العالم وهي المارة المستها بالأدرع، وكتب البامطوية بالأحر إن كانت، ويكتب في المين معلماً حولة من الأراض شدر كنا دراما ومتهاها، ويكتب الشنوى عد البتر وهذه العين مع ما حولة من الأراض شدر كنا دراعا من كل جانب مذراع وسط وإن بين ما مده و يكسب وما مه طهر عدت فرات البس يمين، ولا ملح أجاح، فهو أحوط وأحسن، ولا أملح أجاح، فهو أحوط وأحسن، ولا أملح أجاح، فهو أحوط وأحسن، ولا أملح أجاح، فهو أحوط وأحسن، ولا أملح،

الأرض مع هذه الحون التعقيد عليه أرضاً عبها عن النسر أو الفط بكاب: المنوى الأرض التي يقال لها: قذا والدين التي فيها القير و التعظ في هذه الأرض داشتري هذه الأرض مع هذه الحون التي فيها، والقبر الغالم والمعط القائم هي حذه العبدان، وإلغا كنت الديون: لأن عند بعقي العلمان لا لداخل العبي في بع الأرض و لأنه لا يمكن الانتقاع بها من حيث الزراعة و فكانت من خلاف جيس الأرض و فيكنب المدولاً من هذا خلاف، من حيث الزراعة و فكانت من خلاف جيس الأرض و فيكنب المدولاً من هذا خلاف، وإلغا كنتها الفير الفاتم والنقص الغائب لا لأسهم مودعات في العبل والمهن الفير والفيل في العبل من حيد ذكر و إلى المبدو والفيل في العبل عبد المبدورة المبد

وإن باغ أصل النهو جازاء ووكانت مصنحة ومنتهاة وطوله و هرافهه و فحقه وبدكر أن من كان جنالب هذه كادا فراغة وإن كنال السهر مستمى باسم لكنت ذلك الاسهاء ويدكر حدود الامحالة ، وإن اكتمى بذكر الحدود، فلا بأس بزك نقدير الذرحان ؛ لأن المرقة

قد حصالت بالنحديد، هي القصود.

ورنا الشرى النير هم الأوض اكتب النيو و ذكر صوله و طرعته و طمعه و ما يستنى به النيبر و دو عناه حريم من كال جناليب ثم تكتب الأرض التي منمه و يحدد ذلك و الأن ثم م النعريف بالتحديث و يتم الكتاب .

۱۰۰۵۸ و کان المفود علیه قاة یکت : نسری حمیح الفاد اللی فی قریه کذ و مستحمها هی مرضع کذا و حرفیها می الجامین کدا فراغاً بحدودها و حقو دیبا و ارضها و سادها و سفتها و علوها و کدا النهر إلا أن النهر لا یکون نه عموم و لکن یکت می النهر عرضه و طواله و عمله بالفرهان ، و یکنب حرفیه می احمیین ایصاً بالفرهان

٧٠٠١٩ إذا كان العقود علمه قادة عليه رحى في ست: دائر محمد رحمه اله في الآصل ؟ أنه بكلس فيه العقود علمه قادة عليه رحم الفاومي الآصل ؟ أنه بكلس فيه العمل علما عالمت الشاء ي دائل من فلان حميع العناة التي يقال لها وحي في قيلة كنا ، والحيث الذي على هذا المسادة عا بلي كنا والرحى الذي فيه ومفادتم عله الشاه من كنا ومصلها في كذا، وبين فولها وعرضها وعموها.

والم يذكر محمده حمداته الأرض التي على حائل العدة، وكتب لصحاوى ذلك ألما كنا در عُاسن كل جنب بدراع كدا من الحالب الأيمل كذا لرالما، ومن الحالب الأيمل كنا ذراعًا، وصولها كذا ذراعا، وعرضها كنا ذواعًا، وعملها كنا ذراعاً بالمراع وسطاء وقد درع فلان من ضيماء وكان كما وصماء علما دالك، وأحاطاته علما وعلومة

وكان أبو ريد الشروطي يقول الكتب: اشكري جميع القناة محروبها، قال الطحاوى، وما كنما أحوط الآل من العلماء محتلاف من على قول ألى حيمة وحمه الفناة الورد وعلى قرابهما المقناة حريم عقدار منفى طبيها، فلا يقمح الميح الماعات قرأ أبى حيشة رحمه الله العقارة وأما على قولهما، ولا معدار مالمي طبية محمول لا توقف عليه من حيث الحقيقة، فيصبح بالكا العثوم، المحمول في صفقة وحدد والأناس جمل المناه حل ما وإعارتها إلا المراق أرض الموات، علم كان في أرض الموات،

وإدا لم يكن للقناة حريماً على هذا الأعشار يكون جامعًا بن الوجود ومعموم في

صدفة واحدث وإنه لا يجار ، فيجب التحرز عن هذا، وذلك بأديكت على محو مه المنافقة واحدث وإنه لا يجار ، فيجب التحرز عن هذا، وذلك بأحسن وأوثى ، ثم يدكر الحدود الأريدة ، ويذكر محدودها كلها والبيت الذي على مفا الفتاة والراسي الدوارة فيه بأدواب وألاتها الحجرية والخلسة والحديدية ويكرانها ودلانتها وحصوفها وتوابيتها في وتواعرها باحد تها وألواحها وألواحها والمقر أحسائها وموقف دوابها هي حفولها ، وخوالها على نحو داخك ال

۲۰۰۱۰ إداكان لمعفود عليه تسريًا مغير أرض و بعير أصل النهو ، فهذا البيع لا يجوزه الأن الشرب عبارة عن تصيب الماء و حصته ، والماء قبل خيزة البس الموكّ له، ربيع منا لسن يسلوك له لا يجوزه ولاك الكاء عما يعل ويكشره وكان النبيع سجهولاء فأوجب فساد البيم.

قال بعض مشايعت اليجور إن تعارفوا ذلك كما بلغ وتسعم وأشياه ذلك، فإن أهل بمض مشايعت اليجور إن تعارفوا ذلك كما بلغ وتسعم وأشياه السلام: العماراً وقد قال عليه السلام: العماراً المنشون حسناً مهو عند أله حسن الأال يقتى القاصي الإمام أمو على حسين من المنظم التسخيح الإمام أمو على المسجع المنطق وغيره من المشابخ لم يجوز والدلك وهو الصحيح ! لأن القيام الصحيح إلا يواند بنعامل حميم البلدال الابتعامل بعضها

١٩٠٠ - ١٩ إذ كان المعتره عليه شبك من ضيعة رجر - من ساء قربة تعارفوا بيع طبع المهم عليه الفتوى جزء من المعتره عليه شبك و من مباه قربة كذا و ساهها كلها على كذا سهما ، و هده اللياء مأخوذة من عبونها الذي فيها وهي معروفة معلومة عند أهمها لا يخفى عبيهم ضيء من فلسوسه النبري هذا الحزء من جمع هده الاحزاء من مدهد الفرية بحسبتها من ضيافها المذكورة فيه النبرية عدد الفرية مفسومة بنهم الفارية عندهم بحدود ما وفحتها النبرية عدد الفرية مفسومة بنهم الغادير معلومة عندهم بحدود ما وفحتها النبرية على مداودة الفرية مفسومة بنهم الغادير معلومة عندهم بحدود ما وفحتها النبرية عدد مع بحدود ما وفحتها النبرية عدد مع بحدود ما وفحتها النبرية النبرية المعادمة عدد مع بحدود ما وفحتها المعادمة الفرية مفسومة بنهم النبرية عدد مع بحدود ما وفحتها النبرية المعادمة الفرية مفسومة بنهم النبرية المعادمة الفرية مفسومة المعادمة الفرية المفسومة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة الفرية المفسومة المعادمة المعادمة الفرية المفسومة المفسومة المفسومة المعادمة المعادمة المعادمة المفسومة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة المفسومة المغلومة المعادمة المعادمة المعادمة المغلومة المعادمة المغلومة المعادمة المعادمة المغلومة المعادمة المعادمة المغلومة المعادمة المفسومة المعادمة الم

٢١٧ هكف في طاوم، وكان في الأصل وف الوابسها

 ⁽³⁾ أخرجها (خاكم في المسابق تا ۲۸ مديد (۲۵) (الواحد مي أست (آيف (۲۸) ۲۹) مديد (۱۳۹۶ م فلير) (۱۳۹۶ م خالف (۱۳۹۶ م فلير) (۱۳۹۶ م خالف (۱۳۹۶ م فلير) مديد (۱۳۹۶) و فليراني أيضاً في السند (۱۳۹۶ مديد (۱۳۹۶) و فليراني في (۱۸۵۳ م خالف (۱۳۹۶ مديد) (۱۹۹۳) و فليراني في (۱۸۵۳ م خالف (۱۳۹۳ مديد) (۱۹۹۳ م خالف (۱۹۸۳) و فليراني في (۱۸۵۳ م خالف (۱۹۸۳ مديد) (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸۳ م خالف (۱۹۸ م خالف (۱

عليه عقدة هذا البع وحفوقه، وبنم لكتاب.

وفي مض الفرى على هذا: اتشرى أرض كنا بشريها من الماء وهو كذا فتحانة أو كذا يومًا من كذا يومًا وليلة من حملة الماء الجارى في فهر فرية كذا بناء أصليا ثابًا حراجيًا ديوائيًا يجميع محاربه ومسائله وحقوفه الذائحة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وأدنى كما حتى بشبى إلى ارض حدودها على ما يتعارفه شاربه هذا الشهر فيما بينيد من طاهير الماء في شربيد.

وفي معض الفرى على هذا: استرى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحصة من الأرض التي يجوضع تشاسهم ماء مشاعاً من حميع كذا سهم ماه التي هي سهام ماه هذه القرية مشاعًا فيما يسهم و مقدر سهام ماه هذه القرية يغرف مكفا غرافة كل عرافة كذا سهماً ه وحميع هذه العسياع في مواضع متياينة من دلك الأرض على شاطى نهر كذا ومنها وسها ومنها.

وهي حض فري سنف شراه محدودات مفرزة ومحدودات مشامة بديهام ماهده ويكنت في ذلك: اشترى حميع الفياع للشملة على حوائط وأراض معمها حراجية مشاعة ويعضها عبر حراجي مقسوم بقريه كذا من فرى نسف، وجميع ما دكر أنه جميع حصده وكذا مهما عبر حراجي مقسوم بقريه كذا من فرى نسف، وجميع ما دكر أنه مقداره معشرين حريباً بالمساحة منها كذا سهماً من جماعة هده الفرية كل سهم منها يعرف على أصمام تدعى أفر حنها وهي كذا فرك أنها من أفرح على كدا سهماً وهي معروفة بين أمياها كذا سهماً في أفرحة ملان، نوزع الأخرجة وتوانب أميها كذا وهي معروفة بين الملطان على حذا الله على أميل أميل أصل كذا المعارف في تهرها على أصل الولاي عليها، وأما غير الحية أحية المسومة محائط توصع كذا وكلما وكرم الأرضى ويحددها وكرم الأرضى

٣٠٠٦٢ - إذا كان المعقود عليه أجمة يكنب: انشرى بنه الأحمة التي في موضع كذاء مدودها كذاء انشراها بقصيبها الغائم فيها بأصول فصيها وإن كان فيها قصب محصود، دخل في هذا لبيع ذكره أيضًا ، وقصيه للحصود الموضوع فيه حزمًا.

١٠٠٦٣ إذا كان العقود عليه سعيمة يكتب: شترى جميع السفينة المتاسوة كذا

وهي مسقينة من خشب كافة ألواحها كذا وعوادضها كذاء المسترى منه هذه السفينة المذكورة بأكرامها وعوادضها ودفلها ومراديها وهي كفا وكذا مرديًا ومبيادقها ، وهي كذا وكذا مجدافًا وخشبها وليودها وحصرها "" وفلوسها وجميع أدوانها وألاتها التي تستعمل بها المعاخلة فيها والحارجة منها بعد نظر حفين المبائمين إلى جميعها ، ومعوضها . جميع ذلك معوفة حميحة فافية للجهالة .

4 • • • • • إذا كان المقود عليه حانوناً تحته يبت للمقام فيه أو سرير تحته أو نحت فناء الذي يجلس عليه صاحب الحانوت يكنب فيه جميع الحانوت المبنى، والبيت المبنى الذي تحته، أو تحت فنام، أو السرير الذي تحنه، أو تحت فناه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته، ويشهى طول هذه السرير إلى منتهى طول سغل هذا الحانوت، ثم يذكر الموضح والحدود، ويتم الكتاب.

١٩٠٦ - إذا كمان المعقود عليه بيت الطراز يكتب: جميع بيت الطراز المبنى للشنمل على كذا وهدة لعمل الحوكة (٤٠٠ أو يكتب جميع المحاكة المبنية المشتملة على كذا وهذة لعمل الحوكة ، ثم يذكر الموضع والحدود .

٢٠٠١٦- إذا كان المقود عليه وهذة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمينية أو اليسارية أو الأمامية من جميع ببت الطراز المشتمل على كذا وهدة إحداها هذه المقود عليها، ويذكر موضع بت الطراز المشتمل على كذا وحدوده، ثم يذكر حدود هذه الوهدة.

١٩٠١٧- إذا كان المعفود عليه كار خانة بعمل الشعريين أو العايين بكتب فيه جميع الكارخانة المبتبة المشتملة على كذا موضعًا لشركاء الشعريين والشركاء العايين، وعلى كذا موضع لعمل المساول عن"، ويذكر الموضع الكارخانة وحدودها، ويشم الكتاب.

⁽¹⁾ مكلا في الأصل وظاء وكان في فدوم أحفرها".

 ⁽١) مكذا في ظاء وكانا في الأصل [مندأسل الحوكة]، وفي ف "وهذه يعمل الحوكة"، وفي [م]: عند عمل للحوكة،

⁽٣) مكذا في "ظ"، وكان في الأصل: السائدهي.

وشراء الكوداوات والسكتيات التي هي الأدباب الصناعات.

۱۹۰۱ ۱۸۰ ۱۹۰۱ من جملة ذلك سكني الحسامين وأدواتهم ولكتابة ذلك وجهان: أحدهما: وهو الأيسو أن بكتب على صدر كاهد: بمع السوكار الذي يكون في الحمام من الحديدية والحجرية والخنبية والفوطيات وغير دلك بانفارسية ، يكتب ذرع ما هو فرعى منها طولا وعرضا ، ويبالغ في أوصافها ، ثم يكتب بعد هذه التسخة المكتوبة بالقارسية ذكر الشراء ، وصورته ، هذا ما اشترى فعلاذ ابن قلان الحمامي اشترى جسيع عده الأعيان والسركار المذكورة الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة ما فارمية على صدر عما الكافف ذكر البائع مذا أمها ملكه وسقه وفي بنيه وكلها فائمة في الحمام المعروف معمام فعلان وهي مصنة وقت العقدة ، وقد عرفها العاقدان هذان يجمعها تبعاً فشيئاً وأحاظا بها علماً نافياً للجهالة ، اشترى منه جميع ما بن شراء فيه بكذا دينان ، ويتم صك الشراء ، وهذاك ينفر إن كان الحمام للنسر والسركار المغر محدوده وحقوقه من مالكه ملان أو من فلان المقيم في تسوية أمور أوقات السركار فلان منذ معلومة بأجرة معلومة ، واحد كنت ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الحمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الحمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الخمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الحمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الحمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى هذا الحمام بحدوده وحقوقه من مالكه واحد بكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشترى عذا المتراء مدا حوله أعلم - .

الوحه الثاني: أن يكتب مالعربية أو بالفارسية: الشفرى فلان من فلان جميع الكردار القائم وأدرات الحمام وآلاته بأعيانها القائمة كلها في الحيام الذي هو في مراضع كذا حدوده كفا، وأما الكردار قسته ثلاث أعداديت سرير خشبيه منه وأو خمسة، أو ما أشبه ذلك على حسب ما بكرن كلها موضوعة في ساكرازه هذا الحمام، بيت منها لوصع المحمدين ليامم عليها طول كل واحد وعرضه وارتفاعه كفا وواحد منها لحلوس الطحامي عليه وواحد بخلوس الخياب عليه وتابوت تحتسى بجسم العلة فيه وتابوت أحر لوضع الطسوت عليه والمالين الخنبية والحيال المدودة لنشر الإدار عليها وتحفيلها وجدال تحتسى مع بابه السبب الخاص في الساكوازه لنزع أولى الخشمة والخرمة شبابهم فيه

⁽¹¹ مكذا في طء وكاب في الأصل الفوطخان ، رفي ف الفوطحات ، وفي م أنفوطحات

والأرى البيل في المبيت الوسط والمثقب الكبير الخشيل الموسوح المشدود أوله في بيت من هذا الخيماء إلى الأذي في البيت الخارج رمن هذا الخيمام وصوب تجاسي أسرف بنالم مرابع ببت المزمل وفارسيه مادره والغرش المبسوط من الأجرافي وجه الحماه ودلو وحيا إليف ويكوة ونابوت السر العلق في الهواء لقيام المستقى عليه وكرساف `` حرمان أو حشيتان أو حجوبان لجلوم المتحممين"" عليها وقت الحلق والمحامة و جميع الأباد وهي أربعة كشاب الحدف عشرة أدرع آرضًا طولًا في خسبة أدرع عوصًا في كلا ذراع الرتفياف، والتباني والتبالك والرابع وخيصيون عيدةً من الإزار ، وثلاثون عيددًا من الدوطهات الدجارية ثلانة أذرع طولا في عرض كدا لوبها كذاء وعشرون عددًا منهما حيق يدعن إز ديراني، وكذا عدداً من الطبيوس التخذة من التحاس، وكذا عنداً من الطسوس المتحذذهن الرومي كذاء وكذا سعلا متحذا من كذا وزمها كذا ومرأة بغاعتها الأينوسية ومقراض، وكذاروج تعلين من خنب، وعشرة أزواء مرطاك يكت أتما ومجداف حديدي وكذا وكذاء ولايذكر أحير اخمامه ويه مصد للعفده ويدكر بعد ذلك صلك الشراء بتمامه وبعد ذكر القبض كنه بعد أن كان هذا الحسام مستأجراً في بد المتبيري هيذه الأعمال من مالكه فلان، وعلى هذا أدوات مناثر الصناع، وضبخي أنّ ستقصى في ذكر صفات الأعدان ومقاديرها وما يعرف بالغارسية و فيكتب قدلك مينية مشرحاً والله أعلم-.

۱۰۰۱۹ مسكني الحساؤين وأدراتهم، فللكنامة وجهان أيضاً، فإن الحنار الكانت الموحة الناسي يكتب الشعرى فلان من فلان صبع ملكني المبازين وأدراتهم التي مكانها وقرارها في الحالوت الذي في موضع كفا حلوده كناء فأما السكني فنتوران مركبان في هذا الحالوت أحدهما خميز الرقاق والاحرالهو فقان وحب مدفون في الأرض بقرب هذين التدورين وأجودت مدروشة على وجه الأرض: ورف مبنى لوضع الحطب عليه بشلالة حالوخ ودكان بناءه من الألواح، والخشب لجلوس صاحب الدكان عليه ونستر

(۱) العلم مساسي

⁽٢) هڪنده تي هن. وکان من الأصل کرسارات .

⁽٣) وفي طأ الشجفةين

الخبر عنيه الماما الادات فينفية تحقيدة، وحديدة النبور، وزنها كما وحديدة الحرى يدعي عنيه الماما الادات فينفية تحقيدة وحديدة النبور، وزنها كما وحديدة الحرى يدعى كراهن وصعه ومعجودات، وتابوت خشى مربع وميران الحسل بكميته العديدين وسلاسة الحديدة العديدين الخبط من الصعر كما كما ما يكتب تقدمه وسيخاب الخبط من الصعر كما كما مأ يكتب تقدم وتعقيدة منها نران لصب من وقطعة منها نران منها نران لصب من وقطعة منها نران عصمة السائم وطبقة منها نران لصب من وقطعة منها نران عندائم والمختب المناز وقطعة منها نران عصمة المامان ومسوده الحديدي وسنجان المراهم، أحدها تران مائة درهم، والأخرى عرضه درهما والاخرى الزان عشري وزاهم، والأخرى المناز بالمامان والأخرى المناز عليه وقعه شيرة وإجانة دراهم، والأخرى حمسة دراههم كذا وكذا مسح لنشر المنز عليه وقعه شيرة وإجانة كراهم، والأحرى حمسة دراههم كذا وكذا مسح لنشر البها بوانية قد عرفها العاقدان وأقرا

۱۳۰۷ - كرفار انقتمان والاتهم بفسح بالكنية عاصب به الأول، فأما استكنى فسراح عن الحائوت الداخلة ويت المتبع ووفى عن الحائدت الحارج والوانع من الحائوت مغلقه "أوذكان السفسة وكذا وتعال وأما الأدوات وسفره ومرد وعائس وكذا من المعاليق المحروطة المتقوشة والملاية والخشية التي بعن علها العاليق والسكاتين وكذا وكذا

۱۳۷۷ - كردار البوالهن و السكن يطبخ فله كذا قدواً حجرية منصوبة فيه مغطياتها المحاسبة الشهية و قانود التسخير الله لحسل اقتصائر و ودوادا على الدات و طاله ، والأدواد و الصفاري و معرفه و طاله ، والأدواد و الصفاري والصغيرة و الصغيرية و المراجل و التحار الصغيري و معرفه الماسه وقتاع حزوية و صفرية و المراجل في والحراء المراجل و المحالية بعادت و في الشياح المراجل و المحالية بعادة المدين يتصبح به كردار البائداتين و طبيع قدر معرفه ادر بيل رفعه طرفًا والسكن كالذي سيق في هيرهم.

⁽١١) هكذا في هن وكالدين الأصل الصله ، وفرام ارفعه كنبرة أ، وفي ف ادعه كنبرة .

لأنا مكد مي من وكان في ميزها المعلقة .

⁽۲) حكما في شروعي الأصروع والليوارين و دفي ف الهرانيان.

٢٠٠٧٢ - سكني الدهانين وكر دارهم يكتب: انسترى طاحونة الجوز بأدوانها: وتفاحونه السمسم بأدوتها والخياب منها الكبار كذا منها الأوساط كذا وحما الصعار كذاء وأواري لعلف الدواب الغيم وقصعة الدهاجن ودن أحر وكد أوقية عشرية ، وكذا أوقية وباعيق وكذا يصفيه وشاده أكبيرة أو شاده صحباة وحديدة نعرف بمصران وميزان الدراهم من المكني الكانون والرعوف ولحوها

٢٠٠٧٣ - ملكني الدائنين بكتب . كامون وطست وأواري ورفوف وحماب تحت الأرض ووزان ومرود حرف ونجاحص ومركر وقادح وقدور لانحاد الهديا. وكذا وكذا

٢٠٠٧٤- سكني لمأسوز وكودارهم. الشنري جميع الكردار الفأسين وأدواسم التي مكانها وقرارها في حانوب معد للقامين موضعه كذا وحدوده كداء فأما الكودار فمنحدة في أحادوت المدخل ومادوت مشهود بالحائط على بمين لذاخل مي الحالوث الخارج ورفوف خنصه وألوام الحانوت وخاقه ومعالقة وفقل كبير واللوث عمي بمت الخسوث وهو موضح حلوس القامي وطلة من حصير وجناح حارج مشارع في الغريق الأعظم ويقالدوك الحنوب والأهراب سشرون منسفاه الكسار كدا والأوساط كغا والصعاركان وأقدام زحاجية ونابرت فيه مجسا وغربال وكنة حرابا وميزات الحل قفا وميزان لدرهم كذاعمي مامره وبهاذ سديدأدوات العطارين عشر محازي ورفوف حشبيبة وعرش حشد مسرير ودكانا باب الحابوت وظله ورفاف محروطة منصوبه في الحائط الذي بين الحانوت أخارج والحانوت الداخل ومسك وصندوق خشب مضمب له لحديدي وقلة مباحر العطر ومن المبك ودهن البان ومداك وصلاته ومكس.

٣٠٠٧٥ - أدوات القناعين وكاردارهم: تابوت منفير على باب خاموت لوصم الملكية الرعبية والكنان منيني من خيليك على بالبالخيانوك الداخل منيني من الألواح. ومجمده في الحالوت الداخل مبنى من الأبواح وحائط بين الخابوت الفاخل و خانوت احارج من لخشب ورفوقه وكرمان حصير ساسه اكدار منه. كما ويسمى شنشات والصنعار منها كعابا ونسيني متلعاقيه وصود بأب وخطاطيف وموكز حرف

⁽١) متنا مي هاود، وتنال في الأصل الحمل .

وقصعة خشب كبيرة لوضع الكيزالاً "ومجملاً" البيع ومناديل حمر ومبطل شبه فعلاقية بجميع الغلة وقماش وسكين وقرطاله طرقًا ورنابين ومتحل كثيرة لكبير الحمد.

۳۳۰۷۳ کودار الحدادين والکبير وأدوات "الحدادين وكانونهم ومنفخ و معجم وبهرد وجدع مركب ومطرقه وعلاه وكلوب وكلبنان" ومخم والواح وظله ودكان وكذا وكذا.

۱۹۰۰۷۷ كردار الهديدي أن وأنوفه أو كانونه المبنى ببناء حانوته ورهر فه الخشبية في الحانوت، وكذلك تحدد خوفياً (٢) لجمع الإنسان فيها وأدوانهم، فهي ماله عدر صغيره حرفية يدهى، ويكجه جفرات يسع في كل واحد منوان من الصعراطه وعشره أعداد قدر كبر فنهديد يسع في كل واحد منها عشره أمناه من الهديد وكذا وكذا.

۲۰۰۷۸ كودار الراسين وأدواتهم فنور مبنى من اللين والطين عمقه، فراعان بغرهان يخارى، وكانون مبنى مركب عليه إجانة حرسية نعل واوس اللهوغه فيه، وحديد ورنه كذا الإحراف الرأس والأكارع به في النور، وكذا عدماً قدر التوفيه الطبخ الرأس والأكارع به في النور، وكذا عدماً قدر التوفيه والطبخ الرأس والأكارع في النور وكذا عدماً فصاعاً صغوبة وخرفته وقدر طوسى كبير واسع الرأس لأزر المجان وأوقية واحدة صغوبة ، أو حديدية شبهية ومعرفته لهيم أرز المجان وتابوت صغير لحسم الغلة فيه.

٢٠٠٧٩- سكتي الفصارين وأدواتهم كله كذا عددًا من المدقة المتحدّة من محشب العناب وخشبان كبيرتان موضوعتان في هذا الحانوت من محشب ** كذا لدق الكراييس

⁽۱) هکذا في ظ. وفي ظ رم "وشارة کيپوة".

⁽³⁾ مكفَّا في ظاء وكان في الأصل وف الوضيع الكيران أ، وفي م الكيران .

⁽٣) حكمًا في ظاء وكان في الأصل الجمل " وفي ف وم أمحمد البيم ".

⁽٤) هكذا في ظروف، وكان في الأصل وم النوات الحدادين .

 ⁽٥) حكمًا في ظاء وكان في الأصل وف وم كلسان !.

⁽٦) مكذا في ظاوف وم، وكان في الأصل الحديدي".

⁽٧) حكة الحق ظاء وكان في الأصل وكذلت تمدد أعراء ف بقسيع الأثبتان [.

⁽۸) وهي ۾ واومن ٿ

عليه كل واحد منها كدا فراعاً مترعال بطاري، وكفا علماً من المرادي الصافحة لتجعيف الكر بيس عليها كل واحد مها كدا دراعاً بدرعان بخاري وكدا عدة من الوادي الصافحة لتجفيف الكرابيس عليها وثوناً المحاسي صمر لطبخ النشأ مسح بيه والديكحان المبنية داب مغف واحد يدالكها المني على كالونها الركب المني جها وكفا وكفا

ودفل فيها الموثى أو لم يكن، إما إن كانت، ولم على وحيون: إما أن كان في قعرها منابر، ودفل فيها الموثى أو لم يكن، إما إن كانت، وإنه يكنت حذا ما انتزى فلان أبان ابن فلان أبن فلان أبن ودان المسلطة لا تحاد المعارفة المان فيها التي موضعها في أرص تان كذا من تاحية كذا عابلي درب كذا، وبدئر اخدود، ثم يقول: بحضودها كلها وحقوقها وأرضها وساحا، وحقيع من فقها لني هي فها من حقرقها، وويم الفصف على المثال في سائر الأعربة، وإن كان في أصلها معابر، ثم بنيت عليها كما هو الراسم في بلادنا، فإنه بقول، اشترى منه جميع الكوما، القائم وحظرة ألا المقار التي ها لراب مينة في وحه أرض هذه المفترة مقدر فواعين بالفرعان المعروفة بين أهل كاورة براب مينة في وحه أرض هذه المفترة مقدر فواعين بالفرعان المعروفة بين أهل كاورة بعدى. المهرة والكردار وون الأرض

وإن كال الجميع كردار ضبعة دون أصلها، بأن الذ أصابها سوقوها وكردارها منكاً الإنسان مثل الصاعات الذي على ساقية النبر لوالي معاري، عباع صاحب الكردار حميع الكردار من إسمال، فأر دكاب صن الشراف فإنه مكتب: هذه ما النبتري فلال من ولان ابن ولان الشبري منه جميع الكردار والأبنية من حميع الضيعة التي هي كرم محوط فيه فيه قدير، وبنست دائرات أرص كلها متلازه دون أصلها. عبان أصنها عير داس في هذا النبد الذي ذكر الباتع هذا أن حمياً ما فيها من لكردار والأبنية في والحدود في بدي العراق عن ذكر الوضح في بدي ويذكر الواضع والحدود، وبصف البناء والكودار بعد العراق عن ذكر الوضح والحدوان

⁽١) هكد مي مل و كالناهي غيرها على حيث كدا

⁽١) فكنا في ما وكال في الأصل بود

⁽٣) هكذا في الأصل، وكان في غيرها حيثوة

الأربعة المحيطة بهذا الكوم وهي مبنية بساقين، أو للات سافات من أسفلها إلى أعلاها وشوكها، وأما الكردار فهو جميع ما في هذا الكره من الأشجار الثابئة القائمة فيه الذمرة وغير المتموة، وجميع ما فيه من القضيان والزراجين الثانة وألواب من وجه أرص هذه الضيعة من كرمها وأراضيها مقنار تصف ذراع أو دراع واحد عني حسب ما بكون. فيدكر صفة الذراع، ويقول: بالذراع العروف بين أهل كورة بخاري وأهل كورة كداء وإن شاذ بدرع العامين يذكر ذلك؛ لأن ينهما تعاونًا، وجميع المناة النصوبة بهذه الأراضي، والأغراس القائمة على مبنايتها وإن كان فيه شيء من الغلات ذكر ذلك، ولا يذكر ههنا يحقودها ولا يحقوفها؛ لأن البناء والكردار منقول لا يكون له حدود ولا حقوق ولا مرافق، تم يقول: وقد أثر العاقدان هذا بمعرفة جميع ما دخل في هذا العقد شَيئًا نَشَيئًا مَعْرَفَةُ صَحَيْحَةُ أَخْرَجَ الْمَغْوِدُ عَلَيْهِ عَنْ حَدَّ اجْهَالَةُ إِلَى حَدَّ الْمُوفَة. ثم يقول: انستري مينه جمسم هذا الكردار والأشبة الموصوفية كلها فيه من جمسم هذه الضمعة المبن موضعها وحدودها في هذا الكتاب بكذا دينارًا، فويتم الكتاب على الثال اللي تقدم، وإذاغيت ذكرت في أنعر الصاك لصحة السبلية والمسلم ودلث بعادما أقر المنشري والبائم أن جميع أهل هذه المحدودة فيه في يدهذا المشتري يومنذ بحو الاستتجار من متوليه بأجر المثل مشابهة أكل سنة بكل حتى يصح تسليم المفود عليه الأن قبض البناء والكردار لا يتصور إلا يعد قبض الأصل -والله أعلم-.

۲۰۰۸۱ حشراء القرى والتلال والأراضي والكروم وما يتصل بها.

شراء قربة خالصة يكتب فيه: اشترى منه جميع لقربة الخائصة المشتملة على الدار الكبيرة ومنازل الأكراء والبيوت والمستخلات والسامات والمرابط والمساس والطاحونة والأراضى الصباحية السقية والنحسية والمدانيات والمكروم والبسانين والزكوات والمرح والحال والتلال والأودية المدعوة كذا وهي من عمل كذا من قربة كورة كذا، ويشتمل عليها كلها حدود أربعة إلى أن يكتب الشترى جميع هذه القربة الخالصة الموصوفة المحدودة به بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها وأراضهما وأبنيتها وأشجارها المتعرة

⁽١) مكنا بي جميع النسخ لعله أمسانية

ورواحيتها وقصيانها وأوهاطها وغراسها ودعايها ومشاحرها ومعاصيها أواكانها وأجامها وتلالها وأودينها وضابها تجاربه واستاثله في حقوقها وجميع أدوات الطاحرنة في والأنها التي تحناج بيها لإفامة الطحن الحجوبة منها والحشيبة والحديدية، وكور ذلك فلاسة بآعيبتها فقدعر فها العبقدان بانترهما إليبا وإقرارهما أنهما رقيلها ومرعاها ونظرا لغيبا بطرفها ومسالكها وحفرقها وكل قلبل وكنير فيهامن حموقهاء وكل دخل قيبا رخارج منها من حقوقها إلا ما بيها من المناجد والقابر ، ويكنب تعليم القرآن للعامة "أوطر في العامة وحياض العامة. وما لا يحول ورداليم عليها فيها، وهذا الإعلاق كاف عند أكترهم ولاحارجه إلى ذكر حدود المستثبات، فالون لأن فذه الأشباء نكون مشهورة وبالشهرة يقع الاستفتاء من التحديد، والأنه لا تُجري " المنازعة بسبب اجهالة في هذه الواضع، قالا حاجة إلى تعريفها، ويعصمهم أصافوا معرفة جميع ذلك إلى إقرار العاقبتين وكنابوا يكتبنون: عد عرف هذان العاقدان مواصع جميع ذلك، وأعرا معرفتهماء ومنهم من شرط بيان المواصع والمقاديو والخدود في المستثبات وهو الأحوط، وكنب إلا ما فيها من المعجدين أحدهما يدعى الممحد الأكبر وهو على رأس رفاق كذا وبيين حدوده، والآخر بدعي الأصغر وموضعه وحدوده كذاء وإلا ما فيها من الفيرنين، إحماهما يدعن الفميم وهي خارج بات كشامنها ويحشفك والأخرى نفعي الفيرة الحديدة وهي رزاه منازل هذه القرية وحدودها كلفاء وإلا مكتبهما أأخي موصم كلفا ويحدهاه وإلا حوضين أحفاهما في موضع كذا لشرب العامة مز ماهفاه والاخرافي موضع كدا لوصوء العامة والاختسال وإلا فطعة أرض رقف على مسجد كذا في موضع كذا ويحده وإلا كره لهلان في موضع كذه ويحده، ويكتب بعد هذ التحديد، وقد عرف هذال الصاف الأمواصم حمويم ما دخل في هذا العقاد منها ، وهم استشي منها عماوفة سيحيحه وإغاكتنا عنددكر الشرب من مغوقها الأناحة الشرب مبدأه من وادي تعامة التي لم يدخل في الفاسم، ولا يجوز إدخاله في العقد

⁽١٠ فكدا في طء وكان بي م معاسباً ، وفي الأصل مقاصتها .

⁽۲) هکذا بر ف

⁽٣) هكذا في ظار ف و حاء وكان في الأصل: لا يحوز

⁽³⁾ مكدا اللفة ميرو نسم

وبعض أهل الشروط كانو، بكتبون. وسفاديها وسوافيه وأمهارها ومصها بكون علوكًا خاتم، وبعضها عسل لا يكون علوك له ويكون له حل إجراء أذه فيها، فبطر إن كان وفيتها عموكة فلمانح يكتب ذلك مطفّا، وإن كان له حق جراء أذه فيها يكتب عقيبها مل حقوفها -والله أعلم-.

١٩٠٨ - شراء الفرية مع ما عيها من الدواب والعلمان: شنرى فرية كذا عا فيه من الدفر وألات الزراعة والرفع والدياب من ذلك فلان الهدى الأكار، وفي بده كذا يقر وكذا حدارً، وكذا من أل الراعة و دلات الزراعة و دلات الإن الدينة ، مها كذا شنة، ويذكر الصفات وإلا عن فيها دفر حية و طوارصة، وحدار أدواته وألات، وقد عرف العافدات فلك، فإن كان فيها الله، أو مبر، أو طريق عاص لم ساحل عي الديم استثنيت فعلت: إلا ثلا في موضع كذا هو العلان ارتشاعة كذا الآنه للم يدخل في منا البيع، وإلا نفرية خاصاً في موضع كذا المحدد كذا المدن وقد عرف عاصر تركها للدين على موضع خاصر تركها الماسة عن موضع خاصر تركها الماسة عدال المربع، عدال المربع، وكذ إذا استنبي أشجاراً في موضع خاصر تركها الماسة عدال المربع، عدال الم

المحمد المحمد على المعقود عبيد بستاناً أو كرسًا، فإن كان في حافظ المصر يكتلك الماخور حافظ كنا في حافظ المصر يكتلك والمحلودة كنا من كورة كذا عمل مورة كذا من سواد كذا حدودها كنا، نو يكتب بحدوده وحقوقها كنها ورضه وبناه وأشجاره الشهرة وغير الشهرة وزراجيته أوهاظه راغراب وأنهاره وسواقها وشربه يحاربه ومسائله في حقوقه وكل داخل هم وحارج منه من حقوقه بكدا، وإن كان فنها ورطابه أو المازه وزراد في ذلك كله وقد بدا اللهار وأنساره الفائمة فيه ويراد في ذلك كله وقد بدا اللهار وأنساره الفائمة فيه وين الرح والمحصود أو نسرة مجلوفة، وقل عالم حال في المنابع بكتب وروع حلفة المحسودة فيه وشرة المحلودة فيه و وإن احتماقيه دخل في المنابع بكتب و محود الوائمة المحوسار بكتبه و محوسار اللهي باله وهي مشرة المحدودة و محسة من كنا بكورة على المحوسار بحرة أو نوائه أو خلاف أو خلاف أو حسية من كنا وحسة من كنا

المحددة المستملة على أشحاء و فصيان وأو في صححه وحرض وأبها وصوصح الكرم كدا معتبرة المستملة على أشحاء و فصيان وأو في صححه وحرض وأبها وصوصح الكرم كدا وحدود ما وحدود ما العظمة كذا شترى هذه القطمة بحدودها وحفوقها كلها إلى أخراء وإن كان حديد حدودها القطمة من دلت الكرم أو كذاء والداني أربق شط الحوص الكبير لابق كرم هذا البائم، والدائم أو إن المراح كان أسحار كذا، والداني أربق شط الحوص الكبير من كرم هذا البائم، وإن الكرم أو الواح كان كرمه أيشا، وإلى مدائلة، وقاد الطريق معالم أيشا، وإلى مدائلة، وقيه طريقة مسلماً إلى باب الكرم الأعظم، وهذا الطريق معالم معالم فقدار، والوضع أيدين العاقبين وقد أفرة،

4000 - شراء كرمين أو كروم اشترى منه جميع الكرمين اسلارقين المشملين على كالدار عما حالط سمرها في المباتئن بدشر قالت، ويشول: أما أحدهما على موضع كذا وأحد حدوده كذا، وأما الآخر فإن كانا متعاولين في الكبر والصغور، والاستمال على ما فيه ذكرت ذلك، المنزى منه جميع الكرمين لمين يعرف أحدهما بالكرم لكبر والآخر بالكرم الصغير وهما منازقان، أو لكنب، وهما منبالدن، إل كانا قائلك وأحده، منتمي هلي كان ويبياء وبحده والآخر مستمي على كفا ويبيده وبحده

۱۸۰۱ - و شراه دار و کرم آو کروم: انستری منه صفحه و احدة حسیم الدار النسطة سفر البووت و کانا چدیم الدار منبيایان و المادلد و در البووت و کانا چدیم الک م الشامل کانا و همه متعازمان آو یکتب و همه متبایان و المادلد و . فقی موضع کانا و بحده متبایان و آما الکرم: فقی موضع کانا و بحده مدر المادل کرم الدارون فقی موضع کانا و بحده و الموقع فقی که و بحدوه ما و بحق فهما کانه و آرضه ما و برناهما و آشد از همه الکرم الشهرة و نها و عبر السمرة و رواجیته و فسیایه می حقوقه و طرفهما می متبایات می متبایات کان فلیل و کانبر هو فیهما من حقوقهما و کی داخل فیها و خارج منهما من حقوقهما و کی داخل فیها و خارج منهما من حقوقهما و در کان مقصلا کنیت علی حقوقهما در هم و فود الکرم هان در هم و فود می و فقی هانا کان مقصلا کنیت علی حقوقهما در هم و وی می داخل کان مقصلا کنیت علی حقوقهما در هم وی می داخل کان مقصلا کنیت علی الکرنات

۱۰۰۸۷ - شراه صبحة اشترى منه جميع الصيعة المشتملة على منازان وكووم وأراضي وصاحرته السرعي طرية كناب أما الماؤل فهي حمالة متازل إلا كره ويحلف اثم

يذكر سائرها على هذا الوجه.

1994 - غراء الأواضى بكتب الشنرى منه حسم الأواضى الصاحبة البيضاء التي في موضع كفاء فإن كانت فيه الشبط على أشجار كتاب وإن كانت المحوافظ كتبت المحوطة بحوافظه، وإن كانت محوطة بخشسات ذكرت دلك، ومكتب بعد ذكر موضعها، وهي بقدر فلائة حوافق بقر حنطة، وبها يعرف مقادير أراضى عقد القرية وبعد العراغ لو كتبت وانفق هذان العافلان أن خراجها هي الأصل كدا، وهي عشرية لا خراح فيها، فهو حسن.

۱۹۰۹ خراه الأرض أو النار مزارعة يكتب بعد ذكر النمن. حراه صحيحة جائز أنافعة بنق حاله على ألها ألف غراع الجائز أنافعة بنق حالية على ألها ألف غراع بعد الغرام على ألها ألف غراع بعد الغرام بكت على المائمة على ألها ألف غرام بعد الغرام على خرام بكت عن هذا، نم يكتب بعد أن زرع ذلك يتهما فلا الزرع فلا الفرعان على الغرام بعراضيهما، فبلغ فرعهما كذا بالقرعان الموصوفة فيه ، وإذ انقصت ، أو زادت كتبت صلغ فرعه كذا، وصنع تعم كذا، ويست الخوار فيه للمشترى، ورضى به ، وأمضى البيع ، ونفاد كذا، فضفه الباتع إلى اخره.

و في الجريان يكتب على أنها كدا جريبًا الجرمان المروقة بين أهلها باللواع المورقة الذي يفرع بها الأواضي.

١٩٠٩ - شراه انتخلة اشترى حميم المتعلم التي مي في موضع كدا بحميم ما هو المنسوب تبها من الأشجار والأغراس وأصول الرطاب والخصرات وشربها عجاريه ومسائلة في حقوقها، وكذا تسراه أوص فيها زوع أو طالير تكتب: اشترى منه جميع الارض المزروعة حنظة أو شعيراً ، أو ما يكون، ويقول بعد دكو المرافق: وزروعه القائم

⁽¹¹⁾ وفي الأصل وهي في كل أركان كانا

فيه وقاليزه القائم بيه وإن كان للأرض أكار، فإن كان باع الأرض مع حصته من الغلة وهل مدركة حاز؛ لأن التسليم فكن بالرقع والقسمة و وإن لم تكن مدركة لم يجز إلا برصه المؤارع في الأرض والمسامل في الكرو لقوت النسبيم ويذكر في هذا وررعها القائم فيه وضاره القائمة فيه بإفا فلان ابن فلان الأكار المزارع والعامل فيه ويذكر عند فيضا النمن إذنه أيضاء ويكود له من التمن حصته على ما بينا من القفاار في العمد، فؤذ لم يكن من رأيه أخد النمن، وترك الغفة وطلب الحذف، فوجهه أن بيها حصته من الغلة درهما أو تحوه، ويأذن بالبيع في الكل م تم بعد قام البيع بتعاملان البيع في حصته بذلك ورهما أو تحوه، ويأذن بالبيع في حصته بذلك بكن من رأيهما المزارعة والعاملة لم يفعلا دئك وتركت الغلة إلى أن يرقع ، فيأخذ الأكار بكن من رأيهما المزارعة والعاملة لم يفعلا دئك وتركت الغلة إلى أن يرقع ، فيأخذ الأكار حصته وبخرج.

٢٠٠٩٢ - شراء تمار كرم يكتب فيه جميع الثمار التي في كرمه، وهذا الكرم في موضع كذاء وقد ذكر البائع أن جميع الثمار في طكه اشترى منه حميع الثمار القائمة الذي في جميع هذا الكرم المحدود فيه وهي تمار فيديدا صلاحها بكذا درهت شراء صحيحًا ليجدُد" أمن فير تعريفًا.

بدر الصلاح، وشرط العطف نحرزاً عن الاختلاف في جواز بيع ما تهيبه، صلاحها، أو الصلاح، وشرط العطف نحرزاً عن الاختلاف في جواز بيع ما تهيبه، صلاحها، أو ما شرط تركها، في بعد ذلك إن أواد المشترى ترك المتسار فيه ولى وقت الإدراك، وترك الزرع حتى بستحصد، فله وجهان: أحدهد: الإيامة والإعارة، فيكتب أن ولال الإبارة ولمنا المسترى ترك النارع حتى بستحصد، فله وجهان: أحدهد: الإيامة والاعارة، فيكتب أن ولال البائع خذا أباح في هذا البيع، ويتم الكتاب، فهدا إفن صحيح وإياحة صحيحة غير أن فليات أن يرجع في ذلك، ويمنع للشترى عن ترك الشمار، فالنفة في ذلك أن يكتب على البائع هذا امنى رجع عن هذه الإياحة وعن هذا الإذا، فهو مباح لهذا المشترى بإياحة جديدة مستقبل المؤد، فهو مباح لهذا المشترى بإياحة جديدة مستقبل الوقت المنازة في ذلك المنازة ويها إلى وقت

(1) مكنا في ظء وكان في غيرها ألبعدها .

كذا على أبه كنما طلب أأسها فهو عارية عبده ياعل وحديده مستقبلة.

والطريق التاني الأجدة وإليها أحوط ما الآنية لاوهة لا يفدر الدنع صي الرحوع عنها و يكتب تم إلى ما المناطق على الرحوع عنها و يكتب تم إلى ما المشترى استأخر من هذا البائع هذا الارافيي و حارة عيو مشاء طه في هذا الدنع و لاملحقة به مدة كذا الحدود كلها و حقوفها كذا شد شهر التو يه من لدن هذا الدارج المذكور كذا ليترك عيم الورع فيه هذه الكافريق فذا لي المناطق المناطقة الم

وقيادها و وقالت الأوافلي عشرية ، وقيها تعاول ورووح يكتب ف : المتراطات ووضها وقيادها و الطاب إلا عشرار، وعها وقيارها واطاب لمدى بحسب أن تصدق عزد قد المحل من هذا طبيع ويذكر عنه ذكر الفيص، وقيص دادا، كله إلا حشر نمارها ورروعها ووظاهها المدى لم يقاحي من هذا الهوم المؤاه لم يقاحل في الفيسمي و سم يكتب أن هذا المشترى اشترى من هذا الهاتم بعد نم فهما عن محلس الهيم الأول شراء عبر مشروعا في الهيم الأول، والا ملحقًا به حميم فيه العيسر بالمسشى من هذا الزرع والرطات والشمار بكفات والمصاحبات

ويقا كند شراء العشر على حدة؛ لأن العثماء احتثم الي جمر المع ما يجب فيه حق الدائم العالمية والمحلفة والدائم العثماء بدولو كبياتهم الكراء فيمن والدمل والدمل المحلفة والحراء على المراد المحلفة والحداة والدراء على المائل الكراء العداد والحداة والدراء على المائل وقد التي وحداد المحلفة والمحلفة والدراء على حداد وقد التي حداد المحلفة الدراء بالمحلفة المحلفة الدراء بالمحلفة المحلفة المح

⁽١٠) فاكما في شر و دلا في غورها الشما المرادما منا

49.99 شراه سكنى لكرم بدون الأرص اشترى منه جسيم سكنى لكرم الذي هو في موضع كذاء حدود هذا الكرم كذا وسكاه يصير مبياً على دوبرة وكذا بهت علوه وسقله وأربعة حوائط الكرم المبينة بالطين والدي من أسفلها إلى أعلاها، وذلك كذا من الناصرة أا مشوكها المشارد على رأسها، وكذا أشجار جوز وأشجار خلاف وأشجار تماح وزراحين وغراشي وأرهاط وبالات، فإن كانت ليه زيادة على هذا أو نقصال عن هذا، بين ذلك على الوجه.

2009 - شراء مكنى الغاصب فى سنتان مغصوب يكتب عيد: شهد التسهود السمون آخر هذا الكتاب أن جميع البستان الذي فى موضع كذا، ويحده كان ملكا الفلان، وفى بده وغت تصوف بلك ثابت وحق لاوم، وأن فلانا أحدث بده قيد بأمر فلان المؤالى من غير أن حرى بنده بع ونصرف فيه وأحدث فيه أبنية وغرس أعراباً، فلان المؤالى من غير أن حرى بنده بع ونصرف فيه وأحدث فيه أبنية وغرس أعراباً، ذلك ، وسلم السنان بماكان فيه قس إحداث بده عليه، وبغى له فيه أبنية وأعراس، ووفع ذلك إلى تسلطان، وأمر ببعه من صاحب السنان برضاه، فترافسا على أن الشرى هذا المعصوب منه ذلك كله من خلان، وقد عرفا ذلك كله شيقًا فشيئًا، ونظر، إليها، وأغرا المعصوب منه ذلك كله من خلان، وقد عرفا ذلك كله شيقًا فشيئًا، ونظر، إليها، وأغرا المعصوب منه ذلك وهذا شراء صحيحً جائراً إلى أخره من النفاعي والنفر ق وضعاك الدرك.

٣٩٠٩٦ مشراء سكني الأرض الشترى منه جميع سكني الأرض لني في موضع كذا ويحدها، ثم يكتب، وهذه السكني خي سه جميع سكني الأرض وعدائة وفر سموفين مخلوطة بالتراب مجموعة على رأس هذه الأرض وجميع ما كبس من الأرض من التواب مقدار فرع من وجه الأرض، ويكتب في قل هذه الأشها، وهي قائمة في هذا للا في المدان العافدان وعرفاها، وأفرا عموفها بمواصحها ومقاديرها وصعاب على وجه أحرح هذا المعفود عليه من حد الجهائة إلى حد العرفة.

٧٠٩٧ - شراء الأشجار في كرم يكتب فيه الشنري جميع شجره لجوز في البستان التي في موضع كذا حدود البستان كذا وهذه الشجرة من هذا البستان في موضع

الأفاول الأصل التأجرق

كذا عما يعي الخائط الذي بين هذا السنتان، و من بسنان فلان ينهما وبين هذا الحالط كدا كذا در اللّا يدرع كذا نشد في صد جميع هذه الله جرة من هذا البسدان محدودها كاله. وأرضها وشربها عجاريه ومسائلة من حفوقها وطرفها في هذا البستان وفي داب البستان

۱۹۸۱ - ۳۰ شراء الوقيل موكله، فالأحوط في دنك أن يكتب دكر التوكين في ذكر الشرء في ساخي، صدوة كتاب الشرء في ساخي، الموجة دكر الشراء، صدوة كتاب النوكيل هكذا مقا ما وكل فلان الن علان الفلابي علان السيحة دكر الشرائي وكف وأقامه معام تقده في غراء جميع الدار فحدود أفي هذا الفياطاس عقيد ذكر هذا النوكيل مي البائع السمي فيه بالنمن المدكور فيه ونقد نمته وقيم ما الشراء وكالة صحيحة ويله في أميح فقاء ويكتب الشهادات على ذلك، نهيعه المرجة يكب صف الشراء هذا ما أسرى فلاك وهو الوكيل المذكور في صدر هذا المرجة يكب صف الشراء هذا ما أسرى فلاك وهو الوكيل المذكور في صدر هذا المرجة يكب صفائاً أن وظامي أيضاً على وكان الفلاكور في صدر هذا الفرطاس أيضاً موجوده كذا وجدوده كذا الشرى للمذكور في صدر كذا الفلاكور في صدر منا الفرطاس أوكله ولاك ورودة كذا المنازي الفي موضعه كذا وجدوده كذا الشرى

ه كذا كان بكت أكثر أمن الشروط، وكان إيكتبون أبضًا سند وكر إيفاه التمنى، وتبص فلات البائح حميد لشمل المدكور، وهلك كنا بإيفاه هذا الشعرى ومو الوقيل، وولك كنه من مال عنه الوكل، ولم يكتب أبو حسفة وحمه الله، ولا محمد وحمه الله عنه لكر الشيرا، ومائه وكانك عنه دكر إلغاء الشيل لم يكتبوا من مال هذا الموكل، وظلك لأن النمي من الشيرا، ومائه وكانك عنه دكر إلغاء الشيل لم يكتبوا من مال هذا الموكل، وظلك لا ينصور أن يكون الشيراء بهاوحات من عمه المنتى عن العند، وما يجد، في دمة الإنسال و هذه هما عمر للبائح عملى و لأن الموكل وغا يحصر، وينكر الوكانة، ويستره المال من السائح المال المن السائح المنتوى المسترد بالمنافق على المرافق المنتوى المسترد والمالية على المنتوى المسترد والمال المنافق المنتوى الم

ذلك؟ لأنَّ الوكيل بالتسليم خوج من اليوب، فالاستحقاق يكون من بدا الوكل، واقدوك يكون عليه أيضاً، وثهدا لا يكون للمستحق أن بخاصم الوكيل، وإنَّا تكون خصومته مع الم كا .

وحكي الخصاف أأنا محمد بن الحسن رحمهم الله كنب للرشيد كتأبا بهذه الصفة وبن كنان بالرقيم، فكتب: هما أدرك أميم المؤمنين من درك، فعلى قلان البائم كداء وبعض أهل الشير رط يكتمون عند ذكر الدرك؛ فيما أدرك كل واحد من هذا المُشترى، وهذا الموكل في ذلك من درك ، فعلى هذا البائع تسيم ما يقينضيه العلم إلى من يجب تسليم دنك إب مي فلان و دلان أعني الوكيل و الوكل

وكان الطحاوي بفول: الأحوط عندي أن لا بكتب الثبتري لعلان رامره وماله ، فإمه لو حضر فلان وأنكر الأمر والوكالة كان لقول فوقه . وكان له أن يرجع على الباشع والشون الذي أفر أنه فيض من ماله ، فم يرجع المانع على المشتوى ، فيأخذ منه النسن ، ويكون الدار للمتمنزيء وتكن يكتب الوكيل الشراه باسم نفسه يقرعلي ظهر الصلك أذ الفار لفلات، وعلى هذا شراءالفار لابن رحل صغير مأمر والمعا.

هذا إذا كان الوكيل وكيل المشترى، وإن كان الوكيل وكيل البائع يكتب في صدر البياض: هذا ما وكل علان يعلى مالك للحدود فلانًا بعني الوكيل ووكله، وأقامه مفام بفسه في بيم المؤل المبن في موضعه وحدوده في الصاك المكتوب عقب ذكر التوكيل هذا من هذا النسري المسمَّى فيه بالنمن الذكور مسلقه وحنسه وفيض النمن له من المشترى ، وتسليم المعقود عليه إليه وصدمان الشرك عنه له وكنالة صحيحة قبلها منه قبو لا صحيحة هي تأويخ كداء ويترك فرجة ، شهركات بعد الفرجة فذاما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان ابن فلان الفلائي هذا الوكيل الدكور اسمه ونسبه في الفكر ظكتوب على صفر عدا البياص اشتري منه جميع النزل البين دي سقمين الشنمل علوه على كداء وسعله على كذاء ذكر البائع حفًّا أن جميع ذلك ملك موكله فدا المُذكور اسمه ونسمه في ذكر التوكيل الكنوب على صدر هذا الكتاب وحفه وفي بالله وإنه بيبع دلك صنيه من هذا المتبشري بحكم هذا النوكيل المكتوب على صدر هذا الكتاب، وموضع المنول كلاا وحدوده كداء ويتم الكثاب. ويجب أن يعلم بان الوكيل به كان أهمى هرائمة من الموكل يكتب اسم الوكيل أو لا في الصلك ، فيكتب هذا ما الششرى فالان لموكله فالان، وبذا كان الموكل أعلى مراتبة من الموكير يكتب اسم الموكل أولا ، فيكتب : هذا ما وقع الشراء لفلان بشراء وكيل هلان .

ومى كنب السلاطين يكنب: هذا ما وقع الشراء للسنطان العالم المعاول الأعظم، ويكتب ألفاء شمامه واسعه وسبه بشراء معتماره فلان يأمره وتوكيله إياد من فلان ابن فلان الشترى له حميع الدار المنتمنة على البيوت والديرات والطارمات المبية جهازة" الأربع بالأجر إلى ذكر فيض النمن وفيض المبيع، ويدكر عند فيض المشترى، وفيض التشميري هذا جمعيع ما ورد عليه العبقد المذكور الأجل السلطان الأعظم هذا، ومتم الكتاب.

7000 - شراه الأب داراً لاينه الصغير من أجبي عال الصغير 1 ذكر محمد وحمد أنه في الأصل صورة كتابته هذا ما اشترى فلان ابن فلان لاينه الصعير فلان من فلان من الملان جميع الدار المستعلم على كذا، ولم يز دال عليه، وأهل الشروط وكار ون لابنه الصغير فلان من الصغير فلان بولايته عليه ولا بق عنيه ولا بق صغير لم يبلغ في حجره وعيائه، ولا بدمن كتابة هفه الجملة، أما أو دا بولايته عليه لأنه قد يكون الابن ولا بلى عليه أبره، بأن بكون الابن ويقاء والأب عراك أو يكون الأب مسلماً والابن كافراً، أو كان الأب فاسقاً على قول رفيعاً، والأب عراك أو يكون الأب مسلماً والابن كافراً، أو كان الأب فاسقاً على قول بعض العاماء، وأما قو دا: إنه صغير لم يبدغ الأنه يحدمن ألا الم الم يلغ، بأن يكود لرجل ابنات عيقال لأحدهما؛ الكير، وفلاحر لصغير، وإن كان كان واحد بالقاء وأما قول في حجره وعياله؛ فإنه على قول بعض العلماء؛ إذا لم بكى واحده وعياله؛ فإنه على قول بعض العلماء؛ إذا لم بكى الابن في حجره وعياله، فالاب لا يلى عليه.

ولم يذكر محمد رحمه الله: المستوى لابنه الصغير عال الصعير، ويعض أمن الشروط يكتبون ذلك، وقد ذكرنا في فصل الوكيل أن في الشواء لنغير لا يكتب: الشترى عالم، وأعل الشروط يكتبون عند ذكر الشمن، وملك ثمن مثل هذه الدراغة بكتبون

⁽١) هكذا في طاء وكان ي هبرها الحيطان الأربع ..

⁽١٢) هكدا في الأصل وف. وكان في طاوم اولم يردعنيه

دائمة الأن الشراء لابنه الصغير لا يصح بعد، فاحش، وصحمه رحمه الله لم يذكر هذه الزيادة الأن الشراء لابنه الصغير الا يصح بعد، فاحش، وصحمه رحمه الله لم يذكر هذه شوا الإنسان لابنه الصغير بمال نفسه بجوز كيف ما كان الم بكتب مي اخراء ونقد فلان النسس علد نائ واطا من مان ابنه علان وإعابك الهنائ كون حجة المعافر المداورات الأن الراج وع عليه بما انفاه أبوهم من النسن و لكتبة هذه الريادة بنائح مراحومهم عليه الله بكتب و وقص هات لابنه هذه جميع هذا المعلود عليه مسليم النائع هذا دلك كمه في بده بولاية الأبوة المالية هذا المنتزى، وهذا الصغير من انتوك وتعلى عذا التبيري، وهذا الصغير من انتوك فعلى عذا استجاد بالتبيع من انتوك وتعلى عذا استجاد بالتبيع من النبوك.

قال الخصاف في شروطه: وإن شاه الأب جمل بنه وكولا بعد مراه ما المراه ما الراه ما الراه ما الراه ما الأب الأب الم الأب الرامد وطائه بقبص ما اخترى به ما منهاه في مذا الكتاب، والخصومة في ذلك حال عبية على الم كلما عرف عاله وكيلا، وفيه نظر فنوقد حتى يملك الحصومة في ذلك حال عبية الأب بانفاق الدفيعات وإلى تتب: وجعل لابتحدا أن يو تل من قب يذه من شاء مثل ما وقله به كان صحيحًا، وفيه نظر الإين أيضًا - وإنة أعلى -

 ١٠١٠- عرب الأب لات الصافير عال الأب من الأجنى كتب الهذاما المدرى قلاد لاب الصعير إلى اخر ما دكرنا عال نفسه صلة منه وعظية لها، ويتم الكتاب.

و رأست في نسخه الشبخ لإمام بجم الدي عمر النسفي رحمه الله في هذه الصووة والشمل الدكتور فيه مكل قيمة الفقود عبيه يومثها، وعندي أنه لا حاجة إلى ذكر ذلك. اشتراء الإسان لاسه العدمير بمال الصد فيصيح، وإن كان بغيل فاستي.

١٩٠١ - شراء الآب داراً مي نفسه لابه الصحير الكتب فيه : هذا منا المتوى اللات الذاري المسلم مي حجر اللات الذي الفياري والمنه عليه وهو صحير المراسلم عي حجر والدنه وهيائه جميع الدار المستملة على كذا وكذاب وهذا اللمن من قيسة هذا العار موتفد وإذا الكمن من قيسة هذا العار موتفد وإذا الكمن من النمن بحيث الابتقابي الدار فيه المواد المراكب عبد ذكر التقابض الوفيض هذا العافد الثمن بنفسه من

الأفاء في ما ما فاستغلق عن هذه الزمادة.

نفسه من مان ابنه الذي في يديه يحق والايشة عنيه وهو صحير لم يبلغ وهو في حجره وعياله ، وبرئ هذا الصغير من الثمن المذكور فيه برامة قبض واسبيفاء ، وفيص بدمه من نفسه لامه الصعير هذا حميع هذا المعبود عليه قبضاً صحيحاً ، وصدرت يده في هذا المعبود عليه معد هذا الميم يد حفظ وأمانه قهذا الصعير ، وصدن هذا العاقد لابنه الصغير هذا الدرك في هذا المعبود عليه ضماناً صحيحاً ، ويتم الكتاب .

وإلى كال الأساقد البرأ الصغير على هذا النمس يكتب. و أبرأ العاقد مذابت الصغير السبقي فيه المنشري له عن حسيع الفين المذكور فيه إبراء صحيحاً صلة منه وعطية له وبالجدا التبعير على هذا النمي المذكور فيه وبالجدا التبعير على هذا النمي المذكور فيه براء الإبناء المستجد على هذا النمي المذكور فيه براء المبحد وقيض هذا العاقد بقسه من بعده الابنه الصغير ، هذا جميع ما وقع عليه المعند النسسي فيه قبصاً صحيحاً فارغاً عن قل شاخل ومانع لبحفظه على هذا الصغير المنافد على الماقد فيما وقع عليا المعقد عليه يد الحفظ والأمانة بعد ما كانت يد المنك والأحيانة، وفام هذا العاقد عن المعقد عليه من أبت المعتدد عالم عليه وقياء عقله و وجوار أمره له وهدم طائماً غير مكره الاعلة به المستم أخره حال عبيد من أبت المستم المره المن يوم كذا من شهر كفاء وإن أرادت لأم أن تشتري لولدها أ الصغير المستم المنابع المنابع ولكتب كتاب المستم المستم المستم المستم والمنابع ولكتب كتاب المستم المستمور المستم المستمور .

أعاد محمد رحمه الله في "الأصل اكتاب شراء الأب دار نصب من بذيه لايته الصعير، ولكن بلفظ البيع ليعلم أن كلامه بيع وشراء، وبذكر أحا هما كانه عددنا خلافًا لأبي على الشاعي حتى إن في بيع ماله من المه يكفيه قوله . بعث، وفي شراء مال بنه لغيبه يكفيه، قوله : انشريت عندا، وعند أبي على الشاشي لا بدم الله طبن بعد، واشتريت ، وحد قوله : إن الأب في بيع ماله مباشر بنفسه ومي الشراء سفير عن الابن، وفي شراء مال إنه "النفسه مباشر لفسه .

⁽١) هكفا مي ظ ، وكاللافي فيرها: لايتها.

⁽١) وهي ام : بعد البلوغ، راشتري مال ابتدليسه .

وفي البيع سفير عن الابن والواحد في لفط واحد لا يصلح عاملا سفسه حقيقة وسفيرًا. فلا مدمن لعظمن لدكون عاملا فيفسم في أحيد اللفظين حقيقة سفيرًا من خبره من لفظ أغر .

رإن نقول. النقط الذي يكون به مباشراً، وتلزمه المهدة به أقباي من اللقط الذي يكون به ماشيراً، والشوى يتعلم النسبيف، أما الفسعيف لا ينتظم القوى، وعن هذا قال بعض مشايخا: إن في بيع الأب عاد من ابنه ، قو قال اشتربت لا بني لا ينتغد السع ما لم يقل: بعث، وفي شراء الأب عال إن النسبيف لا يصبح بشراه : بعث مال ابني من نفسي ، ولا ينمقة السع ما لم يقل: السنريت ، تم ين وحه الكتابه ، فقال يكتب : هذا كتاب من فلان ابن فلان بريد به ، لأب لفلان بريد به الابن أبي بعثك الدار الذي في موضع كفا حدودها كذا ، فقد ذكر هذا كتاب من فلان ، ولم يذكر هذا مناه ما شرى موضع كفا حدودها كذا مناه الشرى فلان ، والقياس أن بكتب فيما نشام هذا كتاب ما اشترى فلان بعدت إلى الشراء استحسنا الكتابة مقولنا: هذا ما اشترى فلان بعدت رسول اله يقل على ما سنا ، وروينا في صدر هذا الفصل ، ولا أثر في الشري عدم الما الفصل ، ولا أثر في

۱۹۰۱- تسراه الآب لفيه شيئاً من مان الصعير . هذا ما شترى فلان لفيه من نصمه جديم الدار التي هي لايه فلان وهو صغير لم يناخ مي حجر أيه وهباله وأنوه هذا بلي هليه يولاية الآبوة الستراها بكذا، وهو مثل قيمها لا وكس فيه ولا شقط، ويكتب عند ذكر الفيض وقيص هذا العاقد لانه الصغير فلان هذا جميح هذا النمن من سال نفسه، والأحس أن من المن بحضرة الشهود، ويقبض لانه كما أنو كان عليه دين أخر نقام ألابن، فيراد بان بزنه عند الشهود ويقبص له.

۱۹۰۱ - ۲۰ نسر ، لوصي فلينهم من الأحتى : مندري فلان الوصي في تركة فلان البت من جهة البت هذا: أو من جهة قاصي بلده كذا، كند يكون لفلان وهو صحير لا على لأمر تفسه نفسه، وإنما يلي عليه هذا الوصي محكم هذه الوصاية الشتري له بماله تحصيلًا قاله وتنسيرًا له وقرأ، له على وجه الأحسن بمثل قيمة ما ورد عليه العقد من فلان ابن فلان جميع كذا. ١٠١٠٤ – بيد الوصي عفار البنيم: يكتب فيه: هذا ما المترى قالان ابن قالان الفيلائي من فلانا فبن فلان الفيلاني وهو وصي من جوية الحياكم فيلاذهي تسوية أسوو الصغير فلان ابن فلان الفلان البتري منه جميم المتزل البني المتنمل على كذاء ثم يقول. ذكر هذا البائع أن جميمه ملك هذا الصغير للسمى فيه وحقه ، وأنه يبيع ذلك على هذا المسغير بإطلاق مسجيح بإذن صريح صدراله في ذلك من جهة القاضي المُذكور فيه المنولي لعمل القصاء والأحكام يكورة كدا وتواحيها نافذ الفضاء والإمضاء والأمان فيها بين أهلها أداء الله توفيقه بعد ما ثبت عنده بإخبار جماعة من جيران هذا المزل المعقود عذبه أن النظر والصلحة والشفقة في حق هذا الصخير بيع هذا المنزل عليه ليصوف ثمته إلى مناهو أنفع له وأوفق، إذ قبد كان هذا المنزل فيه تداعي إلى الخواب، ولم يكن في الإمساك عليه خير وذظر الهذاءاصغيره وإدالتمن المفكور فيه يومثد مثل ثمن طعقود عليه لا وكس قيه، ولا منظط، ثم يذكر موضع المزل وحدوده، وينم لكناب إلى أخره کما ڈکرنا۔

وإن كان المغرد علم صحف فيكتب أن الخراض حق هذا الصغير ميم هذه الضيعة عليه (ذا لم يكن في إمساكها عليه خبر له ثقلة رجعها وارتفاعاتها، وقلة إيصال لم، إنبها وكشرة النواتب والمؤن السلطانية المدوجهة على أرباب الأملاك حتى مسارت أغلب الضياهات رمالا على ملاكها بحيث لا يرغب في قبولها مجانًا إلا قليل من الناس، وإن الشمن المعكور فيه يومئة منن ثمن المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط، ثم يذكر الوضيع والحدوده ويتوالست إلى أخوف

١٠١٠٥ عمراه الرجل شيئًا من مال العمشير من والده " يكتب" هذا ما اشتوى غلان ابن ملان الفلاتي اشتري منه جميم المنزل البسي المتشمل على قذ ، ذكر البائع هذا جميع ذلك ملك المالصغير المسمى فلان ، وهو الن التي منتر سنين وحقه ، وفي يدهذا البائم بولاية الأبوة بمش فمن المعقود عليه، لاخفص فيه، ولا وكس، ولا يخس، ولا شطط لما رأى فيه من المستحة. والنظر في حق هذا الصغير، أم يذكر الموضع والحدود، وينب الكتاب.

٢٠١٠٦ - شراء القيم لليتيم بأمر القاضي: يكتب عذا ما اشترى علاد الغيم في

تسوية أمور فلان الصغير ثابت القامة هليه من حهة القاضي دلان، اشترى له من فلان أبن فلان بمال هذا الصعير لهذا الصغير بإطلاق صحيح صدر له مهذا الشواء من جهة هذا القاضيء لما فيه من المسلمة والتطر لهذا الصغير تحصية ثاله وتشيراً ل حوالة أعلم- .

وفى القيم بالديم بكتب؛ وذكر البائع أنه يديع ذلك على فلان الصغير مر تركة والله فلان بآمر الفاضى فلان إياه به بعدها أخيره نفر من جيران هفه الدار الفين لهم بصر ومعرفة بقيم الدور وأن النص السمى ب مثل فيمنها ، وأن يمها على هذا الصعير خيراً له من إمساكها بصيرورة أكثر الدور وبالاعلى أرباب لكثرة مؤتبا ولنداعي هذه الدار إلى الحراب، وليس لهذا الصغير ب يصوف إلى عمارتها ورم ما استرم منها، وهم فلان وفلان، فاعتمد الفاضى على إخيارهم، وأطلق لهذا القيم بيعها بشرط أن يكون الأمر كما رفع إليه، وأحسر هو به، ولا يكتب في هذا صدان الدرك، فم يتم الكناب.

٢٠١٠- شراء الوصى من نفسه فليتيم ، وشراء الوصى لنفسه من مال البيدم على قول ١٠ توراء الوصى لنفسه من مال البيدم على قول من يعيزه هو كشراء الأب لنفسه من ولغه الصغير ومن نفسه لولاء الصغير ، تكن يكتب فيمه في الفيراء، وهذا الخمود عليه أكثير من فيمة هذا المعفود عليه أكثير من فيمة حفا الذمن يكثير ، فإنه شوط [عند] من يجيزه، ويلحق به حكم الحاكم ؛ لأنه مختلف فيه

٢٠١٠٨- شيراء الصنفيير من أبيه بإدامة حذا ما المسترى الصنفيير مبلان ابن فلان المأذون له بهذا الشرع من حهة أبيه فلاد بنسن من فيمته لا وكس فيه، ولا تنطقط من أبيه فلان ، وبتم دلك .

٣٠١٠٩ شراء التولى أو الفيم للوقف بمال الوقف. هذا ما المشرى فلان الفيم حتى وقف كذاء أو يكنب الشولى في وقف كذا من جهة القاصى قلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من خلال المميز ألمان هذا الوقف معرنة له على النواف من فلان ابن قلان ابن قلان أبن قلان المواقف شرط في وفقه هذا أبن قلان المواقف شرط في وفقه هذا أن يشترى بالمجتمع من غلاته مستقل أخر بنضم إلى ما وقف إذ أمكن ذلك.

⁽۱) زیدمن ف از

 ١٩٠١- الشراء من متولى التركات: بكتب فيه: اشترى فلان المتولى الأمور التركات الجهوله يكورة كذا من هلى السلطان فلان وذكر البائع أنه يبيع ذلك على بيت مال العامة من تركة فلان إذا مات ، ولم يخلف واونًا لا صاحب فرض ولا عصبة ولا فا رحم ماستحل بيت المال تركته.

١٩١٩ - ١٠ شراء المتولى محدومًا النشراء عال الوقف. يكتب: النشرى فلان إن فلان الغلائي من فلان المتولى الأمر رأوقاف كذا، وذكر أنه يبيع جميع ما يين بيعه فيه وهو من جملة ما ينول أموره وذكر أنه يبيعه بإطلاق صحيع نه من جهة القاضى فلان، وهي وقف الأرباب يزيد بانفاق من هو يسأل منه، وكاد الشراء من مال هذا الوقف، ولم يكن موقوق عليه في الأصل، وفيه تشمير ذال حذا الوقف والنفع للعام والصلاح العام، أو يكتب: وكنان وقف لم يستجمع ضر نط صحته ولزومه، ورأى الفاصى المصنفحة في يعم، أو يقول: كان وقفًا من جهة واقف كنال من ضوطه أن يستبدل به إذا كان الاستبدال أصلح وأنهم له في الأحرق.

ورأيت في فرية وفعت على أرباب، ثم يبعث بكتب فيه: اغشرى جميع القرية المدعوة كذا، وكان قلان وقفها على أرباب معلومين، وعرص صك الوقف على الأنمة المذين عليهم مدار العتوى، فأنتوا جميعاً أنه عبر صحيح، ولا يجوز العمل به، ولم يجز فيه أيفًا حكم حكم بصحة هذا الرقف، وقد نداعى ذلك إلى الحرب لقصور الغلة عن العمارة والمؤد والنوائب والحر جات، وانفطاع الرافق عن أرباب هذا الوقف، وهو بقا بعد النظر مى بعد النام صحيح ثابت له في ذلك شرعا بالفاق من عو بسيس منه بعد النظر مى ذلك. وعين المصلحة العامة ، لنهم العام والصلاح العام إلى الأرباب ووقوع الحاحة والمضروة إلى الرباب ووقوع الحاحة والمضرورة إلى الرباع والاستباء للهائم بالمواقع وأدم وأرفق الأرباب هذا الوقع .

۱۹۹۱ و في بيع قيم وقف المسائك، وهي والمنافذ أأهي يكتب: المشرى هذه القرية إلى أخرها من فلان المتولى لأمور مصالح سكة كذا أو فرية كد بتنفيذ فلان القاضي وذكر أنه يبيح جميع دلك وهو من مصابح هذه السكة أو هذه الثرية ولا يعرف وافقه وأنفق أهن هذه السكة أو القرية أن الصواب في ببعه وصرف ثمنه إلى مصالح هذا

⁽١) هكذا في أها و أف أو ركان في الأصل ، الباعد، وفي أف أ: الباعد،

الموضع" لقصور خلته وتداعيه إلى الخزاب وخفاء أول حاله واحتمال أنه مسار مشترياً عال مصالح حلة الموضع، وذلك بإطلاق فلان القاضي بعد نظره في ذلك وتأمله.

10117 - وفي اجتماع الأصالة والوكالة والوصاية في هفد واحد يكتب: هذا ما الشترى قلانا إلى فلان الفلاتي من فلان البن فلان الفلاتي وهو وكبل أخت البالغة المعاقلة المسماة قلانة بنت فلان الفلاتي ثابت الوكالة في ذلك كله ببيع حصتها من جميع ما بين بيعه فيه وبالقبض والتسليم في ذلك كله، ومن المسماة فلانة بنت فلان ابن فلان وهو وصى ابنتها المسفيرة المسماة فلانة بنت فلان ابن خهة أبيها، وهي تبيع حصة هله الصغيرة من جميع ما بين ببعه فيه بحكم هذه الوصاية، وفيه قربان الملها على وجه الأحسن؛ الشرى منهما جبعًا صفقة واحدة جميع كذا.

أخر في مثله مقاما اشترى فلان ابن فلان الفلاني وكيل فلانة بنت فلان زرجة ابنه فلان ومو آبضًا وكيل أخواته الثلاثة للسميات فلانة وفلانة وفلانة بنات فلان ابن فلان وكلت زوجة ابنه هذا وأخواته الثلاث هؤلاء ببيع أنصباءهم من جميع ما بين بيعه فيه والقبض والتسليم، وهي أيضًا وصي أنحيه الصغير فلان ثابت الوصاية في أسبايه مطلق التصرف في ذلك اشترى منه جميم كفاء ويتم.

AF 11 9 - شراه دار مورونة من ررئة، وغيهم صغير يبع حصة كبير بإذن القاضى للقدما انشرى فلان ابن فلان القاضى من فلان ابن فلان القلائي ومن فلانة بنت فلان الشارى منهما صفقة واحدة بصبع ساخكر هذان البائمان أنه ملكهما وملك العنفير فلان ابن فلان مشترك بينهم شوكة ميرات عن فلان ابن فلان على سنة عشر صهماً فقلانة هذه وهي زوجته سهمان، ولهذا البائع سبعة أسهم، ولهذا الصغير سبعة أسهم بالمؤوة، وعدّه البائحة تبيع حصة نفسها من ذلك بحكم ملكها، وهذا البائع بيبع أيض خطر من جهة أيض خطر نفست بحكم ملكه وحصته هذا الصغير بإطلاق صحيح صدر من جهة أيضاً نفان، وخلف من الرزنة هؤلاء فلانة زوجته، وهذان ابناه، وخلف من التركة هذه الدار التي يحد فيه، وصارت موروثة بينهم على ومقان ابناه، وخلف من المساكها وشيع منه من المساكها وهذا المناكم والعام الذكرة فيه، وبيع حصة علما الصغير أنفع له من إصابكها

⁽١) هكفا في أظرُ وأف أو أم أو وكان في الأصل: هذه السكة.

. لَنَدَاعِهِمَا إِلَى الخوابِ، أَو قَايِخَافُ^{؟؟} عَلَيْهَا مِنْ خَوِقُ النَّوْنُ والحَنَايَاتِ والنَّمِنُ الْفُلُكُورِ فِيهِ مَشَّ فِيمَةَ هَلَا الْحَمُودِ عَلَيْهِ، ويتِمَ الكِنَابِ.

وضعان الدراك فيهم . هذا ما لشنرى فلان من فلان المدل الأمور الأوقاء النساية إلى مصالح الذراك فيهم . هذا ما لشنرى فلان من فلان المدل الأمور الأوقاء النساية إلى مصالح سكة كذا توبة صحيحة للبة له في ذلك من حهة الحكم، وذكر هذا النولى النات أنه بيع "أجميع ما بن بيمه فيه بشن مثله لا وكس فيه ولا شطط بإطلاق صحيح لبت له في ذلك شوط السكة الموقوب عليهم الذين صعوا أخر هذا الكتاب، فالمشرى من هذا المونى جميع السكنى وهي الأبنة والأشجار والراجين والغرائي الى هي هذا الكرم، وهي الأبنية والأشحار والقوائم والزراجين والعرائس وكل ما هو محروف بالسكنى دون أرسه ، فإنها لم تدخل في هذا اليح وهو وقت كذا، وقد موفا جميد هذه السكنى بأعيانية وعفاء حميماً هذا اليم جميع مع معروف بيسكني هذا السكنى بأعيانية وعفاء حميماً هذا النبع وهو مو معروف بالله في هذا المناز وهما شراء صحيحة جانزاً وقد الذا إلى أن عو معروف بسكني هذا الكرم بكذا درهما شراء صحيحة جانزاً وقد إلى الأبيض" والنفرق .

قم يكتب: نبريفيل هنا الشدى من هذا النوس جميع أرص هذا الكوم من عقدة أخرى غير مشروعة الكوم من عقدة أخرى غير مشروعة في هذا البيح، والا ملحقة به بحدودها وحقوقها في حقوقها وكرسها وسدائم في حقوقها وطرقها بمسالكم في حقوقها وكن قليل وكثير مهما من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها دول مكتلفا اللي وقع مقابلين عنبها سنة كاملة الناعشر شهراً منوائية ، أولها كذاء ودخرها كذا بكذا درهماً ، وهي أجر من جميع ما وردت على عقدة هذه النبالة البنده بها لوجوه مسقه، في جميع هذه هذه المدة بشمسه وجي شده على من شده، ومنى ضده وقدمن هذا المتولى جميع هذه الأجرة معجلا بتعجيل هذا المتقبل جميع هذه

⁽١) هكذ في ظ مركان في م . كما يحاف، وفي ف ا الإيجاب

⁽۲) وقالد في م أ بنبع

⁽٣) مكذا تي ظ ، وكان تي قرحة القابض.

وردت عليه علقه فعده القلبالة متسليم مدا شولي ذلك كنه إليه فارغا عن كل ساتع ومدرع، وذلك كله في بده يوم سلم بحق هذه التولية، فهي بعد هذه القبض في يدهذا المنولي بحق هذه لقبالة بنضع بها بوجوء منافعها في جسع هذه فلقة على أن ما أدرك هذا المنفيل في ذلك كنه من ورك، ومعلى هذا المتولى وعلى كل من يقوم منفاسه في ذلك بتسايم ما يجب في ذلك من حق لهذا المتقل

ثم إن أهل هذه السكة وهم نلان وفلان أقروا جمعية وفرادي عن طبع ورغبة زفراراً متكملا شرائط الصحة عبر مشروطة في حدا البيع وحده القبالة ، ولا ملحفًا بساء ولا يأحدهما أن ذلك كه كان يأمرهم ورصهم وينتهم لهدين الشعاقدين في ذلك كله ، ولهم ضحتو جميعاً وفرادي عن هذا الموثى بأمره لهذا التسرى المقبل جميع ما يدرك في ذلك كله من درك بسبب هذا البيع ، وهذه فقبالة على أن كل واحد منهم كليل ضامن من أصحابه في ذلك لهذا المشتوى المتقبل ، وهو محير في ذلك إن شاء أخذهم كانهم بعلك ، وإن شاء من شاء صهم لا فراءة لهم ، ولا لواحد منهم ، ولا لهذا المتولى حتى يسلم ذلك المتشرى ضعمانًا جائزاً ، وقبل هو ذلك مع اصهمة في مجلس هذا الإقرار والضمان وينم الكتاب

1993 - الشراء من وكبيل لرصى ا يكتب في ذلك الشيري فلان سران فلان من فلان وذكر هذا المائع أنه وكبيل بيم حصيع ما بن، ورصف بالنمن المذكور فيه والقبص والتسنيم، وإن موكله هذا وصى في تركة فلان من جهته، أو من جهة الفاصى فلان، وإن ما بيمه من جملة هذه التركة ولايمن المذكور فيه فمن متله لا وكس فيه ولا شطط، وإنه يبيم جميع ما ين بيعه فيه لقصاء فيون الميث و نشيذ وصاباه.

1914 - ٢- الشراء من قيم المعتود اشترى خلال ابن فلان من فلان الغيم مقام فلان المعتود والمأذون التسوف في أملاكه وأسبابه لعنهه، وقكن الحلل في عقله وبإقامة التاضي فلان إباد مقامه وهو يميم جميع ما بن ببعه دبه على هذا المعتود بإطلاق ضرعى صدر له في ذلك ما لتمن المذكور فيه، وهو شم علم لا وكس فيه ولا شطط، ويكتب في أخره قبل الإنتهاد: وقد ترافع هذان المتبالعان عمله لا وكس فيه ولا شطط، ويكتب في أخره قبل الإنتهاد: وقد ترافع هذان المتبالعان هذا ليم المؤسوف منه إلى الفاضي فلان وهو حار القضاء بين المسلمين، فأجاز هو حذا

البيع وقضى لصحته وحكم ينفوذه والزومه في مجلس رضاءه بين الناس، ويتم الكتاب.

۱۹۰۱۸ - شراء المسلم من متولى بيعة اليهبود: بكتب فيه الديري من فلان المتولى لمصافح بيعة اليهبود بكورة كذا نابت التولية من جهة الحكم حميع الكرم الششرى لمصافح هذه البيعة من مال هذه البيعة ، وهر في بده بحكم هذه التولية باعد لمصالح رأها في ذلك، وقال فيه لهم ضرو ظاهر باعه اشترى بذعته لهذه البيعة من الأراضي ما هو أنفع له من هذا الكرم ، وبنم الكتاب .

١٠١٩ - تسراه واحد من اثنين يكتب؛ اشترى منهما صفقة واحدة جميع ما ذكر هذان الباتعان أنه مشترك بينهما بمبقين أوكذه وهو حميع كدا ويكنب يعددكو الافتراق والأيفان: وكانا بيع هذين" البانعين جميع ما وقعت عليه عقدة هذا البيع من هذا المنشرى، وقمضهما منه جميم هذا الشمن، وسلما إليه حميم هذا البيم بإذن كل واحد منهما لصاحب المسمى بيمه في هذا الكتاب في ذلك كله، فما أدرك هذا المُشتري، فعلى كل واحد منهمة تسليم ما يجب علمه في ذلك سميه هذا البحرو الدوك الوصوفين فيه و وهذا الذي ذكرنا لأجل التحرر عن قول زفرار حمه الها؛ لأن عنده بيم كل واحد متهما لا يقع على جميع النصف ألذي هو ملكه ، بل يقع على عصف شائم لصف ذلك من ملك وبصف ذلك من ملك شريكه، ولا يكون عنده شروع صاحبه في بيعه معه إجارة لبيع حصته، فيكنب هذا ليكون رص منهمابيه كله، ولو أراد أن يكون كل واحد منهما باثمًا حصته كتبت بعد نفي الشروط المصدة على أنَّ الذي باعه فلان من جمهم ما وقع عليه هذا البيع هو جميع ما ذكر أنه جميع حقه وتصيبه فيه وهو سهم من من سهمين وهو النصف مشاهًا بين جميعه وثمنه تصف هذا النسن اللدكور فيه، والذي باعه صاحبه فلان من ذلك هو جميع حقه وملكه وحصته من دلك وهو كذا، وتمته كذا وكذا يكتب عند ذكر قيض الشمن، وعند تسليم المبع، وإدا كنب على هذا الرجه لم يحتج إلى ذكر الإذن الى قدمناه.

وإن صمن كل واحد متهمما الدرك عن صاحب بكتب: كل واحد من هذبن

⁽¹⁾ هكذا في ظاوت و م، كان في الأصل: أو كان بي هدين .

التعلقه بين آكة بيل هدامن عن صباحبه بأسر صاحبه لا ينذا المشترى على عبر شرط كان في هذه اللهم ما أدركه من درك في هذه الدفر إلى أخره.

۱۹۹۳ شراه و احد من ثابته غير الحد هم النصف و للآخرين النصف. ويكتب بعد دكر خدود الشنرى هذه المار المحدودة بي كتابا هذا من فلان كذا ومن فلان كذا ومن فلان كدا و ويكتب بعد و تنبض فالان من دلك كدا و ولان كذا ومن والد في هذه الناره فعلى فلان و فلان نسليم ما يوجه له علم السم في هذا الكتاب .

۱ ۱۹۱۲ مشراه اثنین من واحد إی کان بصبیهها علی السواه کنیت: هذا ما استری علان انفلایی و علان الشاری علان انفلایی و علی الشواه کنیت: هذا ما علی النفاوت بالأثلاث و الأرباع أو باخیاس و الفلایة الأخیاس و نحو دلك کنیت بعد نبی الشروط المسلف علی أذ الدی مناعه فلال هذا می عنه الفار هو سهم و احد من كذا سهدا من جمیعه سیاطاً فیها بكذا من الشن المذكور فیه و الذی ابتاعه صاحبه فلال هذا هو كذا سهداً من كذا و تمه کناه و بكت فی موضع انفیض: و قبض هذا البائع من كل واحد من علی نفیه ، و قبص كل واحد منهما فی دارکه من در که ، فعلی هذا البائع فكل واحد منهما ما یقتضیه العلم ، و بوجیه الحکم ، و بوجیه الحکم ،

۱۹۹۹ مشراه واحد لتصمه ولأحر بأموه: هذا ما اشترى فلان النصف لتصمه و لتصف لقلان بأمره، وتوكيله إمالاً من فلان ابن فلان.

۱۹۳۳ - بيع واحد ملك نصمه وملك اخر بأمره: يكنت: هذا ما اشترى قلان الفلاني من قلال الفلاني، وذكر هذا البائع أندييج للتصف المشاخ من جميع ما بين بيعه بحق الملك والنصف بحق الركافة من جهة قلان وكله بيع ذلك كله مع نصيبه فيه بالنمن الذكار فيه و فنض الشمل وتسليم البيم وضيمان الدرك، واطلق بده فيه، وأحال ما

⁽١) هكدا في الله ، وكان في تبرها: الباتعين

⁽٢) هكارا في ظرف و ج، وكان في الأصل. أو تعديث لللان توكيله، وامره إياد

عاصتم أفيه وفقيل مهافده الوكالة مشافهة وعلي هذا إدا اشترى مزاوارث حصة يفسه وحصية صعير محكم وصابته هليه و ويكتب أوله على هذا الوجه ويقول: والتصف على فلان الصخب بحكم وصابته عليه بدعو صخب لا بني أمر نفسه سفسه إلى أخر شروطه.

١٢١ ٢٠- عمراه واحد من جماعة من كار واحد محدوداً على حدة بتمن على حدة في صلك واحدة يكتب: النبتري فيلان من كال واحد من هؤلاء البناعة المسمين في هذا الكتاف ممايين ووجاد فايعاقي صماغة على حابقه والمحادودات التي وردات عابا بالعذاء الأشرية ضباء في فربة كذاء فاشترى فلان هذا من فلان جميع الأرص لتي هي كذا وين موصعها وحدودها بكذا درهمًا، وانتشرى من فلان جميه الأرض التي هي كذا يكله هرهماء وهده الفراهم كنها غطريفية حيدة ساداه عقيقة محدودة، وهي مثل قيمة ما ورد عليه هذه البياعات لا وكس في ذلك ، ولا شعط، واشترى هذا المُشتري المسمر في هذا الكتاب من هولاء الباعة المسمرن فيه مكل واحد منهم سبع ما بين شواءه إياه فيه بالنمن المذكوار فيه في فلقهات متعرقة من كل واحداميهم صفعة مفادة من غير أن يكون شيء من هذه الصفقات شرطًا في شيء مها محدود ما وردت عليه هذه الأشرية وحقوقها ، وكذا أشرية صحيحة جائزة تابذه لارمة بانة لا شرط فيها بفسدها ولا معتر يبعلها ولا عالة يوعيها""، وقبض كل واحد من هؤلاء الباعة من هذا المسترى جميم ما وجب أكال واحد منهم على هذا المشتري مسبب مه اشتر و من كل واحد منهم نامًا وافها بإيضاء هذا المُشتري كلّ واحد منهم ما وجب له عليه، ويرئ إلى كلّ واحد منهم من ذلك براءة قبض واستيفاءه وقيص ففااللستري من كل واحدمهن جميع ما شنراه مه قيصاً صحيحاً متسابيم كل والحد منهم ما باعه له إليه فارغًا عن كل ماتم ومبازعه ونفرقوا جميعًا عن مجائس مذه العقود تفرق الأبدان والأقوال بعد إثران مذا الشندي برؤية ذلك كاه ورضاه به، فيما أدرك هذا المشتري في ذلك كله من درك، فعلي كل واحد من هؤلاء الباعة ما ينزمه فيما واعدمه من تسليم ما يوحيه الشرع وأشهدوه ، ويحوز أن يبتدئ بهذا الشنري.

⁽¹⁹ وكان في الأصل إف أأما صنع) (1) وقي ۾ '' يومييا

علام من فلان ومن فان فاشترى من فلان جميع الكرم ويحده ومن فلان جميع الدار ويحدها، ومن فلان حميم الخانوث ويحده، ومن فلان حميع الخمام ويحده، لم يتمه على مامرًا.

الدائسة أنه يبيع حسيح ما يون به اله عند ما السندرى فلان الفلائي، ودكسر هذه الدائسة أنه يبيع حسيح ما يون به أله على مدال فلال من غير أفر، إله يه ليكون موقع غلى إحازته إلى رأى ذلك ورده إن أحب ذلك، وهو حميم الدار التي موضعها في حكة ذلك، ويتم إجرة ذلك الشراء أكر علال طائمًا أنه أجار لهذا المشرى الدكور في حكة ذلك المشرى الدكور في حدد الدار التي موضعها وقيص النمن ونسلم البيع وصمال الدرك، والتقذما وأمصالها، ورضي بدلك كله، وصدرت هدد الدار كلها ملكاً لهدا المشترى و حقاله مست هذا الشراء الله وهذه واحد فعل قاص خاص هذا الشراء الله الإجازة والوو هذا العقد ولدون اللك في فلك كله لهذا المشترى بعد حصومة معتمرة، ويونات اللك في فلك كله الهذا المشترى بعد حصومة معتمرة،

الا ۱۳۹۱ السبع الدن تعديم الوقاه بكت الفاات الدن القابان المحافظ المحافظ المحافظ الفلائي من الملاق مسع القال وسعو دها محدودها كذا بألف هوهم غيريقية على جهة الوقاه والوجفة كما هو العرف بهن أهل كورة كداء وإل فلائا اشترى فلك منه بهذا النسء وتقابضا وتترفاه وأشهدا في صبت كتباه في ذلك، ثم إن هذا البائح وكل فلائك بهم هذا المحدود بهنا الألم وكل فلائك بهم وكائة مصعودة بطلقة عادة في الرجوء كنها، وجماء الخذ النصوف في ذلك كاه محدثة ومست وحاحة مست، وقبل هذا الفوكس منه هذه الموكالة مشافهة الموضيين له القيام بما فوضى رجاحة المحدود على المائل عن المحدود على فعال الكافي عرض المحدود وهي فمن خاله بومنة الا وكس فيه، والا فعاط بيمًا الفلائيا في فيصه مائك الشروط المقتلود وهي فعال الذي فيصه مائك

⁽¹⁾ مكدا مي ماء والأميل، وكان في النا أم : الشري.

⁽٢) وفي الله الإجارة.

هذا المحدود بالبيع الأول محسوباً من الثمن باتفاقهما، وتراضيهما على ذلك، وقبض الوكيل فيلان هذا من هذا المفشري مديني من النسن الشائي وهو الف درهم عطويفية يويفاه ذلك إليه، وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض وإيفاه ""، وقبض هذا المفشري جميع ذلك بتسليم هذا الوكيل ذلك كله إليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقه، ويذكر خسمان الدوك و الإقرار أن جميعه صاد لهدا المشرى بلك ثابت، وأمر الازم لا حق فيه فهذا الموكيل، ولا أهذا الموكيل، ولا الأحد من انس، ويتم الكتاب.

العبنير، والدين له على المجبوس، الشاخى على الديرن للحبوس والششرى وصى الصغير، والدين له على المجبوس في أمور العبنير فلان من جهة الحكم المن فلان الأوون بيع ما بين بيعه فيه من جهة القاضى فلان إذنا صحيحاً لولاية الفضة، ومو يبع بهذا الإذن جميع ما بين بيعه فيه عنى فلان لفضاء الديون النابئة لهذا العنفير على هذا، وهى كذا درهما، وجرى الحكم من هذ الناضى بذلك لهذا الصغير عنيه، وحس فلان لامتناعه عن قصاء هذا الدين وطعات في إتلاف عن الصغير، وكان في هذا البيع نظر في حق هذا الصغير وهذا المحبوس جميعاً، والنمن المذكور فيه منن قيمة هذا الدين وطعات في اللام وجده وسوقه إلى موضع التنابع ثم يكتب وجعل هذا الشنرى وهذا السغير جميع هذا الثمن فصاصاً من جميع الكرم، وبحده وسوقه إلى موضع التنابع في على هذا المنابع، وصار هذا المشترى قابصاً كذا درهماً من ديى هذا الصغير، ولم ين لهذا الوصى المشترى دعوى ولم ين لهذا الوصى المشترى دعوى ولم ين لهذا الوصى المشترى دعوى عن معا المنبوس على هذا الوصى المشترى دعوى عن معا المنبوس على هذا البيع بسليم هذا البيات بسليم هذا البيع البيع

شراه دار من و جل بالدين الذي تلمشتري على بافع الداو " قان محمد : حمد الله

⁽١١) وفي أم : واستيفاه.

⁽١) وفي أم : من جملة الحكم

⁽٣) عكذا في طره وكان في الأصل و أضام أم أم طعمه .

فى الأصل : يكتب فيه : هذا كتباب لفلان ابن صلاد أبن صلاد أم كان لك على كذا عرصاً وهو حسم ما كان لت منى! وإنى معتك بدلك كام الدار كتي هي في بني فلان. ويجرى الكتابة إلى موضع دكر التمن، ثم يكتب بجمع الدين الدي لك على، وهو كذا درهماً ، ولا يكتب : وليضته ملك الأنه لم غيص حفيقة ، ملكن يكتب: وقد برات بي من التمن.

قدال أهل الشروص هذا إقرار بالقييص في السراء وقيض ما في دمة الغير لا يتصور، ولكنا نعول: يجوز أن يكون قابضاً لنعمه دين المير إن كان لا يحوز أن يكون فابضاً دين الغير مي نصبه لعيره، فيحمل قابضاً الثمن لنقسه وإنه قض حكمى، فابها ا كانت : وبرائت إلى انتمن ولا يكتب: وقبيضت ملك الأن هذا اللغظ عند الإطلاق يتصرف إلى القيض خسى ولا يكتب: وقبيضت ملك الأن هذا اللغظ عند الإطلاق يتصرف إلى القيض خسى ولم يوجد .

ولم يذكر محمد راصه الله في الكتاب أنه كان لك كدامن الدين من صك كذا تأريحه كدا أو شهوده الدين في الصلك، حمل بصير الدين معلومًا؟ لأنه وضع فيما إذا لم يكن به صك، والاعليم الشهوده، ولكن لا يدس ذكر سبيم حتى لا يشنمه إذا كان هيم دي.

وقال اعلماوي الكتب هذا ما اشترى فلان إلى ذكر التمن ، فيذكر كذا درمياً الدين الذي لفلان على البائع ، وما ذكريا، أصح .

ويعص مشايعتنا كتب: ويض النمن، قال. لأن الدراهم لا بتعين في العفود ديئًا أو كان عين، فإنها يعب مثلها مبلًا، ولا يدمن قبض النمن، وعسى أن يتحقق القبض حكمًا للدين، فلهذا كتب: قبص النمن، وما ذكره محمد رحمه الله أولى، أم يكتب. وقبضت هذه الدار منى، ومرث إليك دنها، تم يتم الكتاب على الرمام إلى أخره كما عبره من الأطرية.

قال: طانا أراد الدي عليه الدين أن يكتب براهة بالدين كيف و كانت " قال ا يكتب مذا كتاب لفلان بي فلان إنه كنان لي عليك كذا وهو جيميع ما كنان لي عليك ، وباك يعني به داركان و فيضامها مثل، و برات إلى منها، ومن الدي كاناني كاناني عليك أفلم

بيقً لي فيلك]" قيس ولا كثير إلا فنداستوفيته منك، ويرثت إلى منه، فما الدهيت فيلك من دعوى في هذا الدين. أو غيره بعد هذه السواءة، فأمَّا فيهما الأعيب من دلك ميطل، و أنت بما ادهبيت من ذلك بريء كله ، برئ، وإن نكت الله الذ؛ لأن مشتم ي الدار إن كان بحتاج إلى حجة الشراء فكذلك البانع بحناج إلى صث البراءة لنكون حجة عدما فلهدا كتب ثم كتب في أخره في هذا الدين أو غيره.

قال أهل الشروط؛ إنه خطأ؛ لأنه إن كان المراديه منا كان واجبًا عليه تسل عدًا الشراء، فهو يرئ بهدا الشراء، وإن كان الراديه ما يحب عليه بعد الشراء فإيه لا برأعته بهذاء وإن كان الرادبه عبره عا لا يجب أصلاء فهو مطل في دعوى ذلك -والله أعلم.

٢٠١٧٨ - شراء الفوير محدودًا مو التركية ، وفيها دينه: يكتب, النيزي فلان مو هلان جميع كذاء وهو من ثركة والدهذا البائع، ولهدا المنتري دين ثابت في تركة هذا التنوني بحجة شرعيسية وهو كذا درهماء ودينه هذا يحيط بكار هذه التركة إحاطة منعت وقوع الملك فيها لوارته، وإن ابنه هداية عن المُشترى مِذَا جميع ذلك بالنَّمن المسمى فيه فاضيا بشعنه دينه هذا، وهو مثل قيعته بومنط أو أكثر فإن عبره لا يرعب في شراءه بخل هذا الشمن، ولا يصل المششري إلى حقه إلا بشراء ذلك، ويقول عند المتقامض: وقد سقط ملمن هذا المششري هذا التسمر غالم في هذه التركة ميز الدير. يقدره، وقبض المشري جميع هذا ما وقعت عبيه عقدة هذا البع يتسليم هذا الباتع ذلك إليه حراف أعني –

٢٠١٧٩ - فشراه بالديم: يكتب عند ذكر فيض التمن: وأقد هذهن المؤندان أبيها قاصاً جميع هذا الثمن بمثله من الدية التي وجبت له عليه يجناية خطأ فيما درن النفس لم يبلغ أرش المرضحة حتى وجب عليه دون هافك مفاصة صحيحة ، بوئ المشتري هذا من هذا الثمن براءة مقاصة ، وبرئ المباتع هذا عن حميع ما كان عليه من أرش الجناية له يرقعة مقاصف ويتم الكتاب.

وإذا كان البيع مشرط الخيار يكتب شراء صحيحًا جائرًا على أن هذا البائم، أو على أن هذا المتستري كسا يكون في جسيع ما اشتراه بما سمي فيه ما طبيار تلاثة أبام أخرها

⁽۱) زيد مي آجال

غروب الشمس مزيوم كذا العاشر من شهر كلاء ويكتب عددكم الدوك فما أدرك هذا المشرى من دنت كله بعد حواز ها البيم وقنامه فعلى البائع هذا كداء وفي شرط ترك البقف أورد التمن في الأيام التلاثة بكتب على أن المشترى هذا إن لم ينف هذا فباشرهذا الثمن تلاتة أباء و فلا ديم بينهما ، أو على أن هذا النائم إدار د هذا النس على المشتري هذا ثلاثة أيام، فلا بهم بسهما، وعند ثام البيع بسقوط الحيار يكتب الشهد من أنت السمه أخراها: الكتاب أنا فلانا كان استرى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كندا حدودها كما بكذا درهمًا على أن هذا الباسع، أو على أن هذا المُشتري بالخيار، وكتب بادلك كتاب وريده والكاداكتات وتأريحه المريكت والمراه فلأنا أمضي هذا البيع ا الوبكنب أحاز هذا البيع أوبكتب أسقط هذا الخيبوء فلرم هذا البيع أوبكتب ومصت مدة الحيار من عير صبح فلرم هذا البعر أو له أعلم

و في الغميج يكنب: بمويد فبلاكًا في هذه الأيام الثلاثة أبطل هذا البيع ورده وفسخه بمحصر من قلان بحق لخيار الذي كان به فيه حتى صار لاب له بيتهما في هذه الذار، ورد هذا المشتري هذه الدار على البالع هسدا على ما كان فيضمها مه، وهذا إذ كان ة. صها القديري، فإن مع بطبضها للوبحنج إلى ذكر هذا، ويكتب أن المشتري له يكل

١٣٠٠ - انشه الاعالى وحمه الوقياء الإيكنية فيه بالذَّا ولا حنالِبَ هي الشروط المقسمة والعدة الموهية "أولا ثوله ولا وثبقة ""عال ولا مواعدة ولا باهن ولا تشعقة. ولا وكثب عبديدن فدر انتصىء فوثه أوجو نمن مثل سميم ما وقمت عليه عفدة هفا البهم يوم وقعت لا وكس فيه ولا شططه واختلف الشابخ هي صفه هذا لعقد، صهم من جعله بيعًا جائزًا لازمًا لا بقسم إلا بترافيبهما، ومنبوص حعله بيعًا فاستأ يهيد الملك عند القيض في الأصل والرواند، ولا يردها العقيد إلا تديره العبد القاصل وذكر النسيخ الإسام الزاهد تحم الدين المستفي وحممه الله في فشاداه: أن هذا البيع له حكم الرهان. وهذا المبيع في بدالمنشري كالرحن في بدالمرتمن لاتبلكه، ولا يطلق له الانتشاع

¹¹¹هكنا في طاوع، وكانا في الأصلوف الموقمة ..

⁽٤٤) مكنة من الأصل وف ، وكان من م . الوائبعة

مه إلا بإذن مالكه وهو ضام لما أكل من تمره واستهلك من عبنه، وصقط الدين بهلاكه في بد وإذا كنان به وف مالدين و لا ضبعان عنيه في الريادة إذا هلك لا بصنعه والفيائع السنتردانه إذا قبصي دينه ولا فرق عندنا بين هذ وبين الرهن في حكم من الأحكام ، وهذا الان التعاقدين وإن سبياه بها لكن عرضهما الرهن والاستيناق بالدين الأن البائع بهوال بعد هذا العقد لكل من بسأله : وهنت من ملكي من فلان والمشترى كذلك يقول الوالدين عن ملك قلان والمعرف بأن والمشترى كذلك يقول للإلفاظ، ألا نرى أن أصحابنا فالواد الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالله والمعانى لا بشرط معالمة نعمل حوالله والمعانى لا بشرط معالمة نعمل حوالله والمعانى لا بشرط معالمة نعمل خوالله والمعانى والمتعان والمتعان بالمعرف والخوالة في المنافي والمتعان المتعان والمتعان المتعان والمتعان المتعان والمتعان والمتعان المتعان والمتعان المتعان والمتعان المتعان والمتعان المتعان والمتعان المتعان في الأجل

وكان السيد الإمام أبو شجاع على هذا، وحين قدم القاصى على السخدي من بخرى سمر قدم القاصى على السخدي من بخرى سمر قدم السيد الإمام المواقف فتواه، وحكى أن السيد الإمام قال: قلت للقاضى الإمام الحسين النازيدى: قد قشت هذه البياعات بين المس وقيم مفسدة عظمة وقتواك أنه وهي، وأن أيضًا على دلك، فالصواب أن تجمع الاثمة والمشابخ أن يتنفى على هذه ويظهر قلك فيما بين الناس، فقال الإقاضى، المعتمر فتوانا: وقد ظهر ذلك عند الناس، قمن حالفنا فليموذ المهد دليله.

وأوصى السيد الإمام عند وفاته و بدر السيد الإمام محمد داناي أن لا يحالف فتواه في دلك، ومضى وفده على ذلك وأما اليوم على هذا، وكتير من المندايخ صطلحوا على هذا البيع، وقضوا بحوازه، وبحل أن الروائد للعشدي، ويلزم الوفاء بالوعد والردعند وصدول الشمن في المتسترى مع مسلامة الروائد له، وكنالوا بأخدون خط الوف، من المشترى.

المسخة خط الوهام؛ بكتب: أقر ذلاذ ابن فلان أنه التسري من فلان جميع كفاء

سنب ويظائره كثيرة

⁽١) هكذا في الأصل وطاء وكانا في فروم " ورسل

ويحده بحدرده وحقوفها كلها بكذك ووقع التقابض بنهماعي الحانين والنفرق بالأبدان و لاقوال وضمان الدوك، ثم أقر أنه واعد هذا البائم مواعدة غير مشروطة في هذا البيم. ولا ملحقة به أنه متى مقد هذا البائع مثل الشمن تهذا المشتري، وطلب منه أن يبيع كل منه به، ويقض الذمن، ويسلم إليه المبيع أجابه إلى ذلك من غير تأخير ولا تقصير، وصدقه هذا البائع في هذا الإفرار؛ وقيل: مواعدته هذه، وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أنث اسمه أخره ويتمه.

قبال نجم الدين: والبيوم تعطل هذا الاصطلاح، ولهيذا انتوع من العيرض وهو سلامة كل الدين، وإطلاق تناول الغلة، وجه أخر وهو الإقرار بالدين، ورهن العين وإباحة الانتفاع به، والتناول من زوائد الرهن والإدن متناول الزوائد

أثر قلان طائعًا غير مكره ولا مجير في حال صحة بدنه وقيام عقله وجوءز أموروك وعليه، لا علة به من مرض ولا غيره بمع صبحه إفراره أن لقلان الر فلان علمه كذا كنا فرهما غطريقية جيدة ولينجة تصفها كذابحق واجب وأمر لازمه وسبب صحبح حال فهو مؤجل، يأخذه به متى شاه، وأبي تناه، وكلما شاه لا براءة له عنه إلا بأداء هذا الذل إليه ، وتوفيره عليه وهو موسر قاهر على إيفاء هذا المثال الفرامه لا حبجة له في دفع هذا الإفرار، نبوإن هذا المقر أقر إقراراً مستأنفًا صحيحًا جائزاً غير مند وط في الإترار الأول، ولا متحقًّا به أنه رهن من هذا المقر له بجسم هذا الدين حميم كرمه الذي هو لمي محلة كذا ويحدهاء فأفر أنه رهنه بهذا الذبل جميع هذا الكرم بحدوده وحقوقه كلها كذا رهنًا صحيحًا جائزًا نافدًا مقبوضًا محورًا فارغًا عماش فل عن القبض لا نموط فيه يفسده، ولا خيار ببطله ليكون وتبقة بحميم هذا الدين إلى وقت فصاءه، وفيل هذا المقر له هذا الإثر رافيولا صحيحًا مشافهة، ثم أثر هذا المقر إفرارًا مستأنفًا صحيحًا غير. مشروط من الإقرارين السابقين، ولا في أحدهما أمه أذن نهدا المقر له أن يسكن هذه الدار لو كانت دارًا بنفسه، ويسكنها من أحب، ويقول: في الكرم أن بنناول من أنزله ومن رطابه ومن ثمياره ما أحب، ويناولها من أحب مانامت هذه الدار، وهذا الكوم مرهونًا عنده بهذا الدين من غير غرامة عليه، ولا ضمان إذنًا صحيحًا جائزًا على أنه كلما رجع عن هذا الإذب، مهو مأذون له يذلك إذنًا محددًا مستقبلًا مانامت هذه الدار مرهونة في بد هذا الرنين بهذا الدين، وقبل هذا المرثين مه هذا الإذن قبر لا صحيحًا، وأشهدا على

أنفسهما بذلك من ألبت اسمه أخرمه ويتم الكتاب.

المنابعة عنا ما شهد عليه الشولية: وهو يبع ما اغترى بالثمن الذى اغتراء من أخر، ونسخة كابتها عنا ما شهد عليه الشهود المسعون أخر هذا الكناب، شهدوا جميعاً أن فلان ابن فلال آثر عندهم، وأشهدهم على إقراره بذلك كله في حال صحة بلنه وثبات عقف، وجواز أمره له وعليه طالعاً واغباً أنه كان اغترى من فلان ابن قلال جميع الذار الذى في موضع كذا يحدودها وحقوقها وأرضها وينادها، وكذا بالف درهم، وكذا شراء صحيحة و وكفا وإنهما كانا تقانف بتأريخ كذا، تم إن هذا المشترى ولى فلان ابن فلان محبع ما وقعت عليه عقدة هذا البع والشراء بهذا الشن الذى اغتراه به تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار، وأن ملائاً عبل من فلان هذه التولية قبولا صحيحاً، وأوه، حميع ملا الشن الذكور، هفيض فلان منه هذا النس فيضاً صحيحاً، ويرئ إليه منه براءة قبص واستيفاً، وتبض فلان ابن فلان المولى هذا النس فيضاً صحيحاً، ويرئ إليه منه براءة قبص صحيحاً، وتبض فلان ابن فلان المولى هذا الوس، وضمن فلان هذا الهذا المولى ذلك في ذلك صحيحاً بسباح هذا المولى ذلك كله إليه، وضمن فلان هذا الهذا المولى ولنه كله إليه، وضمن فلان هذا الهذا المولى فلك كله اليه، وضمن فلان هذا الهذا المولى فلك كله المنابعة وضمن فلان هذا الهذا المولى فلك كله الها، ويتم الكتاب.

إذا الشيرك غيره فيما السترى يكتب كما في التولية، فإذا النهى إلى التولية من المسخة الأولى كتب ههنا، ثم إن هذا المشترى الشياء ولان ابن فلان في جميع ما وردت عليه حله العقدة بالنصف المشاع أو الربع أو نحو ذلك على ما يتفقال عليه بنصف هذا التمن المذكور فيه اشتراكا صحيحًا جائزًا المفكاباً الأزار، وأن فلان ابن فلان فيل منه هذا الاشتراك الموصوف فيه فيولا صحيحًا، وأوفاء نعف هذا الثمن، فقيضه ذلان هذا منه قبلًا صحيحًا وبرئ إليه منه براءة فيض واستيفاه وفض فلان الشرك هذا جميع ما وقعت عليه عقدة هذا الاشتراك الموصوف فيه قبضًا صحيحًا، وضمن له الدوك في ذلك كله ضمانًا صحيحًا وتفرقا، ويتمانكتاب.

۱۹۲۲ - بیج المرامحة : یکنب : هذاما شهد علیه الشهود ، ویذکر کالأول إلی موضع ذکر التونیة من الأول ، ثم یکنب : وأن فلال این ملال النمس من هذا الشنری أن بیع جمیع هذه الدار منه مرابحة بربع خمسین دوهماً غطریفیة ، وأن هذا المشتری باع منه جمیع ذلك مرابحة بالك وحمسین دوهما بهما صحیحاً لا شوط بده و لا خیار ، وأن ملان الراعلان الراعلان الذائري هذا فيصر بتمج بيع النس الذي خال منسي عبد أعفت مع الربح المصرم وهو كذا فيصاً فينجيحاً بوغاء فعان ذلك إباده وبرين إب ما براءة فيص والسنيفاء ومنفن فلانداق فلات حميع هذا العشوة غليه أنصأنا صحبحا بتسليم ألات دلك كله إليه فارغا عي كل سفع ومنارج وتفرقاه واله الهمل له الدراك في ماك كالمصاحبة

نصل في الإقالة

٣٠١ ١٣٠ - إن يكتب على ظهر صك الشراء فهو أة صر، وهله نسخته: هذا ما شهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب شهدا النا ملان ابن قلان الباتع المذكور في بطو هذا الشهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب شهدا النا يقبله هذا البيع والشواء الذي جرى بينسما في هذه الدار المحمودة، وأن هذا المشترى أجابه إلى ذلك. وأقاله هذا العقد الموصوف عيد، وأن هذا المات قبل منه هذه الإقالة قبولا صحيحاً عي مجلس هذه الإقالة وذلك مثانهة، وقبض هذا انتشرى من هذا البائع حميد هذا النص الذي كان أوفاه إياد، وذلك كذا قبضاً صحيحة بإيضاء هذا الماتر قبله الذي كان سلمه إلى هذ المشترى على حاله وقبض منه هذا الماتم جميع هذا المشترى كان سلمه إلى هذ المشترى على حاله الذي كان سلمه إلى هذ المشترى على حاله الذي كان سلمه إلى هذ المشترى على حاله الذي كان سلمه إلى هذ المشترى على منا المشترى فيذا البائع الدرك فيما جرات في هذه الإقلاء ضمانًا صحيحًا، وتفرقا عن المعلى هذه الإقالة بعد صحيحًا وقامه، نقوق الإبلان والأكوان عن صحة شهما وتراض مطاه وزاهني، وذلك يوم كذا.

وإن أفردت كتابتها، أضالت وهذه نسختها هذا ما شهد إلى قوله: إن قلانا ابن فلان كان اشترى من هلان ابن فلان جميع الدار التي إلى أن يذكر الشابش فيما إذا كان تضافها، ثم يكتب أن هذين الماقعين تقايلا هذا المعقد الموصوف فيه الذي كان جرى بينهما مثل ذلك النمن الذي كان مسمى مقبوضاً بترافسهما إقالة صحيحة لا رجعة فيها ولا مشوية. وأن هذا المنشرى استرد من هذا الباتع مثل ذلك الضمن الذي كان أو فاه إلما وذلك كذا، وقبضه منه بكماله وغامه بدى هذا الباتع إليه، وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء، وصلم إلى هذا المشترى لهذا الباتع الدرك في جميع ما جرت فيه هذه ما جرت فيه هذه الإقالة فيمناً صحيحاً، ونفرقا عن مجلس هذه الإقالة بعد صحتها وقامها نشرق الأبدان

والاقوال، ويتم الكناب.

وإن كان الم يتفايضنا، فوجه كتابته أن بهدأ مما لذأت به المستخف الأولى، تم يكتب عند ذكر التفايض: وأن هذا المشترى لم يكن قدض المفود عليه والا أدى شيئا من ثبت وأن هذين العاقدين تقايلا هذا العضاء الموصوف فيه بنر اضبهما إقالة مستجحف، قسفط هذا النامن عن هذا المنشرى، ولم بين له عن في حفظ المعقود عليه الذي في يد هذا البائع، وتفوقه ويت الكتاب.

و لمحق بهذا القسم خاصة حكم الحاكم الان الإعالة قبل القبض لا تحوز عد بعصهم، أو يذكر الإقالة سبب عبد وجد، به قبكون فسحًا عند الكل فيجوز، فيكتب في وجود الدسم، فم إن هذا الشترى وحد بهذا المبيع عبدًا كذا، هرد، عليه، ويكتب هست المنوث في غير المفيوض على هذا الرجم، عبداً أدوك هذا البائع في ذلك كله، أو في شيء مه من دوك محدث كان من حقاء المشيري من إقوار وتبحدة، وفير ذلك من سبب يكون منه، فعلى هذا المشترى في ذلك تسليم ما يقتضيه الحاكم.

هذا الدى ذكرنا من صورة لكتابة في الإقالة احتيار المتاخرين من أهل الشروط،
وكان أبو ويد الشروطي يكتب: هذا ما شهد طيه الشهود المسمون في هذا الكتاب
شهدرا حميماً أن فلاناً بعني البائع و فلاناً يعني المشترى أقرا عندهما في صحة عقولهما
وأبدائهما وحوار أمورهما، ودلك في شهر كدا من سنة كدا أن فلانا المسمور في هذا
الكتاب كان استرى من فلان المسمى في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كدا جميع
الكتاب كان استرى من فلان المسمى في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كدا جميع
الدار التي مي شن كذا ، وبحكي حميع ما كان في ذالك الشراء، وإم سأنه أن يقيله هذا

وأبو حنيقة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله كانوا يكنبون هذا كتاب لهلاك أبل فلان يعنى البائع المستقبل لفلان ابن فلان يعنى الشنري القبل، وكانو، يحكون فيه عن صلك الشراء، نم يكنسون، وإبك سألتني أن أقبلك فشراه وأود عليك دارك هده، ونرد على أعنها، فقعلت ذلك، وأقبلك البيع، ولم يذكو محمد رحمه الله في شروط الأصل فيول الإفاقة، ولا بدمته، فالإقامة لا تتم يدون الفيول كالبيع، وأكثر أهل المشروط بعدها كانو يكثبون جميع ما يكنب في أصل البيع من وزية المعاقدين والشرق

بأبعائهمار

وكان الشمني وأبو زيد لا يكتبان ذلك، قال الضحاوي: وهذا إغفال منهما ؛ لأن الإقالة بيم مستقل عند بعص العلماء، فيكتب فيه كما يكتب في الساعات.

ولم يذكر محمد رحمه الله في ضروط الأصل الدرك في الإقالة، ولا بد من كابته، والدرك في الإقالة، والابد من كابته، والدرك في الإقالة واختلقوا في كتابته كان الطحاوى بكتب: وما أدرك البائع من درك قيما و فعت عليه هذه الإقالة المسماة في هنا الكتاب، وفي شيء مه ومن حقوقه ومن قيلي ، ومني بسبب إقراد وانتهاد وتلبيته وقليك وجنت وحيلة، إن كتب اختلفا في ذلك، واختلف بأمرى يبطل ذلك هذه الإقالة المسمدة في هذا الكتاب، فعني قلان يعني الملشري تسليم ما توجبه الإقالة المذكورة في هذا الكتاب حتى أمر بتسليم ذلك فلان البائع على ما توجبه الإقالة، وكان الشعب بكتب: فيما أدرك في تأليبانع في هذه الدار المحمودة في حفا الكتاب، وفي شيء منها ومن حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم من قبلي، ويشيء من قبل من ويشيء من قبل غيء من قبل غيء من قبل غيء ويلى على بأمرى، وبثني، بوحه من وبشيء من قبل غيء وبالكتاب وفي تسليم ذلك كما توجبه الإقالة المسماة في هذا الكتاب وائلة أما أحد بالإقالة المسماة في هذا الكتاب وائلة أملي .

ان ۱۳۹۱ - إقالة الوكيل بالبيع: يكتب فيه: هذا مؤشهد إلى قوله: إن قلان امن فلان ومو وكيل قلان في جميع ما سمى ووصف قيه من الإقالة والتقد والفسض والتسليم والضعان أقو عندهم وأشهدهم على إقراره أن فلانا كان اشترى من فلان جميع كذا، ويتعده بحدوده كذا، وثمن كذا، ومحيطا، وإنهما تقابضا البدلين، وإنه بنا لهما في التقابل والتران عوكل قلان الباتع قلاناً بفلك وقبل هذا الوكيل منه هذه الوكالة، فإنه أقاله بوكالته البيع الفي كان جرى بين فلان وفلان في جميع ما بين يعه فيه بالثمن المسمى فيه إقالة صحيحة جائزة، فقبل منه هذه الإقالة مواجهة قبل تقرقهما، واستممالهما يغيرهما، ودفع فلان إلى هذا الوكيل جميع هذا الثمن، وهو كذا من مال هذا الماتوء فقيفه منه عالمان وقعت عليه عقدة

⁽¹⁾ مكفا في الأصل رم، وكان في ظ يعين . .

⁽٢) وفي الأصل الما أ.

مدا السع، فقيضه منه، ودات على الحال الذي كان علم يوم فعت حده الدقية، دينا أدرك فلانا فيسا وقعت عليه عقدة هذه الإقلاق كان علم يوم فعت حده الدقية، دينا أدرك فلانا فيسا وقعت عليه عقدة هذه الإقلاق عليه في دلك، على هذا وكيل المسرى وتسعية ، فعلى فلان تسليم ما أدب فيلان عليه في دلك، على هذا وكيل المسرى البيع بطوين للتجنة والإقرار به، وينصل بالأشرية فكر دفا الإقوار، فقد يطهر رحمان أبيت بعك العلم ذلك المعلم وذلك المعلم فلان يدفعه إليه وهندونسخة هذا ما شهد إلى قوبه : بالإملان أنحاز بحصره ضيعة المناسك فلان يدفعه إليه وهندونسخة هذا ما شهد إلى قوبه : بالإملان أنه على المعلى المعلى المعلمة الماد وكان أنه المعلى المعلمة والمعلمة وأقر يقيض فلمه ونسليم الفليمة إليه ووقف منه تشهاء ولا شبئا منه و لا سليم إليه حسيج هذه الضيعة ، ولا شبئا منه المعلى منه ولا شبئا منه و لا سليم إليه حسيج هذه الضيعة ، ولا شبئا منه المناسك والمعلمة المناسك المعلمة المناسكة حق فيها ولا قي شيء منه ولا حقوانها ، ولا في المنا الذي قوم فيفسه ، وله من المعلى أن عدم المنا الدي أفر هو غيضه ، وإنه مني الاسلام وشاء وين المن الدي أفر هو غيضه ، وياه منيا ، وياه مني الدي أفر هو غيضه ، منا العي قدم بهذا المست أل بسبب اخر حفة في المن الذي قهم في دسوء منيا ، ويته الكناب

ديان كان قبض الفنيعة طاهراً ، وأراد ودها عليه إلا أن يكتب الدينة كان قبض سه جميع هذه الفيحة، وإنه ردها علم، وسلمها إليه، فأثر أن حسيع هذه الفيحة بحاودها و حقوقها دبلت فلان دوله ودون الناس أحسبون و وزن سيس له جميع ما يدرك فيها من درك بسيم، ومن قبله من إدراز و تلجئة ردية وليم وقابلك وتوضل وحات كان عنه من دلك بستحن به ذلك ، أو شيء منه كان عليه أن يحلقه من ذلك ، أو يرد عليه ما يلزمه، وإنا فيما ليذاء الفامد أنه لايضعن لغم هنا

1919 - التأخرون من أهل الشروط ذكروا في صكوت الأشرية بعد ذكر الدوك هيئ الإشهاد (والنافذ لقع احداث إليها، فلل جيمة ذلك الخدالإفرار على يخاف منازعته فيما وقعت عقده النبع أد البيع كان برحدا، وأنه لا سارعة فه وهو أذ يكود مسائح بن أو زرجة ، وطن أد له دعوى هي ذلك بشراه أو إفراد أو زخو ذلك عبلحق لذكر الدوك، وأقر قلال من فلان أن هذا البائع ، أو فلاله من فلان او حدها البائع سنكا في حال استحداع شرائط صلحة الإقرار ، وقد دكون وجود ذلك في أول هذا

القصل

وفي مع الكرم إذا كان هي الكرم نسار، وفي بيع الأرض إذا كنان في الأرض ورع ونظر في مزارع بكت، تشترى من الان كل الغلة مع الكرم بادن معامله فيان، وكل زرع مع الأرض بإذن مزارعه فلان، ويكتب عند فيض النمن: وفيض هذا البائع حميع هذا الشمن للفسمة ولها في المؤرع بإذاء له بعاء وبرئ إلى ما المن ذلك كله براءة فسص واستنفاء.

وجه أخر يكت " قد سبم علال الزارع لهذا البائم عند البيم الوصوف فيه على ما سمى فيه و راضي بدلك كنه ، وأحاز لهذا الشترى دفع عند الله من الله كنه ، وأحاز لهذا الشترى دفع عند الله من الله كنه ، وأحاز لهذا الشترى دفع على حاله الذى كان طبه وأبرأ هذا المسترى منه ، وكان هذا السابم من قلال ، وهذا لبيع على حاله الذى كان طبه فعزل برؤن على المرابع في بيم الرهون والمستأجر برؤن عندان المستأجر كان المستأجر كما ذكرنا في المزارع والمسامل ، وفي بيم السنآجر مسبب اللهن يكتم ، فعل الأشهر ، وقد كان حنة كن المبين يكتم ، فعل الأشهر ، وقد كان هذا البائم أجر هذا المحدود من قلال سنة كن أولها كذا واحرها كذا انه في خف دين معنوم ، وقد شهر ذلك عند الفاضى فلان ببيته أولها كذا واحرها كذا ان في المن من مؤد المساجر ، فساعه مقصاد دبته بطلب طريه ، فقض هذا القد ضي بغض هذه الإحدود ، وإنفاذ هذا اسبع في محلس قضاحه بين الناس شهد الشهرد على إفرار هذين المداري ، وعلى قضاء هذا القيامي بجمع ذلك .

ومن جملة ذلك: ذكر الإبراء عن العيوب، وقد أبراً هذا الشرى انسمى ويه بهذا الماك السمى فيه من جميع عيوب ما وقع عليه هذا الميع الوصوف فيه بعد نسمية هذا البائع جميع عيوبها عيبًا، ومعرفة هذا المشترى جميع عيوبها عيبًا فعيًا على حقها وصدفها وعائها إبراء صحيحًا ولجبًّ نامًا في الإبراء من عيب واحد بمسى ذلك، فيكت، وقد أبراً هذا المشترى هذا النائع عن عيب قدا في هذا البيع.

ومنها. ضحان إنسان الدرك من البائع للمسترى، ويكتب في هذا: وقد صمين فلاك، أو يكتب: وقد كفل فلان من غير شرط كان في هذا البيع عن هذا البائع بأمر. لهذا المشترى جميع ما يجب لهذا المشترى على هذا البائع بسبب طبيع و لدرك الموصوفين ديد. وكذر له أيضا بنفس هذا البائع بأمره كفانة صحيحة تافدة جائزة لا فساد فيها ، ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل صامر عن صاحبه بأمره ما يلزمه من ذلك على أن عدا المشترى إلا شاء أخدهما بجميع ذلك جعبة ، وإلا شاء تنى كبف تداء ، وكلما شاء مرة بعد أخرى لا براءة لكل واحد منهما درن صاحه بجميع ذلك حتى يستوفى حميع دلك، وكل واحد منهما وكان واحد منهما من ذلك بعضومة هذا المشترى في كل ما يذعي قبل كل واحد منهما في ذلك من حق وكالة صحيحة جائزة المشترى في كل ما يحميه فيها المائح ، والقسام عده والمائلة من المشترى وهذان الغيامان له هذه الكمالة والمسمان والوكالة والمسمن بغير ذلك .

سودا عنيفة جيبة وانجة معدودة معينة منفذة بحضوة معلى هذا العقد مصغها حمسة منودا عنيفة جيبة وانجة معدودة معينة منفذة بحضوة معلى هذا العقد مصغها حمسة دراهم غطريدية في وقر حطة بيضاء بفية بابسة سقية، أربكت بحسه وببعة، أو يكتب خريفية حيدة، والوقر أنذ عشر كفيزا بالقفيز الذي سمى سنك، وبه يكال الحبوب في بندة سموف إلى أجى تسهر من لدن تأريع هذ الكتاب سلما صحيحاً جائزا تا أن لا حبو فيه، ولا فساد، ولا شرط على أن يسلمها إليه بعد محمه الموضوف فيه في داره في مصر كذ وفس هذا المسمولية جمعيع دلك من وب السلم هذا مواجهة وقبص جميع هذه الدام أن من والمائه مؤلى الإيدان والأقوال عن توافي معبر الموسوف فيه غير مقبو قرف والمحالة عن موافي الإيدان والأقوال عن توافي معميم وقوى الإيدان والأقوال عن توافي معهما بوجود هذا المقد، وبنم الكتاب لا يذكر الدوادة الأدام عبر مقبو فر

وحه أخراء ذكر إقرار المسلم إليه به يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون أحره شهدوا حبيدًا أن فلاتًا أقر عندهم، وأشهدهم على إقراره طائعاً أن عليه وفي ذمته لفلاد ذنا من الحنطة الجيدة السفية النفية بكيل كذا مؤجلا إلى شهر على أن يوفيه إيد في موضع كذا بسبب عقد سلم صحيح جرى بينهما على اجتماع سرائط صحته، وصدله حذا المقرانه في ذلك، وذلك يوم كذا نشرائط صحة السلم بيان حضو رأس المال وموعه وقلروه وتسايسه إثبه في مجلس العقف وسائ جنس السلم فيه وتوعه وصيفته ومقداره بجعبار يؤمن فقدوه والتأجس بأجل معلوم ووسان مكان الايفاء عندأس حنمة وحبعه القد فيما المحمل ومؤرف وأن يكون التالاخيار فيما وأن يكون السموقيه محدال جودلا ينقطع بين العقد والأجل، وإعلام قدر وأس المال تمرط عند أبي حنيفة رحمه الله، فإن أسلم في حنطة وشعير، فلا بدعنده من ذكر رأس مال كل واحد منهما -وانته أعذب-

ووحه كنالة ذلك: أسلم كفا يرهمًا في كفا قفياً من حنطة كفا وكفا قفيها أمر. شعير كذا عشرة دراف منها بعينها كيزة عاسواها في هذه الخنصة وخمسة منها وهي البقية من هذه الدراهم معينها عيزة عاسم اها في هذا الشمير، وما كان مختماً فيه من ولك أخلق مه حكو الحاكم على ما موه وما يجوز وما لا يجوز من ذلك واتهافًا واختلافًا بعرف بي الفيفهات، وفي الطلفات الرجاجية بكتب: أسلم إليه كنا در مسَّا في كدا منداً من الطائفات الرجاجية ألف عدد منها كذا بدعل بالفارسية كدا وألف منها أوساط مدعل بالمرسية كذا وألف منها صغار يدعى بالفارسية كذا كالعشر زمن الكبار ووزنه كداء والأوساط والصنغار على هذا، وفي العنب أسلم في كذا منا من العنب الأسفى الذي يذهل كذاء وكذامنا من العنب الأسود الذي يدعى كذاء وفي النبي أسلم في كذا وقرا من بين، أبيض من بير الحنطة أو كافا منا من بيز الشحيم أو كذاكل وقبر كلا منا بالمن المعهدة بين أهن كورة كذا -والله أعليه-

الفصل الثاني في النكاح

1917 - إذا زوج الأب بنته البكر المائنة "اوالتيب فبالغة يكتب هذا ما تروج علان ملان ملائة بكتب هذا ما تروج علان ملان ملان ملان المائة بكتب هذا ما تروج علان ملان ملان ملان ملان المائة بكتب وعبره قادر جائزاً الفلا يحصره حمداعة من العدول، وروحها هذا كف لها من الحسب وعبره قادر على يفاه مهره وانفقتهما، لبس بنهما سبب يؤدي إلى نفض الدكاح أو قساده، والهر المسمى قبه مهر مثلها فهي الرأته بهذا المكاح الموصوف فيه، وهذا الصديق فها عليه حلى واجب ودين الارم، وذلك كانه في ناريخ كذا

وحه أخر هذا ما سهد عليه الشهرة المسمون أخر هذا الكتاب نسيسوا جميعاً أن فلانًا روح استدائيالغة المسماة فلانه بوصاها من قلان عجمس من الشهرة المرضيين على حسداق كذا تزويجًا صحيحًا، وأن فلانًا تزوجها على هذا الصفاق المذكور به مي ذلك المحلس تزوجًا صحيحًا، وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزوج الموصوف فيه، وذلك كله باأريخ كدا.

وان كان أب الروج قبل هذا المعد لابته والان بالغ يكتب " وأن فلان اس فلان واقد فلان هذا الزوج قبل هذا فعقد لابه فلان هذا الصداق الذكور قبه بأمره إياه في ذلك المجدر فبولا صحيحاً.

وحه اخو أن بكنب قرار الروح بانتكاح وتصديق المرقمة بياه مذلك، أو إقرار المرأة به وتصديق الزوج إياها بذلك، وبارار الوتي وتصديق الروجين.

و هذه اخرافي تزويج البكر البلاشة أن يكتب: وولي ترويجها إبده أبوها حداًى مساه لها، وأهلهها بالصداق لمذكور فيه قصمت، أو يكتب ا فيكت " وهي يكر عافقة

¹¹³ مكادا في عدرت وج، وكان عن الأصل الكبيرة العالمة

⁽٢) مكدا في في وكان في الأصل وم أمكن

بالغة صحيحة العقل و لبدت وكان ذكره لها ذلك وسكوتها عشهد فلاد وفلان وهما يعرفانها بالسمها وسبهة وفلانة ساء فلان ادر أته بسيد عدا العقد الموصوف فيه، وكنابة السم الروح وإعلامها الصداق أسر لالدمية؛ لأن يدونه احتلاف سعروف في أن سكوتها، عدر يجعل رضاعتها.

وإن كانت الابنة صغيره بكتب: طوح فلان فلانة يتزويح إيبها إياه بولاية الأموه ، وإن كان الزوج صغيراً يكتب الهذاء الوح فلان امنته الصغيرة المستاة فلانه لو لاية الألوة من فلان ابن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جائزاً الفلاة لازماً بحضو من التهود العدول الرضيين، وقبل هذا العقد، وهذا الصناق فهذا الصغير والده الصغيرة والمهر الأبوة قبولا صحيحاً في صحلي هذا العقد، وهذا الصغير كف، لهذه الصغيرة والمهر الذكور به مهر مثلها.

ريال صمن الأب المهر عن ابنه الصغير بكتب. وضمن فلان واقد هذا الصغير نهذه الصغيرة حميع هذا المهرعن ابنه الصغير هذا ضمالاً صحيحاً وأجاز ذلك والدهذه الصغيرة ورضى به مشامهة في هذا المحلس، وبدأ دى الآب شبئاً من المهر معجلاً من ماله، يكتب أثم إلى فلاد والدهذا الصغير ترح بأداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصد في المدكور فيه إلى فلاد والدهذا الصغيرة، فقيضها منه لها بولاية الأبوة فيضاً صحيحاً ، ووقعت البراءة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا الفعار وبعى له خليه بمد أدا، هذا المفدار كذا.

وإن آدى الأب شبئًا من الهير معجلا وضمن الباقي يكتب: ثم إن فلانًا والدهقا الصغيد تبرع مأداء كدا دينارًا من مان نضمه من جملة عذا الصداق، وضمى لروجة هذا الصغير ما بقى فها عليه من هذا الصداق، وذلك كذا دينارًا ضمانًا صحيحًا، ورصى به من له ولاية الرضمي، وأحسار من له ولاية الإج الزه في الذارع خطامًا في ذلك وردم الكتاب.

وان ظلهو من أب المرأة هية معنى الصداق أو الإفرار سستيفاء دلت، أما الإقرار فالإقرار بالقبض باطل إذا كان الإقرار به في مجلس العقد؛ لأن أمن المجلس يعرفون أمه كذب حقيقة ، وإن كان الإفرار بالقبص في مجلس أحر، فمن الصغيرة بصح الإفرار بالفيض، وفي الكبيرة كذلك إن كانت بكراً، وإن كانت ثيباً لا بد من أمرها ورصاها، وأما الهبة إذ كانت فيرة أمرها ورصاها، وأما الهبة إذ كانت بكراً وإن كانت كبيرة نصح الهبة إذ كانت بأمرها ورضاها، فيكتب. ووهب فيلان والدهاء المرأة بأمر ابنته هذه من جسلة هذا الصعاق في مجلس هذا المقد ثهذا الزوج كذا درهماً، وقبل هذا الزوج من هذا الأله هذه الهبة لنفسه قبولا صحيحًا، وبفي لها عليه كذا ديناراً تغالبه بها عند نوجه المطالبة لها.

هذا إذا عرف أمرها الأب بالهية يؤخيار الشهود، وإذا له يعرف ذلك إلا يفعل" الآب بكتب: ودكر والدائم أه أذات هفه أمرته بية كذا من هذا الهر لهذا الزوج، وأمه مهب بأمرها، ومضمن له الدوك من حهشها إن ححدت الوأة الأمر بالهمة ولك شأريخ كذاء والأحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب مضما معنى الهر للزوج -والح أطلح.

وجه أحر في تزويج الأسابنته الصغيرة والروج بانغ بكتب: تزوج عالان علانه بنت غلان بتزويج ألم البنته الصغيرة والروج بانغ بكتب: تزوج عالان علانه بنت غلان بتزويج أبها هذا لحق ولابته عليها بالأبوة، فإنها هذا من نلان مذاعلي صدائ كذا على أمر نفسها كذا على أن ديها كذا منها كذا على أن يغى الله تعالى أن ديها كذا منها كذا على أمر الله تعالى به ونبيه، ويجب تعالى فيها ويحسن صحيتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به ونبيه، ويجب على ما عليه بعد السوغ مثل الدى قها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق الذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وأحده والما وضال فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وأجله وأجله من عاجله وأجله وأجله من دلان بال حديد من عاجله وأجله

إدا كان المزوج للصحيرة جلحا أب أبها يكتب: هذا ما زوح فلان حافدته فلاتة بنت فلان بعد مرت أبها دلان بولاية اجلودة إلى أحره.

وإن كان المزوج أخالاً بوأم أو لأب يكتب: هذا ما زوج فلاد أخته الصغيرة المسحاة فلانة بنت فلاد إبن فلاد بولاية الأحوة لأب وأم أو لأب إذا لم يكن لها وش

⁽¹⁾ وهي م إلا يعقد الأب .

وإن كنان الزوج عبدا يكاتب الهذا ما زوج فيلان فيلاية منت أخميه فيلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب، وينحق باخره ما دكرة في ترويج الأح

وإن لم يكن للمرأة ولي ، فزوجت نصها بإذن القاضى تكنب ، هذا ما تروح الان فلاية منى مبداق كذا تعضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه بإذن القاضى فلان تزويجًا صحيحًا، ولم يكل لها ولى حاصر ولا غائب، وإن تزوجت نفسها بغير إذن القامي بلحق أخره، وحكم بهمعته حاكم من حكام السمين ، ويكنب ، وقيصت من هذا الزوج كفا درهيا من جملة هذه الصديق لفذكور، وبفي لها عليه كذا

١٣٨ - ٢ - وفي تزويح العسد بكتب: هذا ما تزوج فلان عبد فلان، أر يكتب علوك فلان عبد فلان، أر يكتب علوك فلان فلان إن فلان وهي حر قائمة بإدن سبد، فلان، وأسره إياه بهذا العقد الوصوف فيه عحضر من الشهود العدول على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لارم بتزويج أبها فلان إلى فلان إياها منه برصاها نرويخا صحيحًا، ويتم لكتاب.

وإنا كانت الرأة فسنجرة بلحق باحره حكم الحاكم؛ لأنا في تزويج الأب ابت. الصغيرة من العبد خلاف معروف بين أبي حنيفة رحمه لله وصاحيه .

و في نوورج الأمة بكتب: نزوج فلان فلانة عملوكة فلان ابن قلان، أو يكتب. أمة فلان ابن فلان مترويج سيدها فلان ابن فلان إباها منه على صداق كذا يلى آخره.

وقد حرت العاده في الرحالين أن الأرواح أو أيامه، يبعون الضياعات والعمرات من النسوة بثمن ما مرم، ويجعلون النمن فصاصًا بالفراء هيشتى للكاتب أن يكتب بعد التسمية إن كان اشراء من الروح هذا ما اشترت فلائة بنت هلان من روجها فلان بن فلان ، اشترت منه جميع الصيعة التي هي كرم محوط " أمراي وعمره أر خمس ديرات أرض صاحه فلزر عدم وصعها قرية كذا أو جميع الدول النبي دي سقف أو ذي ميقف واحد على حسب ما يكول الشندس على دار ، ويبتين كذا يحدد المشدري والحد على حسب ما يكول المشتس على دار ، ويبتين كذا يحدد المشدري والحد على

 ⁽¹⁾ وكان في الأصل محطوط أ.

الأربعة، وبيين لسمن، ويكتب حصيع ما يكتب في كتب الأشوية على ما يأنو بهاله في فصل المتراد إن شاءالله تعانى - .

وإذا التبى إلى ذكر فيض الذمن بكتب: ثم إن علين التعاقدين قاصاً جميع هذا النس المذكور فيه بجميع المصداق الذي كان لهذه المشتربة عبى زوجها هذا البني براءة وصداقها على هذا الشي ما محيحة، ورثت الرأة المشتربة هذه مي هذا التمن براءة مقاصة، وبرئ زوجها هذا البائع من حميع صداقها بحكم هذه المقاصة، ثم يكتب: وقبضت المرأة المشتربة هذه جميع ما بين شراءه فيضاً صحيحاً بتسليم البائع هذا ذلك وليها، وصحيتها الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً، وذلك بتأريخ كذ، وإن كان هذا البيع بعض صداقها، وهو الذي يشترط نعجيداً في النكاح قبل الزفاف، ويسمى البيع بعض صداقها، وهو الذي يشترط نعجيد في النكاح قبل الزفاف، ويسمى المفارسية دست بيمان يكنب: قاصاً جميع على النمي بمنه من جملة صدافها، وهو حديم ما شرط أه جيله البها، ثم بدكن إوضاقاً لازماً وحما واجاً وصداقاً ثاناً لارماً حيا القائم بنهما المنازية عن المنازية وصداقاً ثاناً لارماً وحما واجاً وصداقاً ثاناً لارماً على النكاح القائم بنهما المنازية وضداقاً ثاناً لارماً وحما واجاً وصداقاً ثاناً لارماً بالكاح القائم بنهما المنازية وذاك وذلك، بناريخ كذا.

وإن كان حفا النبراء من والدائزوج يكتب: هذا ما انسترت فلاتة من والداؤوجها وجو فلان كذا وكذا إلى آخر ما دكرت ويكتب عند دكر القناصة، ثم إن حفين التعاقدين قاصاً حميم هذا اشتن بحميم صداقها المسمى فها عي عقدة الذكر على زوجها فلان، وهو كذا درهما وكذا ديناراً مقاصة صحيحة، وقد كان والداؤوج هذا صمن فها جميع صدقها الذي له على زوجها إينه فلان صدراً صحيحاً صلة منه وقدملا لهذه المؤلة عنه وبرئت الشموية من هذا الشمن، وبرئ والداؤوج، والزوج عن جميع مهر ما يحكم هذه القاصة، وذلك بتأريخ كذا

الفصل الثالث في الطلاق

10.179 إذا الحنطع الرجل من امرأته بالهر الذي لهذا عليه وبنفقة هدتها ، بأن كانت المرأة مدحولة ، وأراد الرحل أن يكتب كاباباً ، يكتب . هذا كتاب لفلان ابن فلان يعنى الروح من فلالة بنت فلان م حكفا كان يكتب أبو حنيفة و آصحابه و حمهم الله ، وكان الحصاف والطحاء ي واليسنى وهلال وأبو زيد انشروطي وحمهم الله يزيدون في ذلك زيادة ، فيكتبون : هذا كتاب لفلان يعنى الروح كتنت له فلالة بنت فكان ، وإلها كنر الكتبون هكذا لما تقل عنهم أن الكتابة على الوجه الذي كان يكتب أبو حنيفة وحمه الله يشبه كتاب الرسالة ، فإن في الرسائل هكذا بكتب هذا كانت لفلان من فلان ، وكتاب اخلع كان وثبغة ولس بكتاب رسائل هكذا بكتب هذا كان القلان من فلان ، وكتاب الخلع كان وثبغة ولس بكتاب رسائل ، فيزاد عبد هذه الزيادة لوخوج عن حد كانات

ثم يكتب. أمن كرهت صحصتك أو طابت ورافك هكذة كالديكات أبو حنيفة المرافقة وكان بكتب أبو حنيفة المرافقة والمرافقة وكان الحصاف وعلال والشمني "أوعامة أهل الشروط يكتبون، الدي تزوجتي تزوج من حيحاً بولى هو أفرب عصبتي إلى رشهود أحرار مسلمين عادوا، بالغين ومهر مسمى عاحل وأحي وأني لم أقبض مثك مهر اللدي نروجتي علمه و لا شيئا منه وإلى دخلت بي ومهامعتني وأني كرهت صحبتك رطابت فرافك من عير إضوار منك في ولا إساءة كانت مث ، وإنها بكتب : أبي كرهت صحبتك قبيان أن المتبوز من منك أبي لو إلى المنافقة المنافقة منا منا لمنافقة منا أن المتبوز من المنافقة من فيل الووج إن كان يجوز الزوج أخذ الفداء في الفضاء يكوه له ذلك فيما بينه وبين ربه إلا أن عامة أهل الشروط يزينون من غير إضرار مث ، ولا إساءة ويسا بينه وبين به إلى دون هذه الزيادات لا بشت كون الشوز من قبل أو أة بيقين لجواز أبها كره منك ، قالوا: لأن دون هذه الزيادات لا بشت كون الشوز من قبل أو أة بيقين لجواز أبها كره من صحته لإساءة الميدة ليشت كون الشوز من قبل أو أة بيقين لجواز أبها كره صحته لإساءة المنافقة ورضواه من الزوج بها، فيكتب هذه الريدة ليشيت النشوز من قبل الريدة ليشيت النشوز من قبل توليد المنتوز المنافقة ورشواه من الزوج بها، فيكتب هذه الريدة ليثبت النشوز المنافقة ورشواه من الزوج بها، فيكتب هذه الريدة ليثيت النشوز المنافقة ورشواه من الزوج بها، فيكتب هذه الريدة ليثبت النشوز المنافقة ورشواء من الزوج المنافقة ورشواه من الزوج بها، فيكتب هذه الريدة ليثبت النشوز المنافقة ورشواه من الزوج المنافقة ورشواء منافقة ورشواء المنافقة ورشواء منافقة ورشواء منافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء منافقة ورشواء المنافقة ورشواء منافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء والمنافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة ورشواء المنافقة والمنافقة ورشواء المنافقة ورشواء ال

⁽¹⁾ أحله البحق

قبلها بيقين، شريكت، : وإني سألنك أن تجعلني يجميع الدين الذي في هبت من مهري وهو كذا وكذا درهماء هكذا كالديكت أنو حنيفة رحمه الله عليه وأصحابه وعاهة أهل الشروط كانوا يكتبون: وأبي سألتك بعدما حضا أن لا يقيم حدوداته تعالى أن تطلفي طلقة " بَائنة مجميع مهر الذي عليك ، وإغا كنبوا بعد ما خعنا أن لا مقيم حدود الله لبركا بكتاب الله تعالى، وإن الله تعالى قال: ﴿ فَإِنْ حَمِينُم أَنْ لَا يُفْسِنَا خُلُود اللَّهِ ﴾ ``

وإنما اختياروا لفظة الطلاق على لفطة الخلع حنى كشوا : وأسي سألتك أن تطلقني تطليفة بالنذه ولم يكتبوا أف تخدمني الأن حكم الطلاق بال محمم عليه فإنه طلاق مانن بالإحساع وحكم الخام وختلف فيدبين الصحابة والسلف رصي افه عنمه بعضهم جملوه فسخًا، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله، وبعضهم جعلوه طلاقًا باك، ولا شاك أن ذكر الجمع عليه أولى من دكر المحتلف فيه .

وإقما كنبرا: بجميع مهر الذي لي عليك، وهو كدا وكذا حتى يعبير مقدار الساقط يالخلع معلومًا. ويخرج عن حد الاختلاف؛ لأن جهالة الساقط تمع صحة التسمية، فيذكر ذلك لصحة الخلع بالإحماع، ويكتب وبجميع نقفني مادت في عدتي؛ لأن اللدونة عندنا تستحق النفقة حابلا كالت أو حاملاء وهو فول عمر وعبداته ابن مسعود رضي الله عنهما، فيذكر ذلك حتى لا يخاطب بها عند علماننا رحمهم الله .

وإعا اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة وليريذكروا مالاراتداً، وإن كانوا لو ذكروا لصبح في هذه الصورة؛ لأن وضع هذه الصورة أنَّ البشورُ من قبل الرُّأة، والنشورُ إذا كان من قبل الزوج، حل للزوج أحد الزيادة على ما أعطاها للزوج ديانة وقيسما بينه وبين ربه؛ لأن حل أتحذ الزيادة على ما أعطاها الروج دبانة وقيصاءً على رواية أالجامع الصغيرات أما على رواية كتاب الطلاق الابحل أحدُ الزيادة فيسابينه وبن وبد، وإن كان النشوز من قبل المرأن، فاقتصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أنحذ الفداء حلال للزوج مانعاق الروايات.

لَمْ يَكْتُبُ: فَقَعَلَتْ ذَلَكَ ﴾ إنما يكتب هذا حتى يفتت الإيجاب من الزوج؛ لأن

⁽¹⁾ هكذا بي طاء وكالرفي ضرعا الطلبقة .

⁽١٤) سورة اليفرة الأبة ١٢٥.

مطالاق إنه وقع بإيجاب الزوج، ثم يكتب: وحاملي بحماع مهر الذي لي عالك وهو كدا، وحسيع نفقة عملي ما دمت في عدلي، إنما أعاد دلك التأكيد، مم يكتب، وقد برهايت به لك، وقبلت منى ينت قبولها الحام، فيلم الخلع على الروايات كلها، وهذا لأن الواحد لا تنولي هرفي الخلوم، وإن كان البلا مقدراً معلوماً في رواية، فعلى هذه الروح لا مم الخلع مراء في حوالة أقبت ورضيت " فالرط دلك تسم خلع بالفاق الروايات، فم يكتب : فاختمت به منك، فلا حق لي قلب ولا دعوى، ولا طلبة من مهر، ولا نفقة ، وغر ذلك بقب تأكياً والدعا للسف

ثم همل يكتب شدسان الدوك إدا والع الخدع على منهواها الذي هي دمنه الروح؟ وأصحب كانوا لا يكتبون، وأبو زائد الشراوطي كان يكتب : وعلى أني ضامن أ أفركك اليه مو دوك من قبل أحد بشيء الله نظحاوي رحمه الله : هذا عبر صحيح ؛ لان سبسها
ما يكون المهامي النصرف في الهرامع غبر الروح، وتصرفها في الهرامع حجر الراح لا
يصح الأل فيه غلبك الدين من غيو من حكمه الدين، فكر معنى لذكور الدرك في هذه
المدووة، وإذا يستدم ذكر الدوا، إذا قال الله الخلع عبدًا، فيحفق فيه الذراك يسببه من الجهية .

مم مرأة إذا كانت حبيلا، وقد خاندها على مهره، وتفقة عندها ما كتاب صحيح وطيراه فلو وحصلة عن الهير ونفقة العدة بالإجماع، أما عن الهير فظاهر، وأما عن منه العمة أن عندنا بالشرط، وأما عند شرنا فلات برئ شن نفقة العدة بالإحساع فصيحة كانت الرأة حبلا، وإن كانت الرأة حاملا حتى كان لها نفعة العنديالا حساع فصيحة المحتاة وبراءة الزوج عن المتعمة لا يكان مجمعاً عبيه والأن عنديا بن كان بيراً على نفقه العدة بالشرط، فعد غيرناء ، هو من لا بوي البراء عن الخفوق الجهولة لا بيراً والأن لمنا العدومة إلى المتعالمة الإيكان المتحدة المنات المتحدة المتحدة الله المتحدة المتحدة الله المتحدة المتحدة الله المتحدة الله الإيراء المتحدة المتحدة الله المتحدة المتحدة المتحدة الله المتحدة المتحددة المتحد

ولم يدكر محمد رحمه الله ولا والحدمن أمن لشروط أنه يكتب . ألك حالعتني في وقت السنة، ويعص لتأخرين اختاروا فلك؟ لأن الخلع في وقت السنة مباح، وفي

والماوني فأرق العالمت ورصاب

غير وقت السنة مكروه، فيكتب ذلك حتى يعمر أن هذا الخلع وقع مصفة الإباحة أو بصفة الكرامة.

هذا الذي ذكرنا إذا خالمها على مهرها ونففة عدتهاء وإن خالعها على أحدهماء وإن خالعها على مهرها، فلها نفعة العدة، وإن حالتها على نفعة عدتها برأ عن المهر عنذ أمى حنيفة رحمه الهاء وعندهمان لاء والمسألة معروفة

وجه آخر أن يكتب ونيغة للمرأة مه أثر فلان ابن فلان الفلامي في حال جواز إقراره طائقاً أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطفيفة واحدة على مهرها وهو كذار وعلى نفقة عدتها، وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذًا إنَّ شرطاً ١٧ اخر، رعلي برادة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع الدعاوي والخصوصات تحدثاً صحيحاً جائزًا نافذًا خالبًا عن الاستنده، وعن جميع العاني البطنة، وأتها اختلمت نفسها منه بهذه الشرائط المذكورة فيه الحتلاعا صحيحاء وذلك في بأريخ كذاء وبكنب وثبثة للروج منها أنرات فلانة طائمة أنها اختلعت من زوحها فلان على صدافها ، وذلك كذا ينطليقة واحدة بالثق أو يكنب على بفية صداقها، وذلك كذا تطليقة واحدة بالثق وهس جميع نَعْمَةُ عَدِيْهَا مِدَامِتُ فِي الْعَدِمِ، وعلى كلِّ حَلَّ هو لها عليهِ ، وأبولُه عن حصيم دعاويها ، وخصوماتها كلها إبراء صحيحًا: فلم يبنُّ لها عليه، ولا له عليها دعوي في شيء س الأشباب ولم بينٌ ينهما نكاح ولا علقة من علائقه سوى العدة، وصدقها زرجها في وَلَكَ خَطَابًا ، وَيَتَوَ الْكَتَابِ .

وإن شرطوا في الخذه مالا زائداً على مهرف يكتب خالعها على حميع مهرها ، وعال كذا درهمًا أو دينارًا خذمًا جانزًا، وإن كانت الزيادة في خُلُم عرضًا يكتب. وعلى كذاء وبين أوصافه، ويناثغ فيه، وبين طوله وعرضه، وبين فيمنه إن كان عن ذوات القبيم، وينها قبلت ذلك منه في صجاب الخلم، وقبض الزوج العين المسمى في الخلم. بتسليمها ذلك إليه ، وأمرأته عن دعاويها كلها ، وينع الكتاب.

وإن كانت الزيادة في الحلم ضياعًا، فقد قبل: الأحوط أن بجعل الزباده دراهم أو وبانهواء فم يحد عام الخطع يفستري الرجل ذلك الفسياع عِثَى ثاث الزيادة المشروحة، وبجملان النمن فصاصاً بتلك الزيادة حتى لا تقع المنارعة عند استحقاق الميع إذا أراد الزوج الرجوع عليه، فيكت الكانب أقر فلان في حال جواز إفراره طائماً أنه خالع من نفسه امرأته السماة مثلاث على جميع مهرها، أو بكتب: على بغية مهرها ونفقة عدنها، وعلى أن تدفع الرأة إليه من خالص مالها كفا من النذائير النيسانورية، وذلك خمسون مثلا، وإنها قبلت ذلك منه في مجلس الحلع إلى آخره، ثم إن الحنالي "على الشرى من مختلعة هذه جميع الضبعة التي هي كرم أو عشر ديرات أرض، أو جميع الغار المشتملة على البيوت وبين موضع المشرى، ويحد المسترى بالحدود الأربعة على ما مبين في فسل الأشرية بحمسين ديناراً من المتانير النيسانورية شراء صحيحاً، وأن المختلعة هذه باعت ذلك منه بها صحيحاً، فإن هذين المتعاقدين قاصاً عذا الثمن المذكور فيه بما وجد له عليها من بدل الخلع المقاصة وسعيحة، ووقعت البراءة بنهما براءة المقاصة وقيص طخالع المشرى هذه ما بين غيراء، ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه لا دعوى، و لا خصومة، ويتم الكتاب

١٩٠٤ - وفي الخلع فيل الدخول بكت: المختلفة من زوجها قبل دخوله بها، وقبل خاوته به بنطليقة واحدة على ما بحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها، وهلى براءة كل واحد منها عصاحبه عن جميع الدعاوى والقصومات في الكاح وقيره، وخالعها عو على ذلك مواجهة، ويتم الكتاب، ولا يكتب ههنا نققة العدة؛ لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول، ويكتب من الجناب الآخو خلع زوجته فلانة، ويكتب عي القبول، والخلوة، بكتب بغلك كله، وإن لم يكن في الذكاح تسمية: وكان الخلع قبل الدخول والخلوة، بكتب على ما يحصل لها عليه من المثال، ولا يسعى المهرد الأن الواجب فيه المنعة، أو بكتب: المختلف منه قبل دخوله بها، وقبل خلوته بها على كل حق يحب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعًا صحيحًا.

وإن كانت المرأة صغيرة قال محمد رحمه اله في الأصل: أرابت أن الجارية

⁽¹⁾ وفي ط الدخالج أ.

⁽۲) وفي مأتما وحب لها من بدل الخلع .

الني لم نبلغ إذا أراد زوجها أن يطلقها " بالهر ، ها يجوز ذلك؟ قال: يجوز الطلاق، ولا يجوز الهر، معناه يقع الطلاق، ولا يسقط للهر، فيكون الواقع رحميًا إن تلفظ بلفظ الطلاق، وكان ذلك بعد الدمحول بها، ويكون بانيًّا إن تلفظ بلفظ الخلع، وإن كان قبل الدخول بها، وبكون الواقم بالنَّا تلفظ بلفظ الطلاق أو بلفظ الخلع، وإذ خالعها الأب من زُوجها وغسمن فلزوج ما أدركه من درك يجوز، وتقدير، كأن الأب قال للزوج: طلق ابنتي على مهرها على أنها إن بلغت، وأجازت، فالبدل عليها، وإن لم تجزء فالبدل على، فإن أواد أن يكنب طالك كتابا يكتب كما يكتب لو كانت بالغة واختلعت تفسيها على مهرها غير أن هها يضيف الأمر في الكتاب إلى الأب، وبكتب عنه : إني كرهت نزوجك ابنتي؛ لأناكراهة الصغير لا عبرة لها، ويكنب: رسألتك أن تخلع ابنتي بجميم مالها عليك من مهرها على أني ضامن لك ما أدركك فيه من درك، فإلا كان الخلع قبل الدخول والحلوة بها يكتب، ولم يكن دخل بها، ولا خلوة بها، فإن كان بعد الدخول بهما يكتب: وقد دخل بها، وإنما يكتب الدخول وعدم الدخول؛ لأن حكم الطلاق بمدالدخول مخالف حكم الطلاق فبل الدخول، هذا جملة ما ذكره محمد رجمه الله في الأصل في مذه العمورة.

ويعض أهل الشروط يكتبون: هذا ما اختلم فلان نفس ابنته الصخيرة ملانة من زوجها ثلان، فإن كان معا الذخول مها يكنب معد الدخول بها ينطليقة واحدة على بفية مهرهاء وذلك كذاء وعلى نصفها أأملاقت لي عدته بعدما صارت نفقة العدة مقدوة مقدارًا معلومًا، وذلك كذا، وعلى كل حق يجب للنماه على الأزراج بعد الخلع وتباه خلعًا صحيحًا، وعلى أن الأب ضامن له ما أدركه من دوك، وإن قلاد ابن فلان يعني الزوج قبل مقا الخلم في ذلك المجلس قبولا صحيحا، ويتم الكتباب، وإن كان بعد الدحول بياء يكتب على نفية مهرها ، ولا يكتب على نفقة عدتها .

وحكم هذا الخلع وقوع البينونة وثبوت الحرمة إلا أن الصغيرة إذا بلغث، كان أها أن ترجع على الزوج ببغية صدافها ، وبرجع الزوج على أب المرأة بذلك بحكم ضمال

⁽١) وقي ف أن يخلعها ..

⁽⁷⁾ وفي ف وعلى تفقيها أ.

اثمرك.

وبعض أهل التسروط يتخدارون في خيم الصغيرة أن بقر الأب فيض صداقها، ونفقة عدب بعد ما صارت طفة العدة مقدرة مقداراً معلوماً، ثم يكنب إقرار الزوج أنه طافها تطلبة واحدة بالله، وصورة ذلك أد يكتب: أقر قلان ابن قلان يعنى والدالصغير في حال جراز إقراره طائماً أن ابنته الصغيرة المساه فلالة بنت فلان كانت امرأة فلان ابن فلان كانت امرأة فلان ابن فلان كانت امرأة فلان ابن فلان ومتكوحته، ثم إن فلانا زوجها هذا لم يعجبه صحبت لصفرها، قطلقها نطبقة واحدة بالله ومن جهة فقة العدة كذا درهماً وجب نها عليه، ومن جهة فقة العدة كذا درهماً، فقيضت جميع ذلك الابنتي الصغيرة عليه او لابة ولا منها صحبحاً بإيفاء الزوج هذا جميع ذلك إلى، ولم يبنى لهذه الصغيرة على زو مها هذه عمرية، والم يبنى لهذه الصغيرة على إقراراً صحبحاً، وصدفة زوجها هذا فيه خطاناً؛ فود كنب سلى هذا الوجه، ثم إنها بغدة الم بغيض ذلك وله منا الأحياد لان الأب غد أقر بغيث وله والابة قبض ذلك والله أعله .

وإن كان ينهم صغير قطيم يكتب : حالمها على أن غسك المرأة الولاء ونقوم بعضانته سنة أو سنتين، وتعق عليه من مائها في منذا الحميانة ، فهذا حائز عبد بعص أمل المشروط ، وكان الفقيه أبو الفاسم الصفار لا يجور دلك الأن مقدار التفقة وما لا بد المصغير منه من المطعوم مجهول، فالحيلة من ذلك أن يقدر ما يكهى عبدا الصغيم من النفقة بالدراهم أو بالدنائير ، ويسترط دلك عليها عي الخلج ، فأمر الروج لها نصرف ذلك المقدار إلى ما لا بد للصغير منه في نفك المدة أو يجعل ذلك المقدار أبي علما على التربية في المائة عليها عند التربية .

فإن أراد أن يكتب بدلك كتابًا يكتب: أقر فلان يعنى الروح أنه خالع من نفسه زر جنه المسماء فلانة بتطليفة بالنة على بقية مهرها ونفعة عدنها، وكل حق هو لها عبيه وعلى مائة دينار حمراء نسامورية جدة تدفعها إليه من مالها محالمة صحيحة خائية عن الاستثناء والشروط الفاسدة، وكنان ثهذه المحتلمة من هد، المخالع إبن صغير فطيم، فظلها هذا المخالع من محدمه هذه أن تحدكه، وتقوع بحضاته سنة واحدة كامنة، أوقدا يوم كنداء وأحرها يوم كفاء وتصرف المائة ديدار اللي وجداء لهنا عليه بعقد اخلع ولي ما لا بدالصمر في هذه المدة، ديلت حميم ذلك هو لا محيطاً

أو يكنب أوكان لهذه الحتلفة من هذا المخالع إلى صغيراء فاستأجر المخالع هذا مختلعته هذه طفالة وللما لقسمير هفاء وترابته والهيام بمساطع مدة سنة واحدة للمدة للم أولها مرم كنف وأخرها موم كنما مهده اللذة الذينار التي وجست عسها كزوجتها هذا المنتجدراً صحيحاء وأنها أجران مصدي منا كذلك بها إحراء صحيحة.

وإن كان الاس وصيعًا بكتب: طلب المحلع هذا من مختلعته متدارضاع هذا الصعير الرهبيم ومرينه وحصالته منذ واحده بالمئذ التي وحيث له عليب وأو يكتب استنجازه إراها على إرضاع هواراض فير الرضيع ، وعلى تربينه وحضائته سنة واحده على نجو ما ذكرت .

نم إن هذا المخالع وكلها وأكدمنا مقاه نفسها في إبراء هسها عما يحصل الخيالة عليها إن سال الرفد على أنها كلما حرلها من عليها إن سال الرفد على أنها كلما حرلها من هذه الوكان عادت عبد وكيلة على الحل كله كما كانت، وإنها كينا التوكيل على الذا الوجه على اللم أقد المراقة الأن المساور لو مات قبل القصاء ما الحصاف الما يشر على المائة الدينار، فكانا ذلك حتى إله إذا مات الصحير في هذه الذاء وعلى برأ نصيها وكانها أناب على حوالة أعام ال

وإن كان في معنها حين ، فحافها على إرضاعه بسه و حدورة وقدت مهما جائل عند منفدس أسلمان الشروف، محكده ذكر أمم الدين النسمي في القائل في أوذائل قال نسة ، وقد قال أمر القاسم : إنه لا يصح « لأنه تصرف هني ما لا ولايه له علمه ، وهو الحبين مي حكم عقدة الإوضاع، قال نُمة: إل شرط النفقة على المرأة في الجنين والرضيع باطل؛ لأنه مجهول، وشرط إرضاع الجين إذا ويدكدنك ؛ لأنه نصر ف على ما لا ولاية له عليه، وشوط الإرضاع مدة معلومة في الوصيع الظاهر حالة، قال ثمة: فالحيلة في فلك نقدير منال عليمها عي عمد الخلع، ثم استشجاره إياها إجازة مضادة إلى ما بعد . i. Y 31

وقد ذكر ابن مساعة في الوادرة اعن محمد رحسه الله: في المرأة الجتلعت عالها عليه من المهر ، وبرضاع ولذه الذي هي حيامل به إذا ولدنه يستنيز ، فيهدا جياز -ويفه أعلم-.

٢٠١٤٠ خلع الوكيل بكنت أولا التوكيل في صغر البياسي هذا ما وكل فلان فلالًّا وكله، وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلامة بتطبيقة واحدة بالنة على الشرائط المُفكورة في ذكر الخلع الكنوب في هذا البيامن عفب ذكر عدَّه الوكاة توكيلة صحيحة . وإنه فيل منه هذا التوكيل في هذا المجمس خطابًا، وذلك بوم كذا، ثم يكتب ذكر العمر هدا ما خالع قلان لين فلان وهو الوكمل للفكور في ذكر التوكيا إلى صدر هذا البياض بالخلع الذكور فبه تحلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلاية بنت فلان اس ولان بعد الدخول به منطليقة واحدة بالنة على ما كان لها عليه من بشة سهرها، ونفقة عدنها مادامت في عدنه ، وكل حق يجب للنساء على الأزواج فيل الفرقة وبعدها ، وأن ولانه هذه قبلت منه هذا الخنم" صذا البدل فنولا صحيحًا مشافهة بعد ما صدفته في كونه وكيلا من جهة زوجها فلال هذا في هذا الحلم، وبشم الكتاب.

وقو كان الوكيل من قبل السرأة بكت في صدر البياض أولا: التوكيل هذا ما وكلت فلانة ست فلان فلاتًا وكلته، وأقامتها مقام بنسها مي زوجهه فلان، شريكتب مد ذمك الاختلاع ما أفرك من دوك في مهرها، ونقفة عدتها بأن جحدث الو أة النوكيل والشهود فدماتوا أوعابواء وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب صمعن فلان وكيل الموأة هنا ما أدرك قلاتًا يعني الزوج من درك عي مهر فلاره، وهو كذا درهماً ولفقة عناتها، وذلك كفاء حتى بخلصه من ذلك، أو تردعليه حسيع مهرها، وهو

⁽¹⁾ حكدًا في ظروف وم، وكان في الأصل حدًا الخلام بهذا الفيون من الديل ".

كذاء وحسيم نفقة عدمها ، وهي قذا -والله اعدر- .

187 - 187 خلع الفصولي بكتب العداما نبها، عليه الشهود المدمون خر هذا الكتاب أن فلانا وهو العصولي بكتب العداما نبها، عليه الشهود المدمون خر هذا هذا الفضولي على أن يشل هو هذا اختلع بهذا الذل بعبر أمرها، وتركيلها إياه به على أنه عمامان له أن يدفع فات إليه به على أنه المعامن له أن يدفع فات إليه من مال نفسه، فأحاب فلان، وهو النزوج لمذكود هذا المعقولي بالمعال، وحلم المركه مهذا الذل، وهي الفضولي هذا مه فله الحقع بهذا المال المواجعة، ولمنش الزوج عله الخل فلا فلوج به نظر من مصولي على أنان لدي قبل في الخل فلان فلوج بهذا المعام من من المعمولي على أنان لدي قبل في الخلال المواجعة وكان الها أن نظالك الزوج بهذا المالية المواجعة بهذا المالية من دول المواجعة بالمواجعة بالمحاجعة بالمحاجة بالمحاجعة بالمحاج

1992 - في طلاق الراقطن الدخول وفاع الطلوة إن كان الطلاق واحداً يكتب المقادات عنه الشهود المستون العراضا الكتاب أن فلانا طاق عرائه المساة فلاه سند ولان على دسوله وحلوثه بهد تطليفة واحدة بانته لا رجعه عبها، ولا يبنونة، ولا تعليق بضرط، ولا إصافة إلى وفند في المستقل، ولا اختيارات عوض، فبلت منه حكم ها، المطليف، وإن كان الطلاق أشتر من واحدة، ففي الاثنين يكتب طاقه بالطبيقين، وفي المطلبة، ولانتها بكتب: طلقها تطلبقين، وحياه ولانتها بكتب وحرمة عبه حرمة غيطة لا تحل له حتى تكح روجاً عبره، وبدحن بها، وبقه إقاد وتقصى عنشها والعالم.

⁽¹⁾ مكداش طاءها واره وكاناهي الأسل بيكتبه

وفي الصريح بعد الدخول به يكتب: أن فلامًا قال اروحته فلامة بعد ما دخل به ٢ أنت طالق تطليفة واحدة بائنة والم يكن منا بعد ذلك - جعة لها، وأنها في عدتها الواجب عليه بعدا الطلاق أفر مجمع ملك يوم الإشهات وذلك بوم كفا.

وفي طلاق معد الخلوة الصحيحة في الدحول بها حيفة بكت: هذا ما شهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب أن علالًا طلق امرأته يعد ما حلا به حثوة بمحيحة خاليه عن الوائع الشرعية والطبعية كنها تطليقة واحدة باللة نافدة حالية، فعرمت عليه بهذه التطليقة، ورجب لها عليه كمال ما سمى بها من الصمال ، وهو كدا، وتعلقه عدنها وهو كذا، وشوالكتاب

وإذا كان الزوج لا يرى قيام الحدوة الصحيحة منام الدحول في حق بأكد للسفي ، ووجوب عنفة أله ده واستم عن أداء بعد ما طالت بدلت بستن قيد أن ترفع الامر إلى قامي برى عالته حتى يقضي لها بكمك انهر وشفة العدد عنيها، تد بعد ذلك يكتب في الكتاب المراز الده أن الرفع المراز الله على الكتاب المراز الده أن أو المعاقمة بعد إلى أداء ذلك و بدأت كان برى مذهب من يقول: بأن الخلوة الصحيحة لا تموم منذم الدخول في حق هدين الخلصي، وهو تأكد جميع المسمى ووجوب عفة العدد، أرفعها أن فعال أن قاضي فلان أو يكتب من غير تعين: فراقعته المسمى ووجوب عفة العدد، أرفعها أن قاضي فلان أو يكتب من غير تعين: فراقعته والطلاق بعدها، فأقل والمحبحة الانتمان وطوب عفة العدد، فأقل والمحبحة الكن أنكر تأكد جميع المسمى ووجوب عفة العدد، فقصى عبه لها أن هذا الدمني بكمان المسمى ومقعة هدنها إذا كان بري دنت. وكان في جنهاد، أن أخلوة بالمرأة المنكوب كانان شرل بها في حق تأكد مصبح المسمى ووجوب عفة العدد، فقصى شلاك لها عبه في وجرعها حكماً أمضاه وقصاء أمنده وقصاء أمنده وقصاء أمنده وقصاء أمنده وقصاء أمنده وقصاء أنان حريوه كليا

٢٠١٤٤ - إذا أواد الروح أن يحمل أصر مواله بيمها، فيهو يشتمل على أنواع. أحدها، التقويض مطفأ غير معلق بشوط، وإنه قسمال دو فت، ومطال، صورة كالة

⁽۱) وكالوفي في الروحات

فالمفكفان والوديون وغايرهم الأبط وبهذا مكابراتها

هذا البوع في المرقت هذا ما شهد هاب الشهو والمسمون أخر هذا الكتاب أو فلامًا حعا أمر المرأزه المسماة فلانة بدها شهرآ أواسنة أوالها كذاء وأخرها كذاعلي أن تطلق نفسها في هذا الشهر، أو في هذه السنة مني شاءت واحدة باللة أو ثلاثك أو فوصر الأمر إليمها في ذلت، وإنها قبلت منه هذا الأمر فيولا صحيحًا في هذا التفويض قبل انمتفالها بعمل أحر وقبل في مها عن المجلس ، وقلت في يوم كذا، صورة كثابة مثا النوع في المطاني للهدوا أذ فلايًا جعل أمر امرأته قلانة بيدها على أن تطفل تفسها ما شامت من واحتذأو ثلاث، ومنى شاءت أبدًا، وإب قبلت منه هذا الأمر إلى أخر ما ذكرنا.

الثنائين تعلق النفويض بالشرط وإنه أنساما أحدما تعليق النفويض بالفيية ، وصورة كتابة هذا القسم تمهدوا أنا فلاناجعل أمر امرأته فلانة ببدها معلقاً بشرط أنها مني شاب عمها من كورة كذا، أو من أي مكان يسكنان فيه غيبة صفر ومضى على غيبته عنها شهراً)، وكذا على ما شرطاه، ولم يعد إليها" في هذا للذه، فإنها مثلق نفسها تعاليقة واحدة مائنة بعد ذلك متى شاءت أمنكه وصاض الأمراني ذلك إليهاء وإنها قبلت منه هذا الأمر فبولا صحيحًا في محلس التقريض، ويتم الكتاب،

القسم لذتني. تعبق التصويض بترك نفذ المعجل إلى وقت كذاء صورة كتابة هذة القدم جعل أمرها ببدها في تطليقة واحدة بائنة معلقة بشرط أنه إذا مضي تمهر أوله كذاء واحرادكناه ولم يؤد إليما جميع ما فبل تعجبك لها من صدافها وهو كذاء فإمها نطلق نفسها بعد ذلك مني شاءت أبدا واحدة بالنة، وقوض الأمر في ذلك إليها، وإبها قبلت منه هذا الأمر في محلس التفويض.

القديد الذالث: تعلق التفويض بشرط فجاره، أو بشريه الخمر، أو بنسريه إباحا غبريا موجعا مزالما يطهو أثره على ظهرها وبدنهاء وصورة كتابته على نحواما ذكرياء

النوع الفالث: تقويمي طلاق كل امرأة بتزرجها على هذه، شهدوا أنه جعل أمن كل امرأة تدخل في نكاحه مأي طبق ندخل من عقد وكبل أو فضول أجاز مكاحه مقوله ، أر فعله، أو نزوجه إياها بتسمه بداموأته الحالية المسماة فلانة في تطليفات الثلاث على أن لطلق فيلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في مكاحبه مشي شياءت من الأوقيات أماً ،

⁽۱) ودر ظالیم .

وقوض الأمر في ذلك إليها، أو يكتب " يطلقها"" ما شياءت من طلقاتها الثلاث، وإنها قبلت ذلك منه قبولا صحيحًا في مجلس هذا التقويض.

و في التقويض بشر ط إذا وجد انشرط و أوادت أن تطاق تفسيم و فلها ذلك و وإن طلقت نقسها، فالأولى أن يكتب وثبقة على ظهر وثبقة التفويص، فيكتب: شهدوا أن فلاذً يعني الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقًا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكناب وصار أمر فلانة زوجة فلانا بحكم ذلك التقويض يبدها وآتها طلقت المسها بمشهد هولاه الذبن أثبتوا أساميهم وذلك يتأريخ كذار

⁽١) مكفًا في ظوف رم، وكان في الأصل تطبقها ..

فهرس المحتويات

تستدمته ومالا بينع ♥	كتاب ما يمنع الإ
لإنسان أن بفعله وماً لا يحل	وبازها يعلل لل
	القصل الأرل
ي طريق العامة وهي الطريق الخاص	في المحدثات في
ة أراد رحل حدث ظلة في طويل العامة :	النوع الأواء: إذ
A	نوع أخرز
نصرف في منكه نصرةًا بتشوريه جاره الله الله الله الله الله الله الله ا	نوع أخر فيسن يت
sy	يوع آخر:
	العصبل لاتاني
M	في الانتفاع
39 3	الأهيان المشترة
	القصل النالك
لدقية أغصانها إلى ملك الغير	في الأشجار الما
	الفصل الرابع
۲٤	في المتعرفات
*4	
	الفصل الأول
الخلط	ا في الدعوى في
ه انتازع انتال في حائط بدهي كال واحد سهما أن الحافظ له .	

وأمريكن الحائط منصل بناء أحدهمها إلا أبه منصل بفاريهما
ومخاخصين همقا التوع تاريب بالمراب المستمين المست
العرع أشوات والمراب والمراب والمناف والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب
نوع الحور المعالم المستعدد الم
غوغ احواد
ى يغضن به فيصاد 💎 👵 د د د د د د د د د د د د د د د د د د
بحايتعمل بهذا النعمل مسألة الممترة والساباط ودعوي ستحقاق الحائط
چېپدنې د ک
الفعب الثامي
في جدار بين وجلير بريد أحدهما أن يضع عليه حمولته أو يزيد في حمولته 🛴 🔻 د د
وهايعاليها المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين
القصن النالت
في الخدارين النبن الهدم أو هدماء أو هدمه احدهما المسالم النبي النبن الهدم أو هدمه احدهما
العصل الرئح
قى سنل لرجل ۽ علوه لآخر وفروعه وأحكامه
ما بصل بهدا تفصل:
فايتصل لهذا النصل أيضًا :
المصار الفاحس
في شراه الخائط والاقرار به والصلح عليه ٧٠٠ ٧٠٠
القصيل السادس
مي المطرقات
تعاب الحين
المصل الأول
في بيان جوار الخبل وعدمها م
الفصن النامي
فير مسائل الوقهوم والعملاق

فهرس الموضوعات	- (As -	المحيط ج٢١
		الغصل النالت
Α		في الوكاة
		الفصل الوابع
v		في الخبج
		العصر الخامس
γ		قى النكاح
		الفصل السادس
	فأراد أن بنفيه ولا بدعيه	
		المعيس السايع
N		في الطلاق السندية
		المصل النامن دروي
		في الخلع
		المصرات في الإبلاء
		عى مربورة الفصل العاشر
		ـــــن ـــــــر في الأنيمان
۱۰۳		
1-1		النوع النالث في المجامعة.
٠٠٧ , ,		النوع الرامع في العنق:
		النوع الخامس في الكلام ".
		النوع السادس في السع والث
لغويم		
NA	_	النوع النامن في الحالف إذا.
وف بعض مسائل	لف يهدى ما عِلكه أو بصدقه	النوع الناسع في الرجل بحا
118		مة (دقة الفرسية

'''	الأنتل والشرب والذوق في من من من من من من	لنوع العاشو بي
	عاتل:	
	ر في مسائر النعقة: ١٠٠٠ ١٠٠٠ ما ١٠٠٠٠	
	النفقة ما ذكر عن حيل الأصل	
Mo	في المساكنة والدحور والخروج	النوخ الناس عشر
17A	ر في مسائل لكسب وما ينصل بد:	الغوع التذلت عتم
: * 4	في مسائل الكموة	النوم الرابع عشر
144	لأكر في حين الاصل	من هذا اجتياما
ν τ ν	م من هذا الفصل في المتقرقات:	النوع الخامس عذ
	. - -	الفصل خادي م
٠٢٥ . ,		في المديس والعثق
	,	الغصل الناني عثر
18Y		عي الوقت، رانيد،
	ئىر	الغصل اكالك مخ
Yax		عي القركة
	2	بالقصل الرابع عنا
$(\gamma \gamma \gamma - \gamma - \gamma \gamma) = \gamma \gamma \gamma \gamma$		فى الهية الما
		المصل الخامس ه
114	من غيره معاملة	في الرجل يطلب
	سند.	العصل السادس
WT		فى البيع والشراء
MA		ممائل لاسراء
		بالقصل السابع عثا
197		عي القايدت .
		القصيل النامي عش
T+4		في الإحارات

فهرس الموضدعات	- 1AY -	شجية ح٢١
		العصل الناسع عشر
YT4		في الدعوى
		الغصل العشروان
τξ:		غي الوكالة
		العصس الحادي والعشرون
118		في اللقعة
		القصل كتاني والعشرون
7V1		في الكفالة
		الفصل انقابت والعشرون
YS0		في أنسو المقدر ويرور
		الفصس الرامع والمعشوون
tty	.	في الصبح
የ ነዩ		القصس الحامس والعشروق
τ·ξ		في الرهن
		القصل السادس والعشرون
7 77		في المؤثرعة
		القصل السالح والمسرون
YY4		في الصاربة
		الفصل النامر والعشرون
*TA		في الحبير
		القصل القاسع والعشرون
# **	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	في انْرَحِي والوقيبة
		المصني التلاثون
TEV		في فعن المربص وما يتصل به
		المصس الخادي والثلاثو د
τ¢Υ		في استعمال معاديض الكلام

فهرسي نلوضوعات	ŧAA -	المبعق ج٢١
	_	المصل الناسي والثلاثري
тът		في المتفرقات
TTV		كباب المنبروط
		الغصل الأول
r19		في الأشرية
ŧ₽Y ,		فصل في الإقالة
		القصل الثاني
£5£	,	فى التكامع بالمسا
		الغصل التالت